kitabweb-2013.forumaroc.net

د. العربي اكنينح

آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل

في القرن التاسع عشر

نموذج قبيلة بني مطير (آيت انظير)

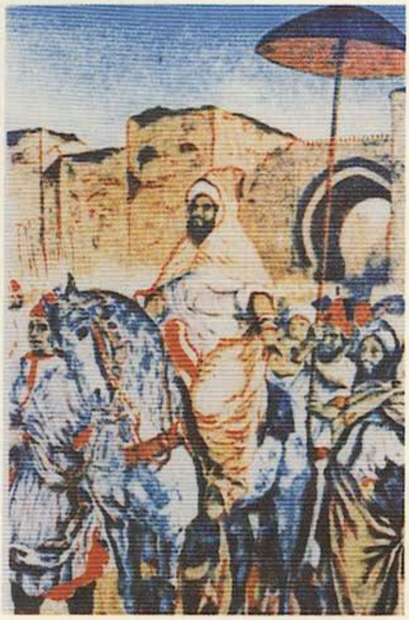

د.العربي اكنينح

آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل

في القرن التاسع عشر

نموذج قبيلة بني مطير(آيت انظير)

➢ **آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر. نموذج قبيلة بني مطير (آيت انظير)**

➢ تأليف: الدكتور العربي اكنينح.

➢ الهاتف : 09.51.23 063 / 65.22.64 055

➢ رقم الإيداع القانوني : 2004/0159.

➢ رقم الإيداع الدولي: 0-3- 9773 - 9981

➢ جميع حقوق الطبع محفوظة.

➢ طبع وتصميم : مطبعة آنفو- برانت، 12، شارع القادسية، الليدو – فاس.

☎ : 64.17.26 055

قُدم هذا البحث إلى كلية الآداب بالرباط يوم 25
ماي 1984 ونال به المؤلِّف دبلوم الدراسات العليا
في التاريخ بميزة حسن جداً.

وكانت لجنة المناقشة تتكون من السادة الأساتذة:

إبراهيم بوطالب، رئيساً،
احمد التوفيق، مقرراً،
والعربي مزين، عضواً

شكر

أتقدم بالشكر الخالص إلى كل الذين ساعدوني على إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر:

- الأستاذ أحمد التوفيق الذي تفضل بقبول الإشراف عليه.
- القيمين على الخزانتين الحسنية والعامة بالرباط الذين أرشدوني إلى مكامن دفائن الوثائق والمخطوطات.
- المشرفين على الأرشيفات الفرنسية في قصر فانسان ووزارة الخارجية بباريس الذين يسروا لي أيضا الاطلاع على الذخائر والمستندات المتعلقة بتاريخ المغرب.
- المرحوم الفقيه المنوني الذي شجعني على المضي في البحث في هذا الموضوع، انطلاقا من معرفته بخبايا الأرشيفات المغربية بصفة عامة.
- كل الأشخاص الذين استجوبتهم أثناء تنقلي بين فاس ومكناس عبر أراضي بني مطير، طيلة فترة البحث.

رموز مختصـرة **Abréviations**

م.خ.ع : مخطوط الخزانة العامة.

م.خ.ح : مخطوط الخزانة الحسنية.

م. ز : المجموعة الزيدانية.

A.S.H.A.T : Archives du Service Historique de l'Armée de Terre

مقدمة

يسهم هذا البحث في الكشف عن بعض جوانب المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر. وموضوعه، يتناول التاريخ الاجتماعي لقبيلة بن مطير وآثار التدخل الأوربي على علاقاتها بالمخزن، في الفترة الممتدة بين سنتي 1873 و 1912. وهو بذلك يشكل خطوة أخرى في طريق الكشف عن طبيعة المجتمع المغربي ومميزاته ككل. فتاريخ المغرب مجهول في كثير من جوانبه الاجتماعية، ولا سيما تاريخ المجتمع القروي. فقد انصب اهتمام المصادر التاريخية المختلفة عندنا، على التأريخ للأسر التي تعاقبت على الحكم، والتتبع لسير الملوك ورصد أخبارهم. كما عنيت بالترجمة لأعلام السياسة، والدين والآداب، والعلوم، وقلما تحدثت عن أحوال الناس الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقة الحاكمين بالمحكومين، ولاسيما علاقة السلطة المركزية بالقبائل. فدراسة علاقة الدولة بالقبائل، تكتسي أهمية بالغة في فهم واقع تاريخ المغرب بصفة عامة، إذ تكاد ترتبط أغلب الأحداث والوقائع التاريخية التي شهدتها البلاد، عبر مختلف العصور، بنوع العلاقة التي كانت قائمة بين الحاكمين والمحكومين، وبمدى توازن هذه العلاقة أو اختلالها. فالقبائل بصفة عامة، لعبت دورا حاسما في تكوين الدول وبناء أمجادها. كما عملت على تحطيمها والقضاء عليها. وفي هذا الإطار، أسهمت قبيلة بني مطير، كما سنبينه، بدور كبير في تنصيب الملوك والإطاحة بهم، منذ أن وصلت إلى الأطلس المتوسط وسهل سايس في مطلع القرن السابع عشر الميلادي، أي منذ أن اقتربت من فاس ومكناس ودخلت في احتكاك مباشر مع السلطة المركزية.

وتحاول هذه الدراسة، وصف العلاقة التي كانت قائمة بين هذه القبيلة والمخزن، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتحليلها. وقد تتلوها، كما سبقتها، دراسات أخرى، يمكن من خلال مقارنتها بعضها ببعض، رسم صورة متكاملة للمجتمع المغربي، للتعرف على مكوناته ومميزاته، والوقوف بالتالي على العوامل التي تحكمت في سيرورته التاريخية. كما استهدف هذا البحث أيضا، الكشف عن طبيعة الجهاز المخزني المحلي وتركيبه، ووصف علاقته بمحكوميه، من خلال ممارساته للسلطة في قبيلة بني مطير، استنادا على وثائق كثيرة، أمكن من خلالها، إلقاء بعض الأضواء على ممثلي الدولة المحليين، وعلى مختلف الأدوار السياسية والعسكرية والمالية التي كانوا يضطلعون بها في القبائل. وفي هذا الإطار، أمكن أيضا تصحيح عدد من الأحكام والأنظار التي تكونت حول المخزن المغربي وسياسته تجاه المحكومين، من خلال بعض الدراسات التي كانت تحاول طمس وجود الدولة المغربية وتشويه أدوارها.

إن التكوين الاجتماعي لقبيلة من القبائل، لا يمكن فهمه بمعزل عن العوامل الخارجية المؤثرة فيه. فالحضور المخزني في القبائل قد أثر في القرن التاسع عشر، بصورة عميقة، على حياتها وتنظيماتها الاجتماعية. وقد تتبعنا في هذه الدراسة، آثار ذلك الحضور ومساهمته في توجيه علاقة الأفراد والمجموعات داخل القبيلة. ومن المعلوم أن الفترة التي نحن بصددها، قد عرفت أزمة مالية واقتصادية طاحنة، انعكست آثارها بقوة على المجتمع المغربي ككل، وذلك بسبب تزايد الضغوط الأجنبية، الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، وتنامي غزو التجارة الأوربية للأسواق المغربية، في ارتباط وثيق مع تنامي الرأسمالية الأوربية وبحثها عن الأسواق الخارجية الضرورية لتصريف المنتوجات الفائضة عن طاقة السوق الداخلية. وقد حاولت هذه الدراسة تتبع آثار تلك الضغوط على أوضاع المخزن المالية وانعكاساتها بالتالي على علاقته برعاياه في قبيلة بني مطير.

وقد اعتمدنا في كتابة هذا البحث، على مصادر متنوعة، وجمعنا له عددا من الوثائق الوطنية والأجنبية من الأرشيفات المغربية والفرنسية. كما التجأنا إلى أصول أخرى مختلفة، كأوصاف الرحالين، والجغرافيين المغاربة والأجانب، وكتب التراجم، والأنساب، والحوليات، وغيرها من النصوص. كما استندنا على عدد من الدراسات المتأخرة، واستفدنا بصفة خاصة من النتائج التي توصل إليها مؤخرا عدد من الباحثين المغاربة الذين وضعوا اللبنات الأولى للمدرسة التاريخية المغربية الحديثة، وشقوا الطريق، أمام الباحثين الموالين، وسط غابة وعرة المسالك، لازالت في حاجة إلى جهود كبيرة ومكثفة، وأجيال متعاقبة، لسبر فجاجها، والكشف عن مكامنها وسبلها. وقد توخينا من وراء هذا التنوع في المصادر، مقابلة المعلومات التاريخية بعضها ببعض، وذلك حتى نتمكن من تحقيقها وتكميلها من جهة، وحتى لا نسقط في نظرة أحادية الجانب لوقائع التاريخ من جهة ثانية.

قسمنا هذا البحث، إلى أربعة أبواب. تناول الباب الأول تطور بني مطير في الزمان والمكان، ووصف إطارهم الجغرافي ومرفلوجيتهم الاجتماعية. وتناول الباب الثاني، حياتهم الاقتصادية. واهتم الباب الثالث، بوصف حياتهم الاجتماعية. وتطرق الباب الرابع لتحليل علاقاتهم بالدولة. وقد استهدفنا من وراء دراسة هذه الجوانب مجتمعة، إقامة بناء متكامل، تتفاعل فيه العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية.

الباب الأول

تطور بني مطير في الزمان والمكان

الفصل الأول

مصـــادر البـــحـــث

مصادر البحث

اعتمدنا في كتابة هذا البحث، على مادة تاريخية هامة ومتنوعة. فإلى جانب الوثائق الوطنية والأجنبية، استفدنا من عدة مصادر مختلفة في طبيعتها وأهميتها. وقد توجهنا في بحثنا عنها، من هاجس منهجي مسبق، يتمثل في ضرورة الحصول، ما أمكن، على نصوص كثيرة ومتنوعة حول الموضوع الواحد، وذلك حتى نتمكن من مقابلتها بعضها ببعض، وقراءتها قراءة صحيحة من جهة، وحتى لا نسقط في نظرة أحادية الجانب لوقائع التاريخ من جهة ثانية.

I- المصادر الوطنية

أ- الوثـائـق

الوثائق الرسمية

جمعنا معظمها من الخزانة الحسنية التي تحتوي، كما هو معلوم، على رصيد ضخم من الوثائق والمستندات التي تخلفت عن الإدارة المغربية، في ظل حكم الأسرة العلوية. وهي تختلف في طبيعتها ومحتوياتها، وتتناول قضايا متنوعة، تشمل الجوانب الإدارية، والاقتصادية، والمالية، والعسكرية، والاجتماعية. وقد تمكنا من الاطلاع في عين المكان على المستندات التالية:

- المجموعة الزيدانية.

تحمل رقم 3916، وتضم 36 مجلدا من الحجم المتوسط. يحتوي كل مجلد منها على ذخيرة مهمة من الوثائق، هي حصيلة جزء غير يسير من المراسلات التي كانت تتم بين السلاطين العلويين وخدامهم العمال، والقواد، والباشوات، والخلائف المعينين في القبائل والمدن، جمعها عبد الرحمن بن زيدان عبر مراحل، وهي غير مرتبة زمنيا. اطلعنا على معظم أجزائها، واستخرجنا منها عددا من الوثائق التي تهم قبيلة بني مطير. وتغطي وثائق هذه المجموعة الفترة الحسنية بشكل كثيف، بينما لا نعثر في الفترتين السابقة واللاحقة لهذا العهد، سوى على عدد قليل نسبيا من المراسلات والتقاييد. ويهم جانب مهم منها مدينة مكناس والقبائل المجاورة لها. وقد تبين لنا أيضا أثناء تصفحنا لها ولغيرها من المجموعات الوثائقية المحفوظة في الخزانة الحسنية، وهذه الملاحظة تنطبق بصفة عامة على الوثائق المخزنية المتعلقة بالنصف الثاني من الرقم 19، أن المراسلات الواردة أو الصادرة عن المخزن المركزي إلى ممثليه المحليين، في الفترة المذكورة، كان يتناقص عددها، كلما ابتعدنا عن العواصم الكبرى (فاس، مكناس، مراكش)، وكلما توغلنا في الجبال، ووقعنا في الأطراف. ويرجع السبب في ذلك، كما

سنبينه في أحد فصول هذا البحث، إلى كون نفوذ الدولة المغربية، في القرن19، كان يتسم بسمة الدولة التجزيئية، أي بتناقص نفوذ المخزن كلما ابتعدنا عن المركز[1]. ويؤكد هذه الحقيقة، ما ذهبت إليه إحدى نشرات الاستعلامات الفرنسية، مؤرخة بـ 28 ماي 1902، من كون الحضور المخزني الفعلي في ذلك التاريخ، لم يكن يغطي سوى ثلث مساحة البلاد، وكانت سلطته على الثلث الثاني، تتأرجح بين المد والجزر، بينما كان الثلث الباقي خارجا خروجا تاما عن نفوذ الدولة[2]. فعند انحسار سلطة الدولة، وخروج قبائل الجبال والمناطق النائية عن دائرة النفوذ المخزني، كانت المراسلات مع تلك الإيالات تتوقف نهائيا في الوقت الذي كانت تتراكم فيه لدى دوائر المخزن المركزي المراسلات الواردة من مدن وقبائل السهول والهضاب. وربما تنطبق هذه الملاحظة بصفة عامة أيضا حتى على وثائق قرون ما قبل القرن 19، وإن كان لم يصلنا منها سوى القليل. وإلى جانب ذلك، يستنتج من نفس المجموعة ومن غيرها من الوثائق، أن المراسلات الصادرة عن المخزن المركزي إلى عماله بالقبائل "الرعية" أو الواردة عليه منها، كان يتزايد عددها في وقت الأزمات، وكلما توترت العلاقة بين الحاكمين والمحكومين. ففي مثل هذه الحالات، كان العمال يضطرون إلى إخبار السلطان بالأحداث الجارية في إيالاتهم. وكان هذا الأخير، يرد برسائل مماثلة، يشير فيها عليهم بما يجب القيام به لتهدئة الأوضاع وإحكام قبضتهم على رعاياهم. وعندما تعود الأمور إلى مجاريها، كان يقل عدد تلك المراسلات، وتقتصر مواضيعها، على الأمور المخزنية المعتادة. وقد توصلنا إلى هذه الملاحظة، من خلال ترتيب وثائق بني مطير وبعض القبائل المجاورة لها، ومقارنة حجمها أيام "السلم" وأيام الأزمات والمحن. وهذا يفسر أيضا سر كثرة المراسلات المتبادلة بين السلاطين وخدامهم في النصف الثاني من القرن 19 الذي ازدحمت فيه الأحداث، وتلاحقت موجة الانتفاضات، بسبب الظرفية المتأزمة التي كان يشهدها المغرب في تلك الفترة من تاريخيه.

- الكنانيش المخزنية

هي السجلات الإدارية الرسمية التي تخلفت عن الدولة العلوية عبر تاريخها. وعددها 825 كناش، يرجع أقدمها إلى عصر السلطان مولاي عبد الله بن إسماعيل[3]. تحتوي على مادة تاريخية دسمة في غاية من الدقة والتنوع، تشمل مجالات الجباية، والتجارة، والفلاحة، والجيش، والإدارة، والحسابات، والشؤون الخاصة بالدار السعيدة وغيرها. وتسمح هذه الوثائق بالاقتراب من الحياة المحلية، والوقوف في عين المكان على جوانب مهمة من حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، وعلى علاقة الحاكمين بالمحكومين، جوانب قلما تجود بها الحوليات وحتى التآليف المحلية وغيرها من المصادر التاريخية، وهذا يفند ما ذهب إليه

« Jean Louis Miège » من كون الوثائق المغربية ليست سوى "منجم فقير" لا يمكن الاعتماد عليه لكتابة تاريخ البلاد[4].

وتشكل التقاييد، والقوائم الحسابية، وسجلات الممتلكات والثروات، وغيرها من المعطيات التي تزخر بها هذه الكنانيش، لقطات فتوغرافية، إن صح التعبير، أخذت في فترات مختلفة، تقرب الباحث من واقع الناس، وتسمح له، عند تحليلها، بالوقوف على التطور الذي طرأ على سيرورة المجتمع المغربي، وتلمس التحولات، والتغيرات التي "فعفعفت" بناه الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، في القرن التاسع عشر. إن الاعتماد على الوثائق الرسمية يفضي بالمؤرخ، إذا أحسن استغلالها، إلى استخلاص نتائج "راسخة رسوخ العمارة المبنية على الصخر"، على حد تعبير جرمان عياش[5]. إلا أنه يجب ألا يُفهم من هذا الحكم أن كل ما ورد في تقاييد الكنانيش المذكورة، يطابق دائما الواقع تماماً. فعند إخضاع بعض القوائم الحسابية، وبطاقات الممتلكات، ولوائح الضرائب المفروضة على السكان وغيرها، للتحليل، وعند مقارنتها بمعطيات وردت في مصادر أخرى، يمكن الكشف عن الكثير من المغالطات، بسبب التدليس في التصريحات، أو تعمد رجال المخزن التنقيص من ثروات بعض فئات السكان والزيادة على فئات أخرى، أو لمجرد السهو وارتكاب أخطاء في التدوين. وقد أدرجنا في هذا البحث، نماذج كثيرة من التقاييد والقوائم المخزنية، وأبدينا بشأنها، الكثير من الملاحظات. إلا أن هذا لا يقلل من قيمة هذه الوثائق، فقد يصدق هذا التحفظ فقط على بعض أصناف الوثائق، بينما تظل الوثيقة الرسمية بصفة عامة، شهادة محققة، يمكن للمؤرخ أن يسترجع بها أحداث الماضي ويثبتها دون بقاء أي جدال أو شك حولها. ومع ذلك تبقى هواجس المنهج الشكي تساور الباحث ما لم يصل إلى حقيقة الأشياء ويقتنع بها.

استفدنا في هذا البحث بصفة خاصة، من الكنانيش التالية :

- <u>الكناش رقم 326</u>: يتضمن قوائم بمستفدات مكناس مع تجريد الصائر السعيد بها. "صوائر الدار السعيدة" ما بين 1294 و 1295". وقد عثرنا في إحدى صفحاته على تقييد بالمداخيل التي وردت على بيت مال الدولة من مدينة أكُوراي خلال شهري شوال من سنتي 1294و1295 جاء في ديباجته ما يلي: "الحمد لله، تجريد مستفادات مكناسة الزيتون عن شهر شوال عام 95، يقابل بنظيره من السنة الماضية. ومن مدينة أكُوراي:

- <u>الكناش رقم 118</u>: يتضمن أيضا تقاييد بمستفادات مكناس من رجب 1300 إلى ذي القعدة 1304، تندرج ضمنها مستفادات أسواق بني مطير وغيرها من القبائل المحيطة بالمدينة.

- الكناش رقم 228: يحمل عنوان "بيانات عن مساجين بني مطير ما بين 1314 و1315"، ويضم عددا من القوائم بأسماء السجناء الذين تم أسرهم وتغريبهم في التاريخ المذكور، لسبب من الأسباب، إلى سجون المخزن بمدينة ردانة (تارودانت)، وهم موزعون على مجموعات، حسب الفرق التي ينتمون إليها. وقد نص على كل واحد منهم، باسمه، واسم أبيه، ووصفه، وبلده، وجريمته، ومدة سجنه، سندرج نماذج منها في هذا البحث.

- الكناش رقم 314: تحت عنوان "بيانات عن المنهوبين بسايس سنة 1292". يتضمن أسماء التجار الذين وقع السطو على تجارتهم خلال هذه السنة، وبيان السلع المدعى بها، وكمية البضائع التي سلبت من كل تاجر أثناء مروره ببسيط سايس الذي تحتل قبيلة بني مطير جزءا مهما منه. وتكشف هذه الوثيقة، عن جوانب مهمة من العلاقة التي كانت قائمة بين البادية والمدينة، وعن الدور الذي كان يقوم به المخزن لصالح التجار والتجارة. فقد تكررت في القرن 19، عملية السطو على القوافل التجارية المتنقلة بين فاس ومكناس من قبل قبيلة بني مطير. وكان المخزن في هذه الحالة، يحصي الأشخاص، والسلع، والأموال التي تم نهبها من قبل السكان، في سجلات خاصة، وبعد ذلك، وبناء على ادعاء التجار، يطالب المعتدين، علاوة على ذعائر الانحراف، بغرم ما أخذوه بالقوة. وربما طولبوا بأشياء ومقادير، تفوق بكثير ما سبق أن أخذوه منهم، إمعانا في معاقبة الجناة وتأديبهم. ويستشف ذلك من خلال القوائم الواردة في الكناش المشار إليه أعلاه.

- الكناش رقم 442: يشتمل على عدد من النصوص، هي ملخصات عدد من الرسائل التي وردت على المخزن المركزي أو صدرت عنه خلال سنة 1317. وقد عمد ملخصوها تارة إلى حذف دبابيج وخواتم تلك الرسائل، وتارة أخرى اكتفوا فقط بتلخيص محتوياتها ثم أثبتوها بصورة مقتضبة ومركزة.

الكناش رقم 162: يتضمن خلاصة المكاتب الشريفة الموجهة لقبائل مختلفة من أجل التأهب والاستعداد لحركة مراسي المغرب، ما بين 1306 و 1311.

- الكناش رقم 12059 ز: يحمل عنوان "كناش عن رحلات وتنقلات السلطان مولاي الحسن" يندرج هذا الكناش ضمن ما يعرف بالمجموعة الزيدانية المحفوظة بنفس الخزانة. ويتضمن تقاييد وبيانات مهمة تتعلق بالقبائل التي توقف بها السلطان مولاي الحسن في نهاية القرن 19، أثناء حركاته. وقد جمعها الميقاتي الذي كان يرافقه. وقد عثرنا فيه على وثيقة مهمة تخص قبيلة بني مطير.

- <u>الكناش رقم 151:</u> عثرنا فيه على لوائح بأسماء بعض الأمناء والشيوخ المعينين في قبائل مختلفة وقع تسجيلهم ما بين 1306 و 1310، ومن ضمنهم أمناء وأشياخ قبيلة بني مطير.

- <u>الكناش رقم 298:</u> يحتوي على تقاييد تتعلق بشؤون الجيش و"المحلة السعيدة" ما بين 1284 و 1287.

<u>المحافظ</u>

اطلعنا على نوعين من المحافظ:

1- **محافظ** تضم كل واحدة منها 50 مراسلة، سواء منها التي كانت ترد على السلطان من مختلف العمالات، والقيادات والمدن، أو التي كانت تصدر عنه إلى خدامه بمختلف جهات البلاد. راجعنا منها المحافظ المرقمة من 1 إلى 710. وتتعلق المحافظ العشر الأولى بالفترة الحفيظية، بينما تهم باقي الوثائق، الفترة الحسنية والعزيزية. ولا نعثر في الفترة السابقة لحكم هذين السلطانين سوى على عدد يسير من المراسلات. وقد مكنتنا الإشارات الواردة في هذه الوثائق، من الاقتراب من المجتمع المطيري، والوقوف عن كتب، على همومه ومشاكله، ووصف العلاقة التي كانت قائمة بينه وبين المخزن. كما سمحت لنا أيضا برصد الأسباب التي تحكمت قي تطور بنياته وتتبع جزئيات الأحداث التي شهدتها المنطقة في النصف الثاني من القرن 19. ذلك أن مضامين الرسائل المتبادلة بين السلاطين وخدامهم العمال، والقواد، والخلائف، والشيوخ المعينين في القبيلة، كانت تتناول مواضيع تهم شؤون الناس، وتعرض لأخبارهم ونشاطهم، وللمنازعات التي كانت قائمة بينهم، وللدور الذي كان يقوم به المخزن لصالحهم أو ضدهم، وللنوازل اليومية التي كانت تطرأ على منطقتهم. كما كانت تعكس أيضا جوانب مهمة من حياتهم الاقتصادية، والاجتماعية. فهي لم تتطرق فقط للأمور المخزنية كالجباية، والتسخير وما شابه ذلك، بل نجد أناسا من خارج الجهاز المخزني المعين في القبيلة، يكاتبون السلطان في مواضيع مختلفة، ويرفعون على أنظاره شكايات وتظلمات تتعلق بأمور شتى، تمكن الباحث من الوقوف على الرأي الآخر، وأخذ صورة ولو تقريبية عن حقيقة ما كان يجري في القبيلة. وهذا يفند ما تردد من أحكام في هذا الصدد، من كون الاعتماد على الوثيقة الرسمية في كتابة تاريخ المغرب، لا يؤدي إلا إلى وجهة نظر رسمية، وأن القبيلة لا تتحدث عن نفسها وإنما يتحدث عنها. إلا أنه من المآخذ التي تسجل على وثائقنا بصفة خاصة، ويتفق على هذا الحكم، كل الذين اعتمدوا في أبحاثهم على الوثائق الرسمية، أنها وثائق مثغورة، لاتشكل سلسلة متماسكة الحلقات.

2- **محافظ** تضم وثائق وتقاييد متنوعة تتناول محتوياتها مواضيع مختلفة: قوائم حسابية، أقساط الزكاة والأعشار الواجبة على القبائل وأهل المدن، قوائم الخرص، قوائم بأسماء القواد، والأمناء، والشيوخ المعينين في القبائل، قوائم المواشي المخزنية الموزعة في القبائل، قوائم الأملاك المخزنية، قوائم السجناء، قوائم الحراك، قوائم الذعائر والغرامات الموظفة عل القبائل، شؤون الجيش، رسائل سلطانية، مراسلات القواد والعمال والخلائف والباشوات إلى السلطان. راجعنا منها المحافظ التي تحمل الأرقام التالية، 3/420- 12/420- 6/401- 3/320- 4/5، وعثرنا فيها على عدد من القوائم سندرج نماذج منها في هذا البحث.

- **وثائق متنوعة** غير مرتبة، تتناول مواضيعها قضايا مختلفة وتهم عددا من القبائل والجهات.

- **مجموعة الوثائق التي جمعها محمد النهليل تحت عنوان:**

Lettres Chérifiennes, Paris, 1915.

الوثائق: هي المجموعة التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية بالرباط. المطبعة الملكية، راجعنا منها خمسة أجزاء لسنوات 1976 ، 1978، 1981.

ب- الحوليات التاريخية، وكتب التراجم، والمناقب، والأنساب، والرحلات

إلى جانب الوثائق الوطنية، اعتمدنا أيضا على الحوليات التاريخية، وكتب التراجم، والمناقب، والأنساب، والرحلات، وأنفقنا وقتا طويلا في التنقيب عنها، وجهدا كبيرا في البحث عن الإشارات التاريخية التي تهم الموضوع الذي نحن بصدده. إلا أنه بعد فرزنا للحصيلة الضخمة للمادة الواردة في هذه التآليف، وتحليلها، خرجنا بملاحظات واستنتاجات، تنطبق على الاسطوغرافية المغربية بصفة عامة، يمكن إجمالها فيها يلي:

لقد انصب اهتمام حولياتنا التاريخية، منذ مؤلف روض القرطاس إلى الاستقصا، على التأريخ للأسر التي تعاقبت على الحكم، والتتبع لسير الملوك، ورصد أخبار غزواتهم، وحركاتهم، وتدوين مخلفاتهم، ومآثرهم، وقلما تحدثت عن أحوال الناس الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ولا سيما علاقة الدولة برعاياها. فقد ظلت هذه التآليف وفية لمنهج قدماء المسلمين، ومتأثرة، إلى حد كبير، بظروف نشأة الكتابة التاريخية عند العرب والمسلمين الأوائل الذين صنفوا كتبهم، عند تأريخهم للدعوة الإسلامية، إلى نوعين: نوع اهتم بحياة النبي ونشاطه في المرحلة المدينية، وكان يعرف بكتب المغازي، والنوع الثاني، أرخ لحياة الرسول في المرحلتين المكية والمدينية معا، وكان يصنف ضمن كتب السير (جمع سيرة)[6]. ولـما كان

سلطان المغرب، يعتبر خليفة للرسول، وإماماً للمسلمين، وتتجسد فيه استمرارية الخلافة الإسلامية، فقد ظل مؤرخونا التقليديون، على مر العصور، حريصين على الاقتداء بمنهج قدماء المصنفين الذين أرخوا للفترة النبوية، وساروا على منوالهم، عند تأريخهم لسيرة، وأعمال أمراء، وسلاطين مختلف الأسر التي تعاقبت على حكم المغرب، منذ العهود الإسلامية الأولى. فجاءت كتاباتهم التاريخية، شبيهة بما ورد في كتب المغازي، والسير، واحتلت فيها أخبار الملوك، والأسر، حصة الأسد، ولم يلتفت إلى تاريخ العامة من الناس، إلا في سياق الحديث عن الانتفاضات القبلية، ووصف الأوبئة، والكوارث الطبيعية التي كانت تجتاح البلاد بين الفينة والأخرى. وعند تجميع الأخبار، والمعلومات التاريخية الواردة في هذه المصادر، حول حدث ما، أو فترة معينة، وفحص محتواها، نجد تشابها كبيرا فيما بينها، إن لم نقل تطابقا تاما بين نصوصها. فإذا قارنا مثلا بين ما ورد من أخبار حول حركات مولاي إسماعيل إلى الأطلس المتوسط، أو حول معركة ضيان، أو حول انتفاضة العبيد، أو غيرها، في الاستقصا، أو في الحلل البهية، أو غيرها من المصادر، نقف على نفس الروايات التاريخية تقريبا. وفي كثير من الأحيان، نجد أن المؤرخ اللاحق، ينقل حرفيا ما أورده السابق، ويحيل عليه كلية، ويكتفي في هذا السياق، بالقول: "قال صاحب البستان، أو قال صاحب الجيش، أو قال صاحب الاستقصا...الخ". فالباحث الذي يريد التحقق من صحة الأحداث، ومقابلة مختلف الشهادات فيما بينها، عسى أن ينفذ إلى حقائق الأمور، ويقتنع بها، يصطدم بتشابه الروايات التاريخية، وتكرار نصوصها في جل الحوليات، ويحصد بالتالي، حصيلة هزيلة من المعلومات التاريخية، كان يكفيه الاطلاع على مصدر واحد منها، ليفي بغرضه ويوفر على نفسه، عناء تجميع نصوص كثيرة، متشابهة وتردد نفس الكلام.

أما كتب التراجم، والمناقب والأنساب، فقد انصرف اهتمام مؤلفيها بدورهم، إلى الترجمة لأعلام السياسة، والدين والآداب، من سلاطين، وأمراء، وشرفاء، وصلحاء، وفقهاء، وقضاة، وعلماء، أي أنها اقتصرت على التأريخ لفئة قليلة من الناس، كانت تشكل خاصة المجتمع، وتتميز عن العامة فيه، من حيث نسبها، وشرفها، ووضعيتها الاجتماعية، والسياسية. فصاحب سلوة الأنفاس مثلا، الذي تأسف لكون مغاربة عصره، قد أهملوا علم التاريخ، قد خصص ثلاثة أجزاء لتاريخ مدينة فاس، اقتصر فيها على الترجمة لمشاهير رجالها، من صلحاء، وشرفاء وفقهاء، وعلماء، وعرف بمناقبهم وأنسابهم، وأعمالهم، وأشار إلى أماكن وجود أضرحتهم وتوزيعها، داخل أسوار المدينة وخارجها، وعزف في هذا الصدد، عن التأريخ لعامة الناس، والحديث عن أدوارهم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي كانوا يضطلعون

بها في المجتمع[7]. وعبد الرحمن ابن زيدان الذي أفرد خمسة أجزاء لتاريخ مكناس، سار على نفس النهج، واختار لكتابه، عنوان: "إتحاف أعلام الناس"[8] وصاحب "الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام"[9] ترجم لأعلام كثيرة، من رجال السياسة، والدين، والآداب، وأحجم عن ذكر سواهم من عامة الناس. وعند الرجوع إلى المصادر الأخرى، نلاحظ تشابها كبيرا فيما بينها، ونجد أيضا أن المؤلفين اللاحقين، على غرار الحوليات التاريخية، ينقلون حرفيا، ما ورد في كتب السابقين، ويكررون نفس الروايات والأساطير. فالمؤرخ الذي يسعى إلى الاقتراب، والتعرف على تطور بنى المغرب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، يصاب بخيبة كبيرة، إذ لا يعثر في هذه المصادر، سوى على إشارات طفيفة، ومعطيات هزيلة، لا تسعف في وضع اليد على واقع الناس، والكشف عن همومهم، وتتبع سيرورتهم التاريخية. وإلى جانب ذلك، لم تتسم الأخبار، والمعلومات، الواردة في حولياتنا التاريخية، وكتب التراجم، والمناقب، والأنساب، بالموضوعية والنزاهة، لأن جل المصنفين، ومؤرخي الأسر والدول عندنا، كانوا من رجال المخزن وموظفيه، ومن أهل المدن، ونظرتهم إلى أحداث القبائل، وتفاعلات المجتمع، كانت متأثرة إلى حد كبير، بما كان قائما بين البادية والمدينة من تعارض على عدة مستويات، ومنطلقة من مركزهم الاجتماعي، وموقعهم السياسي، ومكانتهم في دوائر الدولة.

وعند فحص روايات كتب التراجم، والمناقب، والأنساب، بصفة خاصة، نجد أن أصحابها، قد بالغوا كثيرا في الإشادة بمناقب، وكرامات الأعلام التي ترجموا لها. وأضفوا عليها دلالات خاصة، كما تعمدوا النفخ في الأدوار الدينية، والسياسية، والثقافية التي كانوا يضطلعون بها وسط المجتمع الذي عاشوا فيه. ويستشف أيضا من أوصاف، وأمداح أولئك المصنفين، وتركيزهم على الترجمة لنخبة معينة، وإهمالهم لسواها من أعلام البادية والمدينة على السواء، أن أعمالهم كانت تستهدف بعث أمجاد، وأدوار، ومناقب أسر معينة، كان لأحفادها امتداد في الحاضر، ويتمتعون بوضعية اجتماعية، وسياسية متميزة في البلاد، كانوا يحرصون على المحافظة عليها، والمدافعة عنها، عن طريق استحضار الماضي في الحاضر، لتبرير مركزهم الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، وسط مجتمع منقسم إلى خاصة وعامة، وتلعب فيه الوراثة دورا أساسيا في تصنيف فئاته، وتوزيع الخيرات المادية فيما بينها.

II- المصادر الأجنبية

1- الوثائق الأجنبية

إلى جانب الوثائق المخزنية الرسمية، اعتمدنا في كتابة هذا البحث أيضا، على التقارير والمستندات التاريخية المحفوظة عن المغرب في الأرشيفات الفرنسية. وقد اطلعنا خاصة على مستودعات قصر فانسان ووزارة الخارجية. وقد لجأنا إلى هذه الوثائق، بغية تكميل ثغرات حلقات المستندات المخزنية، والكشف عن الجانب الدفين فيها من جهة، ومن جهة ثانية استهدفنا أيضا من وراء ذلك، الحصول ما أمكن على شواهد متنوعة، ومتعددة حول نفس الموضوع، مع التحفظ بأن المصادر الأجنبية، مهما كانت دقتها، لا تستطيع أن تحل محل المصادر المغربية إلا نادرا.

- وثائق وزارة الحربية المتعلقة بالمغرب

تتضمن حصيلة التقارير التي كان يبعث بها الضباط الفرنسيون الذين تعاقبوا على تدريب الجيش المغربي منذ سنة 1877. وهي مرتبة، حسب السنوات، في أكياس (des cartons) من الورق المقوى، يحمل أول كيس منها المتعلق بالمغرب، رقم 3H1. ويغطي الفترة الممتدة بين سنتي 1805 و 1877. ويتضمن تقارير وأوصاف جغرافية حول المغرب، أخذت من كتب الرحالين الأجانب الذين توغلوا في البلاد قبل هذا التاريخ. (رولفز، سليريي (Célérier) كندفلت...). وتتعلق الأكياس التي تليها، بالفترة ما بعد 1877، وتغطي أيضا فترة الحماية. من المعلوم أن فرنسا أرسلت في سنة 1877، بعثة عسكرية لتدريب الجيش المغربي، بطلب من السلطان مولاي الحسن الذي كان يسعى جادا إلى تحديث هذ الجهاز وتطويره، لمواجهة الأطماع الأجنبية، غير أن هؤلاء الضباط قد تحولوا إلى جواسيس ووكلاء سياسيين، وأخذوا يزودون بلدهم بمعلومات يومية، عما كان يجري في المغرب من أحداث. وكانوا، بحكم مسؤولياتهم في الجيش، ومرافقتهم للسلاطين في حركاتهم التي لا تنقضي، يدخلون في علاقات ودية وطيدة مع الوزراء، والحجاب، والولاة، والقواد، فيطلعون رؤساءهم على ما يجري داخل البيوت، والقصور، ويمدونهم بمعلومات عن طبيعة البلاد، وأحوال السكان، ويضعون الخرائط، وتصاميم المدن، والحصون، استعدادا للغزو الذي كانت دولتهم تتحين الفرص للقيام به ضد المغرب. وقد جاب عدد من هؤلاء، بلاد بني مطير طولا وعرضا، أثناء الحركات السلطانية العديدة التي جردت على المنطقة، وخلفوا لنا تقارير، يمكن من خلالها الوقوف على بعض ملامح نشاط السكان، وعلاقتهم بالمخزن. فقد وصفوا سطح بلادهم وصفا يكاد يكون دقيقا. كما أوردوا شذرات مقتضبة عن تنظيماتهم الاجتماعية. والتقطوا بعض المعلومات الاقتصادية

والديموغراغية عن القبيلة، تعوض ما تبخل به علينا الوثائق الرسمية، والحوليات التاريخية. إلا أن ما جمعوه من أخبار ومعطيات، رغم أهميتها، يتسم بالهشاشة والسطحية، بسبب جهلهم بلغة البلاد، وعادات أهلها، وتنظيماتهم الاقتصادية، والاجتماعية. أضف إلى ذلك أن معلوماتهم عن السكان، كانت مستقاة في أغلبها من الاستفهام الشفوي (استفهام رجال المخزن)، ومما كان يأتي به الجواسيس المسخرون من قبلهم، لما في ذلك من إمكانية الخطأ. كما أن اهتمامهم، لأهداف مخابراتية واستعمارية، انصب على جوانب معينة من حياة السكان (قوة القبيلة الحربية، عدد خيامها وكوانينها، وسائل دفاعها عن نفسها، قوتها الديموغرافية، علاقتها بالمخزن...). ويستشف من خلال قراءة تلك الوثائق، أن أولئك الضباط كانوا يتلقون من دولتهم دوريا، بتعليمات توجههم في أبحاثهم. وكانت تلك التوجيهات، تتلون حسب الأهداف الآنية التي كانت تريدها فرنسا الطامعة في احتلال البلاد. وقد احتلت أخبار المخزن ومشاكله الداخلية، وعلاقته بمحكوميه حصة الأسد في تلك التقارير.

وثائق وزارة الخارجية المتعلقة بالمغرب

اطلعنا بصفة خاصة، على التقارير والرسائل التي كان يبعث بها النواب، والقناصل، المعتمدون من قبل فرنسا، في طنجة والموانئ الرئيسية. وتتناول مواضيعها أخبار المغرب. كما نجد فيها أيضا معلومات كثيرة عن نشاط المخزن، وهمومه، وعلاقته بالسكان، وبالقوى الخارجية، بالإضافة إلى بعض المعلومات المقتضبة عن المجتمع المغربي. وكانت المعلومات التي تصل إلى هؤلاء، مستمدة أيضا من مشاهدات وتقارير الدبلوماسيين، ورجال البعثات التبشيرية والطبية الذين كان يسمح لهم بالتردد على السلطان في فاس، أو مراكش، أو مكناس، في مهمات مختلفة. وقد عثرنا في هذه الوثائق، على بعض أخبار بني مطير، وعلى معلومات ذرية تهم السكن، والسكان، والزراعة، وتربية الماشية.

2- تقارير الرحالين والسفراء الأجانب

جمع الرحالون، والسفراء، والمبشرون، وغيرهم من الأجانب الذين سنحت لهم فرص التوغل داخل المغرب، والإقامة فيه، قبل الفترة الاستعمارية، معلومات كثيرة عن البلاد وأهلها. فقد تمكن هؤلاء من اجتياب السهول والهضاب، وتوغلوا في الجبال، وأقاموا في المدن، تارة تحت ستار القيام برحلات استطلاعية علمية، وإجراء الأبحاث لفائدة الجمعيات الجغرافية، وتارة أخرى كانوا يتسللون داخل البلاد في مهمات دبلوماسية، أو للقيام بأعمال تجارية. وكانت زيارتهم للمغرب تتم تارة بإذن السلاطين وتحت حمايتهم، وتارة أخرى كانوا يدخلون إلى البلاد متنكرين في زي وطني، يتقمصون شخصية اليهود أو التجار. وكان هؤلاء

الرحالون يستهدفون من وراء رحلاتهم جمع ما أمكن من المعلومات حول طبيعة البلاد وأهلها ، وذلك بغية تحليل البنيات الأساسية للمجتمع المغربي، خاصة منها تلك البنيات والفئات التي يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على إمكانية تحقيق، أو عدم تحقيق المشروع الاستعماري. وفي هذا الإطار تعاقب على بلاد بني مطير، منذ النصف الثاني من القرن 19 عدد من الرحالين الأجانب (رولفز،كدنفلت هاريس، شارل دوفوكو، دوسگونزاك، كريستيان هويل...) كما توغل في المنطقة أيضا، عدد من النواب، والسفراء الذين كانوا يتوافدون على مدينة فاس، من طنجة، لمقابلة السلاطين في مهمات مختلفة.

وقد خلف لنا هؤلاء إشارات كثيرة عن حياة السكان، والتقطوا معلومات ضافية عن طبيعة البلاد. وعند تجميع تلك الإشارات وفحصها، يتضح أن اهتمامات أولئك الزائرين لا تختلف كثيرا عن اهتمامات رجال البعثة العسكرية المشار إليها آنفا. فقد انصبت ملاحظاتهم على الجوانب الآنية التي يمكن أن تيسر مهمة الغزو العسكري. (عدد خيام القبيلة، قدرتها الدفاعية، نوع الأسلحة التي يملكها الأهالي، كيفية انتظام المجموعات، علاقتها بالمخزن المحلي والمركزي، طبغرافية البلاد...) ومع ذلك يجد الباحث في تلك التقارير، إن أحسن استغلالها، مادة علمية قلما تجود بها مصادرنا الوطنية.

3- الدراسات والتحريات الميدانية

حظيت قبيلة بني مطير باهتمام كبير من لدن سلطات الحماية، بسبب موقعها الجغرافي الممتاز، ومواقفها التاريخية المتميزة تجاه المخزن. فهي تقع بين مدينتي فاس ومكناس، معقلي الأجهزة المخزنية وتمركزها. وتتحكم في مدخل الأطلس المتوسط من جهته الشمالية الغربية. وتمتد على أراضي سهلية وهضبية شاسعة وخصبة استولى عليها المعمرون وأدخلوها فيما بعد فيما سمي بالاستعمار الرسمي. وإلى جانب ذلك، أثارت انتفاضاتها الكثيرة على المخزن، وحصارها لفاس ومكناس في ربيع 1911، انتباه سلطات الحماية ومخاوفها، فعمدت، بعد تطويعها، إلى القيام بتحريات ميدانية، وجمع المعلومات اللازمة لتحليل بنياتها الأساسية، والتعرف على ذهنية السكان وخليفاتهم، خصوصا إذا علمنا أن فرنسا، كما سنبينه، قد وضعت أقدامها في فاس في سنة 1911، لفك الحصار الذي ضربه بنو مطير على المخزن في تلك السنة، وأن تمردهم على السلطان قد عجل بعقد معاهدة الحماية. لهذه الأسباب مجتمعة، خص عدد من الضباط هذه القبيلة بعدد من الدراسات، بغية توظيفها في تحقيق أهداف الخطة الاستعمارية في المنطقة. ففي سنة 1914، استقر بها الكومندار أبيس (Abès)، وجمع عنها معلومات ضافية تتعلق بحياتها القانونية، والثقافية، وتنظيماتها الاقتصادية والاجتماعية،

والسياسية. كما حاول البحث أيضا عن أصول فروعها، وتاريخ استيطانها في المنطقة. وقد استقى معلوماته عن القبيلة وتاريخها، من التحري الميداني، والرواية الشفوية، ومن مصالح المخابرات الفرنسية بالحاجب. كما اعتمد في بحثه أيضا، على الأخبار التي وقف عليها في كتب الرحالين الدين مروا ببني مطير قبل ذلك التاريخ. وقد نظم تلك المعلومات في دراسة نشرها تحت عنوان "Monographie d'une tribu berbère, les Ait M'dhir" في المجموعة الوثائقية المعروفة ب"Les Archives Berbères"[10]. وتكتسي هذه المنوغرافية طابعا موسوعيا. وتتضمن هفوات كثيرة. وقد اعترف المؤلف نفسه بذلك في مقدمة بحثه، وبرر ذلك بضيق الوقت الذي خصص لتلك الدراسة. وقد استفدنا من هذا البحث استفادة محدودة، بسبب سطحية المعلومات الواردة فيه، وزيف الكثير من الأحكام التي صدرت في حق بني مطير والقبائل البربرية بصفة عامة.

وإلى جانب منوغرافية أبيس (Abès)، وقفنا في أرشيفات قصر فانسان، على دراسة أخرى مماثلة قام بها الكومندار سافان (Savin) تحت عنوان "بطاقة القبيلة"(Fiche de tribu) مؤرخة بسنة 1928[11] تضم فقراتها تعاريف مقتضبة عن القبيلة وتنظيماتها الاقتصادية، والإدارية، والاجتماعية، والسياسية. وهي عبارة عن لقطة فتوغرافية سكونية تم إنجازها لأهداف وأغراض سياسية، ستعتمد عليها فرنسا بلا شك لتنفيذ مخططها في المنطقة. وقد جاءت تلك الدراسة في الوقت الذي كانت سلطات الحماية تعد العدة لتطبيق السياسة المسماة بالبربرية. وقد استنتجنا ذلك من طغيان الحديث عن العرف المحلي في البطاقة المذكورة.

تحريات ضباط الشؤون الأهلية

تعاقب على حكم قبيلة بني مطير، في فترة الحماية، عدد من ضباط الشؤون الأهلية. وكان هؤلاء ينهون عادة تداريبهم وفترة حكمهم في القبيلة، بإنجاز أبحاث ميدانية تسمى "Mémoires de fin de stage". وقد عثرنا على عدد من تلك الدراسات، في "مركز الدراسات العليا لإفريقيا وآسيا الحديثتين [12] « C.H.E.A.M. »". وتتضمن تلك الأبحاث معلومات كثيرة عن حياة الناس، وتنظيماتهم الاجتماعية. فقد كرس هؤلاء جهودهم من أجل وصف بنياتهم الأساسية، وحاولوا ما أمكنهم ذلك، الاقتراب من السكان، ومعايشتهم، بغية التعرف على ذهنيتهم، وسلوكاتهم، فتعلموا لهجة الأهالي، واطلعوا على عاداتهم، وأنماطهم الثقافية، وشاركوهم في أفراحهم ومسامراتهم. وكان الضباط المذكورون، يخضعون، قبل تعيينهم في القبائل، لتكوين خاص في مجال الإثنولوجية والسوسيولوجية المغربية. وكانت الإدارة المركزية تعطي امتيازات إدارية، ومكافآت مادية لكل ضابط عسكري، أو إداري، يتعلم إحدى

اللهجات، أو اللغات الضرورية في المغرب، سواء منها العربية الفصحى، أو العربية الدارجة، أو اللهجات الأمازيغية الثلاثة. وكان البحث السوسيولوجي في المغرب بصفة عامة، يستهدف مساعدة الإداري، والعسكري، ورجل الأعمال، وحتى المبشر الذي كان يعتقد أن بإمكانه نشر المسيحية في أوساط المسلمين. إلا أن هذه الأبحاث، بالرغم من أهميتها، تكتسي طابعا موسوعيا، ولا تخضع لأية سلطة منهجية.

نصوص إثنوغرافية

جمع أرسين رو في بداية الأربعينات من القرن 20 الكثير من الحكايات، والأمثال، والألغاز، والروايات، والأهازيج، والأشعار، وغيرها من الأنماط الأدبية التي كان يرددها بنو مطير في مسامراتهم العائلية، وحفلاتهم الجماعية، وغيرها من المناسبات. وقد صنف تلك الذخيرة الأدبية، حسب نوعيتها، ودونها حرفيا، كما سمعها من مردديها وناظميها، بلهجة أمازيغية (لهجة بني مطير) مكتوبة بحروف لاتينية في سفر لا يزال مخطوطا ضمن وثائق الخزانة العامة بالرباط[13]. وقد شكلت تلك النصوص بالنسبة لنا، مادة تاريخية مهمة، عوضتنا عن الكتابات، والتواريخ المحلية التي تنعدم بالمرة عن المنطقة. وقد تمكنا من خلالها، من الاقتراب من ذهنية السكان، والغوص في أعماقهم، والوقوف على الرأي الآخر، وما تحتفظ به ذاكرتهم من رواسب، وانطباعات، وهموم، وغيرها عن الأزمنة الغابرة. فالروايات الشفوية التي التقطها أرسين رو من مختلف فصائل بني مطير، تكاد تتفق تماما مع ما ثبت في الوثائق ونصوص التاريخ المكتوب. وإلى جانب ذلك، يعكس ذلك الأدب الشعبي جوانب مهمة من حياتهم المادية، والاجتماعية، وعلاقتهم بالمخزن وغيرها. وهو علاوة على ذلك، يتسم بالتلقائية، ويعبر عن هموم ومشاغل وارتسامات جميع الفئات الاجتماعية. وهذه الميزة قلما نجدها في مصادرنا التاريخية. ولم يساورنا أي شك حول الخلفية الإديولوجية لجامع تلك النصوص. فقد توخى أرسين رو من وراء ذلك العمل، على ما يبدو، البحث عن مادة خام، قصد توظيفها في أغراض لسنية بحتة.

هوامش الفصل

1- انظر الفصل الأول من الباب الرابع من هذا البحث.

2- « Rapport du commandant ZUMBIEHL intitulé : « Le Sultan du Maroc : Ses idées, ses réformes, ses consseillers », daté à Fès le 28 Mai 1902, « in », Archives du Service Historique de l'Armée de Terre, Château de Vincennes, Paris, carton, n°3H12 (1901-1902), p. 18-19.

3- عمور عمر، فهارس الخزانة الحسنية، قسم الوثائق، المجلد الأول، فهرست الكنانيش، تقديم محمد العربي الخطابي، مطبعة الأنباء، الرباط، 1983، ص3 وما يليها.

4 -Miège, Jean-Louis, Le Maroc et L'Europe (1830-1894), P.U.F, Tome,

5- انظر تقديم جرمان عياش لرسالة هراج نعيمة توزاني – الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290-1311/ 1873-1894)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة فضالة، 1979، ص:6.

6 - انظر حول هذا الموضوع: الفصل الأول من كتاب علي أومليل، الخطاب التاريخي، دراسة لمنهجية ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، بيروت؟

7- الكتاني، محمد بن جعفر، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس، ثلاثة أجزاء، طبع على المطبعة الحجرية بفاس سنة 1899

8 - ابن زيدان، عبد الرحمن، اتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، 5 أجزاء، الرباط، 1932.

9- ابن إبراهيم، عباس المراكشي، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من العلام، لأجزاء الخمسة، المطبوعة بفاس سنة 1936، الأجزاء المطبوعة بالرباط سنة 1975.

10 – Abès, (commandant), « Monographie d'une tribu berbère, les Ait-N'dhir, » in, Archives Berbère, Fasc. 1 et 2, 1915-1917.

11 - Savin (Capitaine), Fiche de tribu, « in » Archives du Service Historique de l'Armée de Terre, Château de Vincennes, Paris,

12 -C.H.E.A.M : Centre des Hautes Etudes pour L'Asie et l'Afrique Modernes, Paris.

13- Roux, Arsène, Récits, contes et légendes dans le parler Béni-M'tir, Rabat, 1942, Ronéotypé.

الفصل الثاني

أخبار بني مطير إلى حدود سنة 1873

أخبار بني مطير إلى حدود سنة 1873

لم تصلنا عن بني مطير، سوى معلومات طفيفة ومتأخرة، لا تسمح حتى بضبط مراحل تنقل هذه القبيلة في الزمان والمكان، قبل وصولها إلى موطنها الحالي. ويمكن عزو شح الأخبار التي وصلتنا عنها، إلى عاملين اثنين، يكمن الأول، في كونها عاشت، على مدى تاريخها، في مناطق نائية عن العواصم الكبرى، ويرجع العامل الثاني، وهو مرتبط بالأول، إلى كون الحوليات التاريخية لم تهتم كثيرا بذكر القبائل الهامشية التي كانت تعيش بعيدة عن المراكز الحضرية، إما بسبب ضعف مشاركتها في الحياة السياسية للبلاد، أو بسبب انتماء أصحاب الحوليات المذكورة إلى المدن، الأمر الذي كان لا يسمح لهم، باستقصاء أخبار وتحركات القبائل القاصية، بنفس الدرجة التي تيسرت لهم بالنسبة للقبائل القريبة من الحواضر. ورغم ذلك، سنحاول، من خلال الإشارات التاريخية القليلة الواردة عنها في المصادر المختلفة، البحث على الأقل عن أصلها، وتتبع بصمات تنقلاتها، خلال الرحلة الطويلة التي قطعتها في الزمان والمكان، قبل استيطانها في مقرها الحالي.

ينحدر بنو مطير من آيت يدراسن الذين كانوا بدورهم يشكلون قبل القرن الحادي عشر الميلادي، فرقة من مسوفة، إحدى قبائل صنهاجة اللثام التي كانت تضرب في عروض الصحراء الغربية جنوب جبال درن، ثم لم يلبث آيت يدراسن أن انشقوا في أوائل القرن المذكور، عن القبيلة الأم، لأسباب سنعرض لها فيما بعد، واتجهوا نحو الشمال الشرقي، ودخلوا جبل درن مع قبائل أخرى، شاركتهم في هذا الزحف، وأخرجوا من كان ساكنا به من قبائل زناتة. وقفنا على هذه الإشارة، عند صاحب "الروضة السليمانية" حيث قال: "... ثم الذين دخلوا من الصحراء لجبل درن، وعمروه، وأخرجوا منه من كان به قبلهم من قبائل زناتة، فمن تاركة، بني مرموش، وبني زوليت، وهم حديدو، وسادن، وريتنهي، وداوود، ومومن، وسليم، وأيوب، وقادم، وحيون، وعلاهم، وديون، ومكود، ومن مسوفة، بنو يدراسن، وهم إدريس، ومطير، وعياش، ووافلا، وحماد..."(1).

وفي تصنيف متأخر لقبائل المغرب، أورده أبو زيد سيدي عبد الرحمان الفاسي (1631-1685)، في "منظومة الاقنوم"، نجد أن بني مطير كانوا يندرجون ضمن نفس القبيل، المشار إليه أعلاه، الذي كان يتألف حسب نفس المصدر، بالإضافة إليهم، من آيت يوسي، وبني حماد، وآيت سادن، وآيت ولال، وكايس بان، وآيت وفلا، وآيت عياش(2) .

ورغم أن هاتين الإشارتين متأخرتان كثيرا من حيث الزمن، ورغم أنهما لا تفيدان في معرفة التاريخ الذي دخل فيه اليدراسنيون الأطلس الكبير، إلا أنهما مع ذلك، مهمتان في حد ذاتهما، لأنهما تمكنان على الأقل، من وضع اليد على المجموعتين القبليتين الكبيرتين اللتين تتفرع عنهما قبيلة بني مطير، وهما مسوفة في مرحلة أولى، وآيت يدراسن في مرحلة ثانية.

لا نعثر في المصادر الوسطوية على اسم بني مطير، كما أن الحديث عن آيت يدراسن، لم يرد إلا في مرحلة متاخرة نسبيا. فأقدم النصوص التاريخية الواردة في الحوليات وأوصاف جغرافيي العصور الوسطى، أمثال البكري، وابن حوقل، والادريسي، تتحدث عن مسوفة، أي المجموعة القبلية الكبرى التي كان ينتمي إليها آيت يدراسن، وبالتالي بنو مطير. ولم يرد ذكر آيت يدراسن في التاريخ، إلا ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي. كما أن الحوليات لم تتحدث عن بني مطير، بصورة واضحة، إلا في عهد السلطان مولاي إسماعيل العلوي وابنه عبد الله. وفي غياب المعلومات التاريخية الكفيلة بإلقاء الضوء على تطور بني مطير منذ أقدم العصور، نجد أنفسنا مضطرين، إلى تتبع أخبار مسوفة إلى وقت انشقاق آيت يدراسن عنها في مرحلة، والتأريخ لهذا القبيل الأخير، بعد انفصاله عن الاتحادية الأم، في مرحلة ثانية، ثم الحديث عن تطور قبيلة بني مطير، بعد أن بدأ اسمها يتردد في الحوليات التاريخية، أي منذ أوائل القرن السابع عشر الميلادي إلى سنة 1873، في مرحلة ثالثة.

أخبار مسوفة إلى أوائل القرن الحادي عشر الميلادي

تنتمي مسوفة إلى قبائل صنهاجة اللثام التي كانت تنتشر في الصحراء الغربية جنوب جبال درن. وقد أجمع النسابة والمؤرخون على ذلك. فقد ذكر ابن حوقل في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، أن مسوفة بطن من بطون صنهـاجة[3]. وبعده، نسب البكري المتوفى سنة 487 هـ، مسوفة إلى نفس القبيـل[4]. وقد أورد ابن أبي زرع (ت720هـ) أيضا، أن صنهاجة تنقسم إلى سبعين قبيلة، منها لمتونة وجدالة ومسوفة[5]. ورفع ابن خلدون (ت808هـ)، نقلا عن أبي عمر بن عبد البر، نسب هذه القبيلة، إلى جد مشترك، هو مسفو ابن النعمان بن حمير ابن سبأ[6]. إلا ان المؤرخ الفرنسي كُوتيي، أنكر نسبة قبائل الملثمين بصفة عامة إلى صنهاجة، على أساس أن نمط حياة الملثمين، بما ينطوي عليه من بداوة، يختلف عن نمط حياة صنهاجة الشمال، حيث الحضارة والاستقرار[7]. وباستثناء أنساب القبائل وتفريعاتها، لم تصلنا عن مسوفة وغيرها من قبائل الملثمين، سوى أخبار قليلة ومتأخرة، لا تسمح بمعرفة ماضي هذه القبائل، وتتبع تطورها الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، منذ فجر التاريخ. فأقدم الإشارات التاريخية التي تتحدث عن صنهاجة الجنوب، ترتبط بالفتح الإسلامي في ديار

الملثمين. ولم يبدأ الاهتمام بتاريخ صنهاجة الجنوب عموما، إلا في مرحلة متأخرة، وذلك في إطار التأريخ لنشأة الدولة المرابطية، وذكر القبائل التي انتظمت تحت هذه الحركة.

يتضح من خلال النصوص التي وصلتنا، أن قبيل مسوفة، كان يشكل فرعا من الاتحاد الصنهاجي الذي أنشئ في القرن الثاني الهجري، ثم تمكن بعد ذلك، من فرض هيمنته على ملوك السودان، والسيطرة على الطرق التجارية الجنوبية، حيث نسمع أن أول ملك صنهاجي في الصحراء، كان "يتلوتان ابن تلاكاكين الصنهاجي اللامتوني، ملك بلاد الصحراء بأسرها، ودان له بها أزيد من عشرين ملكا من ملوك السودان، كلهم يؤدون له الجزية..."[8]. ثم نعثر في نصوص أخرى، على أخبار أخرى، تتحدث أيضا عن افتراق أمر صنهاجة الجنوب، وتصدع هذا الحلف، لمدة مائة وعشرين سنة، إلى أن قام فيهم الأمير أبو عبد الله بن تيفاوت المعروف بتارشتا اللمتوني[9]. ويظهر أن أسباب تصدع هذا الحلف وانقسامه على نفسه، كانت ترجع أساسا إلى تنافس مختلف القبائل على الرئاسة والزعامة في المنطقة. وهذا ما يستنتج من إشارة ابن خلدون: "وجاهدوا (الملثمون) جيرانهم من السودان عليه، فدانوا لهم واستوثق لهم الملك، ثم افترقوا، وكانت رياسة كل بطن منهم في بيت مخصوص..."[10]. وفي هذا الصدد، يرى العروي أيضا أنه من الغير المستبعد، أن تكون قد نشأت هناك اتحاديتان صنهاجيتان متنافستان، كانتا تراقبان طريقين تجاريين اثنين، وأنه من المحتمل أيضا، أن تكون أسباب تراجع وانهزام صنهاجة الجنوب أمام قبائل السودان، تعود إلى الخلاف الذي كان قائما بين الاتحاديتين المذكورتين[11]. ويبدو كذلك أن تكوين الحلف الصنهاجي وتماسك صفوفه، كان يتم اضطراريا، أي أن اجتماع كلمة صنهاجة الجنوب، وانضواء مختلف قبائلها تحت زعامة واحدة، كان يتم فقط لمواجهة خطر قبائل السودان التي يظهر أنها كانت تستغل فرصة تصدع هذا الحلف، لتنتقم من أعضائه، وتنزل بهم أقسى الضربات. فبعد تفكك الحلف الصنهاجي في أوائل القرن الرابع الهجري، نسمع أيضا عن عودة قبائل الملثمين إلى الوحدة والالتفاف من جديد، حول أمير لمتوني، هو عبد الله بن محمد بن تيفاوت اللمتوني السالف الذكر، الذي قاد عموم صنهاجة الجنوب، في حروب ضد قبائل السودان، راح هو ضحيتها، في معركة له بموقع يقال له "بغارة"، "وهم قبائل من السودان يسكنون بمقربة من مدينة تاتكلاتين غربا منها، كانوا على دين اليهودية"[12]. ثم بعد وفاة هذا الأخير، تولى أمر صنهاجة، الأمير يحيى بن ابراهيم الجدالي، الذي واصل الجهاد ضد أعدائهم في الجنوب. ويستفاد أيضا من النصوص التي وصلتنا عن الملثمين، أن الزعامة والرئاسة فيهم، كانت مقصورة على قبيلتي لمتونة وجدالة. إذ لم نعثر على أمير مسوفي تولى في يوم من الأيام زمام صنهاجة. فهل كانت قبيلة

مسوفة، بالمقارنة مع لمتونة وجدالة، قليلة العدد غير ذات أهمية، مغلوبة على أمرها؟ أم أن اتحاد العصبيتين اللمتونية والجدالية، كان لا يسمح لمسوفة بالزعامة والرئاسة على مجموعتين قبليتين تجمعهما أواصر القرابة، ويدعيان الانتماء إلى أب واحد "وجدالة ولمتونة إخوة، يجتمعون في أب واحد"[13]، ويرفضان أن يتولى الحكم عليهما، شخص من قبيلة حجمها وعصبيتها، هي دون قوة اللمتونيين والجداليين مجتمعين؟

خلف لنا ابن حوقل وأبو عبيد البكري، معلومات قيمة عن بعض جوانب حياة الملثمين الاقتصادية، والاجتماعية، والدينية. فعندما تحدث البكري عن موطن مسوفة، أورد ما يلي: "ومن مدينة سجلماسة ندخل إلى بلاد السودان، إلى غانا. وبينها وبين مدينة غانا، مسيرة شهرين، في صحراء غير عامرة إلا بقوم ظاعنين، ولا تطمئن بهم منزل، وهم بنو مسوفة من صنهاجة، ليس لهم مدينة يأوون إليها، إلا وادي درعة..." [14]. فمن خلال هذه الإشارة، يبدو أن مسوفة كانت تنتشر على رقعة ترابية شاسعة، تمتد على مسيرة شهرين، بين سجلماسة وغانا. وهذا يفضي بنا إلى أن نتصور أن هذا القبيل كان يشكل قوة بشرية ضارية تتألف من عدد من البطون والأفخاذ. ويمكن استنتاج ذلك أيضا من خلال ما جاء عند ابن حوقل، في سياق حديثه عن نفس القبيل. "وبنو مسوفة قبيل عظيم، من المقيمين بقلب البر على مياه غير طائلة..."[15] ويكشف نص البكري كذلك عن نمط عيش مسوفة التي يظهر أنها، إلى جانب الرعي وتربية الماشية، كانت تستفيد أيضا من عائدات الطريق التجاري العابر لموطنها. وهذا ما يفهم من قول ابن حوقل: "...وفيهم من الجلد والقوة ما ليس لغيرهم [...] لأنهم يملكون تلك الطريق..."[16]. وربما امتهن بعضهم التجارة، واشتغل بحمل منتوجات السوادن وتصريفها في وادي درعة، حيث أشار البكري إلى وجود مدينة تسمى تيوميتين، "آهلة، عامرة، بها جامع وأسواق جامعة، ومتاجر رابحة، وهي في شرف من الأرض..."[17] إلا أنه من خلال وصف نفس المؤلف، في المسالك والممالك، يتضح أن أغلب نشاط الملثمين كان منصرفا إلى الرعي وتربية الماشية. فعندما تعرض بالوصف، لموارد عيش لمتونة، وهو ينطبق أيضا على مسوفة وعموم قبائل صنهاجة الجنوب، ذكر أن هذا القبيل كان يعتمد في حياته أساسا على تربية الأنعام، وأن الزراعة في ديارهم منعدمة، وعيشهم اللحم واللبن. "...وليس يعرفون حرثا ولا زرعا ولا خبزا، وإنما أموالهم الأنعام، وعيشهم اللحم واللبن. ينفذ عمر أحدهم وما رأى خبزا ولا أكله، إلى أن يمر بهم التجار من بلاد الإسلام، أو بلاد السودان، فيطعمونهم الخبز، ويتحفونهم بالدقيق..."[18].

كانت صنهاجة الجنوب تختلف عن أقربائها صنهاجة الشمال، في كونها كانت تتلثم أو تتقنع. وقد اختلفت الآراء حول أصل هذه العادة. فقد ذكر ابن حوقل، أن صنهاجة "يتلثمون وهم أطفال، وينشأون على ذلك، ويزعمون أن الفم سوءة تستحق الستر كالعور، لما يخرج منه. إذ ما يخرج منه عندهم أنتن مما يخرج من العورة.."[19]. وبعده، وصف البكري هذا النقاب بقوله: "...وجميع قبائل الصحراء، يلتزمون النقاب، ولو فوق اللثام، حتى لا يبدو منه إلا محاجر عينيه. ولا يفارقون ذلك في حال من الأحوال. ولا يميز رجل منهم وليه ولا حميمه، إلا إذا تنقب. وكذلك في المعارك، إذا قتل منهم القتيل وزال قناعه، لم يعلم من هو، حتى يعاد عليه القناع. وصار ذلك ألزم من جلودهم..."[20]. ويرى أندري جوليان بصدد هذه النقطة، أن صنهاجة الجنوب قد أخذوا هذه العادة عن زنوج أفريقيا المجاورين، اللذين كانوا يستخدمون الأقنعة، لدفع العين الشريرة عنهم[21].

كانت مسوفة، كغيرها من قبائل صنهاجة الجنوب، قبل الفتح الإسلامي، تدين بالماجوسية (الوثنية). وقد انتشر الإسلام في ديار الملثمين، عن طريق السرايا العسكرية التي أرسلها حكام المغرب الأوائل إلى تلك المنطقة. ويظهر أن الاتصال الأول بين عرب الفتح وصنهاجة الجنوب، قد دشن بمعارك دامية. وهذا ما يستفاد من كلام ابن خلدون في العبر، حيث قال: "... ثم أجاز (عقبة) إلى بلاد السوس، لقتال من بها من صنهاجة أهل اللثام، وهم يومئذ على دين المجوسية، ولم يدينوا بالنصرانية، وأثخن فيهم، وانتهى إلى تارودانت، وهزم جموع البربر، وقاتل مسوفة وراء السوس، وسبى منهم، وقفل راجعا..."[22] ثم نسمع أيضا بعد ذلك، عن ارتداد البربر في القرن الثالث الهجري، في ولاية عبد الله بن الحبحاب، وتوجيه هذا الأخير لحملة عسكرية إلى ديار الملثمين، و"انتهى إلى مسوفة، فقتل وسبى، وداخل البربر منه رعب، وبلغه أن البربر أحسوا بأنهم فيئ للمسلمين، فانتفضوا عليه..."[23]

ويبدو أنه بالرغم من الجهود التي بذلها ولاة القيروان، في بث الدعوة الإسلامية في ديار الملثمين، فإن هذه العقيدة لم تتمكن من نفوسهم. فقد ظل إسلامهم سطحيا إلى حد كبير. فعندما سأل أبو عمران الفاسي يحيى بن إبراهيم الجدالي، الذي رحل إليه من الصحراء، عن أحوال قومه، وما ينتحلون من المذاهب، أجابه: "إنهم قوم غلب عليهم الجهل وليس لهم كثير علم، [...] وليس فيهم من يقرأ القرآن..."[24]. ولما نزل عبد الله بن ياسين ضيفا على يحيى الجدالي المذكور، "وجد عنده تسع نسوة، فسأله عنهن، فقال هن زوجاتي، فقال له الفقيه هذا شيء لا يجوز في دين الإسلام، وإنما يجوز لك أربع. ففارق خمسا. فأجابه بالسمع والطاعة وفارقهن. ثم قال له، إن جميع الرؤساء من جدالة ولمتونة، على مثل حالي. فأنذرهم، وعرفهم

حكم الله [...] ووجد (عبد الله بن ياسين) أكثرهم، لا يصلون، ولا يزكون، وليس عندهم من الإسلام إلا الشهادة" [25].

وصلتنا عن مسوفة، أثناء، وبعد قيام حركة المرابطين، معلومات كثيرة، تتعلق بدورها العسكري في تأسيس وتدعيم أركان هذه الدولة، وبالأدوار السياسية والحربية التي قام بها بنوغانية المسوفون، سواء في الأندلس أيام المرابطين، أو في إفريقيا والمغرب الأوسط، على عهد دولة الموحدين، والذين خاضوا، كما هو معلوم، حروبا طاحنة ضد أمراء هذه الدولة. إلا أن هذه الأخبار، رغم أهميتها، خارجة عن نطاق موضوعنا، بسبب انفصال آيت يدراسن، وبالتالي بني مطير، عن هذه الاتحادية، منذ أوائل القرن الحادي عشر، أي قبل تبلور الدعوة المرابطية، وتوجههم نحو الشمال الشرقي من البلاد، قاطعين بذلك كل علاقة مع مسوفة. لذا نجد أنفسنا، مضطرين إلى ترك التأريخ لهذا القبيل، وتتبع أخبار آيت يدراسن، بعد التاريخ المذكور.

أخبار آيت يدراسن من أوائل القرن الحادي عشر إلى أواسط القرن السابع عشر

في مخطوط بزاوية سيدي بوكيل، ورد الحديث عن استيطان آيت يدراسن في أعالي زيز وغريس، منذ أوائل القرن الحادي عشر الميلادي[26]. وحسب نفس المصدر، فإن هذا القبيل قد وفد على تلك المنطقة، قادما من تافيلالت، حوالي سنتي (1012-1013م). وهذه الإشارة، تدعم ما ذكره الزياني، عند تعرضه بالحديث، للقبائل التي دخلت من الصحراء إلى جبل درن، المشار إليها في بداية هذا الفصل. وبعد هذا التاريخ، أشار البيدق في القرن الثاني عشر الميلادي، إلى وجود اليدراسنيين في نفس المنطقة المشار إليها في المخطوط المذكور[27]. وكانوا في هذا العهد، يمثلون فرقة من فرق صنهاجة القبلة، ضمن جماعة أهل تيارت، التي كانت تضم أهل فركلة، وتودغة، وغريس، وملوانة. وكانت مواقعهم في هذا الوقت، في المصبات الجنوبية للأطلس الأعلى. وعندما خرج عبد المومن الموحدي من تينمل، لغزو قبائل الشرق، ونزل بوادي غريس، ذكر البيدق الذي رافقه في هذه الحملة العسكرية، أن "الخليفة"، قد مر على موطن ملوان (فرقة من آيت يدراسن) التي كانت تنتشر في ذلك الوقت في ضواحي وادي غريس[28]. فمن خلال هذه الإشارات، يتضح أن آيت يدراسن قد انشقوا نهائيا عن اتحاديتهم، منذ التاريخ المشار إليه أعلاه، وقطعوا كل صلة بمسوفة التي كانت في هذا الوقت، لا تزال تضرب في عروض الصحراء الغربية. فما هي الأسباب التي أدت إلى انفصالهم عن اتحاديتهم، ورحيلهم من موطنهم؟ هل كانت هجرتهم نحو الشمال، ناتجة عن جذب أصاب الصحراء، جفت من جرائه الآبار والعيون، وانعدمت بسببه المراعي، فاضطروا إلى البحث عن

آفاق ومراعي جديدة؟ أم أن المجال الحيوي الذي كانت تحتله مسوفة وعموم صنهاجة الجنوب، لم يعد كافيا لعيش هذا القبيل الذي يظهر أن عدد سكانه، قد تزايد كثيرا، كما يفهم من قول ابن خلدون، في سياق حديثه عن صنهاجة اللثام: "وعفوا في تلك البلاد، وكثروا، وتعددت قبائلهم..."[29]؟ وتدعم هذا الكلام أيضا، إشارة البكري، إلى انعدام الأمن، وانتشار السرقة في ديار مسوفة. أم أن هذا الانشقاق قد نجم عن الحروب التي خاضها عبد الله بن ياسين، لإخضاع الملثمين لسطلته، بعد أن رفضت هذه القبائل الإذعان له، بعد أن : "شدد عليهم في ترك ما هم عليه من المنكرات، وتبرأوا منه، وهجروه، ونافروه، وثقل عليهم ذلك..."؟[31] أم أن هذا الرحيل، قد واكب استيلاء المرابطين على إمارة سجلماسة في سنة 445هـ، وطردهم لابن واندين المغراوي منها؟

الواقع أنه يظهر أن هذه العوامل مجتمعة قد ساهمت، لا في زحف آيت يدراسن وغيرهم من القبائل الصنهاجية نحو الشمال فحسب، بل يمكن القول أيضا، إن تنظيم الحركة المرابطية نفسها، قد جاءت نتيجة تظافر هذه الأسباب كافة. فالإشارات الواردة في الحوليات التاريخية المتأخرة، تشهد بحلول عدة قحوط ومسغبات عظيمة في القرن الخامس الهجري، لا في الجزء الصحراوي فحسب، بل شملت هذه الكوارث أيضا عموم بلاد المغرب والأندلس. ففي هذا الصدد، ذكر ابن أبي زرع، أن بلاد المغرب والأندلس قد شهدت في سنة 381هـ، قحطا شديدا، أسفر عن مجاعة كبيرة أصابت بلاد إفريقيا والأندلس. "وفي سنة أحدا وثمانين وثلاثمائة، كان قحط شديد ببلاد المغرب والأندلس، جفت من أجله المياه جفوفا كبيرا، وجاء هذه السنة بوادي سجلماسة، سيل عظيم، لم يعهد قبله، ولم ير بتلك الأرض كلها في تلك السنة مطر. فعجب الناس من ذلك. وفيها كانت المجاعة الشديدة بإفريقيا والأندلس والمغرب، ودامت المجاعة ثلاث سنين..."[32]. وقال عن جفاف سنة 407هـ: "وفيها كان بالمغرب والأندلس وإفريقيا، قحط شديد، ومسغبة عامة، ووباء كثير..."[33].

وبعد أربع سنوات من هذا التاريخ، حل بالمغرب أيضا جفاف شامل، ذكره نفس المؤرخ بقوله: "وفي سنة إحدى عشرة وأربع مائة، اشتد القحط ببلاد المغرب كلها، من تيهارت إلى سجلماسة، وكثر الفناء في الناس"[34].

وإلى جانب الجفاف، يبدو أن قبائل الملثمين، قد شهدت نموا سكانيا هائلا، في نفس الوقت الذي قلت فيه موارد العيش في ديارهم، بسبب القحوط التي ضربت البلاد شمالا وجنوبا. فمن خلال الإشارة الواردة في نص البكري المدرج في بداية هذا الفصل، يبدو أن قبيل مسوفة قد تزايد كثيرا. ويمكن استنتاج ذلك من قوله: "في صحراء غير عامرة إلا بقوم

ظاعنين". كما يظهر أيضا من نفس النص، أن هذا القبيل، كان يعاني من نقص كبير في موارد العيش. وهذا ما يفهم من عبارة "لا تطمئن بهم منزل". ولا يستبعد أن يكون تشددهم في معاقبة السارق، وإمعانهم في تعذيبه، ناجما كذلك، عن قلة موارد العيش في ديارهم. فقد ذكر نفس المؤلف، أن قبائل الملثمين، كانت تتبع طريقة خاصة لاكتشاف السارق وإرغامه على الاعتراف بذنبه، تتمثل في كونهم كانوا يعمدون "إلى عود فيشق باثنين على صدغيه (المتهم) في مقدم رأسه ومؤخره، فلا يتمالك أن يقر، ولا يصبر على ذلك الضغط لحظة، لشدته"[35].

ويدعم هذا الاعتقاد، ما ذكره ابن خلدون في هذا الصدد أيضا. فعندما نزل يحيى ابن إبراهيم الجدالي وأصحابه على أبي عمران الفاسي، وطلبوا منه أن يرسل من تلاميذه، من يرجعون إليه في نوازلهم وقضاياهم، كتب الفقيه المذكور إلى زلوا اللمطي بسجلماسة، من الآخذين عنه، وعهد إليه أن يختار لهم "من يثق بدينه وفقهه، ويروض نفسه على مسغبة أرضهم في معاشه"[36]. وهناك أحداث أخرى، من المحتمل أن تكون من وراء هجرة آيت يدراسن وبعض قبائل صنهاجة الجنوب، نحو الشمال الشرقي من البلاد. وتتمثل في الحروب التي خاضها عبد الله بن ياسين، لإخضاع قبائل الملثمين وإرغامهم على اتباع دعوته. وفي هذا الصدد، أشار ابن عذاري، في سياق حديثه عن المرابطين، إلى غزو هذا الأخير "لقبائل من البربر، كانوا على غير دين الإسلام، فدعاهم عبد الله إلى الدين، فامتنعوا له. فأمر يحيى بن عمر بغزوهم، فغزاهم لمتونة، وسبوهم، وقسموا سبيهم. وأخذ أميرهم [...] وهو أول خمس خمسه اللمتونيون في صحرائهم..."[37] ولا يستبعد أيضا، أن يكون هذا الغزو، قد نجم عن ضيق في العيش، وحلول الفاقة بديار صنهاجة، وأن عبد الله المذكور، قد توخى من وراء حروبه هذه، الحصول على الموارد الكافية لتنظيم دعوته، وإعالة جيشه. فأطلق العنان للمتونة، وأمرها بالسطو على القبائل المجاورة، ونهب أموالها، واقتسام ما سبوه منها.

إن المعلومات والإشارات العابرة، الواردة في الحوليات التاريخية، وكتابات الرحالين والجغرافيين، لا تمكن من تتبع أخبار آيت يدراسن، بعد رحيلهم من الجنوب الغربي، واستقرارهم في أعالي زيز وغريس. فالجغرافي الادريسي، الذي تعرض بالوصف لنواحي سجلماسة، لم يذكر هذا القبيل. واكتفى بالإشارة إلى وجود قرى متصلة وعمارات متقاربة، ومزارع كثيرة على نهر سجلماسة، ينزل بها أخلاط من البربر، يزرعون الحناء والكامون والكروياء والنيلج[38]. والأخبار القليلة التي يمكن استقاؤها من المصادر التاريخية المختلفة عن الجنوب الشرقي عموما، طيلة العهد الموحدي وأوائل العصر المريني، لا تسمح بمعرفة تطور تلك الناحية من البلاد. فالمعلومات القليلة التي وصلتنا عن تلك الجهة من المغرب في الفترة

المذكورة، تقتصر على الإشارة إلى خروج عبد المومن الموحدي من تنمل إلى نواحي الشرق، لغزو صنهاجة القبلة، وإلى الوقائع التي دارت بين ملوك بني مرين وبني عبد الواد في سجلماسة ونواحي ملوية. وحتى تاريخ ابن خلدون الذي يعتبر مرجعا هاما في معرفة مواطن القبائل وتقسيما تها، لم يذكر قبيل آيت يدراسن ولا مكان استيطانه.

إلا أن إشارات وردت في مصادر متأخرة، تفيد أن اليدراسنيين، بعدما انتقلوا من الصحراء، استقروا على ضفاف وادي زيز وغريس، وبنوا القصور، وامتهنوا الزراعة والحرف. فقد ذكر صاحب "الإحيا والانتعاش"، عند ترجمته لجده الأعلى يوسف العياشي، الذي لا نعرف مع الأسف، تاريخ ميلاده أو وفاته، أن آيت يدراسن أيام هذا الأخير، كانوا ينزلون في قصر آيت يعقوب. وحسب نفس المصدر، كان هذا القصر "مأهولا، عامرا، قاعدة آيت يدراسن، وفيه ينزل عامل المخزن، تقصده السيارة لعمارته، وتأوي إليه أهل الحرف والبضائع، لحصانته، وفيه دور لأهل الذمة ولكل جنس إسوة"[39]. وعند تعرضه لحياة موسى العياشي، الذي لم يذكر أيضا تاريخ ازدياده أو وفاته، أشار إلى أن منطقة تازرفت أيام موسى المذكور، كانت تضم قرى كثيرة، تنزل فيها قبائل بربرية، من بينها فصائل من آيت يدراسن، مثل ملوان، وآيت سادن، وآيت عياش، كل قبيلة تنفرد بقرية واحدة. و"اتفقوا على إقامة الجمعة في قرية واحدة، كما اتفقوا على أن بنوا خزينا على كدية زرقاء، كل قرية بدرب مقسوم على الاعتدال والتسوية..."[40] وهذه الأخبار، تكاد تتفق مع الوصف الذي خلفه لنا ليون الإفريقي، في أوائل القرن السادس عشر، لكل من واحتي توغة، وفركلة، موطن اليدارسنيين، حيث أشار إلى وجود عدد من القصور والقرى، ينزل بها قوم يتشغلون بالزراعة، والدباغة، والتجارة[41]. وعندما زار مرمول نفس المنقطة في نهاية القرن السادس عشر، أورد عنها، معلومات لا تختلف كثيرا عما ذكره ليون الإفريقي[42]. فمن خلال هذه المعطيات، يتضح أن آيت يدراسن، بعد رحيلهم من الصحراء الغربية، في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي، واستقرارهم في أعالي زيز وغريس، قد تخلوا نهائيا عن نمط عيشهم القديم، وتحولوا من رعاة متنقلين، إلى مزارعين مستقرين، اشتغلوا بالإضافة إلى الزراعة وغرس الأشجار، بالحرف والتجارة. وقد ظلوا على هذه الحال، إلى نهاية القرن السادس عشر، حيث استأنفوا رحلتهم من جديد، نحو الشمال الشرقي، بسبب ضغوط مجموعات قبلية أخرى، بدأت في هذا الوقت، بتشكيل الاتحاديات القبلية الكبرى، تحت ضغوط اقتصادية وبشرية.

لقد ظلت الخريطة البشرية للجنوب الشرقي من المغرب والجنوب منه عموما، قبل القرن الثالث عشر الميلادي، قارة، لم يطرأ عليها أي تغيير يذكر. إلا أنه مع أواسط نفس القرن،

وصل عرب بني معقل الذين دخلوا إلى إفريقيا ضمن قبائل بني هلال، إلى الجنوب المغربي، واستقروا في قفار الصحراء، من مصبات وادي ملوية إلى ضفاف المحيط الأطلسي. ولم يكن عددهم في بداية الأمر، يمثل أي خطر على القبائل المستقرة في واحات الجنوب الشرقي. إلا أنه مع تعاقب السنين، "...كثروا، وأنبتوا في صحاري المغرب الأقصى، فعمروا رماله، وتغلبوا على فيافيه..."[43]. ثم فرضوا هيمنتهم على مناطق الواحات، وملكوا قصور الصحراء. وفرضوا الإتوات على أهلها. وقد خضع هؤلاء الأعراب للدولة، طيلة الفترة المتأخرة من حكم الموحدين وبداية عهد بني مرين. واستفادوا في الحقبة المذكورة، من الإقطاعات الكثيرة التي أغدقها عليهم الأمراء المرينيون الأوائل. الامر الذي أدى إلى عدم تعرضهم لأطراف الدولة، بالغزو وقطع الطرق على القوافل التجارية المتنقلة بين سجلماسة وبلاد السودان. إلا أنه بعد أن بدأ الضعف والهرم يدبان في كيان الأسرة المرينية، تنكر المعقيليون لهذه الأسرة، وبدأوا يقوضون أركانها من الخلف. فتاريخ ابن خلدون الذي تحدث عن سكون هؤلاء الأعراب في العصر الموحدي وأوائل العصر المريني، يشير إلى أن هؤلاء القوم، قد أصبحوا في القرن الرابع عشر الميلادي، يضايقون سكان الواحات، ويمارسون عليهم ضغوطا متزايدة[44]. وقد أورد ليون الإفريقي، في أوائل القرن السادس عشر، نفس الملاحظة[45]. وفي نهاية نفس القرن، ذكر مرمول، أن سكان تودغة وفركلة وعموم واحات الجنوب الشرقي، كانوا يعيشون في فقر تام، بسبب مضايقة الأعراب لهم، وأن العداوة بين العرب وسكان تلك المنطقة من البربر، كانت مستحكمة. كما أشار إلى تكتل واتحاد سكان واحات الجنوب الشرقي فيما بينهم، لمواجهة خطر زحف عرب الصحراء. وحتى يمنعوا هؤلاء من الدخول إلى بلادهم والعيث فيها، أقاموا حول قراهم، سياجا واقيا كبيرا، بلغ طوله حوالي ثلاثين فرسخا[46].

وإلى جانب الضغط المعقلي، شهد أواسط القرن السادس عشر، ميلاد اتحادية آيت عطا التي تشكلت في بداية الأمر، من القبائل التي كانت تسكن جبل صاغرو، ثم أخذت تتوسع نحو الشمال والشرق، بهدف اجتياز الممرات الأطلسية. وقد استمر هذا الزحف إلى أوائل القرن التاسع عشر، وامتد مفعوله إلى نواحي ملوية. فعندما ترجم صاحب "مباحث الأنوار" لوالده، ذكر ان قرية هذا الأخير الموجودة في أعالي ملوية، كانت لا تسلم في أيامه، من هجوم وغارات قبائل آيت عطا التي كانت تمارس على تلك المناطق، ضغوطا مكثفة[47].

إن أحداث الجنوب المغربي والجنوب الشرقي منه، في الفترة الممتدة بين أواخر الدولة المرينية وأوائل الدولة السعدية، والمتمثلة في الضغط المعقلي، وتكوين اتحادية آيت عطا، ترتبط ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي الذي كان قائما في البلاد، وبالحالة الاقتصادية والسياسية

العامة التي كانت سائدة في حوض البحر المتوسط. فاحتلال البرتغاليين للشواطئ المغربية في أواخر العهد المريني وبداية عصر الوطاسيين، قد أثر كثيرا على حركة المبادلات التجارية بين المغرب وأوربا. وكان من نتائج هذا الحصار الاقتصادي الذي ضربته كل من إسبانيا والبرتغال على البلاد، أن اختل نشاط الطرق التجارية الداخلية، وتضررت من جراء ذلك القبائل التي كانت تستفيد من عائدات تجارة السودان. وبسبب الركود التجاري، عجزت الدولة أيضا عن ضبط الأمور، ومد نفوذها إلى المناطق النائية من البلاد. فزحف قبائل بني معقل نحو الشمال، وتكوين اتحادية آيت عطا حوالي 1550م[48]، أي في فترة الأزمة الاقتصادية، والسياسية، التي كان يعيشها المغرب، لا يمكن فصله عن التطورات السياسية، والاقتصادية التي جدت في البحر المتوسط مع مطلع العصور الحديثة، وما نتج عن ذلك من انعكاسات سلبية على أوضاع المغرب الاقتصادية.

أمام ضغط بني معقل، وزحف قبائل آيت عطا نحو الشرق والشمال، وأمام تقلص نفوذ الدولة وعجزها عن ضبط الأمور في تلك الناحية من البلاد، اضطر آيت يدراسن وسكان واحات الجنوب الشرقي عموما إلى استئناف رحلتهم نحو الشمال الشرقي. فعندما ترجم صاحب "الإحيا والانتعاش" لمحمد بن أبي بكر العياشي (981-1067هـ)، ذكر أن بني مطير، زمن هذا الشيخ، كانوا ينتجعون في أحواز ملوية. كما أورد في نفس المصدر، حكاية مفادها، أن رجلا من بني مڭيلدجاء إلى الشيخ المذكور في أوائل الشتاء، والقبيلة عازمة على الانتجاع، فاستشاره في المقام في جبال فزاز (الأطلس المتوسط) فأذن له هذا الأخير بذلك. ولما وصل إلى نواحي ملوية، وجد بني مطير هنالك على خيولهم. فلما رأوه، جاؤوا إليه وقصدوه، فأيقن بالموت، لأنهم أعداؤه. ولم يتمكن الرجل المڭيلدي من النجاة منهم، إلا بفضل بركة وكرامة الشيخ المذكور[49]. وهذه الحكاية، وإن كانت تكتسي طابعا أسطوريا، إلا انه يستشف من خلالها أيضا، أن موجة الهجرة نحو الشمال، زمن هذا الشيخ، كانت آخذة في التصاعد، كما يستنتج منها كذلك، أن زحف قبائل الجنوب وتطلعها إلى الوصول إلى سهول الشمال، كان آخذا مجراه. ويدعم هذا الرأي، ما ذكره أبو يعقوب الولالي في "مباحث الأنوار"، عند ترجمته لجده، من أن قريتهم في ملوية، كانت لا تسلم أيام هذا الأخير، من غارات قبائل الجنوب "التي عادتها حرفة الحرابة، ولاسيما في أوقات الغلاء"[50]. إلا أنه رغم هذا الضغط، توقف بنو مطير في نواحي ملوية، لمدة طويلة، قبل أن يستأنفوا هجرتهم من جديد نحو واد ڭيڭو، قبل وصولهم إلى سهل سايس، موطنهم الحالي. فلازالت آثارهم وبصمات أقدامهم قائمة في نواحي ملوية، حيث يوجد هناك قصر يحمل حتى الآن اسم قصر بني مطير.

ويظهر أن هذا الاستقرار، قد واكب الفترة المزدهرة من الحكم السعدي، حيث تمكنت الدولة من مد سلطتها إلى مناطق نائية من العواصم، ومراقبة الطرق التجارية الرئيسية في البلاد، وضبط تحركات القبائل مؤقتا. وبعد أن ذهبت ريحها هي الأخرى، اضطربت الأمور من جديد، واختل الأمن في البلاد، فاستؤنف ضغط قبائل الجنوب، وموجة الهجرة نحو الشمال.

لا نعرف شيئا عن علاقة بني مطير وقبائل آيت يدراسن بالسلطة المركزية، في العصور السابقة للدلائيين، بسبب ندرة المعلومات التاريخية التي وصلتنا عنهم في الفترة المذكورة. إلا انه بعد هذا التاريخ، وبعد أن اقتربت فصائل هذه الاتحادية من مركز الحكم، صار الملوك والأمراء يعتمدون عليهم، ويسخرونهم في تنفيذ الكثير من أغراضهم السياسية والعسكرية. فقد أصبح آيت يدراسن، في إمارة محمد الحاج الدلائي، يشكلون عصبية الدولة وحميتها. وقد أنزلهم هذا السلطان منزلة خاصة، وأسكن كلا من مجاط، وآيت يمور، وآيت نظير، (بني مطير) وجروان، وآيت إسحاق، في مدينة الدلاء. وتمكن بواسطة هذه القبائل، من امتلاك أهم مناطق المغرب، لمدة تنيف عن ثلث قرن. وحتى عندما كانوا يقيمون في ملوية، كانوا يدينون بالولاء والطاعة التامة لأهل الدلاء، ويعتقدون كثيرا في رجالات هذه الزاوية. وإلى هذا يشير صاحب "نزهة الحادي"، عند ترجمته لأبي بكر الدلائي، بقوله: "وكان لبرابرة ملوية فيه، اعتقاد عظيم، وخدمة تامة، يتبركون بآثاره، ولا يتجاوزون رأيه، ويقفون عند حده ومقداره..."(51).

بنو مطير عضد الدولة العلوية وعصبيتها

قاوم بنو مطير وعموم قبائل آيت يدراسن، في بداية الأمر، سلاطين الأسرة العلوية الناشئة، ووقفوا إلى جانب محمد الحاج الدلائي، وتعصبوا له، وشدوا عضده في حروبه ضد السلطان مولاي رشيد. ففي سنة 1077هـ، خرج هذا الاخير إلى أحواز مكناس، و"قصد آيت ولال... من البربر، حمية محمد الحاج، فأخذهم ورجع"(52). وبعد سنتين من هذا التاريخ، أوقع بآيت عياش(53). وبعد نكبة الدلائيين وتشريدهم، التف آيت يدراسن وقبائل صنهاجة الأطلس المتوسط من جديد، حول أحمد الدلائي الذي عاد من تلمسان إلى الدلاء، وتمكن من جمع شمل صنهاجة الأطلس. وأصبح يهدد حكم الأسرة العلوية الناشئة. ورغم الحملات العسكرية العديدة التي جردها السلطان مولاي إسماعيل على خصمه، لم يتمكن من القضاء على ثورته، إلا بعد أن حشد لذلك حملة عسكرية ضخمة، استغرق التهييء والإعداد لها، مدة تزيد على ستة أشهر(54). ولم تنته فورات تلك القبائل، باختفاء زعيمهم الذي توفي سنة 1091هـ. ففي عام 1094هـ، خرج السلطان مولاي إسماعيل من جديد إلى جبال فازاز، لحرب برابرة صنهاجة الذين ما فتئوا يشنون الغارات على الطرقات، ويتسللون نحو السهول،

تمهيدا للاستيلاء عليها. وفي هذه المرة، أعد السلطان إسماعيل للأمر عدته، وخطط لسياسة عسكرية صارمة، استهدفت تطويق وحصار قبائل الأطلس المتوسط، بعدد من القلاع والحصون، لتحول دون نزولهم إلى السهول. فبنى في هذه السنة بالذات، بكل من عين لوح وآزرو، قلعتين عسكريتين، أنزل بهما بالتتابع، 1000 و 500 فارسا[55]. وفي السنة الموالية (1095هـ)، شيد أيضا سلسلة من القلاع في كل من أعليل، وسكورة، وواد تشكوكت، وتانبوست، وقصر بني مطير، ووطاط الحاج، والقصابي، وأنزل بكل قلعة 400 من الخيل[56]. وبعد أن شدد السلطان إسماعيل الخناق عليهم، وحال بينهم وبين مراعيهم الشتوية، وانقطعت عنهم الأقوات، اضطر آيت يدراسن منهم إلى الخضوع والاستسلام للقوة الإسماعيلية. وفي هذا الصدد، يقول الزياني في "الروضة السليمانية" :ف "قدم عليه وفدهم لمكناسة تائبين، فأمنهم على دفع الخيل والسلاح، والاشتغال بالحرث والنتاج. فدفعوها عن يد، وهم آيت يدراسن، ودفع لهم عشرين ألفا من الغنم، كلفهم بحراستها ورعآيتها، وأسقط عنهم الوظائف، وصلحت أحوالهم. وفي كل عام يزيدهم الغنم، إلى أن كان عندهم ستون ألفا، يدفعون كل عام صوفها وسمنها"[57]. ومنذ ذلك التاريخ، انحاز آيت يدراسن إلى المخزن العلوي، وأصبحوا شيعة الدولة وعصبيتها. فصارت الدولة تعتمد عليهم وتسخرهم، لتنفيذ أدوارها السياسية والعسكرية في المنطقة. ففي سنة 1104هـ، ساهموا في الحملة التي جردها السلطان المذكور، لتطويع إخوانهم قبائل آيت أومالو، تحت قيادة علي أوبركة اليموري[58]. وبعد هذه الحملة، صاروا يشكلون حزاما واقيا، يحول دون نزول قبائل آيت أومالو التي كانت تسعى، تحت ضغط القبائل الصاعدة من الصحراء، إلى الوصول إلى السهول والهضاب الخصبة. وكانت مواقعهم في هذا التاريخ، تنحصر فيما بين أم الربيع والحوض الأعلى لوادي ݣيݣو، وفيما بين منخفض تݣراݣرة وحوض ملوية العليا. ويظهر أن آيت يدراسن في هذه الفترة، كانوا يشكلون قوة بشرية هائلة، تتألف من ثمان قبائل. وهذا ما يستفاد من قول صاحب "منظومة الأقنوم" الذي عاصر أوائل العصر الإسماعيلي (توفي سنة 1685م): "وفي يدراسن خلق كثير، آيت يوسي، وكذا بنو مطير، (هكذا) وبني حماد، وآيت سادن، وآيت ولال، وكيس بان، وآيت وفلا، وآيت عياش"[59]. ومن خلال عدد الأغنام التي كلفهم السلطان إسماعيل برعيها، يمكن أخذ صورة ولو تقريبية عن حجم هذا القبيل. فحسب الإشارة الآنفة الذكر، كان آيت يدراسن يسرحون لصالح المخزن، عشرين ألف رأسا من الغنم. وحسب مصادر أخرى، بلغ هذا العدد إلى ستين ألف رأسا[60]. فقبيل قادر على صيانة مثل هذا العدد من الأغنام، لفائدة الدولة، علاوة على ماشيته الخاصة، لا يمكن أن يكون إلا ذا حجم كبير من الناحية العددية. كما أن تغلبه على

العدد الهائل من قبائل آيت أومالو، ومنعه إياها من النزول إلى السهول، طيلة العصر العلوي الأول، لا يمكن أن يفسر إلا بتعداد أفراده ووفرة وسائله.

بعد وفاة مولاي إسماعيل، شايع آيت يدراسن ابنه عبد الله، وناصروه، وشدوا عضده، خلال الحروب والفتن التي أعقبت وفاة أبيه. فكلما تمت تنحيته عن العرش، ونصب العبيد غيره من إخوته، كان السلطان المذكور، يلتجأ إلى حلة آيت يدراسن الذين أصبحوا يشكلون، منذ هذا الوقت، قوة سياسية وحربية لا يستهان بها، إلى جانب عبيد البخاري وجيش الوداية. ففي سنة 1147هـ، وعندما استقر رأي رؤوس عبيد البخاري على قتله، بسبب إسرافه في قتلهم، "هرب ليلا ، وأصبح في حلة آيت يدراسن، ففرحوا به، وأكرموه، وتوجهوا معه إلى أن بلغوا التادلة، ومنها لمراكش، ومنها لسوس، ومنها لوادي نول. فنزل على أخواله المغافرة..."[61]. وفي سنة 1155هـ، تمكن أيضا من إقصاء أخيه المستضيء ومن معه من الجيش، والعودة إلى العرش، بمؤازرة آيت يدراسن. وبسبب هذا التأييد، حظي بنو مطير وعموم قبائل آيت يدراسن، بمنزلة خاصة لدى السلطان عبد الله. فأجزل لهم في العطاء، وقربهم منه. وفي عهده، انتقلت الرئاسة في آيت يدراسن، إلى قبيلة بني مطير، بعد أن كانت في عهد أبيه، في قبيلة آيت يمور، في شخص علي أوبركة اليموري. ومنذ هذا التاريخ، أصبحت القيادة في بني مطير، موقوفة على بيت محمد واعزيز، وصار أولاده يتولونها بالتوارث بعده، واستمر الحكم في دارهم، إلى أن تمت تنحيتهم على يد السلطان مولاي الحسن، في سنة 1295هـ[62]. وتشيد كل الحوليات تقريبا، بالعلاقة الحميمية التي كانت قائمة بين محمد واعزيز المطيري والسلطان عبد الله. وقد بلغت رابطة الود والصداقة بين الرجلين، إلى درجة أن السلطان، كان لا يخاطب زعيم آيت يدراسن هذا، الأب: (يا أبتي). فقد وصف الناصري تلك العلاقة بقوله: "وكانت بينهما خلة ومصافاة، حتى كان يقول له أنت أبي"[63]. وقريبا من هذا، أورد ابن زيدان، عند ترجمته للسلطان المذور: "وقد كانت بينه وبينه صداقة ومصافاة تامة، حتى كان صاحب الترجمة، لا يخاطبه إلا بـ : يا أبتي، وكل ما يرومه، يمضيه بدون أدنى توقف"[64]. إلا انه رغم ذلك، ورغم التأييد الكبير الذي حظي به مولاي عبد الله لدى برابرة آيت يدراسن في بداية الأمر، لم يدم ذلك الصفاء طويلا . فقد طرأ على هذه العلاقة، حدث خطير، أدى إلى طلاق تام بين الطرفين. ذلك أنه عندما انقبض الناس في سنة 1159هـ، عن الورود على السلطان، ومن جملتهم آيت يدراسن، بسبب ما صدر منه من قتل أهل الريف وبني حسن، أوعز مولاي عبد الله إلى جيشه، بأكل الزرع الذي كان أنصاره وشيعته قد حرثوه في أحواز مكناس. ثم كتب بعد ذلك، لرئيس القبيل المذكور، يلومه على التأخر عن زيارته. وعندما

وصل الكتاب السلطاني لمحمد واعزيز، جمع إخوانه وأطلعهم على الخطاب المذكور، وأمرهم بجمع هدية والتوجه معه إلى الحضرة السلطانية. إلا أن هؤلاء امتنعوا، وتعللوا بالخوف على أنفسهم إن هم ذهبوا معه، لعدم توقف السلطان عن سفك دماء الواردين عليه. وقد بذل واعزيز كل ما وسعه، لإقناع وحمل أعيان قبيله على الذهاب معه لزيارة السلطان، وطمأنهم "أنهم ليسوا كغيرهم، بناء على ما يعتقده من كامل الصداقة، وأنه يستحيل لديه أن تخفر له ذمة عند الأمير"[65]. وبعد أن ألح عليهم، استجابوا له، وعينوا مائة من صدورهم للتوجه مع رئيسهم. وصاروا بهديتهم، إلى أن حلوا بمخيم السلطان بقصبة أبي فكران. ولما مثلوا بين يديه، أمر هذا الأخير، الحرس بإلقاء القبض عليهم، باستثناء واعزيز. فانقض العبيد عليهم، وأوثقوهم بالحبال، وصاروا بهم إلى السجن. وبعد ذلك، خاطب كبيرهم محمد واعزيز بقوله: "قم أنت في حفظ الله، لأنك بمنزلة والدي، لا تخاف دركا ولا تخشى"[66]. فأجابه واعزيز: "والله لا أقوم إلا مع إخواني. فإن ماتوا مت، وإن عاشوا عشت. كيف يسمع عني أني قدمتهم للذبح ورجعت. فأي أرض تقلني، وأي سماء تظلني. لابد أن يقتلني إخوانهم... ولما أمرتهم بالقدوم معي لحضرتك، فقالوا إن ذهبنا إليه سلك بنا مسلك من قبلنا من الوافدين عليه. فنفيت لهم ذلك وأعطيتهم العهود والمواثيق، على أنهم لا يقابلون من جلالتك إلا بالجميل ووافر الإحسان. فأطرق مليا، ثم رفع رأسه وقال لحاجبه...يا عبد الوهاب، لا خير في رجل يقول لرجل يا أبتي ثم لا يشفعه في قبيله، وأمر بتسريحهم، فسرحوا..."[67]. بعد هذا الحادث، وبعد أن رجع واعزيز وأعيان قبيله إلى ديارهم، شرعوا على الفور في إعداد العدة للانتقام من السلطان المذكور. فحشدوا إخوانهم، وتوجهوا بخيولهم نحو خيام ملاي عبد الله. ولما علم هذا الأخير بذلك، هرب هو وعياله، ودخلوا مدينة مكناس. وقد نشبت بينهم وبين جيشه قتال عنيف، أودى بحياة خمسمائة منهم، وبثلاثمائة من العبيد[68]. وبعد هذه الواقعة، رجع آيت يدراسن إلى بلادهم. فكتب محمد واعزيز إلى أهل فاس، يتظلم من السلطان المذكور، ويخبرهم بما اتفق له معه من إخفار ذمته، وعزمه على الفتك بإخوانه، ويدعوهم إلى أن يكونوا معه يدا واحدة. فأجابوه إلى ذلك، ودخلوا في حزبه. ثم بعد ذلك، كتب إلى عرب الغرب من سفيان وبني مالك، بمثل ذلك. فوافقوه على حرب السلطان[69]. وبعد أن تم له ذلك، نزل في أوائل جمادى الأولى من عام 1160هـ، بجبل تغات. ونزل الحبيب المالكي مع أهل الغرب، وطليق، والخلوط، بدار الأضياف. وأحاطوا بالسلطان، وضيقوا الخناق عليه وعلى شيعته. وعندما ركب الحبيب المالكي في عربه، وزحف إلى السلطان بدار الدبيبغ، والبربر على إثره، بلغه أن هؤلاء قد نهبوا محلته، وأوقعوا بها. فرجع منهزما، وتوجه إلى بلاده. أما البربر

فإنهم لما فرغوا من محلة أهل الغرب، عادوا إلى سايس. قيل إن السلطان قد "أغرى واعزيز بمال وجهه إليه ليلا ، على تفريق تلك الأحزاب، ففعل"[70] إلا أنه بعد أن رجع أهل فاس إلى طاعة السلطان، وتصالحوا مع الوداية، وهدأت الفتنة، وبلغ البربر أن السلطان عازم على غزوهم، احتالوا على تفريق الجموع الملتفة حول السلطان. فأخذوا يشنون الغارات على العبيد، ويختطفون أولادهم من البحائر والجنان. فراسل العبيد البربر في المسألة، وطلبوا منهم الصلح. فأخبرهم البربر أن السلطان أمرهم بذلك[71]. فلما سمع العبيد ذلك القول، اتفق رأيهم على الفتك بالسلطان واغتياله. ولما وصل خبر ذلك إلى السلطان، فر بنفسه إلى دار الدبيبغ، واستقر فيها. وبعد ذلك، تصالح العبيد مع آيت يدراسن، واتفقوا على تولية ابنه سيدي محمد. فبايعوه بمكناس، وبعثوا إليه بيعتهم، وهو بمراكش، مع جماعة من أعيانهم، وخطبوا به بمكناس وزرهون. ولما أحس السلطان عبد الله أن قلوب الرعية قد نفرت منه وامتدت عيونها إلى ولده سيدي محمد، استدعى العبيد واعطاهم مالا كثيرا، واستدعى محمد واعزيز، كبير آيت يدراسن، "فقدم عليه في إخوانه، فأعطاهم عشرة آلاف دينار، وحضر العبيد، فقدموا عليه، فأعطاهم عشـرة آلاف أخرى"[72]. وأعطى الوداية وأهل فاس مثـل ذلك[73]. وفي سنة 1163هـ، أعطى أيضا لجروان وبني مطير عشرين ألف مثقال[74]، وبذلك عاد آيت يدراسن إلى الهدوء، وخضعوا للدولة مؤقتا، إلى أن مات كبيرهم محمد واعزيز في سنة 1168هـ. ويظهر أن هذا القائد، بسبب العلاقة الودية التي كانت قائمة بينه وبين السلطان، قد لعب، في السنوات الفاصلة بين 1163هـ و1168هـ، دورا هاما في تهدئة إخوانه، والإمساك بزمامهم، وذلك لما كان له من نفوذ وقوة عصبية، في سائر فصائل هذا القبيل. فعندما توفي، ولم يبق بآيت يدراسن من يقوم فيها مقامه، زحف إخوانه على الفور، إلى جروان، وأوقعوا بهم، وضيقوا عليهم الخناق. وعندما حلت بهم الهزيمة، هرعوا إلى السلطان واستغاثوا به، فأمر هذا الأخير الوداية بنصرتهم، وعقد بينهم وبين جروان حلفا، استهدف منه على ما يبدو، ردع آيت يدراسن، لإيجاد حالة من التوازن في المنطقة. وبسبب هذا التحالف، أنزل جروان والوداية في نفس السنة، بآيت يدراسن، هزيمة كبيرة، انكسرت على إثرها شوكتهم، وتشتتت فلولهم، وهلك منهم نحو خمسمائة نسمة [75].

عندما تولى سيدي محمد بن عبد الله الملك، انحاز إليه آيت يدراسن وناصروه. إذ هم شيعة أبيه وعصبيته. فأنزلهم، على غرار والده، منزلة خاصة. وفي هذا الصدد، ذكر صاحب "الروضة السليمانية"، أن السلطان المذكور، عندما تولى زمام الأمور في البلاد، أمر بإنزالهم في أحواز مكناس، وأوصى بهم عامله هناك، وولى عليهم ولد محمد واعزيز الآنف الذكر.

كما أمر جروان، أن يكفوا عنهم، ويخلوا سبيلهم[76]. وقد ورد في " تاريخ الضعيف الرباطي" أيضا، أن سيدي محمد قد أدخل هذا القبيل ضمن ديوان الجيش، إلى جانب آيت يمور، وأسكنهم بضواحي المدينة المذكورة[77]. وعندما تمادى جروان والوداية في حربهم، أمر قائد العبيد، وقائد آيت يمور، في سنة 1173هـ، أن يشدا عضدهم ويخرجا لنصرتهم. فدارت الحرب بين الطرفين، انتهت بانتصار آيت يدراسن، وانكسار شوكة جروان والوداية. وإلى جانب هذا الدعم، يظهر أن السلطان، قد أغدق عليهم أيضا الأموال كما فعل أبوه، وذلك بهدف استمالتهم، وتسخيرهم في تنفيذ أدوار سياسته العسكرية في المنطقة. وهذا ما يفهم من كلام الناصري: "وأطال لهم الرسن في ذلك بما أطغاهم..."[78]. إلا أنه رغم هذه الحظوة، كتب السلطان في سنة 1179هـ، إلى العبيد، والوادية، وجروان، يأمرهم أن يجتمعوا على حربهم، والإيقاع بهم، عندما تجبروا، وطغوا في المنطقة. فقامت بين الفريقين حرب فضيعة، انهزم فيها آيت يدراسن، وقتل منهم عدد كثير، وأسر مثل ذلك، ووجهوا في السلاسل إلى السلطان بمراكش[79].

يستنتج مما سبق، أن سياسة الدولة، على عهدي السلطانين عبد الله وابنه سيدي محمد، كانت تقوم أساسا على الحفاظ على توازن القوى في المنطقة. فعندما كانت تقوى شوكة قبيلة من القبائل وتطغى على الأخرى، وتصبح مهددة للأمن فيها، كان المخزن لا يتردد في ضربها وإضعافها. وعندما تضعف إحداها، وتصبح مهددة من لدن جيرانها، كانت الدولة تشد عضدها، وتأخذ بيدها، وذلك حتى لا يختل ميزان القوة، في منطقة حساسة، وذات قيمة اقتصادية واستراتيجية.

وبعد وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الله، صار لبني مطير وسائر قبائل آيت يدراسن، في دولة مولاي سليمان، نفس الشأن الذي كان لهم أيام مولاي عبد الله وابنه سيدي محمد. فعندما قامت الفتنة بينهم وبين جروان، وبين أعدائهم آيت أوملو، وغدر جروان بإخوانهم آيت يدراسن، جهز السلطان العساكر وبعث بها لنصرتهم، إذ هم "رعيته وشيعته وشيعة والده من قبله" [80]. وقد لعب محمد بن محمد واعزيز المطيري نفس الدور الذي قام به أبوه في دولة السلطان عبد الله. فقد تولى هذا القائد، بالإضافة إلى آيت يدراسن، حكم قبائل آيت اومالو. وصارت له منزلة كبيرة في الدولة. وإلى هذا المعنى، يشير صاحب "الضعيف الرباطي" بقوله: "أما محمد بن محمد ولد واعزيز المطيري، فتجبر، وتكبر، وكان يطلع للمشور راكبا على فرسه ولا ينزل، وتعنى بقبائل البربر..."[81]. ويظهر أن واعزيز المذكور، قد تعسف كثيرا على آيت أومالوا، وبالغ في اضطهادهم، وإرهاقهم بالضرائب، الأمر

الذي أدى إلى نقمتهم عليه، واتفاقهم، وتحالفهم على الإيقاع به وبالسلطان الذي أصر على الإبقاء عليه قائدا عليهم، وأجبرهم على طاعته. وهذا ما يستفاد من قول الناصري: "ثم بعد هذا، اتفقت البربر على حرب آيت يدراسن، مناوأة للسلطان، وبغضا في قائدهم محمد واعزيز، الذي كان يوليه عليهم..."(82).

ألحق آيت أومالو بآيت يدراسن في سنة 1226هـ، هزيمة كبيرة، رغم الدعم الذي قدمه إليهم المخزن. وقد عجز السلطان نفسه، خلال تلك الأحداث، عن قهرهم، وإخضاعهم لسلطته. الأمر الذي أجبره على التخلي عنهم مؤقتا، والتوجه إلى مراكش، تاركا أمرهم فوضى إلى القائد عياد بن أبي شفرة(83) . وبعد أن أعاد مولاي سليمان الكرة على برابرة آيت أومالو في نفس السنة المذكورة، شارك اليدراسنيون في الحملة التي جردها هذا الأخير على جروان، إلى جانب الجيوش التي جلبها من الحوز، والغرب، والحياينة، وأهل الفحص، والعبيد، والوداية، وشراڭة، وأولاد جامع وغيرهم، وأبلوا بلاء حسنا. إلا أنه رغم دورهم الحربي في تلك المعارك، تلقوا ضربات قاسية من قبل القبائل العربية التي حقدت عليهم، عندما حصلت "المزية" على يد هؤلاء البربر، ولم تحصل على يدهم(84). فصار كل من دنا من المحلة من آيت يدراسن، يقبضونه ويقتلونه، متعللين "أن البربر كلهم سواء"(85). وقد ترتبت عن هذا التنافس، ذيول خطيرة. فبعد ثمان سنوات من تلك الأحداث، وبعد أن عول السلطان على الإيقاع ببرابرة آيت أومالو، وحشد لذلك قبائل متعددة، عربية وبربرية، خذل آيت يدراسن بالسلطان، في وقعة ضيان الشهيرة، وانحاز كبيرهم حمو واعزيز إلى أبناء جلدته، وتحالف مع الحاج محمد بن الغازي، كبير زمور وسائر أومالو، وتوجهوا نحو مكناس، تحت القيادة الروحية لأبي بكر مهاوش، والزعامة العسكرية لكل من حمو واعزيز وابن الغازي الزموري. وتعاظم الأمر على السلطان، واشتدت نار الفتن في البلاد. ولن نعرض هنا لتفاصيل وجزئيات تلك الوقائع. فقد أسهبت الحوليات التاريخية كثيرا في الحديث عنها. إلا أن الأخبار الواردة فيها، رغم أهميتها، قد فسرت كلها تقريبا، الاحداث التي شهدها الأطلس المتوسط، في الفترة السليمانية، بأسباب دينية، وعرقية، ونفسية. وربطت الحروب التي دارت بين قبائله من جهة، وبينها وبين المخزن من جهة ثانية، بالحزازات النفسية، والاختلافات العرقية، وبالحظوة التي كانت لهذه القبيلة أو تلك في دوائر المخزن. وقلما أبرزت دور العوامل المادية في تفجير فورة تلك القبائل، وتأجيج حدة الفتن التي تعاقبت على المنطقة، في عهد السلطان المذكور. والواقع أن تلك الانتفاضات لا يمكن فصلها عن الوضعية الاقتصادية، والسياسية، والبشرية التي كانت توجد عليها البلاد في تلك الحقبة من تاريخها.

لقد عرف المغرب، في نهاية القرن الثامن عشر، كما هو معروف، أزمة اقتصادية وسياسية حادة، بسبب تعاقب القحوط والمجاعات، والحروب الأهلية التي دارت بين أبناء السلطان سيدي محمد بن عبد الله، من أجل الاستيلاء على العرش (مسلمة-سليمان-هشام). كما أن البلاد، خلال نفس الفترة، قد شهدت أوبئة فتاكة، أودت بحياة الكثير من الناس. وبالإضافة إلى ذلك، كان الأطلس المتوسط يعرف ضغوطا بشرية مكثفة من قبل القبائل الصاعدة من الجنوب، والناجمة عن التحولات التي كانت تشهدها الصحراء في ذلك الوقت. وإلى جانب العوامل الداخلية، أدى انتقال الحروب النابوليونية إلى إسبانيا والبرتغال (1807-1808)، إلى تخوف السلطان مولاي سليمان من سقوط البلاد في يد الجيوش الفرنسية، على غرار ما حدث في مصر. لذلك عمد إلى إغلاق حدود البلاد، وسلوك سياسة العزلة والانكماش. وقد ترتب عن تلك السياسة، فقدان المغرب لجزء كبير من مداخليه المالية. فاضطر المخزن، للاستعاضة عن ذلك، إلى مراجعة سياسته الجبائية. فأرهق القبائل بالمزيد من الضرائب والوظائف المالية. حدث هذا، في الوقت الذي كانت فيه تلك القبائل تعاني من نقص في المحاصيل الزراعية، بسبب الجفاف، واختلال حركة المبادلات التجارية الناجم عن انعدام الأمن في الطرقات، وانتشار الفتن. ففي إطار هذه الوضعية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية المتأزمة، يمكن فهم الأسباب الحقيقية التي كانت وراء أحداث الأطلس المتوسط في الفترة السليمانية.

لم تهدأ ثورة آيت يدراسن، منذ وقعة ضيان الآنفة الذكر. فعندما تولى مولاي عبد الرحمان العرش في البلاد، وعزم على دخول مكناس، اتفقوا على محاربته ومنعه من دخول المدينة. وقد مكث السلطان في مراكش ستة أشهر، يدبر الحيلة للوصول إلى تلك الجهة من البلاد. ولم يتمكن من بلوغ هدفه، إلا بمساعدة القائد محمد بن يشو المالكي الغرباوي الذي رتب له القبائل، من وادي سبو إلى باب مكناس، ويسر دخوله إلى المدينة[86]. وبمجرد أن استقر في المدينة، واستقامت له الأمور فيها، "نقل ملوان وآيت يمور عن بلدهم، إلى الحوز، بحيلة دبرها القائد بن يشو...، وبذلك وهنت عصبية آيت يدراسن"[87]. وخضعوا من جديد لسلطان الدولة. وبعد ترحيل آيت يمور وملوان من مواطنهم، أنزل السلطان المذكور، قبيلة بني مطير في بسيط سايس، ونفذ لها الأراضي هناك[88]، وكلفها بحراسة النزائل والطرق التجارية العابرة لتلك المنطقة. وبذلك انحاش المطيريون من جديد لجانب الدولة، وخضعوا لسلطتها طيلة عهدي مولاي عبد الرحمان وابنه سيدي محمد. وأصبح قوادها يضطلعون في المنطقة، بأدوار سياسية وعسكرية رائدة، لصالح الدولة. ومنذ ذلك التاريخ، تصدع أيضا حلف آيت يدراسن، وافترقت كلمته،ولم تعد قبائله تقوم أو تقعد تحت لواء واحد.

هوامش الفصل الثاني

1) الزياني (أبو القاسم)، الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدولة الإسماعيلية، م.خ.ع. رقم، ك 257.
2) الفاسي (أبو زيد سيدي عبد الرحمان)، الاقنوم في مبادئ العلوم، م.خ.ح. رقم 6585، ص 263.
3) ابن حوقل (أبو القاسم النصيبي)، صورة الأرض، ليدن 1938، ص 101.
4) البكري (أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز)، المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب، الجزائر 1857، ص 149.
5) ابن أبي زرع (علي بن أبي زرع الفاسي)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط 1973، ص 120.
6) ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد)، العبر وديوان المبتدأ والخبر، بيروت 1959، ج 6، ص 183.
7) محمود إسماعيل، مقالات في الفكر والتاريخ، الدار البيضاء 1979، ص 66.
8) الإحالة رقم 5، ص 120.
9) نفس المصدر، ص 121.
10) الإحالة رقم 6، ص 373.
11) Laroui, (Abdallah), L'histoire du Maghreb, Tome I, Paris, 1975, pages: 145-146.
12) الإحالة رقم 5، ص 121.
13) نفس المصدر، ص 122.
14) مرجع الإحالة رقم 4، ص 149.
15) مرجع الإحالة رقم 3، ص 98.
16) نفس المصدر، ص 98.
17) مرجع الإحالة رقم 4، ص 155.
18) نفس المصدر، ص 164.
19) مرجع الإحالة رقم 3، ص 99.
20) مرجع الإحالة رقم 4، ص 170.
21) Julien, (Charles-André Julien), Histoire de l'Afrique du Nord, de la conquête Arabe à 1830, Paris, p.77

22) مرجع الإحالة رقم 6، ص 217.
23) مرجع الإحالة رقم5، ص 122.
24) نفس المصدر، ص 124.
25) نفس المصدر، ص 124.
26) - Couvreur (G)- « La vie pastorale dans le Haut-Atlas Central, « in » R.G.M., n° 13, 1968, p.14.
27) البيدق، (أبو بكر بن علي الصنهاجي)، أخبار المهدي بن تومرت، الرباط 1971، ص 51.
28) البيدق، (أبو بكر بن علي الصنهاجي)، المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، الرباط، 1971، ص 55.
29) مرجع الإحالة رقم 6، ص 371.
30) مرجع الإحالة رقم 4، ص 149.
31) مرجع الإحالة رقم 5، ص 124.
32) مرجع الإحالة رقم 5، ص 114-115.
33) نفس المصدر، ص 118.
34) نفس المصدر، ص 118.
35) البكري.. ص 170.
36) العبر.. ج6، ص 384.
37) البيان المغرب.. ج 4، ص 12.
38) الإدريسي (الشريف)، وصف إفريقيا الشمالية الصحراوية، ص 38.
39) العياشي (عبد الله بن عامر)، الإحياء والانتعاش في تراجم سادات زاوية آيت عياش، مصور، خ.ع.، رقم د 1433، ص 7.
40) نفس المصدر، ص 8.
41) L'Africain, (Léon), Description de l'Afrique, Tome 3, p.235.
42) -De Marmol (L. carvajal), De l'Afrique, Trad, Française de N.P. d'Ablancourt, Paris 1867, Tome 3, P . 23-24.
43) العبر.. ج 6، ص 119.
44) العبر.. ج 6، ص 119-136.
45) L'Africain (Léon), Description de l'Afrique, Tome 3, p.235
46) -De Marmol, (L. carvajal), De l'Afrique, Tome 3, p 19.
47) الولالي، (أبو العباس أحمد بن محمد)، مباحث الأنوار.. م.خ.ع.، رقم ق 342، ص 311.

48) –Spillman, (N.E), Les Aït Atta du Sahara et la pacification du Haut Draa, Rabat, 1936, p. 30

49) مرجع الإحالة رقم 39، ص 18.

50) مرجع الإحالة رقم 47، ص 309.

51) اليفراني (محمد الصغير)، نزهرة الحادي، ص 278.

52) EZZAANI, (Abou Al-Quasem Ben Ahmed), Le Maroc de 1831 à 1812, Extrait de l'ourage inititulé Ettorjmân EL MôArib' An Douel El Machriq ou Maghrib, Traduit par Houdas, Paris, 1882, p.9.

53) الناصري، (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء، 1956، ج 7، ص 35.

54) حجي (محمد)، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، الرباط 1964، ص 239.

55) مرجع الإحالة رقم 1، ص 135.

56) نفس المصدر، ص 135.

57) نفس المصدر، ص 134.

58) الناصري، الاستقصا، ج 7، ص 80.

59) مرجع الإحالة رقم 2، ص 263.

60) مرجع الإحالة رقم 52، ص 38.

61) الجيش العرمرم... م.خ.ع. رقم .د، 965.

62) انظر الفصل الأول من الباب الرابع من هذا البحث.

63) الناصري، الاستقصا، ج 7، ص 171.

64) ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس،... ج 4، ص 438.

65) نفس المصدر، ص 438.

66) نفس المصدر، ص 439.

67) نفس المصدر، ص 439.

68) الناصري، الاستقصا...ج 7، ص 173.

69) نفس المصدر، ج 7، ص 176.

70) ابن زيدان، الاتحاف ... ج 4، ص 442.

71) الناصري، الاستقصا...ج 7، ص 181.

72) نفس المصادر، ص 182.

73) نفس المصدر، ص 182.
74) نفس المصدر، ص 183.
75) نفس المصدر، ص 186.
76) الزياني، الروضة السليمانية... ص 258.
77) تاريخ الضعيف الرباطي، ص 165.
78) الناصري، الاستقصا...ج 8، ص 28.
79) نفس المصدر، ص 28.
80) نفس المصدر، ص 115.
81) مرجع الإحالة، رقم 77، ص 430.
82) الناصري، الاستقصا... ج 8، ص 115.
83) نفس المصدر، ص 116.
84) نفس المصدر، ص 117.
85) نفس المصدر، ص 117.
86) اختصار الابتسام...، ص 381.
87) نفس المصدر، ص 381.
88) انظر الفصل الموالي.

الفصل الثالث

مـوطـن بـنـي مـطـيـر

موطن بني مطير

أوضحنا في الفصل السابق، أن بني مطير كانوا يندرجون ضمن اتحادية آيت يدراسن. كما تتبعنا، ولو بكيفية غير دقيقة، المراحل الكبرى التي قطعتها هذه الاتحادية في الزمان والمكان، عبر رحلتها الطويلة، من أقصى جنوب غرب البلاد، إلى أن وصلت إلى السفوح الشمالية الغربية من الأطلس المتوسط وسهل سايس. وبينا كذلك، كيف تفرقت واندثرت فصائل هذه الاتحادية، تحت ضغوط القبائل الصاعدة من الصحراء، وبسبب الإجراءات المخزنية التي فتتت عصبية هذه القبائل، عندما أصبحت تشكل خطرا على الدولة نفسها. كما أبرزنا الدور السياسي الذي لعبه بنو مطير لصالح المخزن. وأشرنا إلى العلاقة الحميمية التي كانت قائمة بين قواد هذه القبيلة، ممثلين في أشخاص محمد واعزيز وأبنائه وأحفاده، وبين السلاطين العلويين. وبسبب هذه العلاقة المتميزة، واعترافا بالدور التاريخي الذي لعبه بنو مطير لصالح الدولة، ونظرا لثقلهم البشري وقوتهم الحربية، أنزلهم السلطان مولاي عبد الرحمان في بسيط سايس، ونفذ لهم الأراضي هناك، بعد أن نقل آيت يمور إلى مراكش وأعاد النظر في ترتيب قبائل المنطقة[1]. إلا أن المطيريين، بالرغم من هذه الحظوة، واجهوا ضغوطا مكثفة من قبل قبائل الجبال التي كانت تسعى إلى النزول إلى السهول بحثا عن الخصب والمراعي الدافئة، وبسبب التحولات البشرية التي كان يشهدها الأطلس المتوسط، والناجمة عن موجات الهجرة من الجنوب نحو الشمال التي لم تكن في ذلك الوقت قد فترت بعد. فالإطار الجغرافي الذي استقروا فوقه في نهاية الأمر، لم يتمكنوا من وضع معالم حدوده، وإجبار جيرانهم على الاعتراف بها واحترامها، إلا بعد أن خاضوا من أجل ذلك، ضدهم، حروبا طاحنة، وبعد أن تدخل المخزن في الأمر، وأرغم تلك القبائل على عدم تجاوزها والوقوف عندها.

يقع بلد بني مطير في منطقة طبيعية ذات أهمية اقتصادية كبيرة. كما يتوسط مجموعات بشرية هامة. علاوة على كونه يحتل مكانة استراتيجية ذات أهمية قصوى.

الموقع والحدود

كانت قبيلة بني مطير تنتشر على رقعة جغرافية هامة وشاسعة تقدر مساحتها ب 1500 كلم^2 [2]، جنوب شرق مكناس، وعلى منحدرات السفح الشمالي من غرب الأطلس المتوسط. وكان يحدها من الشرق خط تيزي نتريتن- واد النجا، ومن الغرب، خط سيدي بوتامريرت- أكوراي، ومن الشمال، خط عين بلوز-سيدي يوسف- الحاجب-أكوراي، ومن الجنوب هضاب الأطلس المتوسط[3]. وفي هذه الجهة من بلادهم، لا تجد حدا فاصلا واضح المعالم بينهم وبين

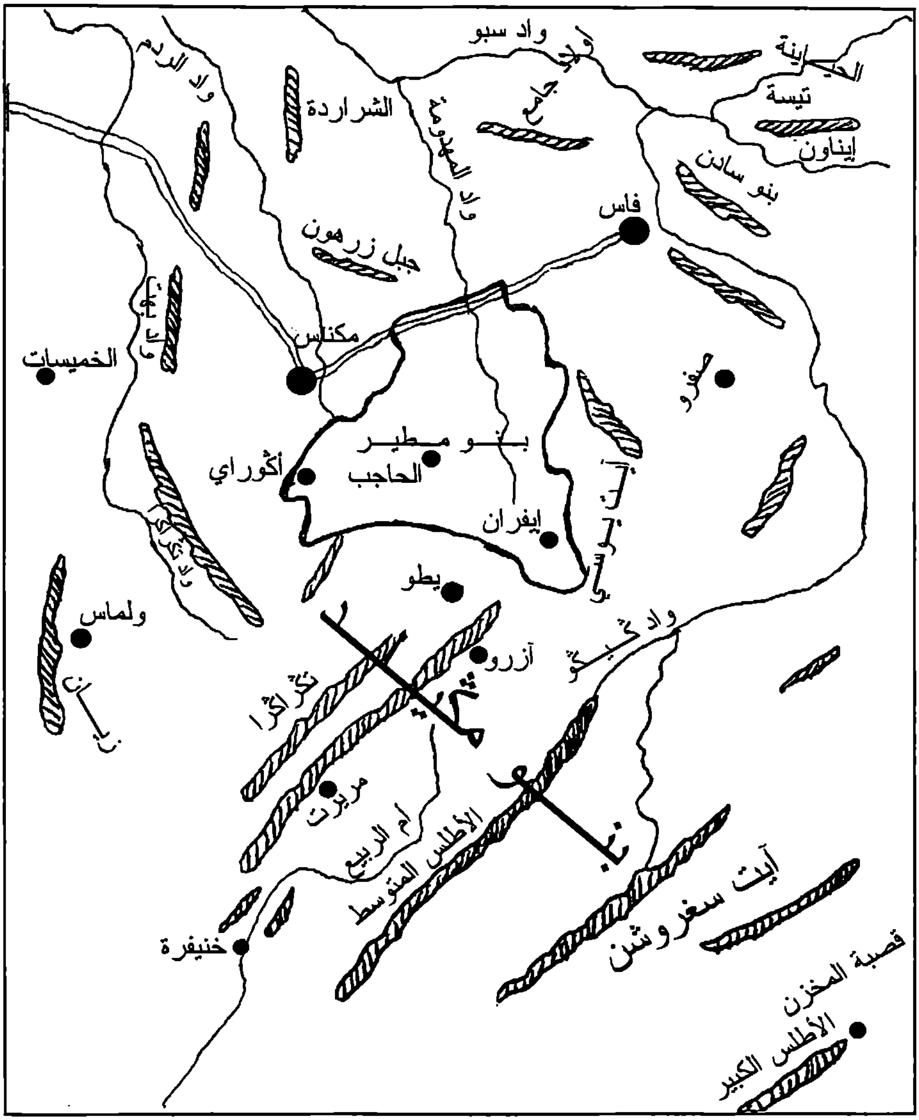

بنو مطير وسط القبائل

Abès (Commandant), Monographie d'une tribue bèrbère, : نقلا عن les Aît N'dhir, A.B, Fasc. 1 et 2, 1915-1917, p.151

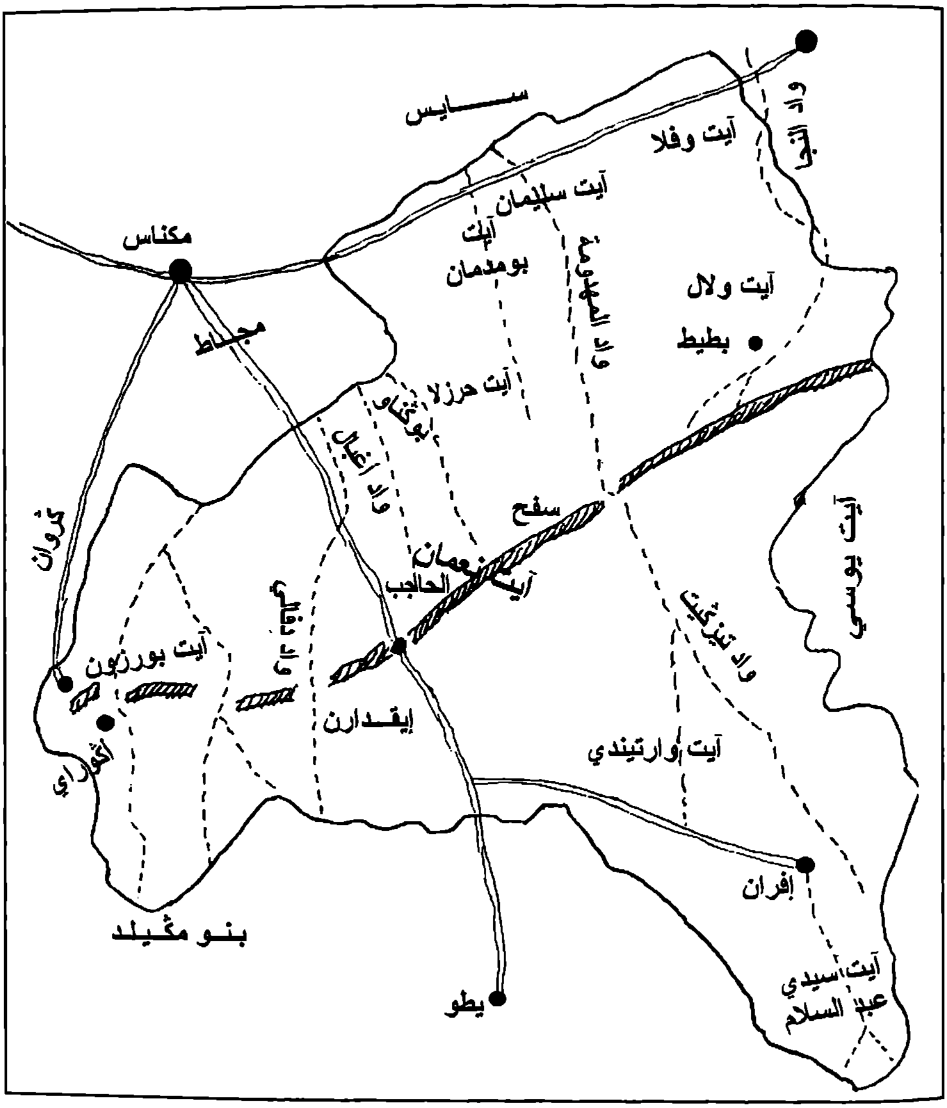

مواطن عظام بني مطير

Abès (Commandant) Monographie d'une tribu bèrbère,: مأخوذ من
les Aît N'dhir, p.153

القبائل المجاورة لهم. فقد كانت هذه المنطقة تستغل في الرعي من قبل قبائل السهل والجبل على السواء. وكانت هناك أعراف غير مكتوبة تنظم كيفية استغلال تلك القبائل لها(4).

كانت تحيط ببني مطير من الشمال، قبائل مجاط وعرب سايس، ومن الشرق، آيت سغروشن وآيت يوسي، ومن الجنوب والجنوب الغربي، بنو مكيلد وزيان، ومن الغرب، جروان. ولم تكن الحدود التي تفصل بين بني مطير والقبائل المجاورة لهم، حدودا قارة ونهائية. فقد خاض السكان، منذ نزولهم إلى سهل سايس في مطلع القرن التاسع عشر، حروبا طاحنة ضد القبائل المجاورة للدفاع عنها. فالمجال الحيوي للقبيلة كان يتسع أو يضيق حسب قوتها البشرية والحربية، ويتوقف على مدى قدرتها على فرض هيبتها على القبائل المجاورة المنافسة لها. وتكشف الوثائق عن تدخل المخزن، في القرن 19، مرارا بين قبائل المنطقة، لتسوية مشاكل حدودها والحسم فيها. ففي 10 رمضان عام 1253هـ، كتب الباشا ابن العواد إلى السلطان مولاي عبد الرحمان، في موضوع نزاع قبيلة مجاط وآيت وفلا (فرقة من بني مطير)، حول الحدود الفاصلة فيما بينهم، يقول: "... انهي لمولانا، بعد تقبيل الأرض لدى مقامه الكريم، وأداء ما يليق بعلاه والإجلال والتعظيم، أني امتثلت ما أمر به مولانا من كف مجاط عن آيت وافلا في البلاد ذات النزاع بينهم، وذلك بأن تفاصلوا فيها بمحضري ومحضر خليفة خديم مولانا المؤيد الحسن بن حم، ووقف كل عند حده، ولم يبق بينهم على ذلك نزاع. وأما ما ذكر آيت ولال إخوان علي وحم النازلون بالمهدومة، من أن مجاط نزلوا على البلاد التي بأيديهم هناك، واقتسموها بينهم، فقد أحضرنا الجميع، وحضر معهم خليفة من ذكر، وأعلمتهم بما أمر به مولانا في شأن البلاد المذكورة، فوقع النزاع بين الفريقين. فمجاط ذكروا أن الحد الذي حد لهم، هو الساقية القديمة الموالية للولجة العريانة الذي كان نازلا فيها علي وميمون. فمنها للوادي، هو لآيت ولال، ومنها لحلل مجاط، هو من مزارع مجاط، ووقع الفصل بينهم على ذلك والتراضي. ثم بعد ذلك، رجع آيت ولال ونقضوا ذلك. وقالوا: سيدنا أعطانا البلاد، لا نقبل فيها صلحا ولا فصلا. وها مجاط المتنازعون معهم، توجهوا لحضرة مولانا السعيدة، ليدلي كل بحجته. والنظر لمولانا، والسلام"(5).

وفي سنة 1309هـ، وردت على السلطان مولاي الحسن شكوى مماثلة، من القائد عس بن العياشي، يتظلم فيها من اعتداء آيت ولال، وتراميهم على بلاد إخوانه، والتضييق عليهم فيها. تقول رسالة القائد المذكور: "...وافاني كتاب سيدنا الشريف المقابل أمره بالإجلال والتكريم والتشريف، آمرا بكف إخواني عن حرث البلاد المتنازع فيها مع آيت ولال، حتى يوجه مولانا اعزه الله من يحقق أمرها. فقد ورد كاتب سيدنا سيدي محمد بن عبد الله المعين

لتحقيق ذلك. وبمجرد ما وصل، كففت إخواني عن حراثتها، ولم يكف آيت ولال عن ذلك، مع اتساع ما بيدهم من البلاد، وضيق ما بيدنا منها، حسبما عاينها كاتب سيدنا المذكور، وهي لنا في القديم. وقد عينا له حدها. فنطلب من سيدنا أعزه الله، أن يأمر آيت ولال، بالتخلي لنا عنها، والرجوع إلى بلادهم التي تركوها خالية، يقع فيها القطع والنهب، ونواخذ نحن بذلك. والمحل الذي هم فيه بالنسبة لما بقي خاليا، نحو السدس، وحصل لنا وإخواننا الضرر الفادح، بمزاحمتهم لنا. على أن البلاد المذكورة التي بأيدينا وأيديهم، هو لجانب المخزن، وليست ببلاد الرسوم. غير أنهم حازوا أكثر منا فيها بأضعاف، مع قلتهم وكثرة إخواننا. وتركوها خالية، وطمعوا فيما حزناه ظلما وتعديا. فالمرجو من مولانا أن يكفهم عنا، ويأمرهم بالتخلي لنا عن بلادنا. وعلى خدمة سيدنا الشريفة، والسلام"[(6)].

ويستنتج من هاتين الوثيقتين، أن حدود المجال الحيوي لمختلف فرق بني مطير، في التاريخين المذكورين، لم تكن قد استقرت بعد. كما أن حدودها مع القبائل المجاورة لم تكن قد أخذت صورتها النهائية. فالخريطة البشرية للمنطقة ككل في تلك الفترة، كانت في طور التكوين، ولم تكن قد استقرت بعد. وفي هذا الصدد، ذكر الرحالة رولفز الذي مر بالأطلس المتوسط، في سنة 1864، أن قبيلة بني مطير، كانت إلى وقت قريب من زيارته للمنطقة، تحتل المجال الذي كانت توجد فيه قبيلة بني مكيلد. كما أشار إلى أن المكيلديين واليوسيين هم الذين تعقبوهم وطردوهم من تلك المنطقة وأرغموهم على النزول إلى سهل سايس[(7)]. وفي إحدى الوثائق، وردت الإشارة إلى قدوم البعض من آيت عياش من الصحراء ونزولهم في موطنهم الحالي، في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان فقط (1822-1859) "...لأنه لا يخفى عن مولانا اعزه الله، ضعف القبيلة وقدومهم من الصحرة (هكذا) لهناك، يشتغلوا (هكذا) بمعاشهم، وليسوا من حساب بني مطير، وانحياشهم لسكنة (هكذا) الأعراب، بإذن جدك الشريف مولانا الأمير. ونظر مولانا الشريف أوسع. وعلى الخدمة الشريفة"[(8)].

التضاريس

ينقسم سطح بلاد بني مطير إلى وحدتين تضاريسيتين متباينتين: منطقة سهلية ومنطقة هضبية، يفصل بينهما سفح شديد الانحدار. ففي الجنوب، تمتد هضاب كلسية شاسعة على مساحة تقدر ب 120 إلى 125 هكتارا،[(9)] يصل ارتفاعها من 1000 إلى 1800م، تتخللها منخفضات وأشكال كارستية مختلفة. كما تكسوها طبقة من الحصى والأحجار، تعرقل استغلالها في الزراعة. وكانت هذه المنطقة تخصص لرعي الماشية أثناء فصلي الربيع والصيف. أما في الشمال، فنجد منطقة سهلية مغطاة بطبقة سميكة من الطين، والمارن، والذبال، تساعد

على قيام زراعة متنوعة، والحصول على مردود زراعي مرتفع نسبيا، رغم عتاقة الأدوات والأساليب الزراعية المتبعة.

تخترق هذا السهل أودية طولية وهي: واد النجا الذي يأخذ مجراه من جبال آيت سغروشن، قدر شارل دوفوكو اتساعه، أثناء عبوره لبلاد بني مطير، ب 10 إلى 12م، وعمقه ب 40 إلى 50 سم،[10] واد المهدومة، قال عنه نفس الرحالة بأن اتساعه، في ذلك الوقت، كان يبلغ حوالي 10م، وعمقه من 40 إلى 50 سم،[11] واد الجديدة، واد ويسلن، واد إفران، واد اغبال، واد الدفالي، واد بوفكران، وهي أودية ذات منسوب ضعيف، كانت مياهها تحول عن طريق الجداول، لتستغل في الزراعات المسقية (الذرة-الأرز). وإلى جانب الأودية المذكورة، كانت بلاد بني مطير تتوفر على عيون غزيرة، أهمها: عين العتروس، عين أكمكام، عين البيضاء، عين أفلوس، عيون الحاجب، عين الحروية، عين معروف[12].

المنـاخ

تحظى بلاد بني مطير بمناخ معتدل يساعد على قيام زراعة مهمة في الجزء السهلي، وتوفير مراعي طبيعية غنية في القسم الهضبي منها. إلا أن هذا المناخ يتغير تبعا لاختلاف وتباين سطحها وموقعها. ففي الجزء السهلي منها، يصل معدل الحرارة السنوي إلى 18 درجة، وتبلغ كمية الأمطار التي تسقط على هذه الجهة، حوالي 500 ملم سنويا[13]. وفي القسم الهضبي منها يصل معدل درجة الحرارة السنوي إلى 15 درجة، وتنزل كمية هامة من الأمطار، يبلغ معدلها السنوي 600 ملم. وتتساقط على هذه المنطقة أيضا كمية من الثلوج تتراكم فوق بعض القمم، على سمك يبلغ 1م[14]. تهب على بلاد بني مطير رياح غربية خلال فصل الشتاء، بينما تجتاحها رياح الشرقي خلال فصل الصيف.

الغطاء النباتي

إن وفرة التساقطات، وعلو القسم الهضبي من بلاد بني مطير، قد ساعد على قيام قطاع غابوي هام في هذا الجزء من بلادهم، كانوا يستفيدون من ظله أثناء فصل الصيف، وينتفعون من أخشابه. ويستفاد من أحد تقارير سلطات الحماية، أن هذا النطاق الغابوي كان يمتد حتى قصبة الحاجب. إلا أنه عندما تولى السلطان مولاي الحسن الأول الحكم في البلاد، أمر بإحراق هذه المساحة الغابوية، لأهداف عسكرية على ما يبدو. وبذلك تراجعت الغابة كثيرا في هذه الجهة من الأطلس المتوسط[15]. وإلى جانب هذا الشريط، كانت تكسو القسم السهلي من بلادهم نباتات السمار وأعشاب طبيعية مختلفة كانت تستغل لرعي الماشية أثناء فصلي الخريف والشتاء. وفي هذا الصدد، تشير تقارير كل الرحالين الذين توغلوا في بلادهم في النصف

الثاني من القرن 19، إلى سيادة نبات السمار، وطغيان المراعي الطبيعية الواسعة على منظرهم الزراعي.

- توزيع السكان

كانت مدينة أكواري أهم تجمع سكاني في بني مطير. وكانت قصبة الحاجب تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية. وكان باقي سكان القبيلة ينتظمون في دواوير وعظام. فالأرض في بني مطير، كما سنبينه في فصل قادم، كانت تقسم بالتساوي بين العظام. وكانت الملكية داخل العظم الواحد توزع أيضا بالتساوي بين الخيام. وكان لكل عظم حدوده الواضحة. وكانت خيام كل عظم تتجمع في شكل دواوير. وكان كل دوار يقيم فوق بقعة أرضية معينة. إلا أن كل العظام لم تكن متساوية من حيث الكثافة السكانية. فقد كانت توجد هناك عظام مكتظة بالسكان، وعظام متوسطة الكثافة، وأخرى ضعيفة الكثافة. وكان ينجم عن هذا التفاوت الديمغرافي، تفاوت أيضا في ملكية الأراضي. وكانت هذه الظاهرة تؤثر كذلك على حجم الاستغلاليات الزراعية، وبالتالي على منظرهم الزراعي.

الأهمية الاستراتيجية

يكتسي موقع بني مطير ومنطقة سايس عموما، أهمية اقتصادية واستراتيجية قصوى. فهو يتحكم في شريانين تجاريين هامين، ينطلق الأول من مدينة مكناس في اتجاه تافلالت، عبر الحاجب وآزرو، ويربط الثاني، بين فاس ومكناس ومراكش. وهو يقع أيضا في الطريق الرابط بين شرق البلاد وغربها، وشمالها وجنوبها. كما أنه يوجد في طريق الجيوش المخزنية التي كانت تتجه من فاس صوب مكناس ومراكش، أو العكس. (طريق السلطان). وترتبط منطقة سايس بصفة عامة، بجل الأحداث التاريخية للمغرب منذ الفتح الإسلامي، لقربها من العواصم الكبرى وجبال الأطلس المتوسط التي شهدت أحداثا سياسية، وتحولات بشرية كثيرة ومتعاقبة. وفي هذا السياق، وصف صاحب "العز والصولة" الأهمية الاقتصادية، والاستراتيجية، والتاريخية، لهذه المنطقة، بقوله: "سايس، بسيط فسيح، يقع بين فاس ومكناس وصفرو وجبل زرهون، من أخصب بلاد المغرب وأمرحها، سواء ما كان منه مسقيا أو بعليا. ويقترن ذكر هذا البسيط، بجل الأحداث والوقائع التاريخية منذ الفتح الإسلامي للمغرب، لقربه من الحواضر والعواصم الكبرى... ووقوعه في طريق الرائح والغادي بين شرق المغرب وغربه وشماله وجنوبه..."(16).

وكان لهذا الموقع أيضا تأثير كبير على حياتهم السياسية، والاقتصادية، وبصفة خاصة على علاقتهم بالسلطة المركزية، لقربهم من فاس ومكناس، معقلي الأجهزة المخزنية وتمركزها.

خـاتمـة

إن امتداد موطن بني مطير في السهل والجبل، ووقوعه في منطقة مناخية معتدلة، قد وفر لهم بيئة جغرافية ملائمة لتواكب النشاطين الزراعي والرعوي، وغرس الأشجار على اختلاف أنواعها. إلا أن وجودهم وسط مجموعات بشرية مارست عليهم ضغوطا مستمرة، ونافستهم في هذا المجال، قد أثر على نشاطهم الاقتصادي بصفة عامة. كما أن علاقتهم الغير المستقرة بالمخزن، بسبب قربهم من فاس ومكناس، وبسبب الظرفية المالية والاقتصادية المتأزمة التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن 19، قد ساهمت أيضا في عرقلة هذا النشاط وتوجيهه.

هوامش الفصل الثالث

1) انظر الوثيقة المدرجة في هذا الفصل.

2) Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir, "in" Archives Berbères, Fasc. I et 2, 1915-1917, p.150.

3) Savin (Commandant), Fiche de Tribu, « in » Archives du Service Historique de l'Armée de Terre, Château de Vincennes, Paris.

4) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث.

5) رسالة من الباشا بن العواد إلى السلطان، بتاريخ 10 رمضان عام 1253هـ، م.خ.ح.، رقم 1/5.

6) رسالة من القائد عسو بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 14 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح.، رقم 700.

7) Quedenfeldt, (M), Division et Répartition de la population Berbère au- Maroc, Alger, 1904, p.43-44.

8) رسالة من القائد عسو بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 11 رمضان عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 642.

9) Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir.., p.152.

10) Foucauld, (Charles de) -Reconnaissance au Maroc, journal de Route, conforme à l'édition de 1888 et augmenté de fragments inédists, Paris, 1939, p.102.

11) نفس المصدر، ص 102.

12) Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir.. p.154.

13) Savin (Commandant), Fiche de Tribu, « in » Archives du Service Historique de l'Armée de Terre, Château de Viennes, Paris, Carton n°,

14) نفس المصدر.

15) Rapport général sur la situation du Protectorat du Maroc du 31 Juillet 1914, p.408.

16) ابن زيدان، عبد الرحمن، العز والصولة ..ج1، ص 159.

الفصل الرابع

تـقسـيمــات بنـي مـطـيــر

تقسيمات بني مطير

حظي التنظيم الاجتماعي لقبيلة بني مطير بعدد من الدراسات، من قبل الباحثين الأجانب. وقد تمت معظم تلك الأبحاث، في الفترة الاستعمارية، وبصفة خاصة على يد ضباط الشؤون الأهلية الذين تعاقبوا على الإشراف على إدارة القبيلة. وكانت الغاية من تلك الدراسات ترمي بالدرجة الأولى، إلى خدمة أهداف السياسة الفرنسية في المنطقة. فقد كان هؤلاء يتوصلون عادة من الإدارة المركزية باستمارة جاهزة، تتضمن مجموعة من الأسئلة، توجههم في أبحاثهم[1]. وبالرغم من كون تلك الدراسات مهمة في حد ذاتها، إلا أنها لا تفيد كثيرا في معرفة التطورات التي طرأت على المرفلوجية الاجتماعية لبني مطير في الفترة التي نحن بصددها (1873-1912). وذلك لأن الظروف السياسية، والاقتصادية، التي جرت فيها تلك الأبحاث، تختلف تماما عن الظروف التي أحاطت بالمجتمع المطيري بدءا من النصف الثاني من القرن 19. كما أن أولائك الباحثين، قلما تنبهوا إلى دور العوامل الاقتصادية، والتاريخية، في التأثير على هذا التنظيم، وتوجيه علاقة الأفراد داخل مختلف الوحدات الاجتماعية التي كانت تنقسم إليها القبيلة. وباستثناء الأبحاث المذكورة، لا نتوفر على معلومات كثيرة وكافية، من شأنها أن تكشف بصورة شافية، عن كيفية انتظام المجموعات داخل بني مطير، في الفترة التي تعنينا. إلا أنه من خلال الإشارات الواردة في الوثائق المخزنية، وتقارير الرحالين والباحثين الأجانب، وعند تحليل بعض المعطيات الديموغرافية والاقتصادية التي وصلتنا عن القبيلة، يمكن أخذ صورة ولو تقريبية عن ذلك التنظيم، وتتبع العلاقات المادية والسياسية التي كانت تتحكم فيه. وقبل أن نفعل ذلك، نرى من المفيد هنا، التذكير بأن المغرب في هذه الحقبة من تاريخه، كان يجتاز أزمة مالية واقتصادية خطيرة، انعكست آثارها بصورة عميقة على القبيلة، وساهمت بحظ كبير في خلخلة بنيتها الاجتماعية، والتأثير على انتظام مجموعاتها. والحديث عن الأزمة المالية، يجرنا إلى التساؤل عن دور المخزن وعلاقته ببني مطير، ومدى مساهمته في تخريب وتغيير بنية القبائل وتنظيماتها المرفولوجية بصفة عامة.

لقد كان الحضور المخزني في بني مطير، كما سنبينه، قويا. وقد أثرت كثافة هذا الحضور كثيرا على مرفلوجيتها الاجتماعية. فقد سلكت الدولة تجاه هذه القبيلة بالذات، سياسة خاصة، كانت ترمي إلى إحكام قبضتها عليها، وذلك لأهميتها الاقتصادية، والبشرية، والجبائية، ولموقعها الاستراتيجي الهام. وقد أدى حرص المخزن على السيطرة عليها وإخضاعها، إلى تجزئتها إلى مجموعة من الإيالات، والمشيخات الصغيرة. كما أنه قسمها إلى

مجموعة من الوحدات الجبائية، ممثلة في نظام الأرباع، والأخماس، والأعشار، والأنصاف. وبسبب الضائقة المالية، الناجمة عن تصاعد الضغوط الأوربية في الفترة المذكورة، لجأت الدولة مرارا، إلى تعديل وتغيير تلك التقسيمات، وذلك حتى يتسنى لها إيجاد حالة من التوازن فيما بينها، في أداء الجباية لبيت المال. وبالإضافة إلى هذا العامل، أسفر تصاعد الضغوط الجبائية واستفحال خطورتها على السكان، إلى فرار الكثير من الأسر والدواوير من مواطنها، واستقرارها في القبائل المجاورة التي كانت خارجة عن نفوذ المخزن. كما أن الدولة قد عمدت في كثير من الأحيان، إلى ترحيل بعض الفرق من مواطنها، وعوضتها بمجموعات سكانية أخرى، جلبتها من خارج القبيلة. وكان هذا الإجراء يرمي أساسا إلى أضعاف العصبيات القوية، وتفريق كلمتها، وذلك حتى تتمكن من القضاء على بؤر الفتن، وإخماد نار الانتفاضات بسهولة. ففي هذا الإطار السياسي والاقتصادي المتقلب، يمكن وضع مختلف عناصر المرفلوجية الاجتماعية التي كان ينقسم إليها بنو مطير، وفهم الأسباب الداخلية والخارجية التي أثرت على ذلك التنظيم وتحكمت فيه.

الأسرة

هي الخلية الأساسية لتنظيم بني مطير الاجتماعي. وتتكون من الأب والأم وأبنائهما وأحفادهما. وفي بعض الأحيان، كانت تضم أفرادا آخرين لا يمتون إليها بأية صلة دموية. وهم عادة الأشخاص الذين تبنتهم الأسرة، أو منحتهم حمآيتها، أو جلبتهم من قبائل أخرى، لتوظيفهم أو تسخيرهم في الأشغال الزراعية والرعوية. ويستنتج من إشارات الرحالين والباحثين الأجانب الذين اهتموا بالتنظيم الاجتماعي لبني مطير، أن الأسر المطيرية في الفترة السابقة للحماية، كانت تتسم بتعدد أفرادها، وسيادة العائلات الكبيرة في كافة فرق القبيلة. فعندما مر الماركي دوسوكنزاك في بني مطير في سنة 1901، أحصى في أحد الدواوير التي توقف بها، 32 خيمة، يسكنها 65 رجلا و 72 امرأة و 150 طفلا، بين ذكور وإناث[2]. وعند تحليل هذه الأرقام، نلاحظ أن كل خيمة في الدوار المذكور، كانت تضم معدل (72: 32)= 2,3 امرأة متزوجة، ورجلين متزوجين اثنين (65 : 32)، وحوالي 4,6 طفلا (150: 32)، أو (65+72+150) : 32 = حوالي 9 نسمة تقريبا داخل الخيمة الواحدة. ومن هذه المعطيات، نلخص أيضا إلى أن الخيمة في الدوار المذكور، كانت تشتمل على الأقل، على رجلين متزوجين مع نسائهما وأبنائهما. الأب وأولاده مع ابن متزوج وأبنائه، أو أخوان متزوجان مع نسائهما وأبنائهما، أو العم وابن أخيه وأطفالهما، يعيشون مجتمعين في مسكن واحد، يزرعون جميعا حقولهم، ويملكون مشتركين وسائل عيشهم. وفي إحصاء متأخر نسبيا. تم في سنة

1914، نقف على نفس الظاهرة. فقد أحصى "أرنو" في نفس التاريخ، في بني مطير، 1800 خيمة، يقابلها 20000 نسمة[3]. وهذا الإحصاء، يعطي لكل خيمة أيضا، معدل (20000 : 1800) =أكثر من 11 نسمة. ولم تكن سيادة الأسر الكبيرة مقتصرة على قبيلة بني مطير وحدها. فقد توصل الأستاذ أحمد التوفيق، عند دراسته لقبيلة اينولتان في القرن 19، إلى إثبات نفس الظاهرة[4]. ورغم أننا لا نتوفر على دراسات كثيرة، لشرائح متعددة، من جهات مختلفة من المغرب، من شأنها أن تكشف بصورة شمولية، عن التركيب المرفلوجي لعموم قبائل المغرب، إلا أنه يستنتج أيضا من خلال إشارات وملاحظات أخرى، وردت في تقارير باحثين آخرين، أن الأسرة الكبيرة، كانت هي النوع السائد لا في بني مطير فحسب، بل في عموم المجتمع القروي. ففي سنة 1914، أحصى "الكوماندار أرنو" سكان عدد من القبائل المتاخمة لمدينة مكناس، وعدد الخيام والبيوتات الموجودة في كل واحدة منها، ندرج هنا عينات منها، للاستدلال على مدى تجانس المرفلوجية الاجتماعية، وتشابهها في كافة بوادي المغرب. فقد بلغ عدد سكان كل من قبائل مجاط، وعرب سايس، وأولاد نصير، بالتتابع، حسب نفس الباحث: 7000- 9000- 3800 نسمة، يقابلها من الخيام بالتتابع أيضا: 450- 900- 518 [5]. وإذا قسمنا عدد سكان كل قبيلة على عدد خيامها، نجد أن معدل عدد الأفراد الذين كانوا يسكنون تحت الخيمة لواحدة، يبلغ في نفس التاريخ، بالتتابع كذلك: (7000: 450)=15,5- (9000: 900)= 10- (3800 :518) =حوالي 7 نسمة. ويدعم هذا الاستنتاج أيضا ما ردده الكثير من الباحثين السوسيولوجيين الأجانب الذين اهتموا بدراسة البنية الاجتماعية للمغرب في الفترة الاستعمارية، من أن التنظيم المرفلوجي لعموم قبائله، يكاد يكون متسقا ومتجانسا. فما هي الأسباب والعلل التي كانت تدعو إلى تعدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة ،وتجمعهم تحت سقف بيت واحد، في مجتمع ما قبل الحماية؟

إن الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي كانت سائدة في بني مطير وعموم المجتمع القروي في القرن 19، كانت تحتم على الأفراد الاندماج في أسرهم، وترغمهم على التلاحم والتعاون فيما بينهم. كما كانت تحول دون انقسام الأسر، وظهور البيوتات الصغيرة. فقيمة الفرد ومكانته في القبيلة، كانت تقاس بقوة عصبيته، وحجم أسرته وعشيرته، وبمدى قدرتها على فرض حرمتها وهيبتها على الآخرين. فالشخص الواحد، في ظل مجتمع دائم الحروب والفتن، بسبب تعارض المصالح، لم يكن بإمكانه أن يستقل بنفسه، ويعيش خارج إطار عشيرته. لأن نفسه وممتلكاته ستصبح إذ ذاك غير مأمونة، ولن يكون له أي وزن داخل الجماعة التي يعيش فيها. وسنرى، عندما سنتعرض بالتحليل لبعض جوانب حياة القبيلة القانونية، أن

مدة تغريب القاتل، كانت تتغير حسب عصبية وجاه أولياء المقتول وقوة حميتهم[6]. كما أن الأسرة الكبيرة ذات السواعد الكثيرة كانت مرهوبة الجانب، يخشى جيرانها الاعتداء على أفرادها أو السطو على ممتلكاتها وأمتعتها. وإلى جانب هذا العامل، يظهر أن الضغوط الجبائية المخزنية على القبائل، خصوصا في فترة ما قبل الحماية، قد ساهمت أيضا في تجمع الأسر واندماج بعضها في البعض الآخر. فقد كان الكانون والخيمة في القرن 19، يشكل وحدة جبائية كان المخزن يتخذها موضوعا لتقسيط بعض أصناف الوظائف التي كان يستخلصها من القبيلة. فالأعباء الجبائية المقسطة على السكان، كان يتم تقسيمها عادة بالتساوي بين الخيام داخل الربع، أو الخمس، أو العشر، أو النصف الواحد، بغض النظر عن ممتلكاتها وحجم ثرواتها وتعداد أفرادها[7]. وبسبب تصاعد فداحة الضرائب وتزايد وطأتها، كانت الأسر، حتى تستطيع الاستجابة لمطالب المخزن من جهة، وحتى لا تتضرر من جراء ذلك من جهة أخرى، تلجأ إلى الانصهار في بعضها البعض عن طريق دمج خيمتين أو ثلاث خيام في خيمة واحدة، حتى تشترك في دفع قسط واحد من الضرائب، عوض ثلاثة أقساط مثلا. فقد وقفنا في الوثائق على إشارة مهمة في الموضوع، تجسم دور المخزن ومدى تأثيره في توجيه المرفلوجية الاجتماعية للقبائل. ففي 29 شوال عام 1327هـ، كتب القائد لحسن المجاطي إلى حاجب السلطان، رسالة جاء فيها على الخصوص: "... أما بعد، أعلم سيدي بان عبد الرحمان الذي اشتكى بالعتبة الشريفة، أني أخذت له بغلة ومطمورتان قمح (هكذا)، حاش معاذ الله (هكذا). ونقص لك قضيتهما، هم ثلاثة إخوان كل واحد بخيمته، وكل واحد كيجري (هكذا) عن محله. قبل أن تنزل علينا المحلة السعيدة، كل واحد وحده بخيمته، وحيث نزلت علينا المحلة السعيدة من جناب (هكذا) المال والعسكر، فجمعت القبيلة كلها، وعلمتهم بذلك المال والعسكر، وكل واحد قبل ورضي. وأقام (هكذا) المذكور في تلك الساعة، وهدم خيمته، وشرك (هكذا) مع إخوانه، وعادوا ثلاثة رجالا (هكذا) في خيمة واحدة..."[8].

ويدعم هذه الإشارة أيضا، أن معدل الأفراد الذين كانوا يسكنون في الخيمة الواحدة في قبائل الكيش المعفاة من الضرائب المخزنية، كان أقل من عدد أفراد الأسر في قبائل "النايبة" بكثير. فإذا كان الكانون الواحد في قبائل "النايبة" المشار إليها آنفا، يتراوح بين 7 و 15 فردا، فإن معدل الخيمة الواحدة في قبيلة الشراردة مثلا، التي كانت تدخل في إطار قبائل الكيش، كان لا يتجاوز أربعة أفراد. فقد أحصى "أرنو" في هذه القبيلة في سنة 1914، 16942 نسمة، يقابلها 4415 خيمة فقط[9]. ويمكن استنتاج هذه الظاهرة أيضا، من داخل قبيلة بني مطير نفسها. فقد كان آيت إقدارن وآيت بورزون يدخلون في ديوان الجيش البخاري.

وعند مقارنة عدد أفراد الخيمة الواحدة في الفرقتين المذكورتين، بعدد الأفراد الذين كانوا يؤلفون الكانون، في باقي فرق "النايبة"، نجد أن حجم الأسرة "الكيشية"، كان أقل بكثير من حجم الأسرة في قبائل "النايبة". فحسب إحصاء عام 1914، بلغ عدد سكان آيت اقدارن وآيت بورزون، بالتتابع، 1874-1638 نسمة يقابلها من الخيام بالتتابع أيضا، 305-263[10] فإذا قسمنا عدد السكان في كل فرقة على عدد خيامها، نجد أن عدد أفراد الخيمة الواحدة في الفرقتين المذكورتين، كان يبلغ في التاريخ المذكور، بالتتابع، 6,1 و 6,2 نسمة. بينما سبقت الإشارة إلى أن معدل الخيمة في بني مطير بصفة عامة، كان يتراوح بين 9 و 11 فردا.

وبالإضافة إلى العاملين السابقين، كان العمل بقواعد العرف الجماعي في الإرث والملكية، بدل الشرع الإسلامي الذي يخول للذكر مثل حظ الأنثيين، يحافظ أيضا على تجمع الأسر ويحول دون تفكك وحدتها. فالأرض في بني مطير، كما سنبينه، كانت ملكية جماعية. وكان تقسيمها يتم بالتساوي بين الخيام أو الأسر داخل العظم الواحد. وكانت قوانين "أزرف"، تحرم البنات والنساء على السواء من الإرث. فعند هلاك رب الأسرة، كان أبناؤه الذكور يرثون تركته، ويشتركون في استثمارها بصورة جماعية. ولم يكن بإمكانهم بيعها أو رهنها. فالفرد داخل هذا التنظيم الجماعي كان يملك فقط حق الانتفاع. لأن الأرض التي يعيشون منها، هي في النهاية أرض الجماعة، وليست ملكية فردية. وكان القانون العرفي المعمول به في الإرث، يحول دون ظهور الملكية الخاصة وتجزئة أرض الأسرة الواحدة بين أفرادها. وكان عدم تجزئة الأرض بين الأفراد يقف أيضا دون تجزئة الأسر وتشتتها، ويكبح النزعات المادية الفردية داخل الأسرة.

إن تداخل العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، المشار إليها آنفا، كان يدفع أفراد القبيلة إلى التجمع بدل الانقسام. ويمكن الاستشهاد أيضا على مدى تأثير العوامل المذكورة في تجمع الأسر وتماسكها، بمقارنة عدد أفراد الكانون الواحد في المدينة. فإذا كان عدد أفراد الخيمة المطيرية، كما أسلفنا، يتراوح بين 9 و11 نسمة، فإن حجم الأسرة في مدينة أكوراي، كان لا يتعدى أربعة أو خمسة أفراد فقط. فقد بلغ عدد كوانينها في سنة 1911، 200 كانون، يقابلها 832 نسمة فقط[11]. ومن المعلوم ان أهل المدن بصفة عامة، باستثناء الزكاة والأعشار، كانوا محررين من الوظائف المخزنية. وكان أهل أݣوراي، كما سنوضحه، يعتمدون في عيشهم على التجارة. كما أن الدولة كانت تضمن أمنهم وسلامتهم. وهذه الوضعية، على خلاف ما كان قائما في البادية، كانت لا تدعو إلى قيام أسر كبيرة وتعدد أفرادها، على غرار ما كان سائدا في البادية المجاورة لها.

عندما يكبر حجم الأسرة، وتصل إلى مرحلة من التوسع الأقصى، كانت تنشطر إلى قسمين أو ثلاثة أو أكثر. إلا أنه رغم هذا الانقسام، كانت الأسر الصغيرة، المتفرعة عن الأسر الكبيرة، تظل مجتمعة يسكن أفرادها في بقعة أرضية واحدة، يقومون باستثمارها بصفة جماعية، ويملكون مشتركين وسائل الإنتاج. وكانت رئاسة هذه الأسر، تسند عادة إلى شيخ مسن ومحنك، يصبح سيد الأسرة، يمثلها في الخارج، ويتحدث باسمها أمام الجماعة، ويدافع عن مصالحها، ويدير شؤونها. وكان هذا النوع من الأسر في بني مطير، يحمل اسم "الريف". وكانت رابطة القرابة الدموية التي تجمع بين أسر "الريف" المطيري، تعود إلى جيلين أو ثلاثة أجيال من سلالة نفس الأب. وكان حجم الريف الواحد يختلف من عظم لآخر، وداخل العظم الواحد. ويمكن أن نأخذ مثالين من عظمين مختلفين، كنموذج لهذه الانقسامية. فقد كان آيت حليس من آيت حرزلا، في سنة 1914، ينقسمون إلى أربعة "أرياف": آيت بومولود أربع خيام، وآيت بوعفة أربع خيام، وآيت بوحدو خيمة واحدة، وآيت فضيل خمس خيام. وكان آيت عمرو وعيسى من آيت وارتيندي، ينقسمون إلى ثلاثة "أرياف": آيت يشو، ست خيام، وآيت سعيد ثلاث خيام، وآيت يخلف ثمانية خيام[12].

ويظهر أن اندماج الأسر الصغيرة، وتجمعها في شكل "أرياف" كبيرة، كان هو الغالب على المرفلوجية الاجتماعية لقبيلة بني مطير. كما يبدو أيضا أن الحاجة إلى السواعد، للدفاع عن أفرادها وتأمين مصالحها، كان بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والسياسية، من الحوافز التي كانت تدعو إلى تجمع الأسر وتكتلها. فعند نشوب الحروب والفتن، كان أفراد "الريف" الواحد، يشكلون جبهة واحدة ضد خصومهم، أو بعبارة أوضح، كان الريف في بني مطير، يشكل "لفا مصغرا". وفي هذا الصدد، تقول رسالة من القائد الحسين الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 2 جمادى الأولى عام 1312هـ. "...فلينهي إلى شريف علم مولانا أعزه الله، أن بني مطير النازلين في عزيب سيدنا الكائن بالربيعة: فقد دخلهم الخلاف بعضهم بعضا، وصار "الريف" يتقاتل مع الريف الآخر، وذلك من قلة حكمهم" [13].

الدوار أو (تكمي)

يتألف من عدد من الخيام، ويشكل خلية اجتماعية مستقلة بذاتها، لها أعرافها وتقاليدها، وتنظيماتها السياسية، والاقتصادية الخاصة بها. يعيش أفرادها مجتمعين فوق بقعة أرضية معينة. تنتظم خيامهم في وحدة سكنية واحدة تدعى "تيطن تكمي" بمعنى أن الدوار دائري كالعين. وترجع أواصر القرابة الدموية التي كانت قائمة بين أفراد وأسر الدوار الواحد، إلى جيل أو ثلاثة[14]. إلا أن أعضاء "التكمي" لم يكونوا ينحدرون كلهم من سلالة واحدة.

فقد كان يعيش فيه أيضا أشخاص أو أسر كاملة لا تمت إليه بأية صلة دموية أو قرابية. وهم عادة العناصر الطارئة على الدوار. وتتمثل في الأشخاص الذين وفدوا عليه من القبائل المجاورة أو النائية، وتمكنوا من الحصول على حق الإقامة فيه عن طريق التبني أو "إنزال العار" على الأسر ذات الجاه والنفوذ في القبيلة. فآوتهم، ومنحتهم حمآيتها، فصاروا طرفا منها، ينالهم ما ينالها ويصيبهم ما يصيبها. وكان الأشخاص الطارؤون إذا طالت إقامتهم في الدوار، وتمكنوا من كسب عطف وثقة الجماعة التي آوتهم، كمشاركتهم مثلا في الحروب إلى جانبها، للدفاع عن مصالحها والدود عن أفرادها، أو عند زواجهم من نفس الدوار وتكوينهم لأسر على حدة، يدمجون في الدوار نهائيا، فيصبحون "إخوانا" لسكانه، ويحصلون على نفس الحقوق المخولة لباقي أسر الدوار، فيأخذون نصيبهم من الأرض، ويشاركون في مجلس الجماعة، يجري عليهم ما يجري على سائر سكان "التكمي" الذي احتضنهم وتبناهم. إلا أنه إذا حدث أن أراد بعضهم يوما، أن يرجع إلى موطنه الأصلي ويترك القبيلة، كان العرف المعتمد عندهم في هذا الباب، يقضي أن يرحلوا متى شاؤوا، بعد أن يجردوا نهائيا من كل ممتلكاتهم وثرواتهم(15). ويمكن أن نأخذ، على سبيل المثال، "تكمي" آيت لحسن وإبراهيم من آيت حماد، كنموذج لهذا التقسيم. فقد كان هذا الدوار في سنة 1914، يتألف من خمسة "أرياف" : آيت حند أربع خيام، وآيت علي 2 (خيام)، وآيت عشيم 2 (خيام) وآيت شعال 3 (خيام)، وآيت بنموسى 9 (خيام)(16).

ولم يكن انتظام الخيام داخل الدواوير متوازنا ولا متكافئا. فقد كان عدد الخيام الموجودة في كل دوار يختلف من عظم لآخر، وداخل العظم الواحد. فإذا كان دوار آيت لحسن وإبراهيم من آيت حماد، في سنة 1914 مثلا، يتكون من خمسة أرياف، تضم مجموع 23 خيمة، فإن "تكمي" آيت عمرو وعيسى من آيت وارتيندي، في نفس التاريخ، كان يضم 18 خيمة فقط(17). بينما بلغ حجم الدوار الذي توقف به الماركي دوسوكونزاك في سنة 1901، المشار إليه في بداية هذا الفصل، 32 خيمة.

كان الدوار يشكل وحدة اقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها. فهو يتوفر على بقعة أرضية خاصة به لها حدودها الواضحة، يخيم فوقها ويدافع عنها، وله أيضا جماعته الخاصة به تتكون في المعدل من خمسة أعيان،(18) يتولون النظر في شؤونه، ويبثون في القضايا التي تهم إخوانهم ويمثلونه في الخارج. كما أنه يتوفر على قواعد عرفية خاصة به، تختلف إن قليلا أو كثيرا عن أعراف الدواوير المجاورة، وإن كانت توجد بينها سمات مشتركة. وإلى جانب الروابط الدموية والمصالح المشتركة، كان انعدام الأمن وتفشي اللصوصية، بسبب الضائقة

الاقتصادية التي عاشتها القبيلة بدءا من النصف الثاني من القرن 19 بصفة خاصة، تدفع الأسر إلى التجمع والالتصاق بعضها ببعض. فأوصاف الرحالين الأجانب الذين عبروا قبيلة بني مطير في القرن 19 وأوائل القرن 20، تشير إلى أن خيام دواوير هذه القبيلة، كانت متماسكة جدا فيما بينها، وأن شكلها كان دائريا كالعين. والأبواب القليلة التي تؤدي إلى وسط كل دوار، كانت تغلق عادة بأكوام من الأشواك، لمنع اللصوص من الدخول إليه. فقد كان وسطه يستغل عادة حظيرة مشتركة، تبيت فيها قطعان الأغنام والأبقار. ويمكن الوقوف على الحالة الأمنية التي كانت سائدة في القبيلة، من خلال ما ورد في تقرير الماركي دوسوكونزاك. فقد ذكر هذا الأخير، أن أحد الدواوير التي توقف بها في سنة 1901، كان يتألف من 32 خيمة، تحرسها مائة من الكلاب، أي بمعدل ثلاثة كلاب للخيمة الواحدة[19]. فتعدد الكلاب في الدوار المذكور، يدل على انعدام الأمن في المنطقة، وعلى مدى احتياط السكان واحتراسهم من مداهمة اللصوص والسياب.

العظام أو (ايغصان)

يتركب العظم أو "ايغص" من عدد من الدواوير لا رابطة قرابية بين معظمها، رغم أنهم يحملون اسما مشتركا يوحي بانحدارهم من سلالة نفس الأب. فقد كانت توجد أيضا داخل العظم الواحد دواوير أصلية ودواوير طارئة، قدمت إليه من آفاق بعيدة، أو نزحت إليه لسبب من الأسباب، من القبائل المجاورة، فتمكنت مع مرور السنين من الحصول على حق الإقامة والعيش فيه، بعد موافقة جماعة "إيغص". ونتوفر على شواهد تاريخية، ودلائل وثائقية مقطوع بها تثبت عدم تجانس خلايا العظم الواحد في بني مطير. فقد كان عظم آيت بوحفرة مثلا، يضم ثلاثة دواوير من قبيلة زيان كانوا يقيمون فيه، منذ عهد السلطان مولاي عبد الرحمان. وعاشوا مع الدواوير الأصلية للعظم المذكور، إلى أن عادوا إلى موطنهم الأصلي في سنة 1311هـ. وردت الإشارة إلى هذا الخبر، في رسالة القائد الحسين ابن محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 13 رمضان عام 1311هـ. "...وبعد، أنهي لكريم علم مولانا دام عزه ورضاه، أن إخواني وقع بهم الضرر من قلة المتاع، هذه مدة من نحو عامين، من قلتهم وضعف دواويرهم، وهم نحو أربعون خيمة (هكذا). وكما في علم مولانا، جميع كلائف (هكذا) المخزنية والوظائف السلطانية، جلها من متاع كالحركة وغيرها حتى وقع بي الضرر... ومنه سيدنا قبل هذا، كانوا معنا ثلاثة دواوير من زيان، وكانوا يكلفون معنا في جميع الكلائف، في حياة جدك السلطان مولاي عبد الرحمان قدس الله روحه في الجنان. وهذه المدة، فروا لبلاد زيان. لأجل هذا، وقعت المضرة بي وبإخواني..."[20].

وإلى ما يقرب من هذا، كتب القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 12 ربيع الثاني عام 1302 يقول: "... وأنهي لكريم علم مولانا أعزه الله، بأن لما ولاني مولانا دامت سعادته، وأمر مولانا لنا بالصلح مع الحسين زهرة النعماني بالصلح وقبلنا ذلك امتثالا للأمر الشريف. وحين قدم لهنا، شرع بالوسوسات والخوض في أهل إيالتنا ولا قصر. وآيت عياش الذي (هكذا) عندنا ببوكْناو وبذلك الاسم، وأما أصلهم من إخواننا من اشواون. فبالفضل من مولانا أن يأذن لنا بالظهير الشريف، فنطالعهم عليه ولا يتصرف عليهم أحد غيرنا. وهما من جملة اشواون، ويسال مولانا غيرنا هل صح أولا (هكذا). يعمهم ما يعم إخواننا وحظهم في البلاد من بلادنا وجوارهم يعرفون ذلك. والسلام"[21].

ويظهر أن المخزن قد لعب دورا كبيرا في تغيير المورفلوجية الاجتماعية والتأثير على البنية القبيلية في المغرب بصفة عامة. فقد كانت الدولة تلجأ عادة، لكي تتمكن من أضعاف العصبيات القوية، وحتى تقضي على الفتن والانتفاضات، إلى اقتطاع فصائل كاملة من العظام وترحلها من مواطنها، وتغربها إلى مناطق نائية، ثم تقوم بعد ذلك بتعويضها بفرق أخرى من قبائل أخرى، تحل محلها. فبالإضافة إلى الإشارة الواردة في رسالة القائد الحسين بن محمد المطيري الآنفة الذكر، عثرنا في وثيقة أخرى على إشارة أخرى تجسم هذه السياسة. ففي 18 شوال عام 1307 هـ، كتب السلطان مولاي الحسن إلى الباشا حم بن الجلاني، رسالة جاء فيها على الخصوص: "... وبعد، فقد اشتكى لشريف اعتابنا الخديم البرزوني، ان خياما 26 من زيان أضيفوا لإخوانه هذه مدة من ثلاثين، وصاروا كهم في الكلف وغيرها. فتعرض له عليهم الآن شرفاء قصبة بوفكران الخ. وعليه فنامرك بكفهم عن التعرض له عليهم، وبإلزامهم الجلوس عندما حد لهم..."[22] .

وفي قبيلة كْروان المجاورة لبني مطير، كانت توجد فصائل كاملة من عظم آيت ولال، لا نعرف سبب ولا تاريخ رحيلها إلى تلك الديار[23].

كان العظم في بني مطير يشكل وحدة مستقلة بذاتها، يقيم سكانه في بقعة أرضية معينة معترف بحدودها من لدن باقي العظام المجاورة. فالأرض في بني مطير، كما سنبينه، كان يتم تقسيمها بالتساوي بين العظام، بغض النظر عن حجمها وعدد خيامها. وكان الحرص على الحفاظ على الأرض هو الذي يشد دواوير العظم الواحد إلى بعضها البعض أكثر من الروابط الدموية التي تكاد تنتفي في هذا المستوى. فعندما يصبح مجالهم الترابي مهددا من قبل جيرانهم، كان سكان العظم الواحد يهبون دفعة واحدة للدفاع عن أرضهم. وفي هذا الصدد، ذكر الماركي دوسوكْونزاك، عند مروره ببني مطير في سنة 1901، أن فتنة قد نشبت في ذلك التاريخ بين عظمي آيت إيقدارن وآيت نعمان، بسبب اختراق الفرقة الثانية لمجال الفرقة

الأولى، أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى من الجانبين[24] وفي الوثائق، وردت أيضا إشارات كثيرة إلى تصارع العظام فيما بينها، في الفترة التي نحن بصددها، لأسباب مختلفة، نكتفي هنا بإدراج مثال واحد منها. ففي 3 ذي القعدة عام 1306هـ، كتب السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، في موضوع نزاع آيت حرزلا وآيت بومدمان، رسالة جاء فيها: "... وبعد، وصل كتابك فيما قدمت الاعلام به من الواقع بين آيت حرزلا وآيت بومدمان في المضارية، بأنهم نزلوا الآن بالعين البيضاء وتقابلوا بقصد القتال. فحضر من نذبتهما للصلح والهناء، ولم يبق بينهم بأس، والطريق سالمة. وصرنا من ذلك على بال. سكن الروعة. والسلام"[25].

وإلى جانب الوحدة الترابية، كان العظم يشكل أيضا وحدة جبائية، كان المخزن يتخذها أيضا موضوعاً لتقسيط بعض أصناف الضرائب. وهذا ما يستفاد من رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 14 رجب عام 1309هـ. "...وبعد، فقد كتب لجانبنا العالي بالله الخديم محمد بن الحسن البورزوني، معلما أن البلاد مقسومة بينه وبين الخديم حم بن الحسن على نسبة عظام القبيلة، حيث هو عنده منها عظم واحد وهو آيت ياسين، والعظمان الآخران عند الخديم حم وهما آيت أيوب وآيت أكراط. ولما أمر بغرم ما نهب لأهل أكْوراي من البقر، أراد حم المذكور أن يكون الغرم بينهما في ذلك أنصافا، مع أنه هو إنما يلزمه الثلث، على نسبة ما عنده من القبيلة. وعليه فانظر في ذلك وأجبنا بما ظهر لك لنرى فيه. والسلام" [26].

وفي عهد السلطان الحسن الأول، أصبح العظم في بني مطير، كما سنوضحه في فصل قادم، يشكل كذلك وحدة إدارية قائمة بذاتها، تتمثل في قيادة مستقلة، كان يتولى حكمها قائد من نفس العظم. فبعد تنحية أسرة أحمد الشبلي التي كانت تتولى حكم كافة بني مطير، جزأ السلطان هذه العمالة إلى مجموعة من القيادات الصغيرة، وجعل على رأس كل عظم في القبيلة، قائدا واحدا تقريبا[27].

كانت الحياة السياسية داخل العظم تجري في إطار جماعة "إيغص" التي كانت تتألف من ممثلين عن كل دوار من الدواوير التي يتركب منها. وكان هذا المجلس يتكون من حوالي عشرين عضوا[28]. وكان أعضاؤه يجتمعون عادة عندما تصبح مصالح العظم مهددة، أو قصد التداول في النوازل والقضايا التي تهم سكانه كافة، كتقرير حالة السلم أو الحرب، أو لتخطيط الحدود الترابية لكل دوار، أو لتقدير مبالغ الدماء عند حدوث القتال بين الجيران، إلى غير ذلك من الأمور التي كانت تطرأ على مسرح الحياة اليومية، والتي كانت تدعو إلى انعقاد المجلس المذكور. إلا أن أواصر التضامن والتآزر بين دواوير العظم الواحد كانت تشتد أو تتلاشى، حسب الحالة السياسية أو الأمنية التي كانت تخيم على المنطقة.

عظام بني مطير وتقسيماتها [29]

العظام :	تقسيماتها :
آيت حماد	آيت حند آيت علي آيت عشبين آيت شعال آيت بنموسى
آيت وارتيندي	آيت يشو آيت سعيد آيت يخلف
آيت ايقدارن	آيت يوسف بوفشير آيت عمر واوعثمان آيت علي آيت سعيد أو عثمان آيت يحيى أو الحسن آيت الحاج قصبة بوفكران قصبة الحاجب
آيت بورزون	آيت قماشين آيت بوحفرة آيت عمر آيت عـــلا آيت شواو
آيت بومدمان	آيت عثمان اوداوود آيت عمر اويوسف آيت موجر آيت عمروا وسعيد آيت عـــلا آيت حسي او علي دوار محمد عـس دوار بوشتى أوقص دوار علي اوكنوي دوار الطاهر البليك دوار الطاهر محمد اوعبو دوار آيت محمد دوار القائد الحاج عليلو دوار آيت مرزوق

	آيت علي وعلي
آيت حرزلا	آيت موسى اواحو آيت حم اوداود آيت سلو
آيت نعمان	دوار القائد بن احمد المنيني آيت عم آيت يوسف اوعثمان دوار آيت حند آيت منصور آيت شواو آيت بوهو آيت عدير آيت يوسف اوحم آيت محمد آيت عمرا ويشو آيت عيسى اوبراهيم آيت حند ولحسن آيت حسي اوشعيب آيت الحسن اويوسف آيت الحسن اوعمر آيت موسى آيت سعيد
آيت سليمان	آيت سليمان آيت لحسن وشعيب آيت لحسن اوبراهيم آيت عمرو اوعيسى آيت عسو آيت بومساد
آيت عياش	سعيدة بوموسى آيت احمد آيت بنيشو عق العين آيت عمروا ويكو آيت سيدي عمرو آيت امرار سيدي مولاي المعطي سيدي الحنيني آيت علي ويوسف تافرات

	تابنيسات آيت بوهو خنشوش آيت عثمان أوعلي آيت علي أواحمد آيت توريشت آيت بنعلي تادجيت
آيت ولال	آيت موسى حمي آيت الربع آيت كايس

الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار

وردت في الوثائق المخزنية إشارات كثيرة، إلى تقسيم قبيلة بني مطير، إلى أرباع، وأخماس، وأنصاف، وأعشار. وقد تردد الحديث عن هذه التقسيمات بصفة خاصة، في المراسلات التي كانت تتناول مواضيعها أمور الجباية وكيفية توزيعها على السكان. وعند فحص ومقارنة ما جاء في هذه المراسلات، يتضح أن الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار كانت تشكل في بني مطير، تقسيمات جبائية محضة، ولا علاقة للروابط الدموية في هذا المستوى. وقد أكد لنا "أبيس" ذلك في سنة 1914، استينادا على الإيضاحات التي استقاها من السكان في عين المكان[30]. ويستفاد أيضا من نفس الوثائق، أن انتظام المجموعات، في وحدات جبائية، ممثلة في الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار، لم يكن قارا وثابتا. فقد خضع هذا النظام في نهاية القرن 19، لتعديلات كثيرة من قبل المخزن الذي يظهر أنه قد توخى من وراء التغييرات والتعديلات التي أدخلها على نظامها، إيجاد حالة من التوازن فيما بينها في القدرة الجبائية، أي في ثرواتها وحجم سكانها. خصوصا إذا علمنا أن البنية الاجتماعية، والاقتصادية للقبيلة قد تعرضت لهزات عنيفة، وطرأ عليها كثير من التحول، بسبب الظرفية المالية والاقتصادية المتأزمة التي كان يجتازها المغرب في ذلك الوقت. ولتوضيح هذه الظاهرة، نأخذ عظم آيت نعمان، كمثال للاستدلال على التطورات التي شهدها نظام الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار في قبيلة بني مطير. فقد وردت الإشارة، في وثيقة مؤرخة ب 15 ذي الحجة عام 1295 هـ، إلى أن هذه الفرقة كانت تمثل مع آيت لحسن وعمرو في التاريخ المذكور، الخمس في بني مطير: "... وبعد، فقد وصلنا كتابك مخبرا بورود آيت ولال، وآيت عياش، وآيت سليمان، وآيت لحسن وشعيب على الأعتاب الشريفة، وولاية عبد الوهاب الذي كان خليفة عند ولد مامة عليهم. كما ورد آيت نعمان، وآيت لحسن

وعمرو، وتوافقوا على ولاية اليزيد، وولي عليهم. وذكرت أن الفرق الأربعة الأولى، هم ربع بني مطير، والفرقتان الأخيرتان هي الخمس. وقد أنهينا ذلك لمولانا أيده الله. وصار بباله..."[31].

وفي وثيقة ثانية مؤرخة ب 16 شوال عام 1303هـ، ورد الحديث عن أن فرقة آيت نعمان، كانت مقسمة جبائيا إلى أربعة أرباع. "...وبعد، ينهى علمه، (هكذا) أن ربع إخواننا آيت نعمان، يعطونا فيه واجبهم من الهدية، ستون ريالا (هكذا)، منها عشرة ريال لمولانا إسماعيل، وخمسون ريالا للدار العالية بالله، وثلاثة أرباع لم يعطونا (هكذا) منها آيت نعمان شيئا. وأما نحن ما جعلنا سيدنا أيده الله، إلا لنخبره بما وقع في إخواننا..."[32].

وفي رسالة ثالثة مؤرخة ب 14 رجب عام 1306هـ، نجد أن هذا العظم كان يمثل مع آيت حرزلا وآيت حماد وآيت نعمان، النصف في بني مطير. "... أما بعد، إننا في غاية الاضطرار والاحتياج إلى رحمة الله وإلى حلم سيدنا، أن يجود علينا بأعطاف خاطره، أن إخواننا آيت حماد كل يوم خرجنا مشقتهم، وتركنا كلامهم، والآن سمعنا أن آيت بورزون يبحثون فيهم. اعلم سيدي أدام الله علاه، هم نصف، ونحن آيت حرزلا وآيت حماد وآيت نعمان نصف. وبيننا وبينهم أرواح وحقوق، والكلام الذي نطلبه من الغير، نطلبه من سيدنا أعزه الله. وانا دخلت على سيدنا بأسلافه المطهرين (هكذا)، لا يخرجهم من نصفنا، ولا يكسر جناحنا من أجلهم. لأن الوصيف إذا اشتد عليه الحال، يهرب لمولاه. ونحن اشتد علينا الحال من فراقهم. وهذا ما وجب به الإعلام"[33].

وفي قائمة غير مؤرخة، ورد فيها ثبت بأرباع، وأخماس، وأنصاف، وأعشار بني مطير، وبيان مختلف الفرق المندرجة تحت كل وحدة جبائية، نجد أن آيت نعمان، كانوا يمثلون خمسين في بني مطير.

"الحمد لله. تبين أجزاء بني مطير عشرة. النزول عليهم"[34].

آيت عياش عشر

آيت ولال عشر

آيت حماد عشر

الباقي سبعة يقسم على نصفين

آيت بومدمان، آيت وارتيندي، وآيت علي، وعلي

آيت حرزلا

آيت بورزون، آيت بوحفرة: نصف

آيت سليمان: خمس آيت لحسن او شعيب: خمس قدارن: خمس آيت نعمان : خمسان	النصف الآخر

وبالإضافة إلى الإشارات الواردة في الوثائق المذكورة، ذكر "ابيس" في سنة 1914، أن بني مطير كانوا ينقسمون جبائيا إلى نصفين. يشتمل كل نصف على خمسة أخماس. ففي النصف الأول، كان يندرج كل من آيت عياش، وآيت سليمان، وآيت لحسن وشعيب، وإيقدارن، وآيت بورزون. وفي النصف الثاني، كان يوجد آيت نعمان، وآيت حرزلا، وآيت بومدمان، وآيت حماد، وآيت وارتيندي[35].

فمن خلال هذه المعطيات، يمكن استخراج واستنتاج الملاحظات التالية:

1) عدم استقرار نظام الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار، في بني مطير، وخضوعه لعدة تغييرات وتعديلات، في فترة زمنية قصيرة، بسبب الظرفية المضطربة التي عاشتها القبيلة في الفترة التي نحن بصددها (1873-1912). فقد تحول عظم آيت نعمان، من خمس مشترك مع آيت لحسن وعمرو، حسب الوثيقة الأولى، إلى ربع حسب الوثيقة الثانية. ثم نصف مشترك مع آيت حرزلا وآيت حماد. وبعد ذلك انتقل إلى خمسين، حسب القائمة المدرجة آنفا. وفي سنة 1914، صاروا يمثلون خمسا في النصف الذي كان يضم بالإضافة إليهم، آيت حرزلا، وآيت بومدمان، وآيت حماد، وآيت وارتيندي. ولم يقتصر هذا التحول على هذه الفرقة وحدها. ففي الوثيقة الأولى، نجد أيضا أن آيت ولال، وآيت عياش، وآيت سليمان، وآيت لحسن وشعيب، كانوا يمثلون ربعا على حدة. وفي القائمة المذكورة أعلاه، نجد أن كلا من آيت عياش، وآيت ولال، وآيت حماد، كانت تمثل عشرا على حدة. وحسب ما اورده "أبيس"، نجد ان آيت عياش، وآيت سليمان وآيت لحسن وشعيب، كانوا إلى جانب إيقدارن، وآيت بورزون، يمثلون النصف في بني مطير.

2) يظهر أن المخزن قد اضطر مرارا، في النصف الثاني من القرن 19، إلى تعديل نظام الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار في بني مطير. وذلك حتى يتسنى له توزيع الجباية المقسطة على السكان، توزيعا عادلا، يراعى فيه حجم السكان، ومقدار ثرواتهم. خصوصا إذا علمنا أن القبيلة قد تعرضت في الفترة المذكورة، لمجاعات وأوبئة أودت بحياة الكثير من الأنفس. كما أن الضغوط الجبائية والكوارث الطبيعية، قد أدت إلى إفلاس معظم المطيريين.

وقد نجم عن هذا أيضا، اختلال بين مختلف الفرق في عدد السكان وفي حجم الممتلكات والثروات. فكان لزاما على الدولة أن تتدخل كلما تطلب الأمر ذلك، لإيجاد حالة من التوازن فيما بينها، لانصاف الفقراء من جهة، وحتى لا تتضرر طائفة من السكان، وتعفى طائفة أخرى من الجباية. فقد وردت في المراسلات التي كان يبعث بها الأمناء إلى المخزن المركزي، إشارات كثيرة إلى التماس هؤلاء من السلطان إعادة النظر في كيفية تقسيط وتوزيع الجباية على إخوانهم، بسبب ضعف بعض الفرق وثراء أخرى. ويمكن أن نأخذ كمثال على ذلك، ما كتب به الأمين بناصر محمد المطيري والشيخ الغازي بن محمد، بتاريخ 21 ربيع الثاني عام 1305هـ. "... يعلم مولانا دامت سعادته ورضاه، إن إخواننا آيت لحسن وشعيب، نازلين في البلاد التي هم فيه (هكذا). وقد ضيقوا بهم آيت حرزلا بشهادة القبيلة. ونحن ضعاف في المال والرجال. والآن فنطلب من مولانا أعزه الله وخلد ملكه وعلاه، أن يزيدنا في إخواننا إقدارن... يعلم مولانا بأن القبيلة، يحسب علينا ما نابنا في الكلاف (هكذا) المخزنية مثلهم. ونحن ضعاف لا نقدر عليهم في المال والرجال..." (36).

3) يتضح من الوثيقة الأولى المدرجة آنفا، أن الأرباع، والأخماس، والأعشار، والأنصاف، كانت تشكل في بعض الأحيان، وحدات إدارية وجبائية في نفس الوقت. فوظيفة القائد المخزني في القبيلة، كما سنبينه في فصل قادم، كانت قائمة أساسا على جمع الجباية من السكان. لذا كان المخزن يعين على رأس كل ربع، أو خمس، أو عشر، أو نصف، قائدا واحدا ليتولى تحصيل الأقساط الموظفة على كل وحدة من الوحدات الجبائية المقسمة إليها القبيلة. وهذا ما يتضح من إشارة الوثيقة المذكورة إلى الفرق المعنية بأمر الولاية، وبيان الوحدات الجبائية التي تندرج تحتها.

يستخلص من هذه المعطيات أيضا، أن الأرباع، والأخماس، والأعشار، والأنصاف، هي تقسيمات إدارية وجبائية مخزنية محظة، وهي غير قارة وثابتة، يخضع نظامها لسياسة الدولة، وتتغير حسب الظروف المالية التي كانت توجد عليها الدولة، وحسب التغيرات البشرية، والاقتصادية التي كانت تطرأ من الداخل على مختلف فرق القبيلة.

القبيلة

كان بنو مطير عبارة عن اتحادية صغرى، أو قبيلة كبرى، تشتمل على عدة فرق مختلفة الأصول، أغلبيتها من صنهاجة الجنوب. فمنها من انحدر من اتحادية آيت عطا، مثل آيت ولال، وآيت نعمان، وآيت لحسن ويوسف، وآيت حرزلا. ومنها من ترجع أصولها إلى آيت يافلمان، مثل آيت وفلا وآيت حديدو. كما كانت توجد فيها أيضا، عناصر أخرى انحدرت

من آيت سغروشن، مثل آيت وارتيندي. ومنهم من نزح من الواحات الجنوبية، مثل آيت لحسن وشعيب وآيت سليمان. وإلى جانب هذه الفرق، كانت تعيش داخل القبيلة أيضا، عناصر عربية تبربرت مثل آيت علي وعلي[37]. ويتضح من خلال هذه الأصول، أنه في مستوى القبيلة، تنتفي كل دعوى للنسب المشترك، رغم اندراج كل الفرق المذكورة أعلاه، تحت اسم مشترك يوحي بانتسابهم إلى جد واحد) مطير). وإلى جانب الاختلاف العرقي، كانت المميزات الثقافية، والطقوس الدينية، والانتماءات الطرقية، والقوانين العرفية، تختلف أيضا من عظم إلى آخر. إلا أنه رغم هذه الاختلافات، عملت الظروف التاريخية، والسياسية، والاقتصادية على جمع وتماسك صفوف القبيلة في كثير من حقب التاريخ.

كان بنو مطير ينتشرون على رقعة ترابية لها حدودها الواضحة. وعلى غرار ما سبق أن قلناه، عند حديثنا عن العظام، كان الحرص على الحفاظ على المجال الترابي هو الذي يشد أواصر التضامن بين مختلف عظام القبيلة، خصوصا إذا علمنا أن بني مطير قد تعرضوا منذ نزوحهم إلى سهل سايس في مطلع القرن التاسع عشر، لضغوط مكثفة من قبل قبائل الأطلس المتوسط التي كانت تسعى جاهدة وبكل قواها، إلى النزول إلى السهول بحثا عن المراعي الدافئة. ولهذا السبب، خاضت مختلف فصائل القبيلة جنبا إلى جنب، في القرن 19، غمار حروب طاحنة ضد جيرانها، للحفاظ على أرضها، وتأمين حدودها، والدفاع عن مجال عيشها. وذلك بسبب التحولات البشرية التي كانت تشهدها منطقة الأطلس المتوسط في القرن المذكور. فتوزيع العظام على مجالات ترابية معينة، لم يكن قارا ونهائيا. فسنرى أنه بعد مجيئ السلطان الحسن الأول، ولأهداف مختلفة، أعطى لكافة عظام بني مطير، تعيينات جديدة، وأعاد تقسيم الأرض من جديد فيما بينها[38]. ولا نعرف ما إذا كان السلاطين الذين سبقوه أو خلفوه، قد اقدموا على نفس الإجراء. فالأرض، كما سنبينه، كانت ملكية جماعية لبني مطير كافة. وعند اعتداء أو اقتطاع القبيلة أو القبائل المجاورة لجزء من تراب العظم الفلاني مثلا، ستتضرر من جراء ذلك كل الفرق، إذا ما أعيد توزيع الأرض من جديد فيما بينها. على أن الذي كان يوحد بين مختلف عظام القبيلة، بالإضافة إلى العامل المذكور، هو علاقتها بالمخزن المركزي، وسياسة هذا الأخير تجاهها. فقد كان بنو مطير قبل العهد الحسني، يشكلون عمالة كبرى، كانت تتولى حكمها بالتوارث أسرة الشبلي. وتبعا لذلك، كانت كافة عظام القبيلة تشترك في جمع الهدايا، وأموال الملاقاة، ومؤونة الحركات، وغيرها من الوظائف التي كان يدفعها عاملهم عادة لدوائر المخزن، في شتى المناسبات. وتكشف الوثائق أيضا، أن القبيلة كانت تكون وحدة جبائية وتسخيرية، كان المخزن يتخذها موضوعا لاستخلاص بعض أصناف

الضرائب، وتنفيذ الكثير من المآرب التي كان يعود نفعها على الدولة. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 5 رمضان 1312هـ، "... انهي لعلم سيدي حفظه الله أنه قد كان وافاني كتاب شريف في شان توجيه ما نابني من التلاليس وسط بني مطير على العادة وعلمت ذلك. وعليه يعلم سيدي رعاه الله، اني وجهت منه ثلاثين صحبته، طالبا مولانا الرضى وصالح الدعاء (هكذا). وعلى الخدمة والطاعة، والسلام"(39).

وعند اعتداء فرقة من الفرق على جيرانها، أو سطو بعضها على القوافل التجارية، أو نهبها لماشية أو زرع المخزن مثلا، كان السلطان يذعر كافة عظام القبيلة بمبالغ مالية، يشترك في تسديدها كل أفرادها، بغض النظر عن الجهة أو الفرقة المخالفة. فقد كان بنو مطير كغيرهم من القبائل، مسؤولين بصفة جماعية أمام المخزن عن كل ما يحدث فوق أرضهم من حوادث، أو سرقات أو غيرها. خصوصا إذا علمنا أن القبيلة كانت تشرف على طريقين تجاريين هامين، وتراقب منطقة استراتيجية وحيوية من الناحية الاقتصادية. وبالإضافة إلى الاشتراك في الأعباء المالية، كان المخزن يسخر مجموع القبيلة في الأشغال الزراعية والرعوية، ويكلفها بتنفيذ مآربه العسكرية في المنطقة، فعند انتفاض أو عصيان القبائل المجاورة، كان بنو مطير كافة يشاركون المخزن برجالهم وخيولهم في ضرب تلك القبائل وإخماد نار تلك الفتن. وقد عثرنا على رسائل في الموضوع، سندرجها في فصل قادم. واشتراك القبيلة وتقاسمها الأعباء الجبائية والتي تزايدت فداحتها في النصف الثاني من القرن 19 وأوائل القرن 20، كان يثير سخطها ونقمتها بصفة جماعية على المخزن، ويدفعها إلى الاتحاد والثورة عليه. فأغلب الانتفاضات التي شنها بنو مطير على المخزن في الفترة المذكورة، قد تمت بصفة جماعية، شاركت فيها كل عظام القبيلة. ويظهر أن المخزن قد تفطن إلى هذا الشعور، فعمد إلى تجزئتها إلى مجموعة من الايالات الصغيرة. كما أخرج البعض من فرقها، وادخلها في ديوان الجيش. وذلك بهدف إضعاف شوكتها وتفتيت صفوفها(40).

كانت الحياة السياسية للقبيلة تجري في إطار جماعة "تقبيلت" التي كانت تضم مجموع "نواب" جماعات العظام. وكان هذا المجلس ينعقد بصفة خاصة، عندما تصبح مصالح القبيلة مهددة، أو لإقرار حالة السلم أوالحرب ضد جيرانها، لسبب من الأسباب، أو عند عزمها على الخروج عن طاعة المخزن والانتفاض عليه، إلى غير ذلك من الأمور التي كانت تهدد مصالحها.

إن الحديث عن مفهوم القبيلة وانقساميتها، يجب أن يراعي فيه عنصران أساسيان، هما عاملا الزمان والمكان. كما أن كيفية انتظام المجموعات داخلها، لا يمكن فصلها عن المؤثرات الداخلية والخارجية المسؤولة عن تحديد شكل تلك الانقسامية، وتوجيه علاقة الأفراد

والمجموعات المنضوية تحتها. فقبيلة بني مطير، بسبب موقعها الجغرافي الممتاز، وبسبب وجودها وسط مجموعات قبلية تضاهيها كل واحدة منها، أو تفوقها عددا وقوة، كان محكوم على كل عظامها بالتضامن والتكتل فيما بينها، وتكوين جبهة موحدة، لمصادة أطماع وضغوط القبائل المجاورة. وفي هذا الصدد، يمكن القول أيضا أنه بقدر ما كانت تزداد الأخطار الأجنبية، بقدر ما كان يزداد تقارب وتلاحم العظام فيما بينها. غير أنه عندما كانت تخف أو تختفي الضغوط الخارجية، كانت روابط التضامن والتآزر بين العظام تتفسخ وتتلاشى.

وإلى جانب عنصر المكان، وتهديدات الجيران، كانت الضغوط المخزنية الجبائية والتسخيرية، وممارسات الولاة وجور الحكام، تخلق لدى السكان شعورا جماعيا "قوميا"، كان يدفع أيضا كافة عظام القبيلة إلى الوحدة، وتكوين حلف مشترك، لمقاومة محلات المخزن التي كانت تخرج بين الحين والآخر، لإجبار القبيلة على دفع ما ترتب عليها من المغارم، وعلى القيام بمختلف التسخيرات، أو للقصاص منها، لسبب من الأسباب. وكانت علاقة الدولة بالقبيلة، تتغير وتتلون أيضا في الزمان، تبعا للظرفية الاقتصادية والمالية التي كانت توجد عليها البلاد.

خاتمة:

يتضح مما سبق، أن المرفلوجية الاجتماعية لقبيلة بني مطير، قد تعرضت، في الفترة التي نحن بصددها، لهزات عنيفة، أثرت بصورة عميقة على بنيتها الاجتماعية، وتوجيه علاقات الأفراد والمجموعات المندرجة تحت لوائها. ولم تكن تلك التغييرات منبعثة من النمو الطبيعي الذاتي الداخلي، أو ناجمة عن طفرة اجتماعية شهدتها القبيلة في الفترة المذكورة. فالتحولات التي طرأت على القبيلة وخلخلت بنيتها، خارجية المصدر، وآتية من المخزن. فقد ساهم حضور الدولة المكثف والمستمر في بني مطير، بدور حاسم في رسم مورفلوجيتها الاجتماعية وتحديد هياكلها. فالأسرة المطيرية، لكي تحافظ على نفسها، وتكسب وسائل عيشها، وتستجيب للمطالب الجبائية والتسخيرية المخزنية، كان محكوم على أفرادها، بالتجمع والتعاون فيما بينهم. كما أن انعدام الأمن وانتشار الفتن، وتفشي اللصوصية، بسبب الضائقة الاقتصادية التي شهدتها القبيلة في نفس الفترة، كان يدفع أسر الدوار الواحد إلى التلاحم والتضامن فيما بينها. وذلك للحفاظ على وجودها وتأمين مجالها الحيوي، والدفاع عن نفسها من مداهمة الجيران أو سطو اللصوص والسياب الوافدين من القبائل المجاورة. وفي مستوى العظام، كان الحرص على الحفاظ على المجال الترابي المشترك هو الذي يشد الدواوير بعضها إلى بعض. وكانت روابط التضامن هذه، تقوى أو تتلاشى حسب الظروف الخارجية المحدقة بها. وقد شهد

نظام الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار، تعديلات كثيرة في النصف الثاني من القرن 19، بسبب اختلال توازن المجموعات، الناجم عن تناقص السكان، وفرار بعض الدواوير من موطنها، وترحيل المخزن لبعض فصائل القبيلة وتغريبها إلى مناطق نائية. وبسبب تزايد الضغوط الجبائية والتسخيرية، اضطرت كافة عظام القبيلة إلى الاتحاد فيما بينها، لمواجهة حركات المخزن التي كانت تخرج إلى القبيلة لإجبار الأهالي على دفع ما ترتب عليهم من الضرائب. وقد نجم عن هذا الضغط، أن تولد لدى كافة أفراد القبيلة، شعور "قومي"، ساهم في توحيد صفوفهم ضد الخطر الخارجي المتمثل في المخزن وجيوشه، وحافظ على وحدة القبيلة السياسية. فكونت جبهة موحدة ضد أجهزة الدولة، وشاركت بدور سياسي كبير، كما سنبينه، في الإطاحة وتنصيب السلاطين، كان آخرها تنصيب مولاي زين العابدين في مكناس في سنة 1911، والمناداة به سلطانا على البلاد[41].

هوامش الفصل الرابع

1) انظر هذا النوع من الاستمارات في:

Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère, les Aït N'dhir, Fasc.I Année 1915, pp 7-21.

2) Segonzac, Marquis de, Voyages au Maroc (1899-1901), Paris, 1903, p.116.

3) Arnaud (Commandant), « Monographie de la Région de Meknès », "IN" Bulletin de la Société de Géographie du Maroc, N° 2, 1916, p .31.

4) التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (اينولتان 1850-1912)، ج 1، ص 128-137.

5) انظر الإحالة رقم 3، ص 38-39.

6) انظر الفصل الثاني من الباب الثالث من هذا البحث.

7) التوزاني، نعيمة هراج، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290-1311 هـ) الرباط المحمدية، 1979، ص 117.

8) رسالة من القائد لحسن المجاطي إلى حاجب السلطان، بتاريخ 29 شوال عام 1327 هـ، م.خ.ح، رقم 51.

9) مرجع الإحالة رقم 3، ص 40.

10) مرجع الإحالة رقم 1، ص 160.

11) -Harring (Commandant), Itinéraire, « in » A.S.H.A.T, Châteaux de Vincennes.

12) مرجع الإحالة رقم 1، ص 339.

13) رسالة من القائد الحسين الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 2 جمادى الأولى عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 273.

14) مرجع الإحالة رقم 1، ص، 188.

15) نفس المصدر، ص 390-391.

16) نفس المصدر، ص 339.

17) نفس المصدر، ص 340.

18) نفس المصدر، ص 191.

19) مرجع الإحالة رقم 2، ص 116.

20) رسالة من القائد الحسين بن محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 13 رمضان عام 1311، م.خ.ح، رقم 420.
21) رسالة من القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 12 ربيع الثاني عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 611.
22) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 18 شوال عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 389.
23) مرجع الإحالة رقم 1، ص 189.
24) مرجع الإحالة رقم 2، ص 109.
25) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 3 ذي قعدة عام 306هـ، م.ز. رقم 4، ص، 245، خ.ح، رقم 3916.
26) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 14 رجب عام 1309هـ م.ز، رقم 21، ص، 12، خ.ح، رقم 3916.
27) انظر الفصل الأول من الباب الرابع من هذا الحديث.
28) مرجع الإحالة رقم 1، ص 192.
29) مرجع الإحالة رقم 2، ص 293-294، مرجع الإحالة رقم 1، ص 338-339-340.
30) مرجع الإحالة رقم 1، ص 162.
31) رسالة من موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، بتاريخ 5 ذي الحجة عام 1295 هـ، م.ز، رقم 3، ص 213، خ.ح. 3916.
32) رسالة من أمين مجهول الاسم إلى السلطان، بتاريخ 16 شوال عام 1303 هـ. م.خ.ح، رقم 360.
33) رسالة من القائد الحمادي إلى السلطان، بتاريخ 14 رجب عام 1306هـ. م.خ.ح، رقم 240.
34) كناش عن رحلات وتنقلات السلطان مولاي الحسن، .م.خ.ح. رقم.ز. 12059.
35) مرجع الإحالة رقم 1، ص 162.
36) رسالة من الأمين بناصر محمد المطيري والشيخ الغازي بن محمد إلى السلطان، بتاريخ 21 ربيع الثاني عام 1305، م.خ.ح، رقم 513.
37) العلوي، التقي، أصول المغاربة القسم البربري: اتحادية آيت يدراسن، مجلة البحث العلمي العدد 24، يناير- أبريل 1975، ص 72-73.
38) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث.
39) رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 5 رمضان عام 1312 هـ، م.خ.ح، رقم 2.
40) انظر الفصل الخامس من الباب الرابع من هذا البحث.
41) انظر الفصل الأخير من هذا البحث.

الباب الثاني

الحياة الاقتصادية

الفصل الأول

الســـكـــن والســـكـــان

السكن والسكان

1) السكن

كان جل بني مطير، قبل الفترة الاستعمارية، يسكنون تحت الخيام. وكانت نسبة قليلة منهم تسكن في المغاور والكهوف المبثوثة على سفوح الهضاب ومنحدرات الأودية. وكان لموقعهم الجغرافي، وطبيعة اقتصادهم القائم على الرعي ونصف الترحال، أثر كبير في تحديد هذا النوع من السكن. كانت قصبة أڭوراي أهم تجمع سكني في القبيلة. وكانت قصبة الحاجب تأتي في الدرجة الثانية من حيث الأهمية. وهما معقلان سكنيان تردد ذكرهما مرارا في الحوليات التاريخية، والوثائق المخزنية، ووصفا بأنهما من أعز أماكن بني مطير وأمنعها. "ونهضنا إلى رأس بلادهم ومزرعة فسادهم وعنادهم، أكوراي والحاجب وغيرهما من أعز أماكنهم وأمنع معاقلهم ومكامنهم.."[1].

أڭوراي

مدينة صغيرة، تقع على بعد 25 كلم جنوب مكناس، شيدها المولى إسماعيل، ضمن سلسلة القصبات والحصون التي أقامها حول الأطلس المتوسط. وقد ذهب "ولتير هاريس" الذي زار المدينة في أبريل عام 1898، استنادا على ذكريات المسنين من السكان ومروياتهم، ان السلطان المذكور قد بنى أڭوراي بهدف إيواء العدد الهائل من الأسرى المسيحيين الذين تم حجزهم من قبل القراصنة المغاربة في عرض البحار والمحيطات[2]. ويظهر من أوصاف وملاحظات الرحالين الأوربيين الذين تعاقبوا على زيارة المدينة، ان احتياطات أمنية دقيقة قد روعيت عند بنائها. ويتضح ذلك، من اختيار موقعها، والتخطيط لهندستها، ومن خلال نوعية الأبواب، ومادة البناء، وحجم الأسوار وعلوها، وتعدد الأبراج، وطريقة تزودها بالماء.

كان والتير هاريس حسب ما نعلم، ثاني أوروبي زار أڭوراي بعد "كيدينفلت". وقد تردد عليها مرتين. ففي سنة 1897، توقف بها بعد عودته من الرحلة التي قام بها إلى الجنوب. فذكر أن هناك تشابها كبيرا بين هذه المدينة وبين القصور التي شاهدها في تافلالت[3]. وبعد عام من ذلك التاريخ، عاد إليها في أبريل من سنة 1898، بهدف الاطلاع على حياة سكانها، وتفقد أحوالهم. وفي هذه المرة، دخل المدينة المذكورة، وتجول في أزقتها ومرافقها، وأقام في إحدى غرفها، وترك لنا وصفا دقيقا لمدينة "أولاد العلوج". "... أڭوراي مدينة صغيرة، مسورة بأربعة جدران كبيرة، تقوم على منحدر، على ارتفاع سبعين قدما تقريبا. وقد بنيت أسوارها، على غرار جميع البنايات في هذه المنطقة من المغرب، بالطابية والرمل المرصوص الذي

يقوم مقام الخرسانة. على جنبات كل سور منها، أربعة أبراج، لا يزال بعضها يحتوي على اثنين أو ثلاثة من المدافع التي حصن بها المولى إسماعيل المكان. وقد استعملت هذه الأسلحة البدائية في الماضي، لصد غارات القبائل البربرية. باب واحد فقط، يمكن من الدخول والخروج منها. وهذا الباب، كما هو حال الأبواب في المغرب، يدور نصف دائرة إلى الداخل، عند فتحه، بحيث أن رؤية الداخل، تحجب من الخارج، والعكس بالعكس. الأبواب عريضة جدا، وهي مصنوعة من الخشب، تكسوها صفائح حديدية يبلغ سمكها حوالي 5 بوصات... عندما يجتاز المرء المدخل الرئيسي الذي يكون عادة مكتظا بلفيف من ثرثاري المدينة،... ينعطف فورا إلى اليسار، تحت قوس ثان. فيجد نفسه في الشارع الرئيسي لأݣوراي. درب طويل وضيق يخترق المدينة. الأوحال في الطقس الممطر، تجعل التنقل فيه صعبا. توجد هناك علامات، تشير إلى أنه كان هناك من قبل، ترصيف بالحجر... فجأة انزلق قدم فرسي من فوق سخرة، فغاص في الوحل الأسود حتى حزام سرجه. في هذا الشارع الرئيسي، توجد الدكاكين القليلة بأبواب تقوم مقام النوافذ... وعلى هذا الشارع، تنفتح أيضا أبواب مسجد هذا المكان. وإطلالة عبر بابه المقوس، تسمح للمشاهد برؤية محدودة لصحنها الداخلي الذي ترتفع منه الصومعة العالية المربعة الشكل، والمبنية بالأجور والجبص. البنايات توجد في حالة أحسن مما توحي به حالة الشوارع... محل إقامتي، كان في دار مغربية صغيرة وأصيلة، بنيت، كأغلب جل المساكن في مدن المغرب. يحيط بها فناء تنفتح عليه أبواب الغرف. إحدى هذه الغرف قاعة للضيوف، خصصت لي. لها كنة ترتكز على أعمدة تقي مدخلها من أمطار الشتاء وحر الصيف. لا تسكن سوى غرف الطابق الأسفل فقط. أما غرف الأعلى، لاحتياجها إلى الترميم، أصبحت متلاشية. لكن رغم ذلك، فالمكان منظم ونظيف جدا. الجدران تلمع ببياض الجير. وقلما ترى ذرة غبار على أي شيء. مظهر مغاير لحالة أغلب البيوتات في المغرب. قاعة الضيوف فرشت ببسائط من الحصائر الجديدة واللامعة، بينما يتركب السقف من روافد خشب الأرز الصافي..."[4].

وبعد "هاريس"، مر بها "هارينك" في 19 غشت عام 1911، فذكر أيضا، أن أݣوراي قصبة مربعة الشكل، يبلغ طول ضلعها 180م، وارتفاع أسوارها 10م. كما لاحظ أن الجدران، إلى وقت زيارته لها، كانت لا تزال في حالة جيدة، وأن الماء يكفي فقط لسد حاجيات السكان، وأنهم يتزودون به من عينين، الأولى توجد داخل المدينة، والثانية تقع خارجها. وأشار كذلك، إلى أن أزقتها ضيقة وقليلة، ومنازلها متماسكة جدا بعضها ببعض[5]. وفي سنة 1914، أضاف أبيس، عند زيارته لنفس المدينة، أن أݣوراي تتوفر على حمام وكتاب قرآني،

وعلى زاوية لعيساوة في قلب المدينة[6]. وحسب إحصاء للسكان والسكنى أجرته إدارة الحماية في المنطقة الفرنسية، في 8 مارس عام 1931، بلغ عدد دور أݣوراي، **214** منزلا وكوخين[7].

رغم موقع أݣوراي الجغرافي الممتاز، على الطريق الرابط بين مكناس وتافيلالت، ورغم وجودها في منطقة اتصال بين السهل والجبل، لم يكتب لها الازدهار والتوسع في العمران. فقد تعرضت هذه المدينة، على مدى تاريخها، لغارات وهجومات عنيفة، من قبل القبائل المجاورة لها. ويظهر أن العداء بين سكانها وبين القبائل المحيطة بها، كان مستحكما ومستمرا. لا بسبب أصلهم واختلاف عرقهم، وإنما بسبب التعارض الذي كان قائما في المغرب بين البادية والمدينة بصفة عامة. فقد تعرضت أݣوراي، على عهد مولاي سليمان، لمحنة شديدة وحصار طويل، دام سبع سنوات[8]. وفي نهاية القرن 19، هاجمها المطيريون عدة مرات. فعندما زارها هاريس في سنة 1898، ذكر أن ممتلكات ومواشي أكوراي كانت تتعرض باستمرار للسطو والسرقة، وأنه إلى عهد قريب من زيارته لها، وقع السطو على عدد وافر من الماشية من قبل قبائل بني مطير وبني مݣيلد، وأن الأهالي قد رفعوا شكوى في الموضوع إلى السلطان. فبعث هذا الأخير على الفور، برسائل إلى كل من قواد تلك القبائل، يأمرهم فيها برد الماشية لأصحابها، أو القيام بغرمها لهم[9]. وقد عثرنا في الوثائق، على إشارات تؤكد هذا الخبر. ففي 12 شوال عام 1309 هـ، كاتب السلطان الباشا حم بن الحلاني، في نفس الموضوع، قائلا : "وبعد، وصل كتابك بأن قواد بني مطير لازالوا لم يفاصلوا أهل أݣوراي في ثمن البقر المنهوب لهم، وهذه مدة مديدة وهم يسوفونهم، طالبا أمرهم بالفصال، وصار بالبال. فقد أمرناهم بذلك، وأجابوا بأنهم دفعوا لهم بعض المفاصل به، وأجلوهم في الباقي، حتى يرجعوا من شريف حضرتنا ويؤدوه لهم..."[10].

وفي 14 ربيع الأول عام 1309 هـ، خاطب أيضا السلطان نفس الباشا، في نفس الموضوع، بما نصه: "... وبعد، فقد أصدرنا أمرنا السامي بالله، للخديمين القائد الحسين البوحفراوي والقائد حم بن الحسين البرزوني، بفصال دعوى أهل أݣوراي. فالتزما بذلك وقبلاه، غير أنهما استكثر القدر المدعى به، فإنه ثلاثمائة وخمسة وسبعون رأسا من البقر، وثمانية فحول، وثلاث رقاب موتى، وطلب جعل تاويل وسدد لهما فيما ذكر، حتى يؤديانه تقاضيا مع الرفق بهما، وتعيين واسطة بينهما يباشر ذلك، بما لا ضرر فيه على الجانبين. فنامرك بالوقوف معهما في ذلك، وأن تباشر الأمر في القضية، حتى يتوصل كل ذي حق بحقه. والسلام"[11].

وبالإضافة إلى هذه الإشارات، ذكر ابيس في سنة 1914، عند زيارته للمدينة، أن شرفات القصبة، كانت لا تزال إلى ذلك الوقت، تحتوي على بقايا أحجار وحصى، كان الأهالي قد جمعوها، لرجم المغيرين، وصد هجمات القبائل المجاورة لها[12].

قصبة الحاجب

يعود تاريخ تعمير الحاجب إلى القرن الثاني عشر الميلادي، حيث أسس الموحدون هناك مدينة. وكانت في ذلك الوقت، تحمل اسم جامع الحمام[13]. إلا أن هذه المدينة لم تلبث أن دمرت وعفا عنها الزمان، خلال الحروب والفتن التي واكبت عهد أبي سعيد الثالث المريني (1378-1420م). فعندما مر بها الحسن الوزان في أوائل القرن السادس عشر، لم يجد قائما من أطلالها، سوى السور الذي كان يحيط بها، وجدران الأبراج والمساجد. "هي مدينة قديمة، مبنية في السهل قرب حمام، على بعد نحو خمسة عشر ميلا جنوبي مكناس، وثلاثين ميلا غربي فاس، وعشرة أميال من الأطلس. وتقع على طريق المسافرين من فاس إلى تادلة. وقد احتل الأعراب أراضيها الزراعية، لأنها دمرت بدورها في حروب سعيد. ولا يزال قائما من أطلالها، جميع السور المحيط بها تقريبا، وجدران كل الأبراج والمساجد، ولو أن سقوفها قد سقطت..."[14].

وفي نهاية نفس القرن، ذكر مرمول أيضا، أن جميع بناياتها قد سقطت، ولم يبق قائما منها سوى الجدران والأبراج[15]. وفي نهاية القرن التاسع عشر، بنى الحسن الأول في نفس المكان، قصبة لإيواء محلة عسكرية تكون دالة ورقيبا على قبائل السهل والجبل. وقد وردت في الوثائق المخزنية إشارات كثيرة، يمكن من خلالها الوقوف على تاريخ الشروع في إنجاز المشروع، وتتبع سير الأشغال الجارية فيه، والتعرف على نوعية مواد البناء التي استخدمت فيه، والقبائل التي ساهمت في عملية بنائه وتشييده. فقبل الشروع في البناء، أمر السلطان الباشا حم بن الجيلاني، في 26 جمادى الأولى عام 1297هـ، بالتوجه إلى الحاجب، صحبة كبير الطبجية، والعدول، وأرباب المعرفة، وقواد بني مطير، لإجراء الدراسات الأولية اللازمة، واختيار المكان الملائم لقيام القصبة، وتخطيط حدود البلاد التي ستسند لمن يكون مقيما بها من الجيش، قصد التوسعة والانتفاع بها، بما نصه: "... وبعد، فقد اقتضى نظرنا الشريف حيازة بلاد المخزن التي بالحاجب المسماة بجنان مولات الدار وغيرها، وانتخاب محل منها يصلح للبناء والأخرى يبقى حوله للتوسعة فيه والارتفاق به، لمن يكون ساكنا بالبناء المذكور. وقد كتبنا لعمال بني مطير بإعلامهم بذلك، وأمرناهم بالتوجه صحبتك وصحبة كبير الطبجية مولاي أحمد الصويري، بقصد تحديدها ومعاينة محل القصبة. ويرد عليك مولاي احمد المذكور، بقصد ما

ذكر. فتوجه معه، واصحب معك العدول، وأرباب المعرفة صحبة عمال بني مطير للمحل المذكور، حتى تحدوا البلاد، وتنتخب منها المحل الذي يصلح لذلك. والكل يكون بشهادة العدول. وكذلك الشهادة بتسليم بني مطير للحدود، بعد معرفتها، وتمييزها عن غيرها بعلامة وعلى الرسم كتابة، ويستوعبون كل محل باسمه ووصفه، ويأخذ كل واحد منكم نسخة منه، ونظيرتها توجه لحضرتنا العالية بالله، ثم إن نفذت ذلك على مقتضاه، فليرجع كل منهم محله. والسلام"[16].

وبعد تخطيط واختيار مكان القصبة، ألزم المخزن كافة ايالات بني مطير، بالمشاركة في جمع وإعداد مواد البناء اللازمة لذلك. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد الحاج يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 12 رمضان عام 1304هـ. "... فإن الكتاب الشريف ورد علينا بخدمة ما خص قصبة الحاجب من الحجر والتراب، فنحن عند السمع والطاعة"[17].

وتكشف وثيقة أخرى، أن القبيلة قد تحملت بالإضافة إلى أعباء البناء، تكاليف الصوائر التي تطلبها إنجاز المشروع المذكور. وهذا ما يتبين من رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ شوال عام 1299 هـ. "...وبعد، فقد كنا خصصنا صائر القصبة التي أمرنا ببنائها في الحاجب من بني مطير بعمالهم. واقتضى نظرنا الآن، تشريك عاملي آيت عياش وآيت ولال في الصائر المذكور، لعموم مصلحة القصبة المذكورة. وأمرنا كل واحد منهما بدفع ما ينوبه في الصائر المذكور. واعلمناك لتكون على بال، والسلام"[18].

ويتبين أيضا من تواريخ الرسائل المبادلة في نفس الموضوع، بين السلطان وممثليه في بني مطير، أن عملية إنجاز البناء، قد تمت على فترات متقطعة، واستغرقت مدة طويلة. فقد شرع في التخطيط للقصبة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، في سنة 1297 هـ. وورد الحديث عن اشتراك آيت عياش وآيت ولال في الوثيقة الآنفة الذكر، في صوائر القصبة، في شوال 1299هـ. وفي وثيقة تحمل تاريخ 2 ربيع النبوي عام 1309هـ، وردت إشارة أخرى تفيد أن بناء القصبة إلى ذلك الوقت، لم يكن قد تم بعد، "... اعلم سيدي أن باب القصبة فهو ضائع، وعلمت الباشا حم ورسل الخدام (هكذا)، فأنا نفاصلهم من عندي (هكذا). وأما سور القصبة، إذا كثر المطر تضيع بالخصوص..."[19].

ويظهر أن أسباب ذلك التأخير ترجع أساساً، إلى الانتفاضات الكثيرة التي تخللت تلك الفترة. فقد كان بنو مطير، كما سنبينه في هذا التاريخ، في مشاداة عنيفة مع جيوش المخزن ومحلاته. الأمر الذي تعذر معه الاستمرار في عملية البناء باسترسال وبدون انقطاع.

وبالرغم من كوننا لا نعرف بالضبط متى تم الانتهاء من إنجاز ذلك المشروع، إلا أنه عندما مر "الماركي دوسوݣونزاك" في 28 ماي سنة 1901 بالحاجب، وجد القصبة جاهزة وأن كل شيء فيها قد تم. وقد ترك لنا هذا الزائر وصفا دقيقا لهيكلها ومرافقها. كما التقط لها صورة نشرها في الكتاب الذي أعده عن الرحلة الاستطلاعية التي قام بها إلى المغرب بين سنتي 1899 و 1901.

"... القصبة نطاق مربع الزوايا، مبني بالتراب المرصوص الزاخر بالأحجار المستديرة، بدون مرام ولا شرفات. يبلغ طول الواجهات 120م لكل منها. كل واجهة مجنبة بخمسة أبراج مربعة كبيرة. الباب الرئيسي فتح في الواجهة الجنوبية. الواجهة الشرقية يشرف عليها المنبسط الرملي الذي يعلو الجرف المجاور. لذا اضطر إلى تشييد سور على جنبات تلك القاعدة، لمنع المهاجمين من إصابة وسط القصبة. يستعمل هذا المكان كمستودع، لا كمكان للأسلحة. قيل لي أن تاريخها (القصبة) يرجع فقط إلى عهد مولاي الحسن، وأن الهدف الأول من بنائها هو إيواء محلة. بعض البنايات المنخفضة، منازل، متاجر، تقوم في الوسط أو على امتداد الأسوار، مما يعطي للقصبة مظهر قرية صغيرة، غير تامة، ومهجورة..." [(20)].

سكن القبيلة

لم يكن بنو مطير يتوفرون على قرى مسورة ومحصنة (ايغرم) على غرار ما كان سائدا عند بني مݣيلد المجاورين لهم مباشرة. فباستثناء سكان الحاجب وأݣوراي، كان المطيريون يعيشون كلهم تقريبا تحت الخيام.

الخيام

كان صنعها يتم في عين المكان، حيث كانت النساء تقمن عادة بغزل الصوف بعد مزجها بشعر المعز والسمار، ثم ينسجن منها أشرطة عريضة (فليدجة). وبعد ذلك يقمن بخياطتها وإسدالها على أعمدة خشبية تكون قد أعدت لذلك. كان حجم الخيام يختلف حسب الوضعية الاجتماعية لكل أسرة، وحسب عدد أفرادها وما تملكه من ماشية وأنعام. فقد كانت الخيام تقسم عادة إلى قسمين، قسم يقيم فيه أفراد الأسرة، والقسم الآخر يخصص للمواشي. وقد وصف دوسوݣنزاك، عند مروره ببني مطير، نموذجا من تلك الخيام، فقال عن إحداها: "ودخلنا تحت إحدى هذه الخيام الضخمة، الخيام البربرية، المؤلفة من حوالي عشرة أشرطة سوداء، المنسوجة من شعر المعز والمخاطة معا. يتراوح عرضها في المتوسط، بين 10 و 8م، والطول بين 12 و18م، والارتفاع الأوسط يصل إلى 3م. كل الأسرة تقيم في نصف الخيمة. وفي

النصف الآخر تتجمع الخيول، والأبقار... والشياه...، والعجول، والخرف، والدجاج، والكلاب..."[21].

إلا أنه يظهر أن الخيمة الموصوفة أعلاه، كانت من أكبر خيام القبيلة، إن لم تقل أكبرها على الإطلاق. فأثناء مرور دوسوكُونزاك ببني مطير، حدثت مشادة بين آيت نعمان وإيقدارن، أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى من الطرفين. ولتهدئة الأحوال في المنطقة، أرسل كل من باشا فاس ومكناس وفدا عنه، لإصلاح ذات البين بين المتنازعين. وقد رافق دوسوكُنزاك إحدى تلك اللجن التي اجتمعت مع أعيان وشرفاء البلد ومبعوثي المخزن، للنظر في الخلافات التي كانت قائمة بين الفرقتين المذكورتين[22]. ومن الطبيعي أن يجتمع وفد في هذا المستوى، عند أحد وجهاء القبيلة، وبالتالي تحت أفخم خيام البلد. والواقع أن خيام القبيلة لم تكن كلها من نفس الحجم الذي وصفه دوسوكُونزاك. فقد ذكر كيدينفلت قبله،أن خيام بني مطير، ليست واسعة ولا متقنة الصنع[23].

وبالإضافة إلى الخيام الكبيرة والمتوسطة، كان السكان يسكنون أيضا في خيام صغيرة (عزابة). وكانوا يستعملون هذا النوع بصفة خاصة، كلما رحلوا لزيارة ضريح، أو حضور موسم، أو حفل، أو عند مرافقة القطيع إلى الجبل في مطلع كل ربيع.

انتظام الخيام

كانت الخيام تتجمع وتنتظم على شكل دائري، فتؤلف مجموعة سكنية تدعى "تيكمي". وكان مدلول "تيكمي" يختلف حسب مناطق المغرب. فهو يعني الدوار عند صنهاجة، والدار عند أهل سوس[24]. وكان بنو مطير يقولون أيضا "تيط ن تكمي"، ومعنى ذلك، كما أسلفنا، أن الدوار دائري كالعين. وبسبب انعدام الأمن وتفشي اللصوصية، كان السكان يميلون إلى التجمع والالتحام بعضهم ببعض. والمسافة التي كانت تفصل بين خيمة وأخرى كانت ضيقة جدا. وكان الأهالي يلجأون إلى تحصين تلك الفجوات بسياجات وحواجز من الأشواك وأغصان الأشجار، لمنع دخول اللصوص إلى وسط الدوار، حيث يتجمع القطيع.

الكهوف

كانت فئة قليلة من السكان لا تزال تسكن الكهوف والمغارات. وكان هذا النوع من السكن يتمركز بصفة خاصة في إفران والحاجب. فقد كان شرفاء زاوية آيت سيدي عبد السلام بإفران يسكنون كلهم في الكهوف. وقد وردت في إحدى الوثائق إشارة إلى تلك الكهوف جاء فيها: "... خديمنا الأرضي محمد أعراب المكَيلدي... وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف أن الخديم حم النعماني توجه للغابة بإخوانه لقطع العصي والاوتاد والمياجيم... فلما

وصلوا لكيفان آيت سيدي عبد السلام، تعرض لهم آيت عرفة، ... فتضاربوا معهم..."[25].

ورغم أننا لا نتوفر على وصف لشكل وحجم تلك الكهوف، إلا أنه يظهر أن كهوف الحاجب خاصة، كانت من الحجم الصغير. وهذا ما يستفاد من رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 24 شعبان عام 1305هـ. " ... وبعد، وصل جوابك عما أمرناك به من شد عضد الأمين الموجه لاكتيال الشعير من سوق القصبة ووضعه بمحل فيها، باستحالة تحصيل الغرض منه بالسوق المذكور، لما شرحت... وفقد المحل لوضعه بالقصبة، لعدم تركيب سقوف الأبراج، وصغر الكهوف المجاورة لها، وصار بالبال..."[26].

2) السكان

أكوراي

أصول السكان

ينحدر سكان أكوراي في أغلبهم من أصول وأجناس مختلفة، أوربية وأمريكية. وكانوا في بداية الأمر يتكونون من أبناء وأحفاد الأسرى المسيحين الذين تم حجزهم وأسرهم، في عرض البحار، أيام السلطان مولاي إسماعيل، ضمن غنائم الجهاد البحري. وبالرغم من كوننا لا نتوفر على مصادر مغربية من شأنها أن تكشف عن أصول هؤلاء والبلدان المختلفة التي ينحدرون منها، إلا أنه من خلال المعلومات، والإشارات التي أوردها الرحالون والمبشرون المسيحيون الذين تعاقبوا على زيارة المدينة، يمكن الوقوف على الكثير من الحقائق التاريخية الهامة. فقد لاحظ كيدينفلت، أثناء مروره بالمدينة، أن لون برابر المنطقة المحيطة بها أسود أو داكن، بينما جل سكان القصبة يتميزون بلونهم الأشقر. وذكر أيضا أن بربر وعرب تلك الناحية، يفسرون ذلك الاختلاف، بكون أهالي أكوراي، هم غرباء عن البلاد، ويتشكلون من أبناء وأحفاد الأسرى الأوربيين[27]. وبعد كيدينفلت، قام هريس في سنة 1898، كما أسلفنا، بزيارة خاصة لأكوراي، توخى من ورائها، الاطلاع على أحوال "أولاد العلوج"، والبحث عن أصولهم، وبلدانهم، والعثور على أبناء جنسه فيها. وقد كشف عن جوانب هامة من حياة السكان. كما ألقى أضواء كثيرة على أصولهم وفروعهم. إلا أن المعلومات التي سجلها لنا، رغم أهميتها، تستند في أغلبها على مرويات المسنين من السكان وذكرياتهم. ويعود تاريخ تلك الروايات الشفوية التي سمعها في عين المكان من أهل أكوراي أنفسهم، إلى العهد الإسماعيلي، ومنها من يرجع فقط إلى عصر مولاي عبد الرحمان. وإذا علمنا أن المولى إسماعيل قد توفي في سنة 1727، وأن زيارة هاريس لأكوراي قد تمت في سنة 1898، يكون الفاصل الزمني هو 171 سنة، وهي مدة كافية للنيل من تلك الأخبار وتحريفها. إلا أن قيمة

تلك المعلومات تكمن بصفة خاصة في إشارته إلى أن سكان القصبة قد أخبروه بأنهم كانوا يتوفرون إلى عهد قريب جدا من زيارته للمدينة، بوثيقة هامة، يرجع تاريخها إلى العهد الإسماعلي، تتضمن القائمة الأولى لأسماء الأسرى الأوروبيين الذين نزلوا بأݣوراي. وكانت العادة قبل ذلك الوقت، أنه كلما اعتلى سلطان جديد على العرش في المغرب، يعيد ختم وتوقيع القائمة المذكورة، ثم يعيدها بعد ذلك لأصحابها. وعند مجيء السلطان مولاي عبد العزيز، أخذ أحمد بنموسى تلك الوثيقة، وأخفاها، خوفا من اتصال سكان المدينة بنواب الدول الأجنبية في طنجة، وطلبهم منهم الدخول تحت حمآيتهم[28].

ويذهب هاريس أيضا، استنادا على الرويات المذكورة، أنه عندما كثر عدد الأسرى المسيحيين في مكناس، أيام السلطان مولاي اسماعيل، وعندما ضاقت بهم رحاب المدينة، بنى هذا الأخير قصبة أݣوراي وأسكنهم فيها. ثم أصدر بعد ذلك ظهيرا شريفا يقضي بإدخالهم في ديوان الجيش، وإعفائهم من الكلف والواجبات المخزنية. كما خصص لهم، علاوة على ذلك، راتبا شهريا، ليستعينوا به على شراء الأسلحة اللازمة لصد غارات وهجومات القبائل المجاورة[29]. كما ذكر أن السكان إلى وقت زيارته للمدينة، كانوا لا يزالون يتقاضون ذلك الراتب، وأن قيمته في ذلك الوقت، كانت تبلغ 35 دولارا، وهو نفس المبلغ الذي أشار إليه ابيس أيضا في سنة 1914، وقدره ب 75 ريالا[30].

كان سكان أݣوراي يتكونون من أجناس مختلفة أوربية وأمريكية. وحسب المعلومات التي أوردها هاريس، كان أهالي المدينة يتألفون من ثلاثة عشرة جنسية مختلفة أغلبها من أوربا[31]. ويظهر أنه رغم مضي فترة زمنية طويلة على أسرهم، كانوا لا يزالون يتذكرون البلدان التي انحدروا منها. كما كانوا أيضا على علم بمجريات الأمور فيها، وبما آلت إليه أوطانهم الأصلية. "قالوا لي: إن ثلاثة عشرة جنسية لا تزال ممثلة في أݣوراي. اني أورد القائمة كما كتبتها في ذلك الوقت: الإنجليزية، الإسبانية، الفلامانكية، الفرنسية، الأمريكية، البرتغالية، الصقلية، السويسرية، المالطية والبندقية. وعندما استفهمت، كيف تكون هذه الأسماء العشرة ثلاثة عشرة جنسية، قيل لي: الاسبان يعتبرون صنفان، الاسبان والاسبان خيطانوس، أو بمعنى آخر، الاسبان الاقحاح والاسبان الغجر. ومن هؤلاء الاسبان الغجر، يوجد منهم عدد كبير. وبقيت هناك جنسيتان للمناقشة. فتماديت في تساؤلاتي. فعلمت أن الأمريكيين قد قسموا إلى ثلاثة أقسام: الأمريكيون، والأمريكيون البرتغال (البرازليون)، وقسم آخر لم يكونوا متحققين منه. وكل فرد وجماعة صادفتها، كانت تسألني عن مصير الدول التي

نزحوا منها. فالصقليون كانوا يبدون غير مرتاحين، لأنهم لم يعودوا يشكلون مملكة على حدة في أوربا..."[32].

وقد ذكر نفس الزائر أيضا، أنه التقى بامرأة مسنة أخبرته بأن أباها فر من جبل طارق، بسبب تمرده على سلطانه. ولما دخل المغرب، ارتد عن دينه الأصلي، وشكا أمره إلى مولاي عبد الرحمان، سلطان ذلك الزمان، وطلب معونته. فبعث به هذا الأخير إلى أڭوراي، ونفذ له هناك دارا وقطعة أرض. كما أورد أيضا أن تلك العجوز، كانت لا تزال إلى ذلك الوقت تحفظ بعض الكلمات الإنجليزية، وأن لهجة أهل أڭوراي، بصفة عامة، تختلف كثيرا عن سائر اللهجات التي سمعها في مختلف أنحاء المغرب[33].

وبعد هاريس، أشار الأب هانري كويهلر في بداية القرن 20، إلى أن بعض أسر أكوراي كانت لا تزال تحتفظ بأسمائها الأوربية والأمريكية الأصلية، أمثال روليكو ومونتيكو، ويلامو، وكورنيف، ويسانو. وذهب، استنادا علىالمعلومات التي استقاها من مكتب الاستعلامات الفرنسية بالمدينة، أن روليكو، ينحدر من أصل أمريكي، وخلف الجيلاني رولكو، ويلامو، أسر في تطوان وأصله أمريكي، ترك محمد بلامو، ومنتيكو، ترك الجيلالي مونتيكو، وكورنيف أصله انجليزي، جاء إلى المغرب منذ سبعين سنة، ويسانو لا يعرف أصله، دخل المغرب منذ خمسين سنة، وابنه عبد الكريم[34].

عدد السكان

لا نتوفر سوى على تقديرات وإحصاءات متأخرة نسبيا لعدد سكان أڭوراي، رغم أن المدينة كانت محط اهتمام الرحالين منذ أواسط القرن التاسع عشر (رولفز، كيدنفلت، هاريس). فقد كانت ملاحظات واهتمامات هؤلاء موجهة بصفة خاصة، إلى استقصاء واكتشاف أصول السكان أكثر من اهتمامهم بأي شيء آخر. كان سكان أكوراي الأوائل، حسب هاريس، يبلغ 375 نسمة[35]. وفي سنة 1911، قدر هارينك عددهم ب 200 كانون[36]. وفي سنة 1914، أحصى أبيس في المدينة 832 نسمة[37]. وحسب إحصاء متأخر تم في 8 مارس 1931، بلغ عددهم 974 نسمة[38].

الحاجب

لم يكن الحاجب مركزا حضاريا، على غرار أڭوراي، يضم تجمعا سكانيا ذا أهمية من الناحية العددية. فقد كان هذا المركز ثكنة عسكرية فقط، تنزل فيها الجيوش والمحلات السلطانية. والعدد القليل من المدنيين الذين كانوا يقيمون في القصبة أو في الكهوف المجاورة

لها، كانوا في أغلبهم من التجار الذين استوطنوا هناك، لتزويد الجيش المذكور والسكان المجاورين بالسلع.

كانت المحلة العسكرية التي تقيم في الحاجب، تتكون من عسكر نظامي، لا نعرف عدد أفراده، ومن أربعين خيمة من فرقة إيقدارن، كان السلطان قد أخرجها من زمرة بني مطير، وأدخلها ضمن ديوان الجيش البخاري. وردت الإشارة إلى هذا الخبر، في رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 2 شوال عام 1306هـ. "... وبعد، فقد جعلنا أربعين خيمة من إخوان الخديم الأمين حم والحاج القداري وأقاربه من جيشنا السعيد المنصور بالله البخاري، وأخرجناهم من ديوان قبيلة بني مطير كافة، وعيناهم للنزول بقصبة الحاجب لعمارتها مع من نعينه لذلك من العسكر النظامي، وجعلناهم إلى نظرك، وأمرنا عاملهم الخديم البورزوني بالتخلي عنهم. فلتجرهم مجرى الجيش البخاري. أسعدك الله بهم وأسعدهم بك. والسلام" [39].

ورغم كوننا لا نعرف بالضبط حجم المدنيين الذين كانوا يسكنون في الحاجب، في الفترة التي تهمنا، إلا أنه يظهر من إحصاء متأخر، ان عددهم لم يكن ذا أهمية كبيرة. فقد بلغ مجموع سكانها، حسب الإحصاء الذي أجراه أبيس في سنة 1914، 110 نسمة فقط[40]. وفي سنة 1928، قدر عددهم ب 250 نسمة[41].

تقدير عدد سكان القبيلة

بالرغم من كوننا لا نتوفر على معلومات وإحصاءات ديموغرافية من شأنها أن تكشف عن عدد سكان القبيلة، خلال الفترة التي نحن بصددها، إلا أنه عند تحليل بعض الإشارات الواردة في أوصاف الرحالين الأجانب، وتقارير العسكريين الذين كانوا يشرفون على تدريب الجيش المغربي في نهاية القرن 19، يمكن أن نحسب، ولو بكيفية غير دقيقة، عددهم، ونأخذ صورة عن حجم القبيلة وقوتها البشرية، لما لذلك من أهمية في معرفة قدراتها الاقتصادية، والجبائية، والحربية.

في سنة 1879، خرج مولاي الحسن لتطويع القبيلة، على إثر انتفاضة تلك السنة. وبعد أن هزمهم، وأرغمهم على الاستسلام، ألزمهم بإعطاء مجموعة من الرهائن، ليأمن جانبهم. وكان إركمان، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية قد رافق السلطان في تلك الحركة، وحضر المفاوضات التي دارت بين أعيان بني مطير والسلطان، عقب الحملة المذكورة. فكتب في أحد تقاريره اليومية التي كان يبعث بها إلى مصلحة الجيش الفرنسي، ما يلي: "وبعد مفاوضات دامت يومين، ...أرغم بنو مطير على تسليم 200 مرهون (واحد لكل عشرين خيمة)..."[42].

فمـن خـلال هذين الرقميـن، يتضـح أن عـدد خيام القبيلـة في تلك السنـة، كان : 20 x 200 = 4000 خيمة. وإلى جانب هذه المعلومة، سبق أن أوضحنا في الفصل الرابع من الباب الأول من هذا البحث، أن عدد سكان الخيمة الواحدة في بني مطير، كان يتراوح بين 9 و 11 نسمة. فإذا ضربنا 4000 في 9 و11، يكون عدد سكان بني مطير، في نهاية القرن 19، يتراوح بين 000 36 و 000 44 نسمة. ويتبين من هذا العدد، أن المطيريين في ذلك التاريخ، كانوا يشكلون تجمعا سكانيا هائلا ، وقوة بشرية ضارية، لها وزنها في المنطقة، ويحسب لها المخزن نفسه حسابها. ونتوفر على إشارات تاريخية كثيرة تشهد على كثرتهم العددية وقوتهم العسكرية. فقد تحدث عنهم صاحب "الحسام المشرفي" بقوله: "فبنو مطير قبيلة عظيمة ذات عدد وعدد، قريبة من حاضرة مكناس، ولها في الحرب شدة وباس. لا تسلم الحاضرة المذكورة من الغارة عليها في بعض الأحيان.."(43) وإلى ما يقرب من هذا، أورد محمد بن ابراهيم السباعي، في سياق حديثه عن حملة مولاي الحسن على بني مطير: "... فلم يرعهم إلا ركض خيله في خللهم وبين حللهم... على وصف لم يخطر ببالهم ولا ببال غيرهم من غير مبالاة منه نصره الله أو أكتراث بكثرتهم عددا وعددا، وما هم عليه من شدة البأس..."(44). وجاء في الظهير الذي أصدره مولاي الحسن في حقهم، بعد حملة عام 1296هـ. "... وطالما حذرناهم من شؤم عاقبة أفعالهم الذميمة... فلم يرد الله بهم خيرا، لفساد نيتهم، وخبث طويتهم، واتكالهم على حولهم وقوتهم، وازدادوا زيغا وعنادا وعتوا وفسادا، وبغوا بالحول والقوة، وقالوا من أشد منا قوة. أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم"، "(45).

إلا أن إحصاءين متأخرين تما في سنة 1914، يكشفان عن تراجع كبير في عدد سكان القبيلة، بعد التاريخ المشار إليه آنفا. ففي سنة 1914، قدر أرنو عددهم ب 000 20 نسمة(46). وحسب إحصاء منهجي آخر تم في نفس السنة، تراجع هذا العدد إلى 18099 نسمة فقط(47). فما هي أسباب هذا التناقص الخطير؟

لقد شهدت قبيلة بني مطير، في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، نكسات مؤلـمة، وتعرضت لحملات وحركات تأديبية كثيرة من قبل جيوش المخزن ومحلاته. كما وقعت فريسة للأمراض والأوبئة الفتاكة. وعرفت بالإضافة إلى ذلك، مجاعات ومسغبات عظيمة. فقد تميز تاريخ بني مطير، خصوصا في العهد الحسني والحفيظي، بانتفاضات كثيرة على سلطة المخزن، تعرضوا على إثرها، لسلسلة متتالية من الحركات العسكرية العنيفة، إلى درجة أن المخزن المركـزي كان يعتبر أن الحركة لبني مطيـر، تعـد من واجبـاته السنوية (48). وقد أودت تلك الحملات، بحياة الكثير منهم. فقد وصف أبو الحسن علي بن محمد السوسي السملالي شراسة

وعنف إحدى تلك الحركات بقوله: "... وفرت البرابر والخيل تعثر في أدنابها، والنساء تنادي بويلها والصبيان... وخرجت سرعان المدينة لينظروا لمن الدائرة. فإذا ببكاء الرجال، وضجيج الأطفال، وأنين من أصابه الجراح ومن ينادي بالصياح، لما أصابه من الهوان، وضياع الصبيان، وصياح العسكر عليهم، يسوقهم والضرب لهم في عنقهم، وهفيف الرايات، وبكاء البربريات. وأعلم الأمير بذلك وهو عالم بما هنالك... ثم خرج سيدنا في الغد، وبعده جرائد الخيل وقبله، كأنه شعلة نار، وأرخت الأسنة والعنان في وقار... فما كان غير بعيد أن ظهر الأمر الشديد، فصاحت على الخيل ركابها، وحملت بأصحابها، وشب من الحرب نارها، وطار شرارها، وقطعت جماجم، واسعرت الملاحم، وصاحت أسودها، وتعكرت بالغبرة ندودها، والقوم في أول الحرب متكافئون، وفي آخرها يتظاهرون، والأبطال في الزحف إلى الفزع الأكبر مختلفون، والعجام ثائر، والدم فائر، والأسلاب والأمتعة مطروحة للضياع، ولحوم القتلى رزق للطير والسباع، والحرب قد حظيت بقطع الأجل، وقالت شمروا عن ساق وسروال، ودانت من بعضها ألوف، وظهر في أكرها الحتوف، وكل مقدم قد أحدقت به جيوشه... والحرب قد دارت رحاها، والطبل والبوقات والزعاقات للعدو وقد أدهلت، وكأن القيامة قامت..." (49) وقال صاحب الحلل البهية عن حركة عام 1291: "... فاستباح العسكر المنصور حلاتهم، وصرعى القهر وغاية النصر رؤوس عتاتهم، ومزقوهم كل ممزق، وعبثوا بهم في كل حصن لهم مجتمع ومفترق، وقبضوا على عدد وافر منهم أسارى، وأذاقوهم طعم الصغار، وعلقت رؤوسهم المحزوزة وقت القتال على الأسوار، فارتهبت بها قلوب أهل البوادي والأمصار..."(50).

وخلال سنوات 1909-1910-1911، كما سنوضحه في فصل قادم، تعرضت القبيلة أيضا لحركات عنيفة من قبل عسكر المخزن. وفي سنتي 1912-1913، أباد الجنرال هنريس عددا كثيرا من السكان، أثناء تطويعه لبني مطير وعموم قبائل الأطلس المتوسط. وبالإضافة إلى هذا، سلك مولاي الحسن طيلة فترة حكمه، سياسة خاصة تجاه القبيلة، كانت ترمي إلى أضعاف شوكتها، واستئصالها تدريجيا. وفي هذا الصدد، أشار أرنو إلى أن السلطان المذكور، لتنفيذ هذه السياسة، كان يغتنم فرصة ورودهم على أعتابه في كل عيد من أعياد السنة، فيأسر عددا منهم يتراوح بين 100 و 200 أسير، ويغربهم إلى مناطق نائية من البلاد(51). وقريبا من هذا المعنى، أورد صاحب "الاستقصا"، عند حديثه عن إحدى الحركات الحسنية إلى بني مطير: "وطارت (العساكر) برؤوس عتاتهم، ومزقتهم في أعز أماكنهم كل ممزق، وقبضت منهم على عدد وافر من الأسرى بعث به السلطان أعزه الله إلى الأمصار. فكانت عبرة لأولي الأبصار..."(52).

وإلى جانب الحروب، تعرض السكان خلال سنة 1296هـ، لوباء عظيم، هلك فيه عدد كبير من الأنفس. وقد وقع هذا الوباء، في نفس الوقت الذي كانت فيه القبيلة في مشادة عنيفة مع محلة السلطان التي خرجت في تلك السنة لتطويعهم. وقد عرفت تلك الحركة بحركة الوباء التي هلك فيها أيضا عدد وافر من جيش السلطان. وقد تحدث صاحب "البستان الجامع" عن هذه المعركة، وعن مخلفات هذا الوباء بقوله: "...فصار الشرطي يتوجه لصناديدهم وأشدهم عتوا، حتى يدخل عليه خيمته ويقوده منها كالضأن، ولا من يناوئه، ولا مقر يأويه، حتى حدث بقدرة الله ريح وبائي في خصوص تلك الأرض، استشهد فيها عدد وافر من الجيش. فأمر السلطان بالرحيل والرجوع لمكناسة..."(53). وورد في كناش عن رحلات مولاي الحسن ما يلي: "حركة الوباء ببلد بني مطير. السفرة السادسة عام 1296هـ". "... نهض سيدنا من مراكش إلى فاس، على الرحامنة، والسراغنة، وأكل آيت عتاب الزروع على تادلة، على زعير، على الرباط، على زمور الشلح، على أڭوراي، على عين معروف بلاد بني مطير، وأكل لهم الزروع، وأصابت المحلة الوباء، ودخل لمكناس..."(54).

وعلاوة على الحروب والأوبئة، تعرض السكان أيضا خلال سنة 1298هـ، لمجاعة قاسية، بسبب الجفاف الذي اجتاح الكثير من مناطق المغرب، وأتى فيه على الأخضر واليابس. وفي إحدى الوثائق، وردت إشارة إلى حلول الجراد ببلاد بني مطير، وإتيانه على كل شيء في البلاد. ولم تسلم منه أيضا "توايز" المخزن. ففي 29 ربيع الأول عام 1309هـ، كتب أحد أمناء بني مطير إلى السلطان يقول: "... فليكن في شريف علم سيدي، أما توايز العام الماضي، فقد أكلها الجراد، ولم يرفدوا (هكذا) منها لا قليلا ولا كثيرا... أما الحرث الذي كان بيني وبين سيدي، فإني زرعت في العام الماضي ستة أوساق، وأكلها الجراد. وأما هذا العام، فأنا نكيل ونزرع (هكذا)..."(55).

وبسبب هذه الكوارث الطبيعية، والحروب، والإجراءات السياسية، كان من الطبيعي أن يتناقص سكان بني مطير، ويقل عددهم. فبين سنة 1879 و 1914، نلاحظ أن المطيريين قد تناقصوا بحوالي النصف تقريبا، باعتبار أن عددهم في سنة 1879، كان يتراوح، حسب التقدير الآنف الذكر، بين 000 36 و 000 44، وفي إحصاء سنة 1914، قدر عددهم بـ : 18099 نسمة فقط.

سكان مختلف عظام بني مطير حسب إحصاء عام 1914 (56)

آيت بورزون	:	1638 نسمة
آيت نعمان	:	2408 نسمة

ايقدارن	:	1874 نسمة
آيت بومدمان	:	3652 نسمة
آيت ولال	:	236 نسمة
جمعة لكحل	:	110 نسمة
آيت لحسن ويوسف	:	1248 نسمة
آيت وفلا	:	352 نسمة
آيت سليمان	:	687 نسمة
آيت لحسن وشعيب	:	495 نسمة
آيت حرزلا	:	1699 نسمة
آيت سيدي عبد السلام	:	239 نسمة
آيت حماد	:	925 نسمة
آيت حند وحسين	:	229 نسمة
آيت ولال	:	939 نسمة
قصبة أڭوراي	:	832 نسمة
المجموع		**18099 نسمة**

استنتاجات ديموغرافية

الزواج

كان بنو مطير وسكان الأطلس بصفة عامة، يقتصرون في زواجهم على زوجة واحدة. ونتوفر على أدلة ملموسة تثبت هذه الظاهرة. فقد ذكر كيدينفلت، عند مروره بالمنطقة، أنه بالرغم من أن الشريعة الإسلامية تسمح للمسلمين بتعدد الزوجات، فإن هذه العادة غير معروفة عند البرابر[57]. وعند تحليل المعطيات التي أوردها دوسوڭونزاك بصدد هذه النقطة، نخلص إلى نفس النتيجة. فقد سبق أن أشرنا إلى أن هذا الأخير، قد أحصى في أحد دواوير بني مطير، 65 رجلا و 72 امرأة و150 طفلا. فإذا قابلنا عدد الرجال بعدد النساء، نلاحظ أن عدد النساء يفوق عدد الرجال بسبعة فقط. وإذا أسقطنا من هذا العدد الأخير ما قد يكون فيه من أرامل وخدم وغيرهن، نخلص إلى ما سبق أن أكده « لووست » من أن الزواج بواحدة، كان هو القاعدة عند ايمازيغن بصفة عامة[58]. إلا بعض القواد والشيوخ والأعيان، كانوا يميلون إلى الزواج بأكثر من واحدة.

كان الزواج يتم في سن مبكرة. وفي هذا الصدد، ذكر لاراس، أن كل الرجال في المغرب يتزوجون في سن مبكرة جدا[59]. وفي سنة 1942، قام « جان ڭو » بدراسة ديموغرافية في ثلاثة عظام من بني مطير. فلاحظ أن بيوتات هذه الفرق بصفة عامة، لا تضم سوى أرباب الأسر، وزوجاتهم، والأطفال الذين يقل عمرهم عن 15 سنة[60] وهذا يعني، أنه عند بلوغ الأبناء سن 15 سنة، كانوا يغادرون آباءهم وأمهاتهم. فالأولاد الذكور يتزوجون ويكونون أسرا على حدة، ويستقلون عن آبائهم وأمهاتهم، والبنات يتزوجن أيضا ويذهبن إلى بيوتات أزواجهن.

الوفيات

لا تتوفر على معطيات ديموغرافية من شأنها أن تكشف عن نسبة المواليد والوفيات في بني مطير، وتقدير نسبة الزيادة الطبيعية للسكان فيها. إلا أنه عند تحليل إشارة دوسوكنزاك الآنفة الذكر، يمكن استخراج ملاحظة هامة. كانت المجموعة السكانية التي تحدث عنها، تتكون من 32 خيمة تضم 72 امرأة و65 رجلا و150 طفلا. فإذا قسمنا عدد الأطفال على عدد النساء، نجد أن معدل نصيب كل امرأة من الأطفال هو (150: 72)= 2,08 طفلا فقط. وهي نسبة ضئيلة جدا، يمكن أن يستنتج منها كذلك، أن نسبة وفيات الأطفال في بني مطير، كانت مرتفعة جدا. ومن خلال الملاحظات الديموغرافية التي أوردها "لاراس" عن سكان المغرب بصفة عامة، نقف على نفس الظاهرة. فقد أشار هذا الأخير، إلى أن امرأة من فاس يزيد عمرها على 40 سنة، قد أنجبت بين 15 و 30 سنة عشرة أطفال، لم يعش لها منهم سوى ثلاثة[61]. فإذا كانت الحال كذلك في مدينة كفاس، فإن الوضع في وسط قروي، تعرض لمجاعات، وأوبئة فتاكة، وحروب كثيرة، يكون أسوأ مما كان سائدا في المدينة المذكورة. ويتضح ذلك من مقارنة النسبتين المشار إليهما أعلاه (3- 2,08).

البنية السكانية

لا نتوفر على معطيات ديموغرافية كافية أيضا، يمكن الانطلاق منها لتحليل خصائص الهرم السكاني لقبيلة بني مطير، سوى الإشارة العابرة التي أوردها الماركي دوسوڭونزاك بصدد الدوار الآنف الذكر. وهذه الإشارة وإن كانت ذرية، وغير شاملة لكافة سكان القبيلة، إلا أنها مفيدة جدا، لما تتضمنه من معطيات، تمكن من أخذ صورة ولو تقريبية عن ملامح وسمات البنية السكانية في هذا الجزء من بني مطير. كان الدوار المذكور يتكون من 65 رجلا و72 امرأة و150 طفلا، وعند إجراء عملية حسابية بسيطة، نصل إلى نتيجة هامة، وهي أن نسبة الأطفال في الدوار المذكور، كانت تبلغ حوالي 150 من مجموع (65+72+150) = 287 نسمة. وهذا يعطي: (100 x 150) ÷ 287 = 52,26 % . ويمكن أن يستنتج من هذه النسبة أيضا، أن

السكان في التاريخ المذكور، كانوا قد بدأوا يتجددون بعد الأوبئة والمجاعات العظيمة التي عرفتها القبيلة في نهاية القرن 19. فقد ذكر "مييج" أن وباء الكوليرا الذي حل بكل من فاس ومكناس في سنة 1878، كان يأتي يومياً على حياة ثلاثين نسمة[62].

خاتمة

يتضح مما سبق، أن قبيلة بني مطير قد عرفت في فترة قصيرة (1878-1912) نكسة ديموغرافية واضحة. وقد تداخلت عوامل سياسية وطبيعية كما أسلفنا، في التأثير على عدد أفرادها وبنيتها السكانية. وفي هذا الصدد، يمكن القول أيضا أن علاقتها بالدولة، قد ساهمت بحظ كبير في تراجع عدد أفرادها، والتأثير على هرمها السكاني. فالحروب الكثيرة التي اضطر بنو مطير إلى خوضها، سواء ضد محلات المخزن، أو إلى جانب جيوشه لتطويع القبائل العاصية، قد أودت بحياة العديد من الرجال. وقد انعكس ذلك أيضا على نموها السكاني. ويمكن استنتاج ذلك من الخلية السكانية المشار إليها أعلاه. فعدد الرجال الوارد فيها، هو أقل من عدد النساء. ونسبة الأرامل فيها، هي سبعة من 72 امرأة. وإلى جانب الحروب المخزنية، كانت الضغوط الجبائية تخل أيضا بمستوى عيش السكان، الأمر الذي كان يودي بحياة عدد منهم، كلما نقصت موارد العيش، عند حلول السنوات العجاف، واجتياح موجات الجراد لأراضيهم. فلا يتوفر لهم الوفر والمدخرات من الموارد، لمواجهة مسغبات تلك السنين. وإلى جانب الحروب والضغوط المادية، نفى المخزن عددا كبيرا من المطيريين وغربهم إلى مناطق نائية، بغية إضعاف عصبيتهم، وحتى يتسنى له إخضاعهم بسهولة، بعد أن عانى الشدائد في تطويعهم. وبالإضافة إلى هذا، أتت القحوط والأوبئة التي ضربت المنطقة في نهاية القرن 19، على عدد كبير من الأنفس. ويمكن القول كذلك أن قربها من فاس ومكناس، معقلي الأجهزة المخزنية وتمركزها، قد ساهم في هذا التناقص. كما أن وجودها وسط مجموعة من القبائل مارست عليها ضغوطا متزايدة، قد أثر على نموها، بسبب الحروب التي اضطرت إلى خوضها، للدفاع عن نفسها، ومجالها الحيوي، وتأمين حدوده.

هوامش الفصل الأول

1) ظهير شريف في قضية بني مطير وما ولاها، مؤرخ ب 15 رجب عام 1296هـ، أورده الضعيف، أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج في "الدرر الجوهرية في مدح الخلافة الحسنية "ج1، م.خ.ح. رقم 512، ص 204-205.

2) –Harris, B. Walter, The Town of Renegades, "in" Black Wood's. Magazine. Vol, CLXIII, Junuary, 1898, p. 491-492.

3) –Harris, B. Walter, The Nomadic Berbers of central Morocco, "in" The Géographical journal, London XI, 1897, p.642.

4) مرجع الإحالة رقم 2 ص 491-494.

5) -Harring (Commandant), Itinéraire, « in » A.S.H.A.T, Château de Vincennes.

6) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.167.

7) -Recensement de la population de la zone française de l'empire chérifien, effectué le 8 Mars 1931, Rabat, 1932, p.421.

8) مرجع الإحالة رقم 6، ص 167.

9) مرجع الإحالة رقم 2، ص 493.

10) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 12 شوال عام 1309هـ، م.ز. رقم 21 ، ص 46، خ.ح. رقم 3916.

11) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 14 ربيع الأول عام 1309هـ، م.ز. رقم 21، ص 41، خ.ح. رقم 3916.

12) مرجع الإحالة رقم 6، ص 167.

13) نفس المرجع، ص 162.

14) الوزان، الحسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ج1، ترجمة محمد حجي -محمد الأخضر، ص 171، الرباط، 1980.

15) -De Marmol, L. Carvajal, De l'Afrique,Tome 3, p .155.

16) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 26 جمادى الأولى عام 1297هـ، م.ز. رقم 15، ص 156، خ.ح. رقم 3916.

17) رسالة من القائد الحاج يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 12 رمضان عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 118.

18) رسالة من السلطان إلى الباشا حم الجلاني بتاريخ شوال عام 1299هـ، م.ز. رقم 15، ص 140، خ.ح. رقم 3916.

19) رسالة من الأمين الحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 2 ربيع الأول عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 340.

20) –Segonzac, Marquis de, Voyages au Maroc (1899-1901), Paris, 1903, p.114.

21) نفس المصدر، ص 116.

22) نفس المصدر، ص 112-113.

23) –Quedenfelt, (M.), Division et Répartition de la Population Berbère au Maroc, Alger 1904, p.76.

24) -Actes du 6ème congrès de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines. Rabat, 10-12 Avril 1928, p. XXIX.

25) رسالة من السلطان إلى القائد محمد أعراب المكيلدي، بتاريخ 22 شعبان عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 289.

26) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 24 شعبان عام 1305هـ، م.ز. رقم 3، ص 128، خ.ح. رقم 3916.

27) مرجع الإحالة رقم 23، ص 76.

28) مرجع الإحالة رقم 2، ص 492.

29) نفس المصدر الصفحة 492.

30) مرجعع الإحالة رقم 6، ص 167.

31) مرجع الإحالة رقم 2، ص 496.

32) نفس المصدر، ص 496.

33) نفس المصدر، ص 496.

34) -Koehler (P.Henry), Quelques points d'histoire sur les captifs chretiens de Meknès, "in" Hesperis, 1928 2ème trimestre, T. VIII, p.186.

35) مرجع الإحالة رقم 2، ص 492.

36) مرجع الإحالة رقم 5.

37) مرجع الإحالة رقم 6، ص 160.

38) مرجع الإحالة رقم 7، ص 421.

39) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 2 شوال عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 681.

40) مرجع الإحالة رقم 6، ص 160.

41) -Savin (Capitaine), Fiche de Tribu, Rapport de Février 1928, « in » A.S.H.A.T., Château de Vincennes.

42) -Recit du voyage de l'armée cherfiènne du Maroc à Meknès, « in » A.S.H.A.T, carton 3 H 2, Année 1879.

43) الحسام المشرفي..، ص 309.

44) السباعي، محمد بن إبراهيم، إقامة الحجة في واضح المحجة، م.خ.ح. رقم 464، ص 20.

45) الإحالة رقم 1.

46) –Arnaud, (Commandant), « Monographie de la Région de Meknès.. », p.31.

47) الإحالة رقم 6، ص، 160.

48) –Arnaud, (L.), Au temps des Mhallahs, ou le Maroc de 1860 à 1912, Casa, 1952, p.60.

49) السوسي، علي بن محمد السملالي، مطلع الحسن واتباع السنن بطلوع راية مولاي الحسن، م.خ.ح . رقم 81، ص 74-75.

50) الحلل البهية ... ، ص 251.

51) مرجع الإحالة رقم 48، ص 64.

52) الاستقصا... ج 9، ص 136.

53) البستان الجامع...، ص 218.

54) كناش عن رحلات وتنقلات السلطان مولاي الحسن، م.خ.ح.، رقم ز 12059.

55) رسالة من أمين مجهول الاسم إلى السلطان، بتاريخ 29 ربيع الأول عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 260.

56) مرجع الإحالة رقم 6، ص 160.

57) مرجع الإحالة رقم 23، ص 83.

58) –Laoust, (E.), « Le mariage chez les Berbères du Maroc », "in" Archives Berbères, T. 1915-1916, p.75.

59) -Larras, (N.) « La population du Maroc », « in » « Bulletin- de la Société de Géographie », Paris 1906, p.337.

60)- Gaud, (Jean), « Quelques données démographiques sur trois fractions de la Tribu Beni-M'tir », "in" Bulletin de l'Institut d'hygiène du Maroc, Nouvelle série, T.2, Année 1942, p.81.

61) مرجع الإحالة رقم 59، ص 337.

62) -Miège (Jean-louis), Le Maroc et L'Europe de 1830 à 1894., T.3, p.385.

الفصل الثاني

الـزراعـة والـرعـي

الزراعة والرعي

كان بنو مطير رعاة للماشية. ولم تكن الزراعة تشكل عندهم، سوى نشاط ثانوي ومكمل للنشاط الرعوي، رغم أن مجالهم الفلاحي يمتد على أراضي سهلية وهضبية تتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة، تسمح بقيام زراعة كثيفة ومتنوعة، وغرس الأشجار على اختلاف أنواعها. وقد لعبت الظروف الطبيعية والتاريخية دورا حاسما في تحديد هذا النوع من النشاط.

1) الزراعة

-المجال الزراعي والرعوي

ينقسم إلى منطقتين متباينتين من الناحية المرفلوجية والطبيعية: منطقة هضبية في الجنوب، وأخرى سهلية في الشمال. وكان لهذا التباين الطبيعي أثر كبير في تحديد نمط عيش السكان، وتوفير بيئة جغرافية ملائمة لتواكب النشاطين الزراعي والرعوي وتكاملهما. وقد نتج عن هذا الاختلاف أيضا، بروز مجالين فلاحيين واضحين: مجال رعوي صرف، ومجال زراعي كان يخصص جزء كبير منه للرعي وتربية الماشية، بينما كان يستغل الباقي منه في الزراعة. ففي القسم الجنوبي تمتد هضاب شاسعة، يصل ارتفاعها إلى حوالي 1500م، تكسوها طبقة سميكة من الحصى والأحجار الدقيقة كانت تحول دون استثمارها واستغلالها من قبل السكان في الزراعة. إلا أن وفرة الأمطار وغزارتها، جعلت من هذه الجهة من بلادهم، مراعي طبيعية دائمة الخضرة، كثيرة العشب والكلإ طول السنة. وكانت هذه المنطقة تخصص لرعي القطيع خلال فصلي الربيع والصيف. وكان السكان يطلقون على هذا الجزء من مجالهم الفلاحي « أرض محروم ». وهي أراضي جماعية كانت تظل بورا، ولا يسمح لأي كان باستصلاحها واستثمارها، إلا إذا وافقت جماعة القبيلة على ذلك[1]. وفي أقصى شمال هذه الهضاب، كان يسود شريط ضيق من غابة البلوط الأخضر، كان السكان يتزودون منه بالأخشاب، ويستفيدون ومواشيهم من ظله الوارف، أثناء حر وقيض الصيف.

في القسم الشمالي، نجد منطقة سهلية، هي جزء من سهل سايس الكبير، قدر أبيس مساحتها في سنة 1914، بحوالي 000 30 هكتار[2]. تخترقها أودية رأسية ومتوازية، تأخذ مجاريها من سفوح الأطلس المتوسط الكلسي. وهي من الشرق إلى الغرب: واد النجا- واد المهدومة- واد جديدة- بوكْناو-واد الدفالي- بوفكران. وقد ساعدت وفرة العيون وغزارة مياهها، على قيام زراعة سقوية مهمة على طول الأودية والجداول، وخاصة المازوزية منها. وبسبب سيادة الرعي وغلبته على نشاطهم الاقتصادي، كان السكان يزرعون قسما من هذا

المجال بالحبوب وغيرها، ويحتفظون بجزء كبير منه لرعي الماشية خلال الخريف والشتاء. فعندما توغل الماركي دوسوكَنزاك في هذا الجزء من بلادهم، في سنة 1901، ذكر أن هذه المنطقة، رغم خصوبتها، لا تستثمر كلها في الزراعة. كما لاحظ على امتداد المسافة التي قطعها في هذا السهل، تعاقب حقول الشعير وأراض بور مغطاة بجرطال كثيف[3]. وتكاد تتفق ملاحظات معظم الرحالين الأجانب الذين عبروا هذه المنطقة من أرضهم، على غلبة المراعي على الحقول الزراعية، بسبب انصراف السكان إلى الرعي أكثر من اهتمامهم بالزراعة وغرس الأشجار.

البنيات العقارية

كانت تتوفر في بني مطير، جميع أنواع الأراضي التي كانت معروفة في المغرب. فإلى جانب الأراضي الجماعية، نجد الملكية الخاصة، وأراضي الكَيش، والأحباس، والأملاك المخزنية.

الأراضي الجماعية

كان أغلب أراضي بني مطير ملكية جماعية، كانت تستغلها القبيلة وفقا لأعراف وتقاليد متقادمة ومتعارف عليها. وكانت هناك أسباب كثيرة ومتداخلة تحول دون تكوين ملكيات خاصة على حساب الأسر والجماعات. من بينها عنصر التلاحم القبلي، والملكية الجماعية للأرض، وصعوبة احتفاظ الخواص بالملكية وسط القبيلة لأمد طويل[4]. وذلك بسبب عدم الاستقرار، الناجم عن طبيعة الاقتصاد الرعوي من جهة، وبسبب الحروب الكثيرة التي خاضتها القبيلة، سواء ضد جيرانها، أو ضد محلات المخزن من جهة ثانية. فقد تعرض بنو مطير، منذ نزوحهم إلى سهل سايس، في مطلع القرن التاسع عشر، لضغوط مستمرة ومكثفة من قبل قبائل الأطلس المتوسط التي كانت تسعى، وبكل قواها، إلى النزول إلى السهول، على إثر المجاعات والقحوط التي ضربت البلاد خلال نفس القرن، وبسبب التحولات البشرية التي كانت تشهدها المنطقة خلال نفس الفترة. وإلى جانب هذا، تميز تاريخ بني مطير، خصوصا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بانتفاضات كثيرة على سلطة المخزن، تعرضوا على إثرها لحملات زجرية وتأديبية متعددة من قبل جيوشه. ففي ظل هذه الظروف المضطربة، والغير المستقرة، كان يصعب على الخواص الحصول على ملكيات خاصة والاحتفاظ بها لمدة طويلة. ويمكن الوقوف على هذه الظاهرة، من خلال ما جاء في رسالة القائد الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 11 جمادى الأولى عام 1309هـ. "... وبعد، فليكن في علم مولانا، أن سيدنا أنعم على أولاد علي بوهو، من وشاب، بالبلاد، وحين فسدت قبيلة بني مطير، كانوا معهم في

فسادهم، إلى أن وطاها مولانا دامت لنا مجادته (هكذا)، وفروا من البلاد المذكورة، وحطوا رحلهم ببلاد العرب عند الدخيسة، وتركوا البلاد خالية. وفزعت من الآفات، وربما يقع أمر ونعاقب عليه. فها نحن أطلعنا علم سيدنا الشريف، وله النظر. والسلام" [5].

وإلى جانب هذه الإشارة، تكشف وثيقة أخرى، أن تسلل الخواص من رجال المخزن أو غيرهم، إلى أرض القبيلة، واقتطاعهم منها لمساحة معينة على حسابها، كان يقابل بالعداء والمقاومة من قبل السكان، وينتهي في أغلب الأحيان، باستعادتهم لها. وهذا ما يستفاد من رسالة السلطان مولاي عبد العزيز إلى القائد لحسن بن حدو الحرزلاوي، بتاريخ 7 شعبان عام 1312هـ، في موضوع اعتراض آيت حرزلا على إقامة ولد الصنهاجي لعزيب في بلادهم: " خديمنا الأرضى القائد لحسن بن حدو الحرزلاوي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، وصل كتابك معلنا بما عليه بوعزة وخب، عزاب الصنهاجي، من الخوض في القبيلة، والتحريض على الفساد، والانحراف، وصار بالبال. فنأمرك أن تقبض عليه إراحة من خوضه. وقد أمرنا ولد الصنهاجي المذكور، بترحيل عزيبهم من هنالك، والتخلي عن البلاد التي هوبها لأهلها. فإن فعل فذاك، وإلا فاعلمنا. والسلام"[6].

كانت الأراضي الجماعية في بني مطير، تقسم بالتساوي بين عظام القبيلة، بغض النظر عن حجم سكانها أو عدد خيامها. وهذا ما يستفاد من رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 14 رجب عام 1309هـ. "...وبعد، فقد كتب لجانينا العالي بالله، الخديم محمد بن الحسن البرزوني، معلما أن البلاد مقسومة بينه وبين الخديم حم بن الحسن على نسبة عظام القبيلة (هكذا)..."[7].

وكانت الأرض داخل العظم الواحد، توزع أيضا بالتعادل بين الخيام، بغض النظر عن عدد أفرادها وحجم ماشيتها[8]. فالتفاوت في الملكية بالنسبة للأراضي الجماعية في بني مطير، كان قائما فقط على مستوى أسر كل عظم، ويتغير حسب تغير عدد خيام كل منها. فالعظام المكتظة بالخيام يكون نصيب كل أسرة فيها من الأرض، أقل من نصيب أسر العظام الضعيفة الكثافة. ولم تكن كافة عظام بني مطير متوازنة ولا متكافئة من حيث عدد خيامها. فقد وردت في الوثائق، إشارات كثيرة تشهد بهذا التفاوت.

يستفاد من الدراسات المتأخرة، أن السلطان مولاي الحسن، بعد أن أخضع بني مطير لنفوذ المخزن في نهاية القرن 19، بعد سلسلة من الحركات والحملات التأديبية، اقتطع جزءا كبيرا من أراضيهم، ثم قسم بعد ذلك ما تبقى منها فيما بين مختلف عظام القبيلة. ولاعتبارات إدارية، وسياسية، أعاد توزيع العظام، وأعطاها تعيينات جديدة[9]. وقد وردت في الوثائق

إشارات عديدة تؤكد هذه الحقيقة. ففي 24 ربيع الثاني عام 1310هـ، كتب المعطي بن العربي بن المختار إلى الباشا حم بن الجلاني، في الموضوع يقول: "...وبعد، فيأمرك سيدنا أعزه الله، أن توجه لنا نسخة من القسمة المجعولة على يدك ببني مطير فيما بينهم بالنسبة لبلادهم، لأمر اقتضى ذلك. فعجل بتوجيهها عزما، لنطلع بها شريف علمه أعزه الله. والسلام "(10).

ويتضح من إحدى الوثائق أيضا، أن ما رتبه الباشا المذكور، لم يرض كل العظام. فبعد الانتهاء من القسمة مباشرة، خرج آيت حرزلا عن سلطة المخزن، وشدوا رحالهم إلى الجبال، ولم يقبلوا ما أسنده المخزن إليهم من الأرض. "... نطلع علم مولانا المنيف، على أنه يوم تاريخه، ورد علينا كتاب من عند خليفة البرزوني، أخبر بأن آيت حرزلا قدموا وبجماعتهم على بني مكّيلد بقصد الأخوة على الفساد، ونقض ما كنا رتبنا لهم بأمر مولانا من البلاد. وأنزلنا كلا منهم بمحله..."(11).

وإلى جانب هذا، لم يقبل آيت وارتيندي، وآيت علي وعلي كذلك، ما أسند إليهم، فرجعوا إلى موطنهم الأول. وهذا ما يستنتج من رسالة القائد محمد اهبي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 22 ذي الحجة عام 1302هـ. "...وبعد، ينهى علم مولانا، لما كان القائد محمد شهبون المطيري متوليا على آيت وارتيندي وآيت علي وعلي قبلنا، وأمر سيدنا القبيلة أن يقسموا البلاد، وخرج وصيف سيدنا الباشا الأنجد القائد حم بن الجلاني ومعه العدول، وقسم لنا البلاد، وحازت كل قبيلة واجبها، والآن رجعوا آيت وارتيندي، وآيت علي وعلي لقسمة إخواننا على الظلم والتعدي. والآن نطلب من سيدنا أيده الله، أن يأمرهم بالتخلي على بلادنا..."(12).

وتكشف رسالة ثالثة، أنه عند تقسيم بلاد بني مطير، على يد الباشا حم بن الجلاني، بقيت فرقتا آيت بورزون وايقدارن مهمشتين، لم تشملهما القسمة المذكورة. فقد اشتكى القائد البرزوني بذلك إلى السلطان، في رسالة مؤرخة ب 21 صفر عام 1310هـ، جاء فيها: "...ونطلب من سيدنا، يوم فرق البلاد لقبيلة بني مطير، ونزل كل مع أخيه، بقيت فرقتان من إخواننا، فرقة ايقدارن نزلت بعين معروف، وفرقة آيت بورزون نازلة بالحاجب. فنطلب من الله ومن سيدنا أن تتفضل علينا بإخواننا ينزلوا (هكذا) قرب بلادنا، وفرقة ترجع إخوانهم. لأن سيدنا كل واحد يكفل على بلاده، سوى ايقدارن يذهبون لناحية بلادنا..."(13).

وبعد أن توصل السلطان بهذه الشكاية، خاطب الباشا حم بن الجلاني في الموضوع، في سنة 1310هـ، يطلب منه إجراء تحقيق في الأمر، وتقديم إيضاحات كافية في سبب عدم نزول الفرقتين المذكورتين مع إخوانهم، وعدم ذكرهما في القسمة. "... وبعد، فقد أخبر الخديم

البرزوني، بأنه لما وقعت القسمة في بلاد بني مطير، ونزل كل بمحله، بقيت فرقتان من آيت بورزون وايقدارن، أولاهما بالحاجب، والثانية بعين معروف، وطلب ضم كل منهما لإخوانهما. وعليه فنأمرك بتحقيق الأمر في عدم نزول الفرقتين المذكورتين، وبيان السبب في عدم شمول البلاد لهما، وعدم ذكرهما فيها، ووجه بقاء كل منهما غير منضمة لإخوانهما، بيانا شافيا. والسلام" (14).

الملكية الخاصة

رغم الصعوبات والحواجز المشار إليها آنفا، والتي كانت تحول دون حصول الخواص على ملكيات خاصة على حساب القبيلة، فإن بعض المرابطين، ورجال الزوايا قد تمكنوا، بنفوذهم الديني، من اقتطاع مساحات شاسعة من أراضي الجماعة، وتكوين ملكيات قارة، لم تنل منها الأيام، ولا التقلبات السياسية والبشرية التي تعاقبت على المنطقة. فقد كان مرابطو ركَراكَة يتوفرون على ملكيات شاسعة حول ضريح سيدي احمد الركَراكَي، في بلاد آيت نعمان. وكانت لهم أراضي أخرى في الربيعة، في بلاد آيت حماد(15). وكان شرفاء آيت سيدي عبد السلام قد تمكنوا من الحصول على ملكيات خاصة في إفران، يعود تاريخها إلى عهد السلطان مولاي الرشيد. وقد مكنهم نفوذهم الديني أيضا، من اقتناء أراضي أخرى في بطيط، في بلاد آيت ولال(16). وكان مرابطو أولاد بوسبع يملكون عقارين هامين، الأول في الربيعة، والثاني في تلات نزويات"، يرجع تاريخ رسومهما إلى سنة 1045هـ، (17) أي قبل وصول بني مطير إلى المنطقة. ورغم أننا لا نعرف مدى شساعة الأراضي التي كانت في ملك هؤلاء، إلا أن إشارة وردت في دراسة متأخرة، تفيد أن هذه الملكيات كانت شاسعة جدا، ولا تقابل بينها وبين ما كان يستثمره العامة من بني مطير. فقد ذكر "أبيس" أن أحد الشرفاء في نفس القبيلة، كان يملك أرضا تبلغ مساحتها حوالي 500 هكتار (18)

وإلى جانب أملاك الشرفاء والمرابطين، كان أهل أكَوراي قد حصلوا على ملكية الأراضي المجاورة للمدينة، منذ عهد السلطان مولاي اسماعيل(19). وخلافا لما ردده الرحالون والباحثون الأجانب، من أن بني مطير لا يقبلون التساكن والتعايش مع اليهود، فإن إشارة وردت في إحدى الوثائق، تفيد أن الذميين "شميل ويعقوب" ولدي الحزان شلم المكناسي، كانا يملكان خمس أراضي مسقية بالقرب من أكَوراي. "... وبعد، فإن الذميين شميل ويعقوب ولدي الحزان شلم المكناسي، لهما خمس بلادات على السقي بأكَوراي، فنأمرك أن تبحث عن هذه البلادات، هل هي نفاعة أم لا. واطلع علمنا الشريف بذلك. والسلام" (20).

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونتيجة للتطورات الاقتصادية، والمالية التي جدت في المغرب، على إثر حرب تطوان، وما ترتب عنها من انخفاض مستمر في قيمة العملة المغربية، ومع تنامي غزو التجارة الأوربية ومدها الاستعماري، بدأ المغرب يشهد بداية تكوين طبقة برجوازية جديدة، قائمة على أساس امتلاك الأراضي والعقارات الفلاحية(21). وفي هذا الإطار، وفي أعقاب هذه التحولات، اتجه اهتمام الأريستقراطية المخزنية والحضرية، إلى اقتناء الأراضي، لتأمين وضمان موارد قارة ومضمونة، قائمة على أسس اقتصادية جديدة. فبعد أن خضع بنو مطير لسلطان المخزن، عقب سلسلة من الحركات، تمكن الشرفاء وكبار موظفي المخزن من اقتطاع مساحات أرضية شاسعة على حساب القبيلة. وفي هذا الصدد، تكشف الوثائق عن وجود عدة عزبان، وأراض في ملك هؤلاء، يعود تاريخ تسلمها، والحصول عليها، فقط إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين. فقد جاء في أحد التقاييد المخزنية ما يلي:

"الحمد لله. حدود البلاد الكائنة بوادي النجا للفقيه سيدي سعيد بن موسى. تحد بطريق عين أجواو ويمينا، اعزيب المراني، ويسارا اعزيب الفقيه المذكور، وتجاور قبلة المهاية. وطلع الحد ركيزة، ركيزة، حتى يصل إلى العزيب الوزير سيدي احمد. وطلع الحد حتى وصل الزاولة. والزاولة فخذ من المهاية. وقبلة الواد المذكور. والذي بيده عزيب الفقيه سيدي سعيد، قدور ولد الخادم العامري. في 16 قعدة عام 1316هـ" (22).

وكان تفويت الأراضي للفئات المذكورة، يتم في أغلب الأحيان، عن طريق الإقطاع، أو "التنفيذة"، حسب المصطلح الوارد في الوثائق المخزنية. وفي هذا السياق، تقول رسالة من القائد النعماني إلى حاجب السلطان احمد ابن مبارك، بتاريخ 27 شوال عام 1327هـ. "...وبعد، فليكن في علم سيادتك، بأن البلاد النازلين فيها آيت وافلا بإزاء طريق المخزن، وهي من واد النجا إلى بنكّارة، كانت لهم قبل، وخرجوا منها، وبقيت خاوية مدة، ورجعهم إليها المخزن الذي كان متوليا قبل، وبقوا بها إلى الآن. وبعد ذلك تكلم معي في شأنها السيد محمد بنيس بأنها نفذت لهم يعملون بها العزيب، وأكد علي في تنقيل إخواني منها. وهاني انقلتهم (هكذا)، وبقيت خاوية. واعلمت سيادتك لتكون على بال..." (23).

وجاء في وثيقة أخرى حول نفس الموضوع: "...وبعد، فقد كنت طلبت من سيادتك قبل هذا، ظهير شريف بتنفيذ البلاد التي مع القائد عق البومدماني الذي بها العزيب عندنا. فنحب من تمام فضلك، تقف وقوف الكرام، كما هو النظر بك، حتى توجهه لنا. بارك الله فيك وفي عمرك..." (24).

وورد الحديث في رسالة ثالثة، عن اقتطاع السلطان في سنة 1297هـ، لمساحة كبيرة من أرض بني مطير، تمت حيازتها لفائدة جلالته. وقفنا على هذا الخبر، في رسالة القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 7 محرم عام 1297هـ، "...هذا، وأنهي لمولانا أعزه الله، أنه ورد علي الكتب الشريف أسماه الله، صحبة قائد الرحى وعدلين بقصد الوقوف على عين البلاد المسماة بضآيت كشتام، وتحديدها واستيعابها، حتى تتميز عن غيرها، وأن يرحل كل من كان نازلا بها، حتى لا يبقى بها أحد(25) "..

ويستنتج من وثيقة أخرى، أن مساحة هذه البلاد كانت شاسعة جدا. فقد وردت الإشارة في نفس الرسالة، إلى اكتراء الأهالي لهذه البلاد من السلطان بعشرين وسقا في العام. (الوسق = 60 مدا)" ...يعلم مولانا دامت سعادته ورضاه، فقد اكترينا من مولانا المقدس بالله، البلاد التي تسمى بضآيت كشتام عام الأول، بعشرين وسقا في العام..." (26).

وإلى جانب هذه البلاد، كان السلطان يتوفر على عزيب آخر في الربيعة، وهي منطقة خصبة غزيرة المياه، وصفها دوسوكُونزاك بأنها سهل كثير الحصى، تخترقه عدة جداويل(27). وقال عنها إركمان بأنها منطقة مغطاة بالطين وخصبة(28). وورد الحديث في إحدى الرسائل أيضا، عن إحاطة القبيلة لهذا العزيب، بسور يبلغ ارتفاعه "قام ونصف". "... فقد صدر لنا كتاب شريف أسماه الله، في شأن العزيب السعيد بالربيعة، مع الخديم القائد بورزيق اليموري، حتى ينفذ الأمر الشريف على مقتضاه بالمحل المذكور. فقد قبلته، وعممته، وعلى الرأس وضعته. وما أشار لنا سيدنا نعم بالبال. يعلم سيدنا أعزه الله، فقد جعلنا العزيب المبارك وحوطناه (هكذا) بالحجر مقدار قام ونصف، وخيمنا عليه بالخيام، كما صدر الأمر الشريف..."(29).

أراضي الكِّيش

شغلت أراضي بني مطير حيزا هاما في أبحاث ودراسات سوسيولوجيي الفترة الاستعمارية الذين عنوا بمشكلة الأراضي في المغرب. إلا أن اهتمامات هؤلاء، كانت موجهة بصفة خاصة، للبحث عن صيغة قانونية لوضعية تلك الأراضي، وذلك بهدف تبرير وإضفاء الشرعية على الاستعمار الفلاحي في سهل سايس بصفة عامة، وفي أرض بني مطير بصفة خاصة.فقد صنفت سلطات الحماية أراضي بني مطير، ضمن أراضي الكيش، واعتبرتها ملكا خاصا للدولة، واقتطعت جزء كبيرا منها ووزعته على مجموعة من المعمرين قدموا إلى المغرب بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة. فهل كانت أرض بني مطير، قبل 1912، فعلا أراضي كِّيش، كما زعم معظم كتاب الاستعمار؟

لقد وقفنا في الوثائق فعلا، على ظهيرين شريفين، أخرج السلطان بموجبهما كلا من آيت إيقدارن، وآيت عياش من زمرة بني مطير، وأدخلهما في ديوان " الجيش السعيد". الأول مؤرخ بـ2 شوال عام 1306هـ، وقد أثبتناه في الفصل الخاص بالسكن و السكان، عند تعرضنا لسكان الحاجب[30]، والثاني يتوسطه طابع كبير، يحمل تاريخ 29 ذي الحجة عام 1293 هـ، نثبته على التو: "خدا منا الأراضين قبيلة آيت عياش كافة، وفقكم الله، ورعاكم وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد، فإنكم خدامنا وخدام أسلافنا الكرام. وكان أسلافكم معروفين بالخدمة والنصيحة والمحبة. وكان أسلافنا قدسهم الله يعرفون لهم ذلك وينزلونهم منزلة الجيش، ويعدونهم للمهم. وأنا إن شاء الله على أثرهم في ذلك. فقد أنزلناكم المنزلة التي كانوا عندهم فيها، وجعلناكم من جملة خاصة القبائل أهل الصلاح والفائدة، ولا ترون من جانبنا العالي بالله إلا الخير ومزيد الاحسان والاعتناء والاعتبار. فكونوا عند الظن بكم ودوموا على الخدمة، وابذلوا غاية النصح والطاعة، لتنالوا بذلك رضى الله ورضانا. أصلحكم الله، ورضي عنكم، وبارك لكم في خيلكم ورجلكم. هذا وقد أسقطنا عنكم المتابعة بالدعاوي التي وقعت ببلادكم قبل هذا التاريخ، إذا صلحت أحوالكم في المستقبل، لأن التوبة تجب من قبلها. ونطلب الله لكم التوفيق والهداية إلى أقوم طريق. والسلام. في 29 ذي الحجة الحرام متم عام 1293هـ" [31].

ويتبين من الظهيرين السابقين أيضا، أنه باستثناء الفرقتين المذكورتين، لم تكن القبيلة برمتها في وضعية ما اصطلح على تسميته بقبائل الجيش، كما شيعه الباحثون الاستعماريون. فقد كانت قبيلة بني مطير قبيلة "نائبة". وقد عثرنا في إحدى الوثائق، على إشارة فاصلة في الموضوع، يمكن اعتمادها، لتفنيذ، وإبطال ما ردده كتاب الاستعمار في هذا الصدد. ففي 20 رمضان عام 1311هـ، كتب أحد أمناء بني مطير إلى السلطان يقول: "... وصلنا خبر ايقدارن أكلهم بني مطير. نعم مولانا أعزه الله فإن ايقدارن بعدما كانوا تحت يد الباشا حم بن الجلاني، كانت عليهم حالة المخازنية (هكذا). وبعد خرجوا تحت يده، أرادوا عمالهم يردوهم نائبة. وهم في عداد الكتاش المعدود السعيد البخاري..."[32].

فمن خلال هذه الإشارة، يتضح بما لا يدع مجالا للشك، أن قبيلة بني مطير باستثناء الفرقتين المشار إليهما آنفا، كانت قبيلة "نائبة"، وأن الوضعية القانونية للأرض التي كانت تنتشر فوقها، هي نفس الوضعية التي كانت تنطبق على سائر البلادات في المغرب، الخارجة عن نطاق أراضي الكيش، والأحباس، والمخزن، على خلاف ما ذهبت إليه سلطات الحماية.

أراضي المخزن

وردت في الوثائق، إشارات كثيرة، إلى وجود عدة أراضي مخزنية في بلاد بني مطير. إلا أن هذه الإشارات رغم كثرتها، غامضة وغير واضحة. فهي تخلط في كثير من الأحيان بين أملاك السلطان الخاصة، والأراضي المخزنية، بحيث يصعب التمييز والفصل بينها. فحسب إحدى الرسائل السلطانية، كانت أراضي المخزن، توجد في كل من الحاجب، وعين معروف، وبوكناو. وكانت هذه الأراضي، تستثمر لفائدة السلطان عن طريق نظام التويزة. ففي 25 ذي الحجة عام 1302هـ، خاطب السلطان الباشا حم بن الجلاني في شأنها، قائلا: "... وبعد، فنأمرك أن تعين من قبلك من يقف على حرث توايز جانبنا العالي بالله ببلادات المخزن ببلاد بني مطير، وبيان ما كلف بحرثه كل واحد بطرته. وقد وقع الكلام معهم بحضرتنا الشريفة، والتزموا بالقيام به. والسلام"[33].

الطرة :	الحاجب كلف بحرثه القائد حم والحاج القداري والقائد يوسف البرزوني والقائد محمد بن ابراهيم النعماني. عين معروف: كلف بحرثها القائد حم والحاج القداري والقائد يوسف البرزوني. بوكْناو: كلف بحرثه القائد محمد اهبي الحرزلاوي والقائد لحسن بن علي البومدماني.

وفي 4 شوال عام 1319هـ، كاتب السلطان مولاي عبد العزيز الباشا الحاج بنعيسى، في نفس الموضوع، بما نصه: "خليفة وصيفنا الأرضي الحاج بنعيسى بن حم... وبعد، فنأمرك أن توجه من قبلك من يقف على حرث توايز جنابها العالي بالله التي يحرثها بنو مطير بالحاجب، وعين معروف، وبوكْناو، على العادة في ذلك، لتعرف ما حرث في كل واحد منها، وتطلع علمنا الشريف به. وقد كتبنا لعاملهم في ذلك. والسلام" [34].

أراضي الأحباس

باستثناء المساحة التي كانت محبسة على ضريح سيدي محمد بن أحمد في ضاية أمـلال[35]، لا نجد أراضي حبسية في سائر عظام بني مطير. ولم يكن خلو القبيلة من هذا الصنف من الأراضي، ناجما عن تقصير ديني، أو عن انعدام المؤسسات الدينية فيها، من مساجد، وزوايا، وأضرحة. فقد كانت سيادة الملكية الجماعية للأرض، وعدم تجزئتها بين الأفراد، من العوامل الرئيسية التي كانت تحول دون ظهور مثل هذه الأراضي. وبسبب هذا العامل، ونظرا لغلبة النشاط الرعوي على اقتصادهم، كان السكان يحبسون على المساجد،

والأضرحة وغيرها، قطعان الأغنام والأبقار. وكان الإمام "المشارط"، يتولى عادة الإشراف على هذه الماشية [36].

لم تكن الزراعة تمثل سوى قطاع ثانوي ومكمل للنشاط الرعوي. وكانت العناية بالماشية وتربيتها، تشكل المورد الرئيسي لعيش السكان. فقد تكاد تتفق كل ملاحظات ومشاهدات الرحالين الأوربيين الذين توغلوا في القسم السهلي من أرض بني مطير، على ندرة الحقول الزراعية، وخلو المنطقة من الثروة الشجرية، وسيادة المراعي الطبيعية الواسعة. وفي هذا الصدد، ذكر شارل دفوكو، عقب زيارته لجهات مختلفة من المغرب، أن المناطق الزراعية الوحيدة المهملة في البلاد والتي تستحق العناية، هي سايس، وتادلة، وتازة [37]. وفي سنة 1877، أي قبل رحلة دفوكو، لاحظ "ديكوجي"، أثناء سيره من فاس نحو مكناس، عبر أراضي بني مطير، قلة الحقول الزراعية في المنطقة السهلية من أراضيهم، وفقرها من الأشجار، وسيادة نبات السمار والأعشاب المختلفة وطغيانها على المنظر الزراعي للمنطقة [38]. ومن خلال قائمة بخرص آيت سليمان، فرقة من بني مطير، وردت فيها أقساط أعشار القمح والشعير الواجبة على سكانها في سنة 1315هـ، نخلص إلى نفس الملاحظة. فقد بلغ مجموع أعشار 49 مزارعا منهم خلال هذه السنة، 50 مدا من القمح، و 126 مدا من الشعير [39]. وإذا سلمنا بصحة مقادير الأعشار الواردة في الوثيقة، وأسقطنا من حسابنا كل تدليس محتمل، وعلمنا أن القبيلة خلال هذه السنة، لم تعرف أي اضطراب يذكر من شأنه أن يعرقل سير الأشغال الفلاحية، نستنتج أن محصولهم الزراعي لذلك العام، كان يبلغ 500 مد من القمح، و1260 مدا من الشعير فقط. وهذا يعطي لكل مزارع 500: 49 = حوالي 10 أمداد من القمح سنويا، و1260: 49= ما يقرب من 26 مدا فقط من الشعير. وهذا قدر ضئيل، لا يكفي لسد حاجيات ساكنة تعتمد الحبوب أساسا في تغذيتها على امتداد سنة كاملة، ولاسيما إذا وضعنا في حسابنا، أن أسر القرن التاسع عشر، كما أسلفنا، كانت من الحجم الكبير، وأن معدل عدد أفراد الخيمة الواحدة في بني مطير كما أوضحنا ذلك في الفصل الرابع من الباب الأول من هذا البحث، كان يتراوح بين 9 و11 فردا.

تقدير المساحة المزروعة

لم يكن بنو مطير ، كغيرهم من فلاحي المغرب، يتوفرون على مقاييس وأدوات علمية دقيقة، كما هو الحال اليوم، تمكنهم من حساب مساحات الأراضي الزراعية، وضبط حجمها بدقة. فقد كان زوج الحرث، هو المعيار المستعمل في جميع مناطق المغرب، لتقدير وحساب مساحة الأراضي والتمييز بين حجم الاستغلاليات الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة. وزوج الحرث

هو مصطلح كان يطلق على المساحة التي يستطيع أن يحرثها فلاح بمحراث تجره زوج من البهائم في مدة فصل الحرث[40]. وكان المخزن يستعمل أيضا نفس المعيار للقياس، سواء تعلق الأمر بحساب مساحات معينة من الأراضي الفلاحية، أو عند تقديره للضريبة الواجبة على الأراضي والاستغلاليات الزراعية. (الترتيب الحسني والعزيزي). ففي 25 جمادى الأولى عام 1312هـ، خاطب السلطان الباشا حم بن الجلاني، يأمره بتنفيذ قطعة من الأرض في بني مطير، للطالب الغالي السنتيسي، بما لفظه: "...وبعد، فنأمرك أن تعين فلاحين من أرباب البصر مع عدلين على يد نائب القاضي هناك، وتوجههم صحبة نائب كاتبنا الطالب الغالي السنتيسي إلى الخديم الحسين أوحدو الحرزلاوي، بقصد تحديد مقدار حرث زوجين من بلاد المخزن بالربيعة أو غيرها من إيالته، وتحويزها للكاتب المذكور بالإشهاد. والسلام" [41].

وقد ميز الترتيب العزيزي، عند تقديره للضريبة على الأراضي الزراعية، بين ثلاثة أنواع من أزواج الحرث، حسب البهائم الجارة. زوجة من الإبل، زوجة من الخيل، زوجة من البغال، زوجة من البقر، وزوجة من الحمير. وهذا ما يستفاد من رسالة سلطانية إلى خدامه بايالة القائد اسماعيل الرسموكي، بتاريخ 13 جمادى الثانية عام 1319هـ، "... وأما المزروعات في البلاد الحراثية، باعتبار أزواج الحرث. فعلى زوجة من الإبل والخيل والبغال، عشر ريال، وعلى زوجة البقر خمسة ريال، وعلى زوجة من الحمير ريالان ونصف..."[42].

وكان بنو مطير يفرقون أيضا بين ثلاثة أنواع من أزواج الحرث، حسب البهائم الجارة أيضا. زوجة يجرها زوج من الخيول أو البغال، فرد يجره زوج من البقر، نصف فرد، يجره زوج من الحمير[43]. وقد قدر أرنو في سنة 1914، المساحة التي يستطيع أن يحرثها زوج من الخيول والبغال في بلاد بني مطير، بعشرة هكتارات، وزوج من البقر بخمسة هكتارات، وزوج من الحمير بـ 2,5 هكتار[44]. وإذا علمنا أن ترتيب سنة 1913، قد سجل على القبيلة 750 زوجة و460 فردا،[45] تكون المساحة المزروعة خلال نفس السنة، قد بلغت:

(750 x 10) + (460 x 5)= 9800 هكتار. وإذا وضعنا في حسابنا، أن مجالهم الزراعي، كان ينحصر في القسم السهلي، وعلمنا أن مساحة هذا الجزء كانت تقدر كما أسلفنا، بحوالي 30 000 هكتار، تكون نسبة الأراضي المستغلة منها في الزراعة، خلال السنة المذكورة، قد بلغت $\frac{9800 \times 100}{30\,000} = 32,6\%$ فقط. وهذه النسبة تؤكد صحة الملاحظات الواردة في تقارير الرحالين الأجانب المشار إليهم آنفا. كما تعزز المعطيات التي وردت في قائمة خرص آيت سليمان المذكورة سابقا.

المزروعات

كان بنو مطير يميزون بين نوعين من المزروعات: مزروعات بكرية تعتمد على الأمطار، ويبدأ موسم حرثها عادة مع أوائل الخريف، ومزروعات مازوزية، تعتمد على السقي، ويشرع في بذرها وزراعتها، مع منتصف فصل الربيع وبداية الصيف.

1) المزروعات البكرية

كانت تشمل القمح، والشعير، والقطاني. إلا أن زراعة الشعير كانت تحتل نسبة كبيرة من الأراضي المزروعة. وذلك لاعتماد السكان في تغذيتهم على هذا الصنف من الحبوب من جهة، واستهلاك الخيول لكمية كبيرة منه من جهة ثانية. فالرحالون الأوربيون الذين وصفوا منظرهم الزراعي، تحدثوا كثيرا عن حقول الشعير، وناذرا ما أشاروا إلى وجود حقول القمح في أرض بني مطير. ومن خلال قائمة خرص آيت سليمان، نجد أن نسبة الشعير عندهم، كانت أكثر من ضعف نسبة القمح. فقد بلغ مجموع ما سجل عليهم من الأعشار، 126 مدا من الشعير، و49 مدا فقط من القمح[46] ويتبين أيضا مما وجد عند القائد ولد مامة، بعد نكبته، ومصادرة ما كان في حوزته من المحاصيل الزراعية، ان نسبة الشعير، كانت تأتي في المرتبة الاولى. وكانت الذرة بنوعيها، تأخذ المرتبة الثانية. بينما كانت نسبة القمح دون هذين المحصولين بكثير. فقد جاء في أحد التقاييد المخزنية:

"الحمد لله : بيان ما وجد عند ولد مامة من القمح، والشعير، والذرة البيضاء والحمراء، بعد القبض عليه"

القمح أمداد ... 180

ومن الشعير أمداد ... 1640

ومن الذرة الحمراء... 1052

ومن الذرة البيضاء ... 120

وعند رجل هناك اسمع علا والحسين مطامير، تحسب للعامل المذكور، وعددها 21. منها ثلاثة من القمح، وسبعة عشر من الشعير، وواحد من الذرة، ولم يعرفوا مقدار ما فيهم. ودفع ذلك كله بذمة العامل بعده »[47].

ورغم عتاقة الأدوات والتقنيات الزراعية، فإن خصوبة التربة وتنوعها، كانت تمكن الزراع من الحصول على مردود مرتفع نسبيا. فقد قدر أرنو في سنة 1914، المردود الزراعي في أرض بني مطير، بعشرين إلى ثلاثين قنطارا في الهكتار، بالنسبة للقمح والشعير. وفي إحدى الوثائق، قدرت مردودية زوجة من الحرث في أرضهم، بثلاثة أوساق من القمح، ومثلها من

الشعير. (الوسق = 60 مدا). ففي 10 ربيع الثاني عام 1315هـ، كتب السلطان إلى خليفة القائد حم بن الجلاني، بما لفظه: "...وبعد، وصل كتابك بإشهادك على شركائك في الحرث من آيت بومدمان، حسبما برسم وجهته، بست أزواج، مستظهرا بأنه لا أقل من أن يحصل في كل زوجة نحو ثلاثة أوسق قمحا، ومثلها شعيرا، وأنه حيث حيز للجانب الشريف، أعلمت به لئلا يقع فيه خفاء، وصار بالبال..."(48).

إلا أننا لا نعرف ما إذا كان المقصود بزوجة الحرث هنا، هي زوجة كبيرة، أو متوسطة، أو صغيرة. فإذا افترضنا أن زوج الحرث المعني بالأمر في الوثيقة، هو زوج من الخيول أو البغال، تكون المساحة المحروثة من طرف زوجة واحدة، هي 10هآ، كما أوضحنا ذلك سابقا، يقابلها مردود يبلغ ثلاثة أوساق من القمح ومثلها من الشعير. وإذا علمنا أن الوسق يساوي 60 مدا، وأسقطنا من حسابنا كل مبالغة أو افتراء في الموضوع، يكون مردود زوجة واحدة يساوي

(60 3x) + (3x60) =360 مدا، ومردود هكتار واحد يساوي: 360 :10 =36

مدا. وإذا علمنا أن المد المطيري من الحبوب، قد قدر ب 30 كلغ، يكون المردود بالقنطار، يساوي 30x 36 = 1080 كلغ= 10,80 قناطر. وهو مقدار أقل بكثير من تقدير أرنو. إلا أنه إذا اعتبرنا زوج الحرث المشار إليه في الوثيقة هو زوج من البقر، يكون المردود في الهكتار : 10,80 x2 =21,60 قنطار. وهي نسبة قريبة من التقدير الوارد عند نفس الباحث. (أرنو).

2) المزروعات المازوزية

الذرة

كان الزراع يفرقون أيضا بين نوعين من الذرة: الذرة البكرية والمازوزية. وكان بذر الصنف الأول يتم عادة في شهر مارس وأبريل، في الأراضي المراحة، حيث كان يتم حرثها على مرحلتين. في المرحلة الأولى، يقوم الفلاح بقلب الأرض وتهييئها وتشميسها، وفي مرحلة ثانية، يعيد حرثها بعد بذرها. بينما كان الشروع في زرع الذرة المازوزية (العنصرة)، يبدأ في شهري ماي ويونيو، بعد حصاد حقول القمح والشعير(49). وكان هذا النوع يعتمد على السقي، ويتطلب عناية مستمرة، ولا يشرع في قطف ثماره، إلا في أواخر فصل الصيف وبداية الخريف. فعندما توغل إركمان في حقول بني مطير، في شهر شتنبر من عام 1891، أثناء مرافقته للسلطان مولاي الحسن في إحدى حركاته، أشار في أحد تقاريره، أن سنابل الذرة في ذلك الوقت، كانت على وشك النضج. "... هناك عدة جداول تسيل من قدم الجبل تسقي الكثير من حقول الذرة على وشك النضج..."(50). وكانت حقول الذرة المازوزية تنتشر عادة على

سفوح المرتفعات، وعلى طول الأودية حيث يتوفر السقي. إلا أن انخفاض مستوى مياه الأنهار التي كانت تمر بمدينة مكناس وتغذيها بالماء، كان يحول، في بعض السنوات الشبه الجافة، دون استفادة بني مطير وانتفاعهم بمياهها. فقد كانت سلطات المدينة في مثل تلك السنوات، تضايق الأهالي وتمنعهم من استغلال مياه الأنهار المذكورة في السقي. فقد استفسر السلطان في سنة 1306هـ، محمد بن عمر الصنهاجي في الموضوع، وطلب منه التحقيق فيما إذا كان استغلال إخوان القائد البرزوني لماء وادي الاراحي في السقي، فيه ضرر على أهل المدينة أم لا. وجاء جواب هذا الأخير مجسما لجانب من الجوانب الكثيرة للتعارض الذي كان قائما بين أهل المدينة وسكان البادية المجاورة. تقول رسالة الصنهاجي المذكور: "...ينهى لكريم علم مولانا المنصور بالله، أنه ورد على الخديم الكتاب الشريف بأن الخديم الحاج يوسف البرزوني، أخبر أن إخوانه النازلين على وادي الأراحي، تضرروا بترك حرث الذرة، لنهيهم عن سقيها منه، وطلبوا الآن الانتفاع بذلك الماء، وأمرني سيدنا أيده الله أن نبين هل فيما طلبوه ضرر على أهل المدينة أم لا. فليكن في كريم علم مولانا دامت سعادته، أن في أخذه وانتفاعهم به ضررا كثيرا على أهل المدينة، لقلة ماء وادي بوفكران، ولأنهم إن سوعدوا، طمع غيرهم. فيؤدي ذلك إلى قطعه على أهل المدينة بالكلية. ونظر مولانا أوسع وأسدى... "(51).

يتبين من مقدار المساحة المزروعة، أن الذرة بنوعيها الحمراء والبيضاء، كانت تشكل نسبة مهمة من الغلل الزراعية في بلاد بني مطير. فقد بلغ عدد أزواج حرث الذرة المسجلة عليهم في سنة 1913، 460 فردا(52). فإذا أخذنا بعين الاعتبار التقديرات السالفة الذكر لأزواج الحرث، تكون حقول الذرة في هذه السنة، قد شغلت حوالي 460 x 5 =2300 هكتار. وإذا علمنا أن مجموع المساحة المزروعة خلال نفس السنة، قد بلغ 9800 هكتار، تكون نسبة الأراضي المحروثة بالذرة، تساوي أكثر من ربع هذه المساحة.

الأرز

كانت زراعة الأرز تنتشر على مساحات محدودة، على جوانب الأودية حيث يتوفر السقي. وكانت الأقسام السفلى من أودية الجديدة، والمهدومة، ويورزة، وواد النجا، تشكل بيئة جغرافية ملائمة لزراعته، وذلك لرطوبة هذه البقاع الأرضية وخصوبة تربتها. وكانت زراعته تبدأ عادة مع منتصف فصل الربيع، وتتطلب مهارة وخبرة خاصة. فبعد بذر البذور، كان الزراع يمررون على الحقول قطعان الماشية، لتدوس الأرض بحوافرها، وذلك قصد تفتيت التربة وتسويتها. وعندما تنبت البذور، تبدأ بعد ذلك عملية السقي المستمر إلى أن ينضج مع أواسط الخريف(53). ويبدو من إحدى الوثائق، أن زراعته لم تكن تغطي سوى مساحة محدودة

من الأراضي الزراعية، وذلك لجهل السكان بتقنياته الزراعية، وللعناية الكبيرة والمستمرة التي كانت تتطلبها فلاحته. ويستفاد من نفس الوثيقة، أن آيت عياش وآيت ولال، كانوا ينفردون دون غيرهم بمعرفة أسرار وتقنيات هذه الزراعة. فعندما أمر السلطان القائد الحرزلاوي في سنة 1309هـ، باختيار حقول في ايالته، ليزرع فيها الأرز، لحساب جلالته، أخبره هذا الأخير، في نفس التاريخ، أن إخوانه لا يجيدون هذه الزراعة، وذكر له أن آيت عياش وآيت ولال، هم الذين يتقنونها. "... صدر لنا كتاب شريف أسماه الله، في شان الواد التي (هكذا) أسفل الريبعة التي (هكذا) يكون فيه الروز (هكذا) للجانب العالي بالله... يعلم سيدي أعزه الله، فقد ركبنا، وقدمنا نحن وأرباب البصر التي (هكذا) وردوا علينا، ونظروها شافيا، وتأملوها كافيا، فظهر لهم بدليل معرفتها (هكذا)، واخترنا منها ستة مواضيع التي يصلح فيها الروز (هكذا). وقد سألنا الخديم المذكور من يقوم بالأرز، من يقوم بمقابلته من إخوانه (هكذا)، فوجدنا عنده رجل واحد فقط (هكذا). يعلم بأن البلاد جيدة، لكن يخص من يقوم بمقابلتها (هكذا). فسألنا الخديم المذكور، فذكر لنا من إخوان الخديم العياشي، وآيت ولال هم أهل المعرفة..."(54).

زراعة الأشجار

لم يعر السكان، على مدى تاريخهم، أي اهتمام لزراعة الأشجار وفلاحتها، رغم أن مجالهم الفلاحي يكون بيئة جغرافية مناسبة وملائمة جدا لقيام مثل هذه الزراعة. ويرجع السبب في هذه الظاهرة، إلى عدم الاستقرار الناجم عن سيادة النشاط الرعوي وغلبته على اقتصادهم من جهة، وإلى الحروب الكثيرة التي اضطرت القبيلة إلى خوضها على مدى تاريخها من جهة ثانية. الأمر الذي كان لا يسمح للسكان بالاستقرار والارتباط بالأرض، والاعتناء بغرس الأشجار. فقد أجمعت كل ملاحظات وأوصاف الرحالين الأجانب الذين مروا ببلاد بني مطير في نهاية القرن 19 وبداية القرن 20، على خلو المنطقة نهائيا من الأشجار. ولم يرد أي ذكر للثروة الشجرية في ترتيب عام 1913 (55). وفي سنة 1914، ذكر أبيس أيضا أن الثروة الشجرية في بلادهم، تكاد تكون منعدمة(56). وفي إحصاء متأخر، تم في سنة 1921 لتقدير ضريبة الترتيب، لم يسجل على القبيلة، سوى 70 شجرة برتقال، و826 شجرة من الزيتون، و 4269 شجرة من التين، وعدد قليل من أشجار أخرى مختلفة الأنواع (57). ولاشك أن بداية حياة الاستقرار التي بدأت تشهدها القبيلة، مع أوائل الفترة الاستعمارية، قد ساعدت السكان على غرس العدد القليل من الأشجار المشار إليه أعلاه.

أنماط الاستغلال

كان الاستثمار المباشر هو النمط السائد عند أغلبية فلاحي بني مطير. ويرجع السبب في ذلك، إلى توفر كل الأسر على نصيبها من الأرض، وعدم التفاوت فيما بينها في الملكية من جهة، وعلى سيادة الأسر الكبيرة وتوفر أغلب المزارعين على سواعد كثيرة تغنيهم عن الاستعانة بأشخاص آخرين من خارج الأسرة من جهة ثانية. غير أنه إلى جانب هذا النمط من الإنتاج، نجد "السهمة" و"الشركة". وكان المخزن المركزي وممثلوه المحليون يستغلون أراضيهم في بني مطير عن طريق التسخير (نظام التويزة).

"السهمة":

هو نظام شبيه بالشركة، كان بعض المزارعين يدخلون بموجبه، بالتعاقد مع بعض المالكين العقاريين. بحيث كان المساهم يتسلم في هذه الحالة من المالك، مساحة معينة من الأرض يقوم باستثمارها، وعلى عاتقه تقع كل المصاريف والتكاليف الزراعية، من أسمدة، وبذور، وأدوات الحرث، والحصاد وغيرها، على أن يأخذ المساهم في النهاية، نصف، أو ثلث، أو ربع المحصول، حسب اتفاق الطرفين المتعاقدين[58]. ولم يكن هذا النمط من الاستثمار، ناجما عن قلة في الأراضي الزراعية، أو مترتبا عن التفاوت في الملكية. فقد كانت كل الأسر، كما أسلفنا، تملك نصيبها من الأرض بما يكفيها أو يتعدى حاجاتها. فاللجوء إلى نظام السهمة، كان يتم فقط عند عجز الفلاحين عن استثمار أرضهم بأنفسهم، بسبب ضعفهم، وعدم قدرتهم على توفير البذور، والدواب اللازمة لذلك، فيضطرون إلى الدخول في الشركة مع من يتوفر على الإمكانيات المادية، والقدرة على الاستثمار. وتكشف الوثائق، أن أراضي المخزن في بني مطير، كان يستثمر جزء كبير منها عن طريق نظام التويزة، بينما كان يستغل الباقي منها بالسهمة. وهذا ما يستفاد من رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني في الموضوع، بتاريخ 3 رجب عام 1310هـ. "... وبعد، فقد أصدرنا أمرنا الشريف للعمال المكلفين بتوايز جنابنا العالي بالله بالحاجب، وعين معروف، وبوگْناو، بالقيام على ساق الجد في أعمالها، وإعطاء فائض البلادات عنها لمن يحرثها بالسهمة على العادة. فنأمرك أن توجه لكل تويزة أحد الأعيان للوقوف على ذلك، وإحصاء ما يزرعه كل واحد من العمال منها، وإعلامنا بذلك وبما أعطي من البلادات بالسهمة. فقد أمرناهم بذلك. والسلام"[59].

وجاء في رسالة أخرى حول نفس الموضوع: "...وبعد، فنأمرك أن توجه قائد الرحى بقصد النزول على عمال بني مطير، حتى يدفعوا ما عليهم من زرع سهمة بلاد المخزن وغيرها من التوايز. وها كتابنا الشريف لهم بأداء ذلك ودفعه..."[60].

وورد في وثيقة ثالثة :"...ورد علينا الكتاب الشريف أسماه الله كافة عمال بني مطير، بدفع كل واحد منا واجبه من السهمة للمكلفين..."[61].

التويزة

لم يكن المطيريون يعملون كثيرا بنظام التويزة في أشغالهم الزراعية. فقد ذكر أبيس في سنة 1914، أن العمل بهذا النظام في قبيلة بني مطير، يكاد يكون منعدما[62]. ولم تكن هذه الظاهرة ناجمة عن انعدام روح التعاون بين الأسر والجماعات، أو بسبب طغيان النزعات الفردية داخل المجموعات. وإنما يرجع السبب في ذلك أساسا، إلى عاملين اثنين. العامل الأول ويكمن في كون الزراعة عندهم، لم تكن تمثل، كما أسلفنا، سوى قطاع ثانوي ومكمل فحسب للنشاط الرعوي. والعامل الثاني يرجع إلى أن أغلبية الأسر لم تكن في حاجة إلى سواعد إضافية لإنجاز الأشغال الزراعية التي لم تكن تتعدى في أغلب الأحيان طاقة الأسر، بسبب سيادة الأسر الكبيرة، وتعداد أفرادها في كافة عظام بني مطير. إلا ان المخزن كان يستغل أراضيه الموجودة في القبيلة، عن طريق نظام التويزة. فعند حلول المواسم الزراعية، كان قواده يحشدون إخوانهم؛ ويلزمونهم بإنجاز عملية الحرث، والحصاد، والدراس، مجانا. وكان إنجاز هذه الأشغال يتم عادة تحت مراقبة قائد المائة، أو قائد الرحى. وفي هذا الصدد، تقول رسالة سلطانية إلى القائد حم بن الجلاني، بتاريخ 22 رمضان عام 1304هـ. "...وبعد، فقد أمرنا العمال المسمين بالطرة، بحصاد، ودراس تواير جنابنا العالي بالله التي بالحاجب، وعين معروف، وبوكناو، ونقل ذلك واصلا لأمناء الأمراس على يدك بمكناس. فنأمرك أن توجه لكل محل أحد أعيان الجيش السعيد هناك، للنزول على المكلفين، حتى يقوموا بواجب ذلك على مقتضاه. والمكاتب الشريفة لهم بذلك تصل طيه. فوجهها لهم صحبة من ذكر. والسلام" [63].

	الحاجب: القداري، البرزوني والنعماني	3
الطرة	عين معروف: القداري والبرزوني	2
	بوكْناو: الحرزلاوي والبمدماني	2

وتكشف وثائق أخرى، أنه إلى جانب المساهمة بالسواعد، وأزواج الحرث، كانت القبيلة تقدم أيضا البذور اللازمة لعملية حرث الأراضي المذكورة. فقد جاء في رسالة مؤرخة ب 14 رجب عام 1312هـ: "...وصلنا كتاب مولانا الشريف في شأن ما ناب إخواننا في حرث التويزة السعيدة، فها نحن حرثنا خمسين مدا من القمح، ووقفنا عليها بأنفسنا امتثالا لما أمرنا مولانا أعزه الله..." [64].

وورد في وثيقة أخرى، أن آيت حماد كانوا يحرثون عادة في تويزة المخزن ثمانية أمداد: "وقدر ما حرثه إخواننا الصالحين ثمانية أمداد قمحا على سبيل العادة..."[(65)].

2) **الرعي وتربية الماشية**

كان بنو مطير، إلى حدود العشرينات من القرن الماضي، لايزالون يعيشون على الرعي ونصف الترحال. وكان لموقعهم الجغرافي، وطبيعة اقتصادهم القائم على سيادة النشاط الرعوي، أثر كبير في تحديد هذا النمط من العيش. ولم يألف حياة الاستقرار منهم قبل الفترة الاستعمارية، سوى فرقة آيت بومدمان التي يظهر أنها كانت قد تخلت عن حياة الترحال نهائيا. ويستفاد من إحدى الوثائق، بما لا يدع مجالا للشك، أن كل عظام القبيلة كانت تعيش على هذا النوع من النشاط، باستثناء الفرقة الأخيرة التي قالت عنها نفس الوثيقة، بأنها ذات فلاحة، ولم يعهد لأهلها الارتحال إلى الجبال. وقفنا على هذه الإشارة، في رسالة سلطانية إلى حم بن الجلاني، بتاريخ 16 شوال عام 1312هـ. "...وبعد، وصل جوابك عما بلغ شريف علمنا من ارتحال آيت بومدمان من بلادهم، وطلعوا للجبال، بأنهم ما ارتحلوا، ولم يعهد لهم ذلك، لكونهم ذوي فلاحة. وجميع بني مطير يرتحلون للجبال سواهم... "[(66)].

وكانت قساوة الظروف الطبيعية السائدة في محيطهم الجغرافي، والمواثيق والأعراف التي كانت تنظم وتحدد علاقاتهم بقبائل الأطلس المتوسط المجاورة لهم، تحد من انتشارهم وتوغلهم بعيدا في الجبال. بحيث أن مجال تحركهم، وتنقلهم بين السهل والجبل، لم يكن يتجاوز 15 كلم[(67)]. وكان صعودهم إلى هضاب الأطلس المتوسط، أو نزولهم إلى السهل، يخضع لتغيرات الظروف المناخية، ويتم وفقا لرحلتي الشتاء والصيف. فعندما يكون فصل الربيع قد تقدم بما فيه الكفاية، وحتى تتاح للمزروعات فرصة النمو والنضج بعيدا عن عبث الماشية، كان بنو مطير يجمعون أمتعتهم وخيامهم، ويشدون الرحال إلى الجبال، حيث ظلال غابات الأرز الوارفة تسمح للعشب بالاحتفاظ بالخضرة والحياة لمدة أطول. وفي نفس الوقت الذي كان يبدأ فيه بنو مطير رحلتهم نحو المرتفعات، كان بنو مگيلد المجاورون لهم مباشرة، والذين كانوا ينزلون تحت وطأة البرد القارس، في اتجاه السهول، بحثا عن الدفء ومراعي لا يغطيها الثلج، يغادرون الأراضي التي كانوا يحتلونها منذ أواخر الخريف، ويصعدون نحو المرتفعات، مفسحين المجال لقبائل بني مطير، وزمور، وجروان، وزيان. وكانت هناك قوانين وأعراف غير مكتوبة، تحدد الممرات، وتنظم استغلال المجال الرعوي المشترك بين تلك القبائل الرحل[(68)]. فقد كان لكل قبيلة نصيبها من هذه الأراضي. وكان العرف المنظم لاستغلالها، يقضي بأنه عندما يحين موسم انتقال قبائل السهل نحو المراعي الصيفية، يبدأ بنو مگيلد على الفور في

إفساح المجال لهم. ولا يجوز للقبائل المذكورة احتلال تلك الأراضي، إلا بعد مرور مهلة ثلاثة أيام على شغورها[69]؛ وذلك تجنبا لأي اصطدام محتمل مع ما يكون قد تخلف من مؤخرة القبيل. ويظهر أن صعود بني مطير نحو الجبال، كان يبدأ عادة مع نهاية أبريل. فعندما مر والتير هاريس بالمنطقة في شهر أبريل عام 1898، لم يجد من خيامهم بالسهل سوى القليل[70]. ويبدو أيضا من إحدى الوثائق، أن هذه الرحلة كانت تتم بصفة جماعية ولم يكن يتخلف منهم بالسهل سوى فرقة آيت بومدمان السالفة الذكر. وهذا ما يفهم من رسالة القائد حم بن لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 6 رمضان عام 1312هـ. "...انهي لكريم علم مولانا...ان قبيلة بني مكيلد اشتغلوا بالخوض والفساد قبل هذا، وتشوفوا لنا ولغيري...وأما قواد القبيلة كلها طلعت للجبال (هكذا) ليرعون مواشيهم، وعملوا الهنا مع الفساد (هكذا)، وبقيت بلادهم خالية..." [71].

كان كل من جروان وزمور، يمارسون ارتحالا قصيرا نحو الجنوب. وكان بنو مطير وزيان يتجاورون في معظم الأراضي خلال الربيع والصيف. لكن خلال الشتاء، كان يفصل بينهما بنو مكيلد[72].

كان السكان يعتنون بتربية كل أنواع الماشية: الأغنام، المعز، الأبقار، الافراس، والحمير. ويتبين من إحصاء متأخر، أن تربية الاغنام كانت تشكل أهم ثروة حيوانية. بينما كان عدد الأبقار والمعز دون ذلك بكثير. فقد قدر ابيس في سنة 1914 عدد رؤوس ماشية بني مطير بـ : 49527 رأسا من الغنم، و 9726 رأسا من البقر، و 9279 من المعز، و2242 رأسا من الافراس، و953 رأسا من الحمير[73]. وفي سنة 1901، أحصى دوسوكونزاك في أحد الدواوير التي توقف بها، 32 خيمة يمتلك أصحابها 1200 رأسا من الأغنام، و30 رأسا فقط ما بين بقر ومعز،[74] ومن خلال متروك أحد القواد، نلاحظ نفس الغلبة. ففي 3 جمادى الثانية عام 1307هـ، خاطب السلطان الباشا حم بن الجلاني، في موضوع حيازة متروك القائد يوسف البرزوني بما لفظه: "...وبعد، وصل جوابك عما أمرناك به من توجيه قائد الرحى للقائد حم بن الحسن البرزوني، للإتيان بما حازه من الأربع مائة شاة، وثمانية عشر رأسا من البقر، وست بغال، وجدعة، من متروك يوسف البرزوني"[75].

وفي أحد عزبان السلطان، وردت الإشارة في إحدى الوثائق، إلى وجود 754 رأسا من الغنم، و 260 رأسا من الأبقار، و13 فرسا[76]. وكانت العناية بالخيول وتربيتها، لا تقل أهمية عن تربية الأغنام والأبقار، وذلك لأهميتها في الحروب والمعارك. فقد جاء في إحدى الوثائق الأجنبية، أن عدد خيول بني مطير في سنة 1902، كان يبلغ 30.000 رأسا[77]. ومن خلال

قوائم المؤن التي كان السكان يمدون بها جيوش المخزن، يظهر أن بني مطير، بالإضافة إلى تربية الماشية، كانوا يعتنون أيضا بتربية الدجاج ومختلف أنواع الدواجن.

يلاحظ من خلال الأرقام والمعطيات المشار إليها أعلاه، ان قطعان الأغنام والخيول قد عرفت خلال العشر سنوات السابقة لإجراء الحماية، تدهورا سريعا، وتناقصا كبيرا. فإذا أخذنا الأرقام التي أوردها دوسوكُونزاك، وقارناها بما جاء في تقرير ابيس، نجد أن معدل عدد رؤوس الأغنام لكل خيمة في سنة 1901، كان يبلغ حوالي: (1200 : 32) = 37,5 رأسا. بينما تراجع هذا العدد في سنة 1914، إلى 527 49: (1800 : عدد خيام بني مطير في عام 1914) يساوي 27,5 رأسا. كما يتضح أيضا أن عدد الخيول، قد تنازل من 30.000 رأسا في سنة 1902، إلى 2242 رأسا فقط في سنة 1914. فما هي أسباب هذا التناقص الخطير؟

الواقع أن تقهقر عدد رؤوس الماشية في بني مطير، كما سنبينه في فصل قادم، يرجع أساسا إلى حالة الافقار العام الذي أصاب القبيلة، خصوصا في السنوات السابقة للحماية، بسبب تزايد الأعباء الجبائية على السكان، وتصاعد وطأتها، خلال هذه الفترة بالذات.

كان بنو مطير، جريا على عادتهم القديمة، يسهرون على رعي ماشية المخزن، ويقومون بصيانتها، منذ نزول الفلول الأولى منهم إلى سهل سايس، وذلك إما تسخيرا أو عن طريق الشركة. فعندما أجهز السلطان مولاي اسماعيل، كما أسلفنا، على الأطلس المتوسط في سنة 1094هـ، وضيق الخناق على آيت يدراسن، الاتحادية الام التي كانوا يشكلون فرعا منها، واضطروا إلى الخضوع لنفوذ الدولة، أنزلهم السلطان المذكور بسهل سايس، وجردهم من الخيل والسلاح، "ودفع لهم عشرين ألفا من الغنم، وكلفهم بحفظها ورعآيتها، وأسقط عنهم الوظائف، وصلحت أحوالهم. وفي كل عام كان يزيدهم الغنم إلى أن كان عندهم ستون ألفا، يدفعون كل عام صوفها وسمنها..."(78).

وكان التسخير في الرعي، لصالح المخزن المركزي، من الأعباء التي طالما تضجر منها السكان وسئموها. فقد كان هذا الأخير يبعث إلى العمال المعينين في القبيلة، بعدد وافر من المواشي الواردة عليه من غنائم الحركات، وهدايا الأعياد، والملاقاة، وغيرها، ويكلف كل واحد منهم بصيانة وحفظ عدد منها. وكان هؤلاء القواد، يوزعونها بدورهم على محكوميهم، بعد إحصائها، وطبعها، وضبط أسماء الرعاة المكلفين بها، حتى إذا ضاعت منهم، أرغموا على غرمها وأداء ثمنها. إلا أنه من خلال الإشارات الواردة في الوثائق، يصعب التمييز أيضا بين قطعان المخزن، وبين مواشي السلطان الخاصة. ففي 28 جمادى الثانية عام 1309هـ، كتب القائد عس بن العياشي إلى السلطان رسالة يقول فيها : "...انهي لعلم سيدي رعاه الله، أنه

قد بلغني أن آيت حرزلا من بني مطير الفارين عند بني مگّيلد، وردوا على خيلهم، ونهبوا الغنم التي للجانب الشريف أسماه الله عند الخديم البومدماني. وركب إخوانه وتبعهم، إلى أن ردوها منهم رغما. وقبله كانوا نهبوا لآيت ولال عددا من البقر. ونحن آيت عياش لا صديق عندنا إلا الجانب الشريف أعزه الله. لأننا عبيده، ولا تسرح ماشيتنا إلا إذا تقدمها الرماة، ويجلسون على كدات البلاد (هكذا)، يراعون يمينا وشمالا خوفا عليها من نهب المذكورين. وهذا ما وجب به إعلام مولانا..."(79).

فمن خلال هذه الرسالة، لا نستطيع أن نقول إن الماشية المشار إليها آنفا، كانت حتما في ملك السلطان، رغم أن العبارات الواردة فيها توحي بذلك، وتسندها لجانبه الشريف. فالقواد كانوا في كل المراسلات تقريبا، عندما يتحدثون عن مصالح الدولة وشؤونها، يخلطون بين ما هو للدولة وبين ما هو للسلطان. ويرجع السبب في ذلك على ما يظهر، إلى اعتبارهم أن السلطان، وهو رأس البلاد، له الحق أن يملك كل شيء، وإليه تنسب جميع الأمور في البلاد.

في حالة التسخير، كانت القبيلة تقوم برعي ماشية المخزن مجانا، ولا تستفيد شيئا مما قد يطرأ على القطيع من زيادة في عدده، أو ما قد يفضل عنه من الصوف مثلا. فقد كان المخزن، كلما أراد حيازة ماشية الدولة من خدامه، يطالب القواد، لا بالأعداد المسجلة عليهم عند تسلمهم لها فحسب، بل كان يأمرهم أيضا بدفع ما قد يكون قد زاد فيها من النتاج. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد حم بن لحسن البرزوني، بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ. "...ورد علينا كتاب شريف يأمرنا سيدنا أعزه الله، أن نوجه ما تحت يدي من الغنم التي كنت حزتها من الحاج يوسف البرزوني وعددها 500 رأسا، ونوجه معها ما توفر من جزات الصوف مع نتاجها..."(80).

ويتبين من إحدى الوثائق، أن المخزن المركزي، كان يتوفر على سجلات خاصة بأسماء القواد، وعدد المواشي المسندة لكل واحد منهم، والموزعة في ايالاتهم. وكان هذا الأخير في كل مرة، وكلما تطلب الأمر ذلك، يحاسب خدامه، ويراجع كل واحد منهم في الأعداد المتبقية عندهم. وهذا ما يتضح من التقييد التالي:

"الحمد لله، تقييد الباقي من البغال عند العمال المذكورين بعد الحساب الذي وقع معهم في رابع حجة الحرام عام 1300هـ"(81).

	الخيل
وعند تيعريبت	10

وعند البومدماني	**10**
وعند العياشي	**10**
وعند شهبون	**80**
وعند البرزوني	**80**
وعند القداري	**7**

وكان الأمناء والقواد، رقباء على ماشية المخزن، يحثون السكان على تنميتها، والزيادة في عددها، وحفظها من الضياع. وفي هذا الصدد تقول أيضا رسالة من القائد حم بن لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ: "... يعلم سيدنا دام الله عزه وعلاه، أن غنم المخزن بالعدد المذكور، فهي عند إخوان الخديم البحفراوي وتحت يدهم إلى الآن. وأنا الذي سمعت عليها في الضياعة (هكذا)، وأخبرت بها الأمين بنموسى ليطالع علم مولانا الشريف بذلك..."[(82)].

وكان المخزن من جهته، يكافئ خدامه على هذا العمل، وينعم عليهم مقابل ذلك، بجوائز مادية مهمة. وهذا ما يفهم من رسالة السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ متم شعبان عام 1305هـ. "...وبعد، وصل كتابك بتوجيهك الغنم التي كانت عند آيت وارتينيدي وعددها بين ذكور 11 غنم وإناثها 100، ونتاجها 24، ومعز 35، مية وسبعون (هكذا) وطلبت تكليف الخديم الأمين الطاهر الوارتينيدي بالإتيان بباقيها، ومجازاته على ما صدر منه من الوقوف، وحظه على الزيادة، وصار بالبال. أما الغنم التي وجهت، فقد وصلت مطابقة للعدد الذي ذكرت. أما الأمين المذكور، فقد كلفناه بما أشرت له، وجوزي على الوقوف، وحض على الزيادة. أصلحه الله، والسلام"[(83)].

وتكشف وثيقة أخرى، أن المخزن إلى جانب الرعي بالتسخير، كان يوزع على قواد القبيلة أيضا عددا من رؤوس المواشي، قصد رعيها بالشركة. وقد استنتجنا ذلك من رسالة سلطانية إلى القائد لحسن ولد الزهرة النعماني، بتاريخ 27 حجة عام 1301هـ. "...وبعد، وصل كتابك طالبا حيازة الغنم التي طلبت مساعدتك على عدم دفعها لمحمد وابراهيم، بقصد الشركة، ملتزما صيانتها والقيام بها، وصار بالبال. فقد ساعدناك على ذلك. وها كتابنا لوصيفنا حم بن الجلاني، يدفعها لك، يصلك طيه..."[(84)].

ورغم أننا لا نعرف حجم المواشي التي كان بنو مطير يقومون بصيانتها لفائدة المخزن، سواء عن طريق التسخير، أو الشركة، إلا أنه يظهر أن عدد رؤوس هذه القطعان، كان يفوق أو يضاهي على الأقل، ما كان يملكه كافة الأهالي في نفس القبيلة. فالإشارات الكثيرة التي

ترددت في الوثائق، بخصوص هذا الموضوع، تكون لدى القارئ انطباعا مؤداه أن أرض بني مطير كانت عبارة عن مراعي لمواشي المخزن المركزي، وكبار موظفيه الموجودين في كل من فاس ومكناس، وأن أغلب نشاط سكان القبيلة، كان منصرفا باستمرار إلى الرعي وتربية الماشية، سواء منها التي كانت في ملكهم الخاص، أو تلك التي كانت ترعى لحساب الدولة ورجالاتها.

خاتمة:

إن النشاط الفلاحي لقبيلة بني مطير، قد تأثر في النصف الثاني من القرن 19، بعدة عوامل، داخلية وخارجية، طبيعية وسياسية. فانصراف السكان إلى النشاط الرعوي أكثر من اهتمامهم بالزراعة وغرس الأشجار، بالرغم من انتشارهم فوق مجال فلاحي يتوفر على إمكانيات طبيعية هائلة، يرجع أساسا إلى العلاقة الغير المستقرة التي كانت قائمة بينهم وبين المخزن. فالفترة التي نحن بصدد دراستها، قد تميزت بانتفاض بني مطير المزمن على سلطة الدولة، بسبب تصاعد الضغوط الجبائية، الناجمة عن تزايد الضغوط المالية والاقتصادية الاوربية على البلاد. وكان المخزن، عند عجز الأهالي عن الاستجابة لما كان يوظفه عليهم، يخرج إلى القبيلة بجيوشه، ويأتي على كل محاصيلها الزراعية. وكانت خطته في هذا الباب، تقضي بإمهال الزراع حتى يبذروا، ويحرثوا، وعند نضج الحقول، كانت الحركات المخزنية تنزل على القبيلة، وتأتي على كل شيء فيها. وقد عثرنا في الوثائق، على إشارة تجسم هذه السياسة. ففي 22 ذي القعدة عام 1295هـ، كتب موسى بن احمد إلى أخيه عبد الله بن احمد، يقول: "...فقد وصلنا كتابك مخبرا أن السبب الحامل لبني مطير على ما يصدر منهم، هو قصد التنصل من عاملهم، وجعلوا الفتنة مع الاعراب وسيلة لذلك. وأشرت بولاية غيره عليهم، عاملين أو أكثر، غير ولد الشبلي، لتتفرق كلمتهم حتى يقدم سيدنا أيده الله، وتأخير أمر الحركة للسبب الذي بينت، ويرخى لهم العنان حتى يحرثوا. وفي إبان السبالات تنزل عليهم الحروك بحضور مولانا المنصور بالله، ويقضى الغرض فيهم..." (85).

وإلى جانب هذه الإشارة، وقفنا على إشارات أخرى، وردت في وثائق أخرى، سندرجها في فصل قادم، تؤكد مدى إسهام المخزن في توجيه نشاط السكان الفلاحي. فالمطيريون، بسبب هذا العامل، كانوا يفضلون الانصراف إلى تربية الماشية على تعاطي الزراعة، لأنهم، عند انتفاضهم على حكامهم، كان في ميسورهم تهريب قطعان الأغنام، والأبقار، والمعز إلى مرتفعات الجبال، على خلاف الحقول والبساتين التي كانت تبقى عرضة لنهب وعيث الجيوش. وكانت المداخيل المالية الواردة من تربية الماشية، تمكنهم من تعويض النقص الحاصل

في الحبوب، وإن كان تصريف منتوجاتهم الحيوانية في الأسواق، لا يسلم هو الآخر من المضايقات والعراقيل، بسبب ارتفاع رسوم المكوس، واغتنام المخزن فرصة ورودهم على المدينة، لاستخلاص ما كان يوجد في ذمتهم من متأخرات ضريبية.

يظهر أيضا أن اقتطاع المخزن لمساحات شاسعة من أرضهم، وتنفيذها للشرفاء والمرابطين، وإقامة مجموعة من العزبان في بلادهم، كان يرمي أيضا إلى تثبيت أقدام الجهاز المخزني في القبيلة. وإلى جانب ذلك، ساهم حصول كبار رجال الدولة على استغلاليات زراعية في أرض بني مطير، ووجود عدة أملاك مخزنية فيها، في استنزاف طاقة الأهالي. فقد كان السكان ملزمين، كما أسلفنا، بالقيام بحرث "توايز" المخزن، وحصادها، ودراسها، ونقل محاصيلها إلى مخازنه بفاس ومكناس. وكانت أراضي العمال ورجال الدولة تستثمر أيضا عن طريق التسخير. وبالإضافة إلى هذا، كان بنو مطير يرعون مجانا عددا وافرا من المواشي لصالح المخزن المركزي. وكانت هذه التكاليف تضايق السكان وتؤثر على عيشهم. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الحضور المخزني في القبيلة، قد أثر بصورة واضحة على نشاطهم الفلاحي. كما أن الظرفية المالية والاقتصادية التي كانت توجد عليها البلاد في ذلك الوقت، قد انعكست أيضا على نشاطهم الاقتصادي، واخلت بصورة واضحة بمواردهم الفلاحية.

هوامش الفصل الثاني

1) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir... », p. 350.

2) مرجع الإحالة رقم 1، ص 152.

3) Segonzac (Marquis de.), Voyage au Maroc (1899-1901), p.106.

4) -Lazaerv (G.), « Les Concessions Foncières au Maroc, "in" Etudes Sociologiques sur le Maroc, Nouvelle Edition 1978, p.43.

5) رسالة من القائد الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 11 جمادى الأولى عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 360.

6) رسالة من السلطان إلى القائد لحسن بن حدو الحرزلاوي، بتاريخ 7 شعبان عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 3/420.

7) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 14 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 360.

8) -Latron (A.), « Problème Foncier et Bled Marocain, L'évolution d'un groupement rural dans une Tribu Berbère: Les Beni-M'tir », "in" Bulletin du Comité de l'Afrique Française, 1938, p.125.

9) - Celerier (J.), « Chez les Berbères du Maroc: de la collectivité patriarcale à la coopérative », « in » Annales d'Histoire Economique et Sociale, 31 Mai, 1936, p. 219.

10) رسالة من المعطي بن العربي إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 24 ربيع الثاني عام 1310 هـ، م.ز.، رقم 1، ص 56، خ.ح. رقم 3916.

11) رسالة من الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 3 شوال عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 147.

12) رسالة من القائد اهبي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 22 ذي الحجة عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 147.

13) رسالة من القائد حم بن لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 21 صفر عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 152.

14) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 1310، م.خ.ح، رقم 360.

15) مرجع الإحالة رقم1، ص 350.

16) نفس المصدر، ص 350.

17) نفس المصدر، ص 350.

18) نفس المصدر، ص 350.

19) -Harris (B.Walter), The Town of the Renegades.., p. 492.

20) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 29 جمادى الأولى عام 1306هـ، م.ز.، رقم 15، ص 150، خ.ح. رقم 3916.

21) -Lazarev(G.), Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le Protectorat, "in" Annuaire de l'Afrique du Nord, XIV, 1975, p.58 et SS.

22) م.خ.ح، رقم م. 420/3.

23) رسالة من القائد النعماني إلى حاجب السلطان، بتاريخ 27 شوال عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 50.

24) رسالة من أبي مرجان إلى حاجب السلطان، بتاريخ 21 شوال عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 50.

25) رسالة من القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 7 محرم عام 1297هـ، م.خ.ح، رقم 12.

26) رسالة من الأمين الولاني البوكْريني إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1303هـ، م.خ.ح، رقم 109.

27) -Segonzac (Marquis de.), Voyage au Maroc (1899-1901), p.106.

28) -A.S.H.A.T., (Carton 3 H 6)., Château de Vincennes.

29) رسالة من قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 12 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 30.

30) انظر الفصل الأول من هذا الباب.

31) رسالة من السلطان إلى قبيلة آيت عياش، بتاريخ 29 ذي الحجة عام 1293هـ، م.خ.ح، رقم 36.

32) رسالة من أمناء بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 20 رمضان عام 1311هـ، م.خ.ح، رقم 558.

33) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 25 ذي الحجة عام 1302هـ، م.ز. رقم 23، ص 161.

34) رسالة من السلطان إلى الباشا الحاج بنعيسى، بتاريخ 4 شوال عام 1319هـ، م.ز. رقم 2، ص 276.

35) مرجع الإحالة رقم 1، ص 350.

36) -Actes du 6ème Congrès de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Rabat, 10-12 Avril 1928, p.XXXVI.

37) -Foucauld (Charles de.), Reconnaissance au Maroc, (1883-1884), Paris 1888, p.37-39-57.

38) -Décugis (D.), « Relation d'un voyage, dans l'intérieur du Maroc en 1877 », "in" Bulletin de la Société de Géographie, 1878, p.241-242.

39) انظرهذه القائمة في الفصل الأول من الباب الثالث من هذا البحث.

40) التوفيق أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، ج1، ص 215.

41) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 25 جمادى الأولى عام 1312هـ، م.ز.، رقم 14، ص 145.

42) رسالة من السلطان إلى خدامه بايالة القائد اسماعيل الرسموكي، بتاريخ 13 جمادى الثانية عام 1319هـ، م.خ.ح، رقم 360.

43) -Arnaud (Commandant), Monographie de la Région de Maknès, p. 56.

44) نفس المصدر، ص 56.

45) نفس المصدر، ص 57.

46) انظر الفصل الأول من الباب الثالث من هذا البحث.

47) م.خ.ح، رقم 340.

48) م.خ.ح، رقم م. 3/320.

49)-Platon (P.), « La culture du Maïs chez les Beni-M'tir », "in" Bulletin de l'enseignement public au Maroc, 1947, p.8.

50) -A.S.H.A.T., (carton 3 H 6), 1891, Château de Vincennes.

51) رسالة من محمد بن عمر الصنهاجي إلى السلطان، بتاريخ 25 جمادى الثانية عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 102.

52) مرجع الإحالة رقم 43، ص 56.

53) نفس المصدر، ص 56.

54) رسالة من القائد لحسن بن حدو الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 20 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 260.

55) مرجع الإحالة رقم 43، ص 56.

56) مرجع الإحالة رقم 1، ص 158.

57)- Berthaut (Marcel), Aperçu agricol de la Région de Meknès, Rabat 1924, p.54.

58) مرجع الإحالة رقم 1، ص 355.

59) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 3 رجب عام 1310هـ، م.ز. رقم 21، ص 5.

60) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 19 ذو القعدة عام 1311هـ، محفظة رقم 463.

61) رسالة من القائد علا اومحمد النعماني إلى السلطان، بتاريخ 11 ذي القعدة عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 216.

62) مرجع الإحالة رقم 1، ص 357.

63) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 22 رمضان عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 360.

64) رسالة من القائد حم البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 14 رجب عام 1312، م.خ.ح، رقم 361

65) رسالة من القائد المختار محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 12 رجب عام 1312، م.خ.ح، رقم 5.

66) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 16 شوال عام 1312هـ، م.ز، رقم 14 ، ص 38.

67) مرجع الإحالة رقم 1، ص 155.

68)- Harris (B.Walter.), The Nomadic Berbers of central Morocco, p. 639.

69) نفس المصدر، ص 639.

70) -Harris (B.Walter.), The Town of the Renegades, p.488.

71) رسالة من القائد حم بن لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 6 رمضان عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 360.

72) مرجع الإحالة رقم 69، ص 488.

73) مرجع الإحالة رقم 1، ص 161.

74) مرجع الإحالة رقم 3، ص 116.

75) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 3 جمادى الثانية عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 116.

76) رسالة من قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 18 رجب عام 1309، م.خ.ح، رقم 130.

77) -A.S.H.A.T., (Carton 3 H 22), Château de Vincennes.

78) الحلل البهية، ص 115.

79) رسالة من القائد عسو بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 28 جمادى الثانية عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 460.

80) رسالة من القائد لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 130.

81) م.خ.ح، رقم 6/365.

82) رسالة من القائد حم بن لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 126.

83) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ متم شعبان عام 1305هـ، م.ز، رقم 15، ص 72.

84) رسالة من السلطان إلى القائد لحسن ولد الزهرة النعماني، بتاريخ 27 ذي الحجة عام 1301 هـ، م.خ.ح، رقم 383.

85) رسالة من موسى بن احمد إلى أخيه عبد الله بن احمد، بتاريخ 22 ذي القعدة عام 1295هـ، م.ز. ج3، ص 197، م.خ.ح، رقم 3916.

الفصل الثالث

التجـارة والصنـاعـة

التجـارة

لم يكن بنو مطير تجارا ولا وسطاء تجاريين لغيرهم. فقد كان أغلب نشاطهم الاقتصادي، كما أسلفنا، منصرفا إلى الزراعة وتربية الماشية. وكانت معاملاتهم التجارية تقتصر على تصريف إنتاجهم الفلاحي في كل من فاس، ومكناس، وأڭوراي، والحاجب، والتزود من الأسواق المذكورة بما يلزمهم من السلع. وقد أثرت على مبادلاتهم التجارية مع هذه المراكز، في الفترة التي نحن بصدد دراستها، عدة عوامل، منها ما هو مرتبط بالظرفية الاقتصادية والمالية العامة التي كان يجتازها المغرب في ذلك الوقت، ومنها ما هو متعلق بالظروف المحلية. ويتعلق الأمر هنا بصفة خاصة، بنوع العلاقة التي كانت قائمة بين القبيلة وأهل فاس ومكناس من جهة، وبينها وبين المخزن من جهة ثانية. وإلى جانب هذا، ساهم انفتاح المغرب في وجه التجارة الأوربية طيلة القرن 19، في استنزاف موارد القبيلة تدريجيا، وذلك بسبب امتصاص فئة التجار الأجانب والمغاربة الذين تمكنوا من الاستقرار، في كل من فاس ومكناس، لقسط كبير من مداخليهم، عن طريق دخولهم مع الأهالي في معاملات تجارية مجحفة، بواسطة السماسرة اليهود، والمحميين المغاربة، والوسطاء من رجال المخزن المعينين في القبيلة.

1) الأسواق

إن انعدام الأمن والاستقرار، الناجمين عن طبيعة الاقتصاد الرعوي، والحروب الكثيرة التي اضطر بنو مطير إلى خوضها على مدى تاريخهم، منذ وصولهم إلى المنطقة، لم يكن يسمح لهم بمزاولة نشاط تجاري هام ومنتظم، وقيام أسواق قارة في بلادهم، رغم موقعهم الجغرافي الممتاز في منطقة التقاء السهول بالجبال، ووجودهم على مفترق محورين تجاريين هامين، يربط الأول بين مكناس وتافلالت، والثاني بين فاس ومكناس ومراكش. ولم يكن سوقي أكوراي والحاجب، سوى مركزين تجاريين ثانويين، كان يقصدهما القرويون أيام السلم، للتزود بمستلزماتهم من البضائع، وتصريف منتوجاتهم الفلاحية. وكانت أغلب مبادلات بني مطير التجارية، تتم بصفة خاصة مع مدينتي فاس ومكناس.

سوق أڭوراي

كانت أكوراي أهم مركز تجاري في بني مطير. وكان أغلب سكانها يعيشون على التجارة. إلا أنه رغم موقع هذه المدينة الجغرافي الممتاز، وسط أكبر وأغنى القبائل (بنو مطير-زيان-بنو مكيلد)، وعلى الطريق الرابط بين مكناس وتافلالت، لم تعرف ازدهارا تجاريا هاما. فقد سبقت الإشارة، في الفصل الأول من هذا الباب، إلى أصول سكانها، وإلى العلاقة

العدائية التي كانت قائمة بين أهلها وبين القبائل المجاورة لها. كما ذكرنا أيضا في نفس الفصل، أن أهل هذه المدينة، كانوا محررين من الضرائب والواجبات المخزنية، وأن المخزن كان قد خصص لهم علاوة على ذلك، راتبا شهريا يؤمن لهم حياتهم، ويمكنهم من شراء الأسلحة والذخيرة للدفاع عن أنفسهم وعن قصبتهم[1]. إلا أن مقدار ذلك الراتب، مع مرور الوقت، لم يعد كافيا لسد حاجياتهم المادية. إذ لم تكن لهم موارد أخرى إضافية يستعينون بها على متطلبات الحياة اليومية. خصوصا إذا علمنا أن تكاليف العيش في النصف الثاني من القرن 19 بسبب الانخفاض المستمر للعملة المغربية، وتدهور الحالة الاقتصادية العامة في البلاد، قد بلغت حدا لا يطاق. وفي هذا الصدد، أشار والتير هاريس في سنة 1898، أنه بالرغم من إعفاء سكان أكّوراي من الضرائب، وتقاضيهم أجرة شهرية من المخزن، فإن وضعيتهم المادية لم تكن تبعث على الارتياح. فباستثناء استغلالهم لمساحات محدودة من الأراضي الفقيرة حول المدينة المذكورة، لم يكن لهم أي مورد آخر يمكنهم من تحسين مستوى عيشهم. ولم تكن مدينتهم تتوفر على أي نشاط صناعي يذكر. كما أن بعدهم عن مكناس، لم يكن يسمح لهم بالتردد عليها للبحث عن الشغل هناك[2]. ولهذا، اضطر أهل أكّوراي إلى نقل البضائع، وتهريب الأسلحة من مكناس، وبيعها بالتقسيط لجيرانهم الذين كانوا يخشون التردد عليها، خوفا من أن تزج بهم السلطات المخزنية في السجن، إما لسرقات سالفة، أو بسبب تعمير ذممهم بمتأخرات ضريبية أو غيرها. فقد كان المخزن، عند عجزه عن استخلاص الجباية من السكان، يلجأ في بعض الأحيان، إلى رصد الوافدين من القبائل على المدينة، وإلقاء القبض عليهم ورميهم في السجون. ولا يطلق سراحهم إلا بعد أن يؤدوا ما يوجد بذممهم من الضرائب.

كانت أكّوراي تتوفر على متاجر داخل المدينة، كانت مخصصة لسد حاجيات الأهالي، وعلى سوق يومي، كان يعمر خارج أسوارها، كانت تقصده القبائل المجاورة، لتصريف منتوجاتها الفلاحية، والتزود منه بما تحتاج إليه من السلع. ومن خلال الوصف الذي خلفه لنا والتير هاريس، لا نقف على ملامح مدينة تجارية نشيطة ومزدهرة. فكل محتوياتها حسب نفس الزائر، كانت تقتصر على وجود كمية قليلة من السلع الاستهلاكية التي كان الأهالي يجلبونها على ظهران الدواب من مكناس، ويبيعونها بالتقسيط لإخوانهم سكان القبيلة. "... في هذا الشارع الرئيسي توجد الدكاكين القليلة..غرف صغيرة مفتوحة على الطريق بأبواب تقوم مقام النوافذ. هناك عدد قليل من قطع السكر، وعلب الشاي الأخضر، وبعض حزم الشمع، وخفاف صفراء، وتوابل، وكذلك منسوجات قطنية أوربية. هذا على ما يبدو كل محتويات الدكاكين القليلة التي توجد في أكّواري..."[3].

ويستفاد من هذا الوصف أيضا، أن البضائع الأوربية، في الفترة التي زار فيها هاريس أكْوراي (1898)، كانت قد غزت الأسواق المغربية على نطاق واسع، وأن الإقبال عليها سواء في البوادي،أو في المدن، قد أصبح متزايدا، خاصة من قبل الميسورين من السكان. ومن خلال البضائع المعروضة، يمكن الوقوف كذلك على مستوى عيش السكان، ونوعية السلع المستهلكة من طرفهم. فقد سبقت الإشارة إلى أن عدد سكان أكْوراي، كان يقدر ب 200 كانون. فإذا قابلنا الكمية القليلة من البضائع الموصوفة أعلاه، بحجم سكان المدينة، نجد أن السلع المتحدث عنها، قليلة من حيث الكمية، ولا تفي بحاجيات أهل تلك المدينة. كما نلاحظ أن البضائع المتجر فيها أغلبها من مصدر أوربي. فهل كان أهل أكوراي وسطاء، وسماسرة للتجار الأوربيين الذين بدأ عددهم يتزايد في مدينتي فاس ومكناس، في الفترة التي مر بها هاريس بالمنطقة؟

إلى جانب المتاجر المشار إليها آنفا، كانت تعرض بضائع أخرى في السوق الخارجي الذي كان يعمر مباشرة خارج باب المدينة. وكان رواد هذا السوق، من قبائل بني مطير، وزمور، وكْروان، وزيان، وبني مكيلد. وكانت هذه القبائل تقصد هذا السوق، لبيع منتوجاتها المحلية، وشراء ما تحتاجه من السلع التي كان يجلبها التجار المقيمون في أكْوراي، من مكناس. وهي إما بضائع محلية الصنع أو أوربية المصدر. ويظهر من وصف هاريس لهذا السوق أيضا، ان تجارة الماشية، والحبوب، والمنسوجات الصوفية المحلية، كانت تشكل أهم المبادلات التي كانت تعرض في هذا السوق. "...أما السوق الذي يعمر خارج باب المدينة الصغيرة، يكون في الصباح مشهدا رائعا، عندما يعج بالبرابرة وينهمكون في البيع والشراء. ومن حين لآخر توضع الجياد، والبغال في المزايدة. إلا أن تجارة الاغنام، والمعز، والحبوب، والمنسوجات الصوفية الخشنة، تشكل القسط الأكبر من المعروضات..." (4) .

ويتبين من خلال المستفادات التي كان يأخذها المخزن من أكْوراي، أن حجم الروجان التجاري لهذا السوق، لم يكن ذا أهمية بالمقارنة مع موقعه، وأهمية القبائل المحيطة به، وإمكانياته الاقتصادية. فقد جاء في أحد التقاييد المخزنية:

"الحمد لله. تجريد مستفاد مكناسة الزيتون عن شهر شوال عام 95 يقابل بنظيره من السنة الماضية" (5).

ومن مستفاد أكوراي /· 000330 01067

يتضح من هذين الرقمين، وهما حصيلة مستفاد السوق عن شهري شوال من عامي 1294هـ و1295هـ، أن النشاط التجاري لأكْوراي، كان يتسم بعدم الانتظام. كما يلاحظ أن

المدينة خلال سنة 1295هـ، قد سقطت في تدهور تجاري واضح. فإذا قارنا شهر شوال من سنة 1294هـ، بنظيره من سنة 1295هـ، نلاحظ أن حجم روجانها التجاري، قد تنازل بحوالي ثلاث مرات تقريبا، خلال السنة المذكورة. فما هي أسباب هذا التدهور؟

كانت المبادلات التجارية بين أكُوراي والقبائل المجاورة، تزدهر أو تتدهور، حسب الحالة الاقتصادية التي كانت توجد عليها البلاد، وحسب الوضعية الأمنية والسياسية التي كانت تخيم على المنطقة. فعند نشوب الحروب والفتن بين القبائل، أو بينها وبين المخزن، كان أهل أكُوراي ينزوون في قصبتهم. وعندئذ، كان نشاط أكُوراي التجاري يتوقف نهائيا. فقد ذكر هاريس في سنة 1898، أن سوق هذه المدينة كان يتحول، في كثير من الأحيان، إلى مسرح للمشاحنات وسفك الدماء بين القبائل المحيطة بها. لذا كان تزودها بما تحتاج إليه من البضائع، في هذه الحالة، يتم تباعا. فعندما يلج بنو مطير مثلا ساحة السوق المذكور، ترى بني مكيلد، ينتظرون على صهوات جيادهم في التلال المجاورة، حتى ينتهي خصومهم من قضاء حاجاتهم، ويخلوا لهم المكان[6]. إلا أن تقلص حجم تجارة أكُوراي خلال سنة 1295هـ، لم يكن ناجما فقط عن هذا العامل الأخير وحده. فقد عرف المغرب خلال هذه السنة، مجاعة عظيمة، اودت بحياة الكثير من سكان البادية، بسبب الجفاف التام الذي ضرب البلاد، وبسبب ارتفاع الأسعار الناجم عن تثقيف المخزن للسكة خلال ذلك العام[7]. وبسبب هذه الضائقة المالية والاقتصادية، خرج بنو مطير، خلال السنة المذكورة، عن سلطة المخزن، وأخذوا يغيرون على الطرقات، ينهبون المارة بها، ويسطون على أمتعة التجار. وهاجموا مكناس، وضيقوا الخناق على أهلها. ولم تستقر الأحوال في المنطقة، إلا بعد أن غزاهم السلطان في منتصف محرم عام 1296، وأرغمهم على الإذعان لنفوذه، وتأمين سلامة الطرق التجارية العابرة لأراضيهم[8]. وبسبب هذه الاضطرابات، كان من الطبيعي أن يتأثر حجم المبادلات التجارية خلال السنة المذكورة، لا بين أكُواري والبادية المجاورة فحسب، بل تعطلت أيضا حركة التجارة نهائيا بين فاس ومكناس من جهة، وبينهما وبين البادية المجاورة لهما من جهة ثانية.

سوق الحاجب

على غرار أكُوراي، كان الحاجب يتوفر على متاجر دائمة، كانت توجد داخل القصبة، وعلى سوق أسبوعي، كان يعقد يوم الاثنين بنفس المكان[9]. وكانت دكاكين القصبة، تزود سكانها والمناطق المجاورة بالبضائع التي كان التجار المقيمون فيها يجلبونها من مكناس. بينما كان السوق الأسبوعي، تروج فيه المنتوجات الفلاحية المحلية، وخاصة الماشية منها. وكان عدد المتاجر الموجودة في الحاجب، أقل مما كان في أكُوراي. فعند ممر الماركي دوسوكُونزاك

بالمنطقة في شهر ماي عام 1901، ذكر أن القصبة تتوفر على عدد قليل من المتاجر والتجار. كما أشار إلى أن الفئة المتاجرة هناك كانت غريبة عن البلد، ومن التجار العرب[10]. وإلى ما يقرب من هذا، ورد الحديث في إحدى الوثائق، أن البعض من هؤلاء التجار كانوا من رجال الزوايا وأجانب عن المنطقة، ففي 14 شعبان عام 1327هـ، كتب المدني المزواري إلى عبد الرحمان بن أحمد الحمزاوي، في موضوع بعض تجار القصبة، رسالة جاء فيها: "...وبعد، فإن رجلين من المرابطين أهل زاويتنا، احدهما السيد عبد الرحمان الحمزاوي، وابن عمه سيدي محمد، ورجل ثالث اسمه السيد ادريس الهواري، كانوا مستقرين بقصبة الحاجب يبيعون ويشترون. فلما تولى حم والحسن البرزوني، جعل لهم سببا واهيا وقبض عليهم، ودفعهم من جملة مساجين القبيلة المطيرية. ولما حللت بحضرة سيدنا نصره الله، تعلقوا بي، ووقف لي عارهم، حيث تحققت بأنهم لا جرم لهم. إلا أن العامل المذكور لم يوافقوه على ما أراد أخذه منهم. وعليه فنطلب من علاك، أن تستعطف خاطر مولانا المنصور في تسريحهم. وإن أذنهم سيدنا أعزه الله بالرجوع لمحلهم فذاك، وإلا فليذهبوا لحال سبيلهم..." [11].

ويمكن أن يستنتج من هذه الوثيقة أيضا، أن الشرفاء والمرابطين، بسبب انعدام الأمن في الطرقات، وانتشار أعمال اللصوصية، كانوا اقدر من غيرهم على نقل البضائع من مكناس عبر القبائل، وترويجها في تلك المناطق. وذلك لما لهم من نفوذ بين الناس، وعدم قدرة السياب على التجرؤ عليهم، ومداهمتهم أثناء أسفارهم. خصوصا إذا علمنا أن الفترة التي نحن بصددها، قد تميزت باضطرابات كثيرة، تعطلت من جرائها حركة المبادلات التجارية، بسبب الضائقة الاقتصادية العامة التي كانت تشهدها البلاد خلال نفس الحقبة، والناجمة عن الضغوط الأجنبية من جهة، وعن الكوارث الطبيعية التي ضربت المغرب من جهة ثانية. فقد لعب المرابطون ورجال الزوايا دورا هاما في تنشيط التجارة الداخلية، وتسهيل مهمة التجار في مختلف نواحي البلاد. فالقوافل التجارية عادة، كانت لا تجرؤ على دخول القبائل، إلا إذا كانت مصحوبة ب "الزطاط". والزطاط في اصطلاح التجار، هو شخص من ذوي النفوذ والجاه في القبيلة، وفي أغلب الأحيان من الشرفاء والمرابطين، كان يرافق القوافل التجارية، ليحميها من أخطار الطريق. ويمكن الاستدلال على دور الشرفاء في القبائل، والوقوف على الحالة الأمنية التي كانت سائدة في المنطقة، من خلال ما جاء في رسالة محمد بن العربي غريط إلى الشريف سيدي محمد المراني، بتاريخ 10 رجب عام 1320هـ. "...وبعد، فقد وجهنا بعض الأصحاب ليأتوا لنا ببعض الأهل من مكناس. فنحب من سيادتك المحمودة بالله، أن توجه صحبتهم

بعض من بني مطير، ليرافقوهم في الطريق إلى محل الأمن. وخذ سيدي في الحزم، والاعتناء في ذلك، كما هو المعتاد في محبتكم..."[12].

وإلى جانب دكاكين القصبة، كان يعقد في نفس المكان أيضا، سوق أسبوعي. وكانت أهميته ترجع أساسا إلى موقعه الجغرافي الممتاز بين سهل سايس وجبال الأطلس المتوسط، ووجوده على الطريق الرابط بين مكناس وتافلالت. وكان رواد هذا السوق، من قبائل بني مطير، وجروان، وزمور، وبني مڭيلد. كانت تجارة الماشية، تشكل القسط الأكبر من روجانه التجاري. فقد ذكر دوسوڭونزاك في سنة 1901، أثناء زيارته للحاجب، أن الأغنام، والأبقار، والأفراس، والخيول، كانت أهم معروضات ذلك السوق[13]. ويستنتج من المراسلات المتبادلة بين السلطان وممثليه المحليين في المنطقة، ان المخزن كان، في بعض الأحيان، يعرقل نشاط السوق المذكور، ويؤثر على حجم مبادلاته التجارية. فقد كان أمناء مكناس، عند احتياج الدولة للشعير اللازم لعلف دواب المخزن، يقصدون عادة سوق الحاجب لاكتياله. وكانوا يستغلون نفوذهم، فيتعسفون على الأهالي، قصد إرغامهم على بيعه إياهم بثمن بخس. وكان هذا السلوك يعوق السكان عن ارتياد ذلك السوق، ويؤثر على نشاطه التجاري. فقد تدخل السلطان مرارا في الموضوع، وأمر خدامه بالمنطقة، في عدة مراسلات، بحث إخوانهم على حمل الشعير إلى سوق القصبة. كما أوصى أيضا الأمناء بالتساهل مع البائعين في الثمن، حتى يحصلوا على المراد. ففي 24 شعبان عام 1305هـ، كتب مولاي الحسن إلى الباشا حم بن الجلاني في الموضوع، قائلا: "... وبعد، وصل جوابك عما أمرناك به من شد عضد الأمين الموجه لاكتيال الشعير من سوق القصبة، ووضعه بمحل فيها، باستحالة تحصيل الغرض منه بالسوق المذكور، لما شرحت. ولابد من إصدار أمرنا الشريف لعمال بني مطير، بإلزام إخوانهم الإتيان به بقصد بيعه ثمة... وصار بالبال. اما إشارتك بإصدار أمرنا الشريف لعمال بني مطير، بما ذكرت، فقد أمرناهم وقواد جروان والاعراب به..." [14].

ومن أمثلة ما كتب به السلطان إلى العمال حول نفس الموضوع: "...وبعد، فبوصوله إليك، أمر ايالتك بتوجيه الشعير لقصبة الحاجب، وبيعه للأمين الذي كلفناه باكتيال العلف هناك، بالسوم الواقع، والثمن الناجز، بلا بخس ولا مماطلة. وأكد عليهم في ذلك بالعزم. والسلام" [15].

وورد في رسالة أخرى، من القائد الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 10 رمضان عام 1304هـ، حول نفس الموضوع: "...أما بعد، فقد ورد علينا الكتاب الشريف بحظ إيالتنا أن

يحملوا الشعير لأمين الجناب العالي بالله، وبيعه بالسوم الواقع، والثمن الناجز، فنحن عند السمع والطاعة لما أمر به سيدنا..."(16).

كان نشاط سوق الحاجب يتغير حسب فصول السنة، ويتوقف على العلاقة القائمة بين القبائل المجاورة له. فعند حلول فصل الشتاء، كانت قبائل الأطلس المتوسط تضطر، تحت وطأة الظروف الطبيعية، إلى النزول في اتجاه المنخفضات بحثا عن المراعي الدافئة. وعند انعقاد السوق المذكور، كان أهلها لا يترددون في ارتياده، بسبب قربهم منه. وفي هذا الصدد، ذكر أبيس في سنة 1914، أن قمة روجان هذا السوق، كانت تبلغ أوجها خاصة في فصل الشتاء(17). إلا أنه عند حلول فصل الصيف، كان نشاط السوق ينقص تدريجيا، بسبب رحيل القبائل وتنقلها نحو المرتفعات.

وإلى جانب الظروف الطبيعية، كانت الحروب تعطل أيضا نشاطه. فقد وردت في الوثائق، إشارات كثيرة إلى هجوم القبائل على القصبة، وعلى الدواوير المجاورة لها، نكتفي هنا بإدراج مثال واحد منها. ففي 12 ربيع الأول عام 1310هـ، أخبر قواد بني مطير السلطان، بهجوم بني مكّيلد على القصبة قائلين: "...اعلم مولانا، بأن كافة قبيلة بني مكّيلد، فقد رجعوا بالمحلة لنوائحها (هكذا)، وجعلوا معنا المهادنة. وبعد نظروا في ايالتنا فهم في الحركة السعيدة، وقاموا بحركتهم، وضربوا على دواويرنا، كما ضربوا على القصبة الحاجب يومين (هكذا)..."(18).

وتكشف وثيقة أخرى، أن المخزن، عند رغبته في تأديب القبائل الخارجة عن سلطته، والقصاص منها، كان يصدر أمره إلى قواد المنطقة، بمنع الايالات الفاسدة، من الاكتيال من سوق القصبة. وكان هذا الإجراء، يؤثر كذلك على حجم روجان السوق، ويعرقل حركة المبادلات التجارية في المنطقة. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 5 جمادى الأولى عام 1305هـ. "...وافاني كتاب سيدنا الشريف، أن نقطع العلائق (هكذا) بيننا وبين الفئة الفاسدة من زيان، وبني مكّيلد الخارجين عن عمالهم، وعن منهاج إخوانهم الصالحين، وان نمنعوهم (هكذا) من الاكتيال من بلادنا... ومن تركهم تلحقه دعوة الشر، ولم يقبل الله منه صرفا ولا عدلا. فنحن على منهاج ما أمر به سيدنا. وها نحن عند السمع والطاعة..."(19).

2) **<u>التجارة مع فاس ومكناس</u>**

كانت أغلب مبادلات بني مطير تتم مع مكناس وفاس. وكانت علاقتهم التجارية بالمدينتين المذكورتين علاقة عضوية. إذ لم يكن بإمكانهم الاستغناء في مشترياتهم عنهما. كما

أن كلا من فاس ومكناس، كانت في حاجة ماسة إلى منتوجاتهم الفلاحية. إلا أن عدة عوامل تظافرت وساهمت في عرقلة هذا النشاط التجاري. منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي. وتتمثل العوامل الخارجية، في انفتاح المغرب في وجه التجارة الأوربية، وتسرب التجار الأوربيين وتمركزهم في المدن المهمة في البلاد، ومن بينها فاس ومكناس، ودخولهم في معاملات مجحفة مع الأهالي، عن طريق السماسرة والمحميين المغاربة. بينما تتمثل الظروف الداخلية، في الكوارث الطبيعية والمجاعات التي ضربت البلاد في النصف الثاني من القرن 19، وفي الانتفاضات المزمنة التي عرفتها الفترة المذكورة، بسبب استفحال وطأة الضرائب المخزنية المفروضة على القبائل. وكانت المكوس الموظفة على أبواب المدن والأسواق، على رأس العوائق التي كانت تحول دون ازدهار هذا النشاط التجاري.

تطور نظام المكوس وأثره على مبادلات بني مطير التجارية

اضطر المخزن في القرن 19، كما هو معلوم، أمام الضغوط المالية الأجنبية، وتزايد نفقات الدولة، إلى ضرب أبواب المدن والأسواق بالمكوس، رغم معارضة الفقهاء لهذا الصنف من الضرائب، وتذمر التجار والحرفيين منها ومقاومتهم لها. ثم تراجع بعد ذلك، فأمر الأمناء بإسقاطها. وكان فرض المكوس وتوسيع نطاقها، أو حدفها، يتوقف على أوضاع المخزن المالية، ويتغير حسب الوضعية الاقتصادية والمالية العامة التي كانت توجد عليها البلاد. فقد تردد السلاطين مرارا، بين أمر فرضها او حدفها. كما اضطروا إلى استعمال القوة لإجبار السكان على أدائها. فبعد انهزام المغرب في معركة إيسلي، اضطر مولاي عبد الرحمان إلى فرض المكوس، على الجلد والبهائم[20]. ثم عاد بعد ذلك، فأمر بإسقاط هذا الوظيف. وقد وردت في وثيقة متأخرة، الإشارة إلى هذا الإجراء الأخير، ولم تذكره الحوليات. ففي سنة 1312هـ، كتب السلطان مولاي عبد العزيز إلى خليفة الباشا حم بن الجلاني رسالة جاء فيها بخصوص هذه النقطة. "...ولا يخافكم ما كان فعله سيدنا الجد الكبير مولانا عبد الرحمان رحمه الله من الأمر بحيازة الجلود مطلقا، حيث عرض ما اوجب ذلك. ولما زالت الأسباب المقتضية له، سرحه..."[21].

وبعد انهزام المغرب في حرب تطوان، "تفاحش أمره (المكس) في دولة ابنه سيدي محمد بن عبد الرحمان"[22]. وعندما تولى السلطان الحسن الأول زمام الحكم في البلاد، أبقى على نظام المكوس كما كان عليه في عهد سلفه، رغم انتفاضة دباغي فاس، وضربهم على دار الأمين بنيس، ورفضهم مبايعة السلطان الجديد، وتعليقهم لبيعة هذا الأخير، بحدف مكوس الأبواب. وقد شارك بنو مطير وأغلب قبائل الأطلس المتوسط، كما سنبينه، دباغي فاس في انتفاضتهم

هذه، وخرجوا دفعة واحدة عن سلطة المخزن. وكانوا يستهدفون من وراء ذلك التمرد، إرغام المخزن على حذف مكوس الأبواب بصفة عامة، ومكوس فندق "النجارين" بصفة خاصة[23].
إلا أنه رغم هذه الأحداث، أمر السلطان مولاي الحسن برد المستفادات، كما كان عليه الحال في عهد والده. وفي هذا الصدد، تقول رسالة سلطانية إلى رعاياه بكافة أنحاء البلاد. "...فبعدما كتبنا لكم في شأن ماتلقانا به أهل فاس من الفرح، والسرور، والاحتفال في جميع الأمور، اختبرناهم، وبلونا أحوالهم، فالفينا أحوالهم تصدق أقوالهم. فأمرناهم حينئذ برد المستفدات لحالها المعتاد، كما فعلنا بمكناسة وغيريها من البلاد..."[24].

إلا أن السلطان المذكور، بعدما سدد المغرب الغرامة الاسبانية، وتحسنت أحوال المغرب المالية نسبيا، أمر بإسقاط المكوس في سائر الأبواب بالمدن والمراسي[25]. وبعد وفاة هذا الأخير مباشرة، اضطر السلطان مولاي عبد العزيز، في عهد حجابة احمد بن موسى، إلى ضرب أبواب المدن والأسواق من جديد بالمكوس، واحتكار تجارة التبغ و"الكيف" (صاكة)، وحيازة مداخليها لصالح المخزن. ورد الحديث عن هذا الإجراء، في رسالة مطولة من السلطان عبد العزيز إلى خليفة الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 22 محرم عام 1312هـ، نثبتها على الفور بنصها، لأهمية المعلومات الواردة فيها: "خليفة وصيفنا الأرضى الباشا حم بن الجلاني، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فلا يخفى أن سيدنا الوالد قدسه الله، كان أمر بإسقاط العطاء على الحافر بالأبواب، تبرعا منه واختيارا. حيث توفر الوفر وامتلأت بيوت المال، وكثرت الجبايات، واتسع الحال، وارتفع الموجب الذي كان من الأسباب الداعية لذلك. كما سرح صاكة الطرقة وتوابعها، وألغى مدخولها تبعا للأبواب. حيث لم تبق داعية لما يستفاد من ذلك، بسبب التوسعة الحاصلة وقتئذ بما ذكرنا، وزوال الموانع التي قررنا. وكان في ظنه رحمه الله، أن بسبب تسريح الصاكة وانعدامها، تنعدم المفاسد المترتبة عليها، وتنقطع مواد الضرر الحاصلة منها. فإذا به ازداد أمرها قوة، واتسع خرق ضررها أكثر مما كان. وبقي الناس على ما كانوا عليه من استعمالها، وبيعها، وشرائها. بل تفاحش التجاهر بها أكثر من قبل. لأن محل بيعها كان مخصوصا مقيدا وقت تحجير الصاكة. فلما سرحت، كثرت مواضيع بيعها بغير قانون ولا فائدة. وتمخض الضرر، ولم تبق لتسريحها منفعة أصلا ، مع أن العلة في تسريحها هو قطعها، وتركها، وعدم العود للالتفات إليها. فإذا به بقي المعلول على حاله، ولم يحصل من ذلك الا ضياع المخزن فيما كان يستفيده منها. والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما، والمصلحة تراعى في سائر الأحوال، والملك في رعيته، بمنزلة الطبيب لها. فمتى رآها محتاجة لدواء، عاجلها وعالجها به. وكما للدواء تأثير في ذي العلة المحتاج له، فكذلك يكون إضرارا

بالمستغني عنه. ومن المتعين على الإنسان أن يدور مع المصلحة حيث دارت، ويلبس لكل حالة لبوسها. وفي الحديث، إذا أوسع الله عليكم، فأوسعوا. ويؤخذ من مفهومه العكس. ومن كلام بعض الحكماء، لا ملك إلا بجند، ولا جند إلا بمال، ولا مال إلا بإقامة قسطاس العدل والنصر في مستخرجاته على وجوه لا ضرر فيها على الرعية. ولا يخافكم ما كان فعله سيدنا الجد الكبير مولانا عبد الرحمن رحمه الله، من الأمر بحيازة الجلود مطلقا، حيث عرض ما أوجب ذلك. ولما زالت الأسباب المقتضية له، سرحه. وقد اقتضى نظرنا الشريف، رد العطاء على الحافر بالأبواب مع تحجير الصاكة كما كانت، بعد أن جدد عليهما الوفق مع النواب بطنجة، لمصالح اقتضاها الحال، وأسباب تحمد عواقبها بحول الله في المآل. ومن جملتها الرفق بالضعفاء، وقطع النظر عن القبض منهم، بسبب الإعطاء في الأبواب. لأنه خاص بالتجار ومن في حكمهم من ذوي الملأ. إذ لا يخرج السلعة ولا يدخلها، إلا التاجر. وما يعطي عليها في الابواب بالضرورة يزيده في ربحها. وهو شيء قليل لا يحصل منه ضرر. إلا أن القليل من الكثير كثير، فيحصل المقصود للمخزن على وجه لا ضرر فيه على الضعفاء أصلا. وقد جددت ضوابط ذلك وترتيبه في منافع مستفادات فاس الجاري بها العمل، الشاملة للناس كلهم في العطاء، والقاصرة على رعية المخزن والتي تحدث على مقتضى الوفق الجديد المجدد بطنجة، شامة للناس كلهم. وها نسخة من الوفق المذكور تصلك بطيه مع بيان المنافع التي أسقطنا فيها العطاء على الناس كافة، تخفيفا عليهم ورأفة بهم، لكونها في الغالب لا يروج فيها إلا الضعفاء والمساكين الذين تجب الشفقة عليهم. وهي ميزان الشمع، والشعر، وقاعة الزيت، والصابون، والبالي بالجوطية، والبالي بالقيسارية، وطابع الحرير، ونصف العشر بفندق الحناء، وسوق الفضة، وسوق البطر، وأعشار البطر، وسوق الصوف، وسوق الغزل، والملح، والرقاد، وميزان النحاس، وعسل الإبل، وسرير المكاحل، والرقيق، والحوت، وباب الملاح، وسوق الماعون، والسقاطين، والعطارين، ومهراس القهوة. وهذه من المنافع القديمة التي كان العطاء عليها داخل المدينة وخارجها. وأما العطاء على الحافز بالأبواب، فقد أسقطنا مما كان قديما فيه أيضا العطاء على البياض، والخضر الطرية كلها، والهيشر، وعروق الدوم، لكونها أيضا مما يروج فيها الضعفاء كذلك. ولأجله أزلنا على الناس مستفاداها كلها، وأسقطنا عنهم إسقاطا كليا. فلا يطالبون منه بقليل ولا كثير. كما تصلك نسخة من بيان تجريد المنافع التي تبقى المشتملة على ما وافق الوفق المذكور، في كونه على الناس كلهم، وعلى ما هو على رعية المخزن حسبما نبه عليه بترجمة كل منهما. وقد أمرنا خدامنا أمناء الصائر السعيد هناك، وأمين المستفاد الخديم المحتسب الحاج محمد بناني، والناظر الحاج المكي التراب، بالاجتماع

على ترتيب ذلك بالفندق المعد لأشغال المستفادات الذي يجلس فيه أمينها بمحضر العدلين اللذين أمرنا القاضي بتعيينهما لهم، ويشرعون في تعيين الأمناء. وبينا لهم جميعا العمل الذي يتمشون عليه في تعيين الأمناء والطلبة، للجلوس بالأبواب، وأمين على الصاكة. يكون الشروع في التصرف في ذلك يوم فاتح ربيع الثاني المقبل ولاء. كما أمرناهم بتحصين أعشاب الطرقة البلدية كلها على متعاطي بيعها، سواء كانت مخدومة كالورقة المسحوقة، أو لازالت على حالها ورقة أو زريعة، وذلك في جميع أماكنها بالمدينة وملاح الذميين، وكذا آلات استعمالها عند متعاطيها. وبينا لهم العمل في الرومية أيضا، وكونها لا كلام لأحد فيها، لأنها لها حكم آخر. وأمرناهم بما يكون التمشي عليها في قبض مستفاد المنافع بعد سمسرتها، واطلاع علمنا الشريف بما تقف به على آخر زائد لعام واحد، وكذلك الصاكة لعامين. وبعد صفاء ذلك كله، يسمرون الأبواب أيضا، ويعلمون بما تقف به على آخر زائد كذلك. فنأمرك أن تشد عضدهم على مقتضى ما بيننا بمكاتبنا الشريفة، وتبقى النسخ الثلاث المذكورة الموجهة لك، تحت يدك بقصد الرجوع إلى ما فيها عند الاحتياج إليه، أو حدوث مخالفة، أو التنازع في شيء. وتتنبه لمن يريد الخروج عن مضمنها، لتضرب على يده في ذلك، بأن العهدة فيه عليك. كما ألزمنا الأمناء المذكورين، العمل به وعدم مجاوزته إلى غيره في سائر الوجوه، ورفعنا لهم الإشكال، وأزلنا لهم الإيهام عن الجميع، بحيث لم تبق لهم خلافا في شيء من الأشياء. وضمنا لهم ذلك كله في كتاب، اشتمل على أبواب وفصول، وجعلناه لهم كالجامعة. فعلى ما فيه العمل، لتكون على بال من مطالبتهم بمطالعته، إن أُشكل عليك أمر في ذلك. وقد شركنا أمناء الصائر والمحتسب الذي هو أمين المستفاد وللناظر التراب في ترتيب تلك الأمور كلها، وضبطها حتى يتم أمرها، ثم يبقى التصرف للخديم... وخده على نحو ما بين له من الضوابط. والله يسلك بالجميع مسالك الصواب، ويوفق الكل لما فيه رضاه. والسلام. في 22 محرم الحرام فاتح عام 1312هـ"[26].

وإلى جانب رسوم أبواب المدن والأسواق، كان بنو مطير وقبائل الأطلس المتوسط وشرق فاس، يؤدون، عند تزودهم بالسلع من المدينة المذكورة، رسوما أخرى، كانت تدعى "أعشار فندق النجارين"، نسبة إلى مكان تجمع البضائع وإقامة الأمناء فيها. ويرجع تاريخ إحداث هذا المكس، إلى عهد مولاي عبد الرحمان. ذلك أنه بعد اتفاقية لالة مغنية (18 مارس 1845) وتعديل الحدود بين المغرب والجزائر، فرض السلطان المذكور، رسوما على المنتوجات الصناعية التي كانت تخرج من فاس في اتجاه الجزائر، تحت إسم أعشار فندق النجارين[27]. وبعد أن عجز المخزن عن مد نفوذه إلى قبائل شرق فاس والأطلس المتوسط،

عمد إلى تعميم هذا الوظيف، على جميع البضائع التي كانت تخرج من فاس إلى المناطق المذكورة، وذلك لتعويض ما كان بإمكانه أن يجبيه منها في الوظائف والواجبات المعتادة[28]. وفي مرحلة لاحقة، فرض المخزن هذا المكس أيضا على جميع البضائع الواردة على فاس والخارجة منها. وبذلك أصبحت تلك الرسوم تمس حتى القبائل الخاضعة لنفوذ الدولة والتي كانت لاتزال تؤدي بانتظام مختلف الوظائف المعتادة. وكان من نتائج هذا الإجراء أيضا، أن أصبحت البضائع الخارجة من فاس، في اتجاه بني مطير وغيرها من القبائل، غالية جدا. فالسلع الأوربية مثلا الواردة على فاس، كان التجار يؤدون عنها رسوما جمركية في المراسي، تصل إلى عشر ثمن الشراء. وبعد جلبها إلى فاس، كان على السكان والتجار على السواء، إذا أرادوا نقلها إلى البوادي المجاورة، أن يؤدوا واجب عشر فندق النجارين[29]. وهذه العملية كانت تجعل تكلفة السلع الخارجة من فاس إلى بني مطير وعموم البادية المجاورة، تصل إلى مستوى مرتفع جدا. ولم تكن البضائع المعروضة في أسواق مكناس أو الخارجة منها إلى النواحي المجاورة، أبخس ثمنا من تلك التي كانت ترد على القبائل من فاس. فقد كانت هذه المدينة بدورها، تابعة تجاريا لفاس، وتقع تحت رحمة واحتكارات تجارها[30]. فالبضائع الأوربية التي كانت ترد من طنجة والعرائش، كانت تفرغ في فاس قبل أن تخرج إلى مكناس. كما أن السلع الواردة من تافلالت وبلاد السودان، كانت تمر أيضا على نفس المدينة، ثم توزع بعد ذلك على النواحي المجاورة. أضف إلى ذلك، أن أغلب تجار مكناس كانوا من الفاسيين، ويخضعون في معاملاتهم، لمؤسساتها وبيوتاتها التجارية[31].

وبالإضافة إلى المكوس الآنفة الذكر، كانت الرسوم التي يؤديها التجار، أثناء مرورهم بالنزائل المبثوثة على طول الطرق التجارية، تساهم أيضا في رفع تكلفة البضائع المستهلكة من قبل القبائل. فقد وردت الإشارة في إحدى الوثائق، إلى أن الأمين حم والحاج القداري، كان يأخذ من القوافل التجارية المارة بالنزائل في بني مطير، رسوما مالية بسعر موزونة لكل شاة، ودرهم لكل دابة، وثمان موزونات للبهيمة الكبيرة. "... وهو ان قائد الرحى لما رأى عددا كثيرا يدخل علينا مما تقبضوه من القوافل المسافرين (هكذا) طالبا بواجبه منه... نعم مولانا أعزه الله بأن دخول الباب (هكذا)، فقد نفذته للفقيه ملازمنا مع البواب ليجلسوا لنا في المحل (هكذا)، وهي فرضه مزونة لكل شاة، ودرهم لدواب وثمانية موزونة للبهيمة الكبيرة (هكذا)..."[32].

وتكشف وثيقة أخرى، أنه بسبب ارتفاع رسوم النزائل، صار التجار، حتى يتهربوا من العطاء فيها، يسلكون سبلا أخرى، ويتحاشون السير في الطرقات ذات النزائل، رغم الأخطار

التي كانوا يتعرضون لها أثناء أسفارهم. وفي هذا الصدد، تقول رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 4 رمضان عام 1306هـ: "... وبعد، فقد أخبر الخديم البرزوني بأن القوافل التي تخرج من مكناس للحاجب وغيره، تعدل عن الطريق ذات النزائل، فرارا من الإعطاء فيها. وعليه فنأمرك بإلزامهم سلوكها، لما في المرور على غيرها من الخطر. والسلام"[33].

كان المخزن يبيع مستفادات النزائل إلى التجار. وكان هؤلاء يتولون بعد ذلك بوسائلهم الخاصة، تحصيل مداخيلها طيلة السنة أو السنوات المتعاقد عليها. إلا أن هذه الطريقة كانت تساهم بدورها أيضا في عرقلة حركة النشاط التجاري بالبلاد. فقد كان المكترون لمنافع النزائل المذكورة، يفرضون على القوافل المارة بها، رسوما عالية. كما كانوا يتعمدون كذلك إحداث محطات إضافية جديدة على طول الطرق التجارية. وذلك حتى يتمكنوا من الزيادة في مداخيلهم، والرفع من حجم أرباحهم. ورد الحديث عن هذا السلوك، في رسالة من السلطان إلى القائد عبد السلام بن محمد السويسي، بتاريخ 15 ذي القعدة عام 1296هـ. "خديمنا الأرضى الطالب عبد السلام بن محمد السويسي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد بلغ جانبنا الشريف، أن النزائل التي بإيالتك ازناتة ومن إلى نظرك من الاعراب، صار أصحابها يقبضون من المارين بالطريق مالا له بال. ويشددون بالتضييق عليهم في ذلك. وأحدثوا نزائل أخرى على التي كانت قيد حياة سيدنا الوالد قدسه الله. فنامرك أن تكف هؤلاء النازلين بها عن القبض من المارين، والتعرض لهم، وترفض ما أحدثوا منها على ما عهد قبل. ومن عاد لذلك، فإنه لا يحمد عاقبة أمره. وقد وجهنا كاتبنا الطالب عبد القدر بن عباد الزناتي بقصد النزول على ذلك، حتى ينفذوا أمرنا الشريف. والسلام"[34].

يتضح مما سبق، أن تطور نظام المكوس، وتوسيع نطاقه في القرن 19، كانت له انعكاسات سلبية، لا على العلاقة التجارية التي كانت قائمة بين بني مطير ومدينتي فاس ومكناس فحسب، بل شمل مفعوله وبنفس الدرجة، جميع مناطق المغرب، وأثر بصورة واضحة على حركة المبادلات التجارية بين سائر المدن والبوادي. وقد تضرر بنو مطير كثيرا من الرسوم التي كانت مفروضة على أسواق فاس ومكناس. وكانت أغلب الانتفاضات التي شنتها القبيلة على المخزن في نهاية القرن 19 وأوائل القرن 20، تستهدف إسقاط ذلك الوظيف. فبعد انتفاض دباغي فاس في سنة 1290هـ، خرج بنو مطير وعموم قبائل الأطلس المتوسط عن سلطة الدولة، وتضامنوا مع الثوار، لإسقاط الرسوم المفروضة على الجلد[35]. ولا يستبعد أن يكون المطيريون قد استهدفوا أيضا من وراء الهجوم الذي شنوه في سنة 1902، على سوق البقر

والغنم الذي كان يعمر بجوار مكناس، إرغام المخزن على حذف مكوس ذلك السوق[36]. وسنرى في فصل قادم، أنه بعد انتفاضة عام 1911، وحصار بني مطير للسلطان عبد الحفيظ في فاس، واضطرار هذا الأخير إلى الدخول معهم في مفاوضات، لفك ذلك الحصار، كان على رأس شروطهم ومطالبهم، حذف مكوس الأبواب بصفة عامة، ومكس فندق النجارين بصفة خاصة[37]. وعندما استولوا في نفس السنة على مكناس، كان من جملة مطالبهم أيضا، للانسحاب من المدينة، حذق مكوس أبوابها[38].

علاقة تجار فاس ومكناس ببني مطير

من المعلوم أن انفتاح المغرب في وجه التجارة الأوربية، طيلة القرن 19، قد أدى إلى تسرب طائفة من التجار الأوربيين، وتمركزهم في بداية الأمر في المراسي، ثم تسللوا بعد ذلك إلى المدن الداخلية، وأقاموا فيها دورا تجارية مستقلة أو تابعة لشركات متعددة في بلدان مختلفة. وقد ارتفع عدد هؤلاء السماسرة الوافدين على المغرب، مع تنامي غزو التجارة الأوربية للأسواق المغربية، في ارتباط وثيق مع ازدهار الرأسمالية الأوربية، وبحثها عن الأسواق الخارجية المربحة والضرورية لتصريف فائض الإنتاج. وقد اتخذ هذا الغزو، بعد مؤتمر مدريد (1880)، شكلا خطيرا، أصبح يهدد تدريجيا كيان المغرب السياسي والاقتصادي، وينخر البلاد من الداخل. إلا أن نشاط التجار الأجانب في المدن والبوادي المغربية عموما، كان يصطدم بعدة عراقيل، تتمثل في جهلهم بطبيعة البلاد، وبلغة وعادات أهلها، وعدم قدرتهم على التحرك بحرية بين مختلف المناطق والجهات، بسبب انعدام الأمن، وكراهية الأهالي لهم. لهذه الأسباب، اعتمد تجار مختلف الأجناس، على السماسرة المغاربة المحميين، لترويج بضائعهم في البوادي، سواء انطلاقا من المراسي، أو من المدن الداخلية الرئيسية. وكان اليهود أكثر العناصر المغربية تسابقا إلى الاستظلال بمظلة الحماية القنصلية. فقد لعب هؤلاء دورا نشيطا في تسهيل مهمة التجار الأوربيين، وترويج بضائعهم، وأموالهم في القبائل. وفي هذا الإطار، تمكن يهود مكناس وفاس، من الدخول في علاقات تجارية مربحة مع بني مطير وعموم القبائل المجاورة للمدينتين المذكورتين. ويستفاد أيضا من إشارات الوثائق، أن السلطات المخزنية قد سهلت هي الأخرى على تجار أهل الذمة، نصارى كانوا أو يهودا، الطريق لاستثمار رؤوس أموالهم في مختلف الإيالات. كما عملت بكل حزم وصرامة على تأمين تلك المعاملات، وتنظيمها، وتقنينها. وذلك لأن رؤوس أموال أهل الذمة المستثمرة في القبائل، كانت تضمن للدولة ورود الجباية باستمرار من القبيلة، وحتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، والسنوات العجاف، وعند حلول المجاعات بالبلاد. وكانت القبائل بدورها، تلجأ إلى الاقتراض منهم، عند إفلاسها أو حلول

المجاعة بها، أو عند عجزها عن أداء الواجبات المخزنية المترتبة عليها. ويمكن الوقوف على هذه الظاهرة، من خلال رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 26 جمادى الثانية عام 1312هـ. "... وبعد، فقد أخبر الخديم عبد الله الدخيسي، أن إيالته ضعفت مما مر من الجراد والغلاء. وقد ارتكبت إذ ذاك ديونا من أهل المدينة هناك مسلمين وذميين، وعجزت الان عن أدائها، ولم تقدر على تسوق المدينة، طالبا إمهال الغرماء من إخوانه المذكورين إلى الصيف القابل... وعليه فنأمرك بكف أرباب الديون ثمة إلى انصرام الأجل المذكور. والسلام" (39).

وإلى ما يقرب من هذا، كتب احمد النعماني المطيري، في نفس الشهر من نفس السنة، إلى السلطان يلتمس منه ان يصدر أمره إلى أهل الذمة، بالكف عن التعرض لإخوانه من الدخول إلى مدينة مكناس. كما طلب منه في نفس الرسالة، أن يحدد لهم الأجل، بظهير شريف، لتسديد ما يوجد بذمتهم من الديون للذميين المذكورين. تقول رسالة القائد المذكور: "وبعد، فليعلم سيدي أن الذميين فقد منعوا إخواننا على التسوق لمدينة مكناس الزيتونة مع ذلك من كثرة ديونهم مع خدام سيدنا المولين قبل هذا بالسنين الفارطين (هكذا). وأما القبيلة كما لا يخفى على مولانا، ضعيفة ومستقلة ومستغلى من المال والحرب وغير ذلك.(هكذا) فنطلب من سيدي ان يلزمهم بالكف عن القبيلة، ويبين لهم بظاهر (هكذا) على الأجل بذلك. ونحن على خدمة مولانا الشريف..."(40).

ويستنتج من الوثيقتين المثبتتين أعلاه، أن اليهود، بسبب استظلالهم بمظلة الحماية القنصلية، صارت لهم دالة على القبائل، وأصبحوا لا يعبأون بسلطة المخزن وأحكامه، ويتصرفون بكل حرية في رعايا السلطان، ولا يتقون عاقبة أو يخشون أمرا. وهذا ما يفهم من عجز السلطات المحلية، بما فيها باشا المدينة عن تسوية الخلافات في عين المكان، واضطرار القائدين المشار إليهما أعلاه، إلى رفع أمرهم إلى السلطان، ثم تدخل هذا الأخير بعد ذلك في المسألة، بإصدار الأمر للباشا المذكور بكف اليهود عن التعرض للمدينين لهم من دخول المدينة، وتأجيل المغرمين في دفع الديون المترتبة عليهم. وتكشف إحدى الوثائق، أن المخزن، عند امتناع أو عجز المدينين لليهود أو غيرهم، عن أداء ما يوجد بذمتهم، كان لا يتردد في اسرهم والزج بهم في السجون. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد اليزيد بن حم النعماني إلى السلطان، بتاريخ 3 شوال عام 1310هـ، "...أنهي لكريم علم مولانا دام عزه ورضاه، أن رجلين من إخواننا مسجونين قبل هذا، في ولاية ولد تيعربت النعماني، على يد خديم مولانا بوشتى بن البغدادي، على ديون لأهل الذمة، وأدوا ذلك على التمام، وقبضوا التبرية، ولازالت

تحت يدهما إلى الآن. ولما كانوا المتولين قبلي، لم ينهى (هكذا) أمرهم لمولانا دام علاه، وبقوا عرضة للضياع. وبعد ذلك سيدنا، لما أمر مولانا بتوليتي على إخواني، كل يوم يجتمعون نساؤهم وأولادهم يبكون بوسط خيمتي على فقدهما وقلة متاعهما، لما وقع بهما من النهب بالامر المولوي أعزه الله ونصره. ولم يبق عندهما شيء من حطام الدنيا الفانية. والآن نطلب من جلالة مولانا الشريفة، أن ينعم علي بتسريحهما، لنفرح بخروجهما بوسط إخواننا، لأنهما لا يطالبهما أحد بشيء، لا قليل ولا كثير، والذي طلبهما بشيء، فأنا مكلف به طال الزمان أو قصر. واليد الشريفة طويلة على الجميع..."[41].

ويتضح من تواريخ المراسلات المتبادلة بين المخزن وممثليه المحليين، في موضوع ديون أهل الذمة، ان افتراض القبيلة من تجار المدينة، يهودا كانوا أو مسلمين، كان يعقب عادة السنوات العجاف، ويتم غالبا عند ارتفاع الأسعار، ونزول الفاقة، والجوع بالسكان. فقد كان اليهود والسماسرة، يغتنمون هذه المناسبات، لترويج أموالهم في القبيلة. ومن خلال المعطيات الواردة في إحدى الوثائق، يتبين أن هؤلاء السماسرة، كانوا يستثمرون في بني مطير مبالغ مالية كبيرة، ويحققون من وراء ذلك أرباحا طائلة. ففي 2 رمضان عام 1302هـ، كتب الأمين حد والحاج الولالي والأمين الحسين بن بوعزة المطيري الولالي إلى السلطان رسالة جاء فيها: "...وبعد، كان ورد علينا كتاب سيدنا العزيز على ان نفقوا (هكذا) مع العامل حتى يؤدوا القبيلة (هكذا) إخواننا آيت ولال ما عليهم من الديون لأهل الذمة، ابن الشريفي وشريكه شلم. فقد فاصلناهم في الثلثان (هكذا) وبقي الثلث الواحد في المال. فقد أجلوهم في الباقي منذ شهرين، وقبضوا من عند إخوان الأمين الحسين بوعزة عشرة من الخيل، ومن البقر سبعة وسبعين رأسا، ومن الغنم مية (هكذا) وتسعين، وقبض الذمي بن لمجر والذمي رفيل من عند إخوان الأمين حدو الولاني خمسة وستين رأسا من البقر، ومن الخيل والبغال عشرة، ومن الغنم خمسين شاة. وما بقي يدفعونه لهم دراهيم منذ شهرين. وقد اعلمنا مولانا بذلك دامت سعادته..."[42].

فإذا علمنا أن آيت ولال، كانوا يشكلون عظما واحدا في بني مطير، لا يتجاوز عدد خيامه مائة خيمة، وأخذنا بعين الاعتبار عدد رؤوس المواشي التي دفعت، مقابل الديون الواجبة على سكان هذه الفرقة، في التاريخ المذكور، يمكن الوقوف أيضا على حجم رؤوس الأموال المستثمرة من قبل اليهود، على صعيد القبيلة كلها. وإذا قابلنا أيضا عدد اليهود المقترضين لنفس العظم، بعدد رؤوس المواشي المشار إليها في الوثيقة، والتي تمت حيازتها

لفائدتهم، يمكن كذلك أخذ صورة عن حجم الثروات المالية الضخمة التي كان يمتلكها عامة اليهود.

كان اليهود يقرضون المال للأهالي بالفائدة، أو "بالطالوع"، كما كانوا يسمونه. وردت الإشارة إلى هذا النوع من المعاملات، في رسالة الحاج اليزيد ابن حم النعماني إلى السلطان، بتاريخ 27 شعبان عام 1302هـ. فبعد أن اشتكى على أعتابه، بالباشا حم بن الجيلاني، والقواد المجاورين له في رسالة مطولة، استطرد يقول: "...وأن أصل العداوة بيني وبينهم، أكل مني مائتين ريال دفعه له البرزوني (هكذا) في شأن ذكر لي ترجع على آيت نعمان، واستسلفتها له بالطالوع من عند الذمي إسحاق ابن نايم الفاسي..."(43).

وكان سعر الفائدة المتعامل به عاليا جدا، ويخل كثيرا بمعاش السكان. وفي هذا الصدد، ذكر شارل دوفوكو، عند مروره بفاس، أن يهود هذه المدينة، كانوا يقرضون المال للناس بفائدة تصل إلى 60 %. (44) ويظهر أن سبب ارتفاع هذا السعر، وقبول المقترضين التعامل به، يرجع أساسا إلى الضائقة الاقتصادية العامة التي كانت توجد عليها البلاد، وإلى حالة الافقار العام التي أصابت السكان خلال النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20، بسبب المجاعات من جهة، وتصاعد مطالب المخزن من جهة ثانية. لذا كان الأهالي يلجأون إلى أموال اليهود، وأغنياء المدينة، ويفضلون الدخول في مثل تلك المعاملات المجحفة، على أن تزج بهم السلطات المخزنية في السجون، ويهلكون من جراء الجوع والفاقة.

وردت في الوثائق المخزنية إشارات كثيرة، إلى سطو بني مطير على قوافل اليهود التجارية، التي كانت تتنقل بين فاس ومكناس عبر أرضهم. ويظهر أن ذلك الهجوم، كان يستهدف الانتقام لما كان يؤخذ منهم من فائدة، واسترجاع ما اغتصب منهم من مال من جراء تلك المعاملات المجحفة. ويبدو أيضا، أنه بسبب استنزافهم لموارد القبيلة، على امتداد فترة طويلة، تكونت بين بني مطير وطائفة اليهود المتاجرين في مكناس، حزازات وضغائن دائمة، ازدادت حدتها مع الأيام. فعندما هجم السكان على مكناس في ربيع 1911، وسطوا على دكاكينها، كان على رأس المرافق التجارية التي نهبوها، دور سلع اليهود. "...ولما جاء الليل هجموا على الفناديق التي بها دور السلع لليهود وغيرهم، وأتوا بالنهب على جميع ما بها، حتى الأبواب قلعوها"(45). وعندما دخلوا المدينة في نفس السنة، اتجه أول اهتمام متزعم تلك الانتفاضة، إلى الهجوم على ملاح اليهود، ونهب ما فيه، والإيقاع بأهله. "...ثم إن موقد نيران الفتن عق المطيري المذكور، خرج مع أشياعه إلى محلتهم، وامر أن ينادى في تلك الجموع

الباغية، بالتوجه صبيحة الغد الذي هو يوم الاثنين، لنهب مكناس والملاح، والفتك بأهلهما..."[46].

وإلى جانب اليهود، كان تجار مختلف الأجناس، يختارون أيضا سماسرتهم من أغنياء البادية، وكبار الشخصيات ذات النفوذ فيها، ليستفيدوا من مراكزهم في تنمية تجارتهم وتأمين سلامتها. "...لأن التجار إنما يختارون السماسرة من أشياخ البادية وكبرائها، فيتعصبون ولا يسمعون كلام المخزن في الأمور المتعلقة بهم. وإن خوطبوا بأمر، يجيبون بأنهم مشتغلون بالبيع والشراء مع أصحابهم، ولا حكم عليهم لأحد، إلا لقنصوات المراسي..." [47].

وقد بذل السلاطين كل ما في وسعهم، لمحاربة هذه الظاهرة. ففي سنة 1285هـ، أصدر سيدي محمد بن عبد الرحمان أوامره في الموضوع، بمنع الشيوخ من مخالطة التجار[48]. وفي 23 جمادى الأولى عام 1297هـ، أمر السلطان مولاي الحسن محمد بركاش، أن يفاوض دول الأجناس في الأمر، وأن يبين لهم ما ينبغي أن يكون عليه نظام السماسرة المتعاملين مع التجار الأجانب. "...نعم هؤلاء السماسرة ينبغي أن يكونوا من المراسي لا من البادية. وكل واحد يكون بيده رسم مطبوع بطابع القنصوات وعامل المرسى، يتضمن التعريف به، وأنه سمسار التاجر فلان، ولأولائك السماسرة الحرية، لا يتعرض لهم أحد في بيعهم وشرائهم بأسواق البادية وغيرها..."[49].

وبمجيئ السلطان مولاي عبد العزيز، تزايد نفوذ الأجانب في البلاد، واستفحل أمر الحماية الشخصية، ووجد التجار الأجانب في العمال، والشيوخ، سندا قويا لترويج بضائعهم وأموالهم. ودخلوا في علاقات تجارية مربحة مع رجال المخزن المعينين في البوادي. ولتلافي هذه الوضعية، كتب السلطان إلى أمناء صائر مكناس، في 5 رجب عام 1318هـ، رسالة في نفس الموضوع جاء فيها: "خدامنا الأراضين أمناء صائر السعيد بمكناس، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف أن التجار لازالوا يتعاملون مع ولاة أوامرنا الشريفة من العمال، والأشياخ، ومن في معناهم، ممن له يد تصرف بالقبض والدفع في رعيتنا السعيدة. فيعمرون ذممهم بخطوط أيديهم، ورسوم الإشهاد عليهم، سالكين في ذلك سبيل الغرر، معرضين أموالهم للتلف والخطر، متغافلين عما صدر من أوامرنا الشريفة، وأوامر سيدنا الجد المقدس، وسيدنا الوالد المنعم بالله بمنع ذلك، والتحذير من تعاطيه، لكون الولاة المذكورين مضروبا على يدهم في ذلك ومثله، لأن جميع ما بيدهم هو لبيت المال عمره الله، حسبما تقدم وقوع التعاقد عليه، والالتزام بالعمل بمقتضاه. وعليه فنأمركم أن تحضروا مع وصيفنا القائد بنعيسى وعدلين مبرزين، حيث يجتمع التجار واليهود بأساقفتهم وأعيانهم،

لتجديد الاسترعاء عليهم، بأن من خاطر منهم بمتاعه وأعطاه لأحد من المذكورين، فدركه على نفسه، وخطيئته لرأسه، سواء كان محميا او غيره. ولا يسمع له فيه كلام، بل يعود عليه بمزيد ملام. إذ حسب العمال ومن في معناهم، الاقتصار في شراء ضرورياتهم على المعاملة يدا بيد، وشد العضد فيمن رفع لهم من الديون على إيالاتهم بالمواجب التامة شرعا. وأما تعمير ذمم الولاة، فباب مسدود، ولا يقبل فيه خط يد، ولا رسم إشهاد، بوجه من الوجوه. على أن من جملة المقاصد الملاحظة في تجديد هذا الاسترعاء، الشفقة على التجار في بضائعهم، وتنبيه المتهورين منهم بعدم إلقاء أمتعتهم في معرض الضياع. ثم اشهدوا عليهم بالعدلين المشار لهما. جميع ما قدر بمحضر من ذكر، وما أجابوا به عنه، ووجهوا الرسم به مثبتا. والسلام"[(50)].

ويظهر أن تجديد هذا الاسترعاء، قد جاء في وقت تفاقمت فيه مشاكل الحماية القنصلية، وبلغ فيه السيل الزبى، وبلغت الديون المسلفة للقبائل حدا لم يعد بإمكان الأهالي أن يستجيبوا له. وحتى نأخذ فكرة عن مدى تعسف السماسرة الذين كانوا يعملون لصالح التجار الأجانب، وحتى يبرز مدى تظلم المحميين على أهل البوادي، ومدى عجز الولاة المغاربة عن إنصاف المظلومين من إخوانهم، ندرج هنا، المثال الذي ساقه محمد بركاش لممثلي الدول، أثناء الاجتماع الذي عقد بمنزله بطنجة في 19 يوليوز 1879، لتوضيح المظالم التي كانت تلحق مواطنيه، من جراء تصرفات هذه الفئة من الناس. "...تعقد أسواق البادية في المغرب كما تعلمون، في أرض عراء، بمكان معين يقصده أهل الأرياف في يوم محدد من أيام الأسبوع مصحوبين ببضاعتهم، ويحضر السوق قاض أو أكثر حسب أهميته، وعدول لإبرام الصفقات، وتطبيق العدالة، يساعدهم مخازنية لحفظ النظام، ويتم البيع بالدلالة. فإذا كانت البضاعة المعروضة للبيع هي الجلود مثلا، تقدم تجار مغاربة غير مشمولين بحماية أجنبية، وعرضوا كثمن لتلك الجلود مائة وتسعة عشر بليونا، فيرى البائع وهو من الرعايا المغاربة أيضا، أن الثمن يناسبه، وما أن يتهيأ لإتمام البيع، حتى يتدخل أحد السماسرة المشمولين بالحماية الأجنبية، فيعرض عليه 120 بليونا ثمنا لها، فيقبل. يحدث هذا كله خلال الفترة الصباحية. ويحدث في أغلب الأحيان، أن يعيد البائع دوابه إلى محل سكناه، بعد أن أيقن أن البيع قد تم. وقد يحملها ببضائع أخرى يكون هو بدوره اشتراها. وينصرف السمسار لإتمام صفقات أخرى. وعندما يوشك الليل أن يحل، حينما يشرع معظم الحاضرين في مغادرة السوق، يختار السمسار هذا الوقت بالذات، ليعود إلى البضائع لأخذ الجلود المشتراة. ويتظاهر بفحصها، فيرفض قسما منها بدعوى أنه في حالة رديئة. فينكر البائع ذلك، ويؤكد أن الجلود كلها جيدة وليست

برديئة. ويحمل المشتري كل مسؤولية، لأنه كان يجب عليه أن يقلبها قبل أن يعرض المائة والعشرين بليونا ثمنا لها. ويفوت عليه فرصة بيعها لمشتر آخر بمائة وتسعة عشر. فيتصلب السمسار، وتحال القضية على القاضي. فيثبت الدلال ثمن البيع، ويؤيده من شهد ذلك من الشهود. فيحكم القاضي على السمسار بأداء المائة والعشرين بليونا. إذذاك يتوجه إلى القاضي ويخاطبه بعبارة نابية وقحة، مصرحا بأنه عميل لتاجر أجنبي، وأنه تبعا لذلك، محمي لهذه الدولة أو تلك، وأن لا سلطة للقاضي عليه. عندئذ يعلن القاضي عجزه عن إرغام السمسار على أداء الثمن المتفق عليه، لأنه غير خاضع للقضاء المحلي. فيغضب البائع ويحاول الانتقام، فيمنعه القاضي والحاضرون منه اجتنابا لإثارة مشكلة مع السلطة القنصلية الحامية للسمسار. فيضطر البائع المسكين بعد أن أرسل دوابه في الصباح إلى مسكنه، وفقد وسيلة إعادة جلوده إلى محله، إما إلى ترك الجلود في ساحة السوق معرضة للسرقة أثناء الليل، وإما إلى الرضوخ لمشيئة السمسار الذي يخفض الثمن حينئذ إلى ثمانين أو ستين بليونا"[51].

3) <u>الطرق التجارية</u>

كان بنو مطير يتحكمون في شريانين تجاريين هامين، يربط أحدهما مكناس بتافلالت، عبر الحاجب، مرورا بالأطلس المتوسط، وينطلق ثانيهما من فاس نحو مكناس ومراكش. وكان اختلال الأمن في البوادي، وانتشار عملية السطو واللصوصية في الطرق، من بين العراقيل الكثيرة التي كانت تقف في وجه تطور وازدهار حركة المبادلات التجارية بين مختلف مدن المغرب وبواديه. فقد كان التجار يتعرضون أثناء أسفارهم، لمضايقات كثيرة من قبل السياب واللصوص. ولم تكن قوافلهم التجارية تجرؤ على دخول مختلف القبائل، إلا إذا كانت مصحوبة ب"الزطاط". والزطاط، كما أسلفنا، هو أحد الأشخاص المتميزين في القبيلة التي يعبرها المسافر، من ذوي الجاه والنفوذ، وفي أغلب الأحيان من الشرفاء والمرابطين، كان يرافق المسافرين، ويحميهم من أخطار الطريق، أثناء مرورهم بالقبيلة، مقابل قدر معين من المال. وكان هذا النوع من الحماية، يسمى بالمزراك أو العناية. وهو من الأمور التي لفتت اهتمام جل الرحالين الأوربيين، فاسهبوا كثيرا في الحديث عنه، وإبراز أهميته وجدواه. فقد ذكر كيدينفلت، أن منح "المزراك" للمسافرين، كان يشكل المورد الرئيسي في مداخيل العائلات الكبرى والقوية في القبائل[52]. بينما أشار والتير هاريس الذي رافق في سنة 1878، إحدى القوافل التجارية من مكناس إلى أكوراي، عبر أرض بني مطير، أن استئجار الزطاط، كان لا يكلف التجار مبالغ كبيرة من المال[53]. إلا أن إحدى الوثائق، تكشف أن ما كان يؤديه التجار مقابل "الزطاطة"، لم يكن قدرا معلوما وثابتا، بل كان يخضع فقط لرحمة وشره القبائل

التي يعبرونها. "... اعلم مولانا بأن الخشاب أهل مكناسة، خرجوا بالقافلة بقصد قصبة آزرو، وبعد وصلوا (هكذا)، خرج فيهم خيل بني مڭيلد، إيالة القائد الحسن وعلا، ونهبوا لهم خمسين بهيمة، حتى قبضوا منهم نصف ريال زطاطة، ورجعوا لهم القافلة..."[54].

وقد حرص المخزن، على مر الحقب، لاستفادته مما كانت تذره عليه القوافل التجارية من أموال، على تأمين سلامة الطرق التجارية الرئيسية التي كانت تربط بين أهم المراكز والمناطق الاقتصادية الحيوية في البلاد. وذلك إما بإقامة سلسلة من مراكز الحراسة، على امتداد الشرايين التجارية الرئيسية، أو باستمالة رؤساء القبائل المتاخمة أو المشرفة عليها، وتزويدهم بالعدة والسلاح لحراسة الطريق. وهو الدور الذي اضطلع به في نهاية القرن 19، كل من محا وحم الزياني، وعمر اليوسي، بالنسبة لشرياني الأطلس المتوسط الرابطين بين كل من مكناس وفاس، وتافلالت[55].

وكانت سياسة الدولة في هذا الباب، تقوم أيضا على إلزام القبائل بتأمين سلامة القوافل التجارية العابرة لأراضيها. فقد كان أهالي كل قبيلة مسؤولين بصفة جماعية عن كل ما يتعرض سبيلها، أو ما قد يحدث لها من نهب، أو سلب، أثناء مرورها ببلادهم، حتى إذا ضاع منها شيء، أرغموا على غرمه، وأدائه لأصحابه. ولهذا كان المخزن يطالبهم بمرافقتها، وحراستها، إلى أن يسلموها آمنة للقبيلة الموالية. وهكذا دواليك. وكان بنو مطير يسهرون على تأمين سلامة القوافل، سواء منها التي كانت تخرج من مكناس في اتجاه آزرو، وتافلالت، أو تلك التي تنطلق من نفس المدينة في اتجاه فاس. وفي هذا الصدد، كتب القائد حم بن الحاج القداري إلى السلطان، في سنة 1305هـ، يقول" ...ينهى لكريم مولانا أعزه الله، فقد صدر لنا كتاب شريف في شأن مقابلة القوافل التي تخرج من مكناس إلى أن نمكنهم للقوافل بني مڭيلد، (هكذا) على ترتيب مولانا أعزه الله. ونحن لازلنا على ذلك. اعلم مولانا أعزه الله بأن القوافل التي تمر بالمحلة السعيدة، فيأتيان بوحدهم، ولا يقدم معهم أحد (هكذا)، ويقدمون بالليل (هكذا)، والفلات التي بيننا وبين خدام سيدنا بني مڭيلد خالية. ونحن خفنا على أنفسنا. وأن هذا المكان يقطعون فيه زمور مع جروان. ونطلب من مولانا أعزه الله ومتعنا بطول حياته آمين، أن يصدر لهم الأمر المولوي، أن يقدموا معهم إلى أن يصل إلى ناحيتنا، ويمكننا بهم. فتبرؤوا ذمتهم (هكذا)، ويدخلون في ذمتنا..." [56].

ولتسهيل مأموريات التجار، وحمايتهم، كان المخزن يقيم، على امتداد الطرق التجارية الرئيسية، سلسلة من النزائل حرص على تأمينها وتعميرها، لضمان سلامة القوافل النازلة بها. والنزالة هي مكان محصن، كان يوجد في نهاية كل مرحلة، كان يقصده المسافرون، وينزلون به،

للاستراحة، ويقضون به الليل آمنين على أنفسهم، وتجارتهم، وأمتعتهم. وكانت حراسة النزائل المبثوثة على طول الطرق التجارية، تقع أيضا على عاتق القبائل التي توجد بها. فقد كان المخزن يلزم كل إيالة في بني مطير، بإرسال عدد من الخيام، تقيم في النزائل القريبة منها، لمدة معينة من الزمن، يقوم السكان خلالها بتعمير المكان، وحمآيته، والذود عن التجار النازلين به. "...وأنهي لكريم علم سيدنا أعزه الله، أنه وافانا كتاب مولانا الشريف، بتخييم واجبنا في نزالة سيدي عيسى أنفراس وسط عمال بني مطير. فقد نفذنا واجبنا المذكور..."[57].

وورد في وثيقة أخرى حول نفس الموضوع: "...وبعد، هذا انهي لكريم علم مولانا، لما وصلنا الكتاب الشريف، وقبلناه، وفهمنا ما فيه في شأن ما ناب ايالتنا آيت نعمان في الخيام النازلين بالنزالة سيدي عيسى انفراس. فعلى السمع والطاعة..."[58].

كان التجار يجدون في النزائل المذكورة، الزاد والماوي لأنفسهم ولبهائمهم. وكانوا يؤدون مقابل ذلك، رسوما للمرور عن كل دابة في القافلة. وكانت قيمة هذه الرسوم، تختلف حسب القبائل والجهات، وحسب رغبة وحاجة المخزن إلى المال، وحسب المستفيدين من مداخيلها. فقد ذكر كيدينفليت، ان التجار كانوا يؤدون، وقت زيارته للمغرب، في النزائل، فرنكا واحدا عن كل دابة في القافلة. وكان كل يهودي مرافق للقوافل، يؤدي أيضا نفس القدر[59]. وذكر بريف أن أحد النزائل في ايالة القائد المتوكي، كان أصحابها يفرضون على التجار رسوما مالية، بسعر موزونة لكل شاة، ودرهما واحد لكل دابة، وثمان موزونات للبهيمة الكبيرة[60]. وكانت هذه الرسوم، كما أسلفنا، تعرقل حركة المبادلات التجارية في البلاد، وتكلف التجار عناء كبيرا. وفي هذا الصدد، ذكر كيدينفلت نقلا عن الرحالة رولفز، أن بني مكْيلد، بعد أن سيطروا على ممرات الأطلس المتوسط، صاروا يطالبون التجار بأداء مكوس للمرور، بسعر ثمان فرنكات عن كل دابة، ورسوم إضافية أخرى. لهذا السبب، كان التجار نادرا ما يسلكون الطريق المعتاد الذي كان يربط بين فاس وتافلالت عبر الأطلس المتوسط. وكانوا يفضلون عوضا عن ذلك، تحمل مشقة الدوران حول الأطلس من الجنوب، على طرق تلك الطريق [61].

وبالإضافة إلى هذه العراقيل، ساهم بنو مطير، في النصف الثاني من القرن 19، في تعطيل حركة المبادلات التجارية، لا بين فاس ومكناس فحسب، بل أيضا بينهما وبين المناطق المتعاملة معهما. ذلك أن الفترة التي نحن بصددها، قد تميزت بانتفاضات بني مطير المزمنة على المخزن، وخروجهم في فترات كثيرة عن سلطة الدولة، بسبب تصاعد المطالب المخزنية من جهة خلال هذه الفترة بالذات، وتعاقب الأزمات الاقتصادية والمالية من جهة ثانية. هذا فضلا عن

ابتزاز سماسرة المدينة لمواردهم، وامتصاصهم لخيراتهم، عن طريق المعاملات المجحفة المشار إليها آنفا. لهذه الأسباب مجتمعة، كان بنو مطير، عند إقفارهم، وحلول الفاقة والجوع بهم، يلجأون عادة إلى السطو على القوافل التجارية المارة بأرضهم، والتضييق على أهل المدينة، للانتقام مما كان يؤخذ منهم من أموال ومواش. ولن نعرض هنا لتفاصيل تلك الانتفاضات، ولا للإجراءات التي اتخذها المخزن لتأمين الطرق التجارية عبر أراضي بني مطير، فسنعود إلى هذا الموضوع في الفصل الذي سنخصصه للانتفاضات، ونتائجها على الوضع العام في المنطقة.

4) البضائع المتبادلة مع فاس ومكناس

لم يكن بنو مطير تجارا. فقد كان أغلب نشاطهم، كما أسلفنا، منصرفا إلى الرعي وتربية الماشية. وكانت الزراعة تشكل قطاعا ثانويا في اقتصادهم. لذا كانت أغلب مبيعاتهم في فاس ومكناس، تقتصر على المنتوجات المحلية الفلاحية. وكانت الأغنام، والأبقار، والمعز، والصوف، والجلد، تشكل قطاعا هاما من مبادلاتهم مع المدينتين المذكورتين. وكانت الصوف والجلود بصفة خاصة، تذر على الفلاحين مداخيل مالية هامة، بسبب تزايد أهمية هاتين المادتين في السوق الداخلية والخارجية، وارتفاع ثمنهما، سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى التجارة الخارجية. فالصناع، والدباغون في فاس خاصة، كانوا يستهلكون قسطا كبيرا من الجلود، والأصواف التي كانت ترد عليهم من بني مطير، وبني مڭيلد، وآيت يوسي، وغيرهم من القبائل الرعوية، بسبب ازدهار صناعة الجلد والحياكة فيها، واعتماد عدة مناطق من المغرب في مشترياتها من الأحذية وغيرها، من المصنوعات الجلدية والصوفية، على المدينة المذكورة، بسبب جودتها ومهارة وشهرة صناعها[62]. وبالإضافة إلى الاستهلاك المحلي، كان قسط كبير من الجلود والأصواف المغربية، يصدر نحو أوربا. الأمر الذي زاد من أهمية هاتين المادتين.

وكانت مشتريات بني مطير من فاس ومكناس، تتمثل بصفة خاصة في السكر، والشمع، والتوابل، والأنسجة القطنية وغيرها. وعندما كانت تغلق في وجوههم أبواب المدينة، للأسباب الآنفة الذكر، كان بعض اليهود يغتنمون هذه الفرص، فيهربون إليهم السلع والأسلحة، ويبيعونها إياهم بأثمان مرتفعة جدا. وتذهب الروايات الشفوية التي التقطناها من بعض المسنين من فاس ومكناس، أنه في مثل هذه الحالات، كان المطيري يتسلل إلى المدينة، ويقصد أكبر متجر فيها، ويطلب من صاحبه ان يزوده بأصناف مختلفة من السلع. وعندما يحصل على مبتغاه، ويطالبه التاجر بأداء ثمنها، يجرد الزبون خنجره، أو بندقيته نحو صاحبه، ويخاطبه قائلا : "ها الثمن"، ثم يلوذ بالفرار. فقد كانت العلاقة القائمة بين بني مطير وأهل فاس

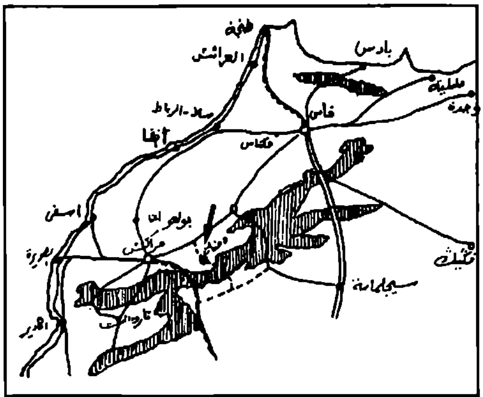

أهم التيارات التجارية بالـمغرب في القرن 19

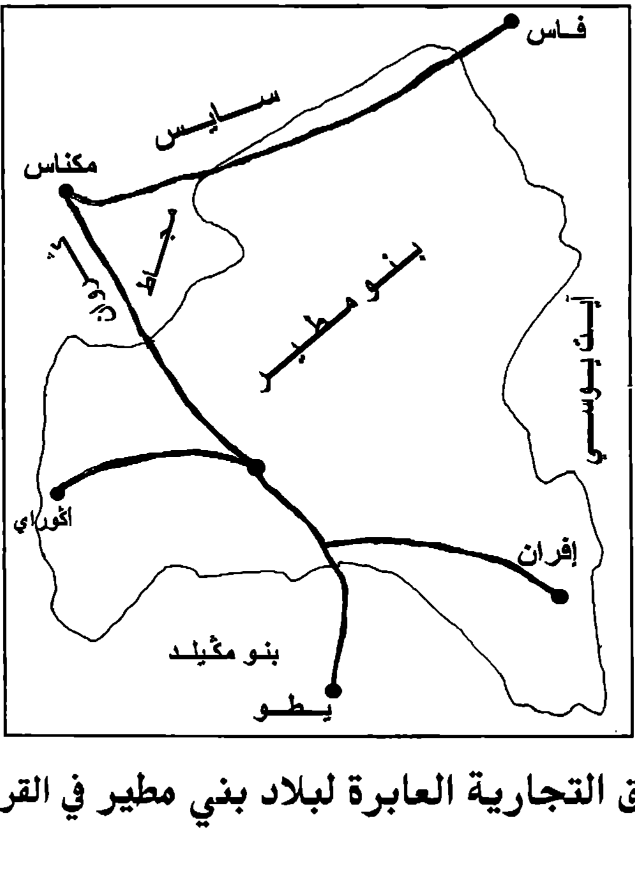

الطرق التجارية العابرة لبلاد بني مطير في القرن 19

ومكناس، تقف أيضا عرقلة في وجه ازدهار المبادلات التجارية بين هاتين المدينتين والبادية المجاورة. فالمطيريون بصفة عامة، كانوا في نظر سكان مكناس، عبارة عن مجموعة من اللصوص والقتلة، يجب الاحتياط منهم، واتقاء أذاهم[63]. وكان بنو مطير من جهتهم، ينظرون أيضا إلى المدينة على أنها معقل الجباة والسماسرة المبتزين لأموالهم، وموطن اليهود المستنزفين لثرواتهم. علاوة عن كونها مركز السلطات المخزنية التي كانت تحمي هذه الفئات مجتمعة. فالتعارض بين المدينة والبادية، كان قائما على عدة مستويات. وتكشف الوثائق، أنه كلما جرد المخزن حملة لتأديب بني مطير، لسبب من الأسباب، كان أهل المدينة، سواء في فاس أو مكناس، يقيمون حفلا زاهيا بالمناسبة. فبعد انتفاضة عام 1296هـ، كتب الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان بما نصه: "...حين فرغ مولانا من تربية بني مطير، وردهم إلى الجادة، ومواخذتهم بالنقير والقطمير، والحلول بالحضرة الفاسية، الحمد لله على ذلك. وبمجرد وصوله، أحضرنا جميع أهل المدينة، وقرئ عليهم الكتاب الشريف بالمسجد الاعظم على العادة، وفرح الناس لذلك غاية الفرح، ودخل عليهم من السرور والنشاط، عند قراءته، مالا يخطر ببال. فالله تبارك وتعالى يديم علينا وعليهم هذا الفرح. ودعوا لمولانا بما نرجو من الله قبوله. وقد نادينا بإعمال النزهة والزينة. واشتغل الناس بالفرحات ولعب البارود، وغير ذلك مما يوافق المراد..."[64].

وبعد حملة عام 1309هـ، ورد في جواب السلطان، على رسالة الباشا حم بن الجلاني: "...وبعد، وصل كتابك معلما بما حصل لك ولأهل المدينة من الفرح والسرور بقبض فساد بني مطير وعمالهم، وأنك أخرت كل من أراد السفر على طريق سايس، حتى يظهر أمرها على أنها سالمة. وصار بالبال..."[65].

ولم يكن فرح أهل فاس ومكناس، المشار إليه في الوثيقتين السالفتين، ناجما فقط عن مجرد تشفيهم في حصول الهزيمة لبني مطير، وأخذ المخزن للقصاص منهم. فقد كان خضوع هذه القبيلة لسلطة الدولة، ينزل عادة بردا وسلاما على قلوب عموم الفاسيين والمكناسيين على السواء. ذلك أنه عند خروج القبيلة المذكورة عن حكم عمالها، كانت حركة المبادلات التجارية بين فاس ومكناس، وبينهما وبين البوادي المتعاملة معهما، تتعطل نهائيا. كما أن سكانهما كانوا يتعرضون أيضا لحصار طويل، يعانون من جرائه، من ضيق اقتصادي كبير، يهددهم بالجوع والفناء.

الصناعة

إن انعدام الأمن والاستقرار، الناجم عن طبيعة الاقتصاد الرعوي، لم يكن يسمح لبني مطير بمزاولة الحرف، والتعاطي للصناعة. كما أن خلو بلادهم من المعادن والأخشاب، كان لا يساعد على قيام نشاط صناعي ذي أهمية من الناحية الاقتصادية. فقد تكاد تتفق كل ملاحظات الرحالين والباحثين الأجانب الذين تعاقبوا على زيارة القبيلة، على وضاعة النشاط الصناعي فيها، ونذرته في سائر عظام بني مطير. فالباحث الفرنسي أبيس الذي قام بدراسة ميدانية لقبيلة بني مطير في سنة 1914، وعرض لأهم أنشطتها الاقتصادية، ذكر أن النشاط الصناعي فيها يقتصر على قيام النساء بنسج بعض الزرابي والأشرطة الصوفية التي كانت تدخل في صناعة الخيام. كما أشار أيضا إلى قيام النساء بصنع الأقمشة الصوفية والبسائط التي كانت تنسج عادة من نبات السمار[66]. وقبل أبيس، زار والتير هاريس مدينة أكوراي في سنة 1898، فلاحظ أن المدينة المذكورة لا تتوفر على أي نشاط صناعي يذكر[67]. وإلى ما يقرب من هذا، ذكر هانري باسي، نقلا عن الرحالة رولفز، (مر بالأطلس المتوسط في سنة 1864)، أن أواني الخزف المتداولة عند البرابر بصفة عامة، لا تصنع في عين المكان، بل يتم جلبها من "بلاد المخزن"[68]. إلا ان شرفاء آيت سيدي عبد السلام الذين كانوا يقيمون في كهوف إيفران، قد اشتهروا، منذ زمن بعيد، بصناعة الأخشاب. فقد استغلوا وجودهم قرب الشريط الغابوي الذي كان يحد بلاد بني مطير، من الجنوب، وأقاموا هناك صناعة نشيطة للخشب، كانت تصرف منتوجاتها في مدينتي فاس ومكناس[69].

هوامش الفصل الثالث

1) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث.
2) –Harris, B.Walter, The Town of the Renegades, p.493.
3) نفس المصدر، ص 491.
4) نفس المصدر، ص 497.
5) ك.خ. ح، رقم 326.
6) مرجع الإحالة رقم 2، ص 492.
7) الناصري، الاستقصا... ، ج.9، ص 164.
8) انظر الفصل الثالث من الباب الرابع من هذا البحث.
9) -Abès (Commnandant), Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir.., p.159.
10) -Segonzac (Marquis-de.), Voyages au Maroc (1899-1901), p.114.
11) رسالة من المدني المزواري إلى عبد الرحمان بن احمد الحمزاوي. ، م.خ.ح، رقم 360
12) رسالة من محمد بن العربي غريط إلى سيدي محمد المراني، بتاريخ 10 رجب عام 1320هـ، م.خ.ح. رقم 73
13) مرجع الإحالة رقم 10، ص 114.
14) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 24 شعبان عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 365،
15) رسالة من السلطان إلى القائد الحرزلاوي، بتاريخ 6 رمضان عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 209
16) رسالة من القائد الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 10 رمضان عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 29.
17) -Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir.. p.161.
18) رسالة من قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 12 ربيع الأول عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 625.
19) رسالة من القائد يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 5 جمادى الأولى عام 1305هـ.
20) الناصري، الاستقصا...، ج9، ص 61.
21) رسالة من السلطان إلى خليفة الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 324.
22) الناصري، الاستقصا... ج 9، ص 61.

23) انظر الفصل الرابع من الباب الرابع من هذا البحث.
24) الناصري، الاستقصا... ج 9، ص 138.
25) نفس المصدر، ص 179.
26) رسالة من السلطان إلى خليفة الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 22 محرم عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 324.
27) -Taleb (Abdeslam), L'Organisation Financière de l'Empire Marocain, Paris, 1911, p.103.
28) نفس المصدر، ص 104
29) نفس المصدر، ص 104
30) -Démazières (Bertrand), L'évolution des grands courants d'échanges commerciaux à l'intérieur du Maroc, Ronéotypé.
31) نفس المصدر، ص
32) رسالة من الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 8 ذي الحجة عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 303.
33) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 4 رمضان عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 274.
34) -Nehlil (M.), Lettres cherifiènnes, Paris, 1915.
35) انظر الفصل الرابع من الباب الرابع من هذا البحث.
36) انظر نفس الفصل.
37) انظر نفس الفصل.
38) انظر نفس الفصل.
39) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 26 جمادى الأولى عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 230.
40) رسالة من القائد احمد النعماني إلى السلطان، بتاريخ عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 230
41) رسالة من القائد اليزيد النعماني إلى السلطان، بتاريخ 3 شوال عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 228.
42) رسالة من الأمين حدو الحاج إلى السلطان، بتاريخ 2 رمضان عام 1302هـ، م.خ.ح. رقم 250.
43) رسالة من الحاج اليزيد النعماني إلى السلطان، بتاريخ 27 شعبان عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 340.
44) -Foucauld (Charles de.), Reconnaissance au Maroc (1883-1884), Paris, 1888, p.22.
45) ابن زيدان (عبد الرحمان)، "جزء من الاتحاف"، ص 284.
46) نفس المصدر، ص 284.

47) ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ص 411، ط.1930.
48) التوفيق أحمد، المجتمع المغربي في القرن 19 (ينولتان 1850-1912، ج1، ص 310.
49) ابن زيدان، الاتحاف، ج2، ط 1930، ص 412.
50) م.خ.ح، رقم 3/420.
51) مجلة الوثائق...، ج4، ص 37.
52) -Quedenfeldt (M.), Division et Répartition de la Population Berbère au Maroc, Alger, 1904, p.56.
53) -Harris (B.Walter), The Town of the Renegades.., p.489.
54) رسالة من قائد مجهول إلى السلطان، بتاريخ عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 612.
55) –Segonzac, (Marquis de), Voyages au Maroc (1899-1901), Paris, 1903, p.303.
56) رسالة من القائد حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 305.
57) رسالة من علا بن احمد النعماني إلى السلطان، بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1305، م.خ.ح، رقم 561.
58) م.خ.ح، رقم 420/3، رسالة من قائد مجهول إلى السلطان، بتاريخ 1305
59) –Quedenfeldt, (M.), Division et Répartition de la Population Berbère au Maroc. Alger, 1904, p.60.
60) – Brives, (A), Voyage au Maroc, 1901-1908, Alger 1909, p. 86
61) -Quedenfeldt (M.), Division et Répartition de la Population Berbère au Maroc, Alger, 1904, p.60.
62) -Foucauld (Charles de), Reconnaissance au Maroc (1883-1884), Paris, 1888, p.20.
63) -Harris (B.Walter), The Town of the Renegades…, p.488.
64) رسالة من الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 26 صفر عام 1297هـ، م.خ.ح، رقم 12
65) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 1309هـ، م.خ.ح، قم 328.
66) -Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir..., p.159.
67) -Harris (B.Walter), The Town of the Renegades.. p.
68) – Basset, Henry.
69) -Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir, p.150.

الباب الثالث

الحيـاة الاجتمـاعيـة

الفصل الأول

الفئـــات الاجتمــاعيــة

الفئـات الاجتمـاعيـة

كان بنو مطير، كما سنبينه، ينقسمون إلى فئات اجتماعية متباينة. وقد ساهمت في الفترة التي نحن بصددها، عوامل خارجية وداخلية في التأثير على تراتبهم الاجتماعي، ومستوى عيش الفئات الدنيا منهم خاصة. وتتمثل المؤثرات الخارجية في العلاقة الغير المتكافئة التي كانت قائمة بين المغرب والدول الأوربية، وما نتج عن ذلك من انعكاسات سلبية على أوضاع المغرب الاقتصادية والمالية. بينما تتمثل العوامل الداخلية بصفة خاصة، في علاقة المخزن بمختلف فئات السكان، وبقوة حضوره في القبيلة.

من المعروف أن المغرب، في هذه الحقبة من تاريخه، كان يعاني من صعوبات مالية خطيرة، بسبب تصاعد الضغوط المالية، والاقتصادية الأوربية على البلاد من جهة، وتعاقب الكوارث الطبيعية التي اجتاحت المغرب في نفس الفترة، من جهة ثانية. ونتيجة لذلك، وأمام احتياج المخزن المستمر إلى المال، نزل بكل أثقاله على قبيلة بني مطير، كما نزل على غيرها من القبائل. وتزايدت من جراء ذلك مبالغ الأقساط الجبائية التي كان يستخلصها منها. وقد أسفر تصاعد وطأة الضرائب الموظفة عليها، عن إفقار السكان، والتأثير على هرمهم الاجتماعي، وتوسيع الهوة والتمايز بين مختلف فئاته. ويمكن فهم ذلك بوضوح، إذا علمنا أن السكان لم يكونوا سواسية أمام الجباية. فالشرفاء، والمرابطون، وخدام المخزن، على مختلف مستوياتهم، كانوا معفيين من أصناف الوظائف، باستثناء الزكاة والأعشار. كما أن الأشخاص الذين كان يصطلح على تسميتهم بالأعيان، كانوا، بسبب علاقتهم بالقواد، والمخزن المركزي على السواء، لا تنالهم وطأة الجباية بنفس الحدة التي كانت تنال السواد الأعظم من إخوانهم. أضف إلى ذلك أن توظيف مختلف الأقساط الجبائية التي كان يأخذها المخزن من القبيلة، لم يكن يراعى فيه دائما الفوارق المادية التي كانت قائمة بين القوي والضعيف منهم. وقد أخل ذلك الحيف الجبائي أيضا بمعاش السكان، وأدى إلى إفلاس الكثير منهم. وبناء على هذه الحيثيات، يمكن القول إن علاقة المخزن السياسية، والجبائية، والتسخيرية بالقبيلة، قد لعبت منذ النصف الثاني من القرن 19، دورا حاسما في رسم معالم الهرم الاجتماعي للقبيلة، وتحديد خصائصه. فقد دفعته رغبته في الإمساك بعنان القبيلة، وإحكام قبضته عليها، إلى تجزئتها إلى مجموعة من الايالات الصغيرة، وتعيين عدد من العمال، والخلائف، والشيوخ، والأعوان، على رأس كل واحدة منها. كما أن حرصه على الحصول على المزيد من الموارد المالية، قد اضطرته أيضا إلى تنصيب عدد من الأمناء، والشيوخ فيها، للسهر على أمور الجباية. وقد أدت تلك الإجراءات السياسة، والإدارية، إلى بروز فئة

اجتماعية متميزة لم تكن موجودة من قبل، تبوأت، بعد الشرفاء والمرابطين، قمة السلم الاجتماعي. وإلى جانب ذلك، فإن استنزاف المخزن المستمر لخيرات السكان ومواردهم، لم يساعد على تراكم الثروات، وتجمعها لدى البعض من السكان. الأمر الذي حال دون ظهور فئات اجتماعية ذات خصائص برجوازية واضحة، وسط الجم المتعادل من السكان. كما أن الاستنزاف المستمر لموارد الفئة الدنيا من الناس، قد أدى أيضا إلى تعميق التفاوت المادي بينها وبين الفئات العليا. وعلى هذا الأساس، يمكن أن نتصور أيضا، أنه في حالة غياب الحضور المخزني، كان بإمكان الهرم الاجتماعي لبني مطير، أن يتخذ شكلا مغايرا لما آل إليه في ظل هذا الحضور.

لا نتوفر على معلومات إحصائية شاملة لمختلف مداخيل السكان وثرواتهم، يمكن الانطلاق منها لرسم صورة واضحة ودقيقة لهرم بني مطير الاجتماعي، وتحديد مدى التفاوت المادي الذي كان قائما بين مختلف فئاتهم. إلا أنه من خلال بعض المعطيات المتناثرة التي عثرنا عليها في الوثائق، وعند تجميعها، وتحليل ما ورد فيها من معلومات، يمكن الكشف، ولو بصورة غير دقيقة، عن مميزات ذلك الهرم، وتصنيف السكان إلى فئات اجتماعية مختلفة ومتباينة. وقبل أن نفعل ذلك، ندرج هنا وثيقتين هامتين، الأولى تتعلق بقائمة خرص فرقة آيت سليمان لسنة 1315هـ، والثانية تتضمن مبالغ الضرائب التي وظفها السلطان على إخوان القائد بوكْرين النعماني، في سنة 1327هـ.

<u>الوثيقة الأولى:</u>

الحمد لله وحده. زمام خرص آيت سليمان فرقة من بني مطير، إخوان القائد لحسن وعمرو المطيري في عام 1315هـ. وقيده في 20 من ربيع الاول عام 1316هـ.

	قمح	شعير
الحسين بن حد المطيري آيت سليمان آيت بودي	02	02
سعيد ومغار النسب..	00	03
بناصر في حظه..	03	03
حم بن محمد النسب..	00	03
الحاج شريك القائد لحسن وعمرو في حظه.............................	03	03
الحسين حدار	03	02
مح بن خيي	02	02
الجلاني البوذنيبي	03	02
المصطفى آيت بودي	00	04

زاد الجيلاني البوذنيبي	02	02
علال بن محمد آيت موسى	02	03
بناصر آيت بنحدو	02	02
محمد الشبلاوي	00	03
عل وادريس في حظه	00	03
ادريس بن يكو آيت بنحدو	00	02
عمر بن حم آيت مالك	00	03
ابن الغازي آيت مالك	02	03
محمد والحسين آيت بودي	02	02
العربي آيت بودي	02	02
محمد وحد آيت مالك	00	03
ابن العابدي آيت مالك	02	02
الحسين ولد رقية آيت بودي	00	04
المقدم لحسن آيت مالك	02	02
الجيلاني آيت بودي	00	04
بوعزة وحم آيت عمرو	00	03
دامور	00	03
محمد وعلى	00	03
محمد والحاج آيت عمرو	00	03
على ومغير في حظه	03	04
محمد بن منصور في حظه	04	03
عق بن محمد العثماني	00	03
محمد بن بوعزة	00	02
الحسين بن بوعزة	00	03
عق	00	02
بوعزة وقص	00	02
ميمون	03	00
بنعيسى بن محمد	00	02
	42	99
مبارك بن حد آيت حجي	00	02
حم بن حد	02	02
محمد ويش العثماني	00	03
المصطفى آيت بودي	02	02
الجلاني آيت بودي	00	03
التهام بن عل	00	03
الحسين بن حم	02	02

بوعزة بن علي	00	02
محمد بن بناصر	00	02
محمد بن سعيد	00	03
محمد بن الحسين	02	02
العربي بن رح	02	03
	08	27

الحمد لله وحده. عن اذن من يجب سدده الله وأرشده. توجه شهيداه لطف الله بهما بمنه، صحبة الفلاحين النائبين عن الأمين الأرضى، الفقيه السيد ادريس ابن المرحوم بكرم الله سيدي محمد المسعودي، وهو الطالب السيد عبد الكريم وسيدي الطيب الخليفي، ومعهما خليفة الباشا الأسعد والد الطالب سيدي محمد، وطافوا الجميع بأنذر من ذكر، فوجد في القمح خمسين مدا، ومن الشعير مائة مد مفردة وأربعة وعشرون مدا. ورقم عن كل ناذر ما قدر له من عاين وسمع ما ذكر. قيده في ربيع الأول النبوي عام ستة عشر وثلاثمائة وألف"[1].
توقيعات مجهولة.

الوثيقة الثانية:

الحمد لله وحده. بيان ما دفعه إخوان القائد بوكْرين مما وظف عليهم سيدنا المنصور بالله، في 7 محرم الحرام فاتح عام 1327هـ.

البقـــــر		المجموع بأسفل القائمة يمنته 938	
1. ولد بن عمر آيت يكوثوراسود شطبي	30	1) سعيد بن يحيى ثور اسود	12
1. محمد ورحو بقرة دبساء ضارة وضروية حرا	32	1) محمد وعلا عجم ادبس	07
1. محمد والحسين أيت عمر عجمي ادبس	16	1) الحسين ولد رحو عجمي اسود	04
1. محمد بن يوسف بقرة دبساء بتابعها عجل	20	4) محمد وعلا ثوراسود ودبساء وعجمي أحمر وآخر أدبس	60
1. وله بقرة حمراء يتابعها عجل	15	1) علي والعربي بقرة حمراء فراصة ضارة	18
1. بن حم آيت عمرو بقرة دبساء ضارة	24	1) سعيد والعربي عجمي أحمر	05
1. محمد وعل عجمي بطنه مبيض	15	1) بن علي آيت حم. عجل ادبس مدور	03
1. عق ومحمد البوزياني بقرة دبساء ضارة	25	1) محمد والحسين. ضروبة حمراء	07
1. حدو والهبوب. ضروبة حمراء	13	2. رحوا وبن يحيى. بقرة سوداء وضروبة سوداء	25
1. ولحسن ومحمد البوزياني.بقرة سوداء ضارة	16	1. محمد وعلا أيت لحسن ويوسف عجلة دبساء	03
2.علا اليوسفي. افحل احمر وله ثور ادبس	56	1. حدو بن عطا الطالبي. ضروبة حمراء	09
2. وله بقرة صفراء ضارةوله دبساء تابعهاعجل	37	1. ميمون وسعيد آيت عيسى والحسن.ثور ادبس	24
1. محمد بناصر اليوسفي.ضروبة بضرعهابياض	14	1. علا وحمو . ثور أحمر	23
1. بوكرين اليوسفي. ضروبة دبساء	10	2. علا والحسين. ثور احمر وضروبة مزرقطة	26
1. له بقرة حمراء بضرعها بياض ضارة	16	2.عمر والحسن. بقرة مزرقطة وأخرى حمراء	31
2. محمدبن ميمون.ثورادبس وله ضروبة سوداء	39	1. بن بوعزا آيت عيسى والحسن، ثور أدبس	17
1. يطو وسعيد اليوسفي .بقرة حمراء بطنها مبيض	13	2. عق واعبيد، عجل أحمر مبيض وضروبة حمراء	16
1. عائشة على. بقرة دبساء	15	2. رحو واعبيد. عجمي أسود وعجلة دبساء	14
2. بن ميمون. عجمي ادبس وله بقرة دبساء. تباعها عجلة	23	1. الحسين وحدو. ضروبة سوداء ضارة	11
2. وله بقرة سوداء ضارة له بقرة حمراء ضارة	40	2. ميمون وكرو ضروبة حمراء وبقرة حمراء ضارة	26
1. حدو بن عقا الطالبي. بقرة دبساء	20	1. علا وبناصر. بقرة حمراء ضرعها مبيض	20
1. مولاي لحسن الجرادي. بقرة حمراء ضارة	16	1. على بن حم. عجمي أدبس مكسر القرن	12
1. على وشعو الطالبي. بقرة دبساء	15	2. محمدوالحسن. بقرة حمراء بعجلها وبقرة صفراء ضارة	39
1. لحسن ويعقوب. عجمي أسود	06	1. رحوا وقسو أيت سعيد. ضروبة سوداء	06
2. رحو بن عقا.ة بقرة حمراء. له بقرة دبساء	35	1. حدو وحمو. عجل أدبس	05
2. وله أيضا عجمي أدبس وأخر اسود	14	1. لحسن وسعيد. ثور مزرقط بالبياض	28
2.عمر بن عق الطالبي. بقرة حمراء واخرى مقطوعة اليمنى	23	1. محمد وسعيد المشلفاوي. ثور أحمر	29
1. وله اخرى ضروبة دبساء	06	1.الحبيب. عجمي اصفر	14
1. على وميمون. بقرة...	08	2. لحسن وسعيد. ثور مزرقط وثور أشخم عنقه أحمر	25
1. لحسن بن عق.عجمي مزرقط بالبياض والأحمر	06	2.الحبيب المشلفي. بقرة صفراء وضروبة حمراء	28
1. حدو بن عق. عجمي أحمر مشرك اليمنى	16	1.عبد السلام. بقرة دبساء بتباعها عجل	17
1. لحسن والطاهر. بقرة حمراء ضارة	20	1.الحسين وحمو. بقرة حمراء بتباعها عجلة حمراء	22
1. محمد والطاهر. عجمي أدبس	06	1. محمد وعلا. بقرة صفراء باطنها مبيض	18
1. رحو والغازي الطالبي. ضروبة حمراء ضارة	12	3.عق المشلفي. بقرة دبساء وأخرى مدورة وعجمي أسود	59
1. حدو بن عقا.عجمي مزرقط بالسواد والبياض	09	1. محمد وحدو آيت علي. بقرة صفراء ضارة	18
1. الحسين وعلى. بقرة حمراء بضرعها بياض	14	2. المدني. ثور أدبس وله بقرة حمراء	34
1. وله أيضا عجمي أحمر مشرك اليمنى	05	2. بلعربي. بقرة سوداء بتباعهاعجل أحمر وأخرى حمراء	42
2. الحسين بوسرغين ثور أحمر وله ضروبة حمراء	32	1. المدني أيت علي. بقرة حمراء بتباعها عجل أحمر	22
2. كرو أيت حمي بقرة سوداء وله بقرة حمراء	30	1. بن يوسف. ثور أصفر فاقد اليسرى	14
2. حم وبناصر دبساء بتابعها عجلة حمراء اخرى دبساء	41	1. لحسن وحدو السباعي. ثور أدبس ضرعه مبيض	24
1. حم وعلىأيت حمي بقرة صفراءمشركةاليمنى	18	2. بن الطيب. ضروبة حمراء وبقرة ضارة	22
1. بن حم أيت حمي. ضروبة صفراء	13	على وخلو. ضروبة دبساء	08
1. الحسين والغازي. ضروبة دبساء	14	1. الفضيل. بقرة سوداء	10
1. علي آيت يشوا. بقرة دبساء ضرعها مبيض	14	1. عسو بن عمرو.. ثور أحمر	18
3. الحسين والغازي. عجمي ادبس وأخر صفر وأدبس مدور	23	1. محمد وخلو آيت يقي.ضروبة دبساء ضارة	20
1. ميمون وحدو. عجلة صفراء	04	1. بن الحسن أيت يقي. ثور شروطي	28
1. محمد وعلي. ثور أحمر	13	1. عسو أيت وحي. عجمي مزرقط بالبياض	14
1. حم وعلى أيت حمي. عجلة حمراء	04	128	ج 1875
2. لحسن وعلا. عجمي أحمر وثور أحمر	32		
61	ج 938		

128.	المجموع بأسفل القائمتين يمتنه	1875
1. الحسين والحاج. بقرة حمراء		0015
2. وله أيضا عجلة دبساء واخرى صفرة		0009
1. حم والحاج آيت وحي.بقرة دبساء		0011
1. المختار. عجلة حمراء		0003
133	اجتمع في ذلك هكذا	1913

ما دفعه من الخيل

1. علا وعسو.فرس ازرك سالم قارح		75
1. محمد بن العربي. فرس ازرك سالم جامع مدور		60
1. لحسن. فرس كمري جامع سالم بقوائمه أثر نار		50
1. محمد وعلى. جذع ادهم بالدينار ثنائي		35
1. عمر آيت الطالب.جذع حميري رباعي سالم		50
1. رحو والغازي. جذع بركي...		35
1. بن ميمون. فرسة زرقاء سالمة ضارة جامعة		53
1. علا من آيت يوسف.بركية سالمة جامعة		42
1. حم ويناصر. فرسة حميرية قارحة سالمة		35
1. عمر. فرسة دهماء...		25
1. الحسين وسعيد. جذع بركي بالدينار سالم ثنائي		55
1. محمد امزيان. فرس ازرك سالم قارح		50
12	المجموع في الخيل (هكذا)	365

ما دفعه من البغال

1. محمد ورحو. بغل خروبي سالم جامع مدور	48
1. ميمون ورحو. بغلة خروبية مدورة جامعة	25
1. الحسين والغازي. بغلة خروبية جامعة سالمة	60
1. علي وكرو. بغل ازرق قارح مدور	28
1. عمر آيت الطالب. بغلة حميرية	53
1. رحو بن عق. بغل اخضر رباعي سالم	57
1. عسو. بغلة خضراء جامعة سالمة	52

1. محمد ولحسن. بغل ازرك سالم جامع		60
1. الحسين والحاج. بغل خروبي جامع سالم		42
1. المدني والحاج. بغلة بحلاسها شهباء سالمة		37
1. لحسن وحمو. بغل خروبي سالم جامع		65
1. على وبن علا . بغل ازرك سالم جامع مدور		45
12 المجموع في البغال هكذا		572

ما دفعه من الحمير

1. عمر آيت الطالب. حمارة ضارة		08
1. بن عق آيت بقي. حمارة خضراء سالمة		12
1. محمد والطالب. حمارة شهباء مشركة الاذن		06
1. محمد واحمد. حمار قارح	10	
1. عسو وبولمان. حمار اشهب		07
1. لحسن وحمو آيت عيسى.حمار اخضر		05
1. محمد والحسن. حمارة خضراء جامعة سالمة		05
1. الحسين وحدو. حمار اخضر		05
1. محمد وعلا . حمارة خضراء		03
1. الحسين وهرسيل. حمارة خضراء جامعة		05
10 المجموع في ذلك هكذا		66

ما دفعه إخوان القائد حوله من الغنم، والبقر، والمعز

	غنم	معز	
لحسن ورحو	71	56	381
على والعربي	6	3	027
لحسن وعلا	20	6	078
عق وحمو	26	10	108
ميمون وعلا	17	13	092
ابو جد		24	072
لحسن وحم	28	23	158
مولاي عبد السلام	83	20	309

بوعزا الطالبي	74	36	330
اجتمع في ذلك			1555

الحمد لله، ملخص ما اشتمل عليه هذا التقييد من المحوز من خيل وبغال وبقر وغنم وحمير.

خيل ما بين ذكور وإناث	012	بهذا	565
بـــغـــال	012	بهذا	572
رؤوس بــقـــر	133	بهذا	1913
حـــمـــيـــر	010	بهذا	0066
غـنـم ومـــعـــز	521	بهذا	1555
اجتمع في ذلك هـــكـــذا			4671

وصيف سيدنا محبوب الله بن قاسم" (2).

تحليل المعطيات الواردة في الوثيقة الأولى

تتضمن هذه القائمة، أسماء المزارعين في عظم آيت سليمان، فرقة من بني مطير، وأقساط الأعشار الواجبة على كل واحد منهم في سنة 1315. وعند قراءة هذه الوثيقة، يتبين أن جميع البيادر التي كانت موجودة في الفرقة المذكورة والتي توفر فيها النصاب في السنة المذكورة، قد تم خرصها، وتقدير ما وجب على أصحابها من الأعشار، بما في ذلك بيادر القائد، والشيخ، والمقدم. لأن الزكاة والأعشار، على خلاف مختلف الوظائف المخزنية الأخرى، كانت تؤخذ من الشرفاء، والمرابطين، وخدام المخزن على السواء. وتدفع لبيت مال الدولة، بحيث لا يستثنى منها أحد، كيفما كانت وضعيته الاجتماعية، والدينية، والسياسية. لأنها واجب ديني لا يعفى منه أي كان. إلا أننا لا نستطيع أن نقول أن ما سجل على كل مزارع في الوثيقة المذكورة، يطابق تماما النسبة الحقيقية لمحصوله الزراعي لذلك العام. فعملية التخريص، كما سنبينه في فصل قادم، لم تكن تتم وفق مقاييس دقيقة معروفة. فقد كانت هذه العملية تخضع فقط لاجتهادات، وتقديرات اللجن المشرفة عليها. كما أن اللجن الموفدة من قبل المخزن للقيام بها، لم تكن تلتزم دائما بالنزاهة، والموضوعية، عند تخريص محاصيل الفلاحين الزراعية، وإحصاء غللهم، رغم وجود "عدول ثقات" ضمن أعضائها. فقد كان الأمناء، والخراص، يتعمدون، في كثير من الأحيان، المبالغة في تقدير حجم ثروات المالكين، والنفخ فيها، وذلك حتى يتمكنوا من الضغط عليهم، لإرغامهم على الزيادة في حجم المؤونة، ومبلغ السخرة التي كانت تدفعها لهم القبيلة عادة، كلما وفدوا عليها في مهمة مخزنية. كما أن القواد، والشيوخ، وكبراء القبيلة، كانوا يستغلون أيضا نفوذهم السياسي، ومكانتهم الاجتماعية، للتأثير على الخراص. فيقدمون لهم هدايا، أو خدمات مختلفة، مقابل التنقيص من مقدار ثرواتهم، وبالتالي تخفيض قيمة الأقساط الواجبة عليهم. فإذا أخذنا مثلا مقدار أعشار الشعير والقمح المسجلة على الحاج، شريك القائد لحسن وعمرو، الوارد ذكره في القائمة، نجد أنه دون الأقساط الواجبة على محمد بن منصور، وعلا ومغير اللذين يحتلان الرتبة العليا بين إخوانهم. وإذا انطلقنا من معطيات أخرى، وردت في وثائق أخرى، يمكن إثبات زيف ما ثبت في الإحصاء المذكور، وعلى الخصوص إبطال صحة ما سجل على القائد وشريكه. فقد كان القائد، في مختلف إيالات بني مطير، يحصل، عند توليته على إخوانه، على مساحة أرضية كبيرة تقتطع من أرض الايالة المولى عليها، كان يستغلها عادة عن طريق التسخير. وكانت هذه الأراضي، وهي من أجود وأكبر الاستغلاليات في القبيلة، تظل محبسة على الأشخاص الذين يتولون السلطة المخزنية في القبيلة. وقد ترددت في الوثائق، إشارات كثيرة في شأنها، سندرج

بعد قليل نماذج منها. وإذا علمنا أن الأرض في بني مطير، كانت تتوزع داخل العظم الواحد بالتساوي بين الخيام، بغض النظر عن عدد أفرادها وثرواتها، يتضح أيضا أن القائد كان أكبر مالك عقاري في ايالته، هذا إذا استثنينا الشرفاء، والمرابطين الذين كانوا قد تمكنوا بنفوذهم الديني، من الحصول على ملكيات تفوق مساحتها، في بعض الأحيان، ما كان يستغله القواد. وهو أمر غير وارد في العظم الذي نحن بصدده. إذ لم يرد أي ذكر للشرفاء في القائمة السالفة الذكر. ومن خلال المعلومات الواردة في وثائق أخرى، يتبين أن قواد المخزن كانوا يملكون محاصيل زراعية تفوق بكثير نسبة ما سجل على القائد لحسن وعمرو. فبعد نكبة القائد ولد تيعريبت، ومصادرة ممتلكاته، عثر المخزن في داره، كما أسلفنا، على كمية ضخمة من القمح، والشعير، والذرة بنوعيها، بلغت سعتها، حسب التقييد الذي أثبتناه في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث، 180 مدا من القمح، و1640 مدا من الشعير، و1052 مدا من الذرة الحمراء، و120 مدا من الذرة البيضاء، و21 "مطمورة"، ثلاثة منها من القمح، وسبعة عشر من الشعير، ولم يعرف مقدار ما في كل نوع منها. وإلى جانب هذا، سبق أن أشرنا أيضا إلى أن القائد حم بن الجلاني كان يستثمر في إيالته، مساحة أرضية قدرتها إحدى الوثائق بست أزواج [3]. فمن خلال هذه المقارنات، يمكن أن نستنتج أن ما سجل على القائد المذكور، لا يطابق النسبة الحقيقية لمحاصيله الزراعية لذلك العام. وباستثناء هذه التحفظات، يظهر أن القائمة تشتمل على كل الأسر التي تؤلف العظم المذكور. وقد استنتجنا ذلك من اعتبارين. الاعتبار الأول ويتمثل في كون كل الأسر كانت تملك حظها من الأرض، لأن هناك تساو فيما بينها في الملكية. والاعتبار الثاني، وهو أن عدد الأسر المثبتة في الوثيقة، لا يختلف كثيرا عما ورد في إحصاء عام 1914.

فإذا أسقطنا من حسابنا ما قد يكون قد طرأ على عملية التخريص هذه من تزوير، يمكن تصنيف وترتيب المزارعين الواردين في الوثيقة، حسب مقادير الأعشار المسجلة عليهم، في ست رتب.

الرتبة الأولى: تتكون من الأسر التي سجل عليها سبعة أمداد ما بين قمح وشعير، وتضم أسرتين فقط.

الرتبة الثانية: تتكون من الأسر التي سجل عليها ستة أمداد، وتضم أيضا أسرتين.

الرتبة الثالثة: تتكون من الأسر التي سجل عليها خمسة أمداد. وتضم أربع أسر.

الرتبة الرابعة: وتتكون من الأسر التي سجل عليها أربعة أمداد. وتضم خمسة عشر أسرة.

الرتبة الخامسة: وتتكون من الأسر التي سجل عليها ثلاثة أمداد. وتضم ثمانية عشرة أسرة.

الرتبة السادسة: وتتكون من الأسر التي سجل عليها مدان. وتضم ثمان أسر.

وعند مقارنة هذه الرتب بعضها ببعض، ومقابلة عدد الأسر بمقادير الأعشار المسجلة على كل فئة منها، يمكن استخراج الملاحظات والاستنتاجات التالية:

1) لا نجد تفاوتا كبيرا بين مختلف الرتب المثبتة أعلاه. ويرجع السبب في ذلك، إلى كون الأرض في مختلف عظام بني مطير، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كان يتم تقسيمها بالتساوي بين الخيام، أي بين الأسر. أضف إلى ذلك أن الأسرة الواحدة، بسبب ضعف الكثافة السكانية بالنسبة للمجال الفلاحي الذي كانوا ينتشرون فوقه، كانت تملك مساحة أرضية شاسعة نسبيا، تستثمر جزءا منها في الزراعة، وتحتفظ بالباقي لرعي الماشية التي كانت تشكل أهم قطاع في موارد عيش السكان. فالتفاوت في المحاصيل الزراعية بين الفلاحين المطيريين داخل العظم الواحد، لم يكن ناجما عن التفاوت في الملكية العقارية، بل كان يرجع فقط إلى التفاوت بين الأسر في القدرة على الاستثمار، أي القدرة على امتلاك البذور وأزواج الحرث، وانصراف بعض الأسر إلى الزراعة أكثر من الأخرى، وإيثار البعض الآخر منها الاهتمام بالرعي أكثر من العناية بالزراعة. وإلى جانب ذلك، فإن عدم انقسامية ملكيات الأسر المترتب عن سيادة الملكية الجماعية، وعدم توريث النساء والبنات، بسبب غلبة العرف الجماعي على تنظيماتهم الاجتماعية، كان يحول دون تجزئة الأراضي، وبالتالي انتقالها عن طريق البيع أو الرهن، إلى أسر أخرى داخل العظم الواحد أو خارجه. وهذا العائق، كان يقف أيضا دون تركيز الملكية العقارية في يد فئة قليلة من الفلاحين، واستحواذ الميسورين منهم على أراضي الآخرين.

2) لا نجد تباينا كبيرا بين الرتبة الدنيا والرتبة العليا. فالأعشار المسجلة على الفئة الأولى، تفوق أعشار الفئة السادسة، بحوالي ثلاث مرات فقط. (2/7)

3) إن الرتبة الدنيا، لا تضم عددا كبيرا من الأسر (8 من مجموع 49).

كما ان الرتبة العليا تضم أسرتين فقط. وتنحشر معظم الأسر في الرتبتين الرابعة والخامسة اللتين تمثلان حوالي الثلثين من مجموع المزارعين. بينما تنحشر أربع أسر في الرتبة الثانية. وهذه المعطيات، تعكس سمة المجتمع التعادلي، رغم بروز أسرتين منه في القمة، ونزول زمرة قليلة إلى مستوى دون الفئات الأخرى.

4) إن أقساط الأعشار المسجلة على كل مالك والتي تمثل نسب المحاصيل الزراعية لكل منهم، غير كافية لإعالة حتى أسر الرتبة الأولى خلال سنة كاملة، خصوصا إذا وضعنا في حسابنا أن الأسر المطيرية بصفة عامة، في القرن التاسع عشر، كما أسلفنا، كانت كلها من الحجم الكبير. ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين رئيسيين. العامل الأول ويكمن في حالة الإفقار العام التي كانت توجد عليها القبيلة في نهاية القرن 19، بسبب تصاعد الضغوط الجبائية المخزنية من جهة، وتعاقب سلسلة من الكوارث الطبيعية وإتيانها على ثروات السكان من جهة ثانية. والعامل الثاني يرجع إلى انصراف السكان إلى تربية الماشية أكثر من اهتمامهم بالزراعة. فالزراعة، كما أوضحنا ذلك في الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث، لم تكن تشكل سوى قطاع ثانوي ومكمل فحسب للنشاط الرعوي.

5) إن محمد بن منصور الوارد في الرتبة الأولى، كان يندرج ضمن ما كان يسمى بالأعيان. وقد استنتجنا ذلك من وثيقة أخرى، ورد فيها ثبْت بأسماء كبراء مختلف فرق بني مطير. فبعد وفاة محمد بن عبد الرحمان، "اجتمع إذ ذاك أهل الحل والعقد ممن يذكر من القبائل...، ونظروا فيمن يلم شعث الدين، ويجمع كلمة الإسلام والمسلمين، فلم يروا أحدا أولى بذلك من خليفته وولي عهده...أبو المعالي سيدنا مولانا الحسن... وبايعوه بيعة تامة جامعة الشروط..."

"ومن قبيلة بني مطير: عاملهم خديم المقام العالي بالله الفارس الأنجد القائد محمد بن القائد محمد الوعزيزي، ابن عمه السيد والحاج محمد ابن القائد بوعزة ابن محمد، الطالب العربي البومدماني، ميمون النسب، محمد بن الحسين النسب، محمد بن على النسب، ادريس بن عدي الورتيندي، محمد بن حسين النسب، على بن حم النسب، الحسن بن عمر النسب، محمد بن منصور السليماني، سعيد بن عمرو النسب، الحاج محمد ابن قاسم النسب، الحسن واقزيف البرزيني، المدني النسب، حمادي النسب، آيت بوحفرة، محمد بن إسماعيل أقماش، رحو والحاج النسب، العساوي آيت عمرو، محمد بن علي المدعو الدرمون، محمد المدعو قندوف، الحاج محمد بن حدو النعماني، محمد واقس النسب، واحديد النسب، علي النسب، على بن حم النسب، محمد بن الحسين النسب، حدو التبيت النسب، الحسن الاشهب النسب، محمد بن ابراهيم آيت احمد، واحسين المدعو ولد تيعريبت، سعيد المدعو ولد رحمة، حمو بن علي النسب، حمو بن علي آيت عم، المصطفى النسب، حمو واعزيزات سعيد، محمد بن على النسب، احمد وعلا النسب، المقدم علي آيت لحسن، الحاج احمد آيت يوسف، سعيد النسب، محمد بن ابن ابراهيم آيت يوسف، حم والحسن وايدير آيت بوه، محمد بن خل آيت

منصور، محمد بن الحسن وخل النسب، رحو الحسن النسب، محمد وعلي اهبي الحرزلاوي، رحو الحسن النسب، محمد المدعو ارعا اشباخي، بوعزة بن مالك النسب، عسو بن شقروش آيت قاسم، المجدوب النسب، علي بن حدو النسب، الحسين بن علي النسب، حمو بن حدو النسب، قسو آيت سلو النسب، محمد والزين القداري آيت عيسى، على بن حمو النسب"(4).

أورد هذه القائمة، صاحب "العز والصولة"، عند تعرضه لنظام البيعة في المغرب. وقد تكرر ذكرها أيضا، في مجلة الوثائق التي تصدرها مديرية الوثائق الملكية. في الوثيقة رقم 363، تحت عنوان بيعة قبائل بني مطير، وجروان، ومجاط، للسلطان مولاي الحسن الأول (5). وقد تعمدنا إدراجها هنا كاملة، لما لها من أهمية في معرفة ملامح وخصائص الهرم الاجتماعي في كافة قبيلة بني مطير، الذي سنعرض له فيما بعد.

6) من خلال المعطيات السابقة، يمكن أيضا تصنيف الأسر الواردة في الوثيقة، حسب مداخيلهم الزراعية، إلى ثلاث فئات اجتماعية متميزة.

الفئة الأولى، يدخل فيها القائد، والشيخ، والمقدم، وإن كانت المقادير المسجلة عليهم، لا تضعهم في الرتبة الأولى، للأسباب التي أوضحناها آنفا.

الفئة الثانية، وتشمل مجموعة من الأسر التي يدخل ضمنها محمد بن منصور، الوارد ذكره في القائمة المثبتة أعلاه، والتي لاشك أنها كانت تشكل في العظم المذكور، ما كان يسمى بالأعيان. إذ كان هؤلاء عادة، هم اللذين يتصدرون القبيلة، وينوبون عنها في تقديم الولاء والبيعة للسلاطين. ومعهم كان المخزن يفتح الحوار في المسائل التي تهم علاقة إخوانهم بالدولة.

الفئة الثالثة، وتضم الأغلبية الساحقة من المسجلين في قائمة الحرص السالفة الذكر، ويمكن أن نسميهم بالعامة.

تحليل المعطيات الواردة في الوثيقة الثانية

تشتمل هذه القائمة، على بيان بما دفعه إخوان القائد بوكْرين النعماني المطيري، مما وظفه عليهم السلطان في 7 محرم عام 1327هـ. والوظائف، كما سنبينه في فصل قادم، هي الضرائب الاستثنائية التي كان يطالب بها السلطان رعاياه، لمواجهة النفقات الطارئة. ومن المعروف أن المغرب في التاريخ المذكور، كان يعاني من صعوبات مالية خطيرة، بسبب تصاعد الضغوط الأوربية، وتزايد نفقات الدولة. ويبدو من خلال نفس القائمة، أن تقسيط المبالغ الموظفة على إخوان القائد المذكور، قد تم على أساس الثروات التي يملكها كل واحد منهم. ويستنتج ذلك من عدم تساوي المقادير المفروضة على كل أسرة منهم. غير أننا لا نستطيع أيضا

أن نقول إن توزيع تلك المبالغ، قد تم بنزاهة تامة، وروعيت فيه مقاييس مضبوطة تعكس بصورة دقيقة التفاوت المادي الذي كان يوجد بين مختلف أسر ايالة القائد بوكَرين المشار إليه في القائمة. فعملية تقسيط المبالغ المذكورة، رغم أنها قد تمت باسم السلطان، كما يستفاد من ديباجة الوثيقة، إلا أن حجم الثروات التي تم على أساسها فرض تلك الأقساط، قد وقع تحديدها من قبل القائد الذي هو أدرى بممتلكات إخوانه. وفي هذه الحالة أيضا، لا يمكن أن تستبعد من هذا الإحصاء، أعمال التزوير والحيف، بسبب تعمد القائد التقليل من ثروات أقاربه وعصبيته، وأخذ الرشوة من هذه الفئة، والضغط على الفئة الأخرى. إلا أنه رغم هذه التحفظات، فإن المعطيات الواردة في هذه الوثيقة، ذات أهمية كبيرة، لأنها تمكننا من أخذ صورة، ولو تقريبية، عن مقدار التفاوت في الثروات الحيوانية الذي كان يوجد بين سكان هذه الإيالة.

إن الأرقام المثبتة في الوثيقة، قبالة أسماء الأشخاص ورؤوس الماشية، تعبر عن الثمن بالريال الذي قوم به دفع كل مالك من الأبقار، والأغنام، والخيول، والمعز، وغيرها. وقد استنتجنا ذلك، من قوائم أخرى مماثلة، ومزامنة لها، ورد فيها أيضا ثبت بأسماء المالكين ورؤوس الماشية المدفوعة، وتقويمها بالريال.

لا تمثل الأسر الواردة في الوثيقة، كافة كوانين ايالة القائد بوكَرين. وذلك لأن الوظائف المخزنية، على خلاف الزكاة والأعشار، كانت لا تمس الشرفاء، والمرابطين، وخدام المخزن على اختلاف درجاتهم. إلا أن هذا لا ينقص من قيمة هذه الوثيقة.

يمكن تصنيف هذه الأسر، حسب الأقساط الموظفة عليها، إلى خمس رتب متباينة.

الرتبة الأولى: وتتكون من الأسر التي دفعت ما فوق 100 ريال. وتضم 5 أسر فقط.

الرتبة الثانية: وتتكون من الأسر التي دفعت بين 61 و100 ريال. وتضم 6 أسر.

الرتبة الثالثة: وتتكون من الأسر التي دفعت بين 31 و60 ريالا. وتضم 32 أسرة.

الرتبة الرابعة: وتتكون من الأسر التي دفعت بين 10 و30 ريالا. وتضم 65 أسرة.

الرتبة الخامسة: وتتكون من الأسر التي دفعت أقل من عشرة ريال. وتضم 26 أسرة.

وعند مقابلة أيضا هذه الرتب بعضها ببعض، ومقارنة عدد الأسر بمقادير الوظائف المسجلة عليها، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

1) نجد تفاوتا كبيرا بين الرتبة العليا والرتبة الدنيا في الهرم المجتمعي، على خلاف ما رأيناه في التصنيف السابق القائم على أساس الثروة الزراعية. فأضعف الأسر في القيادة المذكورة، دفعت 3 ريالات، وأغناها دفعت 381 ريالا. ويتضح من هذين الرقمين، أن نسبة

التفاوت بين الرتبتين المذكورتين، تبلغ 127 مرة. بينما لم يتعد في المحاصل الزراعية ثلاث مرات. ويرجع السبب في تقارب التفاوت بين الرتبتين العليا والدنيا في الغلل الزراعية، كما أوضحنا، إلى عدم التفاوت في الملكية الزراعية بين سائر الأسر داخل العظم الواحد. بينما ترجع حدة التفاوت في الثروة الحيوانية بين الأسر المثبتة في الوثيقة الثانية، إلى سيادة النشاط الرعوي، وغلبته على اقتصادهم، بسبب توفر مراعي طبيعية شاسعة، تسمح للأهالي بممارسة نشاط رعوي واسع.

2) إن الرتبة الدنيا، لا تضم نسبة كبيرة من الأسر. كما أن الرتبة العليا تضم خمس أسر فقط. وتتدرج أغلبية الأسر في الرتبتين الثالثة والرابعة اللتين تشكلان حوالي ثلاثة أرباع الأسر المسجلة في الوثيقة. وهذه الظاهرة مشابهة لِما سبق أن لاحظناه في الإحصاء الزراعي الوارد في الوثيقة الأولى.

3) عند مقارنة المقادير المسجلة على الأسر المندرجة في كل رتبة، لا نجد تفاوتا كبيرا فيما بينها. وعند مقابلة ومقارنة أيضا ما أعطته الأسر المثبتة في الضلع الأول من القائمة، نجده مساويا تقريبا لما دفعته الأسر المسجلة في الضلع الثاني التي تكاد تعادلها من حيث العدد. وهذا يعكس أيضا سمة من سمات المجتمع التعادلي.

4) لا نعرف المدلول الاجتماعي للفئة الأولى التي تحتل الرتبة الأولى في الهرم الآنف الذكر، غير أنه من المرجح أن تكون هذه الفئة تدخل ضمن زمرة ما كان يسمى بالأعيان الذين كانوا يتصدرون عادة قمة الهرم الاجتماعي، بعد القواد، والشيوخ، والشرفاء.

5) إن المعلومات الواردة في الوثيقة الثانية، مكملة للمعطيات المسجلة في الوثيقة الأولى، رغم أنها مأخوذة من عظمين مختلفين. فالوثيقة الأولى تعكس صورة التفاوت المادي في شريحة من شرائح مجتمع بني مطير، من حيث الغلل الزراعية. بينما تعطينا الوثيقة الثانية، فكرة عن التفاوت المادي من حيث الثروات الحيوانية. وإذا علمنا أن الزراعة وتربية الماشية، كانت تشكل المورد الوحيد لعيش السكان، يتضح لنا مدى أهمية الإحصاءين المذكورين، في تصنيف فئات المجتمع المطيري بصفة عامة.

إن القائمتين المثبتتين آنفا، لا تمكن من معرفة ثروات القواد، وأعوان المخزن. كما أنه لم ترد فيهما الإشارة إلى حجم ممتلكات الشرفاء والمرابطين. وهذا النقص في عدم شمولية ممتلكات هذه الفئة من الناس، يمكن تداركه باللجوء إلى معطيات أخرى، وردت في وثائق أخرى.

كان الشرفاء، والمرابطون يتوفرون على ملكيات شاسعة في بني مطير. وكان أغلبهم يملك عزبانا مسورة. فقد سبق أن أوضحنا في الفصل الخاص بالزراعة والرعي، كيف تمكن شرفاء آيت سيدي عبد السلام من الحصول على إقطاعية شاسعة في إفران، وحيازة أراضي أخرى في بطيط، في بلاد آيت ولال. وذكرنا أيضا في نفس الفصل، أن مرابطي ركْراكْة كانت لهم استغلاليات شاسعة حول ضريح سيدي أحمد الركْراكْي، في بلاد آيت نعمان، وأخرى في بلاد آيت حماد، وأن أولاد بوسباع كانوا يملكون أيضا عقارين هامين في كل من الربيعة وتلات نزاويات. كما أشرنا إلى أن أحد المرابطين كان يملك في بني مطير عقارا بلغت مساحته حوالي 500 هكتار[6]. وبينا كذلك، كيف تمكن بعض الفقهاء، والمرابطين من الحصول على تنفيذات شاسعة في أرض بني مطير من قبل السلطان، لا تقابل بينها وبين ما كان يستغله العامة من الناس. وإلى جانب هذا، وردت في الوثائق أيضا، إشارات إلى وجود عزبان في ملك الشرفاء المرانيين. فضلا عن عزبان السلطان، وأقاربه، وكبار رجالات الدولة المشار إليهم في نفس الفصل. وبالإضافة إلى الأملاك العقارية، كانت هذه الفئة تملك أيضا قطعانا ضخمة من الماشية، كانت القبيلة تتولى رعيها وصيانتها مجانا. وفي هذا الصدد، أشرنا أيضا، عند حديثنا عن الرعي، إلى أن بني مطير كانوا يرعون لصالح المرابط سيدي رحو عددا وافرا من المواشي. وباستثناء هذه الإشارات، لم نعثر في الوثائق المخزنية، على قوائم جزئية أو كلية بممتلكات هذه الفئة. ويظهر أن السبب في ذلك يرجع إلى كون هذه الزمرة من الناس، كانت، باستثناء الزكاة والأعشار، معفاة من جميع أصناف الضرائب الأخرى. ولذلك لم يكن هناك ما يدعو إلى تدوين ممتلكاتهم، وإحصاء غللهم. فالشرفاء، والمرابطون، على خلاف العامة، كانوا "منزهين" عن العبث "ولا مجال للشك فيما إذا كانت الأقساط الموجهة من قبلهم إلى بيت المال، تطابق أم لا النسبة الحقيقية لثرواتهم الفلاحية.

وبعد هذه الفئة الاجتماعية، يأتي قواد المخزن وأعوانه، من خلائف، وشيوخ، ومقدمين، وأمناء. فقد وردت في الوثائق إشارات كثيرة إلى ممتلكات بعض القواد، يمكن من خلالها أخذ صورة، ولو تقريبية، عن حجم الثروات التي كانوا يمتلكونها في بني مطير، والتعرف على طريقة عيشهم، ومصادر ثرائهم، ومقارنة ما كان في حوزتهم من أراض، ومال وماشية، بما كان عند العامة من إخوانهم.

الأراضي

كانت الأرض في بني مطير، كما أسلفنا، تقسم بالتساوي بين العظام، وكانت الملكية داخل العظم الواحد، توزع أيضا بالتعادل بين الخيام، أي بين الأسر. وقد جرت العادة في كل

عظم، أن يخصص سكانه قطعة أرض معينة، كانت تقتطع من الأراضي الجماعية، وتسند لمن يتولى السلطة المخزنية عليهم، يستثمرها لفائدته، ليستعين بها على الضيوف الواردين عليه، وينفق منها على بعض التكاليف المخزنية. وكانت هذه الأراضي، في حالة "السيبة" تنتقل إلى أمغار الذي كان يحل عادة، في هذه الحالة، محل القائد المخزني، بعد خروج القبيلة عن طاعة الدولة. وقد تردد الحديث في الوثائق، مرارا عن هذا النوع من الأراضي. ففي 27 ذي القعدة عام 1303هـ، كتب القائد لحسن بن ابراهيم النعماني إلى السلطان، يشكو إليه بترامي الأمناء، ومزاحمتهم له على الاستغلالية التي كانت تسند عادة للقواد في عظم آيت بومدمان، يقول: "...يعلم مولانا دامت سعادته ورضاه، أن قطعة من بلاد آيت نعمان، وهي منسوبة إليهم وتحسب عليهم. وكل من تولى على القبيلة، يحوزها، ويتصرف فيها، كما كانوا خدام سيدنا الأمجد قبلنا. يعلم سيدي دامت سعادته، ورضاه، منذ جعل لهم مولانا المقدس الأمانة، فيتعرضوا عليها علي بزحمهم. وقد تكلمنا معهم أولا، وثانيا، ولا سمعوا في أمرها، والآن سيدي نظر فيها كلمة مولانا أعزه الله التي جعل فيهم. فنحن لا نتربص إذآيتهم. والآن سيدي نطلب من الله ومن سيادتك ومقامك الأعظم أن تتكلم معهم في شأنها، وتجود علينا بها، كما كانوا الأولين، ولا يخرق علينا سيدنا عادة. وأما التصرف فيها قبل سيدنا مولانا المقدس مولانا عبد الرحمان قدس الله روحه في الجنان (هكذا)..." (7).

وجاء في رسالة أخرى من القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ فاتح محرم عام 1297هـ، حول نفس الموضوع: "...يعلم مولانا دامت سعادته، أن بلاد ضآيت كشتام هي في القديم لآيت نعمان، عدى طرف واحد منها لآيت حرزلا. وحين كان عامل واحد على القبيلة بأجمعها، كان يستغلها مختصا بها، منها يستعين بحرثها على الضيوف الواردين عليه وعلى باقي التكاليف المخزنية (هكذا)..."(8).

فمن خلال هاتين الوثيقتين، يستنتج أن القواد كانوا يستثمرون قطعا أرضية تفوق مساحتها جميع الاستغلاليات التي كان ينتفع بها إخوانهم. ورغم أننا لا نعرف مدى شساعة تلك الأراضي، إلا أنه من خلال المحاصيل الزراعية التي وجدت عند القائد ولد تيعريبت، المشار إليه في بداية هذا الفصل، يظهر أنها كانت شاسعة جدا. وإلى جانب هذه الاستغلاليات، يبدو أيضا أن القواد لم يكونوا يكتفون باستثمار ما كانت تسنده لهم القبيلة عادة. بل كانوا يدخلون أيضا في الشركة مع البعض من إخوانهم. وهذا ما يفهم من الإشارة الواردة في قائمة خرص آيت سليمان، المدرجة في بداية هذا الفصل، والمتعلقة بدخول القائد

لحسن وعمرو في شركة مع الشخص المدعو الحاج. هذا مع العلم أن القائد كان يستثمر أراضيه عادة عن طريق التسخير.

قطعان الماشية

إلى جانب الاستغلاليات الزراعية، كان العمال يملكون قطعانا ضخمة من الماشية، يفوق عدد رؤوسها بعشرات المرات، ما كان عند الأغلبية الساحقة من إخوانهم. فقد وردت الإشارة في إحدى الوثائق، إلى أن القائد يوسف البرزوني، كان يملك قطيعا من الماشية بلغ تعداده، 400 رأس من الغنم، و18 رأسا من البقر، و6 بغال، وجذعة من الخيل. "...ورد عينا كتاب سيدنا الشريف، مخبرا فيه، فقد بلغ لشريف علم سيدنا بأننا قبضنا على إخوان يوسف البرزوني الأربعة الذين فروا بخيمته وماله، وحزت من مال.المذكور أربعمائة رأسا من الغنم، وثمانية عشر رأسا من البقر، وست بغال، وجدعة من الخيل، (هكذا)..." (9).

وواضح من هذه الوثيقة أيضا، أن ما حيز من ماشية ومال القائد المذكور، لا يمثل كل ما كان في حوزته. وحتى نأخذ فكرة عن مدى التفاوت بين القواد وإخوانهم فيما يخص الماشية، نشير إلى أن الماركي دوسوݣونزاك، عند مروره ببني مطير، أحصى في أحد الدواوير التي توقف بها، كما أسلفنا، 32 خيمة، تمتلك 1200 رأس من الغنم، و30 رأسا ما بين معز وبقر(10). فإذا قسمنا عدد المواشي على عدد الخيام، نجد أن ما كان يملكه القائد المذكور، كان يساوي عشر مرات ما كان في حوزة كل أسرة من الغنم، و18 مرة ما كان لها من البقر.

الموارد الأخرى

لم تكن تعوز القواد الوسائل، ولا الطرق، للحصول على المال وتنميته. فقد كان نفوذهم المستمد من السلطة المخزنية، يمكنهم من حشد أموال طائلة، وجمع ثروات ضخمة. فبمقتضى الترتيب الحسني، ألزمت كل ايالة بدفع رواتب موظفيها. وحسب ظهير تعيين أمناء فرقة البوزيري، من أولاد بورزاق، من الشاوية، صار العمال، والأمناء، والشيوخ المعينون في القبائل، يفرضون على إخوانهم الثلث، زيادة على الواجبات المخزنية المعتادة، كانوا يقتسمونه فيما بينهم، بحيث كان العمال يأخذون النصف، ويقسم الأمناء والشيوخ النصف الآخر، بالتساوي فيما بينهم. "...وقدرنا للعامل، والأمناء، والأشياخ المكلفين أجورهم، قضاء لحق ما قدمنا به نحورهم، على أن يزاد الثلث على ما يفرض على الشرط المقرر والنهج المحرر، نصفه يكون للعامل، ونصفه للأمناء، والأشياخ، على السوية بإسهام عامل..."(11).

وعلاوة على هذا، كان قواد بني مطير، يستخلصون من إخوانهم أتاوات، ومبالغ أخرى من المال، كانت تسمى "ربع المخزن". وكانت تشتمل على ربع مهور النساء عند

زواجهن، وربع الدية، وربع تركات الهالكين بدون ورثة، ونصف تركة الأجانب الهالكين في القبيلة، وربع تركة الأجانب الهالكين بالقبيلة ولم يتركوا ورثة [12]. هذا فضلا عن الرشاوي، والذعائر التي كانوا يأخذونها من محكوميهم، في شتى المناسبات.

سكن القائد

كان كل قائد في بني مطير، يتوفر على سكن قروي في الايالة المولى عليها، وعلى دار أخرى في مدينة مكناس. ويستفاد من إشارات الوثائق، أن المخزن كان يخصص لخدامه المتعاقبين على حكم مختلف الايالات في القبيلة، دورا خاصة في مكناس، كانوا يسكنونها مع عيالهم وذويهم، ما استغرقته ولآيتهم. ويظهر أيضا من نفس الوثائق، أن كل قيادة كانت تتوفر على دار خاصة بها، تظل موقوفة ومقصورة عليها. وهذا ما يفهم من رسالة القائد محمد بن ابراهيم النعماني إلى السلطان، بتاريخ 12 شوال عام 1302هـ. "... فلينه لعلم مولانا المنصور بالله، أننا نطلب من كمال فضل مولانا ومحط جوده، أن يجود علينا بتنفيذ دار مولانا المعلومة لكل من تولى الخدمة مع مولانا أيده الله من إخواننا آيت نعمان. فإننا انتقلنا بأولادنا لمكناسة الزيتونة، وسكنت بالكراء، وأن الدار التي طلبنا من مولانا اسماه الله، آخر من كانت بيده، ولد زهرة. وقد أغلقها، ودفع مفاتيحها لخديم مولانا القائد حم بن الجلاني (هكذا)..."[13].

وورد في رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 9 صفر عام 1306هـ، حول نفس الموضوع: "...وبعد، فنأمرك أن تعين للخديم القائد حدو محمد الجرواني دارا من دور المخزن يسكنها كغيره من قواد البربر. والسلام"[14].

ومن خلال وثيقة أخرى، يمكن الوقوف بوضوح على طريقة حياة القواد، وأنواع الأثاث التي كانوا يملكونها، وعلى مستوى عيشهم. فبعد نكبة القائد محمد شهبون المطيري، في سنة 1301هـ، وجد في داره من الأمتعة، والأثاث، حسب أحد التقاييد التي عثرنا عليها ما يلي:

"الحمد لله. تقييد ما وجد بدار محمد شهبون المطيري في يوم الخميس عاشر ربيع الثاني عام 1301هـ" [15].

حوائج الفضة:

كتيفة	01	زجنجبر	01	ألواح	03
سلسلة	01	ركائز	03	مضمة	01
ريالان	02	حسك	03	غراف من عود	01
زوجة خراص	01	مبخرة	01	سرير منه	01
أخرى مشسلة	01	بقرج من نحاس	01	الخيل	

<u>حوايج الحرير والرهيف</u>		مهراس	01	دهام	01
تخميلان	02	قمقوم	01	أزرقان	02
مجدول	01	صطلة	01	كمارة	04
تاشكارت	01	برمة بكسكاسها	01	<u>البغال</u>	
علائم	02	طنجرة به أيضا	01	بغلة كمرية	01
حزام واحد	01	طبسيل صغير	01	أخرى صفرة	01
سباني	11	مجمار من حديد	01	<u>المضافات</u>	
ازاران من ثوب المبرشك	02	<u>الحياك والسلاهيم</u>		سروج	03
دفين منه	01	سلهام خرقة جديد	01	طجين ومكب	02
		سلهامن ثوب الخرقة	02	كبوب أخرى	05
منصورية خضراء	01	حياك	03	أمة	01
<u>حوايج الكتان:</u>		كساءان	02	أمداد من القمح	12
دفائن	00	<u>آلة الحرب وغيرها</u>		أمداد من الشعير	04
مناصر	16	سكين	01	مطرقتان للسكر	02
سروالان	02	مكحلة آلة الحرب بها ربابيط		قوالب منه	02
عمامتان	02	من فضة	01	حصائر	03
قميصان	02	أخرون بربابيط من صفر	04	دلائل الخيرات	01
كسوة كتان	01	سبولة بكمامتها فضة	01	طراحية	01
سروال و3 مخد	04	<u>حوائج المعدن وغيرها</u>			
خامية	01	مرشة	01	أشهر ما وجد بدار المذكور	
تلميطتان	02	مبخرة	01	حين القبض عليه في التاريخ	
مطربة زليج	01	برادان للأتاي	02	المذكور	
محرمة مطروزة	01	كؤوس زجاج	08		
زيف مطروز ايضا	01	آخرين بديع	06		
<u>حوانج الملف:</u>		زلافة من الزجاج	01		
سروال	01	<u>الحنادير وبنشكروات وغيرهما</u>			
بدعية	01	حنادير	09		
سلهام	01	بنشكروات	05		
قفطانان	02	حنابيل رباطيين	02		
مطربتان	02	زرابي مديونيين	03		
عبارة	01	تغطية	01		
فرجية شيت	01	بطانية بلدية	01		
مخد ملف	01	سطارمية من جلد	01		
أخرى من ثوب الكمخة	01	مضمتان منه	02		
<u>حوانج الصفر والنحاس</u>		<u>موائد للأكل</u>			
صنيتان	02	جفنة	01		
طاس بيده	01				

قد يبدو للملاحظ المعاصر، المتعود على أشياء عصرنا، أن ما ورد في القائمة المذكورة، من أمتعة، وأثاث، وأواني، وغيرها، شيء عادي وقليل بالنسبة لمكانة القواد ووضعيتهم الاجتماعية. إلا أنه عند مقارنة ومقابلة تجهيزات بيوتاتهم، وأثاثهم، ولباسهم،

وطريقة عيشهم، بمستوى عيش إخوانهم، يمكن إذ ذاك الوقوف بوضوح على مدى التفاوت والتباين الذي كان قائما بين الفئتين المذكورتين. فإذا كان القائد محمد شهبون، المشار إليه في الوثيقة، يلبس سلهاما من الملف، فإن إخوانه كانوا يرتدون سلاهيم من الصوف الخشن [16].

وإذا كان نفس القائد يتوفر على مصابيح زجاجية للإنارة، فإن بني مطير بصفة عامة، كانوا يضيئون بيوتهم بالنار الموقدة في هشيم الحطب أو غيره [17]. وإذا كان القائد يتوفر على خيمة او خيام ضخمة في الايالة المولى عليها، وعلى سكن حضري، فإن محكوميه، كانوا يقيمون في خيمة متواضعة، تقسم عادة إلى قسمين، قسم تقيم فيه الأسرة، وقسم تبيت فيه الماشية والدواجن [18]. وإذا كان القواد يتوفرون على أواني رفيعة للطبخ، فإن إخوانهم كانوا يستعملون أدوات بدائية جدا لإعداد الطعام [19]. فالقواد المعينون في القبيلة، كانوا يعيشون عيشة شبيهة بحياة أريستقراطيي المدينة. ويظهر أنهم كانوا يحاولون الاقتداء، في عيشهم، بكبار رجالات المخزن، وأغنياء المدينة، وذلك حتى يتميزوا عن غيرهم، ويرقوا إلى صف البرجوازية الحضرية التي كانت تجاورهم في مكناس.

إن المعطيات المشار إليها آنفا، تمكننا من أخذ صورة تقريبية عن حجم الثروات المادية التي كان يتوفر عليها بنو مطير على اختلاف مستوياتهم. وعلى أساسها يمكن أن نميز أيضا بين أربع فئات اجتماعية متباينة.

1) فئة الشرفاء والمرابطين

كان الشرفاء والمرابطون يتصدرون قمة الهرم الاجتماعي. وكانت هذه الفئة تشكل نسبة قليلة من السكان. فحسب إحصاء عام 1914، بلغ عدد خيامهم 45 خيمة من مجموع 1800 خيمة موزعة على الشكل التالي: آيت سيدي عبد السلام، 31 خيمة، أولاد بوسبع، 5 خيام، شرفاء ركراكة، 9 خيام [20]. ولا نعرف مع الأسف نسبة الثروة التي كانوا يمتلكونها، للأسباب التي أشرنا إليها سابقا. إلا أنه مما لاشك فيه، ان حظ الفرد الواحد من هذه الفئة من الثروات، كان يفوق بعشرات، إن لم تقل بمئات المرات، نصيب الفرد المطيري العادي. ومصدر ثراء الشرفاء والمرابطين، مستمد من نفوذهم الديني من جهة، وعلاقتهم بالسلطة المخزنية من جهة ثانية. فالجباية التي كانت سبب إفقار السكان، في الفترة التي نحن بصددها، لم يكونوا مطالبين بها، باستثناء الزكاة والأعشار. وكان إعفاؤهم من أداء التكاليف المخزنية التي عرفت، منذ أواسط القرن 19، تفاقما متزايدا، يعمق من حدة التفاوت المادي بينهم وبين العامة من الناس. وإلى جانب هذا، لم تكن مواشيهم، وأمتعتهم تتعرض للنهب، والسلب من قبل جيوش الحركات الكثيرة التي جردها المخزن في نهاية القرن 19 وأوائل القرن 20، لتطويع

بني مطير، على إثر الانتفاضات الكثيرة التي تخللت هذه الفترة. وكان نفوذ هذه الفئة الديني يمكنها أيضا من الحفاظ على أملاكها، رغم التقلبات السياسية، والبشرية التي شهدتها المنطقة.

كانت أغلب الاستغلاليات التي يستثمرها الشرفاء والمرابطون، عبارة عن عزبان مسورة، يستغلونها بواسطة العزابة. وفي هذا الصدد، يجب أن نتساءل هنا عن نوع العلاقة الإنتاجية التي كانت قائمة بين أرباب العزبان وعزاباتهم. إن المصادر الأجنبية التي اهتمت بنظام العزيب في المغرب بصفة عامة، قد رأت فيه صورة قريبة من نظام الإقطاع الذي كان سائدا في أوربا العصور الوسطى. وقد ذهبت بعضها إلى القول، إن الشريف المالك للعزيب، كان يملك سلطات مطلقة على عزابته، وأن هؤلاء كانوا عبارة عن أقنان، لا يمكنهم أن يغادروا سيدهم، إلا بإذن السلطان[21]. ولعل هذا الحكم كان ينطبق على نوع العزبان التي كان يقطعها السلطان لأقاربه، أو لبعض الشرفاء وخدام الدولة. وصورة ذلك، أن يسلم جلالته لهؤلاء الأرض ومن يسكنها. وفي هذه الحالة، كان الشريف يتولى أخذ الزكاة والأعشار منهم، وهو الذي يتولى حكمهم، ويقوم بتسوية الخلافات التي كانت تنشب بينهم، ويصبح في عزيبه تقريبا بمثابة السلطان في مملكته، له من الحقوق عليهم ما للسلطان على رعاياه[22]. والواقع أن الإشارات الواردة في الوثائق، تكشف أن عزابة الشرفاء في بني مطير، كانوا فعلا لا يخضعون لسلطة القائد المعين في المنطقة، وإن كان هذا الأخير يتولى، في بعض الأحيان، مهمة الوصاية عليهم. وفي هذا الصدد، جاء في رسالة سلطانية في الموضوع، إلى القائد عق البومدماني، بتاريخ 16 صفر عام 1322هـ: "خديمنا الأرضى القائد عق البومدماني، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد كنا أصدرنا لك أمرنا الشريف بالوصية على عزابة أخينا مولاي عبد الرحمان، من آيت ولال، إيالتك، وزدناك هذا تأكيدا في ذلك، وحتى وإن أُمرت بما يقتضي تربية آيت ولال فكن على بال من عزابته، ولا تمد اليد فيهم. نعم إن صدرت من بعضهم ما يوجب تربيته، وثبت عليه ذلك ثبوتا بينا، فاعلم جنابنا الشريف بما ارتكبه، لتومر حينئذ بما يكون عليه عملك في ذلك. والسلام"[23].

وواضح من هذه الرسالة أيضا، أن العزابة المشار إليهم فيها، كانوا يعاملون معاملة خاصة، ولا يجرون في الأحكام، كسائر إخوانهم.

وفي 27 جمادى الأولى عام 1312هـ، أخبر القائد الحسين بن حدو الحرزلاوي السلطان، أن العزابة النازلين بعزيب جلالته بالريبعة، صاروا يتقاتلون فيما بينهم، ولم يقدر أن يمد اليد فيهم، فاضطر إلى مكاتبته في الموضوع، قائلا: "فلينهى إلى شريف علم مولانا أعزه الله، اما بني مطير النازلين في عزيب سيدنا الكائن بالريبعة، فقد دخلهم الخلاف بعضهم بعضا، وصار

الريف يتقاتل مع الريف الآخر، وذلك من قلة حكمهم. لأنني علمت سيدي بما جرى. ونظر سيدنا أوسع. فلم يصلهم أحد من القبيلة بضرورة ولا غيرها (هكذا)... "[24].

ويستفاد من وثيقة أخرى، أن العزيب بصفة عامة، كان موضوع حرم "وزواك" كان يقصده الأهالي، إما فرارا من اضطهاد العمال، أو للتملص من أداء الجباية، أو للاعتصام به، عند ارتكابهم لمخالفة، أو جريمة معينة. فقد كان القائد المخزني، عند لجوء إخوانه إلى عزبان الشرفاء، أو غيرهم، لسبب من الأسباب، يخشى متابعتهم، ولا يقدر على التصرف فيهم. وكان إذا ما أراد أ يقضي مآربه فيهم، يرفع عادة أمرهم إلى السلطان، ليشير عليه بما يجب أن يفعله تجاههم. وحول هذا الموضوع، تقول رسالة من القائد حم بن لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 22 جمادى الثانية عام 1309هـ: "...وليكن في كريم علم سيدنا أيده الله، أن أناسا من إيالتنا، آيت سليمان، خيموا بأربع خيام بعزيب الفقيه المرحوم السيد محمد الصنهاجي وهم ميسورون، وأردنا انتقالهم، وارتحالهم من المحل المذكور، ونزولهم مع إخوتهم، ليعطوا الواجب، والكلف معهم. فالمطلوب من الله ثم من فضل سيدنا أن يساعدنا فيما ذكر، ويأمر بنزول الخيل عليهم، حتى يرتحلوا، وينزلوا مع إخوتهم. وها نحن وجهنا خليفتنا الحامل، يقف على ذلك. أدام الله سعادة سيدنا أعزه الله وعلاه. ونحن على الخدمة الشريفة. والسلام"[25].

إن الشرفاء والمرابطين، بإعفائهم من الجباية، ومحافظتهم على أملاكهم، رغم الاضطرابات، والتقلبات السياسية، والبشرية التي شهدتها المنطقة، وبحظوتهم لدى المخزن، وسكان المنطقة على السواء، كانوا يشكلون فئة مغلقة، لا يرقى إليها أحد، وإن كان قواد المخزن في بعض الأحيان يتوصلون إلى جمع ثروات هائلة، قد تضاهي، أو تفوق أحجامها ما كان عند هذه الفئة الاجتماعية. إلا ان ثروة رجال المخزن، كانت تزول بانتهاء وظائفهم. بينما كانت مرتبة الشرفاء، والمرابطين في الهرم الاجتماعي، ثابتة، وناذرا ما ينزل أحدهم، أو بعضهم إلى درجة متساوية، أو أقل من باقي فئات القبيلة. وحتى في السنوات العجاف، كان الشريف أو المرابط، غالبا ما يتوفر على مخزون من الحبوب، ورصيد من المال، يمكنه من الحفاظ على مستوى عيش أفضل من باقي أفراد قبيلته، وبالتالي الحفاظ على رتبته في السلم الاجتماعي.

2) **<u>فئة موظفي المخزن وأعوانه</u>**

كانت هذه الفئة تأتي في المرتبة الثانية، بعد الشرفاء، والمرابطين. وكان هذا الجهاز يشمل العمال، والأمناء، والخلائف، والشيوخ، والمقدمين. وعدد هذه الفئة، بالمقارنة مع عدد السكان الكلي للقبيلة، قليل. فقد كان عدد القواد المعينين في بني مطير، في العهد الحسني،

تسعة أفراد، يقابلهم نفس العدد من الخلائف[26]. وحسب إحدى الوثائق، بلغ عدد الأمناء والشيوخ الذين عينهم السلطان الحسن الأول، للسهر على تطبيق خطة الترتيب، 23 فردا [27]. ولا نعرف عدد الشيوخ التقليديين، والمقدمين الذين كانوا يوجدون في كل إيالة. وداخل هذه الفئة نفسها، يمكن أن نميز بين ثلاث زمر. زمرة القواد والأمناء، وكانوا يتوفرون على ثروات طائلة، ثم يأتي بعدهم الخلائف، ويندرج الشيوخ والمقدمون في الزمرة الثالثة. وإن كان الشيوخ يفوقون المقدمين في السلطة، وبالتالي في إمكانيات جمع الثروة.

كانت رتبة هذه الفئة الاجتماعية، مستمدة من السلطة المخزنية التي كانت تمكنهم من امتصاص محكوميهم، وحشد ثروات مادية كبيرة، على حسابهم. إلا أنه بزوال الحكم من أيديهم، كانوا يفقدون رتبتهم في الهرم الاجتماعي. فالمخزن، كما سنبينه، كان يصادر ممتلكات القواد وثرواتهم، سواء عند نكبتهم، أو هلاكهم. وفي هذه الحالة، كان القائد يجرد من الأراضي التي كانت تسندها إليه القبيلة، عند ولآيته، ويصبح على قدم المساواة أيضا مع إخوانه. وكان ينزع منه جميع ما جمعه من أموال، طيلة مدة حكمه. فقد كان السلطان يعتبر أن ما يوجد في ملك القواد، من أموال، وثروات، هو في النهاية ملك لبيت مال الدولة، وإن كان جلهم يلجأ إلى إخفاء ثروته، بوسائل شتى، كشراء الذهب، والمسكوكات، وإخفائها في باطن الأرض، أو توزيع قطعان الماشية على أقاربه، وشركائه، كلما أحس بقرب تنحيته. وكان الأمناء، والشيوخ يلقون نفس المصير.

3) فئة الأعيان

كانت تحتل الرتبة الثالثة، بعد الشرفاء، والمرابطين، وخدام المخزن. والأعيان هو مصطلح كان يطلق على الفئة الميسورة في القبيلة، وسط الجم المتعادل. وقد ترددت في الوثائق المخزنية، إشارات كثيرة إلى هذه الفئة الاجتماعية، وإلى الأدوار السياسية التي كانت تقوم بها لصالح المخزن. فالسلطان، عندما كان يخاطب بني مطير في أمر ما، كان يبدأ عادة رسالته بعبارة "خدامنا الأراضين قبيلة بني مطير كافة، وأخص أعيانهم، وكبراءهم، وفقكم الله وبعد،". ومن خلال هذه الافتتاحية، يتضح أن المخزن كان يميز داخل هذه الفئة، بين الأعيان، والكبراء. ويظهر أن هذا التمييز، يرجع أساسا إلى أن الزمرة الأولى كانت ترتبط بالمخزن بعلاقات خاصة، وتقوم بشبه وظيفة سياسية في القبيلة، لصالح المخزن المركزي. بينما كانت الزمرة الثانية، توازيها في الثروة، وهي مؤهلة إلى أن ترقى، في يوم من الأيام، إلى صف الأعيان، وتدخل في علاقات مماثلة مع السلطة المركزية. فعند تولية السلاطين، كان أعيان القبيلة هم الذين يجتمعون عادة مع الشرفاء المرانيين، وباشا مكناس، ويقدمون بيعتهم للسلطان

الجديد. وعند تنصيب العمال، كانوا يسيرون معهم إلى الحضرة السلطانية، ليزكوهم لدى جلالته. وعند حلول الأعياد، كانوا يرافقون القائد، أو خليفته، أو ينوبون عنهما في تقديم الهدايا للسلطان. وعند تمرد القبيلة، وخروج المخزن لتطويعها، كان هذا الأخير، بعد إخضاعها، يستدعي عادة الأعيان، ويضع معهم ترتيبات السلم، ويفاوضهم في أداء ما بقي بذمم إخوانهم من الضرائب، ويتفق معهم على الآجال اللازمة لذلك. ونتوفر على شواهد تاريخية تثبت مدى اعتماد المخزن على هذه الفئة الاجتماعية، في تنفيذ سياسته في القبيلة. فبعد انتفاضة عام 1294هـ، وتنحية أسرة احمد الشبلي، استدعى مولاي الحسن أعيان بني مطير كافة، وكلفهم باختيار من يصلح لهم من القواد [28]. وفي سنة 1320هـ، عندما أراد مولاي عبد العزيز أن ينزل العقاب بقبيلة كَروان، خاطب أعيانهم، وأمرهم أن يحثوا إخوانهم على ضرب القبيلة المذكورة [29]. وأثناء انتفاضة عام 1911، وحصار بني مطير للسلطان عبد الحفيظ في فاس، حاول المخزن إغراء أعيانهم بالمال، ليحثوا إخوانهم على رفع ذلك الحصار [30]. ويسبب هذه العلاقة، كان السلطان، كما سنبينه، يختار ممثليه المحليين، من قواد، وخلائف، وأمناء، وشيوخ، ومقدمين، من أعيان القبيلة. فهذه الفئة من الناس، بسبب احتكاكها بالمخزن، وترددها على دوائره، في مناسبات الأعياد، أو عند تولية القواد، أو عند زيارة السلطان للمنطقة أو غيرها، كانوا أنسب، وأصلح من غيرهم لتولي أمور الخدمة المخزنية، لأنهم متشبعين، وعلى دراية، واطلاع على السياسة المخزنية. ورغم أننا لا نتوفر على أدلة تثبت مدى حظوتهم لدى المخزن، إلا أنه مما لاشك فيه، أن مساهمتهم في الأعباء الجبائية والتسخيرية، كانت أقل مما كان يتحمله العامة من إخوانهم. فالقواد كانوا يتجنبون إرهاق الأعيان بالضرائب، لأنهم، بحكم احتكاكهم بالأجهزة المخزنية، كان بإمكانهم أن يدبروا خلعهم وتنحيتهم، كأن يحرضوا إخوانهم خفية على التمرد على سلطتهم، متى بالغوا في التظلم عليهم. وفي بعض الأحيان، كان بعضهم يسعى إلى أن يحل محل القائد، فيعمد إلى زرع البلبلة في القبيلة، حتى يصل إلى مآربه الخاصة. وقد وردت في الوثائق إشارات كثيرة إلى هذا السلوك، وإلى تردد أعيان القبيلة على السلطان، أو باشا المدينة، يطلبون عزل القواد الظلمة المولين عليهم، واستبدالهم بأشخاص آخرين [31]. وكان المخزن في هذه الحالة، يذعن تارة لرغباتهم، ويرفض مسعاهم تارة أخرى، تبعا للحالة السياسية، والاقتصادية التي كانت توجد عليها البلاد، وحسب الجو النفسي العام الذي كان يخيم على القبيلة. فمن خلال قائمة أعيان بني مطير المدرجة آنفا، نجد عددا منهم قد ارتقى إلى منصب قائد، مثل العربي البومدماني،

ومحمد اوقسو، ومحمد بن ابراهيم، وولد تيعريبت، الذين عثرنا على عدد من الرسائل التي كانوا يوجهونها من إيالاتهم إلى المخزن المركزي.

إن تسنم الأعيان قيمة الهرم الاجتماعي، بعد الشرفاء، والمرابطين، وموظفي المخزن، مستمد من علاقاتهم بالقواد، والمخزن المركزي على السواء. فالجباية التي كانت مصدر إفقار السكان، في الفترة التي نحن بصددها، لم تكن تنالهم آثارها، بنفس الحدة التي كانت تصيب باقي إخوانهم. وهذا الامتياز، كان يحافظ لهم على رتبهم في الهرم الاجتماعي، ويميزهم عن إخوانهم.

4) **فئة العامة**

كانت تضم الأغلبية الساحقة من الأسر، تكاد تتساوى، من حيث امتلاك وسائل الإنتاج. فالأرض كما أسفنا، كانت مشاعة بين الخيام، وتقسم بالتساوي بين الأسر. ومن خلال الوثيقة الثانية، المدرجة في بداية هذا الفصل، لانجد تفاوتا كبيرا في ملكية رؤوس الماشية التي تم على أساسها فرض الوظائف المسجلة عليهم، في القائمة المذكورة. وإلى جانب هذا، سبق أن أشرنا، عند حديثنا عن التجارة، إلى أن بني مطير على مختلف فئاتهم، باستثناء سكان أڭوراي، كانوا مزارعين، ومربين للماشية، ولم يكونوا تجارا. فمساواة الأسر داخل هذه الفئة الاجتماعية في الملكية العقارية، واعتمادها في عيشها على الموارد الفلاحية المحلية، وخضوعها لنظام جبائي وتسخيري مخزني، كانت وطأته تنال بنفس الحدة، كافة أرباب الخيام، لم يكن يسمح بوجود تفاوت، وتمايز كبير في الثروة بين مختلف أسر العامة. إلا أنه داخل هذه الفئة، يمكن أيضا التمييز بين زمرة من وصفتهم الحوليات والوثائق المخزنية "بالأوباش" والرعاع الذين هم أصل كل بلاء. وكانت تندرج فيها، الأسر التي تأتي في أسفل السلم الاجتماعي، وتتكون من الرعاة، والخماسين، والخدم الذين كانوا يعملون لصالح بعض الأسر الميسورة في القبيلة، وبين زمرة من يستطيعون سد حاجياتهم في السنوات السمان. فالوثائق المخزنية تزخر بالإشارة إلى هذه الزمرة من الناس. وكان الحديث عنها، يتردد بصفة خاصة في المراسلات التي كان يبعث بها المخزن إلى القواد، في شأن سطو البعض من إخوانهم على القوافل التجارية العابرة لبلادهم، ونهبهم لحمولتها. وقد ميزت المصادر التاريخية هي الأخرى بين هذه الزمرة من الناس وباقي إخوانهم. فعندما تعرض ابن زيدان لانتفاضة عام 1911، ذكر أن الذين قاموا بهذه الفتنة، وسطوا على ممتلكات ودكاكين أهل مكناس، وطالبوا بخلع السلطان مولاي عبد الحفيظ، وتولية غيره على العرش، كانوا "من الأوباش والرعاع الذين هم أصل كل فتنة وبلاء"(32).

خاتمة

يمكن حصر المؤثرات الداخلية، والخارجية التي حددت مورفولوجية هرم بني مطير الاجتماعي، في نهاية القرن 19، في ثلاثة عناصر أساسية. يتعلق العنصر الأول بالظرفية المالية والاقتصادية العامة التي كان يجتازها المغرب في هذه الفترة. ويكمن العنصر الثاني، في قوة الحضور المخزني في القبيلة. بينما يتمثل العنصر الثالث، وهو مرتبط بالعنصر الأول، في القحوط، والمجاعات التي ضربت البلاد بصفة عامة في نفس الحقبة. فالأزمة المالية التي حلت بالبلاد، بعد حرب تطوان، قد انعكست بصورة خطيرة على معاش السكان. وقد أدى إرهاق المخزن للأهالي بالضرائب، إلى نزول وانحشار الأغلبية الساحقة من السكان في فئة من سميناهم بالعامة، ولم يسمح ببروز زمرة متمايزة داخل هذه الفئة. كما أن هذا العامل قد عمق أيضا التفاوت المادي بين هذه الفئة، وبين الفئات الأخرى الميسورة. إلا أنه في السنوات العجاف، كان الهرم الاجتماعي يتخذ شكلا مغايرا. فالأعيان، والعامة يصبحون متساوين فيما بينهم، وتلحقهم وطأة الفاقة، بنفس الدرجة، بينما يبقى الشرفاء، والمرابطون، وخدام المخزن في قمة الهرم، لأنهم يتوفرون دائما على مدخرات تمكنهم من العيش الكريم، وحتى في السنوات المذكورة.

هوامش الفصل الأول

1) م.خ.ح، رقم 3/320.

2) م.خ.ح، رقم 50.

3) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث.

4) العز والصولة.. ج1، ص 18.

5) الوثائق... ج3، ص 155.

6) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني من هذا البحث.

7) رسالة من القائد لحسن بن ابراهيم النعماني إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1303 هـ، م.خ.ح، رقم 360.

8) رسالة من القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ فاتح محرم عام 1297هـ، م.خ.ح، رقم 3/305.

9) م.خ.ح، رقم 375.

10) -Segonzac (Marquis de), Voyages au Maroc (1899-1901), Paris 1903, p.116.

11) الهراج التوزاني، الأمناء...، ص 311.

12) -Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. p.360.

13) رسالة من القائد محمد بن ابراهيم النعماني إلى السلطان، بتاريخ 12 شوال عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 275.

14) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 9 صفر عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 350.

15) كناش، خ.ح. رقم 162.

16) -Segonzac (Marquis de), Voyages au Maroc (1899-1901), Paris 1903, p.103.

17) –Ibid., p.106.

18) –Ibid., p.116.

19) -Herber (J.), La Technique des Pôtters Béni M'tir et Béni M'guild, p.313.

20) -Arnaud (Commandant), Monographie de la Région de Meknès.. p.40.

21) -Michaux-Bellaire et Salmon (G.), « Les tribus Arabes de la vallée de Lekous », "in", Archives Marocaines,T.5, Paris 1905, p.76.

22) نفس المصدر، ص 76.

23) رسالة من السلطان إلى القائد عق البومدماني، بتاريخ 16 صفر عام 1322هـ، م.خ.ح، رقم 12/420.

24) رسالة من القائد الحسين بن حدو الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 27 جمادى الأولى عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 270.

25) رسالة من القائد حم بن لحسن البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 22 جمادى الثانية عام 1309 هـ، م.خ.ح، رقم 360.

26) انظر الفصل الأول من الباب الرابع من هذا البحث.

27) انظر الفصل الأول من الباب الرابع من هذا البحث.

28) -Arnaud (L.), Au temps des Mhallahs, ou le Maroc de 1860 à 1912, Casa, 1952, p.

29) انظر نموذجا من هذه الرسائل، في الفصل الأول من الباب الرابع من هذا البحث.

30) انظر الفصل الرابع من هذا البحث.

31) انظر الفصل الأول من الباب الرابع من هذا البحث.

32) ابن زيدان، "جزء من الإتحاف"... ص 285.

الفصل الثاني

الحيـــاة القـانـونيــة

الحيـاة القـانونيـة

حظيت الحياة القانونية لقبيلة بني مطير، وعموم القبائل البربرية، بكثير من الاهتمام والعناية، من قبل الباحثين الاستعماريين. وقد أنصب اهتمام هؤلاء، بصفة خاصة، على دراسة قواعد العرف وأحكامه. فقد جمع الحقوقيون الاستعماريون، الكثير من المعلومات عن عرف القبائل البربرية، وحرصوا على حفظها، وتدوينها. كما تناولوها بالدراسة والتحليل، وبالغوا في تمجيدها، وإبراز أهميتها. فذهب بعضهم إلى القول، إن القوانين العرفية التي كان العمل جاريا بها في القبائل المذكورة، هي أقرب في مضمونها وروحها إلى القوانين الفرنسية منها إلى الشريعة الإسلامية[1]. واهتم البعض الآخر، بمقارنتها بأحكام الشريعة، ورأوا فيها مميزات وخصائص تنسجم تماما مع الميولات الديموقراطية للقبائل البربرية وطبائعها[2]. وفي هذا الإطار، جمع أبيس في سنة 1914، معلومات غزيرة عن عرف بني مطير[3]. وبعده، أصدر بول مارتي في سنة 1918، كتيبا خاصا، يتضمن تفاصيل القوانين العرفية التي ألزمت سلطات الحماية القبيلة على الاحتكام إليها، لتسوية خلافاتها اليومية[4]. ولم يأت ذلك الاهتمام، ولا تلك الأحكام اعتباطا. فقد توخى أصحابها من ورائها أساسا، ترسيخ فكرة وجود شعبين في المغرب، يختلفان من الناحية العرقية، والثقافية، والقانونية. وذلك بهدف الإعداد للخطة الاستعمارية التي كانت ترمي إلى تقسيم البلاد إلى منطقتين قضائيتين اثنتين، شرعية وعرفية، في إطار تطبيق السياسة المسماة بالبربرية والتي بدأت فرنسا تخطط لها منذ سنة 1914. إلا أن كل ما ردده الكتاب الأجانب، بصدد سيادة العرف، وطغيانه على الحياة القانونية لقبيلة بني مطير، لا يجانب كثيرا الحقيقة. فقد ظل المطيريون، رغم قربهم من فاس ومكناس، لما قد يترتب عن ذلك القرب من إشعاع ديني، أو تأثير فقهي، متمسكين بأعرافهم القديمة، يفضلون الاحتكام إليها على الترافع إلى الشريعة الإسلامية، ينطبق عليهم تماما ما أورده صاحب "الحلل البهية"، عند حديثه عن أحوال، وإزرف صنهاجة الأطلس المتوسط التي يشكل بنو مطير فرعا منها. "...ولا يزال غالب أحوال عامة هؤلاء القبائل المذكورين بهذا الجبل ومن يليهم شرقا إلى قبيلة بني وراين من القبائل البربرية ومن جاورهم من العرب، على منهاج الجاهلية وسننها، غير أهل السوس الأقصى مخالفون لهم، جانحون لإقامة شرائع الدين وسننه..." [5].

ورغم الحضور المخزني الكثيف والمستمر، لم يتمكن القانون السياسي المخزني، أن يحل محل العرف، أو يبطل العمل بقواعده. فقد كان القائد المخزني نفسه، كما سنبينه، ملزما باتباع قواعد العرف الجماعي في الأحكام الخارجة عن نطاق أمور الخدمة المخزنية. كما أن

السلاطين قد تساهلوا مع القبيلة، وأجروها في الأحكام على مقتضى أعرافها. ولم يكن بنو مطير يلجأون إلى أحكام الشرع الإسلامي، إلا في الخلافات التي كانت تقوم بينهم وبين اليهود، وأهل الذمة بصفة عامة. ومن هذا المنطلق، نجد أن بني مطير كانوا يحتكمون إلى أنواع ثلاثة من الأحكام. الأحكام العرفية، الأحكام المخزنية، والأحكام الشرعية.

1) الأحكام العرفية

هي مجموعة الأوفاق الجماعية، والأحكام العقلية المألوفة لديهم، والمضبوطة القواعد، بتواتر النوازل، وتكرار وقائعها، قابلة للتحوير والتغيير، تثرى مع تعاقب الأحداث والأزمان. إذ كلما طرأت نوازل جديدة لا عهد لهم بها، يتفقون على قانون خاص مناسب لعلاجها، يعتادونه منذ ذلك التاريخ، ويلتزمون بالعمل بمقتضاه، في النوازل المماثلة الآجلة. ولا نتوفر مع الأسف على تفاصيل، وبنود جميع تلك الأحكام. لأن أغلبها كان يظل شفويا، تتناقله الأجيال، ويترسخ في الأذهان، بالممارسة وتكرار النوازل. إلا أنه رغم ذلك، يمكن من خلال الإشارات الواردة في الوثائق المخزنية، والمعلومات التي خلفها لنا الباحثون الأجانب في الموضوع، الكشف عن طبيعة، ومحتوى ما اشتهر عندهم من الأحكام.

أحكام الدماء

الدية: هي التعويض المادي الذي كان يدفعه القاتل لأولياء المقتول، للتكفير عن جريمته، ومصالحة أولياء الدم، والأخذ بخاطرهم. وكانت العادة المتبعة عندهم في أحكام الدماء، أن يخرج القاتل وأقاربه، فور ارتكاب الجريمة، من موطنهم إلى أرض يأمنون فيها على أنفسهم من انتقام أولياء المقتول. وكان القاتل وأقاربه، يظلون مغربين، لا يمر أحد منهم على أولياء الدم، أو يلتقي بهم، إلى أن يقع الصلح، وتتم التسوية بين الطرفين، بعد مرور مدة من الزمن على وقوع الحادثة. إذ لم يكن القاتل وحده مستهدفا لقصاص أرباب الدم. فقد كان الأخذ بالثأر، ينال أيضا كافة أفراد أسرته، وأقاربه المباشرين. فقد كانت الجرائم المرتكبة من طرف الأفراد، تعد مسؤولية جماعية، يتحمل عواقبها الأقارب، وأعضاء أسرة القاتل على السواء. ومن الأمثلة البليغة التي كانت متداولة عندهم في هذا الحكم :"فمتى أجد الذئب الذي أكل نعجتي بين الذئاب. فكل ذئب لقيته، فهو صاحب نعجتي"(6). ويدعم هذا المثال، ما جاء في رسالة القائد عق بن علي الحرزلاوي إلى حاجب السلطان، بتاريخ فاتح شوال عام 1327هـ، في موضوع اعتداء إخوانه على بعضهم البعض. "...وبعد، ننهي لكريم علمك، بأن رجل (هكذا) من إخواني قتلوا له أخوه آيت حم او داوود من ايالتنا في المعركة معهم، وقت

فسادهم مع المخزن. وفي هذا الوقت، ذهب أخوا المقتول (هكذا) وضرب واحدا منهم، قتله في أخيه..."[7].

كانت جرائم القتل تؤدي، في كثير من الأحيان، إلى نشوب الفتن، وقيام مشادات عنيفة بين أولياء القاتل وعصبيته من جهة، وبين أرباب الدم وعشيرتهم من جهة ثانية. وكان حكم العرف المعتمد عند وشان (فرقة من بني مطير) في هذا الباب، يسمح لأولياء المقتول، إذا كانوا في عين المكان، وقت حدوث الجريمة، بالانتقام لقتيلهم، ولم يكن يبيح لأقارب القاتل الذود عنه، إلا يوم وقوع الجريمة فقط[8]. وبعد ذلك لا يحق لهم أن يدافعوا عنه، أو يحموه. ويستفاد من إحدى الوثائق، أن المخزن، رغم وجود قانون عرفي منظم لمثل هذه الحالات، كان يتدخل بين مختلف الفرق، ليحول دون نشوب القتال فيما بينها، كلما ارتكبت جريمة قتل في فرقة من الفرق. فبعد ما أخبر القائد الحرزلاوي، المشار إليه في الوثيقة السالفة، المخزن بما حدث بين إخوانه وآيت حم اوداوود، استطرد يقول في نفس الرسالة: "...وجاءوا بإجماعهم بالاغوات (هكذا)... ونهضوا إخواني (هكذا) بنية المعركة معهم، وحصرتهم إلى أن يكون إعلام المخزن (هكذا). لأننا سمعنا من سيدنا أيده الله، فلا ينشب أحدنا حرب إلا أن يكون اعلامه، وينظر كيف يكون..."[9].

كانت مدة تغريب القاتل وأقاربه، تختلف من فرقة إلى أخرى، وتتغير حسب جاه المقتول وعصبيته. فإذا كان العرف الخاص بآيت موسى من آيت نعمان، يقضي بأن يمكث القاتل وعشيرته في المنفى سنتين كاملتين، فإن آيت حم اوداوود من آيت حرزلا، قد حصروا هذه المدة في سنة واحدة فقط. بينما نجدها عند آيت منصور، وآيت اويوهو من آيت نعمان، لا تتجاوز عشرة أيام [10]. ولا نعرف مع الأسف، الأسباب المختلفة التي كانت تكمن وراء هذا الاختلاف داخل القبيلة الواحدة.

بعد انتهاء مدة التغريب، كانت العادة المتبعة في مثل هذه الحالة، أن يعود أولياء القاتل، ويطوفوا صحبة الشرفاء، ووجهاء القبيلة، على أرباب الدم، ثم يذبحون أضحية على قبر المقتول، ويدفعون لكبيرهم هدية معينة، ليراودوه، ويأخذوا بخاطره، حتى يوافقهم على الصلح. وبعد ذلك، يشرع في وضع ترتيبات السلم، وتقدير مبلغ الدية[11].

مقدار الدية

كان مبلغ الدية يختلف أيضا من عظم لآخر، وداخل العظم الواحد. فقد ذكر المشرفي، أن مبلغ الدية عند عموم صنهاجة الأطلس المتوسط، كان يصل إلى خمسمائة ريال. "...وحينئذ يشترطون في الدية ما هي، وعددها إلى خمسمائة ريال، إن لم تكن عندهم مقدرة

متعارفين عليها..."[12]. وهذا المبلغ قريب جدا لما كان العمل جاريا به في آيت حرزلا، فرقة من بني مطير. فقد ورد الحديث في إحدى الوثائق، أن مبلغ الدية الذي كان معمولا به عند إخوان القائد لحسن الحرزلاوي، كان يبلغ أربعمائة وخمسون ريالا. ففي 11 جمادى الثانية عام 1312هـ، خاطب السلطان القائد المذكور، في موضوع تسديد دية أحد إخوانه، بما لفظه: "...خديمنا الأرضى القائد اوحدو الحرزلاوي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فعلى أعتابنا المنيفة اشتكى الطالب محمد بن عبد السلام الحسناوي الأغياثي، أنك كنت تفاصلت معه في دية ابن عمه علي بن المحجوب الذي مثله إخوانك بأربعمائة ريال وخمسين ريالا، وتشاهدت معه بالعدول على ذلك، ووضعت على الرسم طابعك، حسبما هو معاين بيده، ودفعت له من تلك العدة مائة وثمانين ريالا، وفشلت في الباقي. وعليه فإن كان ما دفعه حقا وصدقا، فكمل له ما تفاصلت به معه، وأرح نفسك. وإلا فأخبرنا بحقيقة الواقع، مؤيدا قولك بدليل. والسلام" [13].

ويفهم من وثيقة أخرى، أن المخزن المركزي، قد اعتمد على نفس المقدار المتعارف عليه في القبيلة، لتغريم مختلف الفرق، كلما اعتدى بعضهم على البعض الآخر. ففي 9 ذي القعدة عام 1327هـ، كتب القائد علي بن محمد بن عبد الوهاب العياشي، إلى السلطان رسالة جاء فيها: "... وبعد، فليكن في شريف علمك، ان آيت ولال وردوا على أزواج ايالتي وهم في الحرث، وناوشوهم بالبارود، وقتلوا لنا فرسا، وما قصروا. وقد أرادوا إخواني (هكذا) أن يتضاربوا معهم على ما وقع منهم. فكففتهم، ومنعتهم من الفساد معهم. وأعلمتك، وقد كان عقلك السديد ذكر أن من خطا مع الآخر، فله خمسمائة ريال دية، طالبا الآن من مجادتك أن تكلم عاملهم أن يكفهم عنا، وأن يخلفوا لنا الفرس الذي ضاع، بارك الله فيك..."[14].

كانت مبالغ الدية تدفع نقدا، أو عينا، أو مزيجا بينهما. وفي هذا الصدد، ذكر أبيس في سنة 1911، أن مقدار الدية الذي كان معمولا به عند ايقدارن، يبلغ 120 نعجة[15]. وهو نفس القدر الذي وردت الإشارة إليه في رسالة مخزنية إلى القائد محمد القداري، بتاريخ 19 جمادى الأولى عام 1327هـ. "...وبعد، وصل جوابك عما كتبت لك به من أنك تراخيت في أمر إخوانك، حتى صدر بينهم القتال، بأن الدافع في ذلك أن رجلين من إخوانك تخاصما، وقتل أحدهما الآخر، فقبضت على القاتل حتى أدى مائة وعشرين نعجة لأرباب الدم، على مقتضى العرف بينكم في ذلك. وأطلعنا به علم مولانا نصره الله. وصار بباله..."[16]. وفي بعض الأحيان، كان رب الدم، يشترط في الدية، امرأة يأخذها من أقارب القاتل، يتزوجها لجمالها. وفي هذه الحالة، كان القاتل يطوف على أوليائها، يستطيب خاطرهم، ويرضيهم في

مهرها، أو يدفع لهم في مقابل ذلك ابنته، أو أخته، مع زيادة قدر من المال. وقد تعرض صاحب "الحلل البهية" لهذه الظاهرة، عند حديثه عن عرف قبائل صنهاجة الأطلس المتوسط، بقوله: "...ومنهم من يأخذ امرأة من أقارب القاتل في الدية من غير أقاربه، يشترطها لجمالها. فيذهب القاتل، ويرضي أولياء المرأة في مهرها، أو يدفع لهم بدلا منها ابنته، أو أخته، وزيادة مال يستعطفهم به، حتى يسمحوا له بذلك، ويدفع المشترط فيها تكون زوجة لأحد أولياء دم المقتول. فتبقى عنده إلى أن تلد ولدا ذكرا، فيقوم القاتل على أولياء المقتول، ويقول إني قتلت لكم ذكرا، وقد خلفته لكم بالمرأة المدفوعة لكم. فيقولون صاحبنا كان رجلا بالغا، وهذا طفل. فيحكم الحاكم بينهم، بعدم رد المرأة إلى أن يسلم الطفل من الجذري، بأن يتجاوزه، ويقدر على حمل السلاح والمدافعة. فحينئذ يرد المرأة لأهلها، أو يطلب منهم بقاءها على صداق يدفعه لهم، وتبقى زوجة له إن رضوا ذلك، والا يأخذونها منه، بحكم عرفهم قهرا..."[17].

ويستنتج من هذا النص أيضا، أن وباء الجذري كان متفشيا بين أولئك القوم، وان نسبة وفيات الأطفال، بسبب هذا الداء، كانت مرتفعة جدا. ويدعم هذا الاستنتاج، ما ورد في وثائق أخرى. فقد عثرنا على قوائم سجناء بعض فرق بني مطير، سنثبتها بعد قليل، يحمل بعضهم بصمات هذا الداء. ويفهم أيضا من نفس الكلام، أن الحاجة إلى السواعد، في مجتمع عرف العديد من الحروب، والأوبئة، والمجاعات، كانت تدفع القبائل المذكورة، إلى التشدد في أحكام الدماء، وتفضل بدل التعويض المادي، الحصول على نفس بشرية، امرأة كانت، أم طفلا ، تستعيض به عن الفرد أو الأفراد المقتولين.

كان مبلغ الدية يوزع على كل أقارب المقتول، ولا يختص به ابن المقتول، أو وارثه الشرعي، وإن كان هذا الأخير يأخذ حصة تزيد بعض الشيء عن باقي أفراد أسرته، لتطييب خاطره، ومواساته. وفي هذا الصدد، ذكر أبيس أيضا، أن القائد المخزني كان يأخذ هو الآخر ربع مبلغ كل دية[18]، إلا أن التسويات المادية في حالة القتل، لم تكن حلا نهائيا يؤمن جانب القاتل وأقاربه، ويقيهم من التعرض لانتقام أولياء الدم وثأرهم. فكثيرا ما كان هؤلاء ينقضون ما اتفقوا عليه، فيترصد أحدهم للقاتل، أو أحد أقاربه، ويقتله، ويرد إلى أسرته ما أخذوه في دية أبيهم، أو أخيهم مثلا. فقد كان أكل أموال الدماء، يعتبر وصمة عار في جبين أولياء المقتول، لا تنمحي إلا بأخذ الثأر من القاتل وأقاربه. "الدم لا يغسله إلا الدم". ويفهم من إشارات الحوليات، أن القبائل، عند نشوب الحروب فيما بينها، وسقوط القتلى، كانت ترفض التعويض المادي لتسوية خلافاتها، وتعتبر أخذ الدية في موتاها، مذلة ما بعدها مذلة. فعندما

مات عدد من رقاب قبيلة جروان في حرب بني مطير، في سنة 1216هـ، وأراد السلطان أن يدفع لهم دية من مات منهم، امتنع الجروانيون عن أخذها، وذلك حتى لا يسمع بنو مطير عنهم أنهم أكلوا دية إخوانهم. وردت الإشارة إلى هذا الخبر، عند صاحب "تاريخ الضعيف الرباطي"، حيث قال: "وفي يوم الأربعاء 27 ذي القعدة عام 1216هـ، ورد عبد المالك بن ادريس مع أحمد اليموري على كَروان بخمسة قناطير فضة يفرقها على كَروان دية من مات منهم في حرب بني مطير، ليجبر خاطرهم. فقاموا على أحمد اليموري وقالوا له:...الآن والله لا قبضنا من مال السلطان درهما واحدا، حتى لا يسمع بنو مطير أننا قبضنا الدية على إخواننا..."(19).

مبالغ الدية التي كان معمولا بها في مختلف فرق بني مطير

إيقدارن	فيما بينهم 120 نعجة بينهم وبين آيت نعمان 120 نعجة بينهم وبين آيت بورزون120 نعجة
آيت نعمان	فيما بنيهم 100 نعجة، أو 1200 مثقال و40 نعجة، أو أربعة ثيران بينهم وبين آيت حرزلا 140 نعجة بينهم وبين آيت وارتيندي200 ريال بينهم وبين آيت بمومدمان 200 ريال بينهم وبين مجاط 150 ريالا
آيت بورزون	فيما بينهم 160 نعجة أو 4000 مثقال بينهم وبين بني مكَيلد 60 ريالا+سبع نعاج بينهم وبين كَروان 60 ريالا+سبع نعاج
آيت حرزلا	فيما بينهم بغلة + فرسة + بقرة + نعجة أو امرأة + نصف الدية. بينهم وبين مجاط، امرأة + 120 ريالا.
آيت بومدمان	فيما بينهم 2300 مثقال أو 150 ريالا. بينهم وبين مجاط 2300 مثقال أو 150ريالا بنيهم وبين عرب سايس 2300 مثقال أو خمسمائة ريال.
آيت سليمان	فيما بينهم 280 ريالا. بينهم وبين آيت بومدمان 280 ريالا. بينهم وبين عرب سايس 200 ريال.
آيت لحسن ويوسف	فيما بينهم 2000 مثقال+ امرأة بينهم وبين آيت بومدمان 120 ريالا. بينهم وبين آيت لحسن وشعيب 120 ريالا.
آيت حماد	فيما بينهم امرأة+ 20 نعجة+بقرتين+17 ريالا

آيت وارتيندي	فيما بنيهم امرأة+ 1500 مثقال
آيت ولال	فيما بينهم 60 نعجة+ امرأتين
شرفاء آيت سيدي عبد السلام	فيما بينهم 100 ريال بينهم وبين بني مكيلد 200 نعجة

ورد هذا الجدول، في الدراسة التي قام بها "أبيس" عن بني مطير في سنة 1914 [20]. وقد استقى هذا الأخير معلوماته، من مكتب الاستعلامات الفرنسية بالحاجب الذي لاشك أنه قد حصل بدوره على هذه الأرقام، من الاستفهام الشفوي، والتحري الميداني الذي قامت به مصالحه في مختلف الفرق المذكورة. ومن خلال نفس الجدول، يمكن استخراج الاستنتاجات والملاحظات التالية:

1) إن مبالغ الدية التي كان معمولا بها في الفرق المذكورة، يختلف من عظم إلى آخر. فمنهم من كان يتشدد في أحكام الدماء، مثل آيت وارتيندي، وآيت لحسن ويوسف، وآيت بورزون، وآيت حماد، ومنهم من كان يتساهل فيها، مثل آيت حرزلا، وآيت نعمان. فهل كان هذا الاختلاف يرجع إلى وفرة السكان في الفرق الثانية، وقلتها في الفرق الأولى. أي بمعنى أنه كلما قلت السواعد في فرقة من الفرق، كلما ارتفعت مبالغ الدية، وتشدد أهلها فيها، والعكس بالعكس؟ الواقع أنه من خلال الإحصاء الذي أورده أبيس في سنة 1914، نميل إلى الاعتقاد أن العامل الديموغرافي كان يحدد إلى حد ما مبلغ الدية. فحسب نفس الباحث، كان السكان آيت وارتيندي، وآيت بورزون، وآيت حماد، في التاريخ المذكور، يقدرون بالتتابع، ب 536-1638-925 نسمة. بينما كان سكان آيت حرزلا، وآيت نعمان، يبلغون بالتتابع أيضا، 1699-2408 نسمة[21].

2) يلاحظ من خلال الجدول المذكور، أن مبالغ الدية المعمول بها داخل العظم الواحد، كان أقل من المقادير التي كان العمل جاريا بها بين نفس العظم وجيرانه. وهذه الظاهرة يمكن ردها أيضا إلى التناحر والتعارض المستمر الذي كان قائما على صعيد العظام فيما بينها. إذ يظهر أن مجالس الجماعات، قد توخت، عند وضعها للعرف المنظم لعلاقاتها الثنائية، رفع مبلغ الدية في هذا المستوى قصدا، حتى تضع حدا للنزاعات المرتقبة، وحتى يخشى الأفراد، والأسر ما قد ينجم عن اعتدائهم على جيرانهم من عواقب، تكلفهم مبالغ مالية يعجزون عن تسديدها.

3) يظهر من خلال نفس الجدول، أن النقود كانت تلعب دورا ثانويا في حياة السكان، رغم قربهم من مدينتي فاس ومكناس. وقد أورد الماركي دوسوكونزاك نفس الملاحظة، عند زيارته لسوق الحاجب في سنة 1901، حيث لاحظ أن التعامل بالمقايضة في ذلك الوقت، كان لا

يزال ساري المفعول في بني مطير [22]. ويبدو أيضا أن تخلي السكان عن التعامل بالنقود في مقادير الدية، يرجع أساسا إلى الانخفاض المستمر الذي كانت تشهده العملة المغربية في هذه الفترة من جهة، وإلى عدم ثقتهم فيها من جهة ثانية، بسبب تعدد السكك، وانتشار النقود المزورة في السوق المغربية، وتغير قيمتها.

4) يلاحظ من خلال الجدول السابق، أن شرفاء آيت سيدي عبد السلام، كانوا، على غرار باقي العظام الأخرى، يعملون هم كذلك بأحكام العرف بدل أحكام الشرع الإسلامي. وهذه الظاهرة تعكس ما سبق أن لاحظه المشرفي، من أن أولئك القوم في زمانه، كانوا لا يزالون على منهاج الجاهلية وسننها، لا فرق بين شريفهم ومشروفهم.

2) **خفر الذمة**

ويسمى أيضا بكسر المزراق. والمزراق في اللغة هو الرمح. أما في الاصطلاح العرفي، فهو الحماية التي كانت تمنحها القبيلة للأجانب الواردين عليها، كالتجار المرافقين للقوافل التجارية، أو لعابري السبيل، أو لغيرهم. فقد كانت العادة المتبعة في هذا المضمار، أنه عندما يهم شخص أجنبي، أو قافلة تجارية، بالدخول إلى القبيلة، كان هؤلاء يقصدون عادة شخصا أو أسرة منها، يختارونها، لقوة عصبيتها، او جاهها، أو لمكانتها الدينية، أو لشجاعتها، يلتمسون حمايتها، والدخول تحت مزراقها، ليأمنوا على أنفسهم وبضاعتهم. وكان العرف المعتمد في هذا الباب، يقضي أنه إذا حدث أن تعرض شخص، أو جماعة لهم بإهانة، أو سرقة، أو اعتداء، كيفما كان نوعه، وهم على علم بأن أولائك الأجانب يوجدون في عصمة وحماية الشخص او الأسرة الفلانية، فإن الحامي لهم يقاتل عليهم بنفسه وإخوانه، حتى يأخذ بثأرهم ويقتص منهم[23]. لأن من كسر مزراقه، ديست كرامته، وسقط من أعين الناس، وأصبح عرضة للإهانة والاحتقار. أما إذا غدر الحامي نفسه بمحمييه، أو وافق على غشهم، أو قتلهم، أو أخذ مالهم، فإن الذم والاحتقار يصبحان أشد وأكثر. وكان الحامي يسمى أيضا "بالكاسي"، ومعناه أنه إذا حدث أن اعترض أحد للأشخاص المذكورين بأذى، "يقولون له إن فلانا هو الكاسي لنا، ونحن ذاهبون إليه، وجئنا من عنده. وهذه علامة صدقنا، كأن يظهروا له شيئا من ملبوس معروف للكاسي، أو دابة له يعرفونها، أو خديم عنده، أو عبد، أو صبي، أو امرأة من جانبه. فحينئذ لم يقدر أحد أن يسومهم بأذى، لما يعرفونه من جاه الكاسي، وشجاعته، وعصبيته، ولـما يترتب على ذلك من سوء العاقبة، حتى أنه يؤدي إلى قتال عظيم مدة طويلة..."[24].

ويستفاد من إحدى الوثائق، أن بني مطير كانوا يتشددون كثيرا في أحكام كسر المزراك، ويعتبرون ذلك كبيرة من الكبائر، لا تغتفر، ولا تحمد عقباها. ففي 20 شعبان عام 1301هـ، كتب القائد الحسين بن علي الحرزلاوي إلى السلطان رسالة مطولة، يطلعه فيها على ما حدث من الفتن بين إخوانه وإخوان القائد المجاور، جاء فيها بخصوص الموضوع الذي نحن بصدده: "...، والعادة عندنا، من وقع له في مزراكه شيء، كفارته ما عندها حد إلا برضاء رب الحق"(25).

وتكشف وثيقة أخرى، أن الدخول تحت المزراق، كان يستغل، في بعض الأحيان، للفرار من سطوة المخزن وبطشه. كما أن القواد كانوا يترددون في إنزال العقاب بالأشخاص المتابعين، عند دخولهم تحت مزراق أشخاص، أو فرق معينة. وهذا ما يفهم من رسالة القائد حم بن الحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 5 رجب عام 1302هـ. "...ولينه للعليم الشريف، أننا لما دخلنا على قصبة آزرو، والأحباط، وخزوزة، بلغ الخبار (هكذا) لبني مگيلد بأن دشورهم (هكذا) خربوا، وقع فيهم الرعب والفزع من سطوة الله وسعادة مولانا المؤيد بالله. فلما بلغهم خبر ذلك، بدأوا بالرحيل ليرجعوا إلى الدشور التي بلغهم قد خربوا (هكذا)، وقع فيهم الدهش، والفزع. فلما انهزموا، وبدأوا بالرحيل، تمسكهم خديم مولانا القائد محمد بن حم الزياني، وقتل فيهم من قتل، وأكل منهم من لحقه من سطوة الله ودعاء مولانا المؤيد بالله، فرق الله شملهم، وتشتت جمعهم، وما منع منهم أعطونا بالرأس (هكذا)، وأرادوا الدخول في القبيلة. ولما سمعنا ذلك، ركبت صابحة تاريخه، نحن وخديم مولانا القائد الحسين ولد زهرة النعماني (هكذا)، وتعرضنا على الفساد لنشتت ما بقي منهم، ونوجههم لحضرة مولانا الشريفة، وجدناهم معهم المزراق من كل عظم من القبيلة. ولما رأينا ذلك، دخلنا الشك في أنفسنا، وتعجبنا لما رأيناه. وتركناهم على ما هم عليه من الفساد، حتى نوجه الاعلام لمولانا. ونحن أعلمنا مولانا بذلك، ونظر مولانا أوسع وأسدى (هكذا)..."(26).

ويستفاد من رسالة ثالثة، أن المخزن، عند تسخيره لجماعة ما، في مهمة ما في القبيلة، كان عماله ووزراؤه هم الذين يتكلفون بحمايتهم، ويمنحونهم المزراق. وفي هذا الصدد، تقول رسالة من القائد العباس الولالي إلى حاجب السلطان، بتاريخ 12 جمادى الثانية عام 1329 هـ، في موضوع نزول البعض من آيت ولال بنزالة المخزن بالمهدومة: " ...وبعد، وصلنا كتابك الأعز مع صحبك صحبة جماعة آيت ميمون من آيت ولال المكلفين بنزالة المخزن بالمهدومة الذين شفهتنا فيهم. فقد وردوا علينا، وأمناهم بأمن الله ورسوله. وأنت رفدت لهم في المزراك ونحن كذلك. وما ذكرت صرنا منه على بال. وأنت في الكفاية (هكذا)..." (27).

يلاحظ من خلال هذه الإشارات، أن بني مطير، كغيرهم من القبائل، كانوا يتشددون في أحكام خفر الذمة، ويحرصون على تأمين سلامة الأجانب الواردين عليهم. ولم تكن هذه الشيمة الحسنة، كما يبدو ولأول وهلة، ناجمة عن تقاليد أخلاقية متأصلة، ترعى الضيوف وعابري السبيل، وتسهل مهمة الأجانب في القبيلة. فقد كانت الاعتبارات الاقتصادية هي الحافز الأول وراء هذا التشدد. ذلك أن الأهالي كانوا يحرصون على سلامة هؤلاء، لتشجيعهم على المرور بأرضهم، لما يترتب عن ذلك من منافع اقتصادية لهم، تتمثل في جلبهم للسلع والمواد المختلفة من المناطق النائية، وتصريفها في بلادهم. وقد أشار المشرفي إلى هذا السبب، عند تعرضه لعرف صنهاجة فازاز (الأطلس المتوسط) بقوله: "...وذلك حرصا منهم على ورود الأجانب عليهم، والمرور بأرضهم، لجلب ما فيه نفع لهم من السلع، وقضاء المآرب من الأمصار..." (28).

ويمكن أيضا عزو أسباب تشدد بني مطير في حماية الأجانب، إلى العراقيل الكثيرة التي كانت قائمة في وجه المبادلات التجارية بينهم وبين المدن المجاورة، والناجمة عن انعدام الأمن، وارتفاع مكوس الأبواب، وتخوفهم من الذهاب إلى أسواق المدينة خوفا من السلطات المخزنية التي كانت، عند عجزهم، أو تملصهم من أداء الضرائب، تعمد إلى رصد المغرمين منهم ثم تزج بهم في السجون.

3) كسر العار ونقض الهدنة

شهدت مختلف عظام بني مطير، في القرن 19، حروبا دموية كثيرة فيما بينها، بسبب النزاع على الحدود الترابية، والتنافس على المراعي، وتعارض المصالح بصفة عامة. فقد وردت في الوثائق، إشارات كثيرة إلى تلك الفتن، وإلى توسط المخزن في كثير من الحالات، لإقرار السلم فيما بينها. وكانت العادة المتبعة في تسوية تلك الخلافات، أنه عند نشوب فتنة بين عظمين، أو إيالتين متجاورتين، كان الشرفاء، والمرابطون يهبون عادة لإنهاء القتال وإصلاح ذات البين بين الأطراف المتنازعة. وحتى يتسنى للخصمان النظر بهدوء في حصيلة الخسائر المترتبة عن الحرب، وتسوية مشاكلهما، كانت تعقب الفتنة عادة هدنة يلتزم خلالها الطرفان بعدم اعتداء كل منهما على الآخر، أو المرور بأرضه، أو أخذ الثأر منه، ريثما تسوى المشاكل المعلقة. وكانت مدة الهدنة المبرمة بين الخصمين، تختلف حسب أهمية الحوادث وخطورتها. وفي هذا الصدد، أشار الماركي دوسوكُونزاك الذي صادف، أثناء مروره بالقبيلة، نشوب فتنة مسلحة بين ايقدارن وآيت نعمان، أن مـدة الهدنة عند بني مطير، كانت تتراوح بين 24 ساعة إلى سنـة(29). كما أورد تقريرا مفصلا عن تلك الأحداث، وذكر أنه بعد تدخل

ثلاثة شرفاء من آيت يوسي، ووصول وفدين مخزنيين من فاس ومكناس، للنظر في الحادث، تمكنت الفرقتان المذكورتان من إبرام هدنة لمدة أربعة أشهر[30]. ويستفاد من إحدى الوثائق، أن المخزن، عند قيام الفتن بين مختلف الفرق، لم يكن دوره يقوم على البحث عن المعتدي والقصاص منه، أو تغريبه، أو سجنه، كما كانت الحال بالنسبة للأمور التي كانت تتعلق بالخدمة المخزنية، بل كان يكتفي بالسعي في إخماد الفتن وتسكينها، وجعل الأمان لهم، ثم يترك بعد ذلك مهمة تسوية الخلافات لأحكام العرف المعتمد عندهم، وللمجالس الجماعية البث في حل المشاكل القائمة، وإيجاد الحلول المناسبة لها. فعندما نشبت الفتنة بين آيت حرزلا وآيت بومدمان في سنة 1306هـ، كتب الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، رسالة في الموضوع جاء فيها: "...ننهي لكريم علم مولانا الفخيم، أنه وصلنا كتابه الشريف معلما فيه بما بلغ لشريف علمه، بأن فتنة وقعت بين آيت حرزلا وآيت بومدمان مات فيها عدد من الرقاب والخيل، وأمرني مولانا بأن نسعى في إطفائها وتسكينها ما أمكنني، فليعلم مولانا أن الذي بلغ لعلمه كان صدر حقا، ولكن تداركته بالمكاتب للفريقين، وعاتبتهم على ذلك بما لا مزيد عليه. وقد أحضر من جعل لهم الأمان شهرين حتى يجعل الله خيرا. وقد كنت طيرت لمولانا بجميع ما وقع..." [31].

بعد عقد اتفاقية الهدنة، كان العرف المعتمد عند بني مطير في هذا الباب، يقضي أن كل من اعتدى على الآخر خلال الفترة المتفق عليها، يؤدي علاوة على دية القتلى، والجرحى، وما يترتب على ذلك من الخسائر، تعويضا ماديا كبيرا، لكسره العار ونقضه للهدنة. وقد عثرنا، مع حسن الحظ، على نموذج من تلك الأوفاق العرفية نثبته على التو:

"الحمد لله"، " ألتزم القائد لحسن البرزوني للقائد لحسن الحرزلاوي، عما وقع من إخوانهم من كسر العار، ونقض الهدنة، بقتل إخوان الأول واحدا من إخوان الثاني، ونهبهم فرسا لهم، بأداء سبعين نعجة وست مائة مثقال ثمن الفرس، على مقتضى أعرافهم، وقواعدهم، حسبما باشر ذلك بينهم سائر عمال بني مطير الواضعين طوابعهم مع المذكورين أسفله، كما جعلوا مهادنة بينهما لمدة ستة أشهر. ورضي بذلك. وقيد عنهم في 26 شعبان عام 1301هـ.

محمد بن عبد الرحمان -ولد مامة المطيري- الحسن تيعريبت النعماني -حم والحاج القداري المطيري- لحسن واغزيف البرزوني المطيري- الحسن بن على الحرزلاوي "[32].

وفي وثيقة أخرى، نجد تداخلا بين حكم العرف، والحكم المخزني السياسي. فالقواد، كما سنبينه، كانوا ملزمين باتباع قواعد العرف الجماعي في أحكام القضايا الخارجة عن نطاق أمور الخدمة المخزنية. كما كانوا يتولون أيضا البث في المشاكل التي كانت تحدث على مستوى

الإيالات، ويفصلون فيها بمقتضى العرف كذلك. وعندما كانوا يعجزون عن حسم خلافاتهم، بسبب تعصب فريق وعدم رضوخه للقانون، كانوا يرجعون في النهاية إلى السلطان، ويعرضون على أنظاره نوازلهم. وما حكم به، يصبح نافذا. ويمكن الوقوف على هذه الحالة، من خلال رسالة الحسين بن علي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 20 شعبان عام 1301هـ. "...فلينهي لعلم مولانا دام الله نصره وعلاه، أني لما توليت على إخواني بكلمة سيدنا الشريفة، كانوا قتلوا منهم آيت بوحفرة، من آيت برزون، إخوان خديم سيدنا القائد لحسن واغزيف، رقبتين في وقت معركتهم مع خديم سيدنا تيعريبت، وقت فسادهم عنه، كانوا إخواني وشان في جانب المخزن ومات واحدا من آيت بورزون. ولما توليت، طلب مني الهدنة إلى أن نجعلوا التأويل لذلك. وتحملت بإخواني، وتحمل بإخوانه، بمحضر السيد سعيد بن زينة وتيعريبت وهو الذي طلب هذا وقبلناه له. وتكلمت مع إخواني، وكفوا أيديهم. ولما خرجت هذه الساعة، كلفت إخواني بحمل الحطب للدار الشريفة، تعرضوا لهم إخوانه وقتلوا واحدا من إخواني في أمن الله الذي جعلت معه بالإشهاد عليه... وطلبت منه ذلك غير ما مرة، فلم يظهر له أثر. ومزقوا له إخوانه عرضه في وسط القبيلة، وطلبوا مني إخواني الإذن ليأخذوا حقهم بأيديهم. فرديتهم عن ذلك خوفا من عقوبة مولانا أيده الله. ورديت الأمر به لسيدنا أيده الله. فما حكم به علي سيدنا دامت سعادته مقبول مرضي (هكذا)..." (33).

ويتضح من هذه الرسالة أيضا، أن القواد كانوا يمارسون على إخوانهم سلطة مزدوجة. فإلى جانب السهر على تنفيذ أحكام المخزن، كانوا يتولون أيضا الفصل في القضايا التي كانت منوطة بالمجالس الجماعية. كما أن المخزن المركزي، كان يضطلع بمهمة الحكم بين مختلف الفرق، عند عجز الخصوم عن حل خلافاتهم. وذلك حرصا منه على استتباب الأمن في المنطقة وتسكين أحوال رعاياه.

4) **السرقة**

قبل أن نتطرق لأحكام السرقة، نفضل إدراج ما أورده صاحب "الحلل البهية" في الموضوع، عند حديثه عن عرف صنهاجة، وهو كلام ينطبق تماما على ما كان العمل جاريا به في بني مطير. يقول المشرفي في هذا الباب: "...وأما السرقة، فالسارق لا يعاقب بشيء، ولا معرة عندهم فيها. وكل سارق له أصحاب بالقبائل المجاورة لحيه، يوجه ما حصل لديه بالسرقة إليهم، وعلى يد غيره ممن حرفته ذلك. ويسمونه بالصراف أو الصرارفي. فيكون هو الواسطة في بيع الشيء المسروق، ويأخذ حصته منه إن أذن له السارق في البيع، وإن جزم على عدم ردها لصاحبه، وإلا فإن السارق يعود لصحابه حتى يأتي المسروق منه يبحث على ما سرق منه.

فيتفاصل مع المستودع عنده السريقة الصرارفي المذكور، أو مع السارق، على يد غيره، بنصف ما تساوي أو يقرب منه. ويأخذ على ذلك ضامنا بأن لا يعود للكلام على ما يدفعه في ذلك. فيدفع المسروق منه نصف القيمة، ويأخذ سرقته. وإلا فتباع ولا يُلتفت إليه. ومن وُجدت بيده سرقة فلا يكلف بإعطائها لربها، واتباع ذمة من اشترى منه، وإنما يكلف ببيان من اشترى منه، ولا تخرج من يده إلا بقبض ثمنها المشتراة به إن أراد ذلك. فان اقر بالمشترى منه، يكتب لرب السريقة بذلك ويرجع عليه. وكل واحد يرجع على من اشترى منه إلى أن تقف على السارق فيغرم ثمن الشيء المسروق مع البشارة التي أعطاها رب السرقة عليها. إذ لا يتمكن من السرقة إلا باخبار خبير يكون بعلمه فيها، أو رآها عند من هي، وعرفها مسروقة. فيذكر ذلك بها بعد قبض شيء يشترطه ويسمونه لبشارة. إلا أنهم يسقطون على السارق الثلث من البشارة. وإن أنكر الموجودة عنده السرقة البائع، وادعى أنه لم يعرفه ولا محله، يحلف مع أربعة من أقاربه يزكونه في مسجد أو ضريح ولي، بأن يقول وحق هذه البركة ما عرفت ممن اشتريت الشيء الفلاني ولا محله. ويقول قرابته، وحق هذه البركة أن الذي قاله أخونا فلان لحق. فان لم يكن له قرابة يزكونه، يكلفه الحاكم بأن يجعل قرابة ليحلفوا عليه. ولا يشرك بغير قرابة. وصورة فعله القرابة ويقول أني أتيت إليكم لتضموني معكم، وتجعلوني واحدا منكم، يلزمكم ما يلزمني، ويلزمني ما يلزمكم. فيقبلونه، ويشتهر عند الناس أنه أخ ذوي فلان، فيصير من ذلك الوقت يحلف عليهم، ويحلفون عليه. وإن كان في قرابة الحالف من لا يوثق، لتساهله في الحلف، ومن عادته الحلف على الكذب، يطلب المحلف من الحالف أن يختار عليه واحدا من غير أقاربه، بأن يكون من أبناء عمه. وإلا باعد عنه يحلف مع الأقارب فيقضى له بذلك. ويسمونه بالنقار. ويقضي له بان يحلف هو وثلاثة من أقاربه. والنقار هو الحامي يرضاه المحلف بنفسه. فان حلف مع أربعة فذاك، وإلا لا يقبل حلفهم، ويقضي على المتهم بالغرم، وإعطاء الحق المتنازع فيه. وهكذا في جميع حلفهم، إلا التهمة بقتل الناس، فيحلفون خمسين يمينا، وبعض المسائل العظام عشرة، وبعضهم عندهم العشرة عرفا بينهم، ولا يحيدون عنها فيما بينهم وفيما بين غيرهم الخمسة على العادة المعروفة..." (34).

التعليق على النص

يتناول هذا النص، موضوع السرقة، والكيفية التي كان ينظر ويفصل فيها، استنادا على العرف الذي كان معمولا في بني مطير وعموم صنهاجة فزاز. وعند قراءة ما ورد فيه، يمكن استخراج خمس أفكار أساسية

- السارق لا يعاقب بشيء، والسرقة لا معرة عندهم فيها.

- تساهل أحكام العرف في موضوع السرقة.
- البشارة
- أهمية القسم في تبرئة أو إدانة السارق.
- اشتراك أقارب السارق في أداء اليمين لتبرئة ساحته.

ومن خلال هذه العناصر، يمكن طرح التساؤلات التالية:

هل كان عدم تشدد العرف في أحكام السرقة، وإيواء القبيلة للسارق و "الصراف" معا ناجما عما سبق أن ردده الكثير من الباحثين الأجانب، من أن القبائل البربرية كانت تعيش حياة شبيهة بالمشاعية القبيلية البدائية؟. وعلى هذا الأساس كان يحق لمن لم يجد ما يسد به رمقه، أن يسرق غيره ممن يتوفر على المال والماشية، ولا معرة في ذلك عندهم؟ إذ لا يلجأ إلى السرقة منهم إلا من اضطره الفقر إلى ذلك. وهل كان البشار (المخبر) يأتي في الدرجة الثانية بعد السارق، من حيث الوضعية الاجتماعية، فكان يضطر هو الآخر، لكي يكسب العيش، إلى ترصد اللصوص، واستقصاء أخبارهم، وتتبع تنقلاتهم، ليتمكن بعد ذلك من التوسط فيما بينهم وبين أرباب السرقات؟.

يستنتج من خلال كلام المشرفي، أن القسم على المساجد والأضرحة، كان يلعب دورا حاسما في تبرئة أو إدانة ساحة السارق. وهذا الإجراء يعكس جانبا مهما من معتقداتهم وحياتهم الدينية.

يستفاد من نفس النص، أن رب السرقة كان، عند إنكار السارق، يشترط ان يشاركه في أداء القسم، عدد من أقاربه. فهل كانت هذه الظاهرة ترجع إلى كون زلات الفرد وجرائمه كانت، على غرار ما رأيناه في أحكام الدماء، تعتبر مسؤولية جماعية يتحمل عواقبها كافة أعضاء الأسرة والأقارب على السواء؟.

وإلى جانب هذا، يمكن أن نتساءل أيضا عن دور القائد المخزني في تسوية حالات السرقة. الواقع أنه باستثناء نص المشرفي، لا نتوفر على شواهد أو أدلة تاريخية أخرى، من شأنها أن تكشف عن الأسباب الموضوعية التي كانت تكمن وراء تساهل بني مطير وعموم صنهاجة في أحكام السرقة. فالباحث الفرنسي "أبيس" الذي تطرق لموضوع السرقة وأحكامها عند بني مطير، أثناء الدراسة الميدانية التي قام بها في عين المكان في سنة 1914، أورد عنها معلومات تكاد تتفق تقريبا مع ما جاء في نص صاحب "الحلل البهية" (35).

بالإضافة إلى أحكام الدماء، وخفر الذمة، وكسر العار، والسرقة التي تعرضنا إليها سابقا، عثر أبيس في سنة 1914، أثناء قيامه بتحريات ميدانية في عين المكان، على النصوص

الأصلية للأوفاق العرفية التي كان معمولا بها عند كل من وشان، وايشواون، وآيت حساين، وآيت اويوهو، نشر ترجمتها بالفرنسية في الدراسة التي أعدها عن بني مطير في نفس السنة[36].

وعند قراءة تلك الأعراف ومقارنتها بعضها ببعض، يمكن إبداء واستخراج الملاحظات والأسئلة التالية.

- تبدأ تلك الأوفاق كلها تقريبا بالحمدلة، والشكر لله ولرسوله، ثم تنص بعد ذلك على اجتماع الفرقتين أو الفرق المعينة بالأمر، واتفاق أعضاء جماعاتها وتطابق وجهات نظرهم حول ما دونوه من أعراف، وأن كل ما شرعوه من قوانين منظمة لحياتهم اليومية، لا يجوز لأي كان خرقها، والخروج عنها، وكل من غير تلك القواعد من أبنائهم، وأحفادهم، إلى يوم تحلل أجسادهم في القبور، يكون قد خرق تقاليد، وأعراف أبائه وأجداده.

- تم تحرير تلك الأوفاق في سنوات 1322-1324-1329-1333هـ.

- تتناول مواضيعها بصفة خاصة، أحكام اغتصاب النساء، والزنى، والقتل، والجرح ، والكسر، او تعطيل عضو من أعضاء الجسم. كما تعالج أيضا أحكام كسر العار، وحماية الأحفاد واليتامى، وما له علاقة بتهديد النفس البشرية بصفة عامة.

- من خلال التواريخ المشار إليها أعلاه، ومواضيع تلك الأعراف، يمكن أن نتساءل عما إذا كانت هناك علاقة بين مضمون ذلك العرف وتاريخ وضعه. أو بعبارة أخرى، هل جاء ذلك القانون خصيصا لحماية الأفراد والمحافظة عليهم مما قد يتعرضون له من الآفات، في وقت عرفت فيه القبيلة، كما أسلفنا، تناقصا ديموغرافيا خطيرا في تلك الحقبة بالذات، بسبب الحروب والأوبئة والمجاعات؟

- عند مقارنة أحكام الدماء التي كان معمولا بها في الفرق المذكورة، نلاحظ تفاوتا فيما بينها في مقادير التعويض المادي. فهل كان ذلك الاختلاف ناجما أيضا عما سبق أن أوضحناه، عند حديثنا عن مقادير الدية، من أن العامل الديموغرافي قد كان له تأثير كبير في صياغة تلك الأحكام؟.

- إن الأعراف المذكورة، غير شاملة، ولا تمس سوى الأحكام التي لها علاقة بالنفس البشرية. فهل حصرت تلك الفرق، بصفة خاصة، على تدوين الأهم منها، بينما بقيت القوانين المنظمة لحياتهم اليومية شفوية، محفوظة في الأذهان بالممارسة، ولا داعي لتدوينها، لرسوخها، وتقادم عهدها.

2) العدل المخزني

يشمل الأحكام التي كان يصدرها السلطان، أو الباشا، أو القواد المعينين في القبيلة، في حق المخالفين، والعصاة، والمنحرفين عن سلطة المخزن. وكانت هذه الأحكام، تتناول بصفة خاصة الأمور التي تتعلق بالخدمة المخزنية، كالجباية، والتسخير، وما شابه ذلك. فمشاكل الحياة اليومية ونوازلها، كما أسلفنا، كانت تعالج بمقتضى قواعد القانون العرفي. وكانت المخالفات التي لها ارتباط بأمور المخزن ومصالحه، ينظر فيها استنادا على القانون السياسي المخزني. وعلى هذا الأساس، وكما يستنتج من إشارات الوثائق، نجد أن القائد، في بني مطير، كان يجمع بين يديه سلطتين مختلفتين، سلطة منبعثة من القاعدة، وتستند في أحكامها على قواعد العدل الجماعي، وسلطة مخزنية آتية من الخارج، وتعتمد على القانون السياسي المخزني. وهذه الوضعية شبيهة لما توصل إليه جرمان عياش، عند دراسته لمجتمع الريف وعلاقته بالسلطة المركزية [37]. فعند خروج القبيلة عن سلطة الدولة، كانت المجالس الجماعية تتولى عادة النظر في شؤون الأهالي الداخلية، بحيث كانت كل جماعة، في هذه الحالة، تنتخب على الفور رئيسا لها (أمغار)، وتفوض إليه مهمة السهر على تنفيذ قراراتها وأحكامها. وكانت هذه المجالس، تختص عادة بالسلطة التشريعية. بينما كان أمغار يتولى فقط السلطة التنفيذية[38]. إلا أنه عندما تعود القبيلة إلى طاعة المخزن، وتصبح رعية، كان القائد المخزني يحل محل "أمغار" ويتولى تنفيذ قرارات وأحكام الجماعة. وتبقى هذه الأخيرة رغم ذلك، محتفظة بسلطتها التشريعية. فالقائد عند خضوع القبيلة لسلطة المخزن، كان يقوم بعملية مزدوجة. السهر على تنفيذ أمور الخدمة المخزنية من جهة، وإجراء الأحكام على محكوميه، طبقا للأحكام العرفية من جهة ثانية. وعند خروج إخوانه عن سلطته، كانوا ينتخبون على الفور "شيوخ الربيع" يرجعون إليهم في الأحكام. وقد أشار ابن زيدان إلى هذا السلوك، في سياق حديثه عن انتفاضة عام 1911 بقوله: "... وفي عام 1329هـ، عظم عيث البرابير، واتسع خرقهم، وتفاحش طيشهم وعتوهم، إلى أن أفضى بهم الحال إلى محاصرة السلطان المولى عبد الحفيظ في فاس، وقطع السابلة، والميرة، ونزعوا العمال المنصوبين من قبل السلطان، وولوا مكانهم صعاليك سموهم شيوخ الربيع يرجعون إليهم في الأحكام، وحسم مادة النزاع والخصام. وتلك شنشنتهم كلما رفضوا الطاعة المخزنية، ودخلوا في مهامه العناد، والتمرد، والفساد..." [39].

كان القائد مجبرا على العمل بقواعد العرف في الاحكام الخارجة عن نطاق أمور الخدمة المخزنية. وفي هذا الصدد، ذكر أبيس في سنة 1914، أن القائد ادريس ورحو المطيري، بالرغم

مما كان يتمتع به نفوذ وجاه بين إخوانه، قد أرغم على أداء ذعيرة كبيرة للجماعة، لخروجه عن قواعد العرف في الأحكام[40]. وإلى جانب هذا، يظهر أن السلاطين، رغم كونهم لم يدخروا جهدا في حث الرعية على العمل بقواعد الشرع الإسلامي، من كتاب، وسنة، قد تساهلوا مع بعض القبائل، وأجروها في الأحكام، على مقتضى أعرافها، وقوانينها القديمة. فقد سمح السلطان مولاي الحسن رسميا لبعض قبائل سوس بالاحتكام والتقاضي إلى أعرافها[41]. وفي سنة 1914، ذكر أبيس، أنه بعد مقتل القائد عق ولحسن من بني مطير، أمر مولاي يوسف بإجرائهم أيضا في الاحكام على مقتضى قواعد العرف. (يحكم عليهم بعرف بلادهم) [42]. ويدعم هذه الإشارة، ما جاء في رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 رمضان عام 1306هـ، حول نفس الموضوع. "...وصل كتابك بجمعك عمال بني مطير، وجروان على الحكم في القضية التي بين الخديمين الحرزلاوي والبومدماني، بمقتضى أعرافهم، وحكموا بذلك، فلم يقبل الحرزلاوي، وصار يتلوى في الكلام. فأخبر بأن الممتنع هو البومدماني، وأجيب بما ذكرت. وأمرنا بالتنفيذ. والسلام" [43].

ومن خلال هذه الوثيقة، يمكن تسجيل أيضا ثلاث ملاحظات أساسية هامة.

1) استناد عمال المخزن في الاحكام على قواعد العرف المحلي.

2) ترخيص السلطان، وسماحه لخدامه، بالتقاضي في المنازعات القائمة بينهم، إلى العرف بدل الشرع الإسلامي، أو القانون السياسي المخزني.

3) إصدار السلطان أمره إلى القائد البومدماني، وإلزامه بتنفيذ ما قضى به القانون العرفي في القضية المتنازع فيها.

وبالإضافة إلى هذا، تكشف وثيقة أخرى، أن المخزن لم يكن يسمح فقط للقبيلة بالتقاضي والترافع إلى عرفها الخاص، بل كان يطالبها أيضا بوضع قوانين عرفية مناسبة، كلما طرأت نوازل جديدة لم يسبق لهم أن عهدوها. فعندما اعتدى آيت عياش على آيت ولال في سنة 1312هـ، أرسل المخزن فصيلة من الجيش تنزل عليهم حتى يردوا ما نهبوه لهم من الماشية ويجعلوا فيما بينهم العرف المناسب لعلاج تلك النازلة. وردت الإشارة إلى هذا الإجراء، في رسالة القائد عبد الوهاب العياشي إلى السلطان، بتاريخ 29 ربيع الثاني عام 1312هـ. "انهي لعلم سيدي رعاه الله وحفظه، أنني رددت على آيت ولال ما كان نهبه إخواني لهم حين وقع بينهم وبين إخواني ما وقع من القتال والنهب. وهم بدأوهم. كما كنت كتبت بذلك لسيادة سيدي، ثم اقتضى نظر مولانا السديد إنزال قائد الرحى ومن معه من الخيل على إخواني، إلى أن يردوا ما نهبوا لآيت ولال، ويجعلون العرف فيما بينهم (هكذا)..." [44].

ومن خلال هذه الوثيقة، والإشارات الواردة في الوثائق المدرجة في هذا الفصل، نلاحظ أن المخزن كان يفضل إجراء القبيلة في الأحكام، على مقتضى أعرافها. كما كان يحث عماله على الفصل في القضايا المرفوعة على أنظارهم بمقتضاها. فهل كانت هذه الظاهرة ترجع إلى عجز القانون السياسي، أو الشرعي عن الحلول محل العرف الجماعي في حل منازعاتهم؟ أم أن الدولة، بسبب ضعفها، ومحدودية وسائلها، ولكي تقلل من مسؤولياتها، كانت تترك الأمور تجري على "العوائد"، وتوكل للقبائل مهمة حل خلافاتها بنفسها؟.

كانت المخالفات المتعلقة بالخدمة المخزنية، عند رفض الأهالي مثلا القيام بمختلف الأشغال ذات الطابع التسخيري، أو عند عجزهم عن أداء الواجبات المخزنية، أو عند اعتدائهم على ماشية المخزن، إلى غير ذلك من الأمور التي تمس من بعيد أو قريب مصالح الدولة، تعالج بمقتضى العدل المخزني. إلا أن قواد المخزن، لم يكونوا يتوفرون على قوانين مضبوطة، معروفة، ومحددة مسبقا، يرجعون إليها في الأحكام المذكورة. فقد كانت الأحكام التي تصدر عنهم في حق إخوانهم، تخضع فقط لاجتهاداتهم، أو لنزواتهم الشخصية، أو لما جرت به العادة وألفوه. ويظهر أن المخزن، بسبب احتياجه إلى المال، كان يفضل ضرب الأهالي بالذعائر والغرامات المالية، على الزج بهم في السجون، وإن كان في كلتا الحالتين، يصل إلى مبتغاه. إذ كلما تم أسر سجين، كانت الدولة توظف عليه، أو على أقاربه مبلغا ماليا يضاف إلى عقوبة السجن(45). فالذعائر، والغرامات المالية، كما سنبينه في فصل قادم، كانت تشكل موارد مالية هامة لبيت مال الدولة. فقد كان المخزن يوظف على السكان مبالغ مالية كبيرة كلما خرجوا عن طاعته، أو خالفوا أوامره، أو عند اعتدائهم على جيرانهم. وإلى جانب التغريمات المالية، كانت الدولة تلجأ أيضا إلى معاقبة المخالفين، والعصاة، بإجبارهم على القيام بأشغال ذات طابع تسخيري يعود نفعها على المخزن المركزي. فبعد قيام الفتنة بين آيت بورزون وايقدارن في سنة 1303هـ، توجه الباشا حم بن الجلاني إلى عين المكان، وأصلح بين الفرقتين المذكورتين، وعقد بينهما هدنة لمدة سنة، ووعدهم بأن كل من خرق منهم تلك الاتفاقية، يعاقب بدرك الطريق لمدة غير محدودة. ورد الحديث إلى هذا الإجراء، في رسالة سلطانية إلى الباشا المذكور، بتاريخ محرم عام 1303هـ. "...وبعد، وصل كتابك بتوجهك لآيت بورزون، واخماس، وايقدارن، لتسكين الفتنة التي كانت بينهم، بسبب ما شرحت، وجعلك لهم الهدنة عاما، والدرك على من يتسبب في شيء من ذلك، وقبولهم له، وصار بالبال. وقد أحسنت فيه غاية. أصلحك الله. والسلام"(46).

وإلى جانب هذا، سبقت الإشارة في وثيقة سالفة، إلى أن المخزن في سنة 1327هـ، قد سن قانونا يقضى بتغريم كل من اعتدى، من مختلف الفرق، على جاره، بمبلغ مالي قدره خمسمائة ريال.

يتضح من خلال هذه الإجراءات، أن المخزن المركزي كان يبث في القضايا التي كانت تحدث على مستوى الفرق أو العظام. ولم يكن حكمه يمتد إلى الأفراد. فقد كانت هذه المهمة منوطة بالقائد. إلا أن الأفراد في كثير من الأحيان، كانوا يقصدون مباشرة باشا مكناس، أو السلطان، لإنصافهم من جور القائد وأعوانه. فقد توجه الطالب محمد بن عبد السلام الحسناوي، المشار إليه في وثيقة سالفة، في سنة 1312هـ، إلى السلطان مباشرة يلتمس منه أن ينصفه في دية ابن عمه التي لم يمكنه منها كاملة القائد الحرزلاوي المطيري. وبعد هذه الشكاية، كاتب السلطان القائد المذكور في الأمر، وطلب منه، كما أسلفنا، أن يبين لجلالته الأسباب الحاملة له على ذلك. إلا أننا لا نعرف ما إذا كان في إمكان عامة الناس أن يتصلوا بالسلطان والدوائر العليا للمخزن، كلما تعسف عليهم القواد، أم أن التردد على المخزن المركزي، كان ميسرا فقط لمن أهلته مكانته الدينية أو الاجتماعية، أن يربط علاقات شخصية بكبار رجال الدولة وموظفيها؟.

ويستفاد من وثائق أخرى، أن القضايا التي كانت تعرض عادة على أنظار السلطان، كانت تتعلق بصفة خاصة بالنزاعات التي كانت تقوم بين القواد، أو على مستوى الايالات، والقبائل. وكان دور الباشا في مثل هذه الحالات، يقتصر على التحكيم بين الأطراف المتنازعة. ولم تكن له السلطة الفصل. فعندما فشل حم بن الجلاني في سنة 1309هـ، في تسوية النزاع الذي كان قائما بين القائدين البوحفراوي والبرزوني، على غرم ما كان نهبه إخوانهما لأهل اڭوراي من الماشية، رفع هذا الأخير أمرهما إلى السلطان، فتوصل منه في الموضوع بالجواب التالي: "... وبعد، وصل جوابك عما أمرت به من فصال الدعوى التي بين الخديم البرزوني والخديم البوحفراوي على شأن أهل أڭوراي، بأنك وقفت في فصالها، فأراد البرزوني الفصال بالنصف وأراد البوحفراوي الفصال بالثلث، ولم يتوافقا، فتركتهم على حالهم، وصار بالبال. فلتجعل الفصال في ذلك بينهما بالثلث. والسلام" (47).

وقبل أن يصدر السلطان حكمه في القضايا المعروضة على أنظاره، كان يكلف الباشا عادة بالقيام بتحريات نزيهة في الشكايات المرفوعة على أعتابه، وذلك حتى يتجنب كل حيف، أو ظلم في الأحكام التي كانت تصدر عنه. ويمكن الوقوف على هذا الاحتياط، في رسالة من مولاي الحسن إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 6 رجب عام 1306هـ. "... وبعد، فقد وقع

نزاع بين الخديمين النعمانيين على بلاد بينهما، ورضي الخديم علا بشهادتك فيما يرجع لتحقيق أمرها، ورفع إشكالها. وعليه فنأمرك بالاستثبات في أمرها، وإطلاع علمنا الشريف بما يتحقق لديك..." [48].

وردت في الوثائق المخزنية. إشارات كثيرة إلى وجود سجناء مطيريين في العديد من المدن المغربية (فاس، مكناس، تطوان، العرائش، مراكش، تارودانت). ويظهر أن ذوي المخالفات البسيطة، كانوا يوجهون عادة إلى فاس، ومكناس، حسب قرب الايالات أو بعدها عن المدينتين المذكورتين، بينما كان يغرب أولائك الذين صدرت في حقهم أحكام قاسية، إلى المدن النائية. فقد عثرنا على عدد من القوائم بأسماء سجناء بني مطير، قضوا مدة طويلة في سجون ردانة (تارودانت)، نكتفي هنا بإدراج نماذج منها:

"الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم.

ففي 4 شعبان الأبرك من عام 1314هـ، قيد كاتبه عفا الله عنه بإذن مستخلف من يجب بردانة أعزه الله وإذن الخليفة الأرضى السيد الحاج أحمد المكناسي ما في سجن ردانة حاطها الله من المساجين، وأحصاه باسمه، واسم أبيه، ووصفه، وبلده، وجريمته، ومدة سجنه.

مساجين بني مطير أولهم آيت نعمان مدة سجنهم خمس سنين.

أولهم القائد علا بن ابوش اليوسي العزابي، ربعة للقصر، بوجنته اليمنى خال، على يده أثر وشم، مدة سجنه تسعة أشهر.......................................01

ثم محمد بن الباشا الحسناوي الحمدي، ربعة للطول، عاري العارضتين، خفيف نبات الذقن أسوده، مدة سجنه شهران وعشرة أيام...............................01

ثم بوعزة بن حدو الملواني النعماني، طويل مستدير الوجه، فوق كف يده ورأس منخره أثر الوشم...01

ثم سعيد بن رحو النعماني، طويل، رقيق الأطراف، فوق كف يده اليسرى أثر الوشم...01

ثم محمد بن حم النعماني، ربعة للقصر، غليظ، مستدير النبات فوق أصبع يده اليسرى أثر الوشم 01

ثم محمد بن سعيد آخر النعماني، ربعة للقصر، فوق يده اليسرى أثر الوشم، وبيده اليسرى أثر الجرح 01

ثم ميمون بن أوقسو النعماني، طويل، على يده اليسرى أثر الوشم، مستدير نبات الوجه..01

ثم محمد بن اوقسو النعماني، قصير مستدير الوجه، عار من الوشم..............01

ثم محمد بن اعزيز النعماني، طويل فوق كتف يده اليسرى أثر الوشم.................01

ثم الحسين بن محمد النعماني، طويل، أشيب، مستدير النبات، غليظ الأنف............01

ثم حدو بن عبد السلام النعماني، ربعة للطول، أسيل، عار من أثر الوشم.............01

ثم التهامي بن عمر النعماني ربعة للقصر على كف يده اليسرى ورأس منخره أثر وشم.....01

ثم بوعزة بن رحو النعماني، طويل قائم الأنف أقرع الرأس..........................01

ثم محمد بن الحسن النعماني قصير أمرد طويل عريض الوجه واللحية أسودها............01

ثم بلو بن يوسف النعماني، متوسط القامة، قائم الأنف، كثيف اللحية.................01

ثم الحسن بن محمد النعماني، خل من النبات، بيده اليسرى وشم ربعة.................01

ثم الحسين بن عمر النعماني، ربعة للقصر، مدور الوجه..............................01

ثم حم بن احمد النعماني، ربعة للطول، رقيق الأطراف، فوق كف يده اليسرى وشم.......01

ثم حد بن ادريس النعماني، ربعة للقصر، أشمط، بيده اليسرى وشم......................01

ثم الحسن بن علا النعماني، أسيل الوجه، أسمر اللون، على يده اليسرى وشم...........01

ثم سعيد بن محمد النعماني، قصير، قائم الأنف، على يده وشم.........................01

ثم عق بن محمد النعماني، طويل، مستدير الوجه والنبات على يده اليسرى وشم..........01

جميع في هذا الوجه ثلاثة وعشرون هكذا 23

قيده شاهدا به من عاينهم كذلك في تاريخ أعلاه" [49].

توقيعان

"الحمد لله. مساجين آيت حرزلا من بني مطير مدة سجنهم خمس سنين"

أولهم محمد بن إدريس الحرزلاوي، طويل، مستدير الوجه، متصل النبات 1

ثم ميمون بن عل الحرزلاوي، طويل بمرفقه أثر جرح...................................1

ثم محمد بن حم الحرزلاوي، طويل القامة متصل نبات الوجه..........................1

ثم عق بن محمد الحرزلاوي، متوسط القامة، بوجنته اليسرى أثر جرح برئ................1

ثم محمد بن سعيد الحرزلاوي، طويل القامة، بجبهته دينار، وبيده اليسرى وشم...........1

ثم حد بن ادريس الحرزلاوي، قصير، صغير الوجه، على يده اليسرى وشم..................1

ثم سعيد بن علي الحرزلاوي، بوجهه أثر الجذري، على يده اليسرى وشم..................1

ثم محمد بن علي الحرزلاوي، ربعة للطول، على يده اليسرى وشم.......................1

ثم الحسن بن محمد الحرزلاوي، متوسط القامة، خفيف نبات الوجه.....................1

ثم ميمون بن عق الحرزلاوي، أسيل الوجه، مجدور، على يده اليسرى وشم...............1

ثم عبد الرحمان بن علي الحرزلاوي، قصير القامة.......................1

جميع مساجين آيت حرزلا أثنى عشر هكذا 12

مساجين آيت وارتيندي من بني مطير، مدة سجنهم خمس سنين، أولهم محمد بن الحسين

الورتيندي بداخل ساعديه اليسرى أثر جرح.................................1

ثم الحسن بن يحيى الورتيندي، طويل القامة، على يده اليسرى وشم.................1

ثم علي بن سعيد الورتيندي، قصير القامة، خفيف النبات..........................1

جميع مساجين آيت وارتيندي ثلاثة هكذا 3

يزاد عدد ما بأعلاه من مجموع مساجين آيت حرزلا اثنى عشر هكذا 12

الجميع خمسة عشر هكذا..15

قيده شاهدا به من عاينهم كذلك، في 4 شعبان عام 1314هـ. عبد الله تعالى أسير ذنوبه"(50).

توقيعان

التعليق على هذه القوائم

إن هذه القوائم، رغم نص ديباجة القائمة الأولى منها، على ذكر جرائم السجناء الواردين فيها، لا تشير إلى مختلف التهم الموجهة لكل واحد منهم. كما يلاحظ أن القائد يتصدر القائمة. إلا أن مدة سجنه قد حددت بشهرين فقط، بينما حكم على إخوانه بعقوبة قاسية، وصلت إلى خمس سنوات سجنا، لا نعرف تاريخ بدآيتها، وإن كانت الوثيقة تنص على أن التقييد قد تم في شعبان عام 1314هـ. وبالرغم من كوننا لا نعرف جريمة كل واحد من الأشخاص المقيدين في القوائم المثبتة آنفا، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد أن أسباب تلك الأحكام، تعود إلى انتفاض السكان، وخروجهم عن سلطة المخزن. ويدعم هذا الظن، أن القواد في كثير من الأحيان، كانوا يشاركون إخوانهم في التمرد على المخزن. وفي هذه الحالة، كان السلطان، بعد خروجه إليهم، وتطويعهم، يقبض على العمال ومن في حكمهم على السواء، ثم يعاقب العناصر المحركة منهم، ويسامح الباقي. ويعزز هذا الاعتقاد أيضا، ما جاء في إحدى الرسائل السلطانية. فبعد انتفاضة عام 1309هـ، وخروج مولاي الحسن في حركة إلى بني مطير، كتب إلى الباشا حم بن الجلاني في شأنهم، بما نصه: "...وبعد، فقد قبضنا على سائر عمال بني مطير ومن في حكمهم من القبيلة. فنأمرك أن لا تترك أحدا يمر ببلادهم بسايس..." (51).

وإلى جانب هذه الإشارة، سبق أن ذكرنا في الفصل الأول من الباب الثاني، أن المخزن، بسبب انتفاض بني مطير المزمن، وحتى يستأصل شأفتهم، كان يغتنم فرصة ورودهم

عليه في مناسبات الأعياد وغيرها، فياسر عددا ممن حامت حولهم الشكوك، ويزج بهم في السجون [52]. ولا يستبعد ان يكون البعض ممن ورد في القوائم الآنفة الذكر، قد نالته الأحكام المخزنية في المناسبات المذكورة. وبالإضافة إلى عقوبة الانحراف، كان نزلاء السجون من بني مطير، أغلبهم ممن صدرت في حقهم أحكام مخزنية، إما بسبب امتناعهم عن أداء الواجبات المخزنية، أو بسبب عجزهم عن تسديد ما كان يوجد بذمتهم من ديون التجار واليهود، خصوصا إذا وضعنا في حسابنا أن الفترة التي نحن بصددها، قد تميزت بأزمة اقتصادية ومالية انعكست آثارها على خزينة الدولة ومعاش السكان على السواء.

وصفت السجون المغربية من قبل الكتاب الأجانب الذين قدر لهم زيارة البعض منها والاطلاع على أحوال نزلائها، بأنها عبارة عن أمكنة متسخة ورطبة لا يدخلها النور ولا الهواء.[53] كما ذكروا أن السجناء يتعرضون، في الكثير من الأحيان، للهلاك، بسبب الجوع، أو بسبب نسيانهم، أو تناسيهم في غياهب السجون. والواقع أنه بالرغم من تحفظنا من مثل هذه الأحكام، لما تنطوي عليه من أبعاد سياسية، ترمي إلى التشهير بالمخزن، وتشويه سمعته، وإبراز عيوبه، إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل ما ورد في الوثائق. فقد عثرنا على وثيقتين في الموضوع تؤكد صحة هذا الادعاء، جاء في أولاها:

"الحمد لله. وفي سابع شوال عام 1326هـ، وقد كاتبه عفا الله عنه على جنازة رجل ميت، ملقى على وجه الأرض بسجن ردانة حرسها الله من مساجين سيدنا نصره الله، اسمه محمد بن الحسن المطيري النعماني، من وصفه طويل القامة، خفيف العارضين من النبات، رحمه الله تعالى. قيده شاهدا به من عاين ما ذكر بتاريخ أعلاه" [54].

توقيع مجهول.

وورد في الثانية:

"الحمد لله وحده. في اثنين من ذي الحجة عام 1315هـ، مات ميت بسجن ردانة من مساجين بني مطير الذين بسجن سيدنا المقدس بكرم الله سيدنا ومولانا الحسن قدس الله سره، اسمه حم بن سغروشن النعماني. ووصفه طويل، أعور العين اليمنى، رحمه الله تعالى. قيده من عاينه بالمحل المذكور بتاريخ أعلاه"(55).

عبد الله محمد وعبد ربه محمد بن سعيد

3) العدل الشرعي

كان بنو مطير نادرا ما يحتكمون في قضاياهم إلى الشرع الإسلامي. وحتى بعض الشرفاء والمرابطين منهم، كآيت سيدي عبد السلام المشار إليهم آنفا، كانوا يترافعون في الاحكام إلى قواعد العرف الجماعي. وان كان ابن زيدان، عند حديثه عن وحدة القضاء في المغرب، قد أشار في نفس السياق، إلى أن نفوذ قاضي فاس كان يمتد حتى واد النجا، حيث ينتهي نفوذ قاضي مكناس، وأن قضاة كل من المدينتين المذكورتين، كان لهما نواب في كل من بني مطير، وزمور، وكَروان، وبني مكَيلد، والشراردة وغيرها (56). ويظهر أن صاحب "العز والصولة"، قد توخى من وراء هذا الكلام، الرد على سلطات الاستعمار التي كانت تزعم، وقت تأليف كتابه، أن القبائل البربرية لم تعرف قط الحكم بالشريعة الإسلامية، أكثر مما توخى الحقيقة التاريخية لذاتها. فقد سبق أن أوضحنا كيف تساهل السلاطين مع بني مطير وأجروها في الأحكام على مقتضى أعرافها. كما بينا أن ممثليه كانوا ملزمين أيضا باتباع قواعد العرف الجماعي، عند إجرائهم للأحكام الخارجة عن نطاق الأمور المخزنية. إلا أنه من خلال الإشارات الواردة في الوثائق، نجد أن بني مطير كانوا يلجأون إلى أحكام الشريعة بصفة خاصة، في المنازعات التي كانت تقوم بينهم وبين اليهود، والأجانب، والمحميين. وفي هذا الصدد، ذكر ابن زيدان أن السلاطين كانوا يلزمون اليهود بالجري في قضاياهم مع المسلمين حسب الشريعة الإسلامية، ويفرضون على الأجانب احترام القضاء الإسلامي في دعاوي المعاملات بين الرعايا والمحميين، ويرفضون فصلها إلا عن طريق الشرع الإسلامي، باعتبارها دعوى شرعية (57). ويدعم هذا الكلام، ما جاء في رسالة القائد محمد بن احمد النعماني إلى السلطان، بتاريخ 5 شعبان عام 1310هـ، في موضوع فرار إخوانه من أداء ما كان يوجد بذمتهم من الديون للذميين الساكنين بمدينة مكناس. "...ننهي لكريم علم سيدنا أيده الله أنه ورد علي الكتاب الشريف أسماه الله، مخبر فيه برد إخواننا الفارين بحوزنا. فلما ورد علي الكتاب الشريف، وجهناه مع صاحباه وابن عمنا للخديم ميلود القداري، فأجابنا بالإنكار،

والمزاح، وقبح الكلام...، فنطلع الشريف بأمر إخواننا النازلين عند الخديم المذكور معمر ذممهم بمال الذميين الساكنين مكناس. فتشكى الذمي بن الود لحضرة سيدنا أعزه الله. فورد على الكتاب الشريف بالإخلاص منه، وإلا تقابله معه للشرع المطاع بمكناس. (هكذا)...[58].

وقريبا من هذا، جاء في رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 رمضان 1312هـ، : "...وبعد، فقد رفع شكواه لأعتابنا الشريفة الذمي يعقوب بن الصراف أن له قبل المذكورين بالطرة من إيالتك، دينا حالا برسوم تاريخها بعد الخمسة والتسعين. وعليه فنأمرك بفصاله منهم إن اعترفوا له، وإلا فارفع الدعوى للقاضي..." [59].

ويمكن هنا أن نتساءل عن الأسباب الموضوعية التي كانت تكمن وراء تمسك بني مطير بالعرف، وعزوفها عن العمل بقواعد الشريعة الإسلامية وسننها. الواقع أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى الحياة الدينية التي كانت توجد عليها القبيلة. فالمطيريون، كما سنبينه، بسبب نشاطهم الاقتصادي القائم على الرعي وتربية الماشية، لم تكن لهم مراكز قارة قصد التعليم. كما أن هذه الوضعية، لم تكن تسمح للطالب "المشارط"، أو للمرابطين من مجالسة الناس، وتفقيههم في أمور دينهم. أضف إلى ذلك أن تمسكهم بلهجتهم الأمازيغية، وجهل أغلبهم باللغة العربية الدارجة أو الفصحى منها، لم تكن تيسر لهم فهم أحكام الشرع بسهولة. وعلاوة على هذا كله، سبق أن تعرضنا، في الفصل الثاني من هذا البحث، لمراحل تطور بني مطير في الزمان والمكان. وهذه الرحلة الطويلة عبر العصور، وفي مناطق نائية عن مراكز الإشعاع الديني والحضاري، لم تمكن أحكام الشرع من النيل من تقاليدهم، وتنظيماتهم الاجتماعية، والحلول محل أعرافهم القديمة. ولم تكن هذه الوضعية تنطبق عليهم وحدهم. فقد كانت تشمل كافة قبائل جبال فازاز التي سبق أن قال عنها صاحب "الحلل البهية" بأنها إلى زمانه، كانت لا تزال على منهاج الجاهلية وسننها.

هوامش الفصل الثاني

1) -Marty (Paul), « La Politique Berbère du Protectorat ». "in" Revue de l'Afrique Française, 1925, p. 322 et ss.
2) -Justice (René), La question berbère: Pénétration et installation du Chraâ en pays de coutume, mémoire, Archives du C.H.E.A.M, 36 pages, 1956, p. 1 et ss.
3) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. », p .373 et ss.
4) -Marty (Paul), « Droit coutumier Berbère » : L'orf des Beni-M'tir, "in" Revue des Etudes Islamiques, p.481 et ss.

5) المشرفي محمد، الحلل البهية ...، ص 257.

6) -Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. p.215.

7) رسالة من القائد عق بن علي الحرزلاوي إلى حاجب السلطان، بتاريخ فاتح شوال عام 1327، م .خ.ح، رقم 375.

8) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. », p.375.

9) انظر الإحالة رقم 7.

10) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. », p.399-403-405.

11) المشرفي محمد، الحلل البهية.. ص 257.
12) نفس المصدر، ص 258.
13) رسالة من االسلطان إلى القائد لحسن الحرزلاوي، بتاريخ 11 جمادى الثانية عام 1312، م.خ.ح، رقم 285.
14) رسالة من القائد علي بن بن محمد العياشي إلى السلطان، بتاريخ 9 ذي القعدة عام 1327 هـ، م.خ.ح، رقم 240.

15) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir ».., p.388.

16) م.خ.ح، رقم 640.
17) المشرفي محمد، الحلل البهية... ص 259.

18) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. », p.182.

19) تارخ الضعيف الرباطي، ص 397.

20) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. », p.388-389.

21) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. », p.160.

22) -Segonzac (Marquis de), Voyages au Maroc (1899-1901), Paris, 1903, p.114.

23) المشرفي محمد، الحلل البهية.. ص 260.

24) نفس المصدر، ص 260.

25) رسالة من القائد الحسين بن علي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 20 شعبان عام 1301 هـ، م.خ.ح، رقم 340.

26) رسالة من القائد حم بن الحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 5 رجب عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 240.

27) رسالة من القائد العباس الولالي إلى حاجب السلطان، بتاريخ 12 جمادى الثانية عام 1329 هـ، م.خ.ح ، رقم 50.

28) المشرفي محمد، الحلل البهية...، ص 259.

29) -Segonzac (Marquis de), Voyages au Maroc (1899-1901), Paris 1903, p.115.

30) –Ibid., p.112-113.

31) م.خ.ح، رقم 361.

32) م.خ.ح، رقم 82.

33) رسالة إلى القائد الحسين بن علي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 20 شعبان عام 1301 هـ، م.خ.ح، رقم 271.

34) المشرفي محمد، الحلل البهية.. ص 260-261.

35) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir ».., p.178.

36) -Abès (Commandant), Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. p.309 et ss.

37) -Ayache (Germain), Etude d'Hstoire Marocaine, Rabat, 1979, p.199 et ss.

38) -Archives du C.H.E.A.M.

39) ابن زيدان عبد الرحمن، جزء من الاتحاف، ص279.

40) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir.. », p.182.

41) -Marty (Paul), « La politique Berbère du Protectorat », "in" Revue de l'Afrique Française, 1925, p.314.

42) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère Les Aït N'dhir »,.. p.182.

43) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 رمضان عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 51.

44) رسالة من القائد عبد الوهاب العياشي إلى السلطان، بتاريخ 29 ربيع الثاني عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 288.

45) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع من هذا البحث.

46) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 3 محرم 1303هـ، م.خ.ح، رقم 270.

47) م.خ.ح، رقم 240.

48) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 6 رجب عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 421.

49) كناش، خ.ح. رقم 262.

50) كناش، خ.ح. رقم 262.

51) م.خ.ح، رقم 328.

52) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث.

53) انظر في هذا الصدد :

Erkman (Jules), Rapport du 6 Juillet 1877, « in » A.S.H.A.T., Château de Vincennes.

54) م.خ.ح، رقم 271.

55) نفس المحفظة.

56) ابن زيدان عبد الرحمن، العز والصولة... ج2، ص 19.

57) نفس المصدر، ص 19.

58) رسالة من القائد محمد بن احمد النعماني إلى السلطان، بتاريخ 5 شعبان عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 218.

59) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 رمضان عام 1312هـ، المجموعة الزيدانية رقم 14، ص 184.

الفصل الثالث

الحيـاة الدينيـة والثقافيـة

الحياة الدينية والثقافية

1) الحياة الدينية

بالرغم من توغل العقيدة الإسلامية في جبال الأطلس المتوسط والجبال المغربية عموما، منذ العهود الإسلامية الأولى، وبالرغم من انتشار عدد من الطرق الدينية، ووجود عدد من الزوايا والمرابطين في المنطقة، لم تتمكن الشريعة الإسلامية أن تمحو نهائيا آثار معتقدات السكان القديمة، وأن تنال من بعض طقوسهم الوثنية. فقد ظل بنو مطير وعموم صنهاجة فازاز، غارقين في تصورات دينية، هي أقرب إلى الوثنية والسحر منها إلى تعاليم الدين الصحيح. وقد سبق أن نص على ذلك صاحب "الحلل البهية" الآنف الذكر، حين وصف أهل جبال فازاز، بأنهم إلى زمانه، كانوا لا يزالون على منهاج الجاهلية وسننها، ثم قابلهم بأهل السوس الأقصى الذين قال عنهم أيضا بأنهم مخالفون لهم، وجانحون لإقامة شرائع الدين وسننه[1].

وإلى جانب هذه الإشارة، وصف صاحب "مباحث الأنوار" أحوال قومه آيت ولال الدينية، عند ترجمته لجده، بقوله: "...وكانت في قومه آيت ولال، عوائد فاسدة في النكاح، فأزالها. منها من مات له منهم قريب وترك امرأة، بادر إلى ذبح تيس بصدر خيمتها، فيكون بذلك أحق بها كرها منها، ويقول تركها لي التيس. ومنها أنه إذا دفن قريبه وحفر له بالفأس، كان أحق بامرأته، ويقول تركها لي الفأس، وغيرها من الرذائل..."[2]. ويدعم هذا الكلام أيضا، ما سبق أن أوضحناه في الفصل السابق، من طغيان العرف الجماعي على حياتهم القانونية، وعدولهم عن العمل بقواعد الشريعة في الأحكام. إلا أنه يجب أن لا يفهم من هذا، أن التعاليم الدينية السنية لم تكن معروفة لديهم. فقد كانت نسبة قليلة منهم تؤدي الشعائر الدينية الإسلامية بانتظام. وكان عدد كبير منهم على إلمام بقواعد الإسلام وسننه. إلا أنهم لم يكونوا يؤدون الفرائض الدينية الأساسية إلا ناذرا. وبسبب ضعف مستواهم الديني والثقافي، ظل بنو مطير يقدسون أشياء، ورموزا طبيعية مختلفة، ويعتقدون أن الطبيعة من حولهم مشحونة بالأرواح تتربص إذآيتهم، ولكن بإمكانهم أن يسخروها بطرق شتى لصالحهم. هذا بالإضافة إلى تعلقهم بالأولياء، والأضرحة، واعتقادهم في بركتها، وقدرتها على جلب الخير أو الشر للناس.

المعتقدات

-الاعتقاد في الأشياء الطبيعية

كان بنو مطير يعتقدون في كثير من الأشياء الطبيعية. فقد كانت بعض أشكال الحجارة المنقوشة، والمقبرة، والغابة، والعيون، ونباتات معينة بالذات، محط اعتقاد وتقديس من لدن الأغلبية الساحقة منهم. وكانوا يقصدون أيضا مزارات طبيعية معينة، في أيام ومواسم خاصة "بقرابين"، لإرضاء ساكنيها، ومصالحتهم. إما اتقاء لأذاهم وشرورهم، أو لتلمس منفعة معينة منهم، أو لشفاء مرض أو عاهة ما. فالأساطير والحكايات الشعبية التي جمعها الإثنولوجيون والرحالون الأجانب من بني مطير، تكشف أنهم كانوا غارقين في تصورات ميثولوجية هي أقرب إلى الوثنية منها إلى الدين. وفي هذا السياق، تمكننا أسطورة طريفة، أوردها والتير هاريس، عند توغله في بلاد بني مطير، في نهاية القرن 19، حول موضوع بعض التماثيل من الحجارة التي صادفها في طريقه، من الوقوف على جانب مهم من معتقدات الأهالي، ونوع المشاغيل الدينية التي كانت تساورهم، وتأخذ باهتمامهم. والرواية المذكورة شفوية، قصها عليه "الزطاط" الذي رافقه في رحلته من مكناس إلى أڭوراي. وملخصها، أنه في يوم من الأيام، هرب شاب مع ابنة زعيم بربري على مثن ظهر حصان. إلا أن والد الفتاة اكتشف الأمر بسرعة. فاقتفى هو وأصحابه أثرهما على الفور. وبما أنهم لم يكونوا على علم مسبق بالمدة التي تلزمهم للحاق بهما، ملأوا قباب جلابيبهم بالحبوب، و"الكسكسو" اللازم لتغذيتهم طيلة المدة اللازمة لهم. وبعد برهة من الزمن، وقعت أنظارهم على الفتى والفتاة الهاربين، فأخذوا يطلقون عليهم الرصاص من بنادقهم، ولكن بدون جدوى. وبعد حين، نفذ لهم الرصاص، فتملكهم اليأس، وملأوا بنادقهم "بالكسكسو"، ورموا به الفارين. وهذا انتهاك للحرمات، إذ لا يجوز للإنسان أن يرمي أو يعبث بالطعام الذي رزقه الله للبشر. فقد لقي المذنبون عقابهم على الفور. إذ منذ إطلاقهم الرمية الأولى، بدأوا يحسون بثقل سيقانهم وتجمدها. ولم تمر نصف ساعة على ذلك الفعل، حتى مسخوا، وتحولوا عن طبيعتهم، وصاروا أحجارا، يقول الزطاط، مشيرا إلى التماثيل المنصوبة على جنبات الطريق (3).

وإلى جانب الإيمان بقدرة الله على مسخ البشر، وتحويله عن صورته الأصلية إلى أشياء طبيعية، كلما اقترف ذنبا، أو ارتكب كبيرة من الكبائر، كما يستنتج من هذه الرواية، كان آيت عياش يقدسون نوعا خاصا من الأشجار. فقد كانت شجرة زعرور بالذات (لالة تادمانت) وهي شجيرة صغيرة ذات أشواك وأوراق بيضاء، محط اعتقاد، كان الناس ينسبون

إليها وإلى غيرها من الصلحاء الوهميين، بشرا كانوا أم رموزا طبيعية، كثيرا من الخوارق والمعجزات[4].

وبالإضافة إلى تقديسهم لهذا النوع من النبات، كانت بعض فرق بني مطير، تحج، في موسم العنصرة، إلى شرق واد تيزگيت، حيث كانت توجد هناك شجرة كان السكان يقصدونها لدرء الأمراض التي كانت تصيب الماشية بصفة خاصة[5]. فقد كان الفلاحون، للوصول إلى غآيتهم، يقدمون إليها في المواسم المذكورة، قرابين، تتمثل في حبال من الدوم ذات العقد، كانوا يسدلونها على أغصانها، لتثقيف الأمراض والأوبئة[6]. وعلى ضفة وادي بيطيط، كانت توجد شجرة مماثلة تدعى (سيدي بلغيت)، كانت أيضا محط اعتقاد من لدن السكان[7]. وعلاوة على تقديسهم للأشجار المذكورة، تكشف الأشعار، والأغاني التي كانوا يرددونها في شتى المناسبات، أن بعض القطاعات الغابوية الموحشة، كانت في اعتقادهم، تتوفر أيضا على قدرة وقوة غيبية تمكنها من إذاية البشر أو حفظه من الشرور. "احفظني آيتها الغابة المشرفة على سيدي عوا والتي تفصلني عن آيت سغروشن"[8].

وإلى جانب الأشجار، والحجارة، كان بنو مطير يعتقدون أن بعض العيون ومجاري المياه، لا تخلو من أرواح تسكنها قد تصيب طارقها بمكروه أو أذى، ولذلك كانوا يتحاشون "إغضابها"، والاصطدام بها. وحتى يسلموا من شرورها، كانوا يحاولون إرضاءها ومصالحتها. ففي الحاجب مثلا، كان الأهالي يقومون كل مساء يوم الجمعة بزيارة عين الخادم، ويوقدون على جنباتها عددا من الشموع، لمصالحة ساكنيها، والأخذ بخاطرهم[9]. وكان المسجد، بالإضافة إلى كونه بيت الله تؤدى فيه الصلاة، ويقرأ فيه كتاب الله، يقصده الناس أيضا لقضاء مآرب معينة، كالاستشفاء من بعض الأمراض، أو للتكفير عن ذنوب مقترفة، أو نيل بركة أو غيرها. فالعروس المزفوفة إلى زوجها مثلا، كانت لا تدخل إلى بيت الزوجية إلا بعد طوافها بالمسجد ثلاث مرات متتابعات[10]. وكان الناس يخشون أيضا المقابر، ويتبرمون من ساكنيها. لذلك كانوا يتحاشون الجلوس، أو المرور، أو التخييم فوقها، لاعتقادهم أن الأرواح التي تسكنها لا تتردد في إنزال الأذى، والعقاب بكل من يدوس حرمتها. وكان الاعتقاد الشائع بين الناس حول هذا الموضوع، أن أرواح المقابر كانت تبعث في صورة دواب، أو حيوانات مختلفة تصيب الإنسان ثم تختفي. وقد عثرنا على حكاية شعبية تجسم بوضوح هذا النوع من المشاغل، ملخصها أن أحد الدواوير رحل يوما ليلا، ثم استقر فوق مقبرة. إلا أن إحدى الخيام نزلت بعيدا عن المجموعة. وبعد العشاء، أمر صاحب تلك الخيمة زوجته بدفع العلف للدواب. ولما ذهبت هذه الأخيرة للقيام بهذه المهمة، وجدت وسط دوابها بغلة غريبة،

أخذت تكشر عن أنيابها وتتوعدها بالفناء. فرجعت المرأة إلى زوجها على الفور، وأخبرته بالأمر، إلا أن هذا الأخير، لم يأبه بالموضوع، فكل ما فعله أنه أمرها بمنحها العلف كسائر دوابه. وبعد أن نام الزوج، لجأت زوجته إلى إحدى المقابر، واختبأت فيها. وبعد مضي مدة من الزمن على ذلك، دخلت البغلة الغريبة إلى خيمتها، ومزقتها، وقتلت الرجل، وشتت الأواني الموجودة فيها. ولما أصبح الصباح، قصت زوجة الرجل على جيرانها ما وقع لهما أثناء الليل، فغير الناس المكان على الفور(11).

يتضح من هذه الحكايات، أن الحياة الدينية عند بني مطير، كانت في مستوى بدائي إلى حد كبير. فالطبيعة من حولهم، في اعتقادهم، كانت مشحونة بالأرواح، وتمتلك قوة أقوى من قوة الإنسان، ولكن بإمكانه أن يسخرها لصالحه بطرق خاصة. وهذا النوع من المعتقدات لا يختلف كثيرا عما كان سائدا عند أمم الجاهلية.

الاعتقاد في الأولياء، والشرفاء، والأضرحة

لم تتمكن الأفكار الوهابية التي عرفت طريقها إلى المغرب منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، من النيل من معتقدات الناس، والتأثير على سلوكهم الديني، وصرفهم عن تقديس الأولياء، والأضرحة، رغم الجهود والإرادة التي أبداها السلطان مولاي سليمان في هذا الصدد، والتي كانت تستهدف محاربة البدع، وتجنب المغالاة في المراسيم الصوفية، وتطهير الدين مما علق به من الشوائب، والخرافات، والأساطير. فقد ظل الناس، كما كانوا عليه من قبل، نظرا لسيادة الجهل والأمية، وقلة الإرشاد الديني السليم، وتكريس الطرقيين لتصورات ومعتقدات هي أقرب إلى الوثنية والسحر منها إلى تعاليم الدين الصحيح، يومنون ويتعلقون بطائفة من الأولياء، والشرفاء، والأضرحة، وينسبون إليهم الكثير من الخوارق والمعجزات. وكان هؤلاء، في اعتقاد عامة الناس، نظرا لنسكهم، وسموهم الروحي، أو لنسبهم الشريف، يملكون قدرات وقوة خفية لا تتوفر في غيرهم من عامة البشر، تمكنهم من التأثير في الطبيعة وتسخيرها، واكتناه الغيب، وجلب الخير أو الشر للبشر. ولذلك كان الناس، يقصدونهم لتلمس البركة، أو لنيل الأدعية، أو للاستعانة بهم لقضاء مآرب دنيوية معينة. كالاستشفاء من الأمراض، والعاهات، أو لتلمس الدعاء بالإنجاب للدواب، والنساء العواقر، أو لدرء كارثة أو بأس معين. وتكشف الأساطير والحكايات الشعبية التي كان يرددها المطيريون أيضا عن جوانب ملموسة من المشاغل، والاهتمامات الدينية التي كانت تشغل بالهم. كما تجسم أيضا المكانة الروحية التي كان يحتلها الأولياء في نفوس عامة الناس. فإذا كانت الأضرحة تقصد لجلب الخير، أو تلمس البركة، فإنها تصبح أيضا مصدر شؤم، ومسخ، وإفلاس، متى داس

الناس كرامتها واستهانوا بها، أو أقسموا عليها بزور وبهتان. لذا كان الناس يتقون معرتها، ويتجنبون إغضابها أو مخالفتها. ومن الحكايات التي تجسد مدى تعلق بني مطير وإيمانهم بقوة الأضرحة وقدرتها على إنزال العقاب والشر بالناس، ما كان شائعا عندهم حول تسمية آيت نعمان بهذا الاسم بالذات. ذلك أن أناسا منهم، سرقوا يوما بقرة. فاكتشف صاحبها الأمر، وطالب اللصوص بإرجاعها إليه. إلا أن هؤلاء أنكروا أن يكونوا قد قاموا بذلك الفعل. فدعاهم صاحب البقرة أن يؤدوا له القسم. فأقسموا له على أحد الأضرحة بأنهم لم يأخذوا له شيئا. فكان جزاؤهم أن أصبحوا عميانا. ولهذا سموا بآيت نعمان، أي الذين لا يبصرون[12]. والحكاية وإن كانت غير حقيقية في وقائعها وأحداثها، إلا أنها تعكس جانبا مهما من معتقداتهم، وتبرز مدى إيمانهم بقوة الأضرحة وقدرتها على إنزال العقاب بالمذنبين والمستهترين بحرمتها. وتتجلى أيضا مكانة الصلحاء، والأضرحة في حياتهم الاجتماعية، وخاصة في العرف الذي كان معمولا به عندهم. فقد كانت النوازل المتعلقة بالسرقة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يفصل فيها عند إنكار المتهم، باللجوء إلى تحليف السارق، وأقاربه على أحد الأضرحة أو المساجد. "وإن أنكر الموجودة عنده السرقة ...يحلف مع أربعة من أقاربه، يزكونه في مسجد أو ضريح ولي..."[13].

ويتبين من أسطورة أخرى، أن الناس كانوا يعتقدون أن هناك تفاوتا وتمايزا بين صلحائهم، وأوليائهم في البركة والقدرة على الإتيان بالمعجزات، والتأثير في الطبيعة، وأن أولياءهم مثلا كانوا أقدر من غيرهم على جلب الخير أو الشر للناس، وأن لهم من الكرامات والقوة ما يمكنهم من اقتحام المستحيل، وتحقيق الخير للبشر أكثر من غيرهم. ويلاحظ أن صلحاء بني مطير، لم يكونوا يوجدون كلهم في موطنهم الحالي. فقد كان أغلبهم يقيم على طول الممرات التي اجتازوها، والمناطق التي استوطنوها، قبل وصولهم، واستقرارهم في الموطن الذي يوجدون فيه الآن. فالقبيلة لا تزال إلى الآن، تشد الرحال إلى مناطق نائية لزيارة أضرحة أوليائها التاريخيين. فقد كان صلحاء زاوية آيت عياش، محط تقديس وتبجيل من قبل آيت عياش خاصة. وكان أبو سالم العياشي، صاحب الرحلة الشهير، المتوفى سنة 1679 (1090هـ)، يتصدر رجالات هذه الزاوية. ومن المعجزات التي كانت تنسب إليه، أنه حدث يوما أن أسر أحد السلاطين الكثير من القبائل، وأودعهم في السجون. ولما كانت كل قبيلة تتوفر على وليها الخاص، بنو مطير وليهم سيدي بوشيل، وجروان وليهم سيدي سعيد، وآيت عياش وليهم أبو سالم العياشي، أراد القوم أن يختبروا مَن مِن هؤلاء الصلحاء الثلاثة أقدر من غيره على إنقاذ الناس من تلك المحنة، وإخراجهم من السجن. فلما جاء الليل، نادت كل

قبيلة، بالتتابع، على وليها. فلم يستجيبوا لها. إلا أنه عندما نادوا على أبي سالم العياشي، فتح باب السجن "بقدرة وبركة سيدي بو سالم"، ونجا الناس بأنفسهم، وخرجوا من السجن، ولم يبق فيه أحد[14]. والواقع أن هذه الرواية، رغم أنها غير صحيحة، وتكتسي طابعا أسطوريا، إلا أنها تعكس مدى التعارض والتنافس الذي كان قائما بين القبائل، على المستوى المادي، والنفسي، والروحي، ومدى اعتزاز كل قبيلة بوليها، وتشبثها بأضرحتها الخاصة دون سواها. وهذا شبيه إلى حد كبير، بما كان سائدا عند العرب في الجاهلية، حيث كان لكل قبيلة إلهها الخاص تعبده دون سواه.

ويظهر أن السلاطين، كانوا على غرار عامة الناس، يعتقدون أيضا في الأولياء، ويعتنون بالأضرحة، ويحثون الرعية على إقامة المراسيم الدينية اللائقة بمقامها. وفي هذا الصدد، ذكر صاحب "الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام"، عند ترجمته للحسن الأول، أن هذا السلطان كان "زوارا للصالحين، وأولياء الله المفلحين، كثير التطواف على أمكنتهم، بحاثا عن أضرحتهم،... وكم جدد لهم من مقام، وشيد من قباب ضخام، شكر الله له ذلك، وأجزل المثوبة على فعله هنالك..." [15].

وإلى جانب هذه الإشارة، عثرنا على وثيقة هامة تؤكد ما ذهب إليه العباس بن ابراهيم. ففي 18 ربيع الثاني عام 1307هـ، كتب القائد حم بن الحسين النعماني إلى نفس السلطان بما نصه: "ننهي لكريم علمه الشريف، أنه وصلنا أمر سيدنا بتقديم واجبنا في عمارة ولي الله سيدي عيسى. فقد بحثنا على ساق الجد في ذلك، وأرسلنا من يقوم بالمحل لأجل صيانته. وعلى الخدمة الأبدية (هكذا)..." [16].

ووردت في رسالة حسنية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 18 ربيع الأول عام 1306هـ، إشارة أخرى في نفس المعنى. "...وبعد، فقد اشتكى بأعتابنا الشريفة النازلون بقصبة سيدي سعيد بوعثمان دفين مكناسة الزيتون نفع الله بهم..." [17].

وكان آيت وارتيندي يجمعون "الزيارة" لمولاي محمد السغروشني". وكان آيت نعمان وآيت عياش، يدفعونها لشرفاء آيت سيدي حمزة، بينما كان آيت ولال يخصصونها لشرفاء آيت سيدي عبد السلام[18]. وكان الشرفاء المرانيون يحظون باحترام كافة فرق بني مطير، لا يرفع الناس أمامهم رأسا ولا يعصون أو يردون عليهم كلاما. جاءت هذه العبارات، على لسان صاحب "إتحاف اعلام الناس"، عند ترجمته لمولاي ادريس المراني. "وأفرغ ذلك للسلطان في قالب أن القبائل البربرية خدمة للشرفاء المرانيين، لا يرفعون أمامهم رأسا، ولا يردون عليهم كلاما، ولا يعصون لهم أمرا، وأن للمترجم، ووالده، وجده، وسلفه، من الحرمة

والمكانة، ما يقضى عليهم بالانقياد والرضوخ والطاعة..." [19] وقد أورد هذا الكلام، في سياق حديثه عن حصار بني مطير لمدينة فاس، في ربيع 1911، وعجز السلطان عبد الحفيظ عن تفريق جموعهم، وانتدابه للشريف المذكور، للتوسط بينه وبين المتمردين.

ويبدو أن بني مطير، إلى جانب اعتقادهم في الأولياء، والشرفاء، كانوا ينظرون أيضا إلى السلاطين بحكم انتمائهم السلالي، على قدم المساواة مع الأولياء والشرفاء، في منح البركة وجلب الخير للناس. فالرسائل التي كان يبعث بها القواد إلى السلطان، كانت تختم عادة بالتماس البركة، والدعاء الصالح لهم. "فنطلب من مجادة سيدنا الشريفة صالح دعائه ورضاه. والسلام"[20]. وقريبا من هذا، جاء في رسالة أخرى: "...وجدت آيت لحسن ويوسف متفرقين بين القبائل، على ضيق الحال، وقلة الزرع، والخوف، فصرت أتلطف عليهم، وأؤمنهم، وأمد إليهم يد الرحمة، حتى أدركتهم رحمة الله، وبركة سيدنا ودعوته الصالحة..." [21].

وعندما أسر مولاي سليمان، أثناء أحداث وقعة ضيان الشهيرة، على يد رجل من بني مكيلد، ذكر صاحب "الاستقصا"، أن النساء البربريات، لما علمت بوجود السلطان المذكور في خيمة الرجل المكيلدي، أقبلت "من كل جهة، يفرحن، ويضربن بالدفوف، ثم جعلن يتمسحن بأطرافه تبركا به، وينظرون إليه إعجابا به، حتى أضجرنه..."[22].

-الاعتقاد في المهدي المنتظر

المهدوية، كما هو معروف، فكرة شيعية تطورت عن عقيدة اختفاء الأئمة، وعودة الإمام المختفي الذي سمي فيما بعد بالمهدي المنتظر، ليملأ الأرض عدلا بعدما ملئت جورا. وقد عرفت هذه الفكرة طريقها إلى المغرب، مع وصول دعاة الفرق الإسلامية الأولى الذين وفدوا من المشرق، ونجحوا في الترويج، والدعاية لإديولوجيات مختلف المذاهب الدينية، والسياسية التي كان يعج بها المشرق الإسلامي آنذاك. وقد استغل ابن تومرت، كما هو معلوم، فكرة المهدوية، فأسس دولة الموحدين. واستغلها السعديون في بداية أمرهم استغلالا محدودا، وادعى أبو المحلي بعد ذلك المهدوية، وأسس إمارة في سجلماسة. واتخذ غيره نفس الفكرة، ليصل إلى مآرب دنيوية معينة. فالإيمان بالمهدي وعودته إلى هذا العالم، من الاعتقادات التي كانت تشغل أيضا بال الناس. إلا أنهم رغم اعتقادهم في شخص المهدي، لم يكونوا على إلمام ودراية بما كانت تمثله هذه الفكرة بالذات في تاريخ الإسلام. فالمهدي في منظور بني مطير، وسكان الأطلس المتوسط عموما، شخص غير طبيعي سيظهر يوما، ويبعث من أسرة آيت سيدي علي ومهاوش في شخص أبي بكر مهاوش[23]. وحسب إحدى الروايات التي كانت متداولة على ألسنة الزيانيين، فإن المهدي سيظهر في قمة تابيونت بين سيدي لمين وخنيفرة[24].

الشعائر الدينية

رغم وجود عدد من المرابطين، والزوايا في القبيلة، ورغم قربهم من فاس ومكناس كمركزين للإشعاع الديني، ورغم انخراطهم في عدد من الطرق الصوفية، يبدو أن بني مطير لم يكونوا يمارسون الشعائر الدينية الأساسية بانتظام وعلى نطاق واسع. فقد ذكر أبيس في سنة 1914، أن نسبة قليلة من المطيريين، كانت تقيم الصلاة بانتظام، وتصوم رمضان[25]. وبعده، لاحظ طابولت أن بني مطير لا يؤدون الصلوات الخمس الواجبة على كل مسلم[26]. وقريبا من هذا، أشار فيكتور بيكي، إلى أن حوالي نصف سكان بني مطير الذكور، يجهلون قواعد الصلاة، وحتى الذين يعرفونها، لا يؤدون هذا الركن إلا نادرا[27]. والواقع أنه بالرغم من تحفظنا من مثل هذه الأحكام، لما تنطوي عليه من أبعاد ايديولوجية، إذ نجد أن معظم الباحثين الاستعماريين في فترة الحماية، قد كرسوا أبحاثهم، لترسيخ فكرة وجود طائفتين دينيتين مختلفتين في المغرب. طائفة متمسكة بدينها، قانونها الشرع الإسلامي وهم العرب، وطائفة أخرى لا تعرف من هذا الدين إلا القشور، وهي متمسكة بالقانون العرفي وأنظمتها الاجتماعية، وهم البربر. وقد جاءت هذه المزاعم، كما أسلفنا، للتمهيد والإعداد لتطبيق السياسة المسماة بالبربرية. ولاسيما إذا وضعنا في حسابنا أن بني مطير قد صنفوا بمقتضى ظهير 1914 ضمن القبائل المسماة بالبربرية[28]. إلا أن إشارة وردت في إحدى الوثائق المخزنية، تفيد أن بني مطير، كانوا فعلا مقصرين في حق دينهم، ولا يمارسون الشعائر الدينية الأساسية الواجبة على كل مسلم. فبعد انتفاضة عام 1909م، واضطرار السكان إلى الخضوع والانقياد لسلطة المخزن، كتب قائد مجهول إلى السلطان، يخبره بورود بني مطير على أعتابه قصد المصالحة قائلا: "...اما بني مطير أرادوا الصلح لدى الأعتاب الشريفة، وإن قدموا للجانب العالي بالله، فمن تأخر منهم، يقبض في أمن الله، لأنهم انجال الحرام، وتاركين الصلاة، ومانعين الزكوة، لاحظ لهم في الإسلام (هكذا)..."[29].

وإلى جانب هذه الإشارة، كتب السلطان مولاي عبد العزيز، في فاتح جمادى الأولى عام 1319هـ، إلى القائد بنعيسى الحرزلاوي، في موضوع استيفاء الزكاة من إخوانه، رسالة جاء فيها: "خديمنا الأرضى القائد بنعيسى الحرزلاوي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فما علم بالضرورة...وأقيمت عليه البراهين، وتحرر أن الزكاة ركن من أركان الدين الواجبة بالكتاب وسنة سيد المرسلين. قال تعالى في كتابه الكريم الذي طهره وزكاه. وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة. وقال عليه الصلاة والسلام في الحظ على إخراجها والتحذير من التراخي في أمرها، من أتاه الله مالا فلم زكاته، مثل له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان... يقول

أنا مالك أنا كترك وأن مانعها يقاتل عليها، ويلزم كرها إخراجها في حينها. فعن سيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه، والله لو منعونا عناقا كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لقاتلتهم على منعها. وعليه فنأمرك أن تستوفي من ايالتك ما أوجبه الله عليهم من الزكاة عن هذه السنة، وأن تحملهم على أدائها فورا، تطهيرا لصحيفتهم. أصلحك الله، ورضي عنكم، ويارك في زروعكم، وضروعكم. والسلام"[30].

إلا أنه يجب أن لا نتخذ من امتناع السكان عن أداء الزكاة للمخزن، دليلا وحجة قاطعة على عدم تدينهم، وتخليهم عن هذا الركن الإسلامي. فقد فقدت الزكاة والأعشار، منذ النصف الثاني من القرن 19، كما سنبينه في فصل قادم، معناها الروحي، ومدلولها الديني. فقد أصبح هذا الواجب الديني بدءا من التاريخ المذكور، مجرد ضريبة نقدية، صار المخزن يطالب بها السكان، بغض النظر عن ثرواتهم، وممتلكاتهم، ودون مراعاة النسب والأقساط المحددة شرعا[31]. لذا صار بنو مطير، كما يستفاد من إشارات الوثائق، يتقاعسون عن أدائها للمخزن. ولا نعرف ما إذا كان السكان، في حالة عدم دفعها لبيت مال الدولة، يقومون باستخراجها من أموالهم، ومحاصيلهم الفلاحية، ويدفعونها لمستحقيها من الفقراء منهم.

وبالإضافة إلى تقصيرهم في القيام بالصلاة، والزكاة، والصوم، يظهر أن المطيريين كانوا أيضا نادرا ما يقومون بفريضة الحج. فمن خلال قائمة خرص آيت سليمان المدرجة في الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث، لا نجد فيها سوى شخص واحد يحمل لقب الحاج. ومن خلال التقييد الذي يضم إخوان القائد بوڭرين النعماني، وما قسطه السلطان عليهم من الضرائب في سنة 1327، المدرج أيضا في نفس الفصل، لا نجد أي شخص من الايالة المذكورة يحمل هذا اللقب[32].

<u>المواسم الدينية</u>

بالإضافة إلى الأعياد الدينية الثلاثة، عيد الفطر، وعيد الأضحى، وعيد المولد النبوي، كان بنو مطير يقيمون مواسم أخرى، في مناسبات معينة من السنة، لتكريم أوليائهم، أو للاحتفال بأيام ومناسبات زراعية معينة.

كان موسم مولاي ادريس زرهون، يشكل عندهم تظاهرة دينية وفلكلورية، تشارك فيها كل عظام القبيلة. وكان الحج إلى هذا الضريح، يتم في فصل الخريف. وكانت العادة المتبعة عندهم في مثل هذه المناسبات، أنه عند حلول هذا الموسم، كان مقدمو هذه الزاوية، يطوفون على مختلف الدواوير، يخبرون الناس بحلول موعد الحفل، ويعلنون على الملأ حالة الهدنة. فقد كان الناس، خلال هذا الموسم، يتناسون أحقادهم، وخلافاتهم، ويلتزمون طيلة تلك الفترة،

بعدم متابعة الجناة، أو الانتقام والقصاص من أهلهم. كما كانوا يتعهدون خلال نفس المدة، بتجنب ارتكاب الخطايا، ويتحاشون اقتراف الذنوب [33]. فأيام ذلك الموسم، كانت تعتبر عندهم أياما حرما، يتمسكون خلالها بالاستقامة، ويبتعدون عن ارتكاب الأفعال القبيحة. وقبل الرحيل إلى الزاوية المذكورة، كان السكان يجتمعون عادة في بلدة "الكّور"، ثم يقيمون حفلا شعبيا راقصا، يستغرق ثلاثة أيام، يقوم الأهالي خلالها بذبح الأضحيات، ويتطاعمون فيما بينهم، وينظمون ألعابا بهلوانية، وينشدون الأهازيج. هذا فضلا عن سباق الخيول الذي كان يتصدر أنشطة تلك الأفراح. وفي نهاية ذلك الحفل، كان شيخ الزاوية، بعد الفاتحة، يبسط وسط الساحة العمومية سلهاما، لجمع "الزيارة" التي كان يجود بها المومنون على الضريح المذكور[34]. وحتى نأخذ فكرة عن أهمية ذلك الموسم، والهالة التي كان السكان يعطونها له، نشير إلى أن أبيس، ذكر في سنة 1914، ان حوالي 4000 مطيري من رجال، ونساء، وأطفال، قد حجوا إلى الضريح المذكور في أكتوبر من نفس السنة[35]. وإذا علمنا أن عدد سكان القبيلة، كان يقدر في ذلك التاريخ بحوالي 18000 نسمة، يكون أكثر من ربع سكان القبيلة قد رحل إلى الضريح الإدريسي. وإلى جانب موسم مولاي ادريس الأول، كان السكان يحتفلون أيضا بموسم مولاي إدريس الثاني. وكانت الزيارة إلى هذا الضريح، تتم عادة في فصل الربيع.

وبالإضافة إلى هذين الموسمين، كان موسم سيدي احمد بنعيسى، يستقطب أيضا عددا من بني مطير. فقد كان آيت بورزون منهم بصفة خاصة، منخرطين عن آخرهم في الزاوية العيساوية [36]. ويظهر أنه، على خلاف ما كان عليه الحال في موسم مولاي ادريس، حيث كان الناس يتجنبون الاعتداء على غيرهم، ويتحاشون ارتكاب الكبائر، كانت احتفالات موسم عساوة، بسبب الألعاب البهلوانية، والهستيرية التي كانت تتخلله، تفضي في بعض الأحيان، إلى قيام فتن مسلحة بين رواده. وفي هذا الصدد، ذكر ابن زيدان، أن موسم سنة 1279هـ، قد شهد فتنة عظيمة، بسبب اعتداء العيساويين من بني مطير على غيرهم. "وفي عام تسعة وسبعين ومائتين وألف، وقعت فتنة عظيمة بين البرابر، من بني مطير ومجاط، بباب حارة اليهود داخل المدينة ثم بظاهر وجه العروس. وسدت أبواب المدينة، ووقعت المقاتلة بالبارود، وهلك خلق من البربر، وأهل قصبة بريمة الذين شاركوهم. فجرح عدد عديد من أهل البلد وغيرهم. ولما اتصل الخبر بعامل البلد، ألقى القبض على أهل بريمة، وأودعهم السجن، ذلك يوم الاثنين ثاني عشر ربيع النبوي بسبب تعدي العيساويين من بني مطير المذكورين على غيرهم..."[37].

وعلاوة على المواسم الدينية، كان الناس يحتفلون أيضا بمواسم فلاحية. فإلى جانب حج السكان في موسم العنصرة إلى شرق واد تيزگيت، لتثقيف ودرء أمراض الماشية، كان

المزارع المطيري، عند شروعه، أو نهآيته من عملية الحرث، يقيم حفلا خاصا بتلك المناسبة. ففي أول يوم الحرث، كان يحمل معه عادة عددا من فواكه الرمان، والتين، والعنب، والخبز. وبعد وصوله الحقل، كان يكسر الرمان على سكة المحراث، ثم يلمسها بقطع من الخبز والفواكه، ويقسم بعد ذلك الكل مع الحاضرين. وكان يمنع على النساء حضور ذلك الحفل[38] وبعد الانتهاء من وجبة الفطور، كان الجميع يرفع أيديه إلى السماء، ويقرأ الفاتحة، ثم يلعنون الشيطان. وبعد ذلك ينصرف الناس إلى ديارهم، ويستأنف المزارع أشغاله. وفي مساء ذلك اليوم، كان الفلاح يقيم أيضا وجبة عشاء، قوامها عصيدة ضخمة، ممزوجة بسمن ملح[39]. وعند انتهائه من عملية الحرث، كان يعد أيضا مأدبة قوامها طعام "الكسكسو"، يصنع من بقايا البذور[40]. وكان المزارع يستهدف من وراء هذا الحفل، التماس البركة من الله، والدعاء بالزيادة في المحاصيل الزراعية المقبلة[41].

الخريطة الدينية

المساجد

كانت أكوراي تتوفر على مسجد كبير مبني بالجبس والأجور، له صومعة عالية وصحن واسع[42]. إلا أن مساجد القبيلة لَم تكن سوى خيام عادية، متنقلة، على غرار السكن الذي كان سائدا في المنطقة. وكانت توجد على مستوى كل تجمع سكني، خيمة خاصة بالمسجد، تمارس فيها العبادات، والشعائر الدينية. وعلى خلاف مساجد المدن ذات الصوامع العالية، والنقوش المزخرفة، والزرابي المزركشة، لم يكن المسجد في قرى بني مطير، سوى خيمة متواضعة عماد أثاثها وتجهيزاتها، بسائط من السمار وآنية لسقي وجلب الماء [43].

كان المسجد يستعمل لعدة أغراض اجتماعية، ودينية. فهو محل إقامة الطالب "المشارط" في القبيلة، ومأوى الضيوف وعابري السبيل. وفيه كانت تعقد جلسات المجالس الجماعية للتدارس، والبث في الشؤون اليومية للجماعة. كان كل جامع يتوفر على أحباسه الخاصة به، منها كان يصرف للنفقة على متطلبات المسجد، كتسديد أجرة الطالب "المشارط" فيه، واقتناء البسائط اللازمة لفرشه، أو لشراء النعش لحمل الموتى. ومنها كان ينفق أيضا على السابلة، والضيوف الطارئين على القبيلة. ويلاحظ أنه إذا كانت القبائل في المناطق ذات الاستقرار، حيث الملكية الفردية لوسائل الإنتاج (الأرض، الأشجار...)، تحبس على مساجدها وأضرحتها مساحات معينة من الأرض، أو توقف عليها عددا معينا من الأشجار، فإن المطيريين، كغيرهم من القبائل الرحل، بسبب سيادة النشاط الرعوي، وغلبته على عيشهم، وسيادة الملكية الجماعية للأرض، كانوا يحبسون بدلا من ذلك على مساجدهم، قطعان الماشية.

بحيث كان المحسنون يتنازلون في مناسبات مختلفة، للمسجد عن عدد من رؤوس البقر، أو الغنم، أو المعز[44]. وكان إمام المسجد يتولى جمعها والإشراف عليها. وكانت القبيلة تسمح له بالاستفادة من صوفها، وألبانها فقط. ولم تكن تبيح له ذبحها، أو بيعها. فقد كان القطيع يظل في ملكية المسجد، ومحبسا عليها. وكان فقيه المسجد، إذا كثر القطيع، وأصبح ذا أهمية، يستأجر راعيا خاصا لمقابلته وحراسته[45].

الزوايا

كان يوجد في بلاد بني مطير، عدد من الزوايا، منها من هو قديم النشأة، ومنها من نشأ فقط في نهاية القرن 19.

زاوية آيت سيدي عبد السلام

يوجد مقرها في إفران. وتعرف أيضا بالزاوية المرانية. وهي فرع من زاوية المراني بسجلماسة. أسسها المولى عبد الواحد المراني إبان حكم السلطان المولى رشيد. وكان المولى عبد الواحد هذا، قد خرج من سجلماسة مع السلطان المذكور، زمن فراره من أخيه المولى محمد. فنزل في بداية الأمر، بالزاوية الدلائية، وأخذ العلم عن شيوخها. وبعد نكبة الدلائيين، انتقل إلى بلدة إفران، حيث أقطعه المولى الرشيد أرضا هناك، وأسكنه فيها. ومنذ ذلك الحين، أصبحت تلك الزاوية تحضى برعاية وعناية كل السلاطين العلويين المتعاقبين على الحكم. وهذا ما يستفاد من كلام صاحب "إتحاف أعلام الناس" عند ترجمته لمولاي ادريس المراني. "...أصله من شرفاء زاوية المراني بسجلماسة، تلك الزاوية المباركة الشهيرة ذات الحرمة العظيمة. خرج جد المترجم السابع وهو المولى عبد الواحد من سجلماسة مع السلطان المولى الرشيد، زمن فراره من أخيه المولى محمد. فنزل بالزاوية الدلائية، بعد ما استقل مولاي الرشيد بالملك، وأخذ العلم بها عن أهله، ثم نزل بإفران من بلاد زيان، واستوطنها، وبها توفي. وضريحه هنالك مشهور. وقد كان لبنيه من بعده، جاه، ووجاهة عند بني عمهم الملوك العلويين. ولازال عقبهم محل تجلة، وإكرام، إلى وقتنا هذا..." [46].

وقد اعتمد المخزن كثيرا على رجالات هذه الزاوية، لتنفيذ أدواره السياسية، والعسكرية في المنطقة. فقد لعب الشرفاء المرانيون، بسبب مكانتهم الدينية، وعلاقتهم الوثيقة بالمخزن، دورا رائدا في الترويج والدعاية للايديولوجية، والسياسة المخزنية بين القبائل[47]. وكان شرفاء هذه الأسرة، يتقدمون عادة الحركات التي كانت تخرج للعمل في المنطقة. وكانوا أيضا يتدخلون، في شتى المناسبات، في النزاعات، والخلافات التي كانت تنشب بين الحين والآخر، سواء بين المخزن المركزي ورعاياه، أو بين القبائل.

الزاوية الكتانية

تم تأسيس الزاوية الكتانية، كما هو معلوم، في فاس، في سنة 1850، على يد الشريف الادريسي سيدي محمد بن عبد الوهاب الكتاني[48]. وفي نهاية القرن التاسع عشر، تم إنشاء فروع لها في مناطق عديدة من المغرب. وكان بنو مطير وسكان الأطلس المتوسط، يعتقدون كثيرا في شيوخ الطريقة الكتانية. فحسب دراسة متأخرة، قام بها جورج بيجول، كان يوجد في قبيلتي بني مطير وبني مڭيلد وحدهما، عشر زوايا كتانية، لا نعرف مع الأسف مقر كل واحدة منها[49]. وقد لعبت هذه الزاوية، كما سنبينه، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أدوارا سياسية نشيطة لصالح المخزن.

زاوية آيت بوسبع

كان يوجد مقرها في بلدة الريبعة. ولا نعرف بالضبط الزاوية الأم التي تفرعت عنها، وإن كان أبيس قد أشار، استنادا على معلومات استقاها من السكان، انها فرع لزاوية تعلنسيت بالصحراء، وان الصلة بين الفرع والزاوية الأم قد انقطعت منذ زمن بعيد[50]. ويزعم شرفاء هذه الزاوية، أنهم ينحدرون من سلالة ادريس الأول، من ذرية محمد بن بلقاسم[51]. والصلة بينهم وبين الشرفاء الأدارسة بفاس، وثيقة، إذ كانوا يأخذون سنويا ربع الهدايا التي كان ينالها الشرفاء الأدارسة بمناسبة موسم مولاي ادريس. ويظهر أن شرفاء هذه الزاوية، قد استوطنوا هذه المنطقة منذ زمن بعيد. إذ ترجع تواريخ رسوم الملكية التي كانت توجد في حوزتهم، إلى سنة 1045هـ، أي قبل وصول بني مطير إلى المنطقة[52].

زاوية رڭراڭة

كانت توجد أيضا في الريبعة. وهي فرع لزاوية في مراكش. ويدعى شرفاؤها أنهم ينحدرون من الشرفاء الأدارسة، وأن تاريخ تنظيمهم يعود إلى عهد مولاي اسماعيل[53].

2) الحياة الثقافية

كانت تتناول أنماطا ثقافية متنوعة. فإلى جانب القصائد الشعرية، نجد الحكايات الشعبية، والأمثال، والألغاز، والأهازيج، والأغاني الجماعية. وإنتاجهم الأدبي بصفة عامة مقتبس، في أغلبه، من محيطهم الاجتماعي، ونمط عيشهم، ومن الأحداث التاريخية والسياسية التي تعاقبت على منطقتهم. وثقافتهم شفوية تتناقلها الأجيال، بالتواتر، والتوارث، وتترسخ في الأذهان، بتكرار ترديدها في الحفلات الجماعية، والمسامرات العائلية، وغيرها. ويلاحظ أن بني مطير لم يتعاطوا قط للثقافة المكتوبة. ويرجع السبب في ذلك إلى نمط عيشهم القائم على الرعي

والترحال، وإلى الحروب الكثيرة التي خاضوها، على مدى تاريخهم، الأمر الذي كان لا يهيئ لهم المناخ السياسي، والاجتماعي، والعلمي، لارتياد الكتاتيب القرآنية، ومدارس الزوايا، وغيرها. ويمكن القول أيضا أن جهل أغلبهم بقواعد اللغة العربية، وتمسكهم بلهجتهم الأمازيغية، كان لا ييسر لهم كذلك الاطلاع على الثقافة المكتوبة.

الشعر

كان الشعر عند المطيريين، يتناول أغراضا مختلفة: المدح، الرثاء، الغزل، الهجاء. وكان الشعر السياسي يحتل المقام الأول في قصائدهم الشعرية. وذلك بسبب احتكاكهم المباشر بالمخزن، ولتذمرهم من سياسته، ومساهمة رؤسائهم بأدوار سياسية، وعسكرية نشيطة في المنطقة. بالإضافة إلى الحروب، والمعارك العديدة التي خاضوها، على امتداد تاريخهم، سواء ضد جيوش المخزن، أو ضد القبائل المجاورة والمنافسة لهم. وكانت مواضيع الشعر السياسي، تتناول قضايا مختلفة، تتعلق إما بتمجيد، ومدح أبطالهم، أو برثاء شهدائهم، ومقاتليهم، أو بهجاء، وانتقاد حكامهم، عند انحيازهم إلى جانب المخزن مثلا، وخيانتهم لإخوانهم، أو للتغني بانتصارات معينة، أو للتأسف والحسرة على معارك حربية خسروها، أو للسخرية من المقاتلين الجبناء الذين هربوا من ساحة الوغى، أو لاحتقار أولائك الذين ألقوا بالسلاح، وفروا إلى الجبال. كما كانت أغراضه تتطرق أيضا لقضايا سياسية ووطنية تتعلق إما برثاء ثغر أو منطقة سقطت في أيدي الأجانب، أو للسخرية من الحكام، لعجزهم عن الدفاع عن البلاد، وارتمائهم في أحضان الأجانب. فقد جمع أبيس في سنة 1914، نماذج مختلفة من هذه الأشعار تجسم اهتمامات بني مطير السياسية، ومواقفهم الوطنية، ومدى سخطهم على سياسة المخزن، وتخاذله في الدفاع عن حوزة الوطن، وعجزه عن مقاومة الغزو الأجنبي. كما تعتبر هذه الأشعار أيضا مؤرخة لأحداث محلية ووطنية.

نماذج من الشعر السياسي عند بني مطير(54)

كان هنا حاكم السنغاليين، والجزائريين، وحتى اليهود.

* * *

لماذا أخضع، لماذا أقبل أيدي أولائك الذين أوصى النبي محمد بمقاتلتهم.

* * *

يا بودنيب! إنك تشبهين اليتيمة التي زوجها عمها رغم أنفها، من غير إعداد للوازم الزفاف.

* * *

أرض زواوة ! لقد فقدت خضرتك، وماءك إلى الأبد. لقد ذهب المحارب الذي كان يحميك، ويحمي رأس الماء.

* * *

بعودا والباشا، لقد خربتما الأرض

* * *

يا صلحاء النهر، احفظوني بأجنحتكم، وامنحوني محلة عبد الحفيظ.

* * *

قل اذن لعائشة (زوجتك)ان تعد الخيمة ليقضي الحاكم فيها الليل

* * *

بوكْرين، لقد تعثرت قدمك. الحاكم قال لك يجب أن تحييني، فأجبت اسمحولي سيدي

* * *

والله يا المختار لو انتصرنا ستذهب للبحث عن خي (في المقبرة)

* * *

لي بغال، وقرب، سأذهب إلى أحسن العيون في الناحية

* * *

أيها الهاربون الأغبياء، والله لا تستحقون إلا الخيبة

* * *

نعم تختار ماء العيون، تختارها لتسقي النصراني وأنت لذي سيظل في الفقر.

* * *

ياالحاج علي المنتفخ، وسيط الفحشاء، قل إذن لحانية (زوجتك) أن تعد القدير.

* * *

حم وفضيل، أرسل خديجة (زوجتك) لتبحث عن اللويز لأبنائه البرابر الصغار

* * *

لم يسبق للرجال ذوي الشأن أن دخلوا بيتك أيها الهارب

* * *

أنت لا تخاف على الأقل، أنت الذي تعودت على صفير الرصاص.

<u>التعليق على هذه الأبيات</u>

نظمت بعض هذه الأبيات الشعرية، في السنوات السابقة مباشرة للحماية، في الوقت الذي دخل بنو مطير في مشاداة عنيفة مع محلات المخزن، خلال سنوات 1909-1910-1911.

كما قيل البعض الآخر أيضا، عقب الحملة الفرنسية التي استنجد بها السلطان مولاي عبد الحفيظ، لفك الحصار عن مدينة فاس، على إثر انتفاضة عام 1911.

وعند تفحص مضمون هذه الأبيات، يمكن استخراج الملاحظات التالية:

1) نلمس وجود غيرة متأججة، وشعور وطني واضح عند بني مطير. يتجلى ذلك في رثائهم لبلدة بودنيب، وتأسفهم على سقوطها في أيدي الفرنسيين، رغم أن هذه القرية توجد على مسافة بعيدة عن منطقتهم. وتتضح هذه الغيرة ايضا، من خلال الروح العدائية التي أبدوها تجاه "أولائك الذين أوصى الرسول محمد بمحاربتهم" (الفرنسيون).

2) تتسم الأبيات التي قيلت في حق المتخاذلين، والحكام الخونة الذين استسلموا بسرعة للفرنسيين، بالسخرية، والنقد اللاذع، وصل إلى حد المس بأعراضهم، وشرفهم، كنعتهم بوسطاء الفاحشة، أو غيرها.

3) تترجم هذه الأبيات، مدى حسرة الأهالي، وأسفهم على سقوط بلادهم، وعموم أرض الوطن في أيدي الفرنسيين. كما تكشف عن شعور وطني واضح لدى بني مطير.

4) تترجم هذه الأشعار، أحاسيس الأهالي تجاه المخزن، وتعبر عن مدى حقدهم على الباشا والقائد بعودة اللذين خرجا في سنتي 1909 و 1911، لتطويع القبيلة على إثر انتفاضة تلك السنتين. ويتجلى ذلك الشعور من خلال البيتين السادس والسابع.

5) تعتبر هذه الأبيات مؤرخة لأحداث وطنية جرت وقائعها في الفترة السابقة للحماية وبعدها مباشرة. كما تسجل تخاذل الحكام، واستسلامهم للأجانب، وصمود الفئات الشعبية واستماتتها في المقاومة. ويتضح ذلك من خلال الأبيات التي تذم أولائك الذين فتحوا بيوتهم وخيامهم، "ليقضي فيها الحاكم الليل"، وبعثوا بنسائهم للبحث عن المال مقابل الفاحشة.

6) لا يعرف ناظمو هذه الأشعار، فهي تعبر عن مشاغل، وحسرات جماعية، وتتأسف على مصير مشترك آلت إليه قبيلتهم وعامة الوطن.

7) إن مضامين الأشعار المذكورة، لا تختلف كثيرا عن مضامين الشعر العربي السياسي المناضل الذي حارب بالكلمة، التدخل الاستعماري في البلاد، وعمل على إلهاب حماس المواطنين وتحريضهم على الوقوف في وجه الغازي المستعمر.

الحكم والأمثال

كانت مواضيعها تتناول قضايا مختلفة، اقتصادية، واجتماعية، وأخلاقية، وسلوكية، وهي عبر، ومواعظ على أولي الألباب أن يعملوا بها، ويسترشدوا بحكمتها في حالهم ومآلهم. وهي تعبير أيضا عن مشاغلهم، واهتماماتهم. وأحكامها منبعثة من صميم وسطهم

الاجتماعي. فهي تحذر المزارع المتهاون، بأنه إذا لم يزرع حقله فإنه لا يمكن أن يشبع حاجته من الخبز، وأن من سرق غيره مثلا ، فليتوقع كل الاحتمالات، وأن من كرهته زوجته، لا يعد متزوجا، إلى غير ذلك من الأمثلة التي تنطبق على الواقع المعاش والمجرب.

نماذج من الحكم والأمثال (55)

- الذي لا يحرث لا يمكن ان يشبع نهمه من الخبز.
- من سرق غيره، فهو وشيك التعرض لكل الاحتمالات.
- لا يمكن أن تبكي عليك سوى عينيك. ما حك جلدك مثل ظفرك.
- النمام الشرير يحفر قبره بفمه.

الحكايات الشعبية

جمع أرسين رو عددا كثيرا من الحكايات، والأساطير الشعبية التي كان يرددها بنو مطير في لقاءاتهم الجماعية، ومسامراتهم العائلية. وعند قراءة تلك القصص، والتمعن في مضمونها، نلاحظ ما يلي:

- تتناول تلك الأساطير، مواضيع مختلفة تعبر عن مشاغل السكان الدينية، والاجتماعية، والسياسية، والتاريخية. فإلى جانب قصص الأنبياء، والرسل، مثل قصص سيدنا موسى، وسيدنا أيوب، وقصص سيدنا سليمان، والوقائع التي جرت له مع الطيور والحيوانات، نجد حكايات أخرى تتحدث عن أصل بعض فرق بني مطير، وسبب رحيلهم إلى موطنهم الحالي، والوقائع التي جرت لهم مع المخزن، في الأيام السالفة. كما نعثر على حكايات أخرى تتناول مواضيعها سير أوليائهم، والمعجزات التي أتوا بها. إلا أن أغلب مواضيع تلك الأساطير، تروي قصة الحيوانات، أمثال قصة القنفوذ والذئب، والغزال والضبع والذئاب، والبقرة والذئب، وعراك القنفذ والجمل. كما تتناول أيضا قصص الحيوانات وعلاقتها بالإنسان، أمثال قصة الكلاب والطلبة، والإنسان والضبع، والصياد والذئاب، وغيرها.

- إن أغلب تلك القصص، مستوحاة من البيئة الجغرافية التي تحيط بهم. كما أنها مستمدة من نمط عيشهم الذي كان قائما على الرعي وتربية الماشية. فقصص الذئاب، والسباع، والضباع، والغراب، والرعاة وما وقع لهم مع الذئاب من مغامرات، تأخذ حيزا كبيرا من تلك الحكايات.

- تبدأ الحكايات المذكورة، في أغلبها، بعبارات "عندما كانت الدنيا تتكلم". وهذا يعكس مدى بدائية معتقداتهم. إذ في نظرهم كل شيء كان ينطق، ثم أصاب بعض الأشياء البكم، وبقيت كائنات أخرى على حالتها الأولى ناطقة.

- لا يعرف واضعو تلك الأساطير. فهي تنسب في أغلبها لأشخاص مجهولين. إذ تبدأ جلها بفعل "قيل".

نماذج من الحكايات الشعبية [56]

أصلنا

نحن آيت عيسى، من آيت عيسى الصحراوي. هذا ما رواه لنا أجدادنا. وسبب رحيلنا إلى هنا ونزولنا عند اقدارن، هو أنه حدث يوما أن طارد بعض الصيادين ذئبا، فدخل الذئب الهارب خيمة من خيامنا. فلاحقه الصيادون، وقتلوه وسط الخيمة. وعندما حضر صاحب الخيمة في المساء، أخبرته زوجته بما وقع، فذهب إلى الصيادين، وعاتبهم على ذلك قائلا: لا يحق لكم أن تدخلوا بيتي في غيابي، وتدوسوا حرمة منزلي. وبما أنكم فعلتم ذلك، فسأترك هذا المكان، وأخرج من بلدكم. فخرج وحده إلى أن وصل اقدارن وتزوج منهم. فرزقه الله عدة أولاد، وكبروا، ولحق بهم من كان بالصحراء، وعينوا على رأسهم قائدا، واستولوا على البلاد.

العربي واليهودي

قيل إن عربيا صادف، أثناء سيره في الطريق، يهوديا. فخاطبه اليهودي، اسقني ماء. فأجابه العربي، بشرط أن ترد لي أمانتي، فوافقه اليهودي على ذلك. إلا أن العربي رفع شكاية بذلك إلى الباشا، وادعى أنه قد أقرض اليهودي مبلغ 600 ريال، ولم يردها له. ولما أمر الباشا اليهودي بأداء ما بذمته للعربي، أجابه بأنه سيذهب لاستشارة الصندوق. فذهب إلى الصندوق وقال له، سآخذك للباشا، فقل له إن العربي استسلف لك المال. وعندما تقابل العربي واليهودي والصندوق أمام الباشا، قال الصندوق ليس للعربي دين على اليهودي.

الغـــراب

لما كانت الدنيا تتكلم، كان الغراب شريفا، حسب روايات الأولين. وحدث يوما أن كلف بتبليغ هدية إلى الله، فلم يبلغها إليه. وهذا هو السبب الذي جعل الله يخلقه بريش أسود. فأمانة الله هي التي لونت ريش الغراب. وكلما خلف أبناء، صاروا مثله لهم ريش أسود.

تعالج هذه الحكايات، جوانب هامة من حياة السكان التاريخية، والسياسية، والدينية. فالأسطورة الأولى تكاد تتفق مع ما سبق أن أوضحناه في الفصل الأول من هذا البحث، عند حديثنا عن المراحل التي قطعتها القبيلة قبل وصولها إلى موطنها الحالي. بينما تترجم

الأسطورة الثانية المكانة التي كان يحتلها اليهود في الحياة الاقتصادية للبلاد، ونوع العلاقة التي كانت تربطهم بالسكان. كما تجسم أيضا مدى استغلالهم للأهالي، واحتيالهم لأخذ مال المسلمين. وتبرز الأسطورة الثالثة، مدى حرصهم على حفظ الأمانة، وإيمانهم بقدرة الله على مسخ الكائنات، كلما حادت عن الطريق السوي.

هوامش الفصل الثالث

1) انظر الفص السابق
2) الولالي، مباحث الأنوار، ص 223.
3) –Harris, (B. Walter), "The Town of the Renegades...", p.491.
4) -Actes de 6ème congrès de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Rabat, 10-12 Avril 1928 p.XXXV.
5) –Thabault, (Albert), L'influence française sur l'évolution sociale des Guerouanes du Sud et des Beni-M'tir, mémoire de fin de stages, (Juillet 1947), Ronéotypé, p.49.
6) نفس المصدر، ص 49.
7) نفس المصدر، ص 49.
8) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.331.
9) -Thabault (Albert), L'influence Française sur l'évolution sociale des Guerouanes du Sud et des Beni-M'tir.. p. 49.
10) –Abès, (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.410.
11) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.342.
12) –Ibid., p.335.
13) المشرفي محمد، الحلل البهية... ص 260.
14) –Roux, (Arsène), Récits, contes et légendes dans le parler Beni-M'tir, Rabat, 1942, Ronéotypé, p.51.
15) العباس بن إبراهيم، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الإعلام ...، ج3، ص 172.
16) رسالة من القائد حم بن الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 18 ربيع النبوي عام 1307 هـ، م.خ.ح، رقم 301.
17) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 18 ربيع الأول عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 301.

18) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.362.

19) ابن زيدان عبد الرحمن، الإتحاف...، ج2، ط1، 1930، ص 43.

20) م.خ.ح، رقم 131.

21) م.خ.ح، رقم 328.

22) الناصري، الاستقصا...، ج8، ص 136.

23) –Laoust, (E.), Contes Berbères du Maroc, traduits et annotés, Paris, 1949, p.301.

24) نفس المصدر، ص 301.

25) -Abès (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.359.

26) Thabault, (Albert), L'influence française sur l'évolution sociale des Guerouanes du Sud et des Beni-M'tir.., p. 5.

27) –Piquet, (Victor), Le peuple Marocain, le bloc Berbère, Paris, 1925, p.281.

28) –Marty, (Paul), La politique Berbère du Protectorat "in" Revue de l'Afrique Française 1925, p.322 et ss.

29) م.خ.ح، رقم 340.

30) رسالة من السلطان إلى القائد بنعيسى الحرزلاوي، بتاريخ فاتح جمادى الأولى عام 1319، م.خ.ح، رقم 540.

31) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع من هذا البحث.

32) انظر الفصل الأول من هذا الباب.

33) –Laoust, (E.), Contes Berbères du Maroc, Paris, 1949, p.302.

34) نفس المصدر، ص 302.

35) –Abès, (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.216.

36) –Brunel, (René), Essai sur la confrérie religieuse des Aissaouas au Maroc, Paris, 1926, p.50.

37) ابن زيدان عبد الرحمن، (جزء من الإتحاف)...، ص 31.

38) –Laoust, (E.), Eléments d'ethnologie marocaine, Paris, 1932, p. 120.

39) نفس المصدر، ص 120.

40) نفص المصدر، ص 120.

41) نفس المصدر، ص 120.

42) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث.

43) –Abès, (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.360.

44) –Ibid., p. 361.

45) - Ibid., p. 361.

46) ابن زيدان عبد الرحمن، الإتحاف...، ج2، ص 42.

47) انظر الفصل الخامس من الباب الرابع من رسالتنا المخطوطة والمحفوظة بكلية الآداب بالرباط، ص 405 وما يليها.

48) – Drague, (Georges), Esquisse d'Histoire Religieuse du Maroc, confréries et Zaouias, Paris, 1951, p.103.

49) –Pujol, (Georges), La confrérie des Kittaniyin, son historique: La zaouia-mère de Fès et ses ramifications, son importance dans l'Islam, mémoire de fin de stage, 1930, Ronéotypé, p.41.

50) –Abès, (Commandant), « Monographie d'une Tribu Berbère, Les Aït N'dhir », p.363.

51) نفس المصدر، ص 363.

52) نفس المصدر، ص 363.

53) نفس المصدر، ص 363.

54) نفس المصدر، ص 411.

55) نفس المصدر، ص 331-332.

56) -Roux (Arsène), Récits, contes et légendes dans le parler Beni-M'tir, Rabat 1942, Ronéotypé, p.28-37-40.

الباب الرابع

بنو مطير والمخزن

الفصل الأول

المخزن وجهازه المحلي في قبيلة بني مطير

المخزن وجهازه المحلي في قبيلة بني مطير

لم يحظ المخزن لحد الآن، بدراسات علمية مستفيضة، مستندة على الوثائق من شأنها أن تكشف بصورة شمولية عن طبيعة هذا الجهاز وعلاقة ممثليه المحليين بمحكوميهم[1]. فالمصادر الأجنبية، مع كثرتها، وبالرغم من المعلومات الغزيرة التي تزخر بها حول هذا الموضوع، لا يمكن الاستناد عليها، لفهم علاقة الحاكمين بالمحكومين. فقد توخى جل الباحثين الاستعماريين الذين تعرضوا بالحديث لهذا الجهاز وعلاقته برعاياه، النيل من حقيقة الدولة المغربية، والتشهير برجالاتها، وتشويه مقاصدهم، أكثر مما توخوا الحقيقة التاريخية لذاتها. وقد استهدفوا من وراء ذلك أيضا، إيجاد مبررات لسياسة بلدانهم، والتمهيد لتدخلها في شؤون البلاد. ولاسيما إذا علمنا أن أغلب هذه الأحكام قد صيغت في نفس الوقت الذي كانت فيه هذه الدول تعد العدة وتتحين الفرص للانقضاض على المغرب وبسط سيطرتها عليه. وإلى جانب هذا، فإن جل الذين كتبوا عن المخزن وسياسته تجاه القبائل، كانوا في أغلبهم من رجال السياسة المرموقين، عرفوا كيف يصيغون أحكامهم، ويوجهونها لخدمة أهداف سياستهم، والوصول إلى تنفيذ مآربهم في البلاد[2]. كما أن بعض أولائك الباحثين، بالإضافة إلى نواياهم الاستعمارية، كانوا في كثير من الأحيان، متأثرين في كتاباتهم، بما وصلت إليه بلدانهم من نظم سياسية وإدارية متقدمة. وقد جاءت نظرتهم، وملاحظاتهم حول هياكل المخزن وأجهزته وسياسة رجاله، مصبوغة أيضا بهذا الطابع، ومنطلقة من هذا الموقع. وفضلا عن هذه الحيثيات، كانت المعلومات التي جمعها هؤلاء عن المخزن وعلاقته بالقبائل، مستقاة، في أغلبها، من التحري والاستفهام الشفوي، لما في ذلك من إمكانيات الخطأ، ولا تستند على أي أساس علمي.

وعند تفحصنا للوثائق الأجنبية التي اهتمت بنفس الموضوع، نجد أن ما جاء فيها، لا يختلف كثيرا عما شيعته المصادر المعاصرة لها. والوثائق المعينة هنا، هي التقارير الأسبوعية، والشهرية التي كان يبعث بها الضباط الفرنسيون الذين كانوا يشرفون على تدريب الجيش المغربي في نهاية القرن 19 وأوائل القرن 20، إلى مصلحة الجيش الفرنسي، والنشرات التي كان يرسلها النواب المعتمدون في المغرب، بين الحين والآخر، إلى وزارة الخارجية بكيد ورسي بباريس. وكانت معلومات هؤلاء، مستمدة

أيضا، في أغلبها، من الاستخبارات الشفوية، ومن استفهامهم للأهالي ورجال المخزن، وما كان يأتي به الجواسيس المعتمدون في هذا المضمار. وعند مقارنة ما جاء فيها من أخبار، وملاحظات، وأحكام، بما وقفنا عليه في الوثائق المخزنية، نلاحظ بسهولة زيف، وسطحية آراء أصحابها، وجهلهم بالوضعية العامة التي كانت سائدة في البلاد. وإذا كانت هذه المصادر المختلفة قد جانبت الواقع، فإن الدراسات المتأخرة حول المخزن، قد وقعت في نفس الخطأ، لاعتمادها في سندها على نفس المصادر المشار إليها أعلاه.

ولم تتسم الأخبار الواردة في الحوليات المغربية من جهتها، بالموضوعية، والنزاهة، لأن جل أصحابها كانوا من رجال المخزن وموظفيه، وأغلبهم من أهل المدن، ونظرتهم إلى أحداث القبائل بصفة عامة، كانت متأثرة، إلى حد كبير، بما كان قائما بين البادية والمدينة من تعارض على عدة مستويات، ومنطلقة من مركزهم الاجتماعي، وموقعهم السياسي، ومكانتهم في دوائر المخزن. ولهذه الاعتبارات كلها، حاولنا في هذا الباب، من أجل الكشف عن علاقة المخزن بقبيلة بني مطير، خلال الفترة التي تعنينا، الانطلاق أساسا من عدد من الوثائق الوطنية التي عثرنا عليها، والاستعانة بالمصادر المشار إليها آنفا، ومقارنة ما جاء فيها بما ثبت في المراسلات المخزنية المتبادلة بين المخزن المركزي وممثليه المحليين، وذلك حتى نتحقق من مضمونها، ونتمكن من قراءتها قراءة صحيحة وسليمة من جهة، وحتى لا نقع في نظرة أحادية الجانب لوقائع الأمور، ومجرياتها في البلاد، من جهة ثانية

المخزن وجهازه المحلي في قبيلة بني مطير

بالرغم من الانتفاضات، والمعارك العديدة التي خاضها المطيريون ضد محلات وجيوش المخزن، منذ نزوحهم إلى سهل سايس في مطلع القرن التاسع عشر، كانت قبيلة بني مطير تعد مع ذلك، من أعمدة الدولة وركائزها، كان المخزن يستنفرها، ويسخرها لقضاء العديد من المهمات، ويعتمد عليها في تنفيذ الكثير من أدواره السياسية، والعسكرية في المنطقة. فقد قام قواد، وأعيان هذه القبيلة بصفة خاصة، منذ عهد القائد الكبير محمد واعزيز، كبير آيت ادراسن، الذي سبق أن أشرنا إلى أن السلطان مولاي عبد الله كان يناديه ويخاطبه بـ : "يا أبي"(3)، بدور كبير ونشيط في الحياة السياسية للبلاد. فقد أدى بنو مطير لملوك الأسرة العلوية خدمات كبيرة، ووقفوا إلى جانب الدولة، وشدوا عضدها في أصعب أيامها. فقد كانت تولية السلاطين، وتنصيبهم على

العرش، في وقت الأزمات، لا تأخذ صورتها النهاية، ولا تستقر على حالها، إلا بعد موافقتهم، واتفاق مختلف القوى السياسية الموجودة في البلاد. فقد أشار السلطان مولاي الحسن إلى هذا الدور، في الظهير الذي أصدره في حقهم، عقب الحملة العسكرية التي جردها عليهم في سنة 1296هـ، بقوله: "...ولما رأينا العقوبة بلغت بهم حدها [...] وأمناهم بالحلم، والصفح عاملناهم، وراعينا فيهم سالف خدمتهم لأسلافنا الأكرمين قدس الله أرواحهم..."(4). ومما يقرب من هذا المعنى، خاطب السلطان مولاي عبد العزيز أعيان بني مطير، في رسالة مؤرخة ب 25 جمادى الأولى عام 1320هـ، يأمرهم فيها بالتضييق على جروان، والضرب على أيديهم، قائلا: "خدامنا الأرضين قبيلة بني مطير كافة، وأخص أعيانهم، وكبراءهم، وفقكم الله وبعد [...] ولما كانت قبيلتكم المطيرية عندنا معدودة من قبائل الإعانة، والصلاح، والنجدة، ومحسوبة من أطراف جيوشنا السعيدة، التي هي للمهمات عندنا مستعدة، اقتضى نظرنا الشريف أن نأمركم بالتضييق بفساد جروان، والأخذ بمخانقهم، والضرب على أيديهم..."(5). وقبل هذا التاريخ، كتب مولاي عبد الرحمان إلى ولده سيدي محمد، في فاتح جمادى الثانية عام 1263هـ، رسالة جاء فيها على الخصوص: "...وبعد، فيرد عليك كتابان لولد الشبلي في شأن خديمنا الحسين الجرواني، طالعهما لتكون على بصيرة في أمره. فقد عجز الذين معه عن مقاومة بعض زمور، ولم يقوموا به، فكيف بعداوة بني مطير، والعاقل لا يرتكب ما لا يقدر عليه... "(6).

فمن خلال هذه الإشارات، يظهر أن قبيلة بني مطير، نظرا لسالف خدمتها في رحاب المخزن، وقدم احتكاكها بالسلطة المركزية، ونظرا لقربها من فاس ومكناس معقلي لأجهزة المخزنية وتمركزها، كانت منقادة لسلطة الدولة، وأن الأعراف والتقاليد المخزنية بالتالي، كانت قد توغلت وترسخت فيها بما فيه الكفاية، ونالت حظا وافرا من تنظيماتهم الاجتماعية، والسياسية الداخلية. فقد ساعد موقعهم الجغرافي في منطقة السهل من جهة، وقربهم من العاصمتين فاس ومكناس من جهة ثانية، على تدعيم الحضور المخزني بين صفوفهم، وتمكين الدولة من إحكام قبضتها على السكان، والإمساك بعنانهم بصورة قوية ومستمرة. فبنو مڴيلد المتاخمون لهم مباشرة من ناحية الجنوب، كانوا خارجين خروجا تاما عن سلطة الدولة، بسبب توغلهم في مرتفعات الأطلس المتوسط وتحصنهم بجباله، وبسبب ضعف المخزن، وعجزه عن مد نفوذه إلى تلك المناطق. و"...

لم تنلهم الأحكام السلطانية، منذ وقعتهم الشنعاء مع السلطان العادل مولاي سليمان عام أربعة وثلاثين ومائتين وألف..."، على حد تعبير صاحب "إتحاف أعلام الناس"، في سياق حديثه عن الحركات التي وجهها الحسن الأول لتطويع عموم سكان الأطلس المتوسط وإخضاعهم(7). وهذه الظاهرة تؤكد ما سبق أن قرره الأستاذ أحمد التوفيق، عند دراسته لعلاقة قبيلة اينولتان بالسلطة المركزية، من أن المخزن المغربي في القرن التاسع عشر، كان، بسبب ضعفه، ومحدودية وسائله، "يتسم بسمة الدولة التجزيئية التقليدية، أي بتناقص نفوذ الدولة كلما ابتعدنا عن المركز..."(8). بل أكثر من ذلك نجد أن خضوع المطيريين، وانقيادهم لحكم عمالهم، أو خروجهم عن سلطة الدولة وتمردهم عليها، كان، في بعض الأحيان، يخضع لإقامة السلطان في الحوز (مراكش)، أو لوجوده في الغرب (فاس، مكناس). فقد وردت الإشارة إلى هذا السلوك في الظهير الذي أصدره مولاي الحسن في حقهم أيضا، بعد غزوه لهم، وتشتيته لفلولهم، على إثر انتفاضة عام 1309هـ. "... فطالما عالجنا قبيلة بني مطير، وسلكنا بهم مسلك الرفق [...] وصاروا إذا نهضنا للحوز، يرجعون إلى عمآيتهم، ويرتكبون من ضلالاتهم، ولا يقرأون عاقبة..."(9). وقد أورد صاحب "الحسام المشرفي"، عند تعرضه لعلاقة قبيلة بني مطير بمدينة مكناس، معناً قريبا من هذا عندما قال: "... فبنو مطير قبيلة عظيمة... ، قريبة من حاضرة مكناس، [...] لا تسلم الحاضرة المذكورة من الغارة عليها في بعض الأحيان [...]، ولا تفعل هذا، إلا إذا لم يكن بها سلطان..."(10).

كان يمثل المخزن المركزي في بني مطير، جهاز قوي من القواد، والخلائف، والشيوخ، والأمناء، والأعيان. وكانت مهمتهم تقوم أساسا على جمع وتحصيل الجباية من محكوميهم، وإجبارهم على القيام بأعباء مختلف التسخيرات التي كان نفعها يعود على المخزن المركزي. وكانت سلطتهم تشتد أو تضعف، حسب قوة المخزن المركزي، أو ضعفه، وحسب الحالة السياسية، والاقتصادية العامة التي كانت توجد عليها البلاد.

العمال

لم يكن منصب القائد، أو العامل، أو الأمين، أو غيره من الوظائف المخزنية وراثيا من الناحية المبدئية. إلا أن القيادة في قبيلة بني مطير، لاعتبارات تاريخية خاصة، وللأسباب المشار إليها آنفا، كانت إلى غاية العهد الحسني، متوارثة، كانت تستبد بها وتتولاها بالتوارث، أسرة الشبلي العريقة، لا في حكم بني مطير فحسب، بل كان نفوذها

يمتد إلى كافة القبائل التي كانت تدخل في اتحادية آيت ادراسن، قبل تحللها واندثارها. وكانت أسرة الشبلي هذه، قد تولت حكم القبيلة، منذ عهد السلطان عبد الله بن إسماعيل. وكان الملوك العلويون، تقديرا، واعترافا منهم بالدور السياسي، والعسكري الذي لعبه أفرادها في توطيد دعائم حكمهم، وتدعيم ركائز ملكهم، منذ عهد القائد محمد واعزيز السالف الذكر، قد قصروا منصب القيادة على دارهم، وخصوصهم به دون سواهم، لقوة عصبيتهم، ونفوذهم بين إخوانهم، يرثها الصغير منهم بمدة الكبير، على حد تعبير صاحب "الحسام المشرفي" : "...فبنو مطير قبيلة عظيمة [...] وقائدهم الآن ابن الشبلي. له عصبية فيهم، ودارهم في القديم كبيرة، والرياسة فيهم مقصورة. خصها الملوك بدارهم، يرثها الصغير بمدة الكبير..."[11].

وبالرغم من كوننا لا نعرف ما إذا كانت هناك أسر مماثلة، في جهات وإيالات أخرى من البلاد، قد انفردت، واستبدت بالسلطة والنفوذ، بكيفية وراثية، على غرار عائلة الشبلي في بني مطير، فإنه يبدو أن سياسة المخزن في اختيار الولاة إلى العهد الحسني على الأقل، كانت قائمة، في كثير من الأحيان، على مبدأ توارث المناصب، وانفراد أسر معينة بتوليها. فالأشخاص الذين سبق لأسلافهم، أو لأقاربهم الانخراط والعمل في رحاب ودواليب الدولة، كانوا مؤهلين، ومرشحين أكثر من غيرهم للفوز ونيل مناصب العمالة، أو القيادة، أو الشياخة، في القبائل. ويظهر أن المخزن المركزي، كان يؤثر إبقاء الأمور تجري على "العوائد"، ويفضل اختيار أعمدته، وممثليه من بين الأسر العريقة والأصيلة في الخدمة المخزنية، لأن هؤلاء، بحكم وضعيتهم الاجتماعية، واحتكاكهم بأجهزة الدولة ورجالها، كانوا أكثر تمرسا وتأثرا بالسياسة المخزنية وأكثر إخلاصا لها. ويمكن الاستدلال على هذا الرأي، والوقوف على ملامح السياسة التي كان يتبعها المخزن في هذا الباب، من خلال ما جاء في الرسالة التي بعث بها مولاي عبد الرحمان إلى ولده سيدي محمد، بتاريخ فاتح جمادى الثانية عام 1263هـ، في موضوع ولاية العمري بن إدريس على بني حسن. "... ونحن لم نكره ولاية العمري، واستقامة بني حسن معه، لأنه ولد الدار، ولسلفه صالح خدمة، ونصيحة، وقدم صدق في الحزم والنجدة. غير أنه خلط ولم يتبع سيرة سلفه..."[12].

إلا أنه بمجيء السلطان الحسن الأول، أخذت الأمور تتغير، وتتخذ مسارا آخر. فقد أدخل هذا الأخير على إدارة القبائل عدة إصلاحات، وأعاد تنظيم هياكلها

الإدارية على أسس تنطوي على شيء من الجدة. وكانت سياسته في هذا الباب، ترمي إلى تفتيت العصبيات القوية، وتفريق كلمتها، وذلك حتى يتسنى للدولة إحكام قبضتها على الرعية، وإخضاعها لسلطتها ونفوذها. كما كانت الإجراءات والإصلاحات الإدارية الجديدة التي أقدم عليها السلطان، تهدف أيضا إلى إضعاف نفوذ كبار القواد، والحد من سلطتهم ونفوذهم، وتعويضهم بعدد من القواد الصغار، يسهل على المخزن مراقبتهم، والضرب على أيديهم، كلما استوجب الأمر ذلك. ولم تأت هذه الإصلاحات عفويا. فلا شك أن التطورات الاقتصادية، والسياسية التي جدت في المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نتيجة الضغوط المالية، والاقتصادية الأوربية المتصاعدة وما ترتب عنها من انعكاسات سلبية على معاش السكان وبيت مال البلاد، قد أرغمت الدولة على إعادة النظر في هياكل القبائل الإدارية، وتنظيم الإدارة المحلية بكيفية تمكنها من الحصول على المزيد من الإيرادات المالية اللازمة لاستمرارها من جهة، ومراقبة الرعية عن كتب والإمساك جيدا بعنانها من جهة ثانية. ويمكن الوقوف على بواكير الاتجاه الجديد للسياسة الإدارية الحسنية، من خلال ما ورد في إحدى الوثائق المخزنية الصادرة عن هذا السلطان، في أوائل عهده. فبعد اشتباك بني مطير، وتضاربهم مع عرب سايس، في سنة 1295هـ، كتب عبد الله بن أحمد، عامل السلطان على فاس، في ذلك الوقت، إلى المخزن المركزي يخبره بأن بني مطير قد جعلوا الفتنة مع جيرانهم، ليتخذوها ذريعة ومطية للتحلل والتنصل من عاملهم، وأشار على السلطان بعزل ولد الشبلي، وتولية عاملين أو أكثر على القبيلة، لتتفرق كلمتها، وتنكسر شوكتها، وتذعن للطاعة والخدمة المخزنية. وفي 22 ذي القعدة من نفس العام، تلقى هذا الأخير من المخزن المركزي جوابا في الموضوع من أخيه موسى بن أحمد، يطلعه فيه، ويطمئنه بأن الجلالة السلطانية قد اطلع على رسالته، واستحسن رأيه، وأن ما رآه وأشار به، يوافق تماما ما كان يجول ببال السلطان، ويدور في خاطره، في هذا الصدد. "...وبعد، فقد وصلنا كتابك مخبرا أن السبب الحامل لبني مطير على ما يصدر منهم، هو قصد التنصل من عاملهم، وجعلوا الفتنة مع الأعراب وسيلة لذلك. وأشرت بولاية غيره عليهم، عاملين أو أكثر غير ولد الشبلي، لتتفرق كلمتهم، حتى يقدم سيدنا أيده الله...وقد أطلعنا العلم الشريف بكتابك، فقال أيده الله، أصبت، وأحسنت، ووافقت ما في خاطره الشريف..." [13].

تطور التقسيم الإيالي العام في البلاد، في عهد مولاي الحسن، من 18 عمالة كبرى إلى 330 قيادة صغرى[14] . وتبدو انعكاسات هذا التطور الجديد واضحة في بني مطير. فبعد نكبة ولد الشبلي، ونفيه إلى مراكش، وزوال الحكم من داره وأسرته[15]، انتقل التقسيم الإيالي لقبيلة بني مطير، من عمالة كبرى مترامية الأطراف، تتولى حكمها بصفة وراثية أسرة الشبلي السالفة الذكر، إلى مجموعة من القيادات الصغيرة، صار يحكمها عدد من القواد، تختارهم القبيلة، ويعينهم السلطان بعد ذلك، ليسهروا على تنفيذ أمور الخدمة المخزنية، وينظروا في شؤون إخوانهم اليومية.

فمن خلال قائمة بأسماء قواد، وعمال بعض قبائل المغرب، على العهد الحسني، تندرج من ضمنها قبيلة بني مطير التي وقفنا عليها في الوثائق المخزنية، نجد أن القبيلة قد قسمت، بعد تنحية أحمد الشبلي، إلى تسع إيالات صغرى. وإذا علمنا أن السكان كانوا ينتظمون مرفلوجيا تحت عشرة عظام، يكون السلطان قد نصب على رأس كل عظم منها قائدا واحدا تقريبا.

"الحمد لله وحده.   " الحمد لله وحده.

قواد بني مطير		قواد آيت يوسي وبني سادن	
ق. عبد الوهاب العياشي	01	ق. محمد بن الطالب اليوسي	01
ق.محمد بن التهامي الولاتي	01	ق.محمد بوكار برابرة	01
ق. يوسف البرزوني	01	ق. عبد العالي اليوسي	01
ق. حم والحاج القداري	01	ق. الحسين بن عمرو اليوسي	01
ق. لحسن البومدماني	01	ق. بنحد السادني	01
ق. محمد وهبي الحرزلاوي	01	يجتمع	—— 05
ق. عق وسلو الحرزلاوي	01	(.....)	
ق. محمد وابراهيم النعماني	01		
ق. بوعزة بن لحسن النعماني	01		
يجتمع	—— 09		

قواد جروان	
ق. رح ولد خابة الجرواني	01

ق. رح بوعزة السحاقي النسب	01
ق. حد الحميوي النسب	01
ق. سعيد البوخلفاني	01
ق. حم بن الجلاني	01
يجـتمـع	05" (16)

إلا أن قائمة أخرى ورد فيها ثبت بأسماء قواد قبائل بني مطير، وجروان، وآيت يوسي، وقبائل أخرى، مؤرخة ب 16 ذي القعدة عام 1318هـ، تكشف عن تراجع واضح في عدد إيالات وقواد بني مطير. فبعدما كان عدد العمال المعينين في القبيلة، على عهد السلطان مولاي الحسن، حسب الوثيقة المثبتة أعلاه، تسعة أفراد، تقلص عددهم في عهد خلفه، من تسعة قواد إلى خمسة فقط، حسب القائمة الثانية التي جاء فيها:

"الحمد لله تقييد أسماء العمال. قيد في 16 قعدة الحرام عام 1318هـ...

بني مطير: حم البرزوني 1. يوسف الحرزلاوي 1. اليزيد النعماني 1. ابن احمد النعماني 1. أحمد بن عبد الله البومدماني 1. 05.

جروان : محمد بن عبد الفاضل الجرواني 1. ادريس ابردان 1. رح الجرواني 1. المصطفى البوخليفي 1. 04.

قواد آيت يوسي : عمر بن الطالب 1. الحسين الخليفي 1. بوكار الغرابي 1"(17).

فهل عاد التقسيم الإداري لمجموع البلاد، في عهد مولاي عبد العزيز، إلى ما كان عليه الحال قبل السلطان مولاي الحسن، وبدأ المغرب يشهد في عهد السلطان الجديد عودة نفوذ كبار القواد التقليديين، وتكوين العمالات الكبرى التي جزأها والده وأجهز على حكامها؟

الواقع أنه بمقارنة عدد قواد قبائل بني مطير، وجروان، وآيت يوسي، الواردين في الوثيقة الأولى المشار إليها آنفا، وهي وثيقة معاصرة للفترة الحسنية، بعدد عمال نفس القبائل المثبتين في الوثيقة الثانية، المؤرخة ب 16 ذي القعدة عام 1318هـ المثبتة أعلاه، يتضح أن التقسيم الإداري العام لتلك القبائل، بعد وفاة مولاي الحسن، قد انتقل في عهد خلفه من عدد من الإيالات الصغرى إلى مجموعة من القيادات المتوسطة والعمالات الكبرى. فقد بلغ عدد عمال بني مطير، وجروان، وآيت يوسي، بالتتابع، حسب الوثيقة الأولى، تسعة، وخمسة، وأربعة. بينما أصبح عددهم، حسب الوثيقة الثانية المعاصرة للعهد العزيزي، خمسة، وأربعة، وثلاثة فقط. فمن خلال هذه الأرقام، نلاحظ أن عدد

قيادات القبائل المذكورة، قد تقلص من مجموع ثمان عشرة إيالة صغرى في العهد الحسني، إلى اثنتي عشرة عمالة كبرى ومتوسطة في العهد العزيزي.

وبالمقارنة أيضا بما حدث في جهات أخرى من المغرب، يمكن أن نجزم أن العهد العزيزي قد دشن، بالتدريج، على الصعيد الوطني، بعودة نفوذ كبار القواد التقليديين، وامتداد حكمهم إلى قبائل متعددة، وانبساط سلطتهم على مناطق شاسعة. ويمكن الاستشهاد على هذا التحول أيضا، بمثال آخر من الأطلس الكبير. فبعدما كان المدني الكْلاوي مجرد قائد بسيط على قبيلة كْلاوة، في عهد الحسن الأول وحجابة أحمد بن موسى، تمكن هذا القائد في عهد خلفه، من توسيع إيالته، وتكوين عمالة شاسعة مترامية الأطراف، تمتد من دمنات وتخوم مراكش إلى ما وراء الأطلس الكبير.[18] وقد وردت الإشارة إليه في إحدى الوثائق العزيزية، وصنف ضمن زمرة العمال الكبار. ففي 10 جمادى الأولى عام 1322هـ، خاطبه السلطان، في رسالة يحثه فيها على الوقوف إلى جانب المخزن، وشد عضده لإنجاح أمر الترتيب، بما لفظه: "...وإذا كان العمال الكبار النصحاء لا ينفعون في ذلك سيما في هذا الوقت، فمتى يرجى نفعهم..." [19] ويمكن الاستدلال أيضا على هذا الاتجاه، بما جاء في رسالة السلطان مولاي عبد العزيز إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 14 شعبان عام 1312هـ. فبعد ما كان هذا القائد في عهد والده، كما أسلفنا، يتولى حكم عظم واحد في بني مطير، أو عظمين على الأكثر، أخبر السلطان الباشا المذكور في نفس التاريخ، أن جلالته قد أسند إليه حكم آيت عمرو وعيسى، وآيت بومساد، ونصف آيت حسون، من آيت حماد، كما يتضح من الوثيقة التالية: "... وبعد، فقد وليناك على كافة آيت عمرو وعيسى، وآيت بومساد، ونصف آيت حسون، من آيت حماد من قبيلة بني مطير. وكتابنا الشريف بتوليتك عليهم يصلك طيه. أسعدك الله بهم وأسعدهم بك..." [20].

اختيار العمال وتنصيبهم

بعد تنحية أسرة الشبلي السالفة الذكر، وانتقال القيادة في بني مطير من دراهم إلى غيرهم من أعيان القبيلة، أصبح اختيار العمال وتعيينهم، منذ ذلك التاريخ، يتم، في أغلب الأحيان، برضى القبيلة وموافقتها. ويمكن الوقوف على هذا الأسلوب السياسي الجديد، من خلال ما جاء في إحدى الوثائق المخزنية المعاصرة لأوائل العهد الحسني. ففي 5 ذي الحجة عام 1295هـ، وهي السنة التي نكبت فيها عائلة الشبلي، كتب موسى

بن أحمد إلى أخيه، في موضوع ولاية بعض العمال على بعض فرق بني مطير، رسالة جاء فيها: "...وبعد، فقد وصلنا كتابك مخبرا بورود آيت ولال، وآيت عياش، وآيت سليمان، وآيت لحسن وشعيب، على الأعتاب الشريفة وولاية عبد الوهاب الذي كان خليفة عند ولد مامة عليهم. كما ورد آيت نعمان وآيت لحسن وعمرو، وتوافقوا على ولاية اليزيد وولي عليهم..." (21).

ولم تكن هذه الطريقة الجديدة في تعيين العمال، وممارسة السلطة على القبيلة، بعد إبعاد أحمد الشبلي، ناجمة عن حرص المخزن على اتباع مبدأ الشورى في الحكم، أو نابعة من رغبته في سلوك سبل الديموقراطية في إدارة القبيلة، بقدر ما ترجع إلى تخوفه من اعتراض الأهالي، وخروجهم عن سلطته، وضربهم على خيام وقصبات العمال المنصبين من قبله عليهم. فقد ذكر إركمان، في أحد التقارير التي كان يبعث بها إلى مصلحة الجيش الفرنسي، أنه بعد نكبة أسرة الشبلي، عين مولاي الحسن على بني مطير عمالا أجانب عن عصبيتهم، ومن خارج القبيلة، دون استشارتهم، والأخذ بموافقتهم. ومنذ ذلك الحين، لم يهدأ للسكان بال، ولم يستقروا على حال. فصاروا يغيرون على الطرقات، وينهبون المارة بها، ويضيقون على مدينة مكناس، ويهددونها بالفناء والجوع(22). ولنفس الدوافع العصبية، تمرد آيت بومدمان، في سنة 1316هـ، على عاملهم، ونبذوا طاعته، وضربوا على خيمته، وجرحوه بالرصاص، وأطلقوا سراح السجناء المحتجزين عنده، وتحزبوا بعصبية أولاد مامة، ولم يقبلوا عنها بديلا . وردت تفاصيل هذه الأحداث، على لسان السلطان، في الرسالة التي وجهها إلى كافة قواد بني مطير، بتاريخ فاتح ذي القعدة من نفس العام، يأمرهم فيها بشد عضد العامل المذكور، ومؤازرته، والتضييق على المتمردين، حتى يذعنوا، ويرجعوا إلى جادة الصواب. تقول الرسالة المذكورة: "خدامنا الأراضين قواد بني مطير كافة، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف ما صدر من آيت بومدمان من الطيش والعدوان المفضي بهم لكسر الحركة، وتحزبهم بأولاد مامة، وضربهم على العامل في خيمته، وتسريحهم المساجين (هكذا) وجرحهم إياه بالرصاص. وعليه فنامركم أن تكونوا مع العامل يدا واحدة عليهم، وتشدوا عضده في التضييق بهم، والأخذ بمخنقهم، حتى يرجعوا للجادة، وتنكسر شوكتهم..." (23).

فالمخزن، بحكم تجربته وممارسته للسلطة في القبائل، كان يعرف مسبقا أن القواد الذين كانوا يفرضون بالقوة على الرعية، كان مصيرهم يؤول، في أغلب الأحيان، إلى الزوال، إن لم ينته بهلاكهم، وإحراق خيامهم، وفناء أسرهم. لذا كان السلطان يفضل استشارة رعاياه، قبل إقدامه على تعيين ولاته وتنصيبهم عليهم. حتى إذا رضي الأهالي، وتوافقوا على من يولى عليهم، إذ ذلك يصبحون ملزمين بطاعتهم حتما. " فيكتب عليهم بإشهاد عدلي، يمضيه القاضي، بعد التصديق والموافقة، كما هو الشأن في عموم الإشهادات والوثائق العدلية..."[24]. إلا أن الوثائق تكشف أيضا، أنه بالرغم من هذا الإشهاد، وبالرغم من التزام السكان أمام السلطان، وتعهدهم كتابة بالخضوع والانقياد لسلطة العمال المولين عليهم، كان بإمكانهم رغم ذلك أيضا، أن يطلبوا من السلطان، أو من خليفته، أو من باشا المدينة المجاورة، استبدال العمال بغيرهم، متى بالغوا في إرهاقهم، والتظلم عليهم. فقد اتجه آيت بوجدة في سنة 1308هـ، إلى الباشا حم بن الجلاني بنسائهم وصبيانهم، يطلبون إنصافهم من ظلم وممارسات قائدهم. وبعد أن عرض الباشا المذكور أمرهم على أنظار السلطان، أمره جلالته في 5 ذي القعدة 1308هـ، أن يكلف سكان الفرقة المعنية، باختيار من يصلح لهم، وتوليته على يد مولاي إسماعيل، والورود بعد ذلك على أعتابه، لينظر في أمرهم. تقول الرسالة السلطانية الموجهة إلى نفس الباشا في الموضوع: "...وبعد، فقد وافانا كتابك معلما أن آيت بوجدة إخوان البرزوني، تعرضوا لك بنسائهم وصبيانهم، وبثوا شكواهم، بأن الحامل لهم على الفرار، هو ما صدر من عاملهم من ظلمهم [...] وصار بالبال... وليعينوا من يصلح لهم، ويولى عليهم على يد مولاي إسماعيل. فقد أمرناه بذلك. فلتوجههم له، وليأتوا مع من يولى عليهم بحركتهم لحضرتنا الشريفة عزما..." [25]. إلا أنه يجب أن لا يفهم من هذه الحالة، أن المخزن كان ينزل دائما عند رغبة رعاياه، ويذعن لإرادتهم، كلما أظهروا امتعاضهم، أو عبروا عن استيائهم من ممارسات العمال المولين عليهم، وأبدوا رغبتهم في استبدالهم والإيقاع بهم. فقد اتجه إخوان القائد محمد بن إبراهيم النعماني، في سنة 1304هـ، إلى الحضرة السلطانية مباشرة، يطلبون تنحيته، وعزله عنهم، وتنصيب عامل آخر عليهم. إلا أن المخزن لم يوافقهم على ذلك. فعادوا خائبين. ولما حلوا بمكناس، قصدوا دار القائد المذكور، وأخذوا يحاولون الانتقام منه، بالإيقاع بأفراد أسرته، والتضييق عليهم. ورد الحديث عن هذه التفاصيل، في الرسالة التي رفعها القائد

النعماني في الموضوع إلى السلطان بتاريخ، 14 ذي الحجة عام 1304هـ، حيث جاء فيها: "...هذا وليكن في كريم علم سيدنا أعزه الله، أن آيت احمد وحسين وإخوانهم أقبلين الذين كانوا وردوا على حضرة مولانا بالحركة السعيدة يطلبون من مولانا أن يعزلني عنهم، ويجعل لهم عاملهم، ولم يساعدهم سيدنا في طلبهم، ورجعوا خائبين. وكان مرورهم على وصيف مولانا الباشا حم بن الجلاني وهو نازل على زمور. فكتب بهم لولده بمكناس ليكون منهم على بال، بحيث يذهبون في المدينة إن أرادوا، ولا يتكلم معهم بسوء. فوجه ولده معهم صاحبه إلى باب داري، واسترعى في أولادي بأن كل من وصلهم بمكروه لا يلومن إلا نفسه. فصاروا يطيرون على داري غير ما مرة، ويجلسون حذاءها من غير حاجة، ولا جاءت لهم على طريق، وإنما ذلك ضدا في [...] فالفضل من مولانا أن يشد لي العضد عليهم..." [26]. وتكشف وثيقة أخرى، أنه بالرغم من أن المخزن كان يفوض للقبيلة أمر اختيار عمالها، ويترك لها حرية ترشيحهم، فإنه لم يكن يستجيب دائما لرغبة السكان ويوافق في كل مرة على كل من انتخبوه، ورشحوه للولاية عليهم. ففي 17 ذي القعدة عام 1295هـ، كتب عبد الله بن أحمد إلى أخيه موسى، ينبهه بأن يكون من تنفيذ الأمر السلطاني على بال، بأن لا يقبل من بني مطير ولاية أولاد الشبلي المشار إليهم في بداية هذا الفصل، بأي وجه كان، وأن لا يوافقهم على ذلك، ولو علقوا أمر استقامتهم، وخضوعهم لسلطة المخزن، بولاية أفراد الأسرة المذكورة، يقول: "...وبعد، فبعدما كتب لكم مولانا المنصور بالله في أمر الولاية على بني مطير، أمرنا أيده الله أن نزيدكم هذا تأكيدا بأن لا تقبلوا من بني مطير ولاية أولاد الشبلي إن طلبوها منكم. ولا تساعدوهم عليها بوجه من الوجوه، ولو ذكروا لكم أن أمر صلاحتهم، واستقامتهم متوقف على ولآيتهم، ولا تقبلوا منهم ذلك..."[27].

ويستفاد من الإشارات الواردة في المراسلات المخزنية، أنه عند إقدام السلطان على تولية العمال على رعاياه، كان السكان يقومون بترشيح شخصين من أعيان القبيلة ووجهائها لشغل هذا المنصب، ثم يعرضونهما بعد ذلك على أنظاره، ليختار وينصب في النهاية من شاء ورآه منهما. فبعد انحراف آيت نعمان في سنة 1314هـ، وتمردهم على عاملهم، ورفضهم الانقياد والخضوع لسلطته، وبعد فشل الوساطة والجهود التي بذلها المخزن لإصلاح ذات البين بينه وبين محكوميه، قام إخوانه بتعيين محمد أوقس وشخص آخر يدعى بوكْرين للولاية عليهم. وبعد التداول والبحث في الأمر، استقر رأي السلطان

في النهاية، على تولية بوكْرين النعماني عليهم. وردت الإشارة إلى هذه الترتيبات، في الرسالة التي بعث بها السلطان إلى القائد حم بن لحسن البرزوني، بتاريخ 22 ربيع الأول عام 1314هـ. "...خديمنا الأرضى القائد حم بن لحسن البرزوني، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، وصل كتابك بأنكم بعد ما باشرتم صلح المنحرفين عن الخديم الحاج اليزيد النعماني معه، بمحضر مولاي عرفة، وانقادوا للخدمة، خرجوا للقبيلة، فوشوش (هكذا) لهم البعض، ونقضوه، وعمروا الحرمات، ولم ينفع فيهم علاج، وعينوا محمد اقسو المسجون بردانة، وآخر بوكْرين هناك بالقبيلة، والأول أولى من الثاني، والثاني أولى من غيره، ولا بأس بأحدهما. وأنعموا بأداء ثلاثة آلاف ريال حالا، وصار بالبال. فقد اقتضى نظرنا الشريف تولية بوكْرين من آيت حم الذي ذكرت أنه بالقبيلة على أولائك المنحرفين حيث طال الأمر..." (28).

وبالرغم من أن الدولة كانت تتجه مباشرة إلى السكان المعنيين بأمر الولاية، عند إقدامها على تعيين عمالها عليهم، فإنها كانت تستشير أيضا أعمدتها وولاتها المنصبين في القبائل والإيالات المجاورة لهم، وتأخذ بنصائحهم وآرائهم، قبل أن تقرر، وتحسم نهائيا في الأمر.

يتضح من هذه المعطيات، أن عملية اختيار القواد وتعيينهم، كانت تمر بمراحل ثلاثة. في المرحلة الأولى كان أعيان القبيلة يتولون ترشيح شخصين منهم لشغل هذا المنصب، وبعد ذلك يبدي العامل، أو العمال المجاورون رأيهم فيهما، ويشيرون على المخزن المركزي بالأصلح والأنسب منهما. وبناء على هذا أو ذاك، يقرر السلطان ويعين في النهاية من شاء منهما. وبالرغم من أن هذه العملية، في الظاهر، تعكس بعض ملامح الحكم الديموقراطي، إلا أن الوثائق تكشف أن عيون القوم، وأثرياءهم هم الذين كانوا يفوزون بهذا المنصب ويتولونه. فعندما انتفض بعض من آيت حماد في سنة 1303هـ على قائدهم، ورفضوا الانقياد لسلطته، واقتضى نظر السلطان جعل عامل آخر عليهم بدل حم والحاج القداري، وأبدى شخصان من القبيلة رغبتهما في الولاية عليهم، أشار القائد الحاج يوسف بن علي البرزوني على السلطان بتولية الميسور منهما، وزكاه لدى الجلالة السلطانية، لا لشيء سوى أنه يتوفر على الكثير مما سماه بطمع الدنيا (الثروة)، على حد تعبير نفس القائد في الرسالة التي بعث بها في الموضوع إلى السلطان، بتاريخ 18 ذي القعدة عام 1303هـ. "...يعلم مولانا أعزه الله [...] بأن آيت حماد التي (هكذا)

خرجوا من يد خديم سيدنا الأمجد القائد محمد وهبي، ودفعهم مولانا أعزه الله لخديم سيدنا الأمجد حم والحاج القداري. الآن سيدي فيقع القتل، والطيش، والتوشويش (هكذا). وها نحن أعلمنا مولانا أعزه الله بأمره. وأما رجل فيهم يقال له وشريف يطلب الولاية عليهم، لا يملك شيئا، ورجل آخر يطلب الولاية عليهم، فنبينه لمولانا أعزه الله. إدريس والحاج، فهو يصلح للولاية عليهم ويحكم القبيلة غـاية الغاية، وميسور في طمع الدنيا (هكذا). وهذا مـا وجب به الإعـلام لسيدنـا..."[29].

وحينما أراد المخزن، في سنة 1302هـ، أن يعين عمالا له على بعض إيالاته في بني مطير، وآيت سغروشن، اتجه مباشرة إلى أعيان القبيلة. وفي هذا الصدد، تقول رسالة من محمد بن العربي بن المختار إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 19 جمادى الثانية عام 1302هـ: "... وبعد فيصلك كتابان شريفان أحدهما لبني مطير، الإيالة التي كانت إلى نظر تعربت، والآخر لآيت سغروشن الذين كانوا عنده أيضا، ويأمرك مولانا المؤيد بالله أن توجههما لهما صحبة قائد الرحى، كل قائد يذهب بكتاب لمن هو له. ومرهما (هكذا) بالوقوف على تنفيذ ما فيهما، وهو الإتيان بأعيانهم من كل فخذ للحضرة الشريفة بقصد النظر في أمورهم. وعلى المحبة والسلام"[30].

كان المخزن المركزي يفضل ويؤيد تنصيب الأشخاص الميسورين من السكان على غيرهم من رعاياه، لأن هؤلاء بما يملكونه من مال وثروات، كانوا أقدر من غيرهم على تحمل بعض الأعباء المخزنية، وأنسب منهم لتولي أمور الدولة. فقد كان القواد، عند عجز إخوانهم عن أداء الواجبات المخزنية، أو عند فرارهم منهم، لسبب من الأسباب، يسددون المبالغ المالية المقسطة على إيالاتهم من مالهم الخاص، على أن يستخلصوا من محكوميهم بعد ذلك، بوسائلهم الخاصة، ما دفعوه عنهم، بعد تحسن أحوال إخوانهم، ورجوعهم إلى موطنهم، وعودة الأمور إلى مجاريها الطبيعية. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 11 جمادى الأولى عام 1309هـ، "...وبعد، سيدي كانت القبيلة فاسدة، وحين ولاني مولانا على إخواني، وأنا نؤدي (هكذا) الوضايف (هكذا) المخزنية من مالي الخاص إلى الآن. والآن الضعيف منهم رجع لمحله، والقوي لازال بين القبائل بماله. فنطلب من مولانا أن يوسع على خديمه فيما ينوبني (هكذا) من مال المخزن. ولسيدنا النظر، والسلام"[31].

وعلاوة على هذا، كان القواد يتحملون أيضا أعباء تكاليف أخرى، كالضيافة، والملاقاة، وغيرها. ثم إن سلطة القائد، ونفوذه، ومدى قدرته على الإمساك برقاب محكوميه، مستمدة في نهاية الأمر مما كان يملكه من ثروات، وما كان يتوفر عليه من خدم، وأصحاب، وأتباع في إيالته. وقد سبقت الإشارة في الفصل الأول من الباب الثالث من هذا البحث، إلى حجم الثروات التي كان القواد يملكونها، وإلى المصادر الكثيرة والمتنوعة لمواردهم. كما أوضحنا في نفس الفصل أسباب ثرائهم وغناهم[32].

يذهب الباحثون الأجانب الذين تطرقوا للحديث عن الجهاز المخزني وعلاقته بالقبائل، أن مناصب القيادة، والوظائف المخزنية عموما، على اختلاف درجاتها، كانت تباع، خاصة في السنوات السابقة لإجراء الحماية، في المزاد العلني، وأن الأولوية في تولي مناصب الدولة، كانت تخصص، وتمنح لمن عرض وأعطى أكبر قدر من المال[33]. وتذهب مصادر أخرى إلى أبعد من هذا، فتقرر، أنه نظرا لاحتياج المخزن المستمر والملح إلى المال، ونظرا لفراغ خزينة الدولة الناجم عن تزايد الضغوط المالية، والاقتصادية الأوربية التي تعرض لها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صار الوزراء وكبار رجال المخزن، يعمدون إلى اختلاق ذرائع مختلفة، واستنباط حجج واهية، لعزل الولاة وتعويضهم بأشخاص آخرين جدد. وذلك حتى يتسنى لهم الحصول على المزيد من الإيرادات والمداخيل المالية اللازمة لمواجهة مصاريف الدولة المتزايدة، وتسديد ديونها. وفي هذا الصدد، أشار كوشيميز، رئيس البعثة العسكرية الفرنسية الذي كان يشرف على تدريب الجيش المغربي في العهد الحسني، أن بني حسن، بعدما تذمروا من ممارسات وتصرفات عمالهم، ورد وفد من أعيانهم على السلطان، في سنة 1891م، يطلب تنحيتهم وعزلهم عنهم. وبعد المفاوضة في الأمر، قبل المخزن تعيين شخصين من الوفد المذكور، مقابل دفعهما مبلغ 50.000 دورو، كثمن تلك الولاية [34].

ونحن وإن كنا نتحفظ من مثل هذه الأحكام التي توخى أصحابها من ورائها بالدرجة الأولى، التشهير بالمخزن وسياسته، وتشويه علاقته بمحكوميه، إلا أن الحوليات المغربية التي اتخذت موقفا معارضا من سياسة المخزن، وتصدت لرصد أخطاء الدولة وعيوب رجالاتها، بعد انزلاقهم وسقوطهم في قبضة السماسرة الأجانب، على العهدين العزيزي والحفيظي، تقرر هي الأخرى أيضا أن من بين مثالب المخزن العزيزي، "بيع وزرائه الوظائف جهارا، مع انشغال بعضهم ببعض بالوشايات، زيادة على اختلال المالية،

والعسكرية، والعدلية..." [35]. صدر هذا الحكم عن الحجوي. وقد أشار نفس المؤلف أيضا، أنه بعد انتفاض بني مطير على المخزن في ربيع 1911م، وحصارهم لمولاي عبد الحفيظ في مدينة فاس، واضطرار السلطان إلى الدخول في مفاوضات مع الثوار، اشترط المتمردون، لفك حصارهم، عزل المدني الكلاوي، وتنحيته، بسبب "جوره وبيع الوظائف جهارا..."[36].

والواقع أننا وإن كنا لا نستطيع أن نثبت، أو ننفي وثائقيا، ما تردد في هذا الصدد، إلا أنه من الثابت من خلال المراسلات المتبادلة بين المخزن وممثليه المحليين في هذا الموضوع، أنه عند تنصيب القائد، كان المخزن يوظف فعلا على القبيلة أو الإيالة المعنية قدرا من المال، كان الأهالي يدفعونه مقابل تلك الولاية. ويمكن الاستدلال على ذلك، بما جاء في رسالة القائد حم بن العباس الولاني إلى حاجب السلطان، بتاريخ 24 رمضان عام 1327هـ. "...وبعد، بلغنا كتابك وقرأناه، وفهمنا ما فيه، وصار بالبال، بأن سيدنا المؤيد بالله يأمرنا بتوجيه الخمسة آلاف الموظفة علينا من قبل الولاية على إخواننا آيت ولان..." [37]. وفي 13 ربيع الأول 1312هـ، أخبر حم بن الجلاني السلطان أنه قد أرسل لأعتابه الشريفة ما وجب عليه في هدية العيد والولاية على آيت بومدمان، بما نصه: "...فيصل لسيدنا ومولانا مية (هكذا) ريال مفردة في شأن عيد وولاية آيت بومدمان. والقبول من جناب مولانا الأوفى..." [38].

وبالإضافة إلى هاتين الوثيقتين، سبقت الإشارة، في رسالة سالفة، إلى دفع إخوان القائد محمد أقس في سنة 1314هـ، مبلغ ثلاثة آلاف ريال عند توليته عليهم. ويستنتج من وثيقة أخرى، أن السكان، عند تذمرهم من تصرفات حكامهم، كانوا يلجأون في بعض الأحيان، إلى كبار رجال المخزن، يتوسطون لديهم في تنحية العمال الظلمة، واستبدالهم بأشخاص آخرين يحلون محلهم: وللوصول إلى هذا الهدف، كان الأهالي يدفعون مبالغ مالية هامة لرجال المخزن، كرشوة منهم لتسهيل غرضهم، ومساعدتهم على تحقيق مسعاهم. ففي 2 صفر عام 1305هـ، أخبر القائد الحاج يوسف بن علي البرزوني السلطان، أن إخوانه المنحرفين عنه قد قصدوا باشا مكناس يطلبون عزله عنهم ودفعوا له مقابل ذلك، مبلغ ألف ريال. وبعد المفاوضة في الأمر، وعدهم الباشا المذكور بأنه سيأخذ بيدهم وسيساعدهم على جعل عامل آخر عليهم يكون تنصيبه على يديه. "...وأنهي لكريم علم مولانا أيد الله ملكه، فإننا الساعة إن قبضنا مسجونا على

صلاح المخزن، فلا يتركنا الباشا أن نجعله بالسجن(هكذا). وضيق علينا في جميع الأمور. فإن كان السجن متاع (هكذا) المخزن على العادة، فصاحب العامل هو الذي يقبض ويسرح. والباشا أراد أن يكون القبض والتسريح على يديه في إيالتنا. وهذه الساعة منعنا منه. وقد قبضنا على أحد من الفساد ولم نقدر على توجيهه للسجن من أجل الباشا. وقد تلاقوا الفساد معه الذين هم بالحرم، وقاولوا (هكذا) له ألف ريال. وقبض منهم عمائمهم على ذلك، على يد رجل من جبابرة اسمه جبور، كان تجوز (هكذا) عندنا بالقبيلة. هو الذي يتردد بينهم وبين الباشا. وقد وعده الباشا أن يأخذ بيدهم حتى يجعل لهم عاملهم على يديه. يعلم مولانا فإن بقي الباشا على ما هو عليه من الخوض والنميمة في القبيلة، فلا تستقيم للخدمة، لا معنا ولا مع غيرنا. وها نحن أعلمنا مولانا..." (39).

كان القائد يعين بظهير سلطاني يتصدره طابع كبير. وفي نفس الوقت الذي كان يعين فيه العامل، كان السلطان يبعث برسالة مماثلة إلى خدامه بالإيالة المعنية بأمر الولاية، يخبرهم فيها بأنه ولى عليهم خديمه، أو وصيفه الفلاني، وعليهم أن يكونوا عند الأمر والنهي فيما أولاه إياه من أمور الخدمة المخزنية. ومن أمثلة ما كتب به السلطان إلى رعاياه في مثل هذه المناسبات: "خدامنا الأرضين كافة آيت عمرو وعيسى، وآيت بومساد، ونصف آيت حسون، من آيت حماد، من بني مطير، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فقد ولينا عليكم وصيفنا الأرضى الباشا حم بن الجلاني، فنأمركم أن تسمعوا، وتطيعوا، وتكونوا عند الأمر والنهي فيما أوليناه من أمور خدمتنا الشريفة. أسعدكم الله به، وأسعده بكم، ووفق الكل بما فيه رضاه، والسلام" (40).

بعد اختيار القائد وتعيينه، كان هذا الأخير يتوجه إلى إيالته صحبة أعيان القبيلة الذين ساروا معه إلى الحضرة السلطانية وزكوه لدى جلالته. وبعد وصولهم إلى عين المكان، كان القائد يستدعي عادة إخوانه إلى حفل عام كان يقام بنفس المناسبة. وبعد إخبارهم بأمر ولآيته عليهم، يقوم أحد الأشراف بتلاوة ظهير تعيينه عليهم، ثم يقرأ بعد ذلك أيضا الخطاب الذي وجهه السلطان إلى خدامه بأيالته في نفس الموضوع. وبعد الانتهاء من حفل التنصيب، كان القائد يستدعي خليفته، وشيوخه، للنظر في الأمور التي أولاه السلطان إياها.

الخلائف والشيوخ

إلى جانب القائد، كان الجهاز المخزني في بني مطير، يتكون من خليفة القائد، وشيوخه، وجهاز الأمانة المعين من قبل السلطان لاستخلاص مختلف أصناف الجباية من القبيلة. كان القائد يستعين بخليفته، وشيوخه في تنفيذ مهامه في القبيلة. ويستفاد من الوثائق ان كل قائد من قواد بني مطير، كان يتوفر على خليفة يقوم بالنيابة عنه، في حالة غيابه في مهمة مخزنية أو غيرها، بالسهر على شؤون الايالة. وكان هذا الأخير، يكاتب السلطان، على غرار القواد، في الأمور التي تهم إخوانه، وأمور الخدمة المخزنية. ومن أمثلة ما كتب به الخلائف إلى السلطان، ما جاء في رسالة خليفة القائد وهبي الحرزلاوي، بتاريخ 18 شعبان عام 1302هـ. "... وبعد، أعلم الله مولانا خيرا، أن إخواننا آيت موسى ورح آيت بلقاسم، وآيت ابراهيم واشان، امتنعوا عن الخدمة للحضرة العالية بالكلية. وسايسناهم على كل وجه، ولم يريدوا فصال ما أمر به مولانا من الحراك مع عمنا الغائب في أوامر سيدنا. وكذلك المؤونة مرتين، ومن إعطاء الحراك الواجبين الآن للسفر تحت ركاب مولانا العالي بالله. وقد طال ما اشتغلوا به من الفساد حتى ان كل من رآهم من الذين يخدمون، ويستحيون من أمر سيدنا، يعلمونه الكسل من خدمة مولانا، والاستهزاء بأمره العزيز. وأما ما كتب به مولانا من أمر البوكلي، فقد وقفت عليهم، وأجابوا مع إخوانهم آيت بلقاسم بالإنكار. ومنذ سافر عمنا قابلت مصالح سيدنا إلا ببضاعته. وما ترك من بقره وغنمه حتى أردت استهلاكها بالكلية. ومالنا ورقابنا لجانب سيدنا..." [41]. وفي 13 شوال عام 1302هـ، كتب خليفة القائد لحسن البومدماني إلى السلطان يقول: "...وأنهي لكريم علم مولانا أيد الله ملكه، بأن ثلاثة حراك من آيت بومدمان فروا صابحة (هكذا) تاريخه صحبة الأمين العربي، لأنه ذكر أن رجوعه ان مولانا أيده الله، أمره بالرجوع ليصحب معه جماعة الأمين الذي توفي ليجعل خلفه. ونحن أعلمنا مولانا ونظره أوسع..." [42].

ويتبين من وثيقة أخرى، أنه بالإضافة إلى الخلائف المعينين في مختلف الايالات، كان العمال يتوفرون على خلائف آخرين لهم، كانوا يقيمون بصفة دائمة في مدينة مكناس، يقومون بالوساطة بين المخزن ومن يرد من إخوانهم إلى نفس المدينة. وهذا ما يستفاد من رسالة السلطان إلى الباشا حم بن الجلالي، بتاريخ 20 رمضان عام 1300هـ. "... وبعد، فقد أذنا لخديمنا القائد محمد وحم الزياني في جعل خليفة عنه بمكناس،

كسائر العمال، يكونون واسطة بين من يرد من إخوانه للمدينة وبين المخزن. وأعلمناك بذلك لتكون من ذلك على بال..." (43).

ورد الحديث مرارا في الوثائق عن الشيوخ المعينين في القبيلة. إلا أن الشيوخ المعنيين بالأمر هنا، هم شيوخ الترتيب الذين عينهم مولاي الحسن إلى جانب الأمناء للسهر على تطبيق وتنفيذ مقتضيات ترتيب عام 1884م. وبالرغم من كوننا لا نتوفر على معلومات من شأنها ان تكشف عن دور وممارسات الشيوخ التقليديين، الذين كانوا يعتبرون من أعمدة المخزن وركائزه، إلا أنه يظهر أن القائد، كان يتوفر على عدد كبير من الأعوان والأصحاب، كان يستعين بهم للقيام بمهامه، ويستنفرهم لقضاء مآربه، وفرض سيطرته، وهيبته على القبيلة. فقد وصفت إحدى الوثائق هذه الحاشية "بالحكومة" (الحاشية). وهذا ما يستفاد من رسالة القائد الحمادي إلى السلطان، بتاريخ 2 رمضان 1307هـ. "...وبعد، اعلم أيدك الله، كنا كتبنا للحضرة العالية بالله، في شأن الأربعة أناس الواردين علينا بالظهير الشريف في خدمة العسكر. أجابنا مولانا أيده الله بأن الله لا يصلح عمل المفسدين. ولما شرعنا في قبض البعض من القبيلة، وجعلناهم تحت يدنا، قامت القبيلة ليلا وتوجهوا للقبة السعيدة بالبارود والحديد. فمنعت منهم إلا بمشقة عظيمة. ومن (هكذا) اعتقنا من الموت إلا حكومة القائد بوعزة وسعيد البومدماني، حيث سمعوا البارود وجروا. (هكذا) وها نحن أخبرنا مولانا بالواقع..." (44).

العمال والمخزن المركزي

كان المخزن يعتمد على لامركزية واسعة في الإدارة والحكم. وكانت هذه السياسة، منبثقة من رغبة الدولة في التخفيف من أعباء ومسؤوليات الجهاز المركزي من جهة، وحتى يتسنى لها النظر في أمور الرعية عن كتب والإمساك بزمامها عن قرب من جهة ثانية. كان المغرب قبل إجراء الحماية، مقسما إلى ثلاث مناطق إدارية جهوية كبرى هي: فاس، ومراكش، وتافلالت. وكان على رأس كل منطقة خليفة للسلطان يتولى، بتفويض منه، الإشراف والنظر في أمور الرعايا الواقعين تحت نفوذه. وكانت "خلافة" فاس تحد بالبحر من الشمال والغرب، وبوادي أم الربيع من الجنوب، وبالحدود الجزائرية المغربية من الشرق. وكانت "خلافة" مراكش تمتد جنوب أم الربيع، وتشمل منطقة الحوز وسوس. أما "خلافة تافلالت" فكانت تشمل كل واحات الجنوب الشرقي. وكانت

سلطة خليفتها على العهد الحسني، تمتد وتنبسط أيضا على توات، وواحات بشار، وإيكْلي، وفكْيك، والقنادسة[45].

وكان يمثل السلطان كذلك في المدن الكبرى باشوات أو عمال، كانوا يسهرون، بالإضافة إلى تسيير شؤون المدن المسندة إليهم، على المناطق والضواحي المجاورة لها. وتبعا لهذا التقسيم، كانت مختلف إيالات بني مطير، تابعة لخليفة فاس، وخاضعة، من الناحية الفعلية، لسلطة باشا مكناس. إلا أن الماركي دوسوكْنزاك، عند مروره بالمنطقة في سنة 1901م، لاحظ أن القبيلة في ذلك الوقت، كانت مقسمة إلى وحدتين إداريتين اثنتين: بني مطير الشرقيين، وكانوا إلى نظر باشا فاس، وبني مطير الغربيين، وكانوا تحت رقابة وقبضة باشا مكناس[46].

كان باشا كل من المدينتين، يتولى الإشراف على القواد الواقعين تحت سلطته. وكان هؤلاء بدورهم يرجعون إليه في الأمور التي تتعلق بإيالاتهم وتهمها. كان الباشا يتولى النظر والبث في الأمور التي تحدث على مستوى الإيالات الداخلة في دائرة نفوذه، ونطاق سلطته. فهو يترأس الحركات، ويسهر على الحفاظ على الأمن واستتبابه في المنطقة. ويقوم بالتحكيم في المنازعات التي تقوم بين الفرق أو القواد التابعين له. ويقوم بتعاون مع قواد القبيلة على ترتيب وتنفيذ أمور الخدمة المخزنية. وقبل أن نحلل العلاقة التي كانت تربط الباشا بمختلف القواد التابعين له، ونعرض لمختلف الأدوار السياسية والعسكرية التي كان يضطلع بها في المنطقة الخاضعة له، نفضل إدراج، وسوق أمثلة من الوثائق عن نوع التدخلات والمهام التي كانت موكولة إلى نظره في بني مطير.

في 14 محرم عام 1309هـ، أخبر السلطان الباشا حم بن الجلاني أنه أطلع على جوابه في موضوع تدخله وسعيه في إطفاء نار الفتنة التي كانت قد نشبت بين آيت لحسن وآيت يعزم التابعين له، بما نصه: "... وبعد، وصل كتابك بما كاد أن نشأ عن آيت لحسن وآيت يعزم من الفتنة بينهم، واستعانة كل من الفريقين بلفه، وأنك تداركت إطفاء ذلك بما ذكرت، سعيا في عقد الآمان بينهم. وصار بالبال..."[47].

وفي 3 ذي الحجة عام 1312هـ، كتب السلطان إلى نفس الباشا رسالة جاء فيها: " ... وبعد، فقد أخبر الخديم المختار الحمادي بأن فرقة من آيت سغروشن تسمى آيت داوود، نزلوا ببلاد إخوانه على وجه الترامي. وعليه فنامرك بكفهم عنها وإنزالهم ببلادهم... "[48].

وفي فاتح صفر عام 1307هـ، أمر السلطان الباشا حم بالتدخل بين خديميه لحسن تيعربت والحسين ولد زهراء، لإصلاح ذات البين بينهما وإزالة ما بينهما من الخلافات بقوله: "...وبعد، فنامرك أن تبذل جهودك في الإصلاح بين الخديمين لحسن تيعريبت والحسين ولد زهراء حتى يزول ما في قلوبهم من المنافرة والشحناء والانقطاع، لما بينهما من الرحم التي أمر الله بوصلها، وكونهما من عظم واحد مع مزيد اتصالهما بالمصاهرة، والصلح خير..." (49).

وبعد تقاعس عمال بني مطير عن دفع زرع "سهمة" بلاد المخزن، كتب السلطان إلى حم بن الجلاني، في 19 ذي القعدة عام 1311هـ، يأمره بالتضييق عليهم حتى يؤدوا ما بذمتهم، بما لفظه: "...وبعد، نأمرك أن توجه القائد الرحى بقصد النزول على عمال بني مطير حتى يدفعوا ما عليهم من زرع سهمة بلاد المخزن وغيرها من التوايز. وها كتابنا شريف لهم بأداء ذلك..." (50).

وفي 16 محرم 1310هـ، أصدر السلطان أمره إلى نفس الباشا بإرجاع إخوان القائد الحمادي المنحرفين عنه إلى بلادهم قائلا: "...وبعد، فقد أخبر الخديم الحمادي المطيري بأنه فر من إخوانه خمسة خيام من فخذ آيت حماد بومسان إلى الغنائمة وتركوا بلادهم خالية. وعليه فنامرك أن تردهم لبلادهم أمرا لازما وتمكن عاملهم منهم فورا، تمكينا جازما لبلادهم. والسلام"(51).

وورد في وثيقة أخرى: "...وبعد، فقد رفع الشكاية لأعتابنا الشريفة الأمين بناصر الشعيبي، أمين قبيلة آيت عياش والشيخ المعين معه، أن الخديم عبد الوهاب العياشي أخذ لهما فرسا وبغلا للحركة ولم يردهما لهما، وقبض عليهما وأخذ منهما ثلاثمائة ريال ظلما. فكتبنا له في ذلك فأجاب بنفي ما ذكر عدى الفرس قال أنه اشتراه منه وأداه ثمنه. فأنكره فيه وطلب من يحقق القضية الخ. فنامرك بالبحث فيها والإعلام بما تحقق لديك، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من يحي عن بينة. والسلام"(52).

من خلال هذه الأمثلة، يمكن استخراج الملاحظات التالية:

1) إن الدور الذي كان يضطلع به الباشا في عمالته، كان يكتسي طابعا تنفيذيا فقط. فبعد أن يكاتب القائد السلطان في أمر ما يهم قيادته، وإخوانه، ويعرض على أنظاره مختلف النوازل والمشاكل الطارئة في ايالته، كان هذا الأخير يصدر أمره إلى الباشا بالتدخل للوقوف على تنفيذ مارآه وقرره في القضايا المرفوعة على أعتابه.

وتكشف وثائق أخرى، أن الباشا لم يكن حرا في مد يده، وإطلاقها بحرية في الرعية، ولا قادرا على إرغام القواد التابعين له على تنفيذ أي أمر كان، ما لم يستشر المخزن المركزي، ويأخذ بموافقته في كل أمر ينوي إنجازه وتنفيذه. فبعد تقاعس وتماطل قواد بني مطير في سنة 1309هـ، عن تسديد ما كان قد نهبه إخوانهم من البقر لسكان مدينة أكوراي، التمس حم بن الجلاني من السلطان، أن يصدر أمره الشريف للعمال المذكورين، بفصال وإنصاف أهل المدينة، وتعويضهم فيما كان قد أخذ وسلب منهم. وبعد أن أطلع السلطان على كتابه، أجابه في رسالة مؤرخة ب 12 شوال عام 1309هـ، بقوله: "...وبعد، وصل كتابك بأن قواد بني مطير، لازالوا لم يفاصلوا أهل أجراي في ثمن البقر المنهوب لهم، وهذه مدة مديدة وهم يسوفونهم، طالبا أمرهم بالفصال، وصار بالبال. فقد أمرناهم في ذلك...." (53).

وبعد تراخي آيت ولال، إخوان القائد سليمان، في سنة 1302هـ، عن أداء ما بذمتهم من الواجبات المخزنية، طلب الباشا حم من السلطان أن يسمح له بتأديبهم، ومد اليد فيهم، وأن يأذن له بتوجيه العسكر لزجرهم، وإرغامهم على الإذعان، والاستجابة للمطالب والأوامر المخزنية: "...وبعد، وافا كتابك بكون آيت ولال، إخوان الخديم سليمان بعد ما دفعوا نحو الثلث في الواجب عليهم حسبما أعلمت به، طلبوا منك الانتقال للمحل الذي عينوه بموافقتهم مع إخوان الخديم محمد والصغير ليتعاونوا على المؤونة [...] فإذا بهم حصل منهم التراخي ولم تحصل منهم على طائل، طالبا توجيه المدد إليهم، والإذن لك في مد اليد فيهم..." (54).

2) كان الباشا يسهر على أمن المنطقة الداخلة في نطاق نفوذه، بواسطة حامية عسكرية موضوعة تحت إمرته. وكان دوره يقوم أساسا على التدخل كلما اقتضى الأمر ذلك، لإخماد الفتن التي كانت تقوم بين الفرق والقبائل، والعمل على تسكينها. كما كان يترأس الحروك، لإرغام السكان والقواد على السواء لتنفيذ أمور الخدمة المخزنية واستخلاص مختلف الواجبات الضريبية. وكان دوره يقوم أيضا على تأديب العصاة والمخالفين، والعمل على إخضاعهم لسلطة الدولة ونفوذها.

3) كان دور الباشا يقوم كذلك على التحكيم بين الفرق والايالات المتنازعة، والسعي بوسائله الخاصة على إزالة وتسوية ما بينها من الخلافات، سواء تلك التي

تنشب على صعيد الفرق والعظام، أو المشاحنات والمنافسات التي كانت تضطرم نارها بين الحين والآخر، بين عمال المخزن المسندين إلى نظره.

4) يتبين أيضا من تكرار الإشارات الواردة في الوثائق، أن سلطة الباشا لم تكن تمتد إلى الرعايا الواقعين تحت إمرة القواد، إلا بعد عجز هؤلاء عن إخضاعهم، والإمساك بزمامهم. فقد كان العمال المنضوون تحت لوائه، يرفضون تدخله، وحشر أنفه في الشؤون الداخلية لقياداتهم، التي هي من اختصاصهم، وإليهم يرجع أمر حلها وتسويتها. فقد اشتكى يوسف بن علي الحرزلاوي على السلطان، في رسالة مؤرخة ب 22 شعبان عام 1305هـ، بالباشا حم ابن الجلاني، وأخبر جلالته في نفس التاريخ، أن هذا الأخير صار يحرض إخوانه، ويسعى في تاليبهم عليه، ملتمسا من جنابه أن يصدر له أمره المطاع بالوقوف عند حده، وأن يشد له العضد على المنحرفين من ايالته. تقول رسالة القائد المذكور: "...وبعد، ينهى لكريم علم مولانا أن بعض المنحرفين من ايالتنا النازلين مع ايالة الخديم الحرزلاوي، بعدما كان بعضهم توافقوا بالرجوع للخدمة المخزنية، وينزلون ببلادهم بوسط إخوانهم آيت بورزون، تكلم معهم الحرزلاوي والخديم النعماني وتوجهوا بهم لوصيف مولانا المنصور بالله الباشا حم بن الجلاني، وزاد الباشا في تخويضهم. وقال لهم لا تخافوا من شيء، وقولهم (هكذا) بما لا يليق [...] والآن نطلب من فضل مولانا أن يأمر الخديم الباشا يجلس على ما حد له، ويشد لنا العضد على الفساد أينما كانوا..."(55).

بالرغم من خضوع القواد وانضوائهم تحت إمرة باشا مكناس، كان هؤلاء يتوجهون، في كل الأمور التي تتعلق بقياداتهم، وتهم إخوانهم، إلى السلطان مباشرة. ولم تكن مراسلاتهم، سواء منها التي كانت ترد عليهم من المخزن المركزي، أو تلك التي كانوا يبعثون بها إليه من ايالاتهم، تمر على يد الباشا، أو تقع تحت أنظاره. فقد كان القائد يكاتب السلطان ويخبره بكل ما يجري في ايالته. وبعد توصل المخزن المركزي برسائل هذا الأخير، كان السلطان يراسل الباشا، ويخبره بأن الخديم الفلاني مثلا، قد عرض على أنظار الجلالة السلطانية المسألة أو النازلة الفلانية، وعليه أن يتدخل في الأمر، ويقوم بتنفيذ ما أمر به. ومن الأمثلة على ذلك، ما جاء في رسالة سلطانية إلى الباشا حم، بتاريخ 23 ذي القعدة عام 1303هـ. "...وبعد، أخبر الخديم لحسن البومدماني أن خليفته أخبر أن آيت حرزلة أكلوا تويزة المخزن التي حرثوها ببلاد

المخزن [...] وعليه فنامرك أن توجه قائد الرحى ومعه عدلان، للوقوف على عين التويزة حتى يعرف ما أكل..." (56).

كان السلطان يكاتب الباشا أيضا في كل الأمور التي كان القواد الواقعون تحت نفوذه يرفعونها على أنظاره، فيخبره مثلا أن القائد الفلاني قد أطلع علمه الشريف أنه قد تضرر من ممارساته، أو أنه قد قصر في تنفيذ أمور الخدمة المخزنية الموكولة إلى نظره، إلى غير ذلك من النوازل التي كانت تعرض بين الحين والآخر على أعتاب السلطان. وكان الباشا يراجع السلطان أيضا فيما كتب به العمال إليه، كلما تبين له أن ما أخبر به هؤلاء فيه زيف وافتراء، وأن ما أجاب به القائد الفلاني مثلا، مجانب للواقع، ومخالف للحقيقة. ويمكن الوقوف على هذا النوع من العلاقات التي كانت تربط بين القواد والسلطان من جهة، وبين السلطان والباشا من جهة ثانية، من خلال ما كتب به حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 6 شوال عام 1312هـ. "...فقد ورد كتاب مولانا الشريف بما أجاب به الخديم البرزوني، حيث أمر سيدنا دام علاه برفع ما بقي عليه من جراريف (مكيال) التبن للهري السعيد، من أن جملة ما دفعه مائتا جراف وثمانون (هكذا). وقد طلب مني خط اليد وماطلته فيه الخ. ما شرحه سيدنا. فاعلم سيدي ومولاي أن الخديم المذكور الواجب عليه في جملة بني مطير، مائة جراف فقط. وأما قوله دفع مائتين وثمانين، فليس كذلك. لأنهم ياتون بالشباكات (هكذا) على الحمير ونحن نجعلهم في الجراف المعتاد للعبر (هكذا) كأحد الجراريف من قبل المخزن على يد الحمارة (حنطة خاصة بدار المخزن مختصة بنقل السلع) الواقفين على ذلك، كما هو مؤسس من قديم، ولا يملؤون به تسعة أو عشر من تلك الشباكات لصغرهن جدا..." (57).

كانت مراسلات القائد للسلطان، تتناول أمور الخدمة المخزنية، والحالة الأمنية في المنطقة، وشؤون الرعايا الواقعين تحت نفوذه. وكان العمال ملزمين بإخبار المخزن المركزي، بتفاصيل كل ما يجري في ايالاتهم من أحداث ووقائع، مهما كانت تفاهتها وقيمتها. ويظهر أن القائد كان مجبرا بتبليغ السلطان بكل أمر ينوي الإقدام عليه، والقيام بإنجازه، كيفما كانت أهميته وجلاله. فقد كاتب القائد الحسين تيعريبت النعماني السلطان، في 8 شعبان عام 1301 هـ، يستأذنه في السماح له، بحضور وليمة، كان إخوانه قد عزموا على إقامتها عندهم في الجبل، قائلا: "...وأنهي لكريم علم مولانا أعزه الله، أن إخواني آيت نعمان، عزموا على وليمة يجعلوها عندهم بالجبل،

وطلبوا مني الحضور معهم عليها. ووجب علينا إعلام سيدنا أيده الله، ليأمرنا مولانا بالحضور معهم وفق ما طلبوا، وإلا بغير ذلك. وهذا ما وجب به إعلام الحضرة المولوية..." [58].

من خلال هذه الوثيقة، ومن خلال الإشارات الواردة في وثائق أخرى مماثلة، نلاحظ أن العمال كانوا يكاتبون السلطان في أمور تافهة غير ذات بال، تمس حياتهم الشخصية، أو تحركهم في القبيلة، أو ترددهم على القائد الفلاني مثلا، أو انتقالهم من البادية إلى المدينة، إلى غير ذلك من الأمور التي لا علاقة لها بتاتا بالخدمة المخزنية، ولا بشؤون الرعية. فهل كان القائد يحتاط في كل الأمور، ويتقي عاقبة ما قد ينجم عن تحركاته من نتائج قد تؤدي إلى نكبته وعزله؟ أم أن المخزن المركزي، كان يطالب خدامه بإعلامه بكل شاذة وفاذة في منطقتهم وإيالاتهم، حتى يكون على علم وبينة بكل ما يجري فيها؟

كان القائد يكاتب السلطان في الشؤون التي تهم إيالته بصفة منفردة. إلا أنه عندما كان يتعلق الأمر بمصلحة، أو أغراض تهم قواد القبيلة كافة، كان هؤلاء يجتمعون ويحررون خطابا جماعيا بمضونه، ثم يرسلونه بعد ذلك إلى دوائر المخزن، لالتماس شفاعة معينة، أو تنفيذ أغراض خاصة، أو عرض نازلة طارئة، إلى غير ذلك من الأمور التي كانت تهم قواد القبيلة كافة. ومن الأمثلة على ذلك، ما جاء في رسالة قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1303هـ، يطلبون فيها من جلالته أن يمدهم بفصيلة من الجيش لتسكن في قصبة الحاجب، وتكون رهن إشارتهم، وتقف على عملية البناء فيها. "...وبعد، فقد طلبنا من مولانا أن يمن علينا بثلاثمائة من عسكره السعيد، لتسكن بالقصبة التي ببلادنا، وتقف على البناء، وتكون عند كلامنا، وتبقى في تلك (هكذا) المحل ادالة (هكذا). فالنظر لسيدنا، وعلى الخدمة الشريفة" [59].

وورد في وثيقة أخرى مؤرخة ب 15 ذي القعدة عام 1307هـ: "...ينهي لكريم علم سيدنا أدام الله سعادته وعلاه، يعلم من كتابنا هذا أننا طالبين (هكذا) من مجادة سيدنا أن يجود علينا ببركته من عدة المكاحيل (هكذا) المعروفين من ستة عشر عمارة (هكذا)، لنستعين بها على خدمة سيدنا وطاعته. وعلى الخدمة الشريفة والسلام" [60].

لم ينعم القواد، منذ تنحية أسرة الشبلي، بالاستقرار، والاستمرار طويلا في مناصبهم، وذلك بسبب الاضطرابات الكثيرة، والانتفاضات العديدة التي تخللت الفترة الحسنية والحفيظية خاصة. فقد كان المخزن، عند انتفاض الأهالي وتمردهم، بسبب تزايد فداحة الضرائب خلال هذه الحقبة بالذات، يلجأ عادة إلى استبدال العامل، وذلك حتى يتسنى له تسكين أحوال رعاياه من جهة، وحتى يعود السكان للخدمة المخزنية ويستمروا في أداء الضرائب والواجبات من جهة ثانية. فقد كانت تولية القائد، كما يستفاد من إشارات الوثائق، تتم عادة بعد انتفاض فرقة من الفرق، أو ايالة من الايالات. وكانت أسباب العصيان والخروج عن سلطة العمال، كما سنبينه فيما بعد، تعود بالدرجة الأولى إلى مبالغة القواد في استنزاف وإرهاق محكوميهم. وقد سبقت الإشارة، في الوثائق المدرجة في بداية هذا الفصل، إلى أمثلة من هذا القبيل، عن ظروف تولية وتنحية العمال على بعض فرق القبيلة. وبسبب عدم استقرار القواد في وظائفهم، وقصر المدة التي كانوا يقضونها في منصب القيادة، كان اهتمام هؤلاء عند توليتهم، ينصرف إلى جمع ما أمكنهم من المال والذخائر، لأنهم كانوا يعرفون مسبقا أنهم لن يمكثوا طويلا في مناصبهم، رغم أن السلطان كان يصادر ممتلكاتهم وثرواتهم، سواء عند تنحيتهم وعزلهم، أو عند هلاكهم(61). فقد كانت أسر القائد، كما يبدو من الوثائق، لا تدخر وسعا في إخفاء ما أمكنها من مال هذا الأخير، وحيازة ما وسعها ذلك من ذخائره وأمتعته، كلما أحست بقرب تنحيته أو هلاكه. وهذا ما يفهم من رسالة أحمد بن موسى إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 12 ربيع الثاني عام 1312هـ. "... وبعد، وصل كتابك جوابا عما أمرت به عن الأمر الشريف من البحث عن متروك الحسن البومدماني، بأنك بالغت في البحث عنه حتى حضر لديك من بهائمه ما قيدته طرة كتابك، وما تحصل لديك توجيهه، وصار بالبال، فقد وصل الكل، وجد في تحصيل الباقي. ولابد والسلام"(62).

وهذه الوضعية شبيهة بما كان سائدا في الامبراطورية العثمانية، حيث كان هم الولاة، عند تعيينهم، ينصب على جمع ما أمكنهم من الضرائب من محكوميهم، لأن مدة ولآيتهم كانت قصيرة ومحدودة، ولا تتعدى سنة أو سنتين على الأكثر.

علاقة العمال بمحكوميهم

أشرنا، عند حديثنا عن الحياة القانونية، أن مشاكل الحياة اليومية ونوازلها الخاصة بالقبيلة، كانت تعالج بمقتضى أحكام القانون العرفي الخاص بكل فرقة أو عظم منها. كما أوضحنا أن القائد كان ملزما، عند إجرائه للأحكام الخارجة عن نطاق أمور الخدمة المخزنية، باتباع قواعد العدل الجماعي، وضوابط العرف المحلي المعتمد في كل جماعة. وذكرنا أيضا أن القائد كان يجمع بين يديه ويمارس على إخوانه سلطتين مختلفتين، سلطة منبعثة من القاعدة وتستند في أحكامها على القانون العرفي والعدل الجماعي، وسلطة مخزنية وتعتمد على القانون السياسي، وتشمل أمور الخدمة المخزنية، كالجباية، والتسخير، وما شابه ذلك[63]. وقد سبقت الإشارة في نفس الفصل، إلى الدور الذي كان يضطلع به القائد في إطار السلطة الأولى، ويقي أن نتعرض لجوانب أخرى من الممارسات والعلاقة التي كانت تربطه بمحكوميه، في إطار السلطة الثانية.

كانت قبضة العمال وقدرتهم على الإمساك بعنان إخوانهم، تشتد أو تضعف، حسب الظروف السياسية، والحالة العامة التي كان يوجد عليها المخزن المركزي، وحسبما إذا كان السلطان، كما أسلفنا، في الغرب أو الحوز. ففي ظل مخزن قوي، وعندما كان يتوفر للدولة من الوسائل والإمكانات المادية اللازمة لتثبيت سلطة أعمدتها وتدعيم نفوذهم، كانت قدرة القائد على الزجر والإكراه تزداد وتقوى، وحينما كانت سلطة الدولة تضعف وتتقلص، كانت قبضة ممثليها على محكوميهم، تخف تبعا لذلك وتتلاشى. ويمكن الاستدلال على هذه الظاهرة، بما جاء في الرسالة التي بعث بها الأمين الحسين المطيري إلى السلطان، بتاريخ 3 رجب عام 1305هـ، في موضوع تظلم وتعسف القائد التهامي الولاني على إخوانه. "...وبعد، أعلم سيدي بأن العامل القائد محمد بن التهامي الولاني بأنه لم يسرح العسكر يقدم لمحله، ويسبب العسكر، يقبض الباطل من القبيلة [...] فنحب من سيدنا أن يكف العسكر الذي هو عندنا يرجع لمحله. ومادام العسكر نازل (هكذا) عندنا، فالعامل يفعل ما أراد. ونظر سيدنا أوسع"[64].

فمن خلال هذه الوثيقة، يمكن أن نستنتج أنه في غياب الحامية العسكرية المشار إليها أعلاه، لم يكن بوسع العامل المذكوران يقسو على إخوانه ويبتزهم بالصورة التي أشار إليها أمين القبيلة، وأن تظلمه وقدرته على امتصاص ثروات محكوميه، كانت مستمدة من الدعم العسكري الذي توفر لديه في ذلك التاريخ. وبهذا الصدد، تجدر

الإشارة هنا إلى ملاحظة هامة، وهي أن سطوة القواد وطغيانهم، لم يكن يحد منه سوى تخوفهم من انتفاض إخوانهم، وخروجهم عن سلطته. وكان العمال يتقون، ويتجنبون، ما أمكنهم الأمر، الوصول إلى تلك الوضعية، لأنهم كانوا يعرفون بحكم التجربة، أن المخزن المركزي، بسبب ضعفه أو انشغاله، كان يلجأ في أحيان كثيرة، عند انتفاض السكان وتمردهم على حكامهم، إلى تنحية العمال القائمين، وتنصيب أشخاص آخرين محلهم. وذلك حتى تهدأ الأحوال، وتنقاد الرعية للخدمة المخزنية، وترجع الأمور إلى مجاريها. ويمكن الوقوف على ملامح هذه السياسة، من خلال ما ورد في رسالة القائد الحاج اليزيد بن حم النعماني إلى السلطان، بتاريخ متم ربيع الأول عام 1310هـ، بعد توليته على إخوانه، وتنحية العامل السابق عليهم. "...ينهى لكريم علم سيدنا لما جئت من السجن، وجدت آيت نعمان قد فروا بإجماعهم للقبائل مما وقع لهم من الظلم والتعدي وجور العامل المتولي عليهم قبلنا..." (65). وبعد مرور أربع سنوات على تولية القائد الحاج اليزيد النعماني، المشار إليه في الوثيقة أعلاه، تمرد عليه إخوانه هو الآخر ونبذوا طاعته. ورغم تدخل المخزن المركزي، وتوسطه للإصلاح بينه وبين إخوانه، رفض السكان الانقياد لسلطته، فاضطر المخزن إلى خلعه، والنزول عند رغبة رعاياه. وفي هذا الموضوع، خاطب السلطان القائد حم بن لحسن البرزوني، في 22 ربيع الأول عام 1314هـ قائلا: "خديمنا الأرضى القائد حم بن لحسن البرزوني، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، وصل كتابك بأنكم بعدما باشرتم صلح المنحرفين عن الخديم الحاج اليزيد النعماني معه بمحضر مولاي عرفة، وانقادوا للخدمة، خرجوا للقبيلة، فوسوس لهم البعض، ونقضوه، وعمروا الحرمات، ولم ينفع فيهم علاج... وصار بالبال. فقد أخبر ابن عمنا مولاي عبد السلام المراني بذلك أيضا، وأمرناه بالاجتماع معك عند عمنا مولاي عرفة. فنأمرك بالتوجه للملاقاة معهما والمفاوضة في ذلك وفيمن يولى عليهم. فمن ذكرتم، ومن وقع عليه اتفاقكم، يمضيه عمنا المذكور. فقد كتبنا له بذلك. وعجلوا، ولابد، لتحسم مادة الخوض..." (66).

فمن خلال هذه الأمثلة، يتضح أن سياسة المخزن المعتمدة في هذا الباب، كانت تتلون وتتغير حسب الظروف والملابسات التي كانت توجد عليها البلاد، وحسب الظروف الاقتصادية، والحالة النفسية، والجو العام الذي كان يخيم على القبيلة. فعند ضعف الدولة وعجزها عن فرض سلطتها وتدعيم ممثليها، كان المخزن يذعن لإرادة

السكان، ويستجيب لمطالبهم، ويوافق على عزل القواد الظلمة، وتعيين من اختارته القبيلة وارتضته للولاية عليها. إلا أنه عندما كانت تتوفر للدولة الوسائل المادية والبشرية لفرض سطوتها وهيبتها على السكان، كانت لا تتردد في زجر وردع المتمردين، والخارجين عن سلطة العمال المنصبين من قبلها. وقد سبقت الإشارة، في وثيقتين سابقتين، إلى هذا النوع من السياسة التي كان يسير عليها المخزن تجاه القبيلة والعمال على السواء. فعندما تمرد آيت بوجدة على عاملهم في سنة 1308هـ، أمر السلطان الباشا حم بإرسال إخوان القائد المذكور إلى حضرته لينظر في أمورهم، وينصب من يرضونه عليهم من العمال. إلا أنه عندما خرج آيت بومدمان عن سلطة قائدهم في سنة 1316هـ، ورفضوا الخضوع له، أصدر جلالته أمره إلى كافة عمال بني مطير وقواد القبائل المجاورة، لمساندة العامل "المعتدى عليه" وشد عضده والتضييق على المتمردين.

يقرر معظم الباحثين الأجانب الذين تعرضوا بالحديث لعلاقة المخزن برعاياه، أن دور القائد المخزني في مختلف الإيالات، كان قائما أساسا على الزجر والإكراه لتحصيل ما أمكنه من الضرائب والوظائف المخزنية، وأن العامل كان يمارس على إخوانه سلطة مطلقة لا حدود لها ولا رقيب عليها، تصل إلى حق الحكم بالإعدام، وأن العامل في إيالته، كان بمثابة السلطان في مملكته، يتمتع بصلاحيات واختصاصات واسعة، له من الحقوق على محكوميه ما للسلطان على رعاياه. والواقع أن هذه الأحكام قد صيغت بهدف النيل من حقيقة الدولة المغربية وتشويه سمعتها، وجاءت أيضا في وقت كانت فيه القوى الاستعمارية، كما أسلفنا، تعد العدة وتتحين الفرص للسطو على البلاد والسيطرة عليها. ولا تنقصنا هنا الأدلة ولا الأمثلة لدحض وتفنيد مثل هذه المزاعيم، والرد على افتراءات كتاب الاستعمار وما رددوه في هذا الصدد. فقد توعد الحسن الأول في الظهير الذي أصدره بمناسبة تعيين أمناء فرقة البوزيري من أولاد بورزق من الشاوية، العمال، والأمناء، والشيوخ الظلمة، بالعقاب الشديد، ونبههم بنفس المناسبة، أن من خالف أوامره، وتمادى في إرهاق إخوانه، يعرض نفسه لوبال شديد، ويجلب عليه "شؤم النكال". "ومن صدرت منه، فيما رتبناه، مخالفة، أو استهوته مؤخاة أو مخالفة، فقد جعل نفسه عرضا لسهام الوبال، وجلب لرأسه شؤم النكال..." (67).

وفي 24 رمضان عام 1327هـ، كتب حم بن العباس الولاني رسالة إلى الحاجب أحمد بن المبارك جاء فيها على الخصوص: "...ونعلمك يا سيدي بأن آيت ولال

الذين دخلوا العسكر من فوق العدد المذكور، يعني من فوق الخمسين نفرا التي أمرنا بها سيدنا، أنهم سمعوا من دخل العسكر فهو محرر. وكل من كان بماله وسمع الخمسة آلاف، دخل العسكر. والمخزن لم يعذرنا من المطالب. وأنا لم نقدر (هكذا) نتصرف على أحد بلا إذنك. واليوم الذي كان ولابد من الخمسة آلاف لا تلومن (هكذا) في تصريف (هكذا) على من دخل العسكر من فوق ما ذكرنا لك..." (68).

وإلى جانب هاتين الوثيقتين، سبقت الإشارة في رسالة سالفة، إلى مثال آخر في هذا الصدد، عندما أوضحنا كيف اضطر الباشا حم بن الجلاني أن يستأذن السلطان ويأخذ موافقته قبل أن يمد يده في آيت ولان، عندما تراخوا في دفع الواجبات المخزنية. فالقواد كانوا يفضلون استشارة السلطان ورجال المخزن المركزي في كل الأمور التي كانوا ينوون القيام بها، وذلك تحسبا واتقاء لعقاب السلطان من جهة، وتلافيا لما قد ينجم عن تصرفهم من عواقب ونتائج قد تؤدي في النهاية إلى نكبتهم وعزلهم من جهة ثانية.

وتكشف وثائق أخرى، أن السكان كانوا يتصلون مباشرة بالسلطان، أو بخليفته، أو بباشا المدينة المجاورة، كلما تظلم حكامهم عليهم، وبالغوا في إرهاقهم والتعسف عليهم. وكان المخزن المركزي، يتدخل في كثير من الأحيان بين الطرفين، لتقريب شقة الخلاف بين ممثليه ورعاياهم، وإصلاح ذات البين بينهم. وذلك تارة بانتداب الشرفاء والمرابطين الموجودين في المنطقة للقيام بهذه المهمة، وتارة أخرى بتكليف العمال المجاورين للبث في الشكايات المعروضة على أنظار المخزن. فعندما تذمر آيت نعمان، في سنة 1314هـ، من ممارسات عاملهم ولجأوا إلى الحرم الادريسي يلتمسون من المخزن إنصافهم منه، تدخل خليفة السلطان مولاي عرفة بين الطرفين، وأمر قائد الايالة المذكورة بأن يكلف إخوانه بتعيين أمين وشيخ منهم ليكونا واسطة بينه وبينهم في جميع الأمور والتكاليف المخزنية، وحظ القائد المعني على السير مع إخوانه على المنهاج المحدد له، وأوصاه بأن لا يخرج عنه. وذلك حتى تستكين الأحوال، وتطمئن نفوس محكوميه، وينقادون للخدمة المخزنية معه. وردت تفاصيل هذه الترتيبات، في رسالة مولاي عرفة إلى القائد اليزيد النعماني، بتاريخ 24 صفر عام 1314هـ. "خديم سيدنا الأرضى القائد اليزيد النعماني، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله على خير مولانا نصره الله وبعد، فإن إخوانك آيت نعمان الذين كانوا بالحرم الادريسي في قضيتهم معك، قد أحضروا

بالأعتاب الشريفة، ووقع الكلام معهم، فأجابوا بأنهم يتوجهون لملاقاة إخوانهم بمكناس، وقد كنا جعلنا لهم السداد مع أحمد الذي وليت مكانه. فلتتصارف معهم على ذلك، وهو أن يعينوا شيخا وأمينا واسطة بينك وبينهم. وكلامك معهما في ذلك كله في أمور المخزن وفي جميع ما يلزمهم من الكلفة الشريفة على نمط الأمناء والأشياخ عند القبائل. ولابد تمشي معهم على هذا النمط. وإياك أن تخرق عليهم ذلك. لأننا أمناهم في ذلك كله، وحين يذهب ما بهم من الرعب. فأنتم ذات واحدة، والسلام"(69).

لـم تكن علاقة القواد بمحكوميهم قائمة فقط على تمثيل مصالح المخزن في القبيلة. فقد كان دورهم يقوم أيضا على الدفاع عن مصالح إخوانهم أمام المخزن المركزي. كان القواد يراجعون السلطان، بين الحين والآخر، فيما كان يصدره من أوامر تمس إخوانهم، كلما تبين لهم أنها ستلحق بهم الإجحاف والضرر. فيطالبونه مثلا بالتخفيف من حجم الضرائب الموظفة عليهم، والانتقاص منها، أو بتأجيلهم في تسديد ما بذمتهم من متأخرات ضريبية وكلف مخزنية، أو بإخباره بضعف القبيلة وعجزها عن الاستجابة لما قسطه المخزن عليها، حتى يشفق السلطان من حالها ويعفيها من الضرائب. ومن الأمثلة على ذلك، ما جاء في رسالة القائد الحسين الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 13 جمادى الأولى عام 1309هـ. "...نطلب من الله ومن سيدنا نصره الله يرفق بي في هذا الوقت، لأن القبيلة ليس بيدهم شيء (هكذا)، كما هو بعلم سيدنا نصره الله..." (70). وقريبا من هذا المعنى، كتب قائد آيت لحسن ويوسف، في 12 جمادى الأولى عام 1309هـ، إلى السلطان قائلا: "...وذكرت إلى سيدنا حال آيت لحسن يوسف. فقد علمت أن سيدنا أراد جمع القبيلة وتعمير البلاد. ووجدت آيت لحسن يوسف متفرقين بين القبائل على ضيق الحال وقلة الزرع والخوف، فصرت أتلطف عليهم وأمد إليهم يد الرحمة، حتى أدركتهم رحمة الله وبركة سيدنا ودعوته الصالحة. وحالهم في الضعف، كما يعلم الله. فإن أراد سيدنا أن أنفذ أمره فيهم، فعلي السمع والطاعة، وإن أراد أن يمهلهم حتى يحرثوا ويأخذهم بالرحمة، كما كان يفعل جدك ﷺ مع الكفار، حتى ردهم إلى الإسلام، وقوى بهم جنود الإيمان، فالخير منكم ظهر وفيكم استقر..." (71).

إلا أنه من خلال الإشارات الكثيرة التي ترددت في المراسلات المخزنية، نلاحظ أن مواضيع دفاع العمال عن السكان، كانت تتمثل بصفة خاصة في مراجعة السلطان والتماسهم منه التخفيف من حجم الضرائب المقسطة على ايالاتهم، أو تأجيل إخوانهم

في الدفع وإعفاء البعض منهم فيما وجب عليهم من الضرائب. فهل كان القائد يراعي فعلا مصلحة إخوانه ويشفق من حالهم؟ أم أنه كان يخشى على نفسه ومنصبه، لأنه كان يعرف بحكم التجربة، أن السلطان، عند انتفاض السكان وخروجهم عن سلطة المخزن، كما أسلفنا، كان لا يتردد في عزل وتنحية العمال المتمرد عليهم وتعويضهم بغيرهم؟

الواقع أنه من خلال قوائم السجناء التي عثرنا عليها والتي أثبتنا نماذج منها في الفصل الذي أفردناه للحياة القانونية، ومن خلال الإشارات الكثيرة التي وقفنا عليها في الوثائق، نلاحظ أن سجون المخزن في مختلف مدن ونواحي البلاد، كانت تضم بين جنباتها عددا وافرا من بني مطير. وإذا علمنا أن قواعد القانون العرفي المعمول بها في مختلف فرق وعظام القبيلة، لم تكن تعاقب الجناة والمخالفين، كيفما كانت جرائمهم وجنحهم، بالسجن، وأن جل أحكام "إزرف"، كانت تعتمد على التعويض المادي، نستنتج أن نزلاء سجون المخزن، كانوا كلهم ممن صدرت في حقهم أحكام مخزنية، إما بسبب امتناعهم أو عجزهم عن أداء الضرائب، أو بسبب تقاعسهم عن القيام بمختلف التسخيرات التي كان القائد يجبر إخوانه بين الحين والآخر على القيام بها، إما لمصلحته الخاصة، أو لصالح المخزن المركزي، أو بسبب عصيانهم وعدم استجابتهم لأوامره ونواهيه. ولا تنقصنا الأمثلة للاستشهاد على تظلم القواد وتعسفهم على رعاياهم. فبالإضافة إلى الإشارات العديدة الواردة في الوثائق المدرجة في هذا الفصل، نثبت هنا مثالا آخر، حتى تتضح لنا أكثر العلاقة التي كانت قائمة بين ممثلي المخزن المحليين ومحكوميهم. ففي 28 جمادى الثانية عام 1303هـ، كتب أمناء وشيوخ آيت عياش إلى السلطان، يخبرونه بتظلم القائد عبد الوهاب العياشي على إخوانه، بما نصه: "[...] أما بعد، فليكن في كريم علمك أن العامل عبد الوهاب العياشي نهضوا معه الحراك (هكذا)، وصاروا متوجهين بقصد خدمة الشريفة (هكذا). وقام العامل المذكور وجعل واحدا من الحراس في سجن سيدنا ومولانا ادريس الأكبر... وأخذ منه الراتب والحوائج وتركه في السجن ضائعا. ومنه سيدنا أخبرناك بظلمه لأن الظلم لا يبغيه أحد (هكذا)..." [72].

الأمناء

واجه المغرب في النصف الثاني من القرن 19، كما هو معروف، صعوبات مالية وأزمات اقتصادية حادة ومتنامية. وذلك على إثر انهزامه في حرب تطوان أمام الإسبان،

وتحمله أعباء تسديد الغرامة الفادحة التي فرضت عليه بعد هذه الحرب. وإلى جانب هذه الكارثة العسكرية والمالية، ساهم تصاعد الغزو التجاري الأوربي للأسواق المغربية، بحظ وافر في تدهور أوضاع المغرب الاقتصادية والاجتماعية. وعلاوة على هذا وذاك، تعرضت البلاد، خلال نفس الفترة، لكوارث طبيعية خطيرة زادت هي الأخرى في استفحال الأزمة وتصاعدها. وأمام احتياج المخزن الملح والمستمر إلى المال لمواجهة تلك الصعوبات، نزل بكل أثقاله على القبائل. إذ أصبحت الضرائب الفلاحية الموظفة على الفلاحين وسكان البوادي عموما، تشكل المورد الأساسي لبيت مال الدولة، بعد أن اضطر المخزن إلى التنازل عن جزء كبير من مداخيله الجمركية لتسديد ديونه، وتسوية التزاماته تجاه الدول الأروبية. ومع تزايد مطالب الدولة، وتصاعد حاجاتها إلى المال، تضاعفت متاعب القبائل المادية، وأصيبت بأضرار بالغة أدت إلى إفلاس الكثير منها، وفرار بعضها من مواطنها. وقد دفعت هذه الوضعية المزرية إلى انتفاض الكثير من الايالات وخروجها عن سلطة المخزن. وعجزت معظم القبائل عن أداء الضرائب باسترسال، بسبب حالة الفقر العام التي أصابت السكان، بسبب الضغوط الجبائية من جهة، والكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد وأفنت الكثير من العباد من جهة ثانية. وعلاوة على فداحة الأعباء الجبائية وثقلها، كانت كيفية توزيعها وتقسيطها، تساهم أيضا في المزيد من الإضرار بالسكان وخاصة الفقراء منهم. فقد كانت الأقساط الجبائية المفروضة على القبيلة، يتم تقسيمها بالتساوي بين الخيام، دون مراعاة لما قد يكون بينها من فوارق مادية. وقد أخلت هذه الطريقة كثيرا بمعاش الأهالي وخاصة الضعفاء منهم.

ولعلاج وتدارك هذه الوضعية، أعد مولاي الحسن خطة شاملة للإصلاح الجبائي والاجتماعي، تمثلت في ترتيب عام 1884م. وقد استهدف هذا الإصلاح الهام، رفع الحيف الجبائي عن السكان، وخاصة الفقراء منهم من جهة، وضمان حصول الدولة على موارد ومداخيل مالية كافية لتسييرها من جهة ثانية. ولتنفيذ هذه السياسة، عين السلطان في القبائل، جهازا كثيفا من الأمناء، والشيوخ ليحلوا محل القواد في أمور الجباية، ويرفعوا عن إخوانهم أيدي العمال والشيوخ الأقدمين، ويحولوا دون ابتزازهم وإرهاقهم لمحكوميهم. ولن نعرض هنا لتفاصيل خطة الترتيب الحسني ومقتضياتها. فقد سبقت دراستها وتحليلها من قبل الباحثة نعيمة التوزاني التي قدمت في الموضوع، الكثير من الشروح، وألقت الكثير من الأضواء. وذلك في الرسالة التي أعدتها في هذا الصدد

لنيل دبلوم الدراسات العليا(73). كما خصصت الباحثة في نفس الرسالة، فصلا كاملا لأمناء القبائل تناولت فيه بالدراسة والتحليل، دور جهاز الأمانة ووظائفه في القبائل وعلاقة رجاله بالسكان والمخزن المركزي على السواء. وبالرغم من أن هذه الدراسة قد سلطت الكثير من الأضواء على مهام الأمناء وعلى مختلف الأدوار التي كانوا يضطلعون بها في مختلف الايالات، إلا أن هذا لا يمنعنا من إعادة تناول هذا الدور من جديد بالدراسة، وفي إطار منوغرافي، ومن خلال وثائق أخرى قد تساهم في إبراز والكشف عن جوانب وملامح أخرى لوظائف هذا الجهاز وعلاقة رجاله بإخوانهم والعمال من جهة، والتزاماتهم تجاه المخزن المركزي من جهة ثانية.

عين الحسن الأول في بني مطير، لتنفيذ خطة الترتيب، جهازا كثيفا من الأمناء والشيوخ، بلغ عدد أفراده حسب إحدى الوثائق التي وقفنا عليها، ثلاثة وعشرين نفرا.

أمناء وأشياخ بني مطير على عهد الحسن الأول

آيت ولال:	الشيخ محمد بن عسو المطيري الولالي الشيخ محمد بن يعقوب المطيري الولالي الشيخ لحسن بن علة الولالي الابراهيمي الأمين حدو بن الححاج الولالي البوبكري الأمين الحسين بن بوعزة الولالي
آيت عياش :	الشيخ لحسن بن علة العياشي الحسيني الشيخ عسو بن محمد العياشي البوفتيني الشيخ عل بن يشو العياشي السعيدي الأمين بن سعيد بن محمد العياشي الرباحي الأمين بن سعيد بن محمد العياشي اليلوستني
آيت لحسن وشعيب :	الشيخ الغازي بن محمد المطيري الشعبي الأمين بناصر بن محمد المطيري الشعيبي
آيت سليمان :	الشيخ لحسن بن منصور المطيري السليماني الأمين المدني بن حدار السليماني
آيت نعمان :	الشيخ بناصر بن حم المطيري النعماني

	الأمين محمد بن العربي المطيري النعماني
آيت بومدمان :	الشيخ بنعيسى بن محمد بن ابراهيم المطيري الحريشي الشيخ بوعزة ولد حدو عقه السعيدي الأمين علي بن حم المطيري اليوسفي الأمين العربي بن لحسن المطيري المزوزي
آيت وارتيندي :	الشيخ علة بن عمارة المطيري الوكسيسني الأمين محمد بن علة المطيري التامي الأمين الطاهر بن بوعزة المطيري الزروالي"(74).

وقد كلف السلطان الجهاز المذكور، بالتعاون مع العمال على القيام بتخريص محاصيل إخوانهم الزراعية، وعد مواشيهم، وذلك حتى يتسنى للمخزن المركزي التعرف والاطلاع بدقة وعن كتب، على ثروات السكان وممتلكاتهم، لتتمكن الدولة بعد ذلك من توزيع الضرائب على السكان توزيعا تراعي فيه نسب الغلل والثروات التي يملكها كل فلاح. وحتى يعفى منها الفقراء منهم. ولتحقيق هذه الغاية، ألزم المخزن المركزي الأمناء والشيوخ، بإطلاعه شهريا وباسترسال بكل ما يطرأ على ممتلكات إخوانهم من زيادة أو نقصان في عدد رؤوس المواشي والأنعام، ليزاد في مقدار الضريبة على من زادت ثروته وماله، ولتسقط على من قلت ونقصت ماشيته وممتلكاته. وقد عثرنا على نموذج هام من القوائم التي كان يبعث بها هؤلاء، بين الحين والآخر، إلى دوائر المخزن المركزي، في إطار المهمة التي كانوا يضطلعون بها. ففي 27 ذي القعدة عام 1302هـ، كتب الأمين محمد والعربي المطيري النعماني إلى السلطان، يطلعه بتفاصيل مازاد ونقص من الماشية عند إخوانه، قائلا: "... وبعد، فلينهى لكريم علم مولانا أن الذي زاد عندنا ونقص في الترتيب فها هو مبين بالطرة. وهذا ما يجب به إعلام سيدنا، والسلام".

الطرة :	زاد عند احماد واعزيز البغال 2 وفرصة 1 والبقر 2 نقص لاحماد واوسرغين شياه 10 زاد عند محمد بن عق فرص 01 وبقرة 01 نقص لمحمد واحم شياه 11 وبقرتين 2 وزاد عنده فرص01

ونقص لعمر بن موسى فرصة 01 زاد عند محمد واويعز فرص ونقص إليه شياه 04 زاد عند محمد بن حد فرص وبقرتين 02 زاد عند بن اعزيز فرص 01 زاد عند بن حم بقرة 01 نقصت ليامنة نقصت إليها شياه 18 وزادت عندها فرصة زاد عند العرب واعوين جذعة نقص للحسين والحاج فرص وزاد عنده بقرتين 02 زاد عند الحاج الطيب جذعة زاد عند حم واعلي جذعة "(75).	

وتكشف وثائق أخرى، أن الأمناء والشيوخ، بالرغم من أهمية خطة الترتيب وإنصافها للفقراء من السكان خاصة، قد وجدوا صعوبات كبيرة في تنفيذ مقتضياتها، وتطبيق ضوابطها. فقد تعرض هؤلاء، لمضايقات واستفزازات خطيرة من قبل إخوانهم الذين كانوا يعارضون إبلاغهم المخزن المركزي وإطلاعه على ما يطرأ على ثرواتهم وممتلكاتهم من زيادة ونمو. ففي سنة 1309هـ، أخبر الأمين حم والحاج القدراري السلطان، أن البعض من إخوانه كانوا قد اتفقوا على الإيقاع به، وعزموا على قتله، بسبب إعلامه وإبلاغه لجلالته بما زاد ونقص عندهم من مال وماشية. والتمس الأمين المذكور، في نفس الرسالة من السلطان، أن يشد له العضد عليهم، وذلك بإرسال حامية عسكرية تنزل في قصبة الحاجب تكون عند أمره وإشارته، ليستعين بها على أداء مهتمه على أحسن وجه، وحتى يأمن على نفسه من كيد وانتقام إخوانه. "...وجعلوا في ذلك على أن يدخلوا علي في الليل ويقتلوني (هكذا) على علم مولانا الذي نعلموه بما زاد ونقص. وها نحن اشتكيت (هكذا) لحضرة العالية بالله بأن مضيق بنا حال (هكذا) في أيام الله وأيام سيدنا أعزه الله. أن تعين محلا الذي تستقروا فيه في القبائل (هكذا) وإلا نقدم لحضرة سيدنا أن نخدم فيه وإلا نجلس في محلنا وينهي عني سيدنا كل واحد. ونطلب من الله ثم من سيدنا جوابه العزيز [...] فها نحن نرحل للمحلة حتى يأتي إلينا جواب سيدنا بما يكن (هكذا) عليه العمل. وإلا نطلب من مولانا العالي بالله أن يوجه

لنا سيدنا أربعين رجولا (هكذا) من العسكر السعيد ينزلوا (هكذا) معنا في القصبة، لأني خائف أن يفعلوا بي ما فعلوا للخديم سيدنا القائد محمد بن الطالب اليوسي ونظر سيدنا..." (76).

وفي 2 ربيع الثاني عام 1304هـ، كتب الأمين الطاهر بن بوعزة الورتيندي والشيخ الذي معه رسالة إلى المخزن المركزي، يخبرانه فيها بهجوم آيت نعمان وآيت لحسن وشعيب على شيخ الترتيب العامل عندهم، وقتلهم إياه، بعد أن حشدوا لذلك خمسة عشر فرسا من خيولهم، بما نصه: "...نخبرك سيدي وقع ما وقع بالشيخ الترتيب (هكذا) يسمى الشيخ بوعزة. فقد توفي رحمة الله علينا وعليه فنخبرك سيدي بقتله فقتلوه آيت نعمان وآيت لحسن وعمار. فقدموا عليه بخمسة عشر فرسا فقتلوه ظلما..." (77).

وفي 25 شوال عام 1305هـ، التمس أمناء وشيوخ بني مطير، في رسالة جماعية من السلطان تزويدهم بالأسلحة والعدة اللازمة لقيامهم بمهمتهم، على غرار ما يعطى للقواد المعينين في القبيلة، قائلين: "... ثم الفضل من مولانا وجوده وكلامه أن يمن علينا بالعدة المعلومة من جملة العمال. لأن نحن متعلقين (هكذا) بسيدي ومتشبثين (هكذا) بعروة وثقى (هكذا)..." (78).

كان القائد قبل الترتيب الحسني، ينفرد بفرض وجباية مختلف القروض والواجبات التي كان المخزن يستخلصها من القبائل على مر الحول. إلا انه بمقتضى ضوابط الترتيب الحسني (1884م)، حل الأمناء والشيوخ المعينون في القبيلة، محل العمال في أمور الجباية. ولم يعد القواد والشيوخ الأقدمون، سوى شركاء ومساعدين لهم في القيام بهذه المهمة. ذلك أن جهاز الأمانة، بموجب الإصلاح الجبائي الجديد، أصبح يتوفر على سلطة واسعة وصلاحيات كبيرة توازي أو تفوق ما كان عند العمال. وقد حرص الترتيب الحسني قصدا على تقوية مركزهم وتعزيز وضعيتهم في القبيلة. ولم يعودوا، بمقتضى الضابط الجديد، كما كان عليه الحال سابقا، يخضعون لرحمة العمال وسلطتهم. وقد أشار السلطان إلى هذه الوضعية الجديدة وإلى النفوذ الذي أصبح يتمتع به الأمناء والشيوخ في ظل الترتيب، بقوله: "...على أنه لم يبق لكم بعد اليوم ما تعتذرون به أو تتوقعونه من إضراره (العامل) بكم لرفعنا ذلك الضرر، وإدخالكم معه في الورود والصدور...(79).

ويمكن الوقوف بوضوح أيضا على هذه المكانة الجديدة التي صار الأمناء يحتلونها في القبيلة، بما جاء في رسالة القائد الحسين بن علي البومدماني إلى السلطان، بتاريخ 17 شعبان عام 1302هـ، يشكوه فيها بسلوك وتصرفات الأمين العامل في ايالته، ويخبره بتجاسر هذا الأخير عليه، ورفضه تنفيذ أوامره، ومسايرته في خطته. "... وقال لنا والله ما نشعر بك، ولا بكلامك، ولا تقدر على التصرف فينا. أما تعلم الكلمة التي جعلها فيك مولانا أعزه الله فهي عندنا، والطابع الذي عندك فهو عندنا، ولا تقدر على الاحكام فينا (هكذا)، وهذا كله بحضور القبيلة..." (80).

ويتبين من رسائل أخرى، أن العمال قد وجدوا صعوبات كبيرة في هضم وتحمل الوضع الجديد. وذلك لأن القواد قبل الترتيب الحسني، كانوا قد اعتادوا إطلاق أيديهم في أموال إخوانهم، وابتزازهم لمحكوميهم، والإثراء على حسابهم. وعند ما أقدمت الدولة على تطبيق ترتيبات خطة الترتيب، وخصص لهم المخزن، بمقتضاها، راتبا معينا، على غرار الأمناء والشيوخ المعينين(81)، وحذرهم من مخالفة مقتضيات الضابط الجديد، صاروا يبحثون عن طرق أخرى ووسائل خاصة غير مشروعة، لامتصاص مال رعاياهم. وذلك باستخلاصهم من السكان رشاوي مختلفة، وفي مناسبات متعددة، مقابل إعفائهم من بعض الخدمات ذات الطابع التسخيري، كالمساهمة في الحركة، أو القيام بخدمة "تَوايز" المخزن، وما شابه ذلك. إلا أن جهاز الأمانة المعين في القبيلة، قد وقف بالمرصاد لانتهاكاتهم، وأصبح يحصي عليهم أنفاسهم وأعمالهم. فكلما صدرت منهم مخالفة أو انحراف مخالف لضوابط الترتيب، هبوا على الفور، وبادروا بإخبار السلطان وإطلاعه على تفاصيل الأمور الجارية في ايالاتهم، والصادرة عنهم. ففي 28 جمادى الثانية عام 1303هـ، كتب أمناء آيت عياش، إلى السلطان يشكون من تصرفات عاملهم وممارساته على إخوانهم، قائلين: "... أما بعد، فليكن في كريم علمك أن فرقة من آيت عياش ايالة العامل عبد الوهاب، اسمهم آيت علي بوبكر، وجب لهم ثلاثة حراك وتعرض لهم العامل المذكور وأخذ من كل واحد منهم خمسة وثلاثون ريالا (هكذا) وامتنعهم من الحركة الشريفة. وعليه سيدنا كتبنا لك بهذا، لتكون على بال منه، لئلا يشتكي عليك بفسادهم. وقد أخبرناك لتكون على بال منه، لئلا يقلب لك الحقيقة... (82).

ويتضح من مراسلات أخرى، أن مهمة الأمناء والشيوخ في القبيلة، لم تكن قائمة على جمع واستيفاء مختلف التحصيلات الجبائية، والنظر في الأمور ذات الطابع المالي، وتمثيل مصالح إخوانهم لدى المخزن المركزي. فقد كان دورهم كما يفهم من الإشارات الواردة في الوثائق، يقوم أيضا على التجسس على عمال وقبائل المنطقة كلها، وإخبار المخزن بكل ما يجري فيها من أحداث وممارسات، كيفما كانت أهميتها. ويبدو أن السلطان قد خول لهم صلاحيات واسعة في هذا المضمار، وأمرهم أن يمدوه بكل تفاصيل الأمور الجارية في ايالاتهم، ليكون على علم وبينة بحالة القبائل وأوضاعها، وعلى اطلاع مستمر بكل ما يجري ويحدث فيها. ويمكن الوقوف على هذا الدور، من خلال ما جاء في رسالة الأمين بناصر محمد المطيري والشيخ الغازي بن محمد إلى السلطان، بتاريخ 21 ربيع الأول عام 1305هـ. فبعد أن أخبراه بحالة الرعية في رسالة مطولة، ختماها بقولهما: "...والآن سيدي ما جعلنا أمانة إلا نبين له ما كان ونعلمه بالشادة والفاذة..." (83).

وقبل هذا التاريخ، كتب الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان في نفس الموضع، بما نصه: "...وبعد، فلينهي لشريف علم مولانا المؤيد بالله، أن عمال بني مطير وعامتهم، يخوضون مع بني مكيلد على ما هم عليه من السعي في الفساد. لا أصلح الله لهم عملا، وقد أخبرنا بذلك من يوثق بهم. والدليل على صدق المخبر بوفقهم (هكذا)، ان بني مكيلد يدفعون مواشيهم لناحية بني مطير دون طواف عليها ولا حارس لها. وذلك يدل على خاوتهم (هكذا) بينهم. وقد تعين علينا الإعلام للجانب المولوي اسماه الله، والسلام"(84).

لم يكن دور الأمناء والشيوخ المعينين في القبيلة، يقتصر على السهر على مصالح المخزن المالية، وتأمين موارده، وتسهيل مأموريته، وإعلامه بدقائق الأمور الجارية في القبيلة. فقد كانت مهمتهم تقوم أيضا على الدفاع عن مصالح إخوانهم أمام المخزن المركزي، ومراجعته في كل الأمور التي كان يصدرها والتي كانوا يرون أنها تضر أو تلحق الحيف بالسكان. فكلما تبين لهم أن المطالب المخزنية المفروضة على رعاياهم غير عادلة، وأن كيفية توزيعها وتقسيطها عليهم تخل بمعاشهم، وتضر بمصالحهم، كانوا يكاتبون السلطان ويطلبون منه رفع الحيف النازل بإخوانهم، مبينين له وضعيتهم، والأسباب الحاملة لهم على مراجعتهم له في الأمر. ومن أمثلة ما كتب به الأمناء في هذا

الصدد، ما جاء في رسالة الأمين بناصر محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 21 ربيع الأول عام 1305هـ. "...يعلم مولانا دامت سعادته ورضاه بأن إخواننا آيت لحسن وشعيب نازلين (هكذا) في البلاد التي هم فيه (هكذا). وقد ضيقوا بهم آيت حرزلة بشهادة القبيلة. ونحن ضعاف في المال والرجال. والآن فنطلب من مولانا أعزه الله وخلد ملكه وعلاه أن يزيدنا على إخواننا إيقدارن. وهم التي (هكذا) يموت علينا ونموت عليهم جدا. وإلا فلا. فنظر مولانا أوسع وأسدى. يعلم مولانا أعزه الله بأن القبيلة يحسب علينا ما نابنا في الكلاف المخزنية مثلهم ونحن ضعاف ولا تقدر عليهم في المال والرجال..." [85].

وإلى جانب سهرهم على الأمور المالية والجبائية، أسند السلطان أيضا إلى الأمناء مهمة السهر والإشراف على "التوايز" التي اعتاد المخزن أن يحرثها في بلاد بني مطير في كل سنة. كما كلفهم أيضا بالصيانة ورعاية مختلف أنواع المواشي التي كان يبعث بها المخزن المركزي بين الحين والآخر إلى السكان، ليقوموا بحفظها ورعيها وتنميتها، إما تسخيرا أو عن طريق الشركة. فبعد أن كان العامل، قبل الترتيب، يتولى الإشراف على عملية التويزة، صار الأمناء يضطلعون بهذه المهمة ويقومون بمراقبة أشغال الحرث والدراس ويسهرون على تسيير الأشغال، على توالي الفصول، إلى أن تصل المحاصيل الزراعية في نهاية الأمر إلى امراس السلطان بفاس أو مكناس. وقد وردت في الوثائق، إشارات كثيرة إلى هذا الدور، نكتفي هنا بإدراج نموذج واحد منها. ففي 18 محرم عام 1310هـ، كتب الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان يقول: "...اعلم مولانا بأني وقفت على توايز العالية بالله التي بقبيلة بني مطير حتى رتبت كل واحد ما عنده خص منهم اقدارن حصدوا التوايز الحاجب (هكذا) ودرسوها وحملوها للمرس السعيد وخراج (هكذا) اوسقين وستة أمداد (هكذا) باعبار البلاد (هكذا). وقدمنا لتويزة عين معروف، وبعد وصلنا لها نادت (هكذا) نار من جهة جروان حتى بلغت لعين معروف وحرقت تويزة اقدارن وتويزة القائد حم والحسن البرزوني. ورجعنا للحاجب لتويزة البرزوني القائد حم والحسن وحصدوها. ودرسوها وحملوها للمحل وخرج فيها أربعين مدا بالعبار البلاد (هكذا). وأما تويزة آيت حرزلة وآيت بومدمان، حرقت بعد حرق لنا الزرع الذي بيننا وبين العالية بالله ونظر سيدنا أوسع..." [86].

وعلاوة على هذه المهام، كان الأمناء يسهرون أيضا على تحصيل مستفادات أسواق الحاجب وأڭوراي، ويتولون كذلك استيفاء المكوس المفروضة على القوافل

التجارية التي كانت تمر بأراضيهم والتي كانت تنزل بمختلف النزائل المبثوثة على طول الطرق التجارية العابرة لبلادهم[87].

خاتمة

يتضح من الإشارات الكثيرة التي ترددت في الوثائق المدرجة في هذا الفصل، أن الحضور المخزني في بني مطير كان قويا جدا ومستمرا. ويتجلى ذلك أيضا من خلال كثافة الجهاز المخزني الذي كان يعمل في القبيلة. فقد بلغ عدد القواد المعينين فيها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تسعة أفراد يقابلهم عدد مماثل من الخلائف، بالإضافة إلى عدد من الشيوخ والمقدمين والأعوان لا نعرف عددهم. وإلى جانب العمال ومساعديهم، بلغ عدد أفراد جهاز الأمانة العاملين في بني مطير، حسب القائمة المدرجة آنفا، ثلاثة وعشرون نفرا. ولتدعيم سلطة هذا الجهاز الضخم، أنزل مولاي الحسن في سنة 1306هـ في قصبة الحاجب، كما أسلفنا، حامية عسكرية مهمة لتكون رهن إشارة ممثليه المحليين وتكون في نفس الوقت دالة ورقيبا على قبائل السهل والجبل المجاورة لها[88]. وكثافة الجهاز المخزني في بني مطير، يمكن تفسيرها بأهمية هذه القبيلة الاقتصادية والجبائية. كما أن موقعها الاستراتيجي الهام بين فاس ومكناس، وعلى مفترق تيارين تجاريين حيويين، وفي منطقة ذات أهمية من الناحية البشرية والاقتصادية، قد دفع الدولة إلى الحرص على إحكام قبضتها عليها والسعي في إخضاعها باستمرار لنفوذها. وقد ازدادت أهمية هذه القبيلة بصفة خاصة في العهدين العزيزي والحفيظي. ذلك أنه بعد انحصار نفوذ المخزن، وتقلص سلطته في ظل السلطانين المذكورين، أصبحت المداخيل الجبائية الواردة من بني مطير وغيرها من القبائل التي تمكن المخزن من إخضاعها ومراقبتها، بعد خروج العديد من المناطق عن سلطة الدولة، تشكل موردا هاما لبيت مالها. وبسبب قوة الحضور المخزني في القبيلة، ازدادات قدرة ممثليه على امتصاص محكوميهم. وقد أسفرت هذه الوضعية عن استنزاف موارد السكان وإفقارهم. الأمر الذي دفع الأهالي إلى التصعيد من انتفاضاتهم على الدولة خلال الفترة التي نحن بصددها. وقد اعتمد المخزن، كما سنبينه في فصل قادم، على أساليب سياسية عديدة لإخماد فورة هذه القبيلة. وذلك حتى تذعن لسلطة الدولة وتستمر في دفع الوظائف والواجبات الجبائية اللازمة لتسيير شؤون البلاد من جهة، وحتى يستتب الأمن في منطقة ذات أهمية بالغة من الناحية الاقتصادية من جهة ثانية.

هوامش الفصل الأول

1) انظر في هذا الصدد، دراسة مماثلة حول نفس الموضوع، لأحمد التوفيق تحت عنوان: المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912)، الجزء الثاني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء، 1980.

2) انظر حول هذا الموضوع : -Ayache, (Germain), Histoirc et Colonisation, l'exemple du Maroc, « in » Etudes d'Histoire Marocaine, Rabat 1979, p.5 et SS.

3) انظر الفصل الثاني من هذا البحث.

4) الضعيف (أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج)، الدرر الجوهرية في مدح الخلافة الحسنية، م.خ.ح. رقم 512، ص، 205-206-207.

5) رسالة من السلطان مولاي عبد العزيز إلى قبيلة بني مطير، بتاريخ 25 جمادى الأولى عام 1320هـ، م.خ.ح، رقم 10/420.

6) ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج 5، الرباط، الطبعة الأولى، 1933، ص 79.

7) ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس...ج2، ص 249.

8) التوفيق (أحمد)، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1850-1912)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1980، ج2، ص 125.

9) مرجع الإحالة رقم 4 ، الجزء الثاني، ص،.....

10) المشرفي، (العربي بن علي المعسكري)، الحسام المشرفي، م.خ.ع، رقم ك 2276 ، ص، 309.

11) نفس المصدر، ص 309.

12) مصدر الإحالة رقم 6 ، ص 79-80.

13) رسالة من موسى بن أحمد، إلى أخيه عبد الله بن أحمد بتاريخ 22 ذي القعدة عام 1295هـ، المجموعة الزيدانية، ج3، ص 102، خ.ح، رقم 3916.

14) **Lahbabi, (Med.), Le gouvernement Marocain à l'aube du XXème s,. Casa, 1975, p.145.**

15) **Arnaud (L.), Au temps des Mhallahs, ou le Maroc de 1860 à 1912, Casa 1952, p.28.**

16) **عثرنا على هذه الوثيقة في محفظة بالخزانة الملكية تحت رقم 369، وهي غير مؤرخة، إلا أنه من خلال أسماء العمال، ثبت لدينا، من خلال وثائق أخرى أن القواد الواردين فيها قد تم تعيينهم في الفترة الحسنية.**

17) **م.خ.ح، رقم 3/430.**

18) **Brignon, (J.)- Amine, (A.)- Boutaleb, (B.)- Martinet, (G.) et Rosenberger, (B.), l'Histoire du Maroc, Hatier,Paris et Casa 1967, p.313.**

19) **رسالة من السلطان إلى القائد المدني الكلاوي، بتاريخ 10 جمادى الأولى عام 1322هـ، م.خ.ح، رقم 12/420.**

20) **رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 14 شعبان عام 1312 هـ، م.خ.ح، رقم 512.**

21) **رسالة من موسى بن أحمد إلى أخيه عبد الله بن أحمد، بتاريخ 5 ذي الحجة عام 1295هـ، المجموعة الزيدانية رقم 3، ص 213، خ.ح، رقم 3916.**

22) **Erckmann (Jules), Rapport du 15 Mars 1880, « in » carton 3H3 (1880-1883), A.S.H.A.T, Château de Vincennes.**

23) **رسالة من السلطان إلى كافة قواد بني مطير، بتاريخ فاتح ذي القعدة عام 1316هـ، م.خ.ح، رقم 3/430.**

24) **ابن زيدان (عبد الرحمان)، العز والصولة في نظم الدولة. المطبعة الملكية، الرباط 1962، ج2، ص3-4.**

25) **رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 5 ذي القعدة عام 1308، المجموعة الزيدانية، رقم 15، ص 34، خ.ح. رقم 3916.**

26) **رسالة من القائد محمد بن ابراهيم النعماني إلى السلطان، بتاريخ 14 ذي الحجة عام 1304، م.خ.ح، رقم 13.**

27) **رسالة من عبد الله بن أحمد، إلى أخيه موسى بن أحمد بتاريخ 17 ذي القعدة عام 1295هـ. المجموعة الزيدانية رقم3، ص 61، خ.ح. رقم 3916.**

28) رسالة من السلطان إلى القائد حم بن لحسن البرزوني، بتاريخ 22 ربيع الأول عام 1314هـ، م.خ.ح، رقم 420/3.

29) رسالة من القائد الحاج يوسف بن علي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 18 ذي القعدة عام 1303هـ، م.خ.ح، رقم 420/3.

30) رسالة من محمد بن العربي بن المختار إلى الباشا حم بن الجيلاني، بتاريخ 19 جمادى الثانية عام 1302هـ، المجموعة الزيدانية رقم 1، ص 28، خ.ح. رقم 3916.

31) رسالة من القائد الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 11 جمادى الأولى عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 156.

32) انظر الفصل الأول من الباب الثالث من هذا البحث.

33) انظر مثلا: **-Weisgerber (F.Docteur), Au seuil du Maroc moderne, Rabat, 1947, p.39.**

34) Erckmann (Jules), Rapport du 18 Septembre 1891 « in » carton 3H6, (1891-1894), A.S.H.A.T, Château de Vincennes.

35) الحجوي، (محمد بن الحسن الثعالبي)، الرحلة الوجدية، م.خ.ع. رقم 123، ص8.

36) الحجوي، (محمد بن الحسن الثعالبي)، دفتر تقاييد لحوادث تاريخية أيام المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، م.خ.ع. رقم ح128، ص 46.

37) رسالة من القائد حم بن العباس الولاني إلى حاجب السلطان، بتاريخ 24 رمضان عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 9.

38) رسالة من الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 13 ربيع الأول عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 145.

39) رسالة من القائد الحاج يوسف بن علي البورزوني إلى السلطان، بتاريخ 2 صفر عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 219.

40) رسالة من السلطان إلى آيت عمرو وعيسى، وآيت بومساد، ونصف آيت حسون من بني مطير، بتاريخ 10 شعبان عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 360.

41) رسالة من خليفة القائد وهبي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 18 شعبان عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 168

42) رسالة من خليفة القائد لحسن البومدماني إلى السلطان، بتاريخ 13 شوال عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 136.

43) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 20 رمضان عام 1300 هـ، المجموعة الزيدانية، رقم 15، ص:76، خ.ح.، رقم 3916.

44) رسالة من القائد المختار بن محمد بن الحسين الحمادي إلى السلطان، بتاريخ 2 رمضان عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 321.

45) مرجع الإحالة رقم 14، ص: 75.

46) Segonzac, (Marquis de), voyages au Maroc (1899-1901), Paris, 1903, p.108.

47) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 14 محرم عام 1309هـ، المجموعة الزيدانية رقم 14 ص 168، خ.ح. رقم 3916.

48) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 3 ذي الحجة عام 1312 هـ، المجموعة الزيدانية رقم 14 ص 125، خ.ح. رقم 3916.

49) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ فاتح صفر عام 1307 هـ، المجموعة الزيدانية رقم 21 ص 169، خ.ح. رقم 3916.

50) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 19 ذي القعدة عام 1311هـ، المجموعة الزيدانية رقم 23 ص 88، خ.ح. رقم 3916.

51) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 16 محرم عام 1300هـ، م.خ.ح، رقم 650.

52) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 18 جمادى الثانية عام 1304هـ، م.خ.ح.، رقم 165.

53) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 12 شوال عام 1309هـ، المجموعة الزيدانية رقم 21 ص، 42، خ.ح. رقم 3916.

54) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ متم رجب عام 1302هـ، المجموعة الزيدانية رقم 13 ص 127، خ.ح. رقم 3916.

55) رسالة من القائد يوسف بن علي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 22 شعبان عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 165.

56) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 23 ذي القعدة عام 1303هـ، م.خ.ح، رقم 147.

57) رسالة من الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 6 شوال عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 175.

58) رسالة من القائد الحسين تيعريبيت إلى السلطان، بتاريخ 8 شعبان عام 1301 هـ، م.خ.ح، رقم 582.

59) رسالة من قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1303هـ، م.خ.ح، رقم 60.

60) رسالة من قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 15 ذي القعدة عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم1.

61) انظر الفصل الثاني من هذا الباب.

62) رسالة من احمد بن موسى إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 12 ربيع الثاني عام 1312هـ، المجموعة الزيدانية رقم 22 ص 194، خ.ح. رقم 3916.

63) انظر الفصل الثاني من الباب الثالث من هذا البحث.

64) رسالة من الأمين الحسين المطيري إلى السلطان، بتاريخ 3 رجب عام 1305 هـ، م.خ.ح، رقم 253.

65) رسالة من القائد الحاج اليزيد بن حم النعماني إلى السلطان، بتاريخ متم ربيع الأول عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 363.

66) رسالة من السلطان إلى القائد حم بن لحسن البرزوني، ببيع الأول عام 1314 هـ، م.خ.ح، رقم 156.

67) هراج (التوزاني (نعيمة)، الأمنـاء بالمغرب على عهد السلطان مولاي الحسن (1290-1311هـ/ 1873-1894م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط مطبعة فضالة 1979، ص 311.

68) رسالة من القائد حم بن العباس الولاني إلى حاجب السلطان، بتاريخ 24 رمضان عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 9.

69) رسالة من مولاي عرفة إلى القائد اليزيد النعماني، بتاريخ 24 صفر عام 1314 هـ، م.خ.ح، رقم 3/420.

70) رسالة من القائد الحسين الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 13 جمادى الأولى عام 1309، م.خ.ح، رقم 472.

71) رسالة من قائد مجهول إلى السلطان، بتاريخ 12 جمادى الأولى عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 472.

72) رسالة من أمناء آيت عياش إلى السلطان، بتاريخ 28 جمادى الثانية عام 1303هـ، م.خ.ح، رقم 112.

73) مرجع الإحالة رقم 67.

74) وقفنا على هذه القائمة في كناش بالخزانة الحسنية تحت رقم 151. ورد في تصديره: تقييد أمناء وأشياخ قبائل الغرب سنة 1306هـ.

75) رسالة من الأمين محمد والعربي المطيري إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 150.

76) رسالة من الأمين الحاج القداري إلى السلطان بتاريخ 4 شوال عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 1.

77) رسالة من الأمين بن بوعزة الورتيندي والشيخ علي بن عمارة المطيري إلى السلطان، بتاريخ 2 ربيع الثاني عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 22.

78) رسالة من أمناء وشيوخ بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 25 شوال عام 1305 هـ، م.خ.ح، رقم 215.

79) مرجع الإحالة رقم 67 ص، 56.

80) رسالة من القائد الحسين بن علي البومدماني إلى السلطان، بتاريخ 17 شعبان عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 169.

81) مرجع الإحالة رقم 67 ص 311.

82) رسالة من أمناء وشيوخ آيت عياش إلى السلطان، بتاريخ 28جمادى الثانية عام 1303هـ، م.خ.ح، رقم 132.

83) رسالة من الأمين بناصر المطيري والشيخ الغازي بن محمد إلى السلطان، بتاريخ 21 ربيع الأول عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 281.

84) رسالة من الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 8 رجب عام 1302 هـ، م.خ.ح، رقم 72.

85) رسالة من الأمين بناصر محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 21 ربيع الأول عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 513.

86) رسالة من الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 18 محرم عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 371.

87) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث.

88) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث.

الفصل الثاني

العلاقة الجبائية والتسخيرية بين بني مطير والمخزن

العلاقة الجبائية والتسخيرية بين بني مطير والمخزن:(1873-1912)

قبل أن نتطرق بالوصف والتحليل لمختلف التحصيلات والتوظيفات الجبائية التي استخلصها المخزن من قبيلة بني مطير على امتداد الفترة التي تعنينا (1873-1912)، نرى من المناسب أن نلقي هنا نظرة ولو موجزة على الظرفية المالية، والاقتصادية، والسياسية العامة التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن 19 والسنوات السابقة لإجراء الحماية، لا للبحث عن المبررات وتلمس الأعذار للمطالب الجبائية المتصاعدة والثقيلة التي استخلصها المخزن من السكان خلال هذه الفترة، ولكن للتذكير فقط ببعض معالم التطورات الاقتصادية، والسياسية التي جدت في المغرب خلال نفس الفترة. وذلك حتى يتسنى لنا معرفة المناخ السياسي والاقتصادي العام الذي تم في إطاره توظيف تلك الجبايات وتحصيلها.

تعرض المغرب في النصف الثاني من القرن 19، كما هو معلوم، لضغوط مالية واقتصادية مكثفة ومتنامية من قبل القوى الامبريالية الأروبية التي كانت تسعى جادة وبكل قواها إلى السيطرة على البلاد والانفراد بالنفوذ فيه. فمع تنامي غزو التجارة الأوربية ومدها الاستعماري، وما نتج عن ذلك الغزو من مضاعفات سلبية على أوضاع المغرب الاقتصادية والمالية، عانت خزينة الدولة، بعد حرب تطوان على الخصوص، من عجز مالي يكاد يكون تاما، بعد أن اضطر المغرب إلى دفع أقساط الغرامة الفادحة التي فرضت عليه بعد هذه الحرب. كما أرغم من جراء ذلك أيضا، على التنازل والتخلي عن جزء كبير من مداخيله الجمركية لتسديد ديونه والتزاماته تجاه الدول الأوربية. وعلاوة على الصعوبات الاقتصادية والنقدية التي عانت منها الدولة في ذلك الوقت، تعرضت البلاد خلال نفس الفترة، لكوارث طبيعية خطيرة، تمثلت في سلسلة من القحوط والمجاعات وموجات الجراد التي اجتاحت البلاد وأهلكت الكثير من العباد. حدث هذا في الوقت الذي ازدادت فيه حاجة المخزن إلى المزيد من الإيرادات والمداخيل المالية اللازمة لتحديث أجهزة الدولة وتطويرها، لمواجهة الدسائس والمؤامرات التي كانت تحكيها الدول الأوربية في الخفاء، تمهيدا لبسط سيطرتها عليه واقتسام مناطق النفوذ فيه.

وأمام احتياج الدولة الملح والمتزايد إلى المال لمواجهة تلك الصعاب، التجأ المخزن إلى فرض ضرائب إضافية عالية على الفلاحين بالبوادي وضرب أبواب الأسواق والمدن بالمكوس. وفي هذا الإطار اضطر السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان إلى التخلي عن الدقة في مراعاة نصاب الزكاة والأعشار، وتحولت الواجبات الدينية في عهد هذا السلطان، إلى مجرد ضريبة نقدية أصبحت الدولة تحدد قيمتها مسبقا، ثم توزعها بعد ذلك على القبائل، بغض النظر عن حجم ثروات السكان وما يملكونه من مواش وغلل زراعية[1].

وبالإضافة إلى فداحة المقادير المفروضة، كان يتم تقسيم المبالغ الموظفة على السكان، بالتساوي بين أفراد القبيلة، بغض النظر عن الفوارق بين القوي والضعيف منهم. وقد أخلت هذه الطريقة بحياة ومعاش الكثير من سكان البوادي، وخاصة الفقراء منهم. وبالرغم من أن مولاي الحسن قد حاول تدارك هذه الوضعية وإيجاد الحلول المناسبة لإنصاف رعاياه، بإحداث ترتيب عام 1884[2] الذي أصبحت أغلب الواجبات المخزنية بمقتضاه تفرض على أساس الممتلكات والثروات لا على أساس العظم والعتل (تقسيمات القبائل حسب الديوان القديم)، كما كان الحال في عهد والده، فإن وطأة الضرائب وثقلها في عهده، لم تكن أخف مما كانت عليه الحال في عهد سلفه. فالرسائل الصادرة عنه أو الواردة عليه من عمال مختلف الايالات، تكشف عن إرهاق شديد أصاب القبيلة، وانهاك بالغ لحق بالسكان، من جراء تزايد المطالب المخزنية وتصاعدها المطرد. ففي سنة 1309هـ، كتب القائد الحرزلاوي المطيري إلى السلطان، يصف ما لحق بإخوانه من الفقر والعسر، بما لفظه : "... فيأمرنا سيدنا أن نوجه ما نابني (هكذا) في مائة ريال واثنين ريال (هكذا) وثلاثة أخماس الريال ونصف الخمس التي صيرها ناظر ردانة على مساجين (هكذا) إيالتنا [...] يعلم سيدنا [...] بأن آيت حرزلا مشتتين (هكذا) في القبائل. فمن رجع منهم فهو يطلب باب الله بالدواوير ليعتق رقبة أولاده، والباقي فهو فار ببلاد الناس. فنحب من حلم سيدي أن يوسع علينا حتى ترجع القبيلة لمحلها ويجتمع بعضها ببعض... " [3].

ويستفاد من الوثائق أيضا، أن حالة المطيريين في عهد حجابة أحمد بن موسى، قد ازدادت سوءا عما كانت عليه في العهد الحسني، بسبب إرهاق هذا الأخير للأهالي بالمزيد من الفروض والتوظيفات. ويمكن الوقوف على هذه الوضعية أيضا من خلال

الرسالة التي بعث بها إدريس بن العلام إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 25 ربيع الثاني عام 1312هـ، يدعوه فيها إلى مساعدته وشد عضده على إرجاع أحد الدواوير من آيت ولال الفار إلى إيالته، ليتوصل من سكانه، ويستخلص منهم ما وجب عليهم من مال المخزن. "...وبعد، فلتعلم رعاك الله، أو دوارا من ايالتنا آيت ولال فار، وهو الآن نازل بايالتك آيت سغروشن. فنحبك بارك الله فيك أن تلزم خليفتك عليهم بشد العضد لخليفتنا، حتى يتوصل بواجبات المخزن منهم ويرجعوا لمحلهم..." (4).

وبوفاة الحاجب أحمد بن موسى، استفحلت الأوضاع في المغرب، وتفاقمت المشاكل المالية والسياسية في البلاد، وازداد تدخل الأجانب في شؤون المخزن الداخلية. وكثرت الحمايات الشخصية، واختلت ميزانية الدولة، وانتشرت الفتن وانعدم الأمن بالبلاد. وعجز السلطان عن ضبط الأمور والتحكم في مجريات الأحداث. وأمام هذا الوضع المتأزم، ألحت الدول الأجنبية المهتمة بالمغرب على السلطان، في إدخال "الإصلاحات" اللازمة لإنقاذ البلاد وإنصاف العباد. وبوحي من بريطانيا، تم الإعداد لمشروع الترتيب العزيزي الذي استهدف، حسبما جاء في الرسائل التي وجهها السلطان إلى خدامه بمختلف الايالات، إصلاح أحوال رعاياه، ورفع الأذى عنهم، وإنصافهم من ظلم وشطط العمال المنصبين عليهم. وفي هذا الصدد، تقول رسالة مولاي عبد العزيز إلى خدامه بايالة القائد اسماعيل بن عد الرسموكي: "...ونحن ننظر فيما يكون أساسا لحفظ مصالحكم، وتزكية لأموالكم، وجبرا لأحوالكم، وعلاجا لاعتلالكم، ودفعا لليد العادية من بعضكم على بعض، وتأمينا على نفوسكم من تخوف الإذاية في مال، أو عرض، مما أوجبه الله من النصيحة والإرشاد والاهتمام بمصالح العباد..." (5).

إلا أن هذا المشروع، بالرغم من أهميته، لم يكتب له النجاح. فقد قاومه العمال، والشرفاء، وكل الفئات المستفيدة من النظام القديم، لمساواته (بين المشروف والشريف، والقوي والضعيف، عاملا، أو شيخا، أو خليفة، أو نحوه، يكون فيه كسائر الناس، بحيث لا يستثنى أحد من شمول هذا الضابط..." (6).

فلم يستطع العمال، والشيوخ، وأعوان المخزن هضم وتحمل مقتضيات الإصلاح الجديد، لتعارضه مع مصالحهم ومنعه إياهم من مد أيديهم بكل حرية في أمتعة إخوانهم، كما كان المعتاد سابقا. إذ لم يقتصر الترتيب العزيزي على رفع أذى الولاة والعمال عن السكان وإنصافهم منهم، فقد أصبح القواد، والشيوخ، والخلفاء، كسائر

الناس، ملزمين بمقتضى ضوابطه أيضا بأداء ما وجب عليهم من المال الموظف على ثرواتهم الخاصة، على قدم المساواة مع إخوانهم ودون تمييز بينهم وبين محكوميهم. ولهذا السبب، أخذ العمال، بعد الشروع في تطبيق مقتضيات الترتيب مباشرة، يسعون في تعطيل أمره، وإبطال مفعوله، رغم أن القبائل قد استحسنته واستقبلته (بفرح وسرور) على حد تعبير السلطان[7]. ويمكن الوقوف على موقف القواد، والعمال من الترتيب العزيزي ومدى كراهيتهم لنجاح أمره، من خلال الرسالة التي بعث بها السلطان مولاي عبد العزيز إلى القائد المدني الكلاوي، بتاريخ 19 جمادى الأولى عام 1322هـ، يحضه فيها على مساندة المخزن وشد عضده في إنجاح أمر الإصلاح الجديد. "خديمنا الأرضى القائد المدني الجلاوي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد ثبت عند جنابنا الشريف، أن السبب الأقوى في تراخي العامة في أداء الفريضة الترتيبية هو ما عليه العمال من السعي في تعطيل إجراء العمل بذلك، وكراهيتهم نجاح أمره، واجتهادهم في الأسباب الموصلة لتعذيره، مع علمهم بأن جبايات القبائل هي العمدة في تعمير بيت المال وفره الله. والمحقق عن العامة أنها قد عنت لأداء ذلك بفرح وسرور، وإنما يمنعها وسوسة العمال المتلونة في كل قبيلة، حتى صار كل واحد يتشوف للآخر. وإذا كان العمال الكبار النصحاء لا ينفعون في ذلك سيما في هذا الوقت، فمتى يرتجى نفعهم. وعليه فبوصوله إليك، نأمرك أن تقوم على ساق الجد والعزم في الشروع في استيفاء الفريضة الترتيبية من إيالتك على مقتضى ما تقدم لك به أمرنا الشريف، وترد وجهة الاهتمام في حظ جوارك من القبائل على أداء ذلك، ليقتدي بهم غيرهم من القبائل ويستقيم الأمر في ذلك بسهولة، ويكون جميع من تبعك في المبادرة كذلك معدودة من مزيتك والعكس بالعكس. فلتجتهد في القيام بذلك..." [8].

ولم تقتصر هذه المعارضة على العمال والشيوخ، وأعوان المخزن. فقد بذل الشرفاء والعلماء ما وسعهم من جهد أيضا لإفشال أمر الإصلاح الجديد. وصار "بعض من ينتسب للعلم في الأمة ينكر نسخ الزكاة الشرعية بما سموه ترتيبا"[9].

وإلى جانب المعارضة الداخلية التي تصدرتها وتزعمتها الفئات المستفيدة من النظام القديم، و"المتضررة" من الإصلاح الجبائي الجديد، لم تتفق الدول الأجنبية على تطبيق مقتضيات الترتيب العزيزي، لأن مفعوله امتد أيضا إلى رعاياهم الموجودين في المغرب، والمحميين المغاربة الواقعين تحت حمايتهم وحجرهم. ولكل هذه الأسباب، فشل

مشروع الترتيب العزيزي، وتعطل أمره. وقد ترتبت عن هذا الفشل عواقب سياسية ومالية خطيرة. فقد اختلت مالية الدولة بصورة خطيرة جدا، بسبب تقاعس الرعية عن أداء الضرائب من جهة، وعجز المخزن عن فرض هيبته على السكان وإرغامهم على الوفاء بالواجبات اللازمة لبقائه واستمراره من جهة ثانية. وأمام هذه الوضعية العسيرة والمزرية، اضطر المغرب إلى الاقتراض من الدول الأوربية للحصول على المال اللازم لقمع انتفاضات القبائل، وإخماد الفتن التي اندلعت هنا وهناك، وعلى رأسها ثورة بوحمارة الذي أصبح يتحدى السلطة المركزية، ويهدد العاصمة فاس. وهكذا أقدم المخزن على عقد سلسلة من القروض من الدول الأجنبية، وبشروط قاسية، ساهمت هي الأخرى في الإسراع في تدهور الوضعية المتأزمة بالبلاد.

وبمجيء السلطان مولاي عبد الحفيظ، تزايدت حدة الضغوط الأجنبية، وأصاب الرعية عسر شديد، بسبب تعسف العمال، وجور الجباة، واستفحال المطالب والغرامات المخزنية التي ما فتئ وزيره وحاجبه المدني الكَلاوي يوظفها على القبائل، ويستخلصها من السكان رغم أنوفهم وبحد السيف. ويمكن الوقوف أيضا على هذه الحالة، في ظل السلطان المذكور، من خلال ما جاء في رسالة جماعية مؤرخة ب22 رجب عام 1327هـ، بعث بها كافة قواد بني مطير إلى حاجب السلطان، يشكرونه على توسطه لدى الجلالة السلطانية، ومراجعته لخاطره الشريف في التخفيف من مقدار ما وظفه المخزن على إخوانهم من الضرائب في ذلك العام. "...وما ذكرت سيدي من وقوفك ومراجعتك خاطر سيدنا واستعطافه من تخفيف ما وظف علينا، فقد اعترفنا وتحققنا بمحبتك. فجزاك الله عنا كل خير. وعلى الخدمة والسلام"(10).

وبسبب ابتزاز وإرهاق المخزن لرعاياه، أعلنت الكثير من الايالات انتفاضها وتمردها على السلطة المركزية. وانتهى الأمر بحصار القبائل المجاورة لفاس للسلطان مولاي عبد الحفيظ في العاصمة، في ربيع 1911، وتدخل فرنسا في النهاية لفرض وبسط حمايتها على المغرب. وقد لخص الحجوي أسباب تلك الانتفاضات والفتن التي اجتاحت ضواحي فاس ومكناس، في الحقبة السابقة مباشرة لإجراء الحماية بقوله: "ثم إن السبب الأول في هذه الفتن على الحقيقة هو الظلم والجور الذي عم الحاضر والبادي، ولم يبق للحق ذكر في هذه البلاد. واتفق عليه السلطان ووزراؤه وعماله وجميع حاشيته.

وساموا الناس أنواع الاستبداد والاستعباد، وأتوا من أنواع الظلم، والتعدي، والغصوبات، بما لم يعهد مثله من عهد مولاي إسماعيل..." [11].

ويستنتج كذلك من خلال الإشارات الواردة في حوليات تلك الفترة، أن حجم الضرائب المفروضة على القبائل في العهد العزيزي، كان أكبر مما كان في العهد الحسني، وأن الأمر في العهد الحافظي، قد استفحل بكثير عما كان عليه الحال في سلطنة أخيه مولاي عبد العزيز. فقد أشار الحجوي إلى هذه الوضعية، في سياق حديثه عن أحوال القبائل، وتعسف المخزن الحفيظي وتماديه في إرهاق محكوميه بقوله: "...وصارت أيام مولاي عبد العزيز الذي خلعوه ونصبوا أخاه ليقيم فيهم حسنتي الجهاد والعدل، تظهر أيـام عدل ورفق بالرعية ويتمنى الناس رجوعها ولو مع ما كانوا يتهمـونه بـه..." [12].

والواقع أن تزايد المطالب المخزنية المفروضة على السكان خلال الفترة التي نحن بصددها، يرتبط ارتباطا وثيقا بتنامي الضغوط المالية والاقتصادية الأجنبية على البلاد. ويمكن القول أيضا أنه بقدر ما كانت تزداد وطأة تلك الضغوط، بقدر ما كانت تزداد متاعب القبائل المادية ويتفاحش ابتزاز واستنزاف المخزن لرعاياه. فالسلطان الحسن الأول عرف كيف يستغل ويستفيد من تنافس القوى الأوربية الطامعة في الاستيلاء على البلاد. وقد ساعده على ذلك ما كان قائما بين تلك الدول من العداء والمنافسة على اقتسام مناطق النفوذ في كل من إفريقيا وآسيا. ثم إن سرعة التحولات والتطورات الاقتصادية التي شهدتها أوربا في منتصف القرن التاسع عشر، تختلف عما آلت إليه الأمور في مطلع القرن العشرين. وبمجيء مولاي عبد العزيز إلى السلطة، خفت حدة الصراع بين فرنسا وبريطانيا حول المغرب، بعد عقد الاتفاق الودي بين الدولتين الاستعماريتين في سنة 1904. وقد نجم عن ذلك التقارب، تزايد النفوذ الاقتصادي والسياسي الأوربي في المغرب، وتدخل القوى الاستعمارية في شؤون المخزن الداخلية. وباعتلاء مولاي عبد الحفيظ العرش، تفاقمت تلك الضغوط، وكثرت الحمايات الشخصية. "ولم يبق غني بفاس، بل وبالقبائل القريبة من فاس، أو الثغور، ومكناس، ومراكش وغيرهما من المدن إلا وقد نال الحماية الأجنبية..." [13].

وهناك عامل آخر ذو أهمية بالغة ساهم بحظ وافر أيضا في إنهاك بني مطير والقبائل المتاخمة للعواصم بصفة عامة، وهو قربها من السلطة المركزية من جهة،

ووجودها في منطقة السهل من جهة ثانية. فالمخزن بسبب ضعف وسائله، ومحدودية إمكانياته، عجز عن بسط نفوذه على مجموع البلاد وإحكام قبضته على مجموع رعاياه. وفي هذا الصدد، يمكن القول كذلك أن تناقص هذا النفوذ، وانحصاره في عهد السلاطين الثلاثة، قد حدث تدريجيا. فالحسن الأول قد توفرت له من الوسائل والإمكانات المادية والبشرية ما مكنه من مد نفوذه وإشعاعه إلى مناطق وايالات نائية من السلطنة. وبمجيء مولاي عبد العزيز، ذهبت هيبة الدولة، وخرج كثير من القبائل عن سلطة المخزن، ورفضت أداء الواجبات والفروض المعتادة. ولم يتمكن المخزن الحفيظي من بسط سيطرته سوى على الايالات الواقعة في المناطق السهلية والقريبة من العواصم الرئيسية. وقد انحسرت سلطته تدريجيا مع مرور الزمن، حتى انتهى الأمر بانزوائه في مدينة فاس، ومحاصرته من قبل القبائل المجاورة في سنة 1911.

وأمام احتياج المخزن الملح والمتزايد إلى المال، وخروج معظم الايالات تدريجيا عن سلطة الدولة، وامتناعها عن أداء الضرائب لبيت المال، ازدادت الأعباء الجبائية، تبعا لذلك أيضا، على القبائل التي تمكن السلطان من الإمساك بعنانها وإخضاعها والتي تقلص عددها أيضا مع مرور الأيام، إلى أن اقتصر نفوذ المخزن الحفيظي في نهاية الأمر على الايالات المجاورة مباشرة لمدينتي فاس ومكناس. وهذا العامل الأخير يفسر لنا بوضوح أسباب تصاعد حدة الانتفاضات في العهد الحفيظي، وتمركزها بصفة خاصة حول فاس ومكناس، بالرغم من أن بعض القبائل الموجودة هناك، معروفة بولائها وخضوعها المستمر للمخزن منذ عهد بعيد، ويدخل بعضها ضمن نظام قبائل الجيش كقبيلة الشراردة مثلا. كما يفسر لنا هذا أيضا أسباب تحالف قبائل الغرب، على ما بينها من تعارض، واتفاقها بصفة جماعية على الإيقاع بالمخزن الحفيظي وتنحيته، كما سنبينه، بسبب ما لحقهم من الظلم والتعسف، من قبل رجال وأعوان المخزن على اختلاف مستوياتهم. وقد لخص الحجوي أسباب تلك الفورة القبلية العارمة التي فجرتها قبائل الغرب، أحواز فاس ومكناس، والتي قررت مصير المغرب نهائيا بقوله: "وفي آخر صفر عام 1329هـ، ثارت قبائل الغرب وأحواز فاس على مولاي عبد الحفيظ ثورة هائلة، بسبب ما ساهم وزيره السيد المدني الكَلاوي وإخوته المتولين من قبله عليهم من الظلم الفاحش [...] فاجتمعت الشراردة، وحجاوة، وبني حسن، والزراهنة، ومن قرب منهم من القبائل، بعد ما لم يجدوا ناصرا ولا رادعا لمن ظلم ولا من يسمع شكواهم..." (14).

بعد هذه اللمحة السريعة والموجزة عن الظرفية المالية، والسياسية العامة التي اجتازها المغرب في النصف الثاني من القرن 19 وأوائل القرن 20، وبعد استعراضنا للمناخ السياسي والاقتصادي العام الذي عاشته البلاد خلال تلك الفترة، ننتقل إلى وصف وتحليل مختلف أصناف التحصيلات الجبائية التي كان المخزن يأخذها من بني مطير، في مناسبات متعددة، ومواسم معينة من السنة.

الزكاة والأعشار

الزكاة والأعشار هي الواجبات الدينية التي كانت تفرض على المواشي والغلل الزراعية. وقد جرت العادة أن تدفعها القبائل عينا. إلا أن الضغوط المالية المتنامية، والصعوبات الاقتصادية المتزايدة التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن 19، على إثر حرب تطوان وما نتج عنها من مضاعفات نقدية واقتصادية، أرغمت المخزن، في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان، على الخروج عن مراعاة النسب الشرعية الواجبة على المواشي والمحاصيل الزراعية وتحويلها، في بعض القبائل، إلى ضريبة نقدية أصبحت الدولة تحدد قيمتها مسبقا، لا بحسب الغلة بل بحسب حاجة الدولة إلى المال. وقد استمرت هذه الوضعية أيضا في عهد السلطان مولاي الحسن. ويمكن الوقوف على هذا التحول في طريقة جباية الزكاة والأعشار من السكان، من خلال ما جاء في رسالة القائد الحسين بن علي البومدماني إلى السلطان، بتاريخ 14 ذي القعدة عام 1302هـ. "...وأنهي لكريم علم مولانا أعزه الله، أن آيت وارتيندي لما اطلعوا على الكتب الشريف (هكذا) ما أمر به مولانا من الزكوة (هكذا) والأعشار وغير ذلك كما قيد في الزمام، قاموا على ساق الجد في فريضة ودفع ذلك..." (15).

وتكشف الوثائق عن كون مبلغ الزكاة والأعشار المقسطة على بني مطير، قد بلغ من الفداحة والثقل إلى حد جعل السكان غير قادرين على الاستجابة لدفع جميع ما كانوا يطالبون به. فمن مجموع خمس مائة ريال وسبعة وتسعين ريالا ونصف ريال المقسطة على ايالة القائد حم ابن الحسين النعماني المطيري في سنة 1309هـ، لم يتمكن إخوانه من دفع سوى مائة وتسعين ريالا منها، أي أقل بكثير من نصف المبلغ الموظف عليهم. الأمر الذي اضطر القائد المذكور إلى مكاتبة السلطان في الموضوع والتماسه منه التوسيع على إخوانه وتأجيله في دفع ما بقي بذمتهم من المال. تقول رسالة القائد النعماني: "...فقد صدر لنا كتاب شريف أسمى الله قدره في شأن ما ناب إخواننا من

الزكوة والعشور (هكذا) التي حرم الله ما قدره خمسمية (هكذا) ريال وسبعة وتسعون ريالا ونصف ريال. فقد قبلناه وعممناه وعلى الرأس وضعناه. وما أشر (هكذا) لنا سيدي نعم بالبال. يعلم مولانا [...] فقد وجهنا ما علينا من الزكوة والعشور مية ريال (هكذا) وتسعون (هكذا) ريالا واصلين إلى محل القبول. وما بقي بذمتنا فنطلب من مولانا أعزه الله أن يوسع علينا فيما بقي علينا..." (16).

إ لا أن وثائق أخرى تحمل تواريخ متأخرة، تكشف أن المخزن عاد، لأسباب نجهلها، إلى التقدير الشرعي للزكاة والأعشار. فأخذت تخرج إلى القبيلة لجن مخزنية، كانت تتكون من الأمناء، والشيوخ، والقائد أو نائب عنه وعدلين كان يعينهما قاضي فاس أو مكناس حسب قرب الايالات أو بعدها من المدينتين. وكانت هذه اللجن تطوف على الفرق والافخاذ، وتقوم محاصيل السكان الزراعية، وتعد مواشيهم وتهيئ قوائم بأسماء المالكين وأقساط الزكاة والأعشار الواجبة على كل واحد منهم. غير أن عملية التخريص هذه، كما يتضح من إشارات الوثائق المخزنية، لم تكن تتم وفقا لمقاييس مضبوطة ودقيقة. فقد كان هذا الإحصاء يخضع فقط لتقديرات واجتهادات اللجن المشرفة عليه. "...فنأمركم بالتطوف معهم على الأناذر والوقوف معهم عليها حتى يخرصوها مما أداهم إليه الاجتهاد..." (17).

ولمجانبة الغش والتزوير، ورفع كل إجحاف أو ضرر قد ينزل بالسكان، وحتى يضمن وارداته كاملة وغير منقوصة، كانت تعليمات المخزن تحظ اللجن المنتذبة للقيام بعملية التخريص، بالتزام النزاهة في العمل، ومجانبة الحيف، واتباع إجراءات عملية ومسطرة إدارية كفيلة بتحقيق تلك الغاية. فكل مالك خرص له زرعه أو عدت ماشيته، كان الخراص يسلمون له على الفور، بطاقة بما وجب عليه من الزكاة والأعشار. وكانت الأوامر المخزنية توصي اللجن المذكورة أيضا بأن لا تسمح للمزارعين بنقل حبوبهم، وقطانيهم من البيادر إلا بعد استخراج ما وجب عليهم فيها عينا وحمله إلى هريان فاس أو مكناس، حسب موقع الايالات وقربها من المدينتين. وهذا ما يستفاد من رسالة سلطانية إلى القائد عس بن العياشي، بتاريخ 5 ذي الحجة عام 1311هـ. "خديمنا الأرضى القائد عس بن العياشي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد أصدرنا أمرنا الشريف لخديمنا القائد العربي ولد با محمد بتوجيه نائب عنه مصحوبا بالخراصة لتخريص زروع إخوانك آيت عياش وقطانيهم وعد مواشيهم عن عام تاريخه

وللأمناء والأشياخ بالحضور معكم ولقضاة فاس بتعيين عدلين مرضيين وتوجيههما إليكم. فنأمرك أن تعين نائبا عنك للوقوف معهم على ذلك وتوصيه بمزيد التيقظ ورد البال حتى لا تقع خيانة فيه ولا دسيسة. وبعد تمام الخرص وعد المواشي، وجهوا لنا نسختين في كناشين بمحصل ذلك مفصلا وأخرى تبقى عندكم. نعم كل فرقة منهم يحضر على تخريصها أمينها وشيخها مع المكلفين دون باقي الأمناء والأشياخ، وكل من خرص له أنذره، تعطاه نسخة ببيان ما وجب عليه في الحين ولا يحمل أحد شيئا إلا بعد إخراج الواجب عليه من عينه وحيازته وحمله وأصلا للهري السعيد عمره الله بفاس على يد الخديم المذكور..." (18).

ويفهم من هذه الوثيقة أيضا، أن الخراص لم يكونوا يتمسكون بالنزاهة أثناء قيامهم بعملهم، وأن السلطان كان على إلمام بذلك. فإصداره الأمر إلى القائد عس بن العياشي بإرسال نائب عنه، يكون رقيبا وبصيرة على أعمال اللجنة العاملة في إيالته، وحظه على التسلح باليقظة "ورد البال"، يمكن أن يستنتج منه أن السلطان كان يشك في نزاهة اللجن الموفدة من قبل المخزن للقيام بهذه المهمة، بالرغم من وجود "عدلين مرضيين" من بين أعضائه. ثم ان توصيته لنفس القائد بقيام أمين وشيخ كل فرقة بتخريص زروع وقطاني إخوانهما دون باقي الأمناء والشيوخ، يدل أيضا على حرص السلطان ورغبته في التقليل من فرص الغش. إذ بتعدد الأشخاص قد تتعدد فرص الارتشاء والتزوير. ثم إن أمين وشيخ كل فرقة هما أدرى، في النهاية، من غيرهما بممتلكات وثروات إخوانهما.

لم تكن عملية تخريص المحاصيل الزراعية وعد المواشي تتم بانتظام على تعاقب السنين والمواسم. فقد كان المخزن، لعجزه عن القيام باسترسال بأعباء تلك المهمة أو لانشغاله، يلجأ فقط في بعض السنين إلى مطالبة السكان بأداء أقساط من الزكاة والأعشار، استنادا على تخريصات وقوائم متقادمة. وكان ينجم عن هذا التقاعس في التدوين، تضرر البعض من السكان ممن نقصت ثروتهم وقلت مواشيهم، وإعفاء البعض الآخر ممن زادت ممتلكاتهم وكثر مالهم. ففي 3 شعبان عام 1306هـ، التمس أمين وشيخ آيت عياش من السلطان أن يجدد قائمة الماشية المسجلة على إخوانهما، وذلك حتى يقع التعادل فيما بينهم في العطاء وينصف الفقراء منهم، وأخبراه في نفس الرسالة أن البعض من السكان قد لحقهم الضرر بسبب ضياع الماشية عند البعض منهم وزيادتها

عند البعض الآخر. "...ننهي لعلم سيدي أعزه الله أن إخواننا آيت عياش [...] تشكوا بضياع ماشيتهم وزيادتها عند آخرين. ونطلب من مولانا أن يأمر بتجديد قائمة ماشيتهم، ليقع التعادل بينهم في ذلك..." [19].

وبالإضافة إلى الزكاة والأعشار، وردت الإشارة في الوثائق إلى أن بني مطير كانوا يؤدون سنويا في ضريبة "النائبة" كمية أخرى من الحبوب قدرت بأربعمائة "تليسا". (التليس= 10 أمداد). وهذا ما يستفاد من رسالة القائد الحاج اليزيد بن حم النعماني إلى السلطان، بتاريخ متم شعبان عام 1310هـ. "...ننهي لكريم علم سيدنا أيده الله أنه ورد علي الكتاب الشريف أسماه الله بالأمر مخبر فيه (هكذا) ما نابني مع قياد (هكذا) بني مطير في أربع مائة (هكذا) تليسا. فها نحن وجهنا أربع عشر تلاليس (هكذا)، فنطلب من سيدي أن يقبل منا بجود سيدي وكرامه (هكذا)..." [20].

وجاء في رسالة أخرى "...أنهي لعلم سيدي أعزه الله أنه قد كان وفاني خليفتي كتاب شريف (هكذا) بتوجيه ما نابني مع خدام سيدنا عمال بني مطير في أربع مائة تليسا عزما وعلمت ذلك. وعليه يعلم سيدي رعاه الله أني وجهت ثلاثين تليسا..." [21]

هدايا الأعياد

لم تكن الهدية في الأصل، سوى أعطيات نقدية أو عينية، كانت القبائل وأهل المدن يقدمونها إلى السلطان عن طواعية، كل من حسب ثروته وجوده، بمناسبة الأعياد الدينية الثلاثة: عيد الفطر، عيد الأضحى، وعيد المولد النبوي، لتأكيد ولائهم، وطاعتهم، وخضوعهم لسلطة أمير المؤمنين الدينية والزمنية. ثم تحولت بعد ذلك إلى فريضة معتادة، صار المخزن يطالب بها القبائل وأهل المدن على السواء بصفة إلزامية، ولا يقبل التراخي منهم فيها أو التملص والتقاعس عن أدائها، كيفما كانت الأسباب والأعذار المعوقة لذلك. فقد أمر السلطان في 13 ربيع الأول عام 1301هـ، القائد مبارك الرجراجي بتوجيه ما بقي بذمته من المال المتعين عليه في هدية عيد المولد النبوي لذلك العام، ولم يقبل منه الخصم والانتقاص مما اعتادت ايالته أن تدفعه في تلك المناسبات، بما نصه: "...وبعد، فقد وصل كتابك بتوجيهك ست عشر مائة ريال هدية المولد النبوي وعرفنا ذلك، فالمألوف في ذلك ثمان عشر مائة ريال هدية. فوجه المائتين المتممة لذلك عزما. فإن المتعين لا يجوز فيه الإجحاف ولو بذريعة الإلحاف... [22].

كان بنو مطير، كغيرهم من القبائل، يؤدون قدرا ثابتا ومعتادا من المال في كل هدية. ويتضح ذلك من خلال رسالة الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 8 ذي الحجة عام 1312هـ. "...فيرد لأعتاب مولانا دام علاه، عيادة آيت بومدمان من بني مطير بقصد شهود العيد الأكبر ونيل صالح الأدعية من طلعة مولانا الأنور وصحبتهم ما اعتيد لهم هدية لجانب مولانا ذا الفضائل والمزية، وقدره خمسة وأربعون ريالا..." (23).

ويستفاد من وثيقة أخرى، أنه عند اقتراب مواسم الأعياد، كان جنود وأعوان المخزن يخرجون عادة إلى القبائل يحملون رسائل إلى القواد والعمال والأمناء تتضمن قوائم مفصلة بما تعين على إخوانهم من المال الواجب عليهم في كل مناسبة. ففي 27 ذي الحجة عام 1302هـ، كتب القائد الحرزلاوي إلى السلطان في الموضوع يقول: "...اعلم الله سيدنا عزا وشرفا أن الجندي الذي يعلم بهدية الجناب العالي بالله، وصلنا وصادفنا تقبض الدفع. ولم يسعني ترك ما أمرنا به مولانا من الزكوة (هكذا). ووجهت ولدي للحضرة الشريفة يهدي، ووجهت صحبته مائة وستة وخمسين من الغنم، وثمانية وثلاثين من البقر، وثمن الغنم مائتين واثنتين وسبعين ريال (هكذا)، وثمن البقر ثلاثمائة واثنتين وتسعين ريال (هكذا). ونحن عند الخدمة الشريفة..." (24).

ويستنتج من نفس الرسالة أيضا، أن مقدار ما كان يدفعه إخوان القائد المذكور في هدية ذلك العيد، مقدار قار وثابت، كانوا يوجهونه للحضرة السلطانية إما نقدا أو دوابا وماشية، على أن يفي العدد المرسل في نهاية الأمر، بالمبلغ الواجب والمحدد مسبقا على الايالة. وهذا ما يفهم من إشارة القائد إلى عدد رؤوس الأغنام والأبقار التي وجهها صحبة ولده، وبيانه ثمن كل صنف منها وتقويمه نقدا. ويتضح من مراسلة أخرى، أن المخزن، بمقتضى ضوابط الترتيب الحسني، صار يمنع على الأمناء والعمال فرض أي شيء على إخوانهم في تلك المناسبات، إلا بعد أن تصدر لهم الأوامر السلطانية المبينة والمحددة للأقساط الواجبة على إخوانهم. فقد اضطر القائد عبد الوهاب العياشي في سنة 1306هـ، إلى تسديد هدية عيد الأضحى لذلك العام من ماله الخاص، عندما تأخر عليه ورود الإذن المخزني بجمعها من ايالته، ولم يتجرأ على استخلاصها من إخوانه، فاضطر إلى مكاتبة السلطان يستفسره في الأمر، وخاطبه بما لفظه: "...أنهي لعلم سيدي الشريف أني كنت أنتظر فريضة عيد الأضحى الفارط التي هي على حسب المثقال الرتبي، تأتي من الحضرة الشريفة لتفرض على إيالتي، فلم تأت إلى الآن. وحيث

تماطلت، وجهت الهدية للأعتاب الشريفة من عندي بعدما بعت من أجلها ما بعت. ولم أفرض على الايالة إلى الآن، ولم نوجه هدية مولاي إسماعيل. وعليه نطلب من سيادة سيدي أن يبين ما يكون العمل عليه..." [25].

ويستنتج من الإشارة الواردة في نفس الوثيقة أيضا، أن الهدية أصبحت بموجب ضوابط الترتيب الحسني، تستخلص وتفرض على أساس الثروات والممتلكات لا على أساس الكانون أو الخيمة كما كان عليه الحال من قبل. فقد أصبح سعر الهدية بمقتضى الترتيب الحسني، يحدد على أساس المثقال الترتيبي، أي القدر الواجب على كل مثقال من المثاقيل التي قومت وقدرت بها ثروة وممتلكات كل مالك[26]. فقد وردت الإشارة في رسالة سلطانية إلى أمناء وشيوخ آيت بومدمان، وآيت وارتينيدي، من بني مطير، أن سكان الفرقتين المذكورتين، كانوا يؤدون في هدية عيد المولد النبوي، ثمانمائة ريال وأربعة وستين ريالا وثمن الريال، بحساب موزونة على كل مثقال: "خدامنا الأرضين أمناء آيت بومدمان، وآيت وارتينيدي، وأشياخهم المعينين، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فنأمركم أن تفرضوا أنتم والعامل ثمانمائة ريال وأربعة وستين ريال (هكذا) وثمن ريال، بحساب موزونة على كل مثقال..." [27].

ويتضح من وثائق أخرى، أن القبائل كانت تدفع علاوة على المبلغ المعتاد في كل هدية، مقدارا إضافيا من المال، كان الأمناء والعمال يفرضونه على إخوانهم للنفقة على صوائر الهدية وتوابعها. فقد أمر السلطان في 27 رمضان عام 1302هـ، القائد عبد الله بن أحمد أن يفرض بمعية الأمناء والشيوخ العاملين عنده، ما اعتاد إخوانه أن يدفعوه في هدية عيد الفطر، وقدره ثمانمائة ريال وثمانين ريالا، مع الزيادة على ذلك مائة ريال وثمانية وأربعين ريالا وأربعة أسداس الريال، لمقابلة صوائر، الهدية وتوابعها. "...وبعد، فنأمرك أن تفرض أنت وأمناء وأشياخ الصخيرات وأولاد يوسف وتلغزة وأهل القلعة والعامة الذين هم ربع القبيلة الزرهونية، على إخوانهم ما نابهم في فريضة هدية عيد الفطر في الثمانمائة ريال والثمانين ريالا المقدرة على كافة القبيلة، وقدره مائتا ريال تثنية وعشرون ريالا... مع المزيد على ذلك، لمقابلة الصوائر، وقدره مائة ريال وثمانية وأربعون ريالا وأربعة أسداس الريال..." [28].

وكانت صوائر الهدية، تشمل سخرة ومؤونة الموظفين الواردين على القبيلة من المخزن المركزي، وأجرة الأعوان والجنود الذين كانوا يتولون توصيل الخيول والمواشي الموجهة للحضرة السلطانية، ونفقة الطريق وغيرها.

ويتبين من تقاييد أخرى، أن المطيريين كانوا يدفعون هداياهم تارة في صورة خيول، وتارة أخرى نقدا. وهذا ما يستفاد من القوائم التالية: "الحمد لله زمام الهدايا. وقيد في 14 شوال عام 1284هـ... بنو مطير 100 ريال"[29].

"الحمد لله وحده "المشور" الثالث. في 16 حجة الحرام عام 1327هـ...

قواد بني مطير 08 خيل الهدية"[30].

"الحمد لله وحده "المشور" الثالث. في 16 حجة الحرام عام 1328هـ...

بني مطير إخوان حم البرزوني	120 ريال هدية
بني مطير إخوان عق الحرزلاوي	01 خيل هدية
بني مطير إخوان بوكرين النعماني	01 خيل هدية
بني مطير إخوان عق البومدماني	01 خيل هدية
بني مطير إخوان علا الولاني	01 خيل هدية
بني مطير إخوان علا العياشي	01 خيل هدية
بني مطير إخوان الحمادي	01 خيل هدية"[31].

"الحمد لله "المشور" الثالث. في 4 شوال عام 1329هـ....

قواد بني مطير 3 خيل هدية"[32].

يلاحظ من خلال التقاييد المثبتة أعلاه عن ثلاث سنوات متتالية 1327هـ-1328هـ- 1329هـ، تنازل مطرد في عدد الخيول الموجهة من قبل بني مطير للحضرة السلطانية. وإذا كان هناك من تفسير لهذا التناقص في قيمة الهدية من عام لآخر خلال تلك السنين، فمرده إلى تمرد الأهالي وخروج معظم ايالات القبيلة عن سلطة المخزن الحفيظي طيلة تلك السنوات، كما سنبينه في فصل قادم.

بالإضافة إلى الهدايا المعتادة التي كانت توجه في الأعياد الثلاثة للحضرة السلطانية، كان بنو مطير يعطون هدايا أخرى في مثل تلك المناسبات، لخليفته بمدينة

مكناس. فقد عثرنا على تقييد بأسماء القواد ومبالغ الهدايا التي كانت تدفع للخليفة المذكور، جاء فيه: "الحمد لله. هدية سيدنا الخليفة أعزه الله في 2 شوال عام 1319هـ.

القائد محمد بن احمد المطيري النعماني	005 ريال
القائد بوكرين النعماني	005 ريال
القائد يوسف الحرزلاوي	010 ريال
القائد لحسن وعمرو البرزوني	007 ريال
القائد علا البومدماني	008 ريال"(33).

وتكشف وثيقة أخرى، أنه علاوة على هدية السلطان وهدية خليفته، كان المطيريون يدفعون في الأعياد الثلاثة أيضا هدية ثالثة إلى "الدار العالية بالله" بمكناس. وردت الإشارة إلى هذا الصنف من الهدايا، في رسالة أمين آيت نعمان إلى السلطان، بتاريخ 16 شوال عام 1303هـ. "...إن ربع إخواننا آيت نعمان يعطون في واجبهم من الهدية ستون ريالا منها عشرة ريال لمولانا إسماعيل، وخمسون ريالا للدار العالية بالله..." (34).

ويتبين من مراسلة أخرى كذلك، أن القبيلة كانت تتحمل بالإضافة إلى الهدايا المذكورة، أعباء أعطيات أخرى، كان العمال والولاة يستخلصونها من محكوميهم في تلك المناسبات، ليبعثوا بها إلى كبار موظفي المخزن الذين كانوا يقفون يوم العيد مع الوفود الواردة بالهدايا من مختلف مناطق البلاد ويتولون تقديمهم، بالتتابع، إلى الجلالة السلطانية. وقد استنتجنا ذلك من جواب محمد بن العلام على رسالة الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 21 ذي الحجة عام 1312هـ، يخبره فيه بوصول إخوانه إلى الحضرة السلطانية ووقوفه معهم يوم العيد، ويشكره على ما أكرمه به. "...وبعد، وصل كتابك مهنيا (هكذا) بعيد الأضحى الأكبر طالبا الوقوف مع من وجهته من ايالتك آيت بومدمان وعن جروان وعن آيت سغروشن وعن آيت حماد. فقد وصلوا ووقفنا معهم وفق الإشارة. وما أكرمتنا به وصل، خلف الله عليك (هكذا)..." (35).

تقديم الهدايا

كانت العادة المتبعة في تقديم الهدية، أن يتوجه وفد من أعيان القبيلة ووجهائها إلى الحضرة السلطانية، تحت إشراف العامل، أو خليفته، أو نائب عنه، قبل يوم العيد بأسبوع أو أسبوعين أو أكثر، حسبما إذا قضى السلطان مراسيم العيد في الحوز أو

الغرب. فقد انطلق وفد القائد العياشي في سنة 1307هـ، كما يتبين من تاريخ الرسالة التي حملها وفده إلى السلطان، بـ 18 أو 19 يوما قبل حلول موسم عيد الفطر لذلك العام.

"...وبعد، فقد وجهنا للدار العالية بالله أعيان القبيلة بفرس هدية لجلالة مولانا..." [36].

وكان العمال والولاة، يتنافسون ويتسابقون للوصول قبل غيرهم إلى دار المخزن، وذلك لأن الترتيبات والتنظيمات المخزنية في مواسم الأعياد، كانت تقضي بأن يستقبل أول وافد على الحضرة السلطانية، ولو ورد عدد عديد منهم في اليوم الواحد، ومن جاء ليلة العيد، فلاحظ له في ملاقاة السلطان[37]. وكانت العادة المتبعة في الأعياد، أنه عندما يكون السلطان في الحوز، يفد على أعتابه القواد من وادي أم الربيع إلى أقصى سوس، ويكتفي عمال الغرب بإرسال خلائفهم. وإذا كان في الغرب، يأتي القواد من أم الربيع إلى وجدة، ويبعث أهل الحوز خلائفهم فقط. وإذا أراد أحد من العمال القدوم على السلطان بنفسه، وكان المطلوب حضور خليفته، فلابد أن يستأذن السلطان في الأمر ويأخذ موافقته[38].

كانت مراسيم الاستقبال، تستغرق من ثلاثة إلى سبعة أيام، كل يوم كانت تقدم فيه إلى السلطان مجموعة من الوفود مع هداياهم. وكانت العادة أن يعمر أول "مشور" بأهل فاس. وحسب الإشارات الواردة في الوثائق الآنفة الذكر، كان بنو مطير يستقبلون ضمن "المشور" الثالث.

كان السلطان يستغل مناسبات الأعياد، وورود الوفود على أعتابه، لتسوية بعض الخلافات، والنظر في شؤون الرعية. فيعزل مثلا القواد والولاة الذين حامت حولهم الشكوك وتبين له عدم إخلاصهم وصلاحهم، ويعاقب أصحاب الجرائم والسوابق، ويبث في الخلافات التي كانت تنشب بين العمال أو بين القبائل. وكان القواد بدورهم يغتنمون فرصة مواسم الأعياد، للتشفع في إخوانهم، أو للالتماس التخفيف عنهم، أو لقضاء وتحقيق بعض المآرب والمنافع الخاصة التي كانت تستجاب في تلك المناسبات أكثر من غيرها. وعندما تهم الوفود بالانصراف، كانت تكتب للخلائف أجوبة عمالهم وتنفذ لهم الصلات والكسوة. ومن أمثلة ما كان يكاتب به المخزن العمال في مثل هذه المناسبات، ما جاء في رسالة من السلطان إلى القائد لحسن الحرزلاوي، بتاريخ 15 ربيع

الأول عام 1312هـ. "خديمنا الأرضى القائد لحسن الحرزلاوي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، وافا كتابك صحبة من أوفدتهم على شريف حضرتنا للنيابة عنك في التهنئة بطالع الموسم النبوي الأنور المشرق بميلاد النبي الزكي الأطهر. فقد قاموا عنك بذلك الوظيف وتفيؤوا من ظلال إمدادات الله الظل الوريف وحضروا المشهد الحفيل والجمع الجليل، وأدوا مفروضات التهنئة وأبلغوا الهدية، وسلكوا في آداب ذلك كله سراطا سويا، وأحرزوا من أدعيتنا الصالحة ما كان بالإجابة حريا، وانصرفوا في حلل الأرض رافلين وفي نعم الله متقلدين وبخاطرنا الشريف فائزين. أصلحك الله وأصلحهم ورضي عنك وعنهم، وعوضكم خير خلف ووقاكم مصارع التلف، والسلام"(39).

السخرات

هي الأموال التي كان السكان يدفعونها للجنود، والأعوان، ورجال المخزن، على اختلاف درجاتهم ورتبهم، كلما وردوا على القبيلة من المخزن المركزي في مناسبات مختلفة: في مهمة إعلامية، أو تفقدية، أو تحكيمية، أو حتى زجرية، أو لاستخلاص الفروض والواجبات أو غيرها من الأمور التي كانت تستدعي تنفيذ الأغراض والمآرب المخزنية في القبيلة. وفي هذا الصدد، تقرر الوثائق الأجنبية التي وقفنا عليها، أن نظام السخرة المعمول به في القبائل، كان يتحول، في كثير من الأحيان، إلى مجرد رشوة محضة. ذلك أن الأمناء الذين كانوا يشرفون على عملية الخرص، وإحصاء المواشي، كانوا يتعمدون المبالغة في تقدير حجم ثروات الأهالي وممتلكاتهم، حتى يرغموا المالكين منهم على رفع مبلغ سخرتهم والزيادة على القدر المعتاد(40).

ويتبين من الإشارات الواردة في الوثائق المخزنية، أن حجم مبلغ السخرة، كان يختلف حسب مرتبة الأشخاص والموظفين الواردين على القبيلة ومكانتهم في دوائر المخزن. فقد وقفنا على ثلاث نماذج من السخرات التي كانت القبيلة تدفعها لرجال المخزن في شتى المناسبات، وهي متباينة من حيث مواضيعها ومقاديرها ورتب الأشخاص الذين نالوها. ففي 6 شعبان عام 1309هـ، كاتب السلطان الباشا حم بن الجلاني، في موضوع استيفاء سخرة قائد الرحى محمد السوسي من عمال بني مطير، قائلا: "...وبعد، فنأمرك أن تشد عضد حامله قائد المائة على استيفاء سخرة قائد الرحى محمد السوسي على قضية آيت بورزون من عمال بني مطير ومنهم العياشي والولاني، ولا تترك إلا من من دفع ما عليه كحم وابراهيم، وقدرها مائة وخمسون ريالا..." (41).

وفي 28 ربيع الأول عام 1310هـ، كتب الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان يقول: "...اعلم مولانا [...] بأني كتبتُ لمولانا على شأن المشاركة الذي (هكذا) بيني وبين العالية بالله الذي (هكذا) حرقت لنا نار مع التوايز العالية بالله أمرنا مولانا لتنفيذ التقويم من عند الباشا حم بمكناس، ونفذ لنا أرباب اليصر والقوام حتى قوموا ودفعت لهم ثمانية ريال سخرة..." (42).

وورد في وثيقة أخرى :"...وبعد، وصل كتاب مولانا الشريف بدفع ما نابنا وسط عمال بني مطير كافة في خمسمائة ريال سخرة نائب خديم مولانا القائد العربي ولد با محمد ومن معه من المخازنية (هكذا) الذين كانوا نازلين علينا من أجل الموظف إلخ. فعلى السمع والطاعة. فسندفع له إن شاء الله في العيد القادم بحول الله. فقد فرضناها على القبيلة..." (43).

ويتضح أيضا من الإشارات الواردة في الوثائق المدرجة أعلاه، أن تعدد السخرات وتكرارها على امتداد الشهور والسنين، كان من الأعباء التي طالما تضجر منها السكان وسئموها. فامتناع الأهالي ورفضهم أداء سخرة قائد الرحى الوارد الذكر في المثال الأول، وتقاعس القبيلة وتراخيها في دفع سخرة نائب القائد العربي ولد با محمد ومن معه حسب الوثيقة الثالثة، يدل على استياء السكان وضجرهم من أعباء تلك المطالب. ويمكن القول أن توافد موظفي المخزن ونزولهم على القبيلة، كان يشكل مصدر شؤم وضيق بالنسبة للسكان. إذما أن يفرغ الأهالي من جمع وتسديد سخرة ومؤونة الشخص أو الموظف الفلاني، حتى يأتي الإعلام بورود موظفين آخرين في مهمات مختلفة تكلف القبيلة أعباء سخرات ومؤونات أخرى، تعادل سابقاتها أو تفوقها حجما، وهكذا دواليك، على مر الشهور والسنين. الأمر الذي كان يخل كثيرا بمستوى عيش السكان ويؤثر على مواردهم ومدخراتهم.

المؤونة

المؤونة هي المواد أو الأموال التي كان بنو مطير، كغيرهم من القبائل، يمدون بها رجال المخزن وموظفيه المكلفين بمهمة في القبيلة، أو جيوشه العابرة أو الجاثمة على المنطقة، أو الدار العالية بمكناس، أو شرفاء وأقارب السلطان بنفس المدينة، أو إخوانهم السجناء المودعين والموزعين على مختلف سجون البلاد. وكما كان عليه الحال بالنسبة للسخرة، كان حجم المؤونة وتكلفتها، يختلف أيضا حسب أهمية الأشخاص والوفود

التي كانت تنالها. وكانت تدفع في شكل مواد، كالزرع، والدجاج، ورؤوس الماشية، والسمن، والسكر، وعلوفات البهائم، كالتبن والشعير. كما كانت تسدد أيضا في شكل نقود، على أن توازي قيمتها في النهاية مقدار المؤونة الواجبة على القبيلة في كل مناسبة. ويرجع تاريخ فرض المؤونة على القبائل، إلى القرن السادس عشر. وكان أبو مروان عبد الملك الغازي السعدي، هو الذي سن هذا الواجب، عندما أمر أخاه أحمد (المنصور) بإلزام خدامه بعمالة مكناسة، وأزمور، وأولاد جلول، بتموين المحلة العسكرية العاملة هناك، وتزويدها بكل ما يلزمها من المؤن والعلوفات، في رسالة أوردها صاحب "نزهة الحادي". "... هذا وأنه ساعة وصوله إليكم، تخرج من الخدام لعمالة مكناسة، وأزمور، وأولاد جلول، من يفرض عليهم علف محلتنا المنصورة ومؤونتها، وتأمرهم بدفعه وإبلاغه لمدينة سلا، وقدر ذلك صحفة شعير وعشرون مدا قمحا لكل نايبة وصاع من سمن وكبش لأربع نوايب. وأكد عليهم رعاك الله أن يعتنوا بذلك وبإصاله للمكان المذكور من غير عطلة..." (44).

وبعد ذلك التاريخ، أصبحت المؤونة، كباقي الواجبات الأخرى، فريضة معتادة تدفعها القبائل، إلى جانب السخرة، بصفة إلزامية، لرجال المخزن وجيوشه، كلما حلوا بها في مهمة تحكيمية، أو جزرية، أو غيرها. وحسب الوثائق التي عثرنا عليها في الموضوع، يمكن حصر وتصنيف ما كان يدفعه المطيريون من مؤونات، حسب الأشخاص والجهات المستفيدة منها، في الأصناف التالية:

1) مؤونة موظفي المخزن الواردين على القبيلة

كان بنو مطير يمدون رجال المخزن وموظفيه الخارجين إليهم، بكل ما يلزمهم من المؤن والعلوفات اللازمة لهم ولبهائمهم، ما استغرقته المهمة التي بعثوا وخرجوا من أجلها. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 18 ربيع الثاني عام 1307هـ، "...ننهي لكريم علمه المنيف أن الأمين القابل (هكذا) لدفع الموظف علينا، وصل وأمرنا مولانا بتيسير مؤونته حتى يرجع للحضرة الشريفة. فنحن عند السمع والطاعة..." (45).

وكانت مؤونة رجال وأعوان المخزن تشكل عبئا حقيقيا على معاش السكان. فرغم ما كانت تدفعه القبيلة لهم من مواد وعلوفات تفوق ما يمكن أن يستهلكوه خلال اليوم الواحد، كان هؤلاء يستعملون نفوذهم وسلطتهم للضغط على العمال والقواد،

لإرغامهم على إجبار إخوانهم على الرفع من حجم المؤن المدفوعة لهم. ففي 3 رجب عام 1309هـ، اشتكى القائد المختار بن محمد المطيري على السلطان بصاحب السكين العامل عنده، وأخبره أنه، رغم دفعه لهذا الأخير مؤونة قوامها مد من الشعير وقطعتان من السكر وعدد من الشمع ورأس من الغنم في كل يوم، فإن هذا الأخير صار يشتمه ويتهجم عليه ويحط من كرامته. "...فليكن في علم سيدنا أعزه الله، لما ورد علينا كتاب سيدنا مع صاحب سيدنا ج محمد الخلطي، صاحب السكين، ونحن ندفع له في المؤونة مدا من الشعير، واثنان قالب سكر (هكذا) واثنين يم شماع، (هكذا) زاد واحد من الغنم، ولا نتجمل عليه، فالله يجعل البركة في سيدنا، وهو لا يقصر من جانبنا. في كل يوم ندفع له المؤونة ولا يقصر معنا بالسب والفحشاء، بشهادة صاحب سيدنا القائد عبد الرحمان البخاري الجبوري وصاحب سيدنا الذي قدم مع ولد الشيخ علي ويهو الحرزلاوي، بشهادتهم، وسيدنا له النظر. ونحن نصبر على وجه سيدنا..." (46).

وإلى ما يقرب من هذا، ذكر فريش، أن أعوان وموظفي المخزن، كانوا يطالبون القبائل بـمؤونات تفوق أحجامها بعشرة إلى عشرين مرة احتياجهم واستهلاكهم اليومي(47).

2) **مؤونة حراك القبيلة**

كان المطيريون يساهمون بخيلهم ورجالهم في الحركات والمحلات المخزنية التي كان السلطان يجردها ويستنفرها، بين الحين والآخر، لتطويع القبائل السائبة وزجر العصاة والمخالفين للأوامر المخزنية. وعلاوة على الخيل والرجال، كان السكان يتكلفون بتسديد صوائر حراكهم ولوازمهم من المؤونات والعلوفات والرواتب وغيرها: وفي هذا الصدد، تقول رسالة من القائد بوعزة الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 14 رمضان عام 1307هـ: "...ولما صدر أمر مولانا أعزه الله بالحركة السعيدة المباركة، فرضتها عليهم، وعينا منهم الرجال والخيل الصحاح، كما أمرنا مولانا أيده الله، وألزمتهم بالقيام برواتب الحروك، وتقديم أمورهم كما ينبغي..." (48).

3) **مؤونة المحلة السلطانية**

كان بنو مطير، بسبب موقعهم بين فاس ومكناس (طريق السلطان)، ولقربهم من الأطلس المتوسط، معقل القبائل المتمردة والخارجة باستمرار عن سلطة المخزن، والتي كانت محط حملات وحركات متعددة من قبل جيوش السلطان، يقومون، في مناسبات

متعددة، بتموين المحلة السلطانية، سواء عند تنقلها بين فاس ومكناس في اتجاه الحوز، أو العكس، أو عند توجهها نحو جبال الأطلس المتوسط لتطويع وزجر قبائله السائبة، أو لترتيب والنظر في أمورها. كانت مؤونة المحلة المخزنية تشكل عبئا ثقيلا على كاهل السكان، واستنزافا خطيرا لمواردهم ومدخراتهم، بسبب تعدد الأفراد العاملين بها، ووفرة الخيول والبهائم الجارة لأثقالها. وفي هذا الصدد، كتب السلطان مولاي عبد العزيز إلى عمه مولاي عرفة، في 2 جمادى الأولى عام 1313هـ، يصف رحلته من فاس إلى الرباط، مرورا على أرض بني مطير قائلا: "...منذ نهضنا من حضرتنا الفاسية [...] إلى أن وصلنا حضرتنا السامية من مكناس العاطرة الأنفاس، بعد أن قام خدامنا بنو مطير وأعراب سايس بالواجب من المؤونات، والعلوفات، وكل أمر لازب، فأقمنا به مدة صارفين وجه العناية لترتيب شؤون جواره من هاتيك القبائل وضبط أمرهم بما يعود عليهم بالصلاح والفلاح..." (49).

ويبدو أن تموين المحلة السلطانية من قبل بني مطير، كان من التكاليف المعتادة والمألوفة لدى السكان، بسبب تكرار تردد الجيوش المخزنية على منطقتهم وإقامتها بالقرب من موطنهم. وهذا ما يفهم من رسالة السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني في الموضوع، بتاريخ 26 صفر عام 1313هـ. "...وبعد، فنأمرك، بوصوله إليك، أن تيسر مؤونة محلتنا السعيدة على أيالتك بني مطير، على العادة، وتنزلها بعين طوط وتعجل بها ولابد..." (50).

وبالإضافة إلى مؤونة المحلة المعتادة، كان المخزن، إذا أراد أن ينزل العقاب بالقبيلة، أو تأديب فرقة أو عظم منها، لسبب من الأسباب، يبعث بفصيلة من الجيش في حجم قائد الرحى، أو المائة، حسب أهمية المخالفة المرتكبة وخطورتها، تنزل على السكان لمدة غير محدودة، يقوم الأهالي خلالها بتموينها والعناية بها، ولا تقلع عنهم إلا بعد تحقيق وتنفيذ المهمة التي بعثت وخرجت من أجلها. وهذا ما يستفاد من رسالة القائد العياشي إلى السلطان، بتاريخ 29 ربيع الثاني عام 1312هـ. "...أنهي لعلم سيدي رعاه الله وحفظه، أني رددت على آيت ولال ما كان نهبه إخواني لهم، حيث وقع بينهم وبين إخواني ما وقع من القتل والنهب وهم بدأوهم، كما كنت كتبت بذلك لسيادة سيدي، ثم اقتضى نظر مولانا السديد إنزال قائد الرحى ومن معه من الخيل على إخواني إلى أن يردوا ما نهبوا لآيت ولان ويجعلون (هكذا) العرف فيما بينهم. وعليه فلينه

للعلم الشريف أعزه الله، أني قمت على ساق الجد في رد ما كان نهبه إخواني لآيت ولال، فردوه لهم عن آخره، وحلفوا باليمين المغلظ على أنهم لم يبق عندهم شيء لآيت ولال، طالبين من مجادة مولانا الشريفة أن يأمر بإنهاض قائد الرحى ومن معه من الخيل من عليهم لأجل ما حصل لهم من الضرر من أجل مؤونتهم هذه شهرين، طالبين من سيادة سيدنا الشريفة أن يساعدهم على إنهاضه ورجوعه للخدمة الشريفة، لأن جلوسه اليوم لا فائدة فيه بعد قضاء الغرض. ونظر مولانا أوسع..." (51).

4) مؤونة الجيش القداري المطيري المقيم بقصبة الحاجب

سبق أن أشرنا، عند حديثنا عن سكان الحاجب، إلى أن مولاي الحسن كان قد أخرج في سنة 1306هـ، فرقة ايقدارن من قبيلة بني مطير وأنزلها بقصبة الحاجب لتعميرها، وأجراها مجرى الجيش البخاري. كما أضاف إلى الفرقة المذكورة، نفرا آخر من الجيش النظامي وأنزله بنفس المكان، ليكون دالة ورقيبا على قبائل تلك الناحية (52). ونظرا لإقامة هذه الفصائل من الجيش في أرض بني مطير بصفة دائمة في القصبة المذكورة، كانت القبيلة تتكلف بتموينها وتتحمل أعباء إمدادها بكل ما يلزم أفرادها ودوابها من المواد والعلوفات اللازمة لها. فقد أمر السلطان في 20 شوال عام 1307هـ، القائد حم بن الجلاني، بإمداد الجيش القداري المذكور، بمؤونة قوامها ستون كبشا، وستون ماعونا من السمن، وستون تليسا من الشعير، والدجاج، بما نصه: "...وبعد، فنأمرك أن توجه مؤونة محلتنا السعيدة من الجيش القداري المطيري، في ستين كبشا، وستين ماعونا من السمن وستين تليسا من الشعير، والدجاج على عادة الجيوش السعيدة، والقيام بالمؤونة..."(53).

5) مؤونة سجناء القبيلة

بالإضافة إلى قائمة الأعباء والتكاليف التي كانت تتحملها القبيلة على مر الحول، كان السكان ملزمين أيضا بإطعام إخوانهم المودعين في مختلف سجون المخزن، وإمدادهم بما يلزمهم من المؤونة. وكانت هذه المؤونة، نظرا لإقامة السجناء في مدن وسجون نائية عن قبيلتهم، تدفع نقدا. وردت الإشارة إلى هذا النوع من المؤن، في رسالة القائد بوشتى بن البغدادي إلى السلطان، بتاريخ 4 شوال عام 1309هـ. "...ورد علينا الكتاب الشريف أعزه الله، أن نوجه ما نابنا مع الخديمين النعماني والحرزلاوي في مائة ريال واثنين وثمانين ريالا وثلاثة أخماس الريال ونصف الخمس التي صيرها ناظر ردانة

على مساجين (هكذا) آيت ولال من ايالتنا وعلى ايالة الخديمين المذكورين المودعين في سجنها، في خبزهم عن مدة ثلاثة أشهر إلا يوما واحدا، أولها تاسع عشر ربيع الثاني الفارط، ونعجل بذلك واصلا لشريف أعتاب سيدنا..." (54).

6) مؤونة "الدار السعيدة" بمكناس

كان بنو مطير، بحكم موقعهم ومجاورتهم لمدينة مكناس، يقومون كباقي القبائل القريبة والمحيطة بهذه المدينة، بإمداد "الدار السعيدة" فيها بكل ما يلزمها من المؤن، كالزرع، والحطب، والفحم، ورؤوس الأغنام، وبقر الحليب، وغيرها من الزاد لأهلها وساكنيها. وحسب إحدى الوثائق التي وقفنا عليها، كانت البيوتات والعائلات التي تحسب على هذه الدار، تتألف، من بعد دار السلطان وأقاربه المباشرين، من دار الوزير الكبير، ونقيب الشرفاء العلويين، وشرفاء المرانيين، وقاضي المدينة، وقواد الأراحي، والأغوات، وقواد المشور، والمحتسب، وأمناء الأملاك المخزنية، والبوابين، وخدام الدار العالية، على اختلاف اختصاصاتهم وحنطاتهم (حرفهم)(55). وقد وردت في الوثائق، إشارات إلى نماذج متنوعة بأصناف المؤن والمواد التي كان السكان يقومون بتسليمها، بين الحين والآخر، وعلى مر الحول، لأهل هذه الدار، نذكر منها على سبيل المثال:

أضحيات العيد

كان المطيريون يمدون "الدار السعيدة" بمكناس، عند حلول عيد الأضحى من كل عام، بعدد من الأضحيات، كانت توزع على بيوتات الأسر الآنفة الذكر. وكان كل قائد يساهم بعدد من رؤوس الأغنام، حسب أهمية ايالته واتساعها. ويظهر أن عدد الأكباش الموظفة على كل قائد، كان يتغير من سنة إلى أخرى ويخضع لحاجيات ومتطلبات الدار المذكورة. وهذا ما يفهم من رسالة عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 3 محرم عام 1310هـ. "...وبعد، وصل كتاب سيدنا شريف في شأن غنم الضحية الواجبة علينا. اعلم سيدنا أعزه الله، منذ توليت لم تدفع (هكذا) عدى عشرين رأسا، وان صدر أمر سيدنا شريف بأربعين رأسا، حين نقدم بالسلامة من الحركة..." (56).

وقد عثرنا على ثلاثة تقاييد مختلفة عن ثلاث سنوات متتالية، سجلت فيها مساهمة كل ايالة في أضحيات "الدار السعيدة" خلال تلك الأعوام، ندرجها على التو.

"الحمد لله. بيان العدد الوارد من العمال من الضحية السعيدة بمكناس على يد وصيف سيدنا الباشا صالح عام 1326هـ.

....

بني مطير	رؤوس
القائد علا وادريس القداري	020
القائد الغازي النعماني	010
القائد بنعيسى البوحفراوي	013
القائد محمد وابراهيم النعماني	010
القائد عق البومدماني	029
القائد عق الحرزلاوي	020
القائد عق وعلا الدراري	05
الجمع	107"(57).

"والحمد لله بيان ما دفعه العمال من الضحية "للدار السعيدة" بمكناس عام 1327هـ.

....

القائد حم والحسن المطيري البرزوني	رؤوس غنم 060
القائد عق البومدماني المطيري	رؤوس غنم 020
القائد بوعزة الملواني المطيري	رؤوس غنم 020
القائد عق الحرزلاوي المطيري	رؤوس غنم 020"(58).

....

"الحمد لله وحده بيان ما ورد من العمال من رؤوس الغنم والضحية للدار العالية بالله عام 1328هـ.

....

القائد بوكرين النعماني المطيري	020
القائد عق البومدماني المطيري	020
القائد محمد وارح حمادي المطيري	020
القائد حم الحسن البرزوني المطيري	060
القائد أوعلى عق بن عل الحرزلاوي المطيري	020"(59).

يلاحظ من خلال هذه القوائم أيضا، عدم التساوي في عدد الرؤوس المدفوعة من قبل المطيريين خلال السنوات الثلاث المشار إليها أعلاه. كما نقف على تناقص مطرد في عدد القواد الواردين على "الدار السعيدة" في نفس الأعوام. وترجع العلة في ذلك أيضا، إلى نفس الأسباب التي أشرنا إليها، عند حديثنا عن الهدية، والتي قلنا بصددها أن السنوات السابقة لإجراء الحماية، قد تميزت بانتفاض المطيريين المستمر على المخزن وخروج معظم الايالات عن سلطة الدولة. الأمر الذي كان يحول دون توصل أهالي هذه الدار بالعدد المعتاد والكافي من الأضحيات.

بقر الحليب

يظهر أن قبيلة بني مطير، بالإضافة إلى أضحيات العيد، كانت تساهم، إلى جانب القبائل المجاورة لمكناس، بإمداد "الدار السعيدة" بها أيضا بعدد من الأبقار الحلوب اللازمة لسكان ونزلاء الدار المذكورة. وردت الإشارة إلى هذا النوع من المؤونة، في رسالة الأمين بناصر محمد المطيري والشيخ الغالي محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 23 ذي الحجة عام 1304هـ. "...ننهي لشريف علم سيدنا أعزه الله، أن آيت عياش وآيت سليمان من ايالة عاملنا القائد عبد الوهاب العياشي، إذا كانت كلفة مخزنية سعيدة، كبقر الحليب، والتبن، وضحايا العيد (هكذا)، يأخذون منها ثلثان (هكذا)، لكل فرقة منهم الثلث الواحد، ويتركون لنا ثلثا، ونحن أقلهم رجالا وأضعفهم مالا وماشية..." (60).

الحطب والبياض (الفحم)

علاوة على مختلف المؤونات التي كان السكان يدفعونها "للدار العالية"، كان المخزن يطالب الأهالي، بين الحين والآخر أيضا، وكلما تطلب الأمر ذلك، بتزويد أسرها بأحمال من الحطب والبياض اللازمة لها. وكان القواد، بأمر من السلطان، يجتمعون عادة بباشا مكناس بين الحين والآخر، ليرتبوا معه أمور خدمة تلك الدار ومتطلباتها من الحطب والبياض، وبعد ذلك كان العمال يستنفرون إخوانهم ويتوجهون بهم إلى غابة الأطلس المتوسط، للاحتطاب وإعداد أكواش الفحم اللازمة والواجبة عليهم. وفي هذا الصدد، خاطب السلطان قواد بني مطير، في 15 جمادى الأولى عام 1302هـ، قائلا: "خدامنا الأرضين قواد بني مطير كافة، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فنأمركم أن تجتمعوا لدى وصيفنا القائد حم بن الجلاني، لترتبوا معه

أمر خدمة الحطب لدرانا العالية بالله، حتى لا يقع تعطيل فيه، وليتحمل له كل واحد منكم بما ينوبه فيه..." (61).

ويتبين من وثيقة أخرى، أن أحمال الحطب والفحم الموظفة على القبائل، كانت تدفع على رأس كل شهر، وأن كل قبيلة كانت ملزمة بتسليم عدد معين من الأحمال محدد مسبقا وبأمر سلطاني. ورد الحديث عن هذه التفاصيل، في رسالة إدريس بنحجي إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ فاتح رجب عام 1305هـ. "...وبعد، فيصلك ورقة ما على بني مطير، وجروان، من الحطب والبياض، وما قدر لهم يدفعونه كل شهر..." (62).

الغرامات والدعائر

الغرامات هي التعويضات العينية أو النقدية التي كانت تؤديها القبيلة لبيت المال، كلما وقعت سرقة، أو سطو، أو إتلاف مال، أو تجارة، أو محصول للغير فوق أراضيها، كنهب السكان لسلع القوافل التجارية العابرة لبلادهم، أو سرقتهم لماشية المخزن وأكل زروعه، أو إتلافهم لممتكات الغير، أو ما شابه ذلك. فقد كان السكان مسؤولين بصفة جماعية عن كل ما يحدث داخل حدودهم، ويتحملون عواقب كل ما يطرأ في بلدتهم من حوادث ومخالفات. وكانت أحكام المخزن تلزم كل فرقة أو عظم بتعويض كل ما ضاع أو نهب داخل محيطها من مال، أو ماشية، أو تجارة، أو غيرها. وربما طولبوا بأداء تعويضات تفوق بكثير قيمة الأشياء المنهوبة والمدعى بها. وفي هذا الصدد، كتب القائد العياشي إلى السلطان، في 4 رجب عام 1309هـ، يقول : "...أنهي لعلم سيدي رعاه الله، أنه كان وافاني كتاب شريف أسماه الله آمرا لي سيدي رعاه الله، بتوجيه ما نابني في غرم زرع ضآيت كشتام، وقدر ذلك ستة أوسق، فوجهت منها للهري المذكور نحو أربعة أوسق، بعدما فرضت العدد على إخواني. فدفع أغنياؤهم واجبهم، ولم يجد الفقير ما يدفع. والآن أطلب من الجانب الشريف أسماه الله الإمهال إلى الصيف القادم إن شاء الله..." (63).

ومن الأمثلة كذلك على ما كان يدفعه المطيريون من غرامات، ما جاء في رسالة السلطان إلى القائد حم بن الجلاني، بتاريخ 25 رمضان عام 1309هـ. "...وبعد، فنأمرك أن تستوفي ممن إلى نظرك من قبيلة بني مطير، ما نابهم في ثمن ما كان نهب من

السلعة والبهائم بسايس لليهودي ماماّن من كبانية التاجر سي يجبل طارق، وقدره ألف ريال، ووجهه عاجلا لحضرتنا الشريفة..." (64).

ولا نعرف ما إذا كان القدر المشار إليه أعلاه، يوجه إلى السلطان ليتولى تسليمه بعد ذلك إلى أصحابه، أم أن هذا المبلغ كان ينتهي ويؤول إلى بيت مال الدولة.

الذعائر

هي الأموال التي كان السلطان، أو الباشا، أو القائد يغرم بها الأفراد أو يوظفها على الجماعات، والعظام، والقبائل، كلما صدرت منهم مخالفة أو أمر يستوجب العقاب. وكان مبلغ الذعيرة، يختلف أيضا حسب أهمية وجلال المخالفات المرتكبة وخطورتها. وتذهب المصادر الأجنبية إلى القول، إن الذعائر والغرامات كانت تشكل موردا ماليا هاما لبيت مال الدولة، وأن المخزن، بسبب احتياجه المستمر إلى المال، كان يختلق، بين الحين والآخر، أسباب مختلفة لإثارة الفتن بين القبائل، ليتخذها بعد ذلك ذريعة وحجة لتذعيرها وتغريمها. ونحن لا نستطيع أن نثبت أو ننفي مثل هذه المزاعم. إلا أنه من الثابت وثائقيا، أن المخزن كان يغرم فعلا القبائل ويفرض عليها ذعائر فادحة، كلما صدر منها أمر يستلزم العقاب والتأديب. وقد عثرنا على أمثلة ونماذج مختلفة من الذعائر التي كان المخزن يستخلصها من السكان، بين الحين والآخر، يمكن تصنيفها، حسب مواضيعها، ونوع المخالفات المرتكبة، إلى ما يلي:

- ذعائر على السجناء

علاوة على المؤونة المشار إليها آنفا والتي كانت القبيلة ملزمة بدفعها لسجنائها الموزعين في مختلف سجون البلاد، كان المخزن يوظف على كل سجين تم أسره واحتجازه من قبله، لسبب من الأسباب، مبلغا من المال يضاف إلى عقوبة السجن. وردت الإشارة إلى هذا النوع من الذعائر، في رسالة يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 3 رجب عام 1307هـ. "...وأنهي لكريم علم مولانا، لما وصلنا الكتاب الشريف في قضية مساجين (هكذا) بني مطير وأمر سيدنا دام الله علاه بالذعيرة كل واحد نوظف عليه قدره، اعلم سيدنا أن المساجين (هكذا) إخوان الخديم الحرزلاوي، وظفنا عليهم ألفان ريال (هكذا)، ليدفعوها لبيت مال المسلمين، كل واحد منهم يعطي قدره في هذا. ونطلب من سيدنا يقبل شفاعتنا فيهم..." (65).

- **ذعائر "الانحراف"**

كانت تفرض على القبيلة أو على فرقة معينة منها، كلما تمرد أهلها وخرجوا عن طاعة المخزن. فبعد تجريده لحملة أو حملات زجرية على السكان وتطويعهم، كان السلطان يوظف على المنحرفين والخارجين عن المخزن، ذعائر تتفاوت مقاديرها حسب أهمية وخطورة الانتفاضات. فبعد انتفاض بني مطير في سنة 1296هـ، واستسلامهم لسلطة المخزن، وظف عليهم السلطان ذعيرة فادحة بلغ مقدارها مائة وخمسون ريالا. وردت الإشارة إلى هذا المبلغ في الظهير الذي أصدره السلطان في حقهم، في 15 رجب من نفس السنة. "...ولما رأينا العقوبة بلغت منهم حدها، وحل بهم من الإنكال والأرزاء ما لاعقوبة بعدها، قبلنا توبتهم وشفعنا ضعفائهم فيهم [...] ووظفنا عليهم مائة وخمسين ألف ريال (هكذا)، تطهيرا لصحائفهم وتنقية لها من ارجاسهم..." (66).

وفي سنة 1909م، وظف المخزن الحفيظي على القبيلة ذعيرة كبيرة، بلغ حجمها مائة ألف دورو، وذلك على إثر انتفاض السكان خلال ذلك العام(67).

- **ذعائر بسبب الاعتداء على الغير**

عندما كانت تقوم مشادة أو فتنة بين فرقتين أو بين القبيلة وجيرانها، كان المخزن يعاقب السكان بذعائر مختلفة تتفاوت مقاديرها أيضا حسب خطورة الحدث وأهميته. ولم يكن المخزن يكلف نفسه عناء البحث عن المعتدي والمعتدى عليه. فكلما وصل إلى علمه نبأ تحارب قبيلتين أو فرقتين، كان يغرم الطرفين المتصارعين معا بمبلغ من المال، ثم يرسل بعد ذلك فصيلة من الجيش لاستخلاص الذعيرة الموظفة عليهما. فبعد الفتنة التي نشبت بين بني مطير وجروان في سنة 1306هـ، وظف السلطان على المطيريين مبلغا ماليا قدره 1500 ريال، وعلى الجروانيين ألف ريالا. ورد الخبر عن هذه الفتنة والإشارة إلى هذه الذعيرة، في رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 شعبان عام 1306هـ، "...وبعد وصل جوابك بأن فتنة وقعت بين جروان وبني مطير، بسبب رجلين منهما كانا يتصارعان، إلى أن أفضى ذلك بهما إلى الضرب بالأحجار ثم الرصاص، وما فرق بينهم إلا ظلام الليل، ذاكرا أن ذلك دأب البرابير وصرنا من ذلك على بال. فقد وظفنا على بني مطير ذعيرة قدرها خمس عشر مائة ريال، وعلى جروان ألف ريال. فاستوفيها منهم، ووجهوها لحضرتنا الشريفة. وقد أمرناهم بدفعها لك، ويوافيك خمس مائة من العسكر لشد عضدك على ذلك ووفق ما طلبت، والسلام"(68).

غنائم الحركات

تعرض بنو مطير، منذ نزوحهم إلى سهل سايس في مطلع القرن التاسع عشر، لعدة حملات زجرية وحركات تأديبية من قبل محلات وجيوش السلطان التي كان المخزن يستنفرها، بين الحين والآخر، لتطويع القبيلة وإخضاعها، كلما تمرد السكان وخرجوا عن طاعته. ولم تكن الجيوش المخزنية تكتفي، في مثل هذه الحالات، بتأديب العصاة، وزجر المنتفضين، وإجبارهم على الانقياد لسلطة الدولة. فقد كان الحراك ينزلون على القبيلة كالصاعقة، ينهبون محاصيلها الزراعية، ويستولون على ماشيتها، ويأتون على الأخضر واليابس فيها. فقد وصف السلطان عمل الجيوش المخزنية في القبيلة، خلال الحملة التي جردها على السكان في سنة 1296هـ، بقوله: "...ونهب جنود الله زروعهم القائم والحصيد، واستخرجت من مخزونه الكثير العتيد، وتملكت كسبهم وأموالهم، ونهبت أمتعتهم، وأساءت أحوالهم..." (69).

وجاء في الظهير الذي أصدره أيضا في حق بني مطير، بعد حركة عام 1309هـ. "...فوجهنا لهم من جيوشنا المنصورة بالله سرايا من القبائل والأبطال...فحصلوا على مساجين، (هكذا) ورؤوس، وأحاطوا بهم، فاستأصلوا عدة نفوس، فاقتحموا عليهم من أعز أماكنهم وحصونهم أمرسها، وأخذوا من الأموال والذخائر أنفسها، ونحن في اثرهم دارا بعد دار، وفرارا بعد فرار، حتى بلغت العقوبة فيهم حدها، وأعملت الصوارم في رقابهم حدها..." (70).

فمن خلال الوصفين الواردين في الظهيرين المثبتين أعلاه، يتضح أن ما كان يأخذه المخزن من غنائم خلال حركاته المتعددة إلى القبيلة، كان يخل ويضر بصورة خطيرة بحياة السكان ومستوى عيشهم. ولاسيما إذا وضعنا في حسابنا ما سبق أن أشرنا إليه، من أن المخزن، بسبب انتفاض السكان، وخروجهم المستمر عن سلطته، كان يعتبر ان الحركة لبني مطير تعد من واجباته السنوية. ويمكن الاستدلال على هذه الحالة، بما جاء في رسالة أحد قواد القبيلة إلى المخزن بعد حركة عام 1309هـ. "...ننهي لكريم علم سيدنا أيده الله، أنه ورد علي الكتاب الشريف أسماه الله بالأمر مخبر فيه (هكذا) ما نابنا مع قياد (هكذا) بني مطير في أربعمائة تليسا. فها نحن وجهنا أربع عشر تلاليس (هكذا). فنطلب من سيدي أن يقبل منا ما وجد. كما لا يخفى سيدي حالة القبيلة منهوبة ومقلة (هكذا)..."(71).

أموال من قبل المناصب-مصادرة متروكات القواد

كان المخزن، كما أسلفنا، يوظف على كل ايالة مبالغ مالية مختلفة، كلما أقدم على تنصيب قائد أو عامل عليها، كان الأهالي يسددونها لبيت مال الدولة مقابل تلك الولاية. وقد سبقت الإشارة إلى المقدار الذي دفعه آيت ولال في سنة 1327هـ، عند تولية القائد التهامي الولاني عليهم، والذي بلغ حسب الوثيقة التي أثبتناها في الفصل الأول من هذا الباب، خمسة آلاف ريال. كما ذكرنا أن الباشا حم بن الجيلاني قد أرسل في 13 ربيع الأول 1312هـ، مائة ريال إلى المخزن المركزي، فيما وجب عليه في عيادة ذلك العام وولآيته على آيت بومدمان. وأوضحنا كذلك، أن آيت نعمان قد دفعوا للمخزن في سنة 1314هـ، ثلاثة آلاف ريال، عند تنصيب القائد بوكرين عليهم(72).

فمن خلال هذه الأرقام، يتضح أن القدر الموظف على كل قبيلة أو ايالة، عند كل تولية، لم يكن قارا ولا مقررا بحكم العادة، بل كان يختلف باختلاف الحكام، وحسب أوضاع المخزن وحاجته إلى المال. فإذا قارنا المبالغ المالية المشار إليها أعلاه، نلاحظ تصاعدا مطردا في المقدار الذي أعطي في كل ولاية، خلال السنوات الثلاث (1312هـ-1314هـ-1327هـ). وإذا كان هناك من سبب لهذا التصاعد في قيمة كل ولاية خلال تلك الفترة بالذات، فمرده إلى تزايد حاجات المخزن المستمرة إلى المال في ذلك الوقت، لمواجهة الظرفية المالية الصعبة التي كانت تجتازها البلاد في تلك السنوات.

وبالإضافة إلى الأموال التي كانت ترد على بيت مال الدولة من قبل المناصب، كان المخزن يصادر متروكات القواد والعمال المنصبين في القبيلة، سواء عند هلاكهم، أو عند نكبتهم وتنحيتهم. فقد كان السلطان يعتبر أن ما كان يوجد في حوزة خدامه من أموال وثروات زائدة على ما كان عندهم يوم توليتهم، هو في نهاية الأمر ملك للدولة، مادامت تلك الأمتعة والثروات قد جمعت من القبيلة وتكونت على حسابها(73). وهذا ما يفهم من الرسالة التي وجهها الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان في الموضوع، بتاريخ 17 رجب عام 1310هـ. "...ننهي لكريم علمه المنيف، أن كتاب سيدي وصلني بتوجيه الحسن البومدماني لسجن العرائش صحبة من فيهم الكفاية لحراسته إلخ. يعلم مولانا أعزه الله أني وجهته بوصوله، كما أمرني سيدي دام نصره. لكن بعد أن أرسلت قائد المية (هكذا) وعددا من الخيل لخيمته، ليوجهوا ما عنده من مال المخزن أعزه الله.

فما وجدتَ عنده، إلا ما سطر بمنته. وها هو وارد على حضرة مولانا صحبة قائد المية (هكذا) الذي كلف به..."

الطرة:	فرس أزرق غشيوي	1
	فرس شكر غشيوي	1
	فرستان واحدة شهباء وأخرى زرقاء	2
	جدعان ذكران	2
	بغل أشهب	1
	بقرات	4
	ثيران	3
	عجول بين ذكر وأنثى	9
	غنم بين وليدة وغيرها	128"[74]

وورد في وثيقة أخرى حول نفس الموضوع: "...وبعد، فعن الأمر الشريف أسماه الله، عين لخديم سيدنا القائد الحسين ولد زهراء النعماني أمينا بقصد التوجه لإحصاء متروك ولد تيعريبت والإتيان عليه على التمام حتى لا يضيع منه قليل ولا كثير تقير ولا قطمير. ولابد فورا..." [75].

ولا نعرف ما إذا كان المخزن يحصي على الولاة، عند تنصيبهم، ممتلكاتهم وثرواتهم الخاصة، عند مباشرتهم لمهامهم، حتى إذا نكبوا أو هلكوا بعد ذلك، تمكن من التمييز بسهولة بين مال المخزن ومالهم الخاص، أم أن هذه المصادرة كانت تشمل كل الأمتعة والممتلكات التي كانت توجد في حوزتهم يوم نكبتهم أو هلاكهم، كما يستفاد من الوثيقة الأخيرة. وفي هذا الصدد، تقرر المصادر الأجنبية أيضا، أن المخزن كان يرخي العنان قصدا لخدامه بمختلف الإيالات، ويطلق لهم اليد في مال الرعية، ويغض الطرف عن ابتزازهم لإخوانهم، لأنه كان يعرف مسبقا أن ما يجمعونه من مال وثروات، يعود في نهاية الأمر، إلى بيت مال الدولة وخزائنها[76]. ولا نتوفر من جهتنا على أدلة وثائقية تثبت أو تنفي مثل هذه الأحكام.

ملاقات وهدايا مختلفة

الملاقاة هي الأموال التي كان القائد، أو العامل يسلمها للسلطان، أو لصدره الأعظم، أو لغيره من كبار الموظفين في دوائر المخزن، كلما ورد على دار المخزن في مهمة مخزنية، أو لقضاء أغراض شخصية، أو لعرض نازلة أو مشكلة تهم ايالته وإخوانه أو غيرها من الأمور التي كانت تستدعي وتستوجب تردده على الحضرة السلطانية وزيارته لكبار رجال المخزن. وتقرر المصادر الأجنبية في هذا الصدد كذلك، أن العمال عند عزمهم على ملاقاة السلطان، أو رجال حاشيته، كانوا يضطرون إلى جمع مبالغ مالية مهمة، وحشد هدايا ثمينة في تلك المناسبات، لأن كيفية استقبالهم وقضاء المآرب والأغراض الشخصية ومكانتهم في عين المخزن، كانت تتوقف على قيمة ما حملوه في حقائبهم من هدايا وأعطيات[77]. ومن الأمثلة على ما دفعه قواد بني مطير عند ملاقاتهم بالسلطان:

"الحمد لله تقييد الداخل السعيد وفره الله في 25 رمضان المعظم عام 1283هـ.

.... ملاقات ولد الشبلي المطيري.... 1000 ريال"[78].

"الحمد لله وحده ملاقات في 17 ربيع النبوي عام 1328هـ.

....

عق البومدماني 080 ريال"[79].

ويستفاد من وثيقة أخرى، أن قواد بني مطير، كانوا يساهمون أيضا، كباقي عمال القبائل، بهدايا أخرى مختلفة، عند إقامة الأفراح والحفلات في دار السلطان، بمناسبة من المناسبات، عند ختان الأمراء، أو زواجهم، أو عند شفاء السلطان من مرض ما، إلى غير ذلك من المناسبات. وردت الإشارة إلى هذا النوع من الهدايا، في رسالة القائد حم والحاج القداري إلى السلطان بتاريخ 25 صفر عام 1305هـ، يهنئه فيها بالشفاء مما أصابه من سقم، ويخبره أنه قد أرسل مساهمته في الحفلة التي أقيمت بنفس المناسبة. "...فقد وصلنا خبار (هكذا) هنا بأن مولانا أعزه الله، فقد شفاه الله وفرحنا غاية الفرح وحمدنا الله تبارك وتعالى على سلامة مولانا التي أنعم الله علينا بشفائه [...] وقد وجهنا حظنا في نزاها (هكذا) (حفلة) التي وصلنا أخبارها (هكذا). وها نحن وجهنا ستين طيرا من الدجاج ومية (هكذا) من البيض وزيرا (إناء) من السمن بالهناء والسرور..." [80].

ويستنتج من هذه الوثيقة أيضا، أن هذا النوع من الهدية، لم يكن إجباريا. ودليل ذلك أن القائد المذكور، لم يتوصل بأمر سلطاني في شأنها، كما كان عليه الحال في الفروض والواجبات الأخرى، وإنما توصل بخبر ذلك الحفل بوسائله الخاصة، فقرر أن يشارك دار السلطان أفراحها بما تيسر لديه من المواد والزاد.

المكوس

تعتبر المكوس من التكاليف والأعباء التي كانت تثقل كاهل بني مطير وتستنزف موارد ومدخراتهم. وقد سبق تحليل هذا الصنف من الجباية، في الفصل الذي أفردناه للتجارة[81].

الفروض والتوظيفات

بالإضافة إلى الضرائب الشرعية، والذعائر، والغرامات، والمكوس، ومختلف أصناف المؤونات، والسخرات، والهدايا المقررة بحكم العادة الموصوفة آنفا، كان المخزن يطالب السكان أيضا بضرائب أخرى استثنائية، لمواجهة المصاريف الطارئة على البلاد. وكان مقدار هذا الصنف من الجباية، يخضع فقط لرغبة الدولة وحاجتها إلى المال. وقد ساهم هذا النوع من التكاليف، بصفة تصاعدية، ومنذ أواسط القرن 19، بحظ كبير في إرهاق السكان واستنزاف مواردهم. ولاسيما في السنوات السابقة لإجراء الحماية. إذ بقدر ما كانت تزداد الضغوط المالية الأوربية على البلاد، بقدر ما كانت متاعب القبائل تزداد وتتفاقم. وقد سبقت في مقدمة هذا الفصل، في وثيقة سالفة، الإشارة إلى فداحة هذا النوع من الواجبات، عندما أوضحنا كيف اضطر كافة عمال بني مطير في سنة 1329هـ، إلى مكاتبة السلطان "ومراجعة خاطره" في التخفيف عن إخوانهم، فيما كان المخزن قد وظفه عليهم من المال خلال ذلك العام، بسبب عجز محكوميهم عن أداء تلك الفروض. ومن أمثلة ما كان يدفعه المطيريون في هذا الصنف من الجباية، ما جاء في رسالة بنعيسى ابن عبد الكريم إلى حاجب السلطان، بتاريخ 23 ربيع الأول عام 1327.

"...أما بعد، فلتعلم سيادتك رعاها الله، أن دفع القبيلة المطيرية وجهناه لحضرة مولانا دام علاه، كما ستقف سيادتك على بيانه تفصيلا وإجمالا، وقواد القبيلة المذكورة كل واحد وعدده..."

	رؤوس البقر	رؤوس الغنم	رؤوس المعز	خيل	فراسات	بغال
العياشي	17	15	20	01	01	00
البومدماني	25	28	17	01	01	02
الحرزلاوي	20	34	09	01	00	00
آيت نعمان	18	00	00	00	00	00
التحاتة	80	197	46	03	02	02 "(82).

كيفية توزيع الجباية على السكان

بعد أن وصفنا مختلف أنواع الجبايات التي كان المخزن يستخلصها من بني مطير، على مر الحول، في مواسم معينة، ومناسبات متعددة من السنة، نرى من المفيد هنا توضيح كيفية توزيع مختلف تلك الفروض والواجبات التي كان يؤديها السكان، لإبراز جوانب وملامح أخرى من الأعباء الجبائية التي كانت تتحملها القبيلة.

كان استخلاص الزكاة والأعشار، يتم وفقا للأقساط المحددة شرعا. وقد سبق أن أوضحنا كيف تطور نظام هذه الواجبات في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان وأوائل عهد مولاي الحسن، من مقادير قارة تراعى فيها نسب الغلل الزراعية وعدد المواشي، إلى ضريبة نقدية، أصبحت تخضع مبالغها فقط لحاجة الدولة إلى المال. وكانت باقي الفروض والتوظيفات المخزنية، يتم توزيعها وتقسيطها على أرباع، وأخماس، وأنصاف، وأعشار القبيلة. وهي كما أسلفنا، تقسيمات جبائية محضة. وقد سبق أن بينا في الفصل الرابع من الباب الأول من هذا البحث، كيفية انتظام تلك التقسيمات والتطورات التي شهدها نظامها، والتعديلات العديدة التي أدخلت عليه في النصف الثاني من القرن 19، بسبب الظرفية المالية والسياسية التي كان يجتازها المغرب في ذلك الوقت. ويبقي أن نشير هنا إلى أن عدد الخيام المنضوية تحت كل وحدة من تلك الوحدات الجبائية، كان يختلف من ربع إلى ربع، ومن خمس إلى خمس، ومن عشر إلى عشر ومن نصف لآخر.

وكان ينجم عن هذا الاختلاف والتفاوت في كوانينها، تفاوت أيضا بين السكان في تحمل أعباء الواجبات المخزنية. على مستوى الوحدات المذكورة. وهذا ما يفهم من رسالة قائد آيت حماد إلى السلطان، بتاريخ فاتح جمادى الأولى عام 1307هـ. "...اعلم أيدك الله أن القبيلة التي متولي (هكذا) عليها آيت حماد، اعلم أيدك الله

أن ما اشتملت عليه من الخيام مائة خيمة وهي القليلة والضعيفة في بني مطير. وعليه سيدي طالبا من علاك هاهما في تنضيد (هكذا) ما وظفت عليهم. لكن سيدي بالفضل من أسلافك تتصبر (هكذا) عليهم لوقت الصيف لكي يستريحوا ويزيد مالهم ويؤدون (هكذا) الباقي. وما تيسر تحت يدنا ها نحن متوجه (هكذا) بذلك للدار العالية بالله..." (83).

ووردت في وثيقة أخرى، شكوى مماثلة من الأمين بناصر المطيري. فقد التمس هذا الأخير من السلطان، في رسالة مؤرخة ب 23 ذي الحجة عام 1304هـ، أن يرفع الحيف عن إخوانه، ويعيد النظر في طريقة توزيع مختلف الفروض والكلف المخزنية المقسطة على كل من آيت عياش، وآيت سليمان وآيت لحسن وشعيب، مبينا لجلالته أن كلا من الفرق الثلاثة المذكورة، يتحمل بثلث المطالب المخزنية، وأن آيت لحسن وشعيب قد تضرروا من جراء ذلك كثيرا، لقلة عددهم، وضعف ممتلكاتهم وثرواتهم. "...فننهي لشريف علم سيدنا أعزه الله، أن آيت عياش، وآيت سليمان، من إيالة عاملنا القائد عبد الوهاب العياشي، إذا كانت كلفة مخزنية سعيدة، كبقر الحليب، والتبن، وضحايا العيد، وسخاري المخازنية، وغير ذلك من الكلف المخزنية، يأخذون منها الثلثان (هكذا) لكل فرقة منهم ثلث واحد ويتركون لنا الثلث (آيت لحسن وشعيب)، ونحن أقلهم رجالا، وأضعفهم مالا وماشية. فأمتنعنا من ذلك لقلتنا وضعفنا، وقلنا لهم تقسم ذلك على المثقال الرتبي كالحركة والهدية. فامتنعوا من ذلك، وتركنا قولهم إلى أن نتشاور (هكذا) الجانب الشريف أعزه الله. فإن أمرنا بتقسيم ذلك على المثقال الرتبي فذاك، وإن أمرنا بقسمه على العظم والعتل، فنحن أضعف منهم. وذلك مقيد في تقييد عند الجانب الشريف. ونظر مولانا أوسع..." (84).

ولم يكن التفاوت أمام الجباية قائما فقط على صعيد الوحدات الجبائية المشار إليها آنفا. فقد كان توزيع الضرائب والكلف المخزنية داخل الربع، أو الخمس، أو العشر الواحد، يتم أيضا بالتساوي بين الخيام، بغض النظر عن ممتلكات الأسر وثرواتها وما كان بينها من فوارق مادية. وإذا كان الترتيب الحسني قد حاول استدراك هذا الحيف في التوزيع، إذ أصبحت مختلف الواجبات المخزنية بمقتضاه، تؤخذ على النسب المثقالية المقوم بها لممتلكات، وثروات كل مالك من السكان، لا على أساس العظم والعتل، كما كان الحال سابقا(85)، فإنه يتبين من رسالة الأمين بناصر محمد المطيري

المشار إليه أعلاه، أن هذه الطريقة الجديدة في استيفاء الواجبات المخزنية التي أقرها الترتيب الحسني، لم تكن تشمل سوى الهدايا ولوازم الحركات.

العلاقات التسخيرية

إلى جانب الأعباء الجبائية الموصوفة آنفا التي كانت تتحملها القبيلة باستمرار على مر الحول، كان المخزن يسخر أيضا السكان في إنجاز الكثير من الأعمال، وتنفيذ العديد من الخدمات والمصالح المختلفة التي كانت منافعها تعود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المخزن المركزي، أو على ممثليه المحليين المنصبين من قبله في القبيلة. ويمكن حصر أهم التسخيرات التي كانت تقوم بها القبيلة لصالح المخزن المركزي وأعوانه، في الأشغال التالية:

التسخير في الزراعة

كان المخزن، كما أسلفنا، يتوفر على أراضي زراعية شاسعة في بني مطير. وكان استثمارها، كما أوضحنا ذلك في الفصل الخاص بالزراعة والرعي، يتم عن طريق نظام التويزة. فعلاوة على البذور، وبهائم الحرث، التي كان السكان ملزمين بإعدادها والمساهمة بها لإنجاز تلك العملية، كان المطيريون مجبرين أيضا على القيام بعملية الحرث والحصاد، والدراس، ونقل محاصيل تلك الأراضي وتوصيلها كاملة إلى الأمراس والخزائن السلطانية التي كانت توجد في فاس ومكناس. "...وبعد، فنأمرك أن تقوم بخدمة ما ناب ايالتك آيت بوحفرة، وايقدارن، في تويزة جنابنا العالي بالله بالحاجب مع آيت نعمان، وآيت بورزون، من حصاد، ودراس، وحمل لأمراسنا السعيدة بمكناس، على يد أمنائها على العادة في ذلك. وعجل به، ووجه من قبلك من يقف على ذلك حتى ينفذ..." (86).

وورد في وثيقة أخرى حول نفس الموضوع: "وبعد، فنأمرك أن تقوم على ساق الجد في حرث تويزة جنابنا العالي بالله بالمهدومة، بايالتك آيت بومدمان، وإعلامنا بما زرعته فيها. وقد أمرنا الخديم القائد العربي ولد با محمد بتوجيه أحد الأعيان من قبله للحضور على ذلك، والوقوف عليه، حتى يعرف قدر الزريعة على العادة..." (87).

وبالإضافة إلى "توايز" السلطان، كان القواد يستثمرون أيضا الأراضي الزراعية المخصصة لهم في كل فخذ، أو عظم، عن طريق التسخير. وذلك باستنفار إخوانهم، وحشدهم، كلما حان موسم الحرث، أو الحصاد، أو الدرس، للقيام بالأشغال اللازمة

لذلك. وكان التسخير في الأعمال الزراعية، من الأعباء التي طالما تضجر منها السكان وسئموها، وذلك بسبب شساعة المساحات الزراعية المستثمرة في القبيلة، سواء من قبل المخزن المركزي، أو من قبل ممثليه المحليين من جهة، وللأسلوب الذي كان يتبع لإجبار السكان وإرغامهم على إنجاز تلك الأشغال من جهة ثانية. وهذا ما يفهم من رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 18 ذي القعدة عام 1306هـ. "...وبعد، وصل كتابك برجوع قائد المائة الموجه للنزول على بني مطير في شأن القيام بحصاد توايز المخزن، غير محصل على طائل، لفساد آيت نعمان، وأكلهم زروع عاملهم الخديم عكة، وصار بالبال. أعاد الله عليهم وبال ذلك، وقهرهم بقدرته، والسلام"[88].

التسخير في الرعي

إلى جانب التسخير في الزراعة، كان السكان، كما أسلفنا، يقومون بالسهر على رعاية وحفظ ماشية السلطان ودوابه مجانا. وقد وردت الإشارة في إحدى الوثائق، إلى وجود عزيب سلطاني كبير في بلدة الربيعة، في بلاد بني مطير، يضم 260 من البقر، و754 رأسا من الغنم، و 13 من الأفراس. وكان كل قائد من قواد القبيلة، ملزما بإرسال عدد من خيام إخوانه، ليتنزلوا في عين المكان، ويقوموا بالحراسة ورعي ما نابهم من الماشية فيه. وهذا ما يستفاد من رسالة قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 18 رجب عام 1309هـ. "...فقد صدر لنا كتاب شريف أسماه الله في شأن العزيب السعيد بالربيعة مع الخديم القائد بورزيق اليموري حتى ينفذ الأمر الشريف على مقتضاه بالمحل المذكور. فقد قبلناه وعممنه (هكذا)، وعلى الرأس وضعنه (هكذا)، وما أشر (هكذا) لنا سيدنا نعم بالبال. يعلم سيدنا أعزه الله، فقد جعلنا العزيب المبارك، وحوطنه (هكذا) بالحجر مقدار قام ونصف (هكذا) (وحدة قياس)، وخيمنا عليه بالخيام، كما صدر الأمر الشريف..."[89].

وكان المخزن المركزي، يبعث بين الحين والآخر، بأعداد وافرة من الأبقار، والأغنام، والجمال الواردة عليه من غنائم الحركات، وهدايا الأعياد، وغيرها، إلى عماله بمختلف ايالات بني مطير، ليقوموا بصيانتها وتنميتها. وكان هؤلاء يوزعونها بدورهم على محكوميهم، ويكلفونهم برعيها ومقابلتها. وكان أمناء المخزن المعينون في القبيلة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، رقباء أيضا على هذه القطعان، يحضون السكان على تنميتها والزيادة في نتاجها، ويحرصون عليها من الضياع[90]. وقد تكرر الحديث

مرارا في الوثائق عن هذا النوع من المواشي، أثبتنا، عند حديثنا عن الزراعة والرعي، نماذج منها، وحتى يتضح الأمر أكثر، ندرج هنا نموذجا آخر مما كتب به العمال إلى السلطان في شأنها. "...وبعد، فقد وصل كتابه الشريف لخدامه أعزه الله، بأن يبقى تحت يدهم المائتين والخمسين (هكذا) من البقر، والأربع مائة من الغنم، والجمل، والحمير الستة المحوزين (هكذا) من مال الأعراب، حتى يأمر، أدام الله وجوده، بما يكون عليه العمل..." [91].

درك الطريق

أشرنا، عند حديثنا عن التجارة، إلى أن بني مطير، كانوا يشرفون على شريانين تجاريين هامين. كما أوضحنا بأمثلة وثائقية، أن التجار كانوا يتعرضون، في طريقهم، لمضايقات وانتهاكات خطيرة من قبل السياب ولصوص الطريق. ولتلافي أعمال النهب والسلب التي كانت تلحق القوافل وتعرقل المبادلات التجارية، ألزم المخزن السكان بتأمين الطرق التجارية العابرة لأراضيهم، وضمان سلامتها. ولتحقيق هذه الغاية، كان السلطان يكلف كل ايالة بإرسال عدد من الخيام، لتقيم في مختلف النزائل التي أقامها المخزن على امتداد طرق القوافل، لتحصين السبل وتأمينها. ومن أمثلة ما كتب به العمال إلى السلطان في هذا المضمار: "...أنهي لكريم علم مولانا، لما وصلنا الكتاب الشريف وقبلناه وفهمنا ما فيه في شأن ما ناب ايالتنا آيت نعمان في الخيام النزلين (هكذا) بنزالة سيدي عيسى أنفراص. فعلى السمع والطاعة..." [92].

وجاء في رسالة أخرى حول نفس الموضوع: "...وبعد، وصل كتابك بأن تلك النواحي كانت بخير عدى آيت لحسن من جروان وقع منهم نهب، ثم ردوا ما نهبوه على يدك، وأن طريق المخزن بسايس، كان وقع الخوف منها، فوجهت على أعيان بني مطير والأعراب، وجعلت بينهم الموخاة (هكذا)، وتحملوا بدرك الطريق، ولم يبق توشويش (هكذا) بها من فضل الله وسعادة سيدنا المنصور بالله، وأطلعنا بكتابك العلم الشريف، وصار أعزه الله ما ذكرته على بال..." [93].

التسخير في البناء

أوضحنا، عند حديثنا عن السكن والسكان، أن مولاي الحسن قد بنى في الحاجب قصبة لإواء محلة عسكرية تكون دالة ورقيبا على قبائل تلك الناحية. كما بينا أن عملية البناء، قد استغرقت فترة طويلة، وكلفت القبيلة الكثير من العناء والجهد[94]. فعلاوة

على المصاريف التي أجبر السكان على تقديمها لإنجاز وتشييد القصبة المذكورة، استنفر المخزن كل إيالاته ببني مطير، وألزمهم بحمل الأتربة، والأحجار، وإعداد أكواش الجير اللازمة للبناء، والسهر على الأشغال الجارية فيها. وفي هذا الصدد، تقول إحدى الرسائل المخزنية: "...فلينهى إلى كريم علم مولانا أيده الله ونصره، بأن ورد علينا كتاب شريف، وفتحناه، واستبركنا منه (هكذا)، وقرأنه، وفهمنا معناه، على حمل التراب، والحجر لقصبة الحاجب مما يخصها. وحق فضل الله على سيدي إلا الواجب لنا في الكوشة من الجير، والخشب، وغيره قد اقتضيناه، كذلك خديم القائد عبد الوهاب العياشي، عمل اثنين، والباقين لم جعلوا (هكذا) إلا ما قل ولا ماجل. وحيث تقدم لنا كتاب مولانا أعزه الله وعلاه، تقف على أمورها وكافة شؤونها، ووقفنا غاية على أمر سيدنا. ونحن سمعنا وأطعنا..." [95].

وإلى جانب قيام القبيلة ببناء قصبة الحاجب، كان السكان يمدون المخزن بين الحين والآخر، بأعداد من الأوتاد، والأقواس، والعصي، والمياجم التي كانت تستعمل لنصب خيام جيوش المحلات المخزنية. وفي هذا الصدد، تقول رسالة سلطانية إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 رمضان عام 1312هـ: "...وبعد، فنأمرك أن تقوم بما نابك مع الخديم المختار الحمادي في الأوتاد، والمياجم، والعصي، والأقواس الموظفة على آيت حماد، وتكلف إيالتك منهم بتيسير ذلك وتوجهه لأعتابنا الشريفة، وقدر ما وجب على آيت حماد، هو المبين بطرته، وقد كتبنا للخديم المذكور بمثله، ليوجه كل منكما ما نابه فيها...".

الطرة:	
واجبات آيت حماد	
أوتاد	1000
مياجيم	500
عصي	500
أقواس	500"[96].

وجاء في رسالة أخرى: "...وبعد، فنأمرك أن تقوم بما نابك في الأوتاد، والمياجيم، والعصي، والأقواس، وتكلف إيالتك بتيسير ذلك، وتوجيهه لأعتابنا الشريفة، وقدر ما نابك من ذلك على آيت بومدمان، هو المبين بطرته..."

			الطرة
			واجبات آيت بومدمان
أوتاد	مياجيم	عصي	أقواس
1000	500	500	500"[97].

التسخير في الجيش

بالإضافة إلى مساهمة القبيلة بخيلها ورجالها في الحركات الرسمية التي كان السلطان يستنفرها، بين الحين والآخر، لإخضاع القبائل وتطويعها، تكشف الوثائق أنه إلى جانب هذه المساهمة، كان المخزن يعتمد أيضا على المطيريين في تنفيذ الكثير من أدواره العسكرية في المنطقة. فكلما صدرت من القبائل المجاورة لهم مخالفة أو اعتداء على الغير، أو عصيان يستلزم العقاب، كان السلطان يصدر أمره إلى رعاياه ببني مطير، بالتضييق على المنحرفين والمخالفين لأوامره. وردت في الفصل الأول من هذا الباب، في وثيقة سالفة، الإشارة إلى هذا النوع من التسخير، في الرسالة التي بعث بها مولاي عبد العزيز إلى خدامه ببني مطير، بتاريخ 25 جمادى الأولى عام 1320هـ، يستنهض هممهم، ويدعوهم فيها إلى التضييق على جروان والضرب على أيديهم[98]. ويستفاد من رسائل أخرى، أن هذا النوع من التسخير، لم يكن يقتصر على بني مطير وحدهم، بل كان يشمل أيضا القبائل الأخرى. ففي 3 صفر عام 1312هـ، كتب السلطان مولاي عبد العزيز إلى خدامه أعراب سايس يقول أيضا: "خدامنا الأراضين قواد أعراب سايس كافة، وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف أن زمور الشلح تمالؤوا على جروان، وهجموا عليهم في دواويرهم وتضاربوا معهم وانفصلوا عن قتلى وجرحى من الجانبين، ولازال أمرهم في الازدياد. وعليه فنأمركم أن تربطوا مع جروان بجميع خيل إخوانكم ورماتهم على حد الصائم وعضدوا جانبهم، وكونوا معهم يدا واحدة عليهم في ضربهم والفتك بهم. ونحن من وراء ما نسمعه عنكم في ذلك والسلام"[99].

خاتمة:

يتبين من خلال مختلف أصناف الجباية الموصوفة آنفا، أن بني مطير كانوا يساهمون بقسط مهم في موارد مال الدولة. كما يستفاد من الإشارات الكثيرة الواردة في الوثائق المدرجة في هذا الفصل، أن ما كان يأخذه المخزن منهم، كان يخل كثيرا بمعاش السكان. ويمكن الوقوف على ذلك بصفة خاصة، من خلال تكرار التماس الأمناء والقواد من المخزن المركزي التخفيف عن إخوانهم، أو تأجيلهم في الدفع، أو إعادة النظر في طريقة توزيع تلك الوظائف عليهم. واستنزاف المخزن لموارد السكان، كما أسلفنا، مرتبط بقوة الحضور المخزني في القبيلة، أي بقدرة هذا الجهاز على تحصيل واستخلاص ما شاء من المبالغ الضريبية. وترجع أسباب الانتفاضات الكثيرة التي تخللت هذه الفترة، كما سنبينه، إلى ثقل وطأة الأقساط الموظفة على الأهالي. كما يمكن القول أيضا، إن الظرفية المالية، والاقتصادية، والسياسية المتأزمة التي كان يجتازها المغرب في تلك الحقبة من تاريخه، للأسباب السالفة الذكر، كانت مسؤولة عن ذلك الإجهاد الجبائي. وإلى جانب الجباية، كانت العلاقة التسخيرية تضاعف أيضا من أتعاب السكان، وتثير نقمتهم ضد رجال المخزن، وتزيد من كراهية المحكومين للحاكمين.

هوامش الفصل الثاني:

1) Ayache (Germain), Aspects de la crise finanacière au Maroc, après l'expédition Espagnole de 1860. "in" Etudes d'Histoire Marocaine, Rabat 1979, p.116.

2) أنظر حول هذا الموضوع: هراج التوزاني (نعيمة)، الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290هـ-1311هـ)/(1873م-1894م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط. مطبعة فضالة 1979، ص 152.

3) رسالة من القائد الحرزلاوي المطيري إلى السلطان، بتاريخ 24 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 625.

4) رسالة من ادريس بن العلام إلى القائد حم بن الجلاني، بتاريخ 25 ربيع الثاني عام 1312هـ، المجموعة الزيدانية ج16، ص221، خ.ح. رقم 3916.

5) رسالة من السلطان إلى خدامه بايالة القائد إسماعيل بن عد الرسموكي، بتاريخ 3 جمادى الثانية عام 1319هـ، م.خ.ح، رقم 12/420.

6) الإحالة رقم 5.

7) الإحالة رقم 8.

8) رسالة من السلطان إلى القائد المدني الكلاوي، بتاريخ 19 جمادى الأولى عام 1322 هـ، م.خ.ح، رقم 12/420.

9) الحجوي (محمد بن الحسن الثعالبي)، الرحلة الوجدية، م.خ.ع.، رقم ح123، ص 8.

10) رسالة من قواد بني مطير إلى حاجب السلطان، بتاريخ 22 رجب عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 45.

11) الحجوي (محمد بن الحسن الثعالبي)، دفتر تقاييد لحوادث تاريخية أيام المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، م.خ.ع.، رقم ح128، ص 47.

12) مرجع الإحالة رقم 9، ص 47.

13) مرجع الإحالة رقم 9، ص 47.

14) مرجع الإحالة رقم 9، ص 47.

15) رسالة من القائد الحسين بن علي البومدماني إلى السلطان، بتاريخ 14 ذي القعدة عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 146.

16) رسالة من القائد حم بن الحسن النعماني إلى السلطان، بتاريخ 25 جمادى الثانية عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 625.

17) رسالة من السلطان إلى قواد آيت الرخى ومجاطة ويفران، بتاريخ 4 صفر عام 1318هـ، م.خ.ح، رقم 3/420.

18) رسالة من السلطان إلى القائد عس بن العياشي، بتاريخ 5 ذي الحجة عام 1311هـ، م.خ.ح، رقم 712.

19) رسالة من الأمين سعيد محمد العياشي والشيخ علا بن يوسف المطيري العياشي، إلى السلطان بتاريخ 3 شعبان عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 379.

20) رسالة من القائد الحاج اليزيد بن حم النعماني إلى السلطان، بتاريخ متم شعبان عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 322.

21) رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 17 رمضان عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 540.

22) رسالة من السلطان إلى القائد مبارك الرجراجي، بتاريخ 13 ربيع الأول عام 1301 هـ، م.خ.ح، رقم 665.

23) رسالة من الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 8 ذي الحجة عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 425.

24) رسالة من القائد الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي الحجة عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 240.

25) رسالة من القائد عبد الوهاب العياشي إلى السلطان، بتاريخ محرم عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 350.

26) انظر مرجع الإحالة رقم 2، ص 178.

27) رسالة من السلطان إلى أمناء وأشياخ آيت بومدمان وآيت وارتيندي، بتاريخ 18 رمضان عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 29.

28) رسالة من السلطان إلى القائد عبد الله بن أحمد، بتاريخ 27 رمضان عام 1302هـ، مرجع الإحالة رقم 2، ص 319.

29) م.خ.ح، رقم 33.

30) م.خ.ح، رقم 21.

31) م.خ.ح، رقم 30.

32) م.خ.ح، رقم 30.

33) م.خ.ح، رقم 3/420.

34) رسالة من أمين آيت نعمان (مجهول) إلى السلطان، بتاريخ 16 شوال عام 1303هـ، م.خ.ح، رقم 240.

35) رسالة من محمد بن العلام إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 21 ذي الحجة عام 1312هـ، المجموعة الزيدانية رقم1، ص 263، خ.ح. رقم 3916.

36) رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 10 رمضان عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 642.

37) ابن زيدان (عبد الرحمان)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، ج2، ص 519.

38) نفس المصدر، ص 519.

39) رسالة من السلطان إلى القائد لحسن الحرزلاوي، بتاريخ 15 ربيع الأول عام 1312 هـ، م.خ.ح، رقم 420.

40) A.S.H.A.T, Carton 3H3., Château de Vincennes, Paris.

41) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 6 شعبان عام 1309هـ، م.ز. رقم 13، ص: 112، خ.ح. رقم 3916.

42) رسالة من الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 620.

43) رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 14 رمضان عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 643.

44) الوفراني النجار (محمد الصغير بن الحاج بن عبد الله)، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، الرباط، ص 40.

45) رسالة من القائد الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 18 ربيع الثاني عام 1307 هـ، م.خ.ح، رقم 370.

46) رسالة من القائد المختار بن محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 3 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 650.

47) Frisch, (RJ.), Le Maroc, Paris, 1895, p.63.

48) رسالة من القائد بوعزة الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 14 رمضان عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 324.

49) رسالة من السلطان إلى عمه مولاي عرفة، بتاريخ 22 جمادى الأولى عام 1313هـ، م.خ.ح، رقم 3/420.

50) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 26 صفر عام 1313هـ، م.ز. رقم 2، ص 100، خ.ح. رقم 3916.

51) رسالة من القائد عبد الوهاب العياشي إلى السلطان، بتاريخ 29 ربيع الثاني عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 320.

52) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث.

53) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 20 شوال عام 1307هـ، م.ز. رقم 13، ص 154، خ.ح. رقم 3916.

54) رسالة من القائد بوشتى بن البغدادي إلى السلطان، بتاريخ 4 شوال عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 437.

55) م.خ.ح، رقم 30.

56) رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 3 محرم عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 612.

57) م.خ.ح، رقم 30.

58) م.خ.ح، رقم 2.

59) م.خ.ح، رقم 26.

60) رسالة من الأمين بناصر محمد المطيري والشيخ الغازي محمد المطيري، إلى السلطان، بتاريخ 23 ذي الحجة عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 320.

61) رسالة من السلطان إلى قواد بني مطير، بتاريخ 5 جمادى الأولى عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 620.

62) رسالة من ادريس بن حجي إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ فاتح رجب عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 441.

63) رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ 4 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 420.

64) رسالة من السلطان إلى القائد حم بن الجلاني، بتاريخ 25 رمضان عام 1309هـ، م.ز. رقم 15، ص63، خ.ح. رقم 3916.

65) رسالة من يوسف بن علي البرزوني إلى السلطان، بتاريخ 23 رجب عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 350.

66) الضعيف (أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج)، الدرر الجوهرية في مدح الخلافة الحسنية، م.خ.ح. رقم 512، ج1، ص 204-205-206-207.

67) Arnaud (L.), Au temps des Mhallahs..., p.267.

68) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 شعبان عام 1306هـ، م.خ.ح، رقم 450.

69) مرجع الإحالة رقم 66، ج2، ص 205-206-207.

70) مرجع الإحالة رقم 66، ج2.

71) رسالة من القائد أحمد النعماني إلى السلطان، بتاريخ 28 شعبان عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 620.

72) انظر الفصل الأول من هذا الباب.

73) التوفيق (أحمد)، المجتمع المغربي في القرن 19، اينولتان (1850-1912)، الرباط، 1980، ج2، ص 205.

74) رسالة من الباشا حم بن الجلاني إلى السلطان، بتاريخ 17 رجب عام 1310هـ، م.خ.ح، رقم 447.

75) رسالة من محمد بن العربي بن المختار إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 18 جمادى الثانية عام 1302هـ، م.ز. رقم 1، ص 27، خ.ح.

76) Weisgerber, (F.Docteur), Au seuil du Maroc Moderne, Rabat, 1947, p.39.

77) Frisch, (RJ.), Le Maroc, Paris, 1895, p.63.

78) م.خ.ح، رقم 740.

79) م.خ.ح، رقم 33.

80) رسالة من القائد حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 25 صفر عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 219.

81) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني من هذا البحث.

82) رسالة من بنعيسى بن عبد الكريم إلى حاجب السلطان، بتاريخ 23 ربيع الأول عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 40.

83) رسالة من قائد آيت حماد (مجهول) إلى السلطان، بتاريخ فاتح جمادى الأولى عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 652.

84) رسالة من الأمين بناصر محمد المطيري والشيخ الغازي محمد المطيري إلى السلطان، بتاريخ 23 ذي الحجة عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 650.

85) مرجع الإحالة رقم 2، ص 178-179.

86) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 17 ذي الحجة عام 1312هـ، م.ز.، رقم 2، ص 45، خ.ح. رقم 3916.

87) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 23 جمادى الثانية 1312هـ، م.ز. ج2، ص 168، خ.ح. رقم 3916.

88) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 18 ذي القعدة عام 1306هـ، م.ز.، رقم 4، ص 259، خ.ح. رقم 3916.

89) رسالة من قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 18 رجب عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 130.

90) انظر الفصل الخاص بالزراعة والرعي.

91) رسالة من قواد بني مطير إلى السلطان، بتاريخ 4 محرم عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 263.

92) رسالة من القائد حم بن الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 649.

93) رسالة من المعطي بن العربي إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 23 ذي الحجة عام 1311هـ، م.ز. رقم 16، ص59، خ.ح. رقم 3916.

94) انظر الفصل الخاص بالسكن والسكان.

95) رسالة من قائد (مجهول) إلى السلطان، بتاريخ 11 رمضان عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 201.

96) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 رمضان عام 1312هـ، م.ز.، رقم 14، ص 54، خ.ح. رقم 3916.

97) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 12 رمضان عام 1312هـ، م.ز.، رقم 14، ص 31، خ.ح. رقم 3916.

98) انظر الفصل الأول من هذا الباب.

99) رسالة من السلطان إلى خدامه أعراب سايس، بتاريخ 3 صفر عام 1312هـ، م.خ.ح، رقم 3/420.

الفصل الثالث

آثار العلاقة الجبائية والتسخيرية

آثار العلاقة الجبائية والتسخيرية

إفقار السكان

سبق أن بينا أن بني مطير قد تعرضوا، منذ أواسط القرن 19، بسبب الظرفية المالية والاقتصادية الخاصة التي عاشها المغرب في ذلك الوقت، لضغوط جبائية ثقيلة ومتزايدة، أسفرت عن إفقار السكان، واستنزاف مدخراتهم ومواردهم. وقد حدث هذا الإفقار تدريجيا وبصورة تصاعدية. فقد أوضحنا، في الفصل السابق من هذا الباب، أنه بسبب انحسار سلطة الدولة، وتقلص نفوذها، وعجزها عن السيطرة على مجموع إيالات البلاد، وبسبب تصاعد الضغوط الأجنبية خلال نفس الفترة، نزل المخزن نتيجة لذلك، بكل أثقاله على القبائل التي تمكن من إحكام قبضته عليها وإخضاعها. وتبعا لذلك، يمكن القول كذلك إن بني مطير والقبائل المجاورة لمدينتي فاس ومكناس بصفة عامة، قد تحملت في الفترتين العزيزية والحفيظية، بسبب هذا العامل، أعباء ضريبية ثقيلة. ولا تنقصنا هنا الأمثلة للاستدلال على حالة الإفقار العام الذي حل بالسكان من جراء تصاعد تلك المطالب، خاصة في السنوات السابقة للحماية. فقد وردت في المراسلات المخزنية المتبادلة بين السلطان وممثليه المحليين في بني مطير، المدرجة في الفصلين السابقين من هذا الباب، إشارات كثيرة إلى هذه الحالة. وإلى جانب ذلك، أوضحنا، عند تعرضنا لعلاقة الأمناء والقواد بمحكوميهم، كيف اضطر هؤلاء مرارا إلى مكاتبة السلطان ومراجعتهم له فيما كان يوظفه على إخوانهم من الأموال، لإنصاف البعض منهم، أو لتأجيلهم، أو للالتماس التخفيف عنهم فيما وجب عليهم من الضرائب، بسبب عجزهم عن تسديد ما كان يقسط عليهم. ويمكن الوقوف بوضوح أيضا على الوضعية المادية المزرية التي آل إليها بنو مطير في الفترة المذكورة، من خلال الرسالة التي بعث بها القائد عق بن علي الحرزلاوي إلى حاجب السلطان، بتاريخ 21 شعبان عام 1327هـ، في موضوع تأجيل إخوانه في الدفع. "...ننهي لكريم علمك، فإن القبيلة عرقبت على مدافيع (هكذا) مولانا بالمحلة السعيدة. وها هم متوجهين (هكذا) للأعتاب الشريفة بذبائح على مدافعه السعيدة، طالبين من مولانا الاستشفاع والعفو في بقية الدفع، بالتوسع لهم، لأنهم فرغت أيديهم. وها أنا اعلمناك (هكذا)، ونظرك ونظر مولانا أوسع..."[1].

وفي 27 شوال عام 1327هـ، كتب قواد ذوي منيع، والدخيسة، وأولاد نصير المجاورين لهم مباشرة، إلى حاجب السلطان، رسالة مماثلة يطلبون التخفيف عن إخوانهم، وتأجيلهم في دفع ما وظف عليهم، قائلين: "...وبعد، فلتعلم سيدي رعاك الله بأن إخواننا ذوي منيع، والدخيسة، وأولاد نصير، كثر فيهم الفرار من أماكنهم، وينزلون عند بني مطير وغيرهم من القبائل، وذلك الفرار الذي صدر منهم من كثرة الحمل الذي ثقل عليهم، لضعفهم، واستقلالهم بين القبائل في شأن المال الموظف عليهم والعسكر المعين. وقد دفعنا منه على يد رئيس المحلة السعيدة الخديم السيد بنعيسى. وما بقي من ذلك، ها نحن كتبنا لمولانا دام علاه، وطلبنا من فضله أن يخفف عنا، ويقسط ذلك على الأعياد، ليقع التخفيف على قبائلنا، ويرجعون إلى أماكنهم..." [2].

وبالإضافة إلى هذه الأمثلة، سبق أن أدرجنا، في الفصل السابق، رسالة مماثلة، كان قواد بني مطير كافة قد بعثوا بها إلى السلطان، بتاريخ 22 رجب عام 1327هـ، يلتمسون فيها أيضا من جلالته، التخفيف عن إخوانهم فيما وظفه عليهم المخزن من المال في ذلك التاريخ[3]. وعلاوة على الإشارات الواردة في الوثائق، سبق أن بينا في الفصل الخاص بالزراعة والرعي، كيف تناقص معدل عدد رؤوس الأغنام الذي كانت تملكه كل أسرة من 37,5 رأسا سنة 1901م، إلى 27,5 رأسا سنة 1914م. كما أوضحنا كذلك في نفس الفصل، أن عدد خيول القبيلة قد تناقص خلال نفس الحقبة، من 30.000 إلى 2242 رأسا فقط.

وبالرغم من كوننا لا نتوفر على أرقام وإحصائيات، تمكنا من مقارنة ما تحمله بنو مطير والقبائل المجاورة لها مع غيرها من الايالات النائية عن العاصمة، إلا أنه يظهر، أنه للأسباب المشار إليها سابقا، أن ايالات أحواز فاس ومكناس، على العهد الحفيظي خاصة، قد آلت إلى درجة من الفقر تفوق بكثير ما وصل إليه الحال في القبائل التي تمكنت من الخروج عن دائرة نفوذ المخزن. ويدعم هذا الاعتقاد كون دائرة الانتفاضات على عهد السلطان المذكور، قد تمركزت بصفة خاصة حول فاس ومكناس، أي في القبائل التي نالها الإجهاد الجبائي والإرهاق المادي.

هناك عامل آخر كان له أثر بالغ أيضا في إفقار السكان والتأثير على مواردهم. ويتمثل بالخصوص في القحوط التي ضربت البلاد، وموجات الجراد والأوبئة التي

اجتاحت المنطقة وأتت على الأخضر واليابس فيها. إلا أنه بالمقارنة مع مفعول المطالب المخزنية، يمكن القول بأن آثارها في إضعاف السكان، كانت أقل مما ساهمت به الجباية.

الاستدانة من أهل المدينة

كان الفقراء من السكان، عند عجزهم عن أداء الواجبات المخزنية، ومخافة أن يزج بهم في السجون، يلجؤون عادة في مثل هذه الحالات، إلى الاقتراض من تجار المدينة، لتسديد مطالب المخزن. وكان القواد المعينون في مختلف الايالات يسهرون على تأمين تلك المعاملات وتسهيلها. وكان المخزن المركزي، يحرص من جهته على ضمان استرجاع التجار لأموالهم المستثمرة في القبيلة، ويلزم رعاياه بتسديد ما بذممهم من الديون لأصحابها في الآجال المحددة والملتزم بها. وفي هذا الصدد، تقول رسالة من القائد محمد وهبي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 16 ذي الحجة عام 1304. "...أن آيت موسى ورح من إخوان القائد الحسن المخزني، خرجوا عن الجادة منذ توليت عليهم. وكتبت للحضرة العالية بالله المرة بعد المرة. وفعيلهم (هكذا) قبيحة لا يمكن عدها وعليهم ديون النصرا (هكذا)، وأمر مولانا دامت سعادته بأداء الديون، ودفعت بعضها من مالي الخاص، وبعضها لازالت اليهود تشتكي للحضرة العالية بالله على أدائها..."[4].

وفي موضوع مقارب لهذا، كتب السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، في 13 رمضان عام 1312هـ، يقول: "...وبعد، فقد رفع شكواه لأعتابنا الشريفة الذمي يعقوب بن الصراف، أن له على المذكورين بالطرة من إيالتك، دينا حالا برسوم تاريخها بعد الخمسة والتسعين، وعليه فنأمرك بفصاله منهم..." [5].

كانت الاستدانة من تجار المدينة ذميين مسلمين، تضاعف أيضا من متاعب القبيلة المادية، وتؤثر بصورة خطيرة على مستوى عيشهم. وذلك بسبب ارتفاع فوائد تلك القروض من جهة، وعدم انتفاع السكان بها من جهة ثانية. فالأموال التي كان يقترضها المطيريون من تجار فاس أو مكناس، كانت تدفع فور تسلمهم لها، لتسديد المطالب ووظائف المخزن. ومن خلال هذه العملية، يتضح أن الجهات المستفيدة من خيرات القبيلة وثرواتها، هي الفئات الميسورة بالمدينة والمخزن. فالدولة كانت تسهل استثمار تجار المدينة لأموالهم في القبائل، لأنها كانت تضمن بذلك استمرار ورود الجباية الموظفة عليها، وحتى في السنوات العجاف، وعند إفلاس السكان أو إفقارهم. أما التجار "وبرجوازيو" المدينة، فكانوا يستغلون سلطة المخزن وغطاءه، لترويج أموالهم وتنميتها

في الايالات المجاورة. وكان الطرف الخاسر دائما في هذه العملية هم الفلاحون وعموم سكان البادية.

فرار السكان من مواطنهم

يستفاد من الإشارات الواردة في الوثائق، أن السكان، عند اشتداد وطأة الأعباء الجبائية، وعند عجزهم عن تحملها، كانوا يهاجرون من ديارهم وأراضيهم إلى مواطن أخرى حيث يأمنون فيها على أنفسهم وممتلكاتهم، فرارا من القائد وأعوانه، وحتى لا تلحقهم سطوته وينزع منهم ما بقي بحوزتهم من المال والماشية الضرورية لإعالة أسرهم وذويهم. وهذا ما يفهم من رسالة القائد بن التهامي الولاني إلى السلطان، بتاريخ 8 رجب عام 1302هـ. "...وبعد، فقد وصل كتاب مولانا الشريف عن شكوى البعض من جماعة آيت ويعزان على الجانب العالي بالله، بأنهم كانوا خارجين من بلادهم مما لحقهم من الكلف. ولما وقع الترتيب الشريف، اجتمعوا مع إخوانهم ذاكرين أن بلادهم لما فروا منها، تركوها خالية، وعمدوا بالنهب وقطع طروق (هكذا) فساد بني مطير وغيرهم بها، لكونها في الحدود في غيبة الشاكين وفي حضورهم قبل فرارهم منها. ولم يقدروا على الدفع عنها (هكذا) من ضعف حالهم وقلة من يعززهم. ولما رأى ذلك من كان متوليا قبلنا خديم مولانا عليهم القائد عبد الوهاب العياشي، أذن بعمارتها، والحرث فيها للقائد محمد شهبون. ولما تولى غيره الموجود الآن، خديم سيدنا القائد وهبي، أذناه بالإبقاء على ما كان عليه الأول على وجه المذكور. وحيث ورد علينا الأمر الشريف، وجهنا العلم به للنائب عنه بها بالخروج منها ورفع اليد عنها. نعم سيدنا أعزه الله إن قدروا على الدفع (هكذا) والقيام بعمارتها، فهم أولى بها. ونظر سيدنا أوسع..." (6).

وورد في وثيقة أخرى: "...وبعد، فلينهى لعلم مولانا رعاه الله، أن البعض من إخواننا آيت عياش نازلين (هكذا) ببلاد الشجع، إيالة الباشا القائد العربي ولد با محمد. وكتبنا له في شأنها غير مامرة، فلم يجبنا عنهم قط. وفي علم سيدنا حفظه الله، القبيلة متبوعين (هكذا) بالمؤونة، والكلف المخزانية، والوظائف السلطانية اللازمة لهم ولغيرهم. فالمطلوب من مولانا الأمر الشريف من الباشا بانتقالهم لمنازلهم من غير تراخ. وعلى خدمة سيدنا الشريفة وطاعته، والسلام"(7).

وكانت ظاهرة الهجرة هذه، تتفاقم بتصاعد فداحة الضرائب، وعند حلول الكوارث الطبيعية بالبلاد، وتناقص موارد السكان، وانخفاض مستوى عيشهم. ففي 17 شوال عـام 1309هـ، وهي السنة التي تلت كارثة الجراد التي ضربت المنطقة في عام 1308هـ، كتب القائد لحسن بن حم الحرزلاوي إلى السلطان يقول: "...فلينهى للعلم الشريف أن آيت حرزلا لا يخفى على سيدنا حالهم وفسادهم من قديم. وما استقاموا قط للخدمة الشريفة مع العمال قبلي، إلى أن أخذ الله فيهم وعده، وأذاقوا من سطوة مولانا أيده الله الوبال والنكال. فتشتتوا في القبائل عند بني مكيلد، وزمور، وجروان، والبعض عند أعراب سايس، في محنة وعذاب زادهم الله من ذلك، ولم يبق معي أحد منهم. وقد صدر لي الأمر الشريف بتيسير ما نابني (هكذا) من الحركة وسط القبيلة، ولا وجدت بما نقدم واجبي (هكذا) في ذلك من عدم القبيلة ومن عدم الموجود. ولو كان عندي ما نقدم به (هكذا) ليسرت العدد بالكراء من الغير، ومن أجل ذلك خفت على نفسي، وربما يعاقبني سيدي على ذلك. ووجب إعلام سيدي أعزه الله بذلك..." (8).

ويستفاد من وثيقة أخرى، أن المخزن قد تضايق من هذه الظاهرة، عندما استفحل أمر هجرة السكان من مواطنهم، وفرارهم من عمالهم. وحتى يضمن ورود مداخيله الجبائية كاملة ويستخلص من رعاياه كافة وبدون استثناء ما وجب عليهم من الضرائب والكلف، عمد إلى ضبط تنقلات الأفراد والجماعات. فأصدر أمره إلى عماله بمختلف الايالات، بإلزام السكان الفارين من ديارهم والنازلين في قياداتهم، بدفع ما بذممهم من الضرائب للعامل المعين عليهم. وأوصى خدامه بنفس المناسبة، أن من أراد منهم نقل إخوانه إلى موطنه الأصلي، فله ذلك، ولا يتعرض له عليهم. "...أما النازلون مع غير إخوانهم، فـكل يقوم بما نابه من إخوانه. ومن أراد عامله نقله، فلا يتعرض له عليهم..." (9).

كانت بعض الفرق تهاجر عادة إلى القبائل الخارجة عن سلطة المخزن، وذلك حتى لا تلحقها سطوته، وحتى تتملص من أداء الجباية. فقد كانت الهجرة إلى قبيلة بني مكيلد الداخلة في هذا الإطار، من الأمور المعتادة عند بني مطير. وهذا ما يستفاد من رسالة خليفة القائد محمد وهبي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1302هـ، في موضوع فرار بعض المطيريين إلى القبيلة المذكورة. "...يعلم مولانا أن آيت بورزون وايقدارن، كانوا جاعلين الأخوة التامة فيما بينهم مع بني مكيلد من قديم. وفي

هذا الوقت، جددوها، واتفقوا يكون (هكذا) على كلمة واحدة، يسرهم ما يسرهم، لا فرق بينهم بعضهم بعضا. وقد بلغنا بلا شك أن الحاج يوسف البرزوني وحم والحاج القداري، عزموا على الفرار بقصد طلوعهم لبني مكيلد، ويكون مجتمعون (هكذا) على كلمة واحدة..." (10).

وجاء في رسالة أخرى حول نفس الموضوع: "...وأنهي لكريم علم مولانا دام الله علاه، أن جوارنا بني مكيلد أخص منهم الحديم العرفاوي، كنا ظنينا (هكذا) أنهم رجعوا مخزن والحمد لله (هكذا) [...] كل يوم يفرون بعض إخواننا (هكذا) وينزلون معهم، وكتبنا لهم مرارا بعد مرارا (هكذا) ولم يمتثلوا، وركبت بنفسي ووجدتهم نازلين مع الحديم العرفاوي، ونظرتهم بعيني في دوار معهم خيمة القائد بوعزة بن الحسين. وتبريت (هكذا) من العامل المذكور، وقال لي اذهب لمحلك إني نوجههم إليك (هكذا) [...] ولما وصلت إلى محلي فروا إخوانهم (هكذا) الذين كانوا باقين في البلاد. والآن نطلب من فضل مولانا أن يأمر عمال بني مكيلد بالكف على إخواننا، ويردوهم لبلادهم، إن كانوا يخدمون المخزنية (هكذا) وأما سيدنا ظهر لنا فيهم إلا الفساد. وهذا ما وجب به الإعلام لحضرة مولانا الشريفة..." (11).

انتفاض السكان

تميز تاريخ بني مطير، خلال الفترة التي نحن بصددها، كما سنبينه، بانتفاضات كثيرة، وخروج السكان في فترات عديدة عن سلطة المخزن، ودخولهم في مشاداة عنيفة مع المحلات السلطانية التي اضطر المخزن إلى حشدها مرارا لتطويع القبيلة وإرغامها على الانقياد لسلطة عماله. وعند البحث عن أسباب تمرد السكان، نجد أن الجباية كانت العامل الرئيسي وراء عصيان الأهالي وإشهارهم السلاح في وجه المخزن وأعوانه، على خلاف ما شيعته بعض الحوليات، وبعض كتاب الاستعمار الذين ردوا تلك الانتفاضات إلى طبيعة من طبائع تلك القبائل. كما نلاحظ أن عنف الانتفاضات التي تخللت الحقبة المذكورة قد اكتسى طابعا تصاعديا. إذ بقدر ما كانت تزداد حدة الضغوط الجبائية، بقدر ما كان السكان يصعدون من مواجهتهم للمخزن، ويحشدون جميع طاقتهم لهزيمة جيوشه. فقد أوضحنا أن ما تحمله بنو مطير من التكاليف الجبائية على عهود السلاطين الثلاثة (مولاي الحسن، ومولاي عبد العزيز، ومولاي عبد الحفيظ)، قد اتسم بالتصاعد المطرد، وأن مطالب المخزن بسبب الظرفية الخاصة التي كان يجتازها المغرب، قد

استفحلت أعباؤها مع تعاقب السنين. وتبعا لذلك، كما سنوضحه في الفصل الموالي، نجد أن عنف الانتفاضات على العهد الحفيظي، كان أشد ما كانت عليه الحال في العهد الحسني، وأن الفترة العزيزية، رغم فداحة مطالب المخزن في عهد هذا السلطان، قد اتسمت بهدوء بني مطير النسبي، بالمقارنة مع الفترتين المذكورتين. وذلك بسبب الدور السياسي الهام الذي اضطلع به الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، لصالح المخزن العزيزي في قبيلة بني مطير خاصة، وقبائل الأطلس المتوسط عموما[12].

ويستنتج من إشارات الوثائق، أن اندلاع الانتفاضات، كان يأتي عادة بعد استنزاف المخزن لممتلكات السكان، وإتيانه على مدخراتهم، أي بعد وصول السيل الزبى. وهذا ما يفهم من التماس القواد من السلطان، في مراسلات عديدة، تأجيل إخوانهم وإمهالهم في الدفع، وذلك خوفا من تمردهم، وخروجهم عن سلطتهم، إن هم تمادوا في إرهاقهم، فيجرون على أنفسهم سوء العاقبة. إذ كان السلطان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، يلجأ عادة إلى عزل ممثليه المنصبين في القبيلة، عند انتفاض محكوميهم عليهم. وذلك حتى تهدأ الأحوال، ويستمر في التوصل بالجباية منهم.

وإلى جانب الجباية، كان الإجهاد في التسخير، يثير أيضا نقمة المسخرين. فيعمدون إلى مواجهة الواقفين عليهم، ويردون على ذلك بالعصيان، والتمرد على حكامهم.

هوامش الفصل الثالث

1) رسالة من القائد عق بن علي الحرزلاوي إلى حاجب السلطان، بتاريخ 21 شعبان عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 45.
2) رسالة من قواد ذوي منيع والدخيسة وأولاد نصير،إلى حاجب السلطان، بتاريخ 27 شوال عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 50.
3) انظر الفصل السابق.
4) رسالة من القائد محمد وهبي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 16 ذي الحجة عام 1304هـ، م.خ.ح، رقم 254.
5) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 13 رمضان عام 1312هـ، م.ز. رقم 14، ص 184، خ.ح. رقم 3916.
6) رسالة من القائد بن التهامي الولاني إلى السلطان، بتاريخ 8 رجب عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 175.
7) رسالة من القائد عس بن العياشي إلى السلطان، بتاريخ جمادى الأولى عام 1305هـ، م.خ.ح، رقم 344.
8) رسالة من القائد لحسن بن حم الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 17 شوال عام 1309 هـ، م.خ.خ، رقم 441.
9) رسالة من السلطان إلى الباشا حم بن الجلاني، بتاريخ 2 ربيع الثاني عام 1311هـ، م.ز. رقم 21، ص99، خ.ح. رقم 3916.
10) رسالة من خليفة القائد وهبي الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي القعدة عام 1302هـ، م.خ.ح، رقم 147.
11) رسالة من القائد حم بن الحسين النعماني إلى السلطان، بتاريخ 17 جمادى الأولى عام 1307هـ، م.خ.ح، رقم 147.
12) انظر الفصل الرابع من هذا الباب.

الفصل الرابع

انتفاضات بني مطير

(1912-1873)

انتفاضات بني مطير (1873-1912)

لا نستطيع تتبع أسباب جميع الانتفاضات التي قام بها بنو مطير، والمعارك التي جرت بينهم وبين المخزن، على امتداد الفترة التي نحن بصددها. وذلك لسببين، أولهما، تعدد وتكرار تمرد السكان خلال هذه الحقبة، وثانيهما يرجع إلى كون انتفاض القبيلة، وخروجها عن سلطة المخزن، كان يتم تارة بصفة جماعية، تشارك فيه وتتفق عليه جميع الفرق، وتارة أخرى كان التمرد يشمل فقط فرقة أو فرقتين منها أو أكثر. ومن الثابت، من خلال الإشارات الواردة في الحوليات، والوثائق، أنه لم تمر أية سنة من سنوات هذه الفترة دون أن تضطر محلة السلطان، أو الحامية العسكرية التي كانت تقيم بقصبة الحاجب، أو عساكر باشا مكناس، إلى التدخل في المنطقة، لإخماد الفتن، وتسكين فورات الايالات، إما بسبب امتناع الأهالي عن أداء الفروض والمغارم المخزنية، أو لتطويع المخالفين والعصاة منهم، وإرغامهم على الانقياد لحكامهم. وفي هذا الصدد، سبق أن أشرنا إلى أنه بسبب تكرار تمرد السكان على سلطة المخزن، صار هذا الأخير يعتبر أن الحركة لبني مطير، تعد من أوجب واجباته السنوية[1]. وسنقتصر هنا، على تحليل أهم الانتفاضات التي ثبت من خلال الوثائق ونصوص التاريخ التي عثرنا عليها، أنها كانت شاملة، وعامة، وامتدت إلى جميع عظام القبيلة.

توفي السلطان محمد بن عبد الرحمان في 18 رجب عام 1290هـ. وما أن بلغ خبر وفاته إلى المطيريين، حتى هبوا عن آخرهم للانتفاض على المخزن، وخرجوا دفعة واحدة عن سلطة عمالهم، ونبذوا طاعتهم. وصاروا يغيرون على الطرقات، ينهبون المارة ويسطون، على القوافل التجارية المارة بأراضيهم والمتنقلة بين فاس ومكناس، معلنين ومذيعين بين الناس نبأ وفاة السلطان. وفور تمرد وانتفاض بني مطير وما جاورهم من القبائل، كتب القائد العربي ولد با محمد رسالة في الموضوع إلى رجال المخزن بمراكش، بتاريخ 29 رجب عام 1290هـ، يخبرهم فيها بما وقع من بعض القبائل القريبة من فاس من الطيش والعصيان، على إثر وصول خبر نعي السلطان المذكور إلى تلك النواحي، يقول: "...وبعد، ففي يوم السبت 27 رجب المؤرخ به، خرجت قافلة من فاس قاصدة مكناس، ولما وصلت إلى المهدومة، خرجت فيهم خيل بني مطير ونهبتهم، وسلبت ما عليهم وما عندهم. ورجع كل من كان مع القافلة عاريا، وأخبروهم بموت سيدنا رحمه الله، وكثر

الرعب في المدينة والروع. فركبنا في بكرة الغد الذي هو يوم الأحد، وركبت معنا خيل إخواننا إلى وادي النجا، وميزنا على البرابرة، ودرنا على جميع من هو في ايالتنا القاطنين في جوارهم، وقلنا لهم كل من ارتحل من محله تلزمه العقوبة الشديدة. وسكنا الروعة..." [2].

بالرغم من كوننا لا نتوفر على معلومات، وأخبار من شأنها أن تكشف عن أسباب تلك الانتفاضة، وأهدافها، وهوية القائمين بها ودوافعهم، إلا أنه من خلال الوثيقة المدرجة أعلاه، واستحضار الإطار التاريخي الذي جرت فيه تلك الفورة، يمكن الوقوف على الأسباب الحقيقية لذلك التمرد، وفهم دوافعه ومراميه.

لقد عانى المطيريون، كباقي قبائل المغرب، طيلة حكم سيدي محمد بن عبد الرحمان، من إرهاق جبائي شديد، سيما إذا علمنا أن أيام هذا السلطان لم تكن أيام رخاء ويسر. فقد عانت خزينة الدولة في عهده، كما أسلفنا، من عجز مالي خطير، بعد انهزام المغرب أمام الإسبان في حرب تطوان، واضطراره إلى دفع أقساط الغرامة الفادحة التي فرضت عليه بعد هذه الحرب. وقد بينا، عند حديثنا عن الجباية كذلك، كيف أرغمت هذه الضائقة المالية الدولة على الخروج عن الطريقة الشرعية لجباية الزكاة والأعشار، وذلك حتى يتسنى لها الحصول على المزيد من المداخيل المالية اللازمة لها، لمواجهة تلك الصعاب. كما اضطر السلطان من جراء ذلك أيضا إلى ضرب أبواب الأسواق والمدن بالمكوس[3]، رغم معارضة السكان، واستنكار الفقهاء لهذا الصنف من الضرائب. وبالإضافة إلى الصعوبات المالية، اجتاحت البلاد في سنة 1283هـ، موجهة خطيرة من الجراد أتت فيه على الأخضر واليابس[4]. هذا فضلا عن الأوبئة، والقحوط التي حلت بالبلاد، وأفنت الكثير من العباد. وقد نتج عن هذه الكوارث الطبيعية تقص خطير في المحاصيل الزراعية، وأصاب السكان من جراء ذلك، إفقار شديد، بسبب المطالب المخزنية من جهة، ومخلفات الكوارث المذكورة من جهة ثانية.

ففي إطار هذه الحالة الاقتصادية المتأزمة والصعوبات المالية المتزايدة، يمكن وضع أحداث تلك الانتفاضة، وفهم أسباب خروج القبيلة وتمردها دفعة واحدة على المخزن. فسطو المطيريين ونهبهم للقوافل التجارية العابرة لأراضيهم، حسب ما جاء في رسالة القائد العربي ولد با محمد، يمكن تفسيره بحالة الإفقار العام التي أصابت السكان في تلك الفترة، من جراء تصاعد مطالب المخزن، والقحوط التي حلت بالبلاد، وأخلت

بصورة خطيرة بموارد ومستوى عيشهم. ثم إن إشارة القائد المذكور إلى حدوث الرعب والخوف في نفوس أهل المدينة، عندما وصلهم خبر انتفاض بني مطير والقبائل المجاورة لها، يمكن أن يفسر أيضا بما كان قائما بين القبائل وأهل المدن من تعارض على عدة مستويات. فالمطيريون، كما أسلفنا، قد عانوا كثيرا من أعباء المكوس الموظفة على أبواب المدن والأسواق، منذ عهد مولاي عبد الرحمان. وقد أوضحنا، عند حديثنا عن مبادلاتهم التجارية مع فاس ومكناس، مدى تذمرهم، واستيائهم من هذه الضرائب. وبسبب فداحة المكوس، كان المطيريون، عند إفقارهم ينتقمون عادة لما يؤخذ منهم، تارة بنهب سلع القوافل التجارية العابرة لبلادهم، وتارة أخرى بالهجوم على مدينتي فاس ومكناس ونهب أسواقها وممتلكات أهلها. وقد سبقت الإشارة إلى هذا السلوك، عند حديثنا عن علاقة السكان بكل من المدينتين المذكورتين[5]. ومن هذا المنطلق، يمكن فهم أسباب تخوف وتروع أهل المدينة المشار إليهم في الوثيقة، عند انتفاض القبائل المذكورة. ثم إن توقيت تلك الانتفاضة بوفاة السلطان، ذو أهمية كبرى في فهم أهدافها. فقد كانت وفاة السلاطين، كما يتبين من وثيقة أخرى، تشكل عادة مناسبة سانحة، كان السكان يستغلونها، لانشغال المخزن المركزي بتشييع جنازة السلطان الراحل، وترتيبات ولاية السلطان الجديد، للتخلص من قبضة حكامهم، والتحلل من الالتزامات المخزنية، والأعباء الجبائية، والاستراحة منها، ولو مؤقتا. فبعد وفاة الحسن الأول، كتب القائد الحرزلاوي إلى المخزن رسالة قريبة في مضمونها ومعناها، بما كتب به القائد العربي ولد با محمد الآنف الذكر، إلى نفس الدوائر، عقب وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان. "...أنهي لكريم علم مولانا دام علاه، أن بعض ايالتنا من آيت حرزلا، لما توفي سيدنا المرحوم بالله، اشتغلوا بالقطعة (هكذا) والضرب، حتى ضربوا على العزيب السعيد بالربيعة، وأخذوا منه ما أخذوا..." [6].

دشن العهد الحسني بانتفاض الكثير من القبائل على المخزن. وامتد العصيان أيضا إلى مدينة فاس. فقد رفض حرفيو ودباغو هذه المدينة، مبايعة السلطان الجديد، وعلقوا بيعتهم له بحذف المكوس المفروضة على أبوابها وأسواقها. ومن المعروف، من خلال حوليات تلك الفترة، أن أحد أعيان المدينة (عبد المالك الضرير)، الذي أراد جمع كلمة العلماء والأعيان، قد تكفل لهم بحذف ذلك الوظيف. ولما أخذت منهم البيعة، استمر الأمين بنيس في استخلاص مكوس الأبواب والأسواق. فثار دباغو المدينة

وعامتها، وقصدوا الأمين المذكور و"هدموا داره، وانتهبوا أثاثه، واستصفوا موجوده، وأرادوا قتله. فاختفى ببعض الأماكن حتى سكنت الهيعة..." (7). وما أن وصل خبر تمرد أهل فاس إلى علم قبائل الأطلس المتوسط، حتى اندلعت انتفاضة عارمة، شملت بالإضافة إلى بني مطير، قبائل مجاط، وبني مكيلد، وآيت يوسي، أي القبائل المتضررة من ذلك الوظيف والتي يعنيها مباشرة أمر مكوس هذه المدينة. وقبل أن نمضي في تحليل أسباب ودوافع تلك الانتفاضة، ندرج هنا وصف صاحب "الحلل البهية" لتلك الأحداث، لما يتضمنه من معطيات، يمكن الانطلاق منها، لتوضيح عدد من الحقائق التاريخية الهامة. يقول المشرفي: "...ومن إشارات الفتح والنصر، غزوه قبيلة بني مطير ومن وافقهم من مجاط، وبني مكيلد، وآيت يوسي، والكل من البرابر. وكان هؤلاء القبائل من ألفوا الفساد، واعتادوا العتو في البلاد. فضيقوا على مكناسة الزيتون وفاس، بشن الغارات، وتغلبوا على من بساحتهما من العرب. فاجلوهم عن مراكزهم إلى الفلوات، وعبثوا، وفتكوا بمن مر عليهم من الطرقات، إلى أن غزاهم المولى الحسن من مكناسة، منتصف محرم الحرام فاتح 1291هـ..." (8).

يمكن من خلال هذا النص، استخراج عدة معطيات، وإبداء عدد من الملاحظات الهامة.

إن اتفاق القبائل المذكورة وتوحيد كلمتها، على ما بينها من تعارض، على الفورة على المخزن دفعة واحدة، والغارة على حاضرتي فاس ومكناس، في الوقت الذي كانت تشهد فيه مدينة فاس انتفاضة الدباغين والحرفيين، له أكثر من دلالة. ذلك أن مكوس فاس، لم تكن تهم الفاسيين وحدهم. فقد كان أمرها يهم أيضا وبنفس الدرجة قبائل الأطلس المتوسط عموما، ويمس مصالحها المشتركة، لارتباطها بصورة عضوية في تجارتها مع المدينة المذكورة وعدم استغنائها عنها. ورغم أن حوليات تلك الفترة، لا تشير إلى دوافع تلك الانتفاضة، فإن كلام المشرفي يشير ضمنيا إلى أسباب ذلك التمرد الذي شمل أغلب قبائل الأطلس المتوسط المتعاملة والمرتبطة في تجارتها مع المدينة المذكورة والمتضررة من المكوس المفروضة على أبوابها. وإلا كيف يمكن تفسير نهب السكان وسطوهم على القوافل التجارية المتنقلة في الطرقات، ومحاصرتهم لفاس ومكناس معقلي الأمناء، والجباة المبتزين لأموالهم، ومكان تجمع السلع والبضائع الواردة عليهما من مختلف جهات المغرب، قبل خروجها إليهم، في نفس الوقت الذي أعلن فيه دباغو

فاس انتفاضهم على المخزن. ثم إن إشارة المشرفي إلى غلبة المنتفضين على القبائل المتاخمة لمدينتي فاس ومكناس، وإجلائها إلى الفلوات، يمكن أن يفهم أيضا من خلال السياسة التي كان ينهجها المخزن في هذا الباب. فقد كان هذا الأخير، يلجأ، بقصد حماية أهل المدن من غارات السياب من القبائل، وتأمين المبادلات التجارية بين البادية والمدينة، إلى إحاطة المدن الرئيسية، بحزام واق من قبائل الجيش التي كان يضمن إخلاصها، بإعطائها الأراضي، وإعفائها من الضرائب، ويعتمد عليها مقابل ذلك، في تنفيذ الكثير من أدواره السياسية والعسكرية. فهجوم بني مطير ومن جاورهم على هذه القبائل، كان يهدف إلى فتح الطريق أمامهم، للسطو على فاس ومكناس، والانتقام لما يؤخذ منهم، والتضامن مع إخوانهم الذين أعلنوا تمردهم من داخل مدينة فاس، والوقوف إلى جانبهم ضد المخزن لإسقاط مكوس الأبواب التي كانت تعرقل نشاطهم التجاري مع هذه المدينة. خصوصا إذا وضعنا في حسابنا، ما سبق أن أوضحناه في الفصل الخاص بالتجارة، من أن الجلود والصوف والماشية، كانت تشكل أهم مبيعات هذه القبائل في المدينة المذكورة.

لاشك أن مشكل مكوس فاس، كان الدافع الرئيسي وراء انتفاض تلك القبائل على المخزن في ذلك التاريخ. وإذا كانت الحوليات قد سكتت عن ذكر الأسباب الحقيقية لتلك الفورة القبلية، فإن المصادر الأجنبية المعاصرة لتلك الأحداث، قد أكدت، بما لا يدع مجالا للشك، أن مشكلة مكوس فاس، قد جرت على المخزن انتفاضة شعبية عارمة، قادها عامة مدينة فاس أولا، ثم امتدت بعد ذلك إلى القبائل المجاورة لها[9].

بالرغم من معارضة حرفيي ودباغي مدينة فاس، ومطالبتهم بإلغاء مكوس الأبواب، وتضامن القبائل المجاورة معهم، فإن السلطان الجديد، لاحتياجه الملح إلى المال، وأمام فراغ خزينة الدولة، أمر أمينه أبا العباس أحمد بن محمد بنشقرون المراكشي، أن يرتب الوظيف على أبواب فاس وأسواقها كما كان عليه الحال أيام والـده[10].

وبالإضافة إلى العطاء في الأبواب، كان بنو مطير وسكان الأطلس المتوسط عموما، يتحملون، منذ عهد مولاي عبد الرحمان، أعباء مكوس أخرى كانت تسمى "أعشار فندق النجارين". ذلك أن المخزن، كما أسلفنا، لعجزه عن مد نفوذه إلى تلك النواحي، ولعدم قدرته على استيفاء الضرائب من تلك القبائل، كان قد عمد إلى

ضرب البضائع الخارجة إليها من مدينة فاس بمكوس عالية، ليستعيض بها عما كان بإمكانه أن يجبيه منها[11].

وكانت المكوس الموظفة على أبواب مدينة مكناس وأسواقها، تضاعف أيضا من متاعب المطيريين، وتستنزف مواردهم، وتؤثر على مبادلاتهم التجارية مع تلك المدينة. وكان السكان، عند إفقارهم، ينتقمون لما كان يؤخذ منهم في الأبواب، بنهب سلع القوافل التجارية، سواء منها المتنقلة بين فاس ومكناس، أو تلك التي كانت تخرج من مكناس في اتجاه تافلالت تارة، وتارة أخرى، كانوا يردون على ذلك الابتزاز بحصار المدينة ونهبها، لاسترجاع ما أخذ منهم بالقوة. وقد أشار صاحب "الحسام المشرفي" إلى هذا السلوك، في سياق حديثه عن العلاقة التي كانت قائمة بين المطيريين ومدينة مكناس، بقوله: "...فبنو مطير قبيلة عظيمة، ذات عدد وعدد، قريبة من حاضرة مكناس، ولها في الحرب شدة وبأس. ولا تسلم الحاضرة المذكورة من الغارة عليها في بعض الأحيان. وفي الغالب إذا أخذت هذه القبيلة لهذه الحاضرة شيئا، ترده لها. لما بينها من شدة المجاورة والاتصال..." [12].

لم تنقطع غارات المطيريين على المارة بالطرق التجارية العابرة لأراضيهم، والتضييق على مكناس وفاس، منذ وقعة المكوس الآنفة الذكر، رغم الحملة القوية التي جردها عليهم المخزن في فاتح محرم عام 1291هـ وإيقاعه بهم في أعز أماكنهم وأمنعها. وقد تعرضت مدينة مكناس من جراء ذلك، لمحنة شديدة، ولغارات عنيفة، شارك فيها بنو مطير وعصبيتهم قبيلة مجاط المتاخمة مباشرة لأسوار المدينة. وقد نجم عن ذلك الحصار، تعذر المبادلات التجارية، بسبب انعدام الأمن في الطرق، وتضرر الكثير من سكان الأطلس الذين كانوا يرتبطون بصورة عضوية في مبادلاتهم التجارية مع تلك المدينة. ولحماية المدينة من سطو ونهب السياب، وتأمين الطرق التجارية، استقدم السلطان في سنة 1874م، أولاد نصير، والدخيسة الذين كانوا ينتشرون بين الرباط وجبل تاسلفات، وأنزلهم في بلاد مجاط، بعد أن نقل هذه القبيلة إلى ناحية الغرب. وقد استهدف السلطان من هذا الإجراء، إضعاف عصبية المطيريين، وتفتيتها، ووضع قبيلة حاجزة موالية للمخزن بينهم وبين مكناس، لتحول دون اعتدائهم على أهل المدينة، وتقوم بحراسة الطرق التجارية وتأمينها. إلا ان المطيريين قد تضايقوا كثيرا من هذا الإجراء. فبعد أن سافر السلطان إلى الحوز، هجم السكان على أولاد نصير والدخيسة، وأوقعوا

بهم شر إيقاع، وطردوهم من أحواز مكناس، وأعادوا إخوانهم مجاط إلى ديارهم وموطنهم. وقد أورد الناصري، بشي من الإيجاز، تفاصيل تلك الأحداث بقوله: "...فإنه لما سافر السلطان نصره الله عن مكناس سنة أربع وتسعين، كما مر، زحف بنو مطير هؤلاء إلى عرب الدخيسة، وأولاد نصير الذين أنزلهم السلطان بسايس، وبوأهم إياه عوض مجاط، وأوقعوا بهم وقعة شنعاء. وقد صبرت العرب في ذلك اليوم صبرا جميلا ، حتى أن جماعة منهم قد علقوا أنفسهم في حومة الحرب لئلا يفروا، وقاتل إخوانهم دونهم حتى كثرهم البربر، فقبضوا عليهم باليد، وضربوا أعناقهم، وقتلوا منهم نحو مائتين ، وهلك من البربر، مثل ذلك أو أكثر. ولما انهزمت العرب، عمد بنو مطير إلى مجاط فأنزلوهم بسايس على ما كانوا عليه قبل، ثم انطلقوا في الطرقات، بالعيث، والإفساد فيها، والنهب للمارة، ولم يدخروا شيئا من الشيطنة ليوم آخر، وكثرت الشكايات بهم على السلطان، وهو بمراكش..." (13).

بالرغم من تضرر التجار من غارات المطيريين، ووصول عدة شكايات بهم إلى علم السلطان، فإن هـذا الأخير، بسبب غـلاء الأسعار، والجفاف التام الذي أصـاب البلاد (1295هـ)، اضطر إلى أن يتوقف عن كل تنقل، وينزوي في مراكش طيلة تلك السنة. ولما حل شهر جمادى الأولى من عام 1296هـ، نهض السلطان من الحوز في اتجاه مكناس، وعرج في طريقه على قبيلة بني مطير، وأوقع بها شر إيقاع. وقبل تحليل الأسباب التي دفعت السلطان إلى النهوض إليهم من مراكش، والتعرف على العوامل التي فجرت ذلك الانتفاض، نفضل إدراج الظهير الذي أصدره السلطان في حقهم، في 15 رجب عام 1296هـ، بعد غزوه لهم، وإخضاعهم لسلطته، لما يتضمنه من معطيات وتفاصيل تاريخية، تمكننا من الوقوف على دوافع ذلك التمرد، ونتائجه على الوضع السياسي، والاقتصادي العام في المنطقة.

"ظهير شريف في قضية بني مطير وما والاها:

نصه: الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما. الحسن بن محمد بن عبد الرحمان الله وليه.

وصيفنا الأرضى الحاج عبد الله بن أحمد، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد، فإن بني مطير لم يقصروا في ارتكاب كل فعل شنيع، وأمر خطير، [...] وعادوا في قطع طرق المسلمين، ونهب الجوار، ومعاملتهم بأنواع الإذاية والأضرار.

ومنذ نهضنا من هذه الناحية الغربية للناحية الحوزية، لم تنقطع عن حضرتنا العالية بالله الشكاية بما يقع منهم من البغي، والفساد، والجور، والظلم، والأمور الخارقة للمعتاد. وطالما حذرناهم من شؤم عاقبة أفعالهم الذميمة، واسترعينا عليهم، وأرشدناهم إلى الجادة المستقيمة، فلم يرد الله بهم خيرا، لفساد نيتهم، وخبث طويتهم، واتكالهم على حولهم وقوتهم، وازدادوا زيغا، وعنادا، وعتوا، وفسادا، وبغوا بالحول والقوة، وقالوا من أشد منا قوة. أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة. ومع ذلك لما حللنا ببلادهم، وتأنينا عن معاقبتهم، وكففنا أيدي محلتنا السعيدة عن زروعهم، وأمتعتهم، وارتكبنا معهم وجوها من السياسة واللين، وأردنا استخراج الحقوق المترتبة عليهم بالإغضاء والتأمين، وغض الطرف عن كل مسيئ منهم ومجرم. فأبى الله إلا أن يذيقهم الهوان [...] فاستعنا بالله عليهم، ووجهنا وجهتنا الشريفة إليهم، ونهضنا إلى رأس بلادهم، ومزرعة فسادهم وعنادهم، أڭوراي والحاجب، وغيرهما من أعز أماكنهم، وأمنع معاقلهم ومكامنهم، وجيشنا العرمرم مراكب كالكواكب. أمده الله بالنصر، وأعده للجبر والكسر. فاقتفى أثرهم، وجاس ديارهم وقننهم، حتى جاوز الحاجب في تتبعهم للناحية التي أمامه بمسايف تزيد على ما وراءه من المسايف التي بينه وبين مكناسة الزيتون، ففروا من النكال والوبال لشعب الجبال، فرار الحاير المفتون، ودارت بهم قبائل استنهضناها لقتالهم من كل فج عميق، وأبطال حشدناها من كل محل سحيق، وأحاطت بهم من كل مسلك وطريق، إحاطة الأساوير بالمعاصم، ولم يجدوا من سطوة الله واق...، فنزل عليهم بنوا مڭيلد من ناحية قبلة أڭوراي الشرقية الجنوبية، وامتدوا معها محاذين لحدودهم إلى غاية أفقفاق التي هي الحد بين بني مڭيلد وبين آيت سغروشن وآيت يوسي، ونزل من الناحية الشمالية الغربية التي وراء وادي النجا، خالنا العربي ولد با محمد بالجيش السعيد والقبائل التي بين فاس وتازا، ونزلنا عليهم من الناحية الغربية جنوبا وشمالا، عمال الغرب، والحوز، وعساكرنا المظفرة بأعلى ذروة معاقلهم. فضاقت عليهم الأرض بما رحبت، ولم يسعهم طولها والعرض، وصارت عليهم كحلقة الخاتم. وعاد عليهم شؤم ما ارتكبوه من الجرايم والمآثم، وأيقنوا بالهلاك والبوار، ولفظتهم السهول والأوعار. ونهب جنود الله زروعهم القايم والحصيد، واستخرجت من مخزونه الكثير العتيد، وتملكت كسبهم وأموالهم، ونهبت أمتعتهم، وأساءت أحوالهم. فجعلوا يستغيثون، ويجرون، ويتوسلون، وبالشفاعات والعادات

للأمان يتوصلون، مقبلين بالتوبة والإنابة غاية الإعلان، مدعنين للخدمة والطاعة أتم إدعان. ولما رأينا العقوبة بلغت منهم حدها، وحل بهم من الإنكال والأرزاء مالا عقوبة بعدها، قبلنا توبتهم، وشفعنا ضعفاءهم فيهم، وقلنا ما حل بهم من ذلك يكفيهم. وأبقينا عليهم، وأمناهم، وبالحلم والصفح عاملناهم، وراعينا فيهم سالف خدمتهم لأسلافنا الأكرمين قدس الله أرواحهم ونعم في الفردوس أشباحهم، وألزمناهم إعطاء خمسمائة مرهون من رجالهم، ووظفنا عليهم مائة وخمسين ألف ريال، تطهيرا لصحائفهم، وتنقية لها من أرجاسهم. كما ألزمناهم أداء الحق اللازم، ورد المظالـم، وإخراج قبيلة مجاط من بين أظهرهم، وضمناهم طريق مكناس وفاس، جريا على عادتهم القديمة، من جعلهم النزايل بها والحراس. فالتزموا بذلك صاغرين، وشرعوا في أدائه داخرين، ودفعوا البعض من المراهين والخيل، وأخرجوا مجاط من بلادهم. وها نحن بصدد إنزالهم ببلد تصلح لهم يريحون ويستريحون فيها. وقد نهضنا عنهم لينزلوا ببلادهم، ويعمروها، وتحصل لهم التوسعة مما هم فيه من الضيق الحاصل لهم من النزول في الشعب والأوعار، ومن إحاطة المحال بهم، ويسهل عليهم إكمال ما وظفناه عليهم، قاصدين بنهوضنا المذكور حضرتنا مكناسة الزيتون، محفوفين بعناية الله، ظافرين، مصحوبين بتأييده ظافرين. نسأله سبحانه أن لا يقطع علينا عوايد، وأن يمدنا بمعونة تأييده ونصره. وأعلمناكم بهذا الفتح الغريب، والتيسير العجيب، لتحمدوا الله، وتغمروا أندية الشرور، وتفرحوا بهذا النبأ المشهور، وتعلموا أن الله تعالى قد أنجز وعده ونصر عبده. والسلام. في 15 رجب عام 1296"[14].

من خلال هذا الظهير، يمكن تلخيص، وحصر المآخذ التي سجلها السلطان على بني مطير، والدوافع التي حملته على النهوض إليهم، والتي استوجبت عقابهم، في نقطتين اثنتين.

- قطع الطرقات ونهب الجيران.
- الامتناع عن أداء الحقوق المخزنية المترتبة عليهم.

وحتى نفهم بوضوح الأسباب والدوافع الحقيقية التي فجرت تلك الانتفاضة العارمة، نرى من المفيد هنا، استحضار الإطار التاريخي الذي وقعت فيه تلك الأحداث، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة الظرفية الاقتصادية، والمالية المفجرة لتمرد الأهالي،

وخروجهم عن سلطة المخزن، وتضييقهم على أهل المدينة، ونهبهم لسلع القوافل التجارية العابرة لبلادهم.

جرت وقائع هذه الانتفاضة، في سنة 1296هـ. ومن المعلوم أن المغرب خلال هذه الفترة، كان يعاني من أزمة اقتصادية، ونقدية طاحنة. فعلاوة على اختلال صرف العملة، بسبب محاولة الدولة "تثقيف السكة"[15]، أصاب البلاد في ذلك التاريخ، قحط شديد، هلكت من جرائمه المواشي، وارتفعت بسببه الأسعار، وانتشرت المجاعات، وعجزت القبائل عن أداء الفروض والواجبات المخزنية. وانتشرت الأوبئة، وهلك عدد كثير من الناس في البوادي. وقد وصف الناصري الحالة الاقتصادية، والمالية، والأوبئة الفتاكة التي حلت بالبلاد، وأهلكت الكثير من العباد، في سنة 1295هـ، بقوله: "...ثم دخلت سنة خمس وتسعين ومائتين وألف، فكانت هذه السنة من أشد السنين على المسلمين، قد تعددت فيها المصائب والكروب، وتلونت فيها النوائب والخطوب، لا أعادها الله عليهم. فكان فيها أولا غلاء الأسعار، وكان منشاه وابتداؤه من تثقيف السكة في آخر السنة الماضية، ثم عقب ذلك انحباس المطر، لم تنزل من السماء قطرة، وأجيحت الناس، وهلكت الدواب والأنعام، وعقب ذلك الجوع ثم الوباء [...] ثم كان الموت بالجوع، في أهل البادية خاصة، هلك منهم الجم الغفير..." [16].

وقال عن سنة 1296هـ، وهي السنة التي أوقع فيها المخزن ببني مطير: "...ثم دخلت سنة ست وتسعين ومائتين وألف، فكان في أوائلها موت الناس بالحمى..."[17].

ففي إطار هذه الضائقة الاقتصادية، والوضعية الاجتماعية المتأزمة، يمكن فهم أسباب انتفاض بني مطير، ورفضهم أداء المغارم والوظائف المخزنية المشار إليها في الظهير الحسني الآنف الذكر. ويظهر أنه منذ أن نهض السلطان من مكناس إلى الحوز في سنة 1294هـ، والسكان متقاعسون عن دفع الفروض والضرائب الواجبة عليهم. فقد أشار أرنو إلى أنه بعد أن غزا السلطان المطيريين، واضطرهم إلى الخضوع لسلطانه، استخلص منهم أيضا عقب تلك الانتفاضة، علاوة على الذعيرة التي وظفها عليهم، ما كان يوجد بذمتهم من متأخرات ضريبية[18].

ويمكن أيضا ربط سطو بني مطير على أهل المدينة، ونهبهم لسلع القوافل التجارية المارة بأرضهم، بحالة الإفقار العام التي أصابت السكان، والمجاعة التي لحقتهم، بسبب الجفاف التام الذي ضرب البلاد. هذا فضلا عن أن المغرب خلال هذه الفترة، قد تعرض

لمزيد من الضغوط المالية، والاقتصادية من قبل الدول الأوربية التي كانت هي الأخرى، تجتاز أزمة اقتصادية انعكست آثارها بصورة واضحة على الوضع الاقتصادي العام في المغرب. وهناك عنصر هام، وردت الإشارة إليه في الظهير الحسني المذكور، يجب توضيحه، لأنه يدفعنا إلى التساؤل عن الحوافز، والأسباب التي دفعت قبائل الأطلس المتوسط وشرق فاس، إلى المشاركة في الحملة ضد بني مطير، إلى جانب المخزن، وهي القبائل التي عهدناها تتحدى جيوش ومحلات السلطان، وترفض باستمرار الخضوع والاذعان لنفوذه. وهي نفس القبائل تقريبا التي وقفت إلى جانب قبيلة بني مطير واتحدت معها ضد المخزن، في وقعه محرم عام 1291هـ، لإرغامه على حذف مكوس فاس السالفة الذكر. الواقع أن مشاركة تلك القبائل، ووقوفها إلى جانب جيوش السلطان في حرب بني مطير، لم تكن اعتباطية، ولا ناتجة عن محض رغبتها في تلبية وتنفيذ الأوامر السلطانية الصادرة لها في الموضوع. فقد أوضحنا، عند حديثنا عن التجارة والطرق التجارية، أن بني مطير كانوا يتحكمون في شريانين تجاريين هامين، الأول كان يتجه من مكناس نحو تافلالت عبر آزرو، والثاني كان ينطلق من فاس عبر الأطلس المتوسط في اتجاه تافلالت ومراكش. ومن المعلوم أن قبائل الأطلس المتوسط بصفة عامة، كانت ترتبط بصورة عضوية في معاملاتها التجارية مع المدينتين المذكورتين. ولم يكن بإمكانها الاستغناء عنهما. وعندما تمرد بنو مطير على المخزن، وحاصروا مكناس، وقطعوا السبل، وطال أمر فسادهم، اختلت المبادلات التجارية، بسبب انعدام الأمن في الطرقات. وتضررت نتيجة لذلك، مصالح تلك القبائل. إذ لم تعد تصل إلى أهلها البضائع التي كانت تخرج إليهم من فاس ومكناس. كما لم يعد بإمكانهم التردد على أسواقها لتصريف منتوجاتهم. وقد أثارت هذه الوضعية أيضا انتباه الضابط الفرنسي إركمان، عند مرافقته للسلطان في حملة أخرى إلى بني مطير في سنة 1291هـ، فأورد في أحد تقاريره في ذلك العام، أنه بعد أن طال عيث المطيريين، وفسادهم بالطرقات، ورد قواد بني مڭيلد على السلطان، واشتكوا على حضرته بانعدام الأسواق، وتوقف ورود البضائع إلى بلادهم، بسبب فساد بني مطير، فأصدر هذا الأخير بعد هذه الشكوى، أمره للمحتسب، وكلفه بإرسال فصيلة من الجيش إلى تلك القبائل، لتزويدها بالسلع اللازمة لها[19].

وبالرغم من هذه الحملة، وبالرغم من ترحيل السلطان لقبيلة مجاط مرة ثانية من موطنها، وبالرغم من التزام بني مطير بدرك الطريق، وإقامة النزائل في بلادهم، وتعهدهم

بحراسة الطرق التجارية، حسبما جاء في الظهير المذكور، لم تنقطع غاراتهم على المارة بها، ولم يذعنوا نهائيا، بعد تلك الأحداث، لسلطة الدولة. ففي صفر الخير عام 1309هـ، أصدر السلطان ظهيرا آخر في حقهم، على إثر حملة أخرى حشدها لتطويعهم، بعد انتفاضاتهم خلال ذلك العام جاء فيه:

"ظهير شريف في قضية بني مطير.

خديمنا الأرضى بوشتى بن البغدادي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد، فطالما عالجنا قبيلة بني مطير، وسلكنا بهم مسلك الرفق والتيسير، إلى أن يستقيم أمرهم، ويشتد في الصلاح أزرهم. وصاروا إذا نهضنا للحوز يرجعون إلى عمآيتهم، ويرتبكون من ضلالتهم، ولا يقرأون عاقبة، ولا يعرفون أن سهام الانتصاف فيهم صائبة. وكل ذلك من سوء التدبير، وعدم سلوك طريق الجد معهم في ذلك [...] وربما كان ما يصدر منهم من الزيغ والفساد، سببا لنهوضنا إليهم من الحوز على عجل واستعداد. وقد استوجبوا في هذه المرة، إرهاقهم بصوائل التربية، ومقابلتهم بجرمهم، وسوء فعلهم، في صياصهم، ووعورهم، وكل ثنية. فوجهنا لهم من جيوشنا المنصورة بالله سرايا من القبائل والأبطال ذوي المزايا، فتتبعوا أثر ما اطمأنوا إليه من بلاد آيت سغروشن وغيرهم، فحصلوا على مساجين ورؤوس، وأحاطوا بهم، فاستأصلوا عدة نفوس، واقتحموا عليهم من أعز أماكنهم وحصونهم أمرسها، وأخذوا من الأموال والذخائر أنفسها، ونحن في أثرهم دارا بعد دار، وفرارا بعد فرار، حتى بلغت العقوبة فيهم حدها، وأعملت الصوارم في رقابهم حدها. وكل ذلك بعد الأعذار والإنذار، والتهديد والتخويف، لعلهم يصيرون إلى الانصراف عن ذلك الصرف. فإذا بهم لم يرد الله بهم خيرا، ولا لهدآيتهم الطريق سيرا. إنك لا تقهر من أجبت، ولكن الله يهدي من يشاء، فأصابهم سيئات ما مكروا، وحاق بهم ما كانوا يستهزئون، وما ربك بظالم للعبيد، ثم لم يكن كلمح البصر أوهن، وأقرب حتى أخذ الله فيهم وعيده، وكانوا لمن عداهم من الجيوش والقبائل فيئا. ومن يرد الله فتنته، فلن تملك له من الله شيئا. وأعلمناكم لتعلموا أن الله سبحانه بمنه يمد عبده، بنصره، هو على كل شيء قدير. فنعم المولى ونعم النصير، والسلام. في صفر الخير عام 1309هـ"[(20)].

وبالرغم من كوننا لا نتوفر أيضا على معلومات، وأخبار تمكن من الكشف عن أسباب هذه الانتفاضة ودوافع أصحابها، فإنه مما لاشك فيه أن حالة الإقفار العام

والضائقة الاقتصادية العامة التي كانت تعاني منها القبيلة في تلك الفترة بالذات، كانت السبب الرئيسي في تفجير تلك الفورة. فالمراسلات المتبادلة بين القواد والمخزن المركزي خلال ذلك العام بالذات، تكشف عن إقفار تام أصاب السكان، وعن عجزهم كلية عن أداء الواجبات المخزنية. وقد وردت في وثيقتين سابقتين، أدرجناهما في الفصل الأول من هذا الباب، الإشارة إلى هذه الحالة، عندما اضطر القواد إلى مكاتبة السلطان يشرحون حالة إخوانهم، ويطلبون تأجيلهم في دفع ما وجب عليهم من الضرائب، لضعفهم، وفراغ أيديهم، وفرار بعضهم من مواطنهم[21]. وإلى جانب ذلك، ورد الحديث في رسالة أخرى، عن حلول الجراد في سنة 1308هـ واجتياحه لأرض القبيلة، وإتيانه على زرع "التوايز" التي كان يحرثها المخزن في بلاد بني مطير. "[...] أما توايز العام الماضي فقد أكلها الجراد، ولم يرفدوا (هكذا) منها لا قليلا ولا كثيرا... أما الحرث الذي كان بيني وبين سيدي، فإني زرعت في العام الماضي ستت (هكذا) أوساق (هكذا) وأكلها الجراد. وأما هاذه (هكذا) العام فأنا نكيل ونزرع (هكذا)..." [22].

وقد نجم عن هذه الكارثة، كما يفهم من نفس الرسالة، تقص خطير في المحاصيل الزراعية، وإذا علمنا أن أوضاع المخزن المالية هي الأخرى في هذه الفترة، كانت جد متأزمة، يمكن فهم أسباب انتفاض بني مطير، ونهوض المخزن إليهم، وأخذه "من الأموال والذخائر أنفسها"، حسبما ورد في الظهير الآنف الذكر.

انتفاضة عام (1320هـ / 1902م)

في 27 غشت عام 1902م، هاجم حوالي ألفان متمرد مسلح من قبيلة بني مطير، وجروان، وزمور، مدينة مكناس، وحاصروها، ونهبوا السوق التي كانت تعمر بالماشية خارج المدينة، وقطعوا الطرقات بين فاس ومكناس، متحدين بذلك المخزن القائم، ورافضين الخضوع والإذعان لسلطته وأوامره[23]. وقبل أن نتناول بالتحليل أسباب وأهداف تلك الانتفاضة، يجدر هنا التذكير أيضا بالوضعية السياسية، والاقتصادية العامة التي كانت توجد عليها البلاد في ذلك الوقت بالذات.

توفي مولاي الحسن في سنة 1894م، وخلفه ابنه مولاي عبد العزيز عن سن تناهز 14 سنة. ومن المعروف أن مشكلة خلافة السلطان الراحل، قد أثارت انشقاقات ونزاعات خطيرة داخل صفوف رجال المخزن، وخلافات حادة داخل الأسرة الملكية. ورغم أن الحاجب با احمد قد تمكن من حسم المسألة بإبعاد ولي العهد السابق، مولاي محمد،

وعرف كيف يتغلب على معارضة بعض الوزراء، فإن ذيول أزمة ولاية العرش بعد وفاته، قد ظلت قائمة، وبقيت مطروحة على الساحة السياسية. فقد استغلها الروكّي بوحمارة في فورته ضد المخزن، عندما ادعى انه مولاي محمد، وأنه أحق بالعرش من أخيه مولاي عبد العزيز. وتمكن من تأليب الكثير من قبائل شرق وادي سبو على السلطان القائم. ويظهر أيضا أن الظروف التي تمت فيها تولية مولاي عبد العزيز وعدم أحقيته بالسلطنة، كانت في سنة 1902 (توقيت الانتفاضة)، لا تزال عالقة على الأقل في أذهان أعيان، وشرفاء، وقواد القبائل المنتفضة والتي نظمت ذلك الهجوم. فالوثائق والدوريات الأجنبية المعاصرة التي عرضت لتلك الانتفاضة، تتفق كلها على أن الثوار قد استهدفوا من وراء ذلك الهجوم، إطلاق سراح مولاي محمد الذي كان يقيم في أحد قصور مدينة مكناس تحت الحراسة الإجبارية، وتنصيبه على العرش محل أخيه مولاي عبد العزيز، وأن قواد واعيان القبائل المذكورة أعلاه، هم الذين أوعزوا إلى إخوانهم، ودفعوهم للقيام بذلك الهجوم، وتنظيم ذلك الحصار(24).

وإلى جانب الأزمة السياسية التي كان يجتازها المغرب في ذلك الوقت، استفحلت الأوضاع الاقتصادية والمالية داخل البلاد بصورة خطيرة، في زمن هذا السلطان، بسبب تصاعد الضغوط الأوربية على المخزن، وتزايد تدخل الأجانب في شؤون المغرب الداخلية. فقد أصبح السلطان مولاي عبد العزيز الذي كانت تنقصه الخبرة والحنكة السياسية، فريسة دسائس المغامرين والسماسرة الأجانب الذين زينوا له اقتناء وجلب مستحدثات العصر من أوربا، ودفعوه في طريق "تحديث" هياكل دولته العتيقة. فقد حث الإنجليز السلطان على إدخال الإصلاحات الضرورية لتجديد وتطوير دوالب أجهزته، "ونصحوه"، لكي يحافظ على استقلال سلطنته، بالقيام بإصلاح الطرقات، وإجراء العدل، وبسط الأمن، وفتح أبواب المراسي في وجه التجار، وتنظيم الجباية على أسس جديدة، أي بإقامة النظام الذي سمي بالترتيب(25).

وقد تعرضنا، عند حديثنا عن العلاقة الجبائية، لظروف إعلان الترتيب، وموقف العمال والشرفاء من ذلك الإصلاح، وكيف قاوموه، ما وسعهم الأمر ذلك، وصاروا يشوهون سمعة السلطان ويرمونه بالكفر، لأخذه بنصائح وإرشادات النصارى المنافية لما أقره الشرع، ونسخه للزكاة والأعشار، واستبداله لها بالترتيب. وإلى جانب معارضة الشرفاء والعمال، كانت القبائل المتاخمة لفاس ومكناس، على علم تام بما يجري في

دوائر المخزن، وعلى إلمام بطريقة عيش السلطان، وتزايد نفوذ المستشارين الأجانب في بلاطه، وتوجيههم لسياسة البلاد. وقد أشار الحجوي إلى هذا الاستياء وإلى سخط القبائل على سياسة السلطان المذكور وحاشيته بقوله: "...وراجت الدسائس على ألسنة طغام العامة، بشتم السلطان ووزرائه، وأصبح الناس، لا حديث لهم إلا أعمال السلطان في داخل قصره مع وزيره وسميره المنبهي والحاج عمر التازي وجماعتهما. كل يوم تنشر على الألسنة مناقب وأعمال كلها أو جلها لا حقيقة له، والوزارة لاهية عن ذلك بما هي فيه لاغية..."[26]. وبالإضافة إلى هذا، ساهم بعض اليهود بحظ وافر أيضا في التشهير بالسلطان والحط من هيبته وتشويه سمعته. فقد عمد بعضهم إلى بيع صور له في مختلف أسواق المغرب، يبدو فيها متجردا من ثيابه التقليدية، يلعب البولو أو التينيس[27].

وقد دفعت هذه العوامل مجتمعة، القبائل إلى الانتفاض على المخزن، وهيأت الظروف السياسية، والنفسية لنفور الرعية من السلطان واستعدادها للثورة عليه، والخروج عن سلطته، متى وجدت الفرصة سانحة.

أخذ السلطان مولاي عبد العزيز، بتشجيع من ماكلين الإنجليزي والمهدي المنبهي، يفكر في تحديث وسائل المواصلات، ومد السكك الحديدية على طول طريق السلطان. وقد شرع في بناء ومد أول خط حديدي بين فاس ومكناس. وكان المنبهي قد "اشترى قضبانه بمال له بال، وأفرغ به جانبا من الخزينة المغربية، ونقلوه على الجمال من العرائش إلى فاس بأموال باهضة..."[28]. وما أن شرع المهندسون الإنجليز في الاستعداد لإنجاز ذلك المشروع، حتى انتشرت الدعاية بسرعة بين الناس بأن السلطان قد باع البلاد للأنجليز[29].

وكان خط السكة الحديدية المزمع مده وإقامته بين المدينتين المذكورتين، يمر في معظمه ببلاد بني مطير. فما أن بدأ المهندسون الإنجليز في إنجاز المشروع، حتى هب المطيريون عن آخرهم، وعرقلوا سير الأشغال، وأتلفوا التجهيزات المعدة لذلك. وقد وصف ابن زيدان تلك الأحداث بقوله: "...وفي عام 1320هـ، شرع المهندسون الإنجليز في نصب علامات بسايس، لمد السكة الحديدية بين فاس ومكناس. فلما رأى ذلك بنو مطير، حاصوا حيصة حمر الوحش، وكسروا تلك العلامات، وعاثوا في الطرقات، وقطعوا السابلة بين المدينتين المذكورتين، ومدوا يد السلب والنهب في المارة، وهموا

بالهجوم على مكناس، وذلك بعد أن أكلوا السوق الذي يعمر يوم الأربعاء بالبقر، والغنم، للبيع والابتياع خارج المدينة، بين باب الملاح وباب أبي عثمان سعيد المترائي وسط الطريق المرصفة التي تمر بها السيارات. وضاعت في ذلك أموال طائلة. قيل إن ذلك كان بإغراء من عامل البلد إذ ذاك، لأغراض شخصية..." [30].

إن لتوقيت هذه الانتفاضة، أهمية كبيرة في فهم أسبابها ودوافع القائمين بها. فأحداثها جرت مباشرة بعد عزم المخزن على تطبيق الترتيب، وإدخال الإصلاحات التي أوحى له بها الإنجليز، لتحديث البلاد وتطويرها. ثم إن وقائعها دارت أيضا مباشرة بعد شروع المهندسين الإنجليز في بناء خط السكة الحديدية المذكور. وحسب حوليات تلك الفترة، فإن هذه الانتفاضة، على خلاف الانتفاضات السابقة، لم تكن منطلقة من القاعدة الشعبية. فحسب إشارة ابن زيدان، فإن عامل البلد هو الذي دبر ذلك الهجوم، وأوعز إلى إخوانه بالقيام بذلك الحصار. وقد ذهب الحجوي، إلى أن سيدي محمد المراني (من الشرفاء العلويين)، لما له من نفوذ في تلك القبائل، كانت له يد في إثارة السكان، وتاليبهم على المخزن، لأنه هو نفسه كان غير راض عن سياسة مولاي عبد العزيز. "...وربما كان للمراني المذكور، يد في إثارة القبائل، حيث كانت تسمع لقوله. وكان هو نفسه غير راض على السياسة العزيزية..." [31]. وحسب الوثائق الأجنبية، فإن حصار مدينة مكناس، كان من تدبير أعيان وقواد تلك القبائل، وأن الثوار قد استهدفوا من وراء ذلك، إطلاق سراح الأمير مولاي محمد الذي كان يقيم في أحد قصور مكناس، وتنصيبه ملكا على البلاد[32].

ومهما اختلفت الآراء حول أسباب تلك الانتفاضة، وأهداف أصحابها، وطبيعة القائمين بها، فلاشك أن سياسة الإصلاح التي سار عليها مولاي عبد العزيز، وإقدامه بالخصوص على إلغاء الضرائب القديمة، وتعويضها بالترتيب، ورفع أيدي العمال عن الرعية، وإلزام الشرفاء والقواد على السواء بالخضوع لنظام الجباية الجديد، قد جر عليه الكثير من الخصوم والمعارضين، المستفيدين من النظام القديم و"المتضررين" من الإصلاح الجبائي الجديد، لمساواته بين الشريف والمشروف، عاملا، أو خليفة، أو شيخا. فأخذ هؤلاء الخصوم يحرضون الأهالي على المخزن وينعتون السلطان القائم بالكفر، لعمله بنصائح الأجانب، ووقوعه في قبضتهم. وصادف هذا، وجود رعية منهكة ومستنزفة اقتصاديا، بسبب تزايد الضغوط الجبائية واستفحالها، استجابت بسرعة وتلقائية

لندائهم، ونفذت أوامرهم. ثم إن مضي السلطان في سياسة الإصلاح، بوحي من الأجانب، قد يضاعف من متاعب تلك القبائل، خصوصا وأن تكاليف خط السكة الحديدية المذكور، قد كلف المخزن غاليا. وكان شروع الإنجليز في بناء الخط الحديدي، مناسبة للإيقاع بالمخزن القائم، وعرقلة سياسته المستمدة من نصائح المستشارين والعسكريين النصارى. ثم إن سلطنة مولاي عبد العزيز في نهاية الأمر، غير شرعية، وهم غير ملزمين بالاستمرار في الولاء لها. فهجوم القبائل على مكناس ومحاولتهم إطلاق سراح أخيه مولاي محمد، حسب إشارات الوثائق الأجنبية، يرمز إلى عزيمة تلك القبائل ورغبتها في التحلل من بيعة مولاي عبد العزيز الذي أصبح رهينة الأجانب، وغير مؤهل لتولي زمام الأمة وأمور المسلمين.

لم يطل أمر تلك الانتفاضة. فقد تمكن السلطان من إخمادها، بعد أن حشد لذلك حملة عسكرية لا يستهان بها، معتمدا على القوة تارة، وعلى الدبلوماسية ونفوذ بعض المرابطين تارة أخرى. وقد أورد ابن زيدان تفاصيل تسكين المخزن لتلك الفورة القبلية وتفريق جموع القائمين بها بقوله: "...فرأى السلطان أبو فارس عبد العزيز تسكين الهيعة، لحماية مكناس، وكسر شوكة المتمردين. فلما خيم خارج البلد هاجمت عليه البربر، ولم يسعه إلا الدخول إليها والتحصن بأسوارها. فدخل ونزل بالمحل المعروف بباب ابن القاري الداخلي. ولما اتصل الخبر بالسلطان، أنهض الشريف أبا عبد الله محمد المراني [...] وعقد له على جيش لا يستهان به، ووجهه لحماية مكناس، والسعي في رتق ما انفتق. فخيم بمحاله خارج باب القصدير أحد أبواب المدينة الواقع بناحية أبي زكرياء الصبار، وصار يسدد ويقارب. فانضم إليه جروان، ومجاط، وأعيان بني مطير، ولم يزل يعالج عضال داء ذلك الفساد المنتشر، حتى رجعت المياه لمجاريها..."(33)

الأزمة الحفيظية

أيد بنو مطير الدعوة الحفيظية، وسهلوا للسلطان الجديد الدخول إلى مدينة مكناس، والمرور عبر بلادهم إلى فاس. وقد لعب محمد بن عبد الكبير الكتاني دورا كبيرا في تأليب الكثير من القبائل على المولى عبد العزيز، والدعوة لأخيه مولاي عبد الحفيظ. ففي سنة 1907م، خرج الشيخ المذكور إلى مكناس، وعقد هناك مؤتمرا عاما، حضره كبراء المدينة، والباشا الحاج بنعيسى، وأعيان القبائل المجاورة لها والنائية عنها، أتباع الطريقة الكتانية، واتفقوا "...على التشبث بالدعوة الحفيظية والوقوف في وجه

الدعوة العزيزية"[34]. واستتب الأمر في نفس السنة، كما هو معروف، لمولاي عبد الحفيظ، بمساعدة كبار قواد الحوز. وتمت البيعة للسلطان الجديد، بعد الإطاحة بأخيه الذي وجهت إليه الرعية الكثير من التهم، وسجلت عليه الكثير من المآخذ. إلا أن وضعية المخزن الجديد لم تكن أحسن حالا من سابقه. فقد تسلم مولاي عبد الحفيظ خزينة فارغة، ورعية منهكة، وديونا ثقيلة. وفي عهده تزايدت مشكلة الحماية الشخصية، "...ولم يبق في حكومة عبد الحفيظ، إلا الفقراء والمساكين، ومن لم يجد سبيلا للوصول إليها (الحماية)..." [35]. واستفحلت الضغوط الأجنبية في عهده، ورفضت الدول الموقعة على معاهدة الجزيرة الخضراء الاعتراف به. واشترطت مقابل ذلك، التزام السلطان المذكور، بالاتفاقيات الدولية المبرمة في عهد سلفه. ولسد عجز بيت المال، التجأ المخزن الحفيظي إلى فرض المزيد من الضرائب والتوظيفات على القبائل. فنصب المدني الكلاوي نفسه على الرعية، وصارت له دالة وهيبة على السلطان. وولى نفسه على القبائل مباشرة، واستنزف طاقتهم ومدخراتهم. وقد تحمل بنو مطير طيلة العهد الحفيظي، كما أسلفنا، أعباء جبائية ثقيلة، وتعرضوا للمزيد من الإرهاق والإجهاد.

ويجب أن نذكر هنا بما سبق أن أشرنا إليه، عند حديثنا عن الجباية، وهو أن المخزن الحفيظي، لضعفه، وبسبب محدودية إمكانياته المادية، لم يتوفر له من الوسائل ما يمكنه من بسط سلطته على مجموع البلاد. فقد أخذ نفوذ الدولة، منذ تولية هذا السلطان، يتقلص تدريجيا، وعلى تعاقب الشهور والسنين. ولم يعد الحضور المخزني يمتد إلى القبائل والمناطق النائية، حتى انتهى الأمر في النهاية، إلى عجز السلطان بصفة كلية عن إخضاع ومراقبة حتى الايالات والقبائل المتاخمة مباشرة للعاصمة فاس. وذلك بسبب الظرفية السياسية والمالية المتأزمة التي آل إليها المغرب في ظل السلطان الجديد، والناتجة عن استفحال الضغوط الأوربية وتزايد وطأتها. وتبعا لتناقص وتلاشي قبضة المخزن على الرعية كلما وقع الابتعاد عن المركز، يمكن أن نتصور أيضا أن وطأة الأعباء الجبائية المفروضة على القبائل، كانت تخف أيضا، تدريجيا، كلما وقع الابتعاد عن العاصمة. ولهذا السبب، ونظرا لعجز المخزن الحفيظي عن استخلاص الضرائب من مجموع ايالات البلاد، تعرضت قبيلة بني مطير والقبائل المجاورة لمدينتي فاس ومكناس، كما أسلفنا، لاستنزاف مالي فظيع، وإجهاد ضريبي مرهق، أدى إلى انتفاضها على

سلطة المخزن في معظم أيام هذا السلطان، حتى انتهى الأمر بحصاره في فاس في ربيع عام 1911.

قضية الكتاني وانتفاضة عام 1909

قام محمد بن عبد الكريم الكتاني، كما هو معروف، بدور كبير في الإطاحة بالسلطان مولاي عبد العزيز، والدعاية لمولاي عبد الحفيظ، وتمهيد الطريق لمبايعة هذا الأخير، وتنصيبه على العرش محل أخيه. فبعد أن حرض الكثير من القبائل، ومن ضمنها قبيلة بني مطير على المخزن العزيزي، وبعد أن وقف على رأس الأشراف، والعلماء، ورؤساء القبائل الذين أعلنوا في الضريح الادريسي خلع مولاي عبد العزيز والمناداة بمولاي عبد الحفيظ سلطانان على البلاد، وجه الشيخ المذكور وفدا من أعيان، وأتباع الطريقة الكتانية بقبائل الأطلس المتوسط، للقاء مولاي عبد الحفيظ بمشرع الشعير، وتيسير مروره بتلك النواحي، وتسهيل مأموريته. وتم الأمر للسلطان الجديد، ودخل مكناس ثم فاس، وسهل المطيريون دخوله إلى المدينتين المذكورتين. واستقبل الكتانيون وأهل فاس عامة السلطان الجديد وجددوا له البيعة. إلا أن العلاقة بين السلطان والشريف الكتاني تدهورت بسرعة. ونشب خلاف سياسي حاد بين الرجلين. ولن نمضي هنا في العرض لتفاصيل وجزئيات تلك الأحداث، ولا لما ردده الكتاب الأجانب حول نوايا الكتاني، وأطماعه السياسية، وتأكيدهم على رغبة هذا الأخير وعزمه على إحياء الأسرة الإدريسية، وحلوله محل مولاي عبد الحفيظ. ولكن سنكتفي هنا بالقول إنه عندما ساءت الأحوال بينهما، بسبب تزايد تدخل الأجانب، وعدم وفاء السلطان وتنفيذه لشروط البيعة (بيعة مشروطة)، خرج الشيخ الكتاني مختفيا من فاس، فارا بنفسه وأسرته من بطش مولاي عبد الحفيظ. والتجأ إلى قبيلة بني مطير. وكان المطيريون وسكان الأطلس المتوسط بصفة عامة، من خدام الطريقة الكتانية يعتقدون كثيرا في الشيخ المذكور ويبجلونه، ويعملون بنصائحه، ولا يعصون له أمرا. ولا نعرف بالضبط الغاية التي توخاها الكتاني من اتجاهه إلى بني مطير بالذات. فصاحب "الشهيد الكتاني"، يؤكد أن مقصوده كان "هجرة فاس والسكنى بدار متواضعة كائنة بآيت يوسي من جبال الأطلس، لأجل امتثال أوامره جل جلاله، واجتناب نواهيه عظم كماله، والقيام بواجب الدعوة إلى الله..."[36]. إلا أن المصادر والوثائق الأجنبية، تقرر أن الكتاني قد قصد بني مطير وقبائل الأطلس، لإعداد العدة، وحشد أتباعه هناك، لتنظيم

وإعلان الجهاد ضد النصارى. وفي هذا الصدد، ذكر أرنو أن الكتاني قد تمكن قبل إلقاء القبض عليه، من جمع وكسب حوالي خمسمائة رجل من بني مطير إلى صفه[37]. ولا نتوفر على أدلة وحجج مستندة على وثائق وطنية مقطوع بها، من شأنها أن تكشف عن النوايا الحقيقية التي كانت تساور الكتاني، عند خروجه من فاس إلى بني مطير. فالكتاب الأجانب قد استهدفوا من وراء إشاعاتهم وما روجوه من دعايات حول هذا الموضوع، الإيقاع بالكتاني والإساءة إليه، لأن برنامجه السياسي كان ضد مصالحهم، ويعارض وجودهم كلية في المغرب. كما أن إشارة محمد الباقر الكتاني الآنفة الذكر، لا يمكن أن يطمأن إليها أيضا، لأن صاحبها توخى على ما يظهر، تنزيه شيخه، وتبرئته من التهم التي وجهت إليه، أكثر مما توخى إثبات الحقائق التاريخية بنزاهة وموضوعية.

بعد خروج الكتاني من فاس، انتاب المخزن قلق شديد، فبعث برسائل إلى عماله وخدامه بمختلف الايالات المجاورة لفاس، يحثهم فيها على استنفار الجواسيس، والأعوان، وإرسالهم إلى مختلف الطرق والجهات، لاستطلاع حقيقة أمره، وإلقاء القبض عليه وعلى أتباعه. ووعد من ظفر به بمكافأة كبيرة، وحظوة مهمة عند السلطان. ومن أمثلة ما كتب به العمال إلى المخزن في هذا الموضوع: "...وبعد، وصل كتابك مع خروج مدفع الصبح يوم تاريخه، بأن المتفقه المدعى بالشيخ الكتاني قد خرج من حضرة مولانا مختفيا فارا بنفسه، لا يدري أين توجه، وان مولانا دام علاه، أمر أن نكون من ذلك على بال، ونبعث العيون والجواسيس للاستطلاع عن حقيقة أمره، ونبحث غاية البحث في الطرق التي عسى أن يمر منها، وأن نبحث عنه في سائر من إلى نظرنا من القبائل، وأن من أتى به مسجونا لشريف الأعتاب، له من سيدنا الحظ الوافر إلخ. فالسمع والطاعة لأمر سيدي دامت سعادته. وساعة وصول الكتاب، طيرنا الإعلام بما ذكر لي [...] ووجهنا العيون والجواسيس لترصده بالطرقات. وقد بلغنا ساعته، أنه مر على بني مطير. أدركنا الخبر ساعة كتابته، بواسطة ايالتها البهاليل. وقد أنهضنا السيد محمد الاغواطي للقائد عق البومدماني، وأعلمت به السيد محبوب لتجددوا الكتاب للقائد عق المذكور وما تعرفونه. وتعرف أن قلوبنا محروقة من أجل أمثال هذا، فإنهم لا دواء لهم إلا السجن..." [38].

وورد في رسالة من محبوب بن قاسم إلى حاجب السلطان، بتاريخ صفر الخير عام 1327هـ، حول نفس الموضوع، ما نصه: "...وبعد، فقد وصلنا أعز كتابك بأن المتفقه

الكتاني قد خرج من حضرة مولانا الشريفة مختفيا، فارا بنفسه، لا يدري أين توجه، وأمرنا مولانا ببعث العيون والجواسيس للاستطلاع عن محله إلخ. فساعة وصول كتابك، قمنا على ساق الجد في إرسال عنان البحث بجميع الطرق، ووجهنا من هو كنفسنا الشيخ محمد الغواطي للخديم القائد عق البومدماني المطيري، وكتبنا له بإعطاء الوسائل عليه بكل مرصد وطريق، مهما تحقق لديه المحل الذي قصده إلا وينهض بخيله ورجله له، ويغتنموا الفرصة فيه بالقبض والإتيان به عند الظفر به. يسر الله، وخيب مسعى الذين يسعون في الأرض فسادا..." [39].

نهض القائد عق البومدماني المذكور في الوثيقتين أعلاه، صحبة القائد عق الحرزلاوي المطيري، وهما من كبار أعمدة المخزن في بني مطير وأكثرهم إخلاصا له، لاقتفاء أثر الكتاني والبحث عنه. وتمكنا من الظفر به في الحاجب في الوقت الذي كان يستعد فيه للذهاب إلى بني مكْيلد. وبعد أن وصل الخبر إلى السلطان، بعث على الفور فصيلة من الجيش مؤلفة من ثلاثمائة فارس من أخلص الرجال، لمساعدتهما على إلقاء القبض عليه واحتجاز موكبه[40]. وبعد الانتهاء من أمر الشيخ المذكور، وجه المخزن حركة لتأديب بني مطير، لاحتضانهم الشريف الكتاني، وتعاونهم معه ضد المخزن. ففي أوائل أبريل من عام 1909م، خرجت محلة مخزنية مكونة من ثلاثة آلاف جندي من فاس برئاسة بنعيسى بن عبد الكريم ومبارك بوخبزة ومساعدة المدرب الفرنسي بزاني، لتطويع المطيريين، وأخذ القصاص منهم. إلا أنه ما أن وصلت تلك المحلة إلى القرب من الحاجب، حتى أحاط بها بنو مطير، وبنو مكْيلد، وآيت شخمان، وجروان، وزمور، اتباع الكتاني ومريديه. والحقوا بها هزيمة كبيرة، اضطر على إثرها عسكر المخزن إلى الفرار، تاركا وراءه المدافع والعدة وجميع اثقال المحلة[41]. وعقب ذلك، اتجه بنو مطير نحو فاس، وأغاروا عليها، وضيقوا على أهل المدينة. وقد استهدف الثوار من ذلك الحصار، إرغام المخزن على إطلاق سراح الشريف الكتاني، والإفراج عنه وعن أتباعه. ولم يتمكن السلطان من تفريق تلك الجموع، وإبعاد الثوار عن أسوار المدينة، إلا بعد أن استدعى الجيوش التي كانت تحارب بوحمارة، والمحلة التي كانت تعمل في صفرو. ويستفاد من إحدى الوثائق، أن بوحمارة كان على صلة وثيقة بقبيلة بني مطير، وعلى علم تام بكل ما يجري فيها. فقد سبق له أن عمل، قبل خروجه على المخزن، كاتبا لدى القائد حم لحسن المطيري لمدة طويلة[42]. وبعد انهزام محلة مولاي عبد الحفيظ، واستيلاء

المطيريين على عدتها وأسلحتها، أرسل لهم هذا الأخير خبراء من أتباعه، لتدريبهم على كيفية استخدامها، لاستعمالها بعد ذلك في حربهم ضد المخزن الحفيظي. ورد الخبر عن هذا التحالف والتعاون بين بوحمارة وبني مطير، في رسالة من قائد مجهول إلى المخزن، بتاريخ 20 ربيع الثاني عام 1327هـ. "...نعم سيدي أن بني مطير تحوزوا بالمدافيع الأربعة (هكذا)، وصاروا يلعبون بهم في كل وقت، وأرسل لهم الفاسد بوحمارة معلمين المدافيع (هكذا) وأربعة من الخيول والجياد، ولازالوا في قصبة الحاجب تحت القائد علا وادريس..." (43).

بعد الهزيمة التي منيت بها محلة السلطان في أبريل 1909م، استنفر المخزن في شهر ماي من نفس السنة، ثلاث محلات عسكرية تضم حوالي تسعة آلاف جندي مجهزين بالعدة والأسلحة. وحشد لذلك أيضا عشرة مدافع، وأسند قيادة هذا الجيش إلى ضباط البعثة العسكرية الفرنسية الذين كانوا يشرفون على تدريب الجيش المغربي(44). وبسبب كثرة عدد أفراد تلك الجيوش، وخبرة الضباط المشرفين عليها، تمكن السلطان من إخضاع السكان وهزيمتهم بسهولة.

فتنة عام 1911 وحصار فاس

في ربيع عام 1911، اندلعت انتفاضة عارمة على مولاي عبد الحفيظ، شملت بالإضافة إلى بني مطير، قبائل أحواز فاس، ومكناس، وما جاورهما من الايالات التي كانت لا تزال خاضعة ومنقادة لسلطة المخزن. وقد اتفقت تلك القبائل على الثورة على المخزن الحفيظي، ونبذ طاعته، والإيقاع به. فاتجه بنو مطير نحو فاس وحاصروا السلطان في قصره، ثم دخلوا مدينة مكناس في مرحلة لاحقة، ونهبوها، ونصبوا مولاي زين العابدين فيها، ونادوا به سلطانا على البلاد. وقبل أن نمضي في العرض لتفاصيل تلك الانتفاضة ونتائجها، نفضل أولا توضيح الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تفجير تلك الفورة القبلية العارمة التي قررت في نهاية الأمر مصير المغرب، وعجلت بتدخل فرنسا وعقدها لنظام الحماية على المغرب.

تجمع المصادر والوثائق الأجنبية التي وقفنا عليها، على أن سبب انتفاض قبائل أحواز فاس ومكناس وتمردها على مولاي عبد الحفيظ في سنة 1911، يرجع أساسا إلى تعسف وزيره المدني الكَلاوي، وإرهاقه للرعية بمزيد من الضرائب والتوظيفات الجبائية التي أنهكت تلك القبائل واستنزفت طاقتها. وإلى ما يقرب من هذا، أشار الحجوي إلى

أن سبب تلك الفتن، يعود بصفة خاصة إلى: "...الظلم، والجور، الذي عم الحاضر والباد، ولم يبق للحق ذكر في هذه البلاد"[45]. وقد سبقت الإشارة، بأمثلة وثائقية، إلى مدى ثقل المطالب المخزنية وفداحتها، وعجز السكان، في عهد السلطان المذكور، عن تسديد مختلف المغارم والوظائف التي ما فتئ المخزن يستخلصها منهم بحد السيف ورغم أنوفهم. كما أوضحنا كذلك، أنه، بسبب عجز السلطان عن بسط نفوذه على مجموع ايالات البلاد، نزل المخزن بكل أثقاله على تلك القبائل، وأضر كثيرا بمواردها. وبالإضافة إلى هذه الأسباب، كان تزايد تدخل الأجانب في شؤون المغرب، وخاصة العسكرية منها، يثير أيضا حافظة السكان ونقمتهم. فقد بدأت فرنسا، منذ سنة 1909، محاولاتها لتقوية بعثتها العسكرية العاملة في المغرب، بصورة تؤدي في النهاية إلى تسلم هذه البعثة الإشراف النهائي على جيش السلطان، والإمساك بصفة كلية بزمامه. وكان أفراد البعثة المذكورة، كما أسلفنا، يترأسون الحملات التي كان المخزن يجردها لإخضاع وتطويع القبائل. وكان وجود ضباط فرنسيين على رأس محلات السلطان، وسوء معاملتهم للجنود، يضاعف من حنقهم، ويزيد من سخطهم على سياسة مولاي عبد الحفيظ. وقد عثرنا على وثيقة هامة في الموضوع، تترجم مشاعر بني مطير وتعبر عن مدى استيائهم من تصرفات "الكومندار" منجان، رئيس البعثة المذكورة. فقد جاء في رسالة مؤرخة بيوم الأحد 17 ربيع الأول عام 1329هـ، تحمل توقيع عبيدكم كان الله له موجهة إلى شخص مجهول: "...أما العامة شمت رائحة الفساد [...] ومما يدلك عليه، أن بني مطير كان وجه لهم المخزن أن ينتخبوا العسكر، ليخدم مدة أعوام 04 (هكذا) وفق الضابط. فلما وجهوه، طالبوا أن المدة لا تكون أكثر من شهور 6 (هكذا). فرفض المخزن ذلك ورد لهم عسكرهم. فقاموا وصاروا يقولون: إن الكومندار لم يقبل العسكر، وصار هو الآمر الناهي. وجعلوا ذلك سببا للفساد..." [46].

وورد في وثيقة أخرى، ما يفيد أن السبب الحامل لبني مطير على الانتفاض على المخزن في سنة 1911، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى، هو رغبتهم في الجهاد في محلة الكومندار منجان المذكور. "...لأن قبائل بني مطير، تنادي بالجهاد في محلة الكومندار، وتعلن ذلك على رؤوس الملأ..." [47].

لهذه الأسباب مجتمعة، تمرد بنو مطير وجيرانهم قبائل أحواز فاس ومكناس على السلطان مولاي عبد الحفيظ، وحاصروه في مدينة فاس. وقبل تنظيم ذلك الحصار، عقدت

قبائل بني مطير، ومجاط، وزمور، وجروان، مؤتمرا عاما في أݣوراي، في 22 فبراير عام 1911م، خرجت منه بخطة ترمي إلى الثورة على المخزن وإلقاء القبض على السلطان ووزيره المدني الكلاوي يوم عيد الأضحى الذي كان يصادف 14 مارس من ذلك العام. واتفقوا على التزام الهدنة طيلة المدة المتبقية، إلى أن يحين موسم العيد المذكور، لتنفيذ خطتهم وما استقر عزمهم عليه(48). إلا أن هذه الخطة قد أجهضت بعد مرور بضعة أيام على تاريخ ذلك المؤتمر. ففي نهاية فبراير من نفس العام، أعلنت قبيلة الشراردة تمردها على المخزن، وجرت في فورتها قبائل بني حسن وحجاوة. فاضطر المخزن إلى التدخل لتأديبها. وعلى الفور، هب بنو مطير لمساعدة الشراردة وقطع الطريق على المحلة المخزنية التي خرجت من فاس لتأديب تلك القبيلة، وهاجموا نزالة فرجي، ودارت بينهم وبين جيوش المخزن معارك أسفرت عن عدد من القتلى من الجانبين. وقد لخصت إحدى الوثائق تفاصيل تلك الأحداث بقولها: "أمس أمسه، وردت قبيلة بني مطير بخيلها ورجلها، وحرقت نزالة فرجي، ووصلت إلى قرب المدينة. وكان وجدنا الحال جالسين مع مولانا حتى ورد هذا الخبر. فقام مولانا وقعد له وشمر عن ساعد الجد على عادته. وفي الحين، خرج العسكر والخيل التي اجتمعت ونصبت المدافيع (هكذا) على برج باب البوجات. ووقع القتال قرب نزالة فراجي بين الفريقين من العصر إلى قرب المغرب. فأبلت العساكير (هكذا) بلاء حسنا وهزمت الفساد بعد أن مات من جانب المخزن ثلاثة رجال وجرح أربعة، والفساد مات منهم نحو 20. وتبعتهم المحلة إلى رأس الماء ورد الله الذين كفروا بغيضهم ولم ينالوا خيرا. وفي اليوم نفسه، كان القتال بين شراردة والمحلة السعيدة، فهزمت المحلة الشراردة شر هزيمة. والمحلة من فضل الله عائدة منصورة لم تتضعضع بجموعهم الخبيثة. والمقصود عند بني مطير، المرور لطريق أولاد جامع ليفصلوا المحلة من فاس. لابلغهم الله ذلك. والبارحة رتب مولانا حفلة العيد ليخرج على عادته ولو أن القبائل لم يصل منها لهنا شيء. لأن الجميع أصدر لهم الأمر الشريف بالربط على الشراردة..." (49).

ومع مرور الأيام، تأزمت الأوضاع، وازداد هيجان القبائل، وتكاثر المتمردين، وانتاب المخزن قلق شديد. وتعطلت المبادلات التجارية. وأخذ بنو مطير يغيرون على القصر السلطاني. وقد وصفت إحدى الرسائل المخزنية الوضعية العامة التي آلت إليها الأمور في ذلك التاريخ بقولها: "...وبعد، وصلنا كتابك ب 13 الجاري، شارحا لنا فيه

ما أنتم عليه من الحزن والكدر عما بلغكم عن الأحوال هنا، زيادة على قطع مكاتبنا وأنكم وجهتم لنا هذا مع رقاص خاص، لنطير لكم الإعلام بأحوال هذه الناحية. أما الأحوال على التحقيق، فإنها تنذر بالخطر، إن دامت رابطة هذه القبائل على هذه الصورة. أما الطريق بين فاس ومكناس فإنها منقطعة كليا، والبرابير لازالوا مجتمعون (هكذا) في رأس الماء بخيامهم. وهم عرب سايس، وبني مطير (هكذا). أما آيت يوسي فإنهم خارجين عن جموع بني مطير، ولكن أيضا كلهم فاسدين مع بني سادن. بقية القبائل كالحياينة وبني وراين وغيرهم، مقتصرين على بلادهم... شراكة وأولاد جامع صالحين معمرين بلادهم (هكذا) لحراسة الطريق بين المحلة والعاصمة. محلة الشراردة ثابتة في غاية التحصين على ما يحكى، لأنها لا تستفزها رياح القبائل، لأنها أضاقتهم الوبال. ولم يؤخر الشراردة عن الصلح إلا هيجان بني مطير. والمخزن لازال يساعد مع بعض رؤسائهم لعل وعسى تنحل هذه الرابطة وتنكشف هذه الغمة التي أتت في هذا الإبان. ولا حول ولا قوة إلا بالله. أما ما ينشر في الجرائد، فلاشك أن به مبالغة فوق الحد. أما الرقاصة فإنهم كل يوم يخرجون على عادتهم. وطريق طنجة لازالت سالكة والمدينة بائعة شارية (هكذا) [...] وعلى كل حال فالمخزن ظاهر على الراحة ما أمكن. فإن مولانا أيده الله، يظل من شروق النهار إلى 12 ليلا في المخزنية، والتعب الذي لحقنا في هذه الحركة الله أعلم به. أما حراك الحوز فقد بلغنا أنهم خرجوا من الرباط، إن يسر الله ووصلوا في هذه الأيام، فلاشك أن الحالة تتحسن قريبا. وأمس أمسه كان المخزن ضرب بني مطير ولكن ما ظهرت نتيجة. والله سبحانه يلطف بالجميع..." (50).

وردت في هذه الوثيقة، معطيات تاريخية هامة تستحق الوقوف عندها وتحليلها. وحتى لا نبتعد كثيرا عن الموضوع الذي نحن بصدده، نكتفي هنا بتوضيح إشارة واحدة ورد ذكرها في نفس الرسالة. ويتعلق الأمر بما كانت تنشره الجرائد التي كانت تصدر في طنجة من أخبار حول الحالة في المغرب وانتفاضات القبائل ووضعية المخزن ومصير الجالية الأجنبية المقيمة في فاس. ذلك أن جل الصحف والمصادر الفرنسية التي اهتمت بالحدث، قد عمدت إلى التضخيم من حجم تلك الانتفاضات والمبالغة في تهويلها. ونبهت جلها إلى أن الأجانب الموجودين في فاس، أصبحوا في خطر داهم، وأن المخزن إن لم يغث على عجل، سيتعرض لأفظع وأبشع مصير. ولم تكن هذه الحملة الإعلامية اعتباطية. فقد توخى أصحابها من ورائها، تهييء الرأي العام الدولي لتبرير تدخل

فرنسا المرتقب في المغرب وتقرير مصيره نهائيا. خاصة وأنها في ذلك الوقت، كانت قد قطعت شوطا كبيرا في إبعاد كل القوى الأوربية الطامعة والمعارضة لبسط حمآيتها على البلاد. ولاشك أن جريدة "السعادة" التي كانت تصدر في طنجة، والتي أخذت على عاتقها مهمة خدمة الأطماع الاستعمارية الفرنسية، كانت على رأس الجرائد المشار إليها في الوثيقة.

عندما عجز مولاي عبد الحفيظ عن تفريق المتمردين، وتفتيت الرابطة القبلية بقوة السلاح، التجأ إلى الأسلوب الدبلوماسي للخروج من ذلك المأزق الحرج. ففي 16 مارس من نفس السنة، وجه السلطان القائد عبد المالك المتوكي إلى بني مطير، يستفسرهم عن مطالبهم، ويفاوضهم في شروط رفع ذلك الحصار. وقد أورد الحجوي بشيء من التفصيل، ما دار بين القائد المذكور وزعماء بني مطير، بقوله: "...ولما رأى نفسه عاجزا عن قهرهم بالسيف، وجه إليهم القائد عبد المالك المتوكي صديق الوزير، يستفهمهم عن مطالبهم، ويدعوهم إلى الصلح. فأتى معه منهم ثمانية وتلاقوا بالسلطان. وهم بني مطير، منهم عق البومدماني، وبوزومة الغواطي وغيرهم، وقدموا مطالبهم. فمن جملتها، تسريح مساجينهم (هكذا)، وإبطال مكس النجارين، وعزل الوزير الكلاوي. ولما رأى المتوكي طلب عزل صديقه الكلاوي وخاف من سريان الأمر إليه، وأنهم تعللوا في عزله بأمور كجوره، وبيع الوظائف جهارا، والاعتناء بعمال الحوز عند الملاقاة [...] واحتقارهم لعمال الغرب، قال لهم أن الكلاوي ليس له من الأمر شيء [...] وكل نفوذ اليوم فهو بيد الفرنسيين. فعند ذلك زادوا في المطالب ان لا يبقى تداخل للأجانب في الحكومة، وبالأخص إضعاف نفوذ الكومندار مانجان الذي استولى به على العسكرية وتوصل به إلى قتل عسكريين بالرصاص جزاء على هربهما مع عدم ثبوت هذه الحجة التي لا توجب القتل في أي شرع كان، ومطالب أخرى. فساعدهم المخزن على تسريح مساجينهم (هكذا) فسرحهم حينا وكساهم، وطلب تعديل تلك المطالب، وأنه يتصالح مع بني مطير فقط. أما القبائل الأخرى فهو قادر عليهم..." [(51)].

يمكن من خلال كلام الحجوي، حصر مطالب المطيريين وشروطهم لرفع حصارهم عن فاس في النقط التالية:

- إطلاق سراح السجناء.
- حذف مكوس فندق النجارين.

- عزل الوزير الكبير المدني الكّلاوي.
- إضعاف نفوذ الأجانب، وخاصة التقليل من سطوة الكومندار مانجان.

فبالنسبة للنقطة الأولى، سبق أن أشرنا، عند حديثنا عن الحياة القانونية، إلى سيادة العرف وغلبته على تنظيم وضبط شؤون الحياة اليومية للقبيلة. كما أوضحنا أن أحكام العرف المعتمد عندهم، لم تكن تعاقب أصحاب الجرائم والمخالفات بالسجن، وأن جل العقوبات كانت تتم عن طريق التعويض المادي. ومن هذا المنطلق، يمكن أن نستخلص أن نزلاء سجون المخزن، كانوا من أولائك الذين صدرت في حقهم أحكام مخزنية، ووقع أسرهم، في أغلب الأحيان، بسبب امتناعهم أو عجزهم عن أداء الفروض والمغارم المخزنية. ويمكن أن نتصور أيضا، أن عددهم، مع تصاعد المطالب المخزنية وتزايد إفقار السكان، قد تضاعف في السنوات السابقة لإجراء الحماية. وكان تسريح سجناء القبيلة، كما سنوضحه بعد قليل، على رأس الشروط التي وضعها المطيريون أيضا لرفع الحصار عن مدينة مكناس. وهذا يدل على أن سجون المخزن، للأسباب المذكورة، كانت غاصة بالمطيريين، وأن أسر العديد منهم قد أضر كثيرا بمصالح القبيلة، لافتقارها إلى السواعد اللازمة للحرب والإنتاج. خاصة إذا علمنا أن القبيلة في ذلك الوقت، كانت تعاني من نقص سكاني خطير[52].

كانت مكوس الأبواب عامة، ومكوس "فندق النجارين" خاصة، كما أسلفنا، تستنزف موارد السكان، وتزيد علاوة على باقي الفروض المخزنية، من أتعاب القبيلة المادية. وقد أوضحنا في الفصل الخاص بالتجارة، كيف عانى المطيريون وعموم سكان الأطلس المتوسط، ومنذ عهد مولاي عبد الرحمان، من أعباء هذا الوظيف. فقد كان المخزن، كما بينا ذلك في نفس الفصل، لعجزه عن استخلاص الضرائب من تلك القبائل، قد ضرب البضائع التي كانت تخرج إلى تلك النواحي، بمكس فندق النجارين المذكور، نسبة إلى مستودع ومكان تجمع البضائع التي كانت ترد على فاس من مختلف جهات البلاد، قبل خروجها وتوزيعها على الأسواق. وقد أضر هذا المكس كثيرا بمعاش السكان، وأثر بصورة خطيرة على مبادلاتهم مع نفس المدينة.

أما عن مثالب المدني الكلاوي وتزايد نفوذ الأجانب في البلاد، وخاصة العسكرية منها، وتسلط الكومندار مانجان على الجيش وسيطرته عليه، فقد سبق شرحها.

بعد الـمحادثات التي دارت بين عبد المالك المتوكي وزعماء بني مطير، توجه قواد وأعيان القبيلة لمقابلة السلطان. وعلى الفور، وافق المخزن على إطلاق سراح السجناء، وإعادة النظر في المظالم الأخرى التي لحقت بهم، وطلب منهم تعديل ما بقي من الشـروط(53). إلا أنه عندما عاد الوفد من عند السلطان ليستشير إخوانه في الأمور التي دارت بينه وبين المخزن، أجابوا بإطلاق العنان لخيولهم وقتال المحلة السلطانية. وقد وصف صاحب "إتحاف أعلام الناس" تلك الأحداث بقوله: "...ولما سرحوا (المساجين)، تمادوا على طغيانهم، بل زادوا عتوا وفسادا. وحاصروا فاسا حصارا شديدا، وحاولوا تشتيت محلة السلطان التي كانت مخيمة بمصلى باب الساكمة أحد أبواب فاس الشهيرة، وعين قادوس، والاستيلاء على ذخائرهما وعدتها واقتحام فاس. وصمموا على ذلك، فكانوا كل يوم يهجمون على تلك المحال ذات العدة والعدد، ويشتد القتال بين الفريقين. وتبقى الجثث مبعثرة طعمة للكلاب والغربان..." (54).

انتاب المخزن بعد تلك الأحداث، خوف شديد، فالتجأ ثانية إلى الأسلوب السياسي، لعله يتمكن من تفريق الجموع. ففي 15 ربيع الثاني من نفس العام، أرسل السلطان الشريف مولاي إدريس المراني، إلى خيام المتمردين، لما له من نفوذ في بني مطير، وكلفه بالسعي لتهدئة الأحوال وتسكينها. وعندما التقى هذا الأخير بالمطيريين وفاوضهم في الأمر، وعدهم بتنفيذ جميع مطالبهم، باستثناء عزل الوزير الكبير، وذلك لما له من النفوذ والقوة خصوصا في الحوز(55). إلا أن هذا الشريف لم ينجح أيضا في المهمة التي خرج من أجلها. فعاد إلى فاس، بعد أن استنفذ جميع الوسائل الممكنة، لإقناع الثوار بالعدول عن موقفهم وتمردهم. وعندما استفحلت الأمور وخاف السلطان أن ينصبوا غيره من إخوته على العرش، أمر المراني المذكور بالخروج إليهم ثانية. ففي 18 ربيع الثاني من نفس العام، عاد المراني إلى رأس الماء. وعندما وصل إلى خيام بني مطير، "...أنزلوه عن فرسه، وجردوه من ثيابه، وردوه عريانا، وجرحوه في رجله عند إنزاله عن فرسه، حيث أنزلوه في أسوأ حال... وذلك لأنهم عثروا على مكاتب وجهها المخزن إلى قبيلة بني مكيلد، باستباحة بني مطير مالهم وأنفسهم، عدى الأرض يبقونها للمخزن. وذلك ما حملهم على استباحة حرمة الشريف الـمذكور..." (56).

السطو على مكناس وتنصيب مولاي الزين

بعد فشل المفاوضات والمساعي التي بذلها السلطان من أجل تفريق جموع المتمردين وفك ذلك الحصار، وبعد أن عثر المطيريون على الرسائل المخزنية الموجهة في شأنهم إلى بني مكيلد والتي كشفت لهم عن النوايا الحقيقية للمخزن تجاههم، توجه بعض زعماء القبيلة، صحبة جموع غفيرة من أتباعهم، إلى مدينة مكناس، ودخلوها، وألقوا الرعب في أهلها، ونهبوا دكاكينها، وسطوا على أمتعة أهلها، وأتوا على كل غث وسمين فيها. وقد أورد عبد الرحمان ابن زيدان الذي عاش تلك الأحداث، وشارك فيها، وعاينها عن كثب، تفاصيل تلك الفتنة ووقائعها، وسجل لنا معلومات غزيرة عن أسباب تلك الانتفاضة العارمة ودوافع القائمين بها وأهدافهم السياسية. وذلك في مخطوط يحمل عنوان "جزء من الإتحاف"، عثرنا عليه ضمن كنانيش الخزانة الحسنية تحت رقم 11969ز. ونظرا لأهمية هذه الرواية وقيمتها في تسليط الكثير من الأضواء على الحالة العامة التي آل إليها المخزن في ذلك التاريخ، والظروف التي تم فيها تنصيب مولاي الزين سلطانا في مكناس، والجو العام النفسي والسياسي الذي خيم على البلاد في تلك الآونة، نرى من المفيد هنا إدراج هذا المقال بنصه، رغم أن صاحبه يندرج ضمن زمرة "المؤرخين" الرسميين الذين يجب أن نتناول كتاباتهم بكثير من الحذر والحيطة. يقول ابن زيدان: "...وفي عام 1329هـ، عظم عيث البرابر، واتسع خرقهم، وتفاحش طيشهم وعتوهم، إلى أن أفضى بهم الحال إلى محاصرة السلطان المولى عبد الحفيظ بفاس، وقطع السابلة والميرة، ونزعوا العمال المنصوبين من قبل السلطان، وولوا مكانهم صعاليك سموهم شيوخ الربيع، يرجعون إليهم في الأحكام، وحسم مادة النزاع والخصام. وتلك شنشنتهم كلما رفضوا الطاعة المخزنية، ودخلوا في مهامه العناد والتمرد والفساد. ثم صار من لا خلاق له ومن في قلبه مرض من أهل البلد، يركن إليهم سرا ويخوض معهم فيما لا يليق ولا تحمد عقباه. وأعانهم على ذلك قوم آخرون من الحمقى سفهاء الأحلام. وصاروا يستدعونهم لدورهم ليلا ويقيمون لهم الليالي. ثم اتفقوا على مضايقة البلد، ونهب سرحها، وسلب كل داخل إليها، ونهب كل خارج منها، إلى أن يدخل أهلها في حزبهم، ويخلع ربقة الطاعة المخزنية من أعناقهم، ويدخلوا معهم في أسواقهم الكاسدة، ليتوصلوا لأغراضهم الفاسدة. فكتب أهل البلد لشرح الحال للسلطان بفاس، طالبين منه أن يمدهم بما يكشف عنهم ما هم فيه من الشدة والحرج.

فكان ويا للأسف ذلك صرخة في واد. ثم لما أيس أهل البلد من نصرة السلطان، اجتمع أعيان الجند البخاري، وتوافقوا مع باشا البلد إذ ذاك، وهو فاتح بن سعيد، أحد ارقاء السلطان، على أن يذهبوا للضريح الإسماعيلي، ويتحالفوا على التعاضد، والتوافق على أن يكونوا يدا واحدة في النظر في مصالح البلد، وعدم الخروج عن الطاعة السلطانية، وأن لا يخوضوا مع الخائضين في رفضها بحال. ولما اتصل بي اجتماعهم بالضريح المذكور، ومحالفتهم، وغاب عني المراد من ذلك، والسبب في الداعي إليه، وكان الضريح المذكور إلى نظري وعهدته علي، وكنت أسمع ما يروج فيه كل ذي وجهين، تعين علي أن أبحث عن السبب الداعي لذلك الاجتماع بذلك الضريح خصوصا. فكتبت للباشا المذكور، بما لفظه بعد الافتتاح والتحية. وبعد، فقد بلغني بطريق المكلف من قبلي بضريح سيدنا الجد الأكبر مولاي إسماعيل، ورود قواد الأراحي، وأعيان الجيش البخاري، عشية أمسه للضريح المذكور، وذبحوا ثمة رأسين من البقر، وتحالفوا على أن لا يتخالفوا. ولم أدر لماذا وعلى ماذا. ولا يعزب عن علمكم أن ذلك المحل هو في عهدتي وإلى نظري. فلا يمكنني التغافل، والإغضاء عما يصدر به. سيما ممن لا تعلو لهم به، ولم تعهد زيارتهم له على الصفة المذكورة. وخصوصا في هذا الوقت الحرج الذي تلاطمت فيه أمواج الهرج والمرج. وأخاف المسؤولية إن سكت وأن ينسب إلي ما برأني الله منه. ويلصق بجنبي ملا يليق. فيتطاير علي شرر اللوم من الجلالة السلطانية. ولو كان في علمي بذلك قبل الوقوع والنزول، لقمت في وجه أولائك، ومنعتهم منعا كليا من الذبح والاجتماع والتحالف. وإني في انتظار الجواب والسلام. في 13 ربيع الثاني عام 1329هـ. فأجابني بما لفظه، بعد الافتتاح وبعد، فقد وصل كتاب سيدنا، وعلمنا ما مضمنه. فليكن في كريم علمكم، أن عبيدكم لما رأوا تجاسر أشرار البرابير على الأعتاب الشريفة، وترقبهم فرصة يمكنهم فيها الهجوم على مكناس، وكان الجيش البخاري من كلاب الدار وعبيدها، وكان مؤسس نظامهم من جدودهم وولي نعمتهم هو جدكم السلطان الأعظم، تعين عليهم التحالف على حماية البلاد، ومدافعة أهل العناد، والكون يدا واحدة مع سادتنا الشرفاء العلويين فيما نستجلب به رضاء الله، ورضاء مولانا السلطان أيده الله ونصره. ونطلب من سيدنا أن يقدم علينا في الساعة التاسعة من صبيحة الغد. وعلى محبة سيدنا والسلام. في 13 ربيع الثاني عام 1329هـ. فاتح بن سعيد. حمان بن عبد العزيز. عبد السلام الحلو.

ومن الغد، لبيت الدعوة في الوقت المعين، فوجدت وجوه أعيان البلد هنالك. ولما استقر بي الجلوس، وحضر جميع من استدعي لذلك الجمع، ألقي على بسائط المفاوضة ما تطلب الجموع البربرية الباغية لكف عيثها عن البلد. من ذلك القبض على الباشا المذكور، وتعيين أحد الشرطيين حاكما باسم شيخ الربيع، وخلع السلطان الحالي، وتنصيب غيره، وإزالة المكوس من الأسواق، وتسريح من بالسجون من أجل الجرائم، وإعطاء كمية من الدراهيم لرؤوس البرابر، ليكفوا رعاعهم عن الإغارة على سرح البلد، ويقلعوا عما أضمروه من السوء لها. فقلت إن المتعين رفض هذه المطالب بأسرها، والقيام على ساق في طرد تلك الجموع الباغية على البلاد. لأن خلع السلطان لا سبيل إليه، وإزالة المكوس الآن متعذرة من وجوه. نعم يمكن أن يعفى منها من باع واشترى من بني مطير وزمور. وأما تسريح أهل الجرائم فلا وجه له بحال، لما يترتب على ذلك من المفاسد والأضرار الجلية. وأما شيخ الربيع فلهم أن يطلقوا هذا الاسم على الذي نسميه نحن باشا. وأما إعطاء كمية من الدراهيم لزعمائهم، فإنه يفتح علينا بذلك بابا يعسر سده. إذ كل يوم تأتي فرقة تزعم أنها أشد قوة، وأكثر جمعا ممن أعطيتموها. ثم إنه يجب علينا نحن النظر، والبحث فيما يكفي لتموين البلاد مما يستغني به أهل البلد عن جلبه من الخارج. وفي الخزينة المخزنية من البارود والمدافيع والقنابيل، ما يقوم بالدفاع عن البلد وحمآيتها من أهل الزيغ والبغي أعواما. وما يعطى للبرابر من الدراهيم يوضع تحت يد أمين وتعين منه رواتب الرماة والحرس. فإذا نظم ذلك كما يجب، تفرق العسس على الأبواب والأبراج والقبائل. ثم يلزم البرابر القاطنون بمكناس، الخروج منه أخذا بالأحوط من أذاهم. ويمنع غيرهم من الدخول للمدينة، ويحجر عليهم البيع والابتياع مع أهلها، لاستغناء البلد عما يجبى منهم إليها، وعدم استغنائهم ماديا عن المدينة. ولا ريب أنهم إذ ذاك يذعنون، ولاسيما إذا رأوا الجد، وتيقنوا الحزم والمعاضدة. ونشرط عليهم نحن ما نشاء. أما إذا أظهروا علينا، وتوسموا فينا الرعب والفزع، ورأوا منا الرضوخ للائتمار بأمرهم، فإنهم لا يعفون وإنما يزدادون تمردا وعتوا وطغيانا. ولاسيما عندما يقبضون شبه الجزية. ثم آخر الأمر يستولون على أموالكم ويخربون بيوتكم. وما هذا بأول غدر ارتكبوه، ولا خيانة صدرت منهم. فعضدني بعض من حضروا، واستصوب رأيي، وتولى من في قلبه مرض، ونازع واعترض. وانفض المجلس على موعد آخر عين من الغد يكون فيه إتمام درس المسألة. وفي عشية ذلك اليوم، اجتمع البرابير وزعماء أهل

تولال مع زملائهم من أهل البلد ببعض الدور، وقص عليهم نبأ ما راح صبيحته وما وقع التبيت عليه. فاتفق رأيهم على أمور يضحك السفهاء منها، ويخشى من عواقبها اللبيب. منها أن بعض الناس ممن حضر، اشترى السلطنة من البرابير بثلاثة آلاف فرنك. وقبل انفضاض مجلسهم، اتصل الخبر ببعض قواد الأراحي، فتوجه إلى الباشا المذكور وقص عليهم القصص، وطلب منه توزيع العدة والقرطوس على أعوان وأعيان الجيش البخاري، ففعل. ثم بعد انفضاض المجلس، ورد على الباشا المذكور، أيضا أحد قواد زمور، وكان ممن حضر الجمع، وأخبره بحقيقة الواقع، وأنه لم يال جهدا في الدفاع بالتي هي أحسن، حتى وقع التوافق على إزالة المكوس من المدينة، ونصب شيخ الربيع عينوه بدلا من الباشا المنصب من قبل السلطان. ثم ورد على الباشا أيضا جماعة ممن حضروا الجمع من أعيان تولال، وحققوا له ما راج كذلك، وعينوا له الأشخاص الحاضرين فيه من حزبه، وأهل مشورته الخائنين، وحققوا له أيضا أنه بمجرد انفضاض المجلس، توجه بهم ذلك البعض لداره، بقصد تناول الطعام والشراب لديه. ثم بعد ذلك خرجوا لخيامهم. ولما اجتمعنا من الغد في الوقت المعين، كان من جملة الحاضرين بعض أولئك الخائنين. ولم يكن لي بهم علم على التعيين إذ ذاك، ولا لغيري من جل من حضر. وبينما نحن نتدارس المسألة، إذ ورد علينا من أنبأنا بقدوم حامل لواء سماسرة الفتن، عق البومدماني المطيري، في عدد وافر من فرسان إخوانه، وأنه واقف خارج باب تزيـمي أحد أبواب المدينة. فسقط في أيدينا، ثم خرج إليه أمين الدار السلطانية بمكناس الحاج عبد السلام الحلو حفيد باشا مكناس، وتارودانت سابقا حم بن الجلاني، وأدخله المدينة، وأنزله بروض القسطالي الذي هو المستشفى الأهلي الآن. وألزم أمين الصائر السلطاني والمستفادات البلدية حمان ابن عبد العزيز، بالقيام بما يلزمهم من التموين وعلف الدواب. فلم يسعه غير الامتثال. ثم فرض على بعض أعيان المدينة إطعام المذكورين. وعين لكل فرد ما يقوم به من الموائد ونوع الطعام زيادة على ما ألزم به الأمين المذكور من التموين. وانفض المجلس وبات الناس في حيص بيص. ثم من الغد، عين الجمع المنتظم من الأعيان الذين كانوا يتفاوضون في درس المسألة قبل بلوغ السيل الزبى. ولما اتسع الخرق على المرتق، جعلوا يتفاوضون في الخلاص، ولات حين مناصرتهم. وورد في اليوم نفسه على العامل المذكور، أعيان زمور المعروفون بالرواكة، وطلبوا منه اتخاذ جعل لهم على أن يقبضوا له على رئيس الفتنة، وموقد نيرانها، عق

المذكور ومن في معيته. فأجابهم لذلك، وتوجهوا في الحين إلى الروض الذي به نزله. وبمجرد دخولهم عليه، ورد عليه من أشعره بمرادهم. فتسلل كأنه يريد قضاء حاجة الإنسان، ثم نجا بنفسه حافيا غير منتعل، إلى أن وصل بطحاء الهديم. ثم وقف حتى ألحق به فرسه وبندقيته العشارية. وشاع ذلك بالمدينة، فلحق به إخوانه الذين كانوا متفرقين بالأزقة والإسطبلات. فلحقوا عليه، ثم لحق بهم جروان وغيره ممن كان معه، حتى ضاق الفسيح بهم. ثم أزالوا مفتاح زين العابدين للمكلف بحراسته، ووقفوا خارج الباب المذكور مليا يتفاوضون. ثم دخلوا للبطحاء المذكور، وتعاطوا العمائم بينهم على إلقاء القبض على باشا البلد، وتمزيقه كل ممزق، وإخراج المساجين من السجون، والإعلان بخلع السلطان، ورفض أوامره. ثم أطلقوا على خيولهم على طريق باب عيسى، إلى أن خرجوا للمحل المعروف بالحبول حيث المنتزه العمومي الآن، يريدون الهجوم على الدار التي بها جميع الأعيان للمفاوضة. وكنت ممن بقي مع الباشا والقاضي شيخنا أبي عبد الله محمد بن عبد السلام الطاهري، والأمين الطالب حمان بن عبد العزيز المذكور. وكان اليوم ممطرا. فما فرغنا من صلاة العصر بالدار المذكورة، حتى ورد علينا بعض الأعوان كنت وجهته للإتيان لي ببغلة أركبها قائلا: إن الفتنة قائمة على ساق وإن بعض الرعاع قاصد إلينا. فقام الباشا وأخذ مكحلته، وتمنطق بمنطقة مملوءة قرطوسا. وأعطى لصناديد أعوانه العدة والقرطوس، وفرقهم على السطوح والطرق النافذة لداره. وأطلقوا على البغاة نارا حامية من أفواه البناديق ردت جموعهم ناكصة على الأبواب. وما خرجنا من الدار، حتى وجدنا اللصوص الذين جاءوا لأجل الهجوم علينا، أخذت البغال التي كانت بباب الدار ومن جملتها بغلة القاضي المذكور. ولولا وجود تلك البغال بالباب، واشتغالهم عنا بنهبها، لهجموا علينا ونحن وسط البيت. ووجدوا أيضا بمقربة منهم، الإسطبل المخزني المجاور لباب تزيـمي الذي به الآن سكنى الراهبات المتخذ مدرسة لتعليم البنات الأهليات نسج الزرابي المغربية [...] وغير ذلك من الصنائع الوطنية والفنون الجميلة. وأخذوا ما به من خيل، وبغال، وأمتعة، بعد مناوشات مع الحرس المقيم به. ثم قصدوا دكاكين البزازين من اليهود وغيرهم، والسكاكين، ونهبوا جميع ما بها. ولم يقفوا عند ذلك الحد، بل أقلعوا حتى الأبواب، ثم ساروا لباب منصور العلج ونهبوا جميع ما به، حتى الأكواب والكيزار ثم ذهبوا لقبة الخياطين ومحل ربط دواب عبيد الدار، ثم أجدال واستولوا على جميع ما بتلك الأماكن

من خيل وبغال وبقر وغنم وأثاث، وحرقوا من الأوراق الرسمية ذات البال، ما تنفطر له الأكباد. وكسرت أبواب السجون، وأخرج جميع من كان بها. وكثر الهرج والمرج، واشتد الخطب، وضاعت أموال. ولما جاء الليل، هاجموا على الفنادق التي بها دور السلاع لليهود وغيرهم، وأتوا النهب على جميع ما بها، حتى الأبواب قلعوها وحملوها. وقد شاركهم في سوء فعلهم هذا، الرعاع، وأخلاط أهل البلد الذين لا خلاق لهم. وقد قدرت قيمة ما نهب من الفنادق المذكورة، بمليون فرنك. وكان ذلك كله عشية يوم الأحد الرابع عشر من ربيع الثاني عام 1329هـ. ثم إن موقد نيران الفتن، عق المطيري المذكور، خرج مع أشياعه إلى محلتهم، وأمر أن ينادى في تلك الجموع الباغية بالتوجه صبيحة الغد الذي هو يوم الاثنين، لنهب مكناس والملاح والفتك بأهلها. وما كانت الساعة الثامنة من صبيحة اليوم المذكور، حتى كان البرابير محدقين بالمدينة كإحاطة السوار بالمصم، واقتسموا جهاتها على عدد القبائل، فكان نصيب الزراهنة والعرب حومة باب أبي العمائر. وقد كان أهل تلك الجهة أخذوا بالأحوط. فأغلقوا الباب، وجعلوا الحرس على الأسوار. ووقعت مناوشة بالبارود من أسوار الباب المذكور. ووقع اليأس بها للنهاب من الوصال لنيل مرادهم. وكذلك صدهم اليهود عن الحوم حول حارتهم، حيث أنهم كانوا قرأوا لذلك اليوم حسبانه. فاستأجروا صناديد أهل تولال على أن يدافعوا عنهم وأمدوهم بالعدة، وجعلوا منهم الحرس على السطح والمنافذ، وقاموا بمئونتهم أحسن قيام. ولازموهم بالليل والنهار، وأمروهم أن يوالوا طلقات القرطوس، ولهم على كل قرطوسة أخرجوها أجر معين. وأجلسوا مع كل رام من الرماة المذكورين، ستة من اليهود بصفة معينين لهم. وذلك أخذا بالأحوط منهم. فصار أحد الستة يناول التولالي القرطوس العامر، والثاني يجمع ما خرج لعمره، والثالث يزيل الحبة التي خرجت، والرابع يركب الحبة العامر بدل الفارغة، والخامس يملأ القرطوسة بارودا، والسادس يجعل فيها الخفيفة ويناولها الأول، وكانوا يستبدلونهم كل يوم بآخرين منهم، حتى لا يلحقهم ملل [...] واتخذوا في تبديلهم نظاما عجيبا، وذلك أنه إذا جاءت الفرقة الجديدة، يوقفونها خارج الباب، ويوقفون الذين كانوا عندهم داخله، ويفتحون الباب قليلا قليلا، حتى يخرج تدريجيا من أراد، ويدخل غيرهم كذلك، ويتصل بكل واحد ممن دخل الستة من اليهود على ما وصفنا. واستمر حالهم على هذا العمل، حتى خمدت نيران تلك الفتن. ثم أولائك اللصوص

الذين وردوا على المدينة بقصد النهب والسلب، لما علموا أن لا طاقة لهم بالظفر بضالتهم المنشودة، رجعوا إلى متولي كبرهم المذكور، وأخبروه بالواقع. فأمر مناديه أن ينادي بتأخير الهجوم إلى يوم الأربعاء المتصل الولاء، وفيه يكون الهجوم واقتحام المدينة بأي صفة أمكن. ولما علم أهل البلد بأن البرابير لا يرجعون عن غيهم، وأنهم لم يبق محل لمقاومتهم بعد أن استولوا على المدينة، واختلط الحابل بالنابل، أصبحوا يسعون في الصلح والمهادنة مع البرابير، كي تسكن روعة البلد وأن لا يتسع نطاق الفساد. وقدموا ثورين [...] لزعيم الفتنة، والكف عن السعي في أذى أهل البلد وما يجرعهم حزبه من الغصص. فقبلوا الصلح على شرط تنفيذ مطالبهم المارة الذكر. وأكدها التعجيل بخلع السلطان وتولية غيره. وقد تشعبت في ذلك الغير، آراء الأوباش والرعاع الذين هم أصل كل فتنة وبلاء. وتحزبت لكل فريق أحزاب. وكادت الأرواح أن تذهب ضحية في ذلك السبيل. وكثر القيل والقال. وكان ذلك يوما مشهودا. ومن غرائب التاريخ معدودا تمثلت فيه سماجة سخافة العقول في أكمل زيها وفوضى الهمج في أعلا شكلها. وأهل البلد بين ذلك الملأ كمصيد في شبكة قناص، قد يئسوا من وصول مدد السلطان إليهم. كما يئس الكبار من أصحاب القبور. فطلبوا من حامل لواء الغي والفساد، أن يمهلهم إلى أن يجتمعوا مع بقية أعيان أهل البلد. فساعدهم على ذلك، وحصر لهم الأجل في ذلك اليوم. فاجتمع الناس ببعض المدارس يتفاوضون، يحسبهم الحاسب جميعا وقلوبهم شتى. وكنت ممن حضر وللموت انتظر. وقبل الخوض في ما راج، ورد من أخبر بأن رئيس الفتنة قد توجه في شرذمة من أحزابه الباغية لناحية القصور السلطانية. فبلغت القلوب منا الحناجير. ولم ندر العدو من الصديق، ولا أي رحى تدور بنا. وترى الناس سكارى وما هم بسكارى. والفتنة أشد من القتل. وخرجت العيون تترقب الأخبار. وما لبثنا غير قليل، حتى دخل بربري مع بعض أبناء العم من العلويين يخترقان الصفوف، حتى بلغ إلي، فأصرا إلي أن أجب القائد عق (موقد نيران الفتن). فقلت مسرعا لا أشك في الهلاك. فلما خرجت على باب المدرسة، وجدت فرسا مسرجا من أتعس الخيل وأخزاها. فقيل لي أركب، فركبت وصرت خائفا أترقب. فلما دخلت على باب منصور العلج، وجدت الفناء الكائن أمام حومة سكناي مملوءا رجالا وركبانا. فازددت يقينا بحلول الوبال والبوار. وعلمت أن الحادث جلل، وأنه أخذ مني بالثأر مما كتبته وقررته مما مر في عرقلة مطالب حزب الفساد. ولم أزل أخترق صفوف

البربر، حتى دخلت داري. فإذا بكعبة الفساد وركن البغي والطغيان والعناد، عق المطيري، ولفيف من أتباعه، جالسون ببستاني، والناس يتواردون، ويتلاحقون، فيتساءلون. ثم التفت إلي زعيم الفتنة وقال: إننا توافقنا على إمضاء ما أبرمناه صباحا مع أعيان البلد الذين وردوا علينا طالبين مسالمتنا وتأمين البلاد. واتفق رأينا على أن يكون تمام ذلك بضريح جدكم المولى إسماعيل. ولما كان أمر الضريح بيدك، جئنا إليك لتذهب معنا بقصد ما ذكر. ولكن تأخر علينا بعض الرؤساء من إخواننا. وقد ضاق الوقت علينا، فظهر لنا تأخير الجمع إلى مابعد صلاة العشاء من هذه الليلة. فقلت له حسن ما رآيت. فذهبوا من حيث جاءوا وبقيت أضرب الأخماس في الأسداس، لم أدر ماذا تلد حبالى الليالي من أنواع العجائب، بل المصائب. وما وصل وقت الغروب، حتى اعتراني صداع كدت أن أفقد معه الشعور. فصرت إلى الضريح الإسماعيلي في عناء عظيم، يغفر الله به الذنوب، وأخبرت القيم به ما اعتراني، وأني لا أستطيع الحركة، ولا أضبط ما أقول، ولا ما يقال لي في ذلك الجمع المفلول. وأني واحد من أهل البلد لا حول لي ولا قوة. وأني موافق على ما أبرموه وأمضوه. فإن راموا خط يدي في ذلك، فها هو. وإن راموا الإشهاد علي بالعدول، فليوجهوا عدلين لتلقي ما ذكر مني والإشهاد به علي. وأما حضور الجمع فقد حال بيني وبينه ما حل بي. والتمست منه أن يقرر لهم الحالة التي جئته عليها. ثم رجعت لداري أتقلب في اليم الألم. فإذا بالباب يدق دقا عنيفا، وإذا برسل أحزاب الضلالة حاملة لي نبأ رفض أعذاري وملحة في حضوري معهم. فلم يسعني غير الامتثال صونا لعرضي ومالي. ولما وصلت الضريح، وجدته مختوما بالأخلاط، والأوباش، وجميع أعيان البلد وولاتها جالسون وسط ذلك الخليط، وكلهم متسلحون كأنهم فاتحون. فجلست منزويا عن الناس وهم محلقون حلقا حلقا. ثم بعد برهة من الزمن، قام إلي بعضهم وهو المدعو بوزومة، وأخذ بيدي، وأجلسني في حلقة بها بعض أعيان البلد، كالقاضي شيخنا الطاهر، ونقيب الأدارسة سيدي مشيش. فنظرا إلي، وقالا لرؤوس البرابير: إن فلانا هذا هو أعرف بأشراف العائلة وغيرهم. فالتفت إلي البرابير وقالوا: إن بهذا الجمع نواب جميع القبائل البربرية، من باب وجدة إلى أقصى سوس. وقد اتفقوا على كلمة واحدة وهي الإعلان بخلع السلطان، والبيعة لسلطان آخر نتفق عليه، ونرشحه الآن، ونبايعه. وهؤلاء أعيان البلد كلهم أحالونا عليك فماذا ترى؟ فقلت تعيين السلطان غير متات، لأن السلطان الذي

بيعته في أعناقنا لازال قائما. فلا وجه لخلعه شرعا. وها نحن الآن نتفاوض ولا نخرج من هنا إلا بعد تعيين من تكون مصارحتكم معه، حتى يقضي أمرا كان مفعولا. فأجابني أحدهم بقوله: إن القبائل البربرية تعاهدت، وتحالفت على رفض طاعة مولاي عبد الحفيظ، وأنها لا تقبله بحال، وأنها محاصرة له بفاس. وكل يوم تشدد الحصار حتى يخرج من فاس، طوعا أو كرها. وأنها لو رامت الهجوم على فاس ودخوله عنوة، وإلقاء القبض على السلطان المذكور، ما ردها راد. وإن ذلك عندهم أسهل من شراب الماء. ولكنهم خافوا من إتلاف الأنفس والأموال في ذلك، وانتشار الفتنة إلى البلد كلها. ولا يخفاكم أن بفاس عدد من قناصل الأجانب وتجارهم، وأن جل أهل فاس سماسرة لهم، فيعظم بذلك الخطب علينا وعليكم. ونحن لا نريد إلا ما فيه صلاح الجميع. وعليه فلابد من تعيين السلطان ومبايعته الآن. وإننا ما خاطبناكم بهذا، وانتخبك بنو جدك للمفاوضة معنا وارتحنا لذلك، إلا رعيا لزمام الدولة، وما فعله معنا ملوكها من الجميل، وصاروا به فينا من الرفق. وإلا فعندنا غير واحد ممن يطلبه للترشيح للملك عدد من القبائل البربرية، ووافقهم على ذلك من أعيان بلدكم والكل حاضر معنا. وقد رام هؤلاء البرابير وغيرهم ممن لم يدخل المدينة، فضيحة أهل البلد، وأكل أموالهم، وهتك محارمهم، ثم يعلنون بيعة السلطان الذي وقع عليه اختيارهم، ويخرجون معه للربط على السلطان عبد الحفيظ، لأن الزرع لا يحصد إلا بأخيه. ولما استجار بنا أعيانهم، أخرناهم عما هموا به، وتكلفنا لهم ببيعة سلطان فيه صلاح البربر والعرب. فإن أنتم أجبتمونا لهذا فذاك، وإلا ذهبنا لحال سبيلنا، ودونكم البرابير. وإننا على يقين من أنه لا يلوح قرص الشمس صبيحة الغد، إلا ومكناس يهد ويصير في خبر كان. فقلت: نعين خليفة من الشرفاء، لأن نصب السلطان لابد فيه من إجالة النظر، والتدبر، والتأني، والمذاكرة مع غيرنا من أعيان العائلة. وأما في هذا الوقت الضيق، فإني لم أر من يصلح لهذا الأمر. فأجابني بعض شياطينهم بقوله: دعني بارك الله فيك من هذه المحاجاة والمدافعة التي لا طائل تحتها وقد مضى شطر الليل. فإن الشرفاء المعينين لدينا من العائلة السلطانية القاطنين هنا، هم مولاي بوبكر...بن مولاي ابراهيم بن أحمد، مولاي الزين، بين لنا من يقع اختياركم عليه منهم والسلام. فقلت: إن كان ولابد فمولاي الزين. واختياري له لأمور منها: أنه غير مستبد، وأنه إن نهي انتهى، وإن نصح له أحد انتصح، وإنه ليس بالدار إلا محارمه. وذلك لأني على يقين من مقاصد تلك الفئة الباغية

وأنها لا غرض لها بأمير ومأمور، وإنما القصد الوحيد لديها التوصل إلى أكل أموال الناس بالباطل، وانتشار الفوضى، وأنهم ما سعوا في نصب السلطان، إلا للتوصل به لذلك. فيستنفذون به أموال الأغنياء، وينتسفونها نسفا، ويلطخون بها السلطان. فإذا أتوا على أموال أهل البلد واستصفوها، مدوا أعناقهم لدار السلطان. ثم بعد الموافقة على المبايعة لمولاي زين العابدين، أخذ قاضي البلد المذكور في الإشهاد بذلك على الحاضرين. وقام أحد الزعماء المسمى إدريس الغنيمي، من بني حسن، يذكر نواب القبائل الحاضرين في ذلك الجمع المفوض لهم من قبلهم التفويض التام، ليقع الإشهاد عليهم. وذلك في الساعة الحادية عشرة ونصف. ووقع التوافق على إعلان النداء بالمدينة بالاجتماع بالمسجد الأعظم لمبايعة السلطان، وأن من تخلف عن ذلك، يعاقب، وأن يخلي المدينة كل من بها من البرابير. وذلك عن إذن كبائرهم وأولي الأمر منهم. ثم بعد انفضاض الجمع، توجه الأمين الحاج عبد السلام الحلو المذكور، والطالب حمان ابن عبد العزيز للمبايع له، لإعلامه بالواقع. فطرقا عليه الباب وأيقضاه من سباته، وأخبراه بالواقع. فتنصل، وأظهر الإباية والامتناع، وتعلل بعجزه، والخوف من سطوة أخيه السلطان، فقالا له: لابد لك يا مولانا من الإجابة والقبول، وإلا افتضحت داركم، وانتهكت حرماتكم، وهلكتم وهلكنا. وكيف ترضى أنت ونرضى نحن بدخول أجنبي لدار آبائك وجدودك على حرمكم. ولو أحلم وراعى الحرمة والزمام، لما كان يترك ما قص الله علينا من فعل الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها. ولا يخفى سيدنا ما للناس من الأغراض في هتك الأعراض. وقديما قيل: إذا هبت رياحك فاغتنمها. فإن لكل خافقة سكونا. ولم يزالا معه إلى أن قبل وزال فزعه. وقد كان نزوله إذ ذاك ببعض القصور السلطانية في شبه اعتقال. هذا، وما انشقت الفجر حتى كان النداء بسائر أزقة البلد وحوماتها بالحضور لبيعة السلطان بالمسجد الأعظم. وما وصل وقت الضحى، حتى ضاق المسجد بالوفود الوافدة إليه. وبويع للمولى زين العابدين المذكور. وكنت ممن تأخر عن التوجه للمسجد في الوقت المعين، وبعد الإعلان بالبيعة للسلطان بالمسجد، ونقر الطبول، والنفخ في المزامير، والنداء بذلك في الأزقة والأسواق، طلعت تلك الجماهير للضريح الإسماعيلي، واجتمعوا بصحن البير هنالك، وتصدر القاضي وصدور البلد محتفة فكتبت البيعة، ووقع عليها جميع من حضر، على اختلاف الطبقات. ثم وقع الإشهاد بالعدول على الكل. وأدى القاضي، واتفقوا على أن يطلعوا، بعد صلاة العصر

اليوم المذكور، وهو الأحد سابع عشر ربيع الثاني، لتهنئة السلطان. ولما أديت فريضة العصر، طلع الناس أفواجا، لتقديم مراسيم التهنئة، ومثلوا بين يدي السلطان المذكور، وأظهروا فرحهم بتوليته واضمحلال ما كانوا فيه من العناء والخطر بسببه. وشكلت الوزارة، فعين للصدارة الحاج عبد السلام الحلو المذكور، وللخارجية الأمين الحاج محمد مكوار، بعد تمنع وتنصل، وللشكايات (الجنايات) الحاج السعيد بن الطيب غريط، وللمالية الحاج التهامي بناني، وللحربية العربي بوعشرين، ولأمانة الصائر الحسن بناني، وللحجابة الطالب حمان بن عبد العزيز، ولعمالة البلد قاسم بن كروم البخاري الجبوري أخ عامل وجدة سابقا. ونقش الطابع السلطاني، وعينت الكتاب، ورتبت الخناطي، ونظمت الأمور طبق القواعد المخزنية (السلطانية). وكنت أول من لقي السلطان، فأوصيته برفض مطالب ذوي الأغراض الشخصية من البرابر وغيرهم، وأن لا يساعد على عزل موظف من موظفيه، ولا تولية أحد، ولا مد يد في أحد، ولا إحداث فريضة ولا مطالبة بذعيرة، وأن لا يسلم القائد فاتح بن سعيد باشا البلد الذي قامت قيامة البربر لأجله. وخوفته عاقبة ما يخالف هذا، ويبالغ في المدافعة بالتي هي أحسن، ان رام السلامة لنفسه وميل القلوب إليه، وأن لا يغتر بهذه السلطنة، وأن يكون أذنا وعينا. فاستصوب رأيي وشكرني على إخلاص نصحي، وواعدني، وعاهدني على أن لا يخرج عن هذا ولا يحيد. وبمجرد ما فارقته، دخل عليه رؤوس البربر، وطلبوا منه استئصال أموال سماسرة الأجانب والمنتمين إليهم، والاستيلاء على دور الشرفاء المرانيين وأموالهم، وطلبوا منه أناسا يسلمهم إليهم، فيتركونهم تحت أيديهم. قالوا لأنهم لا تومن غوائلهم. في طالعة أولائك الناس فاتح بن سعيد المذكور. فلم يساعدهم على ذلك.

وفي أواخر ربيع المذكور، بايع أهل الزاوية الإدريسية وجميع الزراهنة مولاي زين العابدين. وقدموا عليه بيعتهم لمكناس. ثم وجه خليفته، صنوه مولاي إسماعيل، نيابة عنه، في زيارة ضريح مولاي ادريس الأكبر. ثم بعد أيام، توافق رؤوس البربر مع بعض الوزراء على أن يعين السلطان خليفة يوجهه إليهم، لتجتمع عليه البرابر المحاصرين لفاس، لتطمين نفوسهم، ويعلمون أن السلطان بويع له حقيقة لا صورة، وأنه يد واحدة معهم. فاستصوب رأيهم من يغتر بالظواهر، وعضدهم ومد لهم يد المساعدة في ذلك، حتى رشح للخلافة الشريف البركة المولى بوبكر بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام، أخ

السلطان مولانا الحسن [...] وخرج للنزول وسط البرابير. ثم بعد أن خرج، طلبوا إمداده بالمدافع، فواعدوا على ذلك. ثم طلبوا معينا آخر للخليفة المذكور، فعين خالنا أبو إسحاق ابراهيم ابن أحمد بن عبد الرحمان بن هشام، وكان جريئا مقداما، لا يتدبر العواقب. وصاروا يرمون فاسا بالقنابل حتى سقطت قنبلة أمام السلطان، والناس في ضيق وعناء من قطع السابل وتعطيل الميرة وتكدير الراحة. ولم تزل البرابير تتلاعب بالخليفة المعين، والدماء تراق، والأموال تتلف، والمارة تنهب، والقوي يأكل الضعيف، والفوضى ضاربة أطنابها، إلى أن وصل خبر خروج الجيش الفرنسي من الدار البيضاء ووجهته فاس، وأهل الديوان الملوكي في غمرة ساهون، والطلبة مشتغلون بالاستغفار، وقراءة اللطيف بالمساجد والأضرحة والزوايا، وقراءة صحيح البخاري [...] كل يوم تختم ختمات ما ذكر، وبالأخص بمسجد القصر السلطاني الذي تقام فيه الخمس. ولم يزل الأمر جاريا على ذلك، إلى ان وصلت المحلة الفرنسية لفاس وقضت وطرها، واتفقت مع السلطان على أن تولي وجهها شطر مكناسة الزيتون. وورد على سلطان مكناس، كتاب من رئيس المحلة الجنرال موانييي معلنا بأن الجند الفرنسي على وشك الوصول إلى مكناس [...] طالبا شرح نوايا المكناسيين ومن في طاعته نحوهم. فرأى أن يبعث لاستقبالهم، وتقرير حقيقة الأمر إليهم. فجمع وزراءه وفاوضهم فيما رأى. فأشاروا عليه بإرسال بعض الشرفاء وفي معيته وزير الشكاية. فأبى الوزير المذكور، وامتنع امتناعا كليا خوف تخليد السبة. ثم اتفق رأيهم على ان يوجهوا شرطيا يعاين المحلة، ويعين لهم محل نزولها من سايس، ليظهر ما يكون. فخرج الشرطي، وغاب مدة من الزمن، ثم رجع وزعم أنه لم يجد أثر الشيء، وأن المحال البربرية لازالت ذات قوة وبأس شديد. فاعتمد القوم قوله، ولبثوا في سكرتهم يعمهون، إلى أن دخل عليهم الخليفة والمعين المذكوران وحققوا لهم ان الجموع البربرية أصبحت لا ترى إلا منازلها، وأن الحملة الفرنسية ستصبح مكناسة غدا الذي هو يوم الخميس ثالث عشر جمادى الثانية من العام. ثم ورد على صديقنا الشريف مولاي علي بن عبد السلام المراني، كتاب من عمه بن عبد الله محمد المراني، الخليفة السلطاني بالدار البيضاء. وقد كان ورد في معية الحملة يخبره بما يذكر، ويوصيه بسكون أهل المدينة تحت مجاري الأقدار، ويحذره من المصادمة لئلا يتسبب عنها من الأضرار ما يتعذر أو يتعسر علاجه. فأتاني المكتوب له المذكور بالكتاب، فقرأته وقررت مضمونة للأمير. وما بزغت شموس يوم الخميس وما

أدراك ما يوم الخميس، يوم بلغت فيه القلوب الحناجير، وذهل المأمور والآمر، حتى أحدقت بالمدينة منهزمة أوباش البرابير يتطلبون مالا ينهبونه، أو دما يسفكونه. فوجدوا أبواب المدينة مغلقة. وبينما هم يطوفون حول أسوار البلد، إذا بالحملة تقطع الوهاد والتلال قاصدة مدينة مكناسة الزيتون. فتوهموا صرفها، والجنون فنون. فأطلقوا في وجه الحملة رصاصات، فصوبت نحوهم الرشاشات والمدافيع وأمطروا بوابل القنابيل. فولوا الأدبار، وتشتتوا شذر مذر. وصارت الحملة تطوف بضواحي المدينة إلى أن خيمت أمام ضريح أبي زكرياء الصبان. وألقت قنابلها على قبة الضريح المذكور، والباب المعروف بباب القصدير، أحد أبواب البلد. وخرج الأعيان والوزراء لاستقبال رئيس المحلة. ولما خرجنا على الباب المذكور، وجدنا الناس يموج بعضهم ببعض، والخيل والعساكير واقفة لحراسة الطريق، تمنع الأهليين من الدخول لمخيم المحلة. فلما دنونا، تلقانا بعض فرسانهم، وأوقفنا إلى أن استأذن الرئيس. وأذن فتوجه معنا بعض العساكير، إلى أن أوصلنا للمحل المعين لاستقبالنا. فوجدنا رئيس الحملة قائما وفي معيته أركان حربه، وبإزائه أبي عبد الله المراني المذكور، وبنعيسى بن عبد الكريم الذين جاءوا به لتقليد عمالة مكناس. ولما وقفنا أمام ذلك الجمع، تقدم إلينا المراني المذكور، وصار يقدمنا للرئيس واحدا بعد واحد. فكان أول ما خاطبنا به أنه قال: انظروا لعظمة قوتنا. فمن أطاعنا أمناه، ومن نازعنا أبدناه. إننا جئنا لمعاونة السلطان، وتسكين روعة بلاده، والسعي في الصلح بينه وبين من نفر منه وخرج عن طاعته [...] ثم أمر رئيس المحلة بالإتيان إليه بالمولى زين العابدين، فخرج إليه في لفيف من وزرائه وحشمه، وبقي معه إلى أن جن الليل. ثم رجع للقصور السلطانية وبات بها. ولما كان الغد، قرئ تولية بنعيسى بن عبد الكريم باشا على مكناس وزرهون وما أضيف إليهما، وذلك بعد صلاة الجمعة بالمسجد الأعظم. ورجع به، إلى أن سافر مع الحملة لفاس..." (57).

يتضمن هذا النص معطيات تاريخية هامة، ومعلومات غزيرة عن أحداث تلك الانتفاضة ووقائعها، والجو العام الذي دارت فيه، والحالة السياسية العامة التي آل إليها المغرب في تلك الحقبة. ولن نعرض هنا بالتحليل لجميع العناصر والأفكار التي أوردها ابن زيدان في مقاله، ولكن سنكتفي بإبداء بعض الملاحظات، والوقوف عند بعض الفقرات الهامة التي تتضمن أسباب تلك الفورة ودوافع أصحابها والتي أثبتها المؤلف في شكلها الخام.

- لقد تعرضت مدينة مكناس، كما أسلفنا، لعدة غارات وهجومات من قبل بني مطير والقبائل المجاورة لها، في فترات مختلفة من القرن 19 وأوائل القرن 20. إلا أنها بالمقارنة مع الهجوم الأخير، لم تكن على نفس درجة العنف والهيجان. ذلك أن حالة تلك القبائل المادية وفداحة الأعباء الجبائية الموظفة عليها في الفترات السابقة، لم تكن قد بلغت الحد الذي وصلت إليه في سنة 1911. وقد سبقت الإشارة. بأمثلة وثائقية، إلى الوضعية المزرية التي وصل إليها مستوى عيش السكان، ودرجة الإفقار العام الذي حل بهم في ذلك التاريخ. والنص المثبت أعلاه، يزخر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالإشارة إلى هذه الحالة.

- عند مقارنة المطالب التي اشترطها الثوار على المخزن، لرفع حصارهم عن مدينة فاس، وكفهم عن الإغارة عليها، والتضييق على المخزن، نجدها متشابهة تقريبا مع الشروط التي طالب المنتفضون بتنفيذها، كشرط أساسي لانسحابهم من مدينة مكناس، وكف إخوانهم عن العيث فيها. إلا أنه في هذه المرة، وبعد أن كانت شروطهم تقتصر على حذف مكوس الأبواب، وتسريح السجناء، وعزل الوزير الكبير، وإضعاف نفوذ الأجانب، زادوا بالإضافة إلى تنحية باشا مدينة مكناس، خلع السلطان القائم، وتنصيب غيره محله. وقد جاء هذا الشرط مباشرة بعد أن عثر المطيريون على الرسائل التي كان المخزن قد وجهها إلى قبيلة بني مڭيلد، يأمرها فيها بنهب بني مطير، ويبيح لها مال وممتلكات المتمردين، وبعد أن نفذ صبر الثوار، ووصل حنقهم وسخطهم على المخزن درجة لم يكن بالإمكان إشفاؤها، إلا بتولية سلطان آخر بديل، يكون تنصيبه واختياره على أيديهم.

- لقد وردت في نص ابن زيدان، إشارات كثير إلى سطو الثوار على الدكاكين، ونهبهم لسلع وبضائع المتاجر، واستيلائهم على بهائم وأمتعة المخزن، وأكلهم لفندق المولوعين، وسطوهم على سلع اليهود وغيرهم. "واتوا بالنهب على جميع ما بها حتى الأبواب قلعوها وحملوها...". كما أن زعماء المتمردين، طالبوا من ضمن شروطهم، لوقف إخوانهم عن أعمال السلب والنهب، إعطائهم كمية من الدراهم "ليكفوا رعاعهم عن الإغارة على سرح البلد". وإذا كان هناك من تفسير لهذا الغضب، فمرده إلى حالة الإفقار العام التي لحقت بالسكان وخاصة العامة والفقراء منهم، من جراء مطالب المخزن المتزايدة التي استنزفت مواردهم على امتداد حقبة طويلة، تزايدت وطأتها بصفة

خاصة منذ أواسط القرن التاسع عشر. فوجد هؤلاء فرصة سانحة للانتقام، وما وسعهم الأمر ذلك، من دوائر المخزن، وأعوانه، وسماسرته، وطائفة التجار المحتكرين، وجميع الفئات المستغلة لطاقتهم والمبتزة لثرواتهم، والمستفيدة من عرق جبينهم.

-وهناك عنصر هام ورد ذكره في نفس النص والذي يستحق الوقوف عنده، لما له من أهمية في فهم أسباب ذلك الانتفاض ودوافع أصحابه، والذي ساهم هو الآخر بطريقة غير مباشرة في إفقار السكان، وامتصاص ثرواتهم تدريجيا. ويتعلق الأمر هنا بيهود مكناس وعلاقتهم التجارية مع البادية المجاورة. فقد سبق أن أوضحنا، عند حديثنا عن التجارة، كيف تمكن يهود فاس ومكناس على السواء من الدخول في علاقات تجارية مع القبائل المجاورة، تحت حماية وغطاء المخزن. وبينا أن هذه المعاملات، كانت تقوم أساسا على قرض السكان الأموال بفوائد عالية، عند عجزهم عن تسديد الضرائب والواجبات المخزنية، وأن الأمناء والقواد المعينين في القبيلة، قد لعبوا دورا كبيرا في تسهيل مهمتهم لدى إخوانهم. وقد أوضحنا ذلك، وبأمثلة مستندة على الوثائق، مدى الحيف الذي لحقهم من جراء تلك المعاملات. كما بينا كيف تدخل السلطان في الأمر، عندما أصدر أوامره إلى باشا مكناس، بكف التجار المكناسيين وأهل الذمة على السواء، عن تعمير ذمم رعاياه بالديون، وحذرهم بنفس المناسبة، أن من خاطر بأمواله وتجارته في هذا الاتجاه، لا يلومن إلا نفسه[58].

ففي هذا الإطار، يمكن فهم الهوة النفسية التي كانت قائمة بين القبائل المجاورة لمدينة مكناس بصفة عامة ويهود نفس المدينة، وفهم أسباب الاحتياطات الأمنية والاستعدادات الحربية التي أعدها اليهود المشار إليهم في النص المذكور. فقد كان هؤلاء، حسب رواية ابن زيدان، يترقبون انتقام تلك القبائل، ويتوقعون أخذها بالثأر منهم. لذلك أعدوا لذلك اليوم عدته، واتخذوا الاحتياطات اللازمة، فاستأجروا صناديد الرجال، وأمدوهم بالمؤونة اللازمة وبالعدة الضرورية للدفاع عن حارتهم وعائلاتهم.

- يؤكد ابن زيدان في روآيته، ويشير مرارا إلى أن القائمين بتلك الفتنة والمتسببين فيها، هم من سفهاء القوم وأحطهم درجة، وينعتهم تارة بالأوباش وتارة أخرى بالرعاع "وقد تشعبت في ذلك الغير آراء الأوباش والرعاع الذين هم أصل كل فتنة وبلاء". ثم يسجل أيضا أن الفئة الاجتماعية التي ساندتهم من داخل المدينة،

وشاركتهم في أعمال النهب والسلب، هي من فقراء القوم وأضعفهم. "وقد شاركهم في سوء فعلهم هذا، الرعاع، وأخلاط أهل البلاد الذين لا خلاق لهم".

وبالرغم من كوننا لا نعرف درجة التفاوت الاجتماعي داخل المدينة، ومستوى عيش الفئة الدنيا فيها، إلا أنه يظهر أن فقراء المدينة، كانوا يعانون بدورهم، على غرار إخوانهم سكان البادية، من حيف اجتماعي، وإفقار اقتصادي كبير، خاصة وإذا علمنا أن التصاعد المطرد لغزو التجارة الأوربية للأسواق المغربية، وما نتج عن ذلك من سلبيات على الحرف الصناعية داخل المدن، قد أضر كثيرا باقتصاد أهل المدن، وأخل بصورة أخطر بوضعية الفئات الدنيا فيها، وانعكست آثارها بقوة، في السنوات السابقة مباشرة للحماية، ومست بصفة خاصة الفئات المعوزة فيها. هذه الوضعية المزرية، دفعت فقراء المدينة إلى التضامن مع إخوانهم ضعفاء البادية، بأن ليس أمامهم ما يخسرونه بمشاركتهم في تلك الفتنة، سوى التخلص من وضعية مأساوية طال أمدها وتزايدت همومها، مع توالي الأيام وتعاقب السنين.

- إن متزعم هذه الانتفاضة العارمة، هو القائد عقى البومدماني المطيري، أحد الأعمدة السابقين للمخزن في بني مطير، والذي كان يعتبر من أخلص قواد المخزن، واكثرهم تعاطفا مع قضاياه. فقد سبقت الإشارة، إلى أن هذا الأخير هو الذي ألقى القبض في سنة 1909 على الشيخ الكتاني، وسلمه إلى المخزن في أسوأ حال. وعندما انتفض بنو مطير في نفس السنة، كان من القواد القلائل جدا الذين تمسكوا بطاعة السلطان والولاء للمخزن. فما هي الأسباب التي أثارت سخط ونقمة هذا القائد على دوائر المخزن ودفعته إلى تزعم تلك الفورة القبيلية التي قررت نهائيا مصير المغرب، ودفعت السلطان إلى الاستنجاد بالقوات الفرنسية التي كانت تترقب الفرص للتدخل لإعلان نظام الحماية على البلاد. الواقع أن سياسة وتصرفات الوزير الكبير المدني الكلاوي، كانت مسؤولة بكيفية مباشرة عن خروج القائد عقى البومدماني عن طاعة المخزن، وإشهاره السلاح على مولاي عبد الحفيظ ورجاله. ففي أواخر سنة 1910، استدعى حاجب السلطان القائد المذكور، وأودعه السجن، بحجة أن ما دفعه إخوانه من الوظائف خلال ذلك العام، لا يتماشى مع حجم إيالته. وبعد اعتقاله، حدد المدني الݣلاوي فديته بخمسين ألف دورو. وبعد أن تمكن أخ القائد عقى من جمع ذلك المبلغ

وحمله إلى دوائر المخزن، تسلم منه الحاجب ذلك المبلغ، وخاطبه بأن ما حمله اليوم هو نصيب الوزير الكبير، وبقي عليه أن يسدد نصيب السلطان[59].

لم يطلق المدني الكَلاوي سراح القائد عق، إلا بعد أن حصل منه على مبالغ مالية كبيرة. وفور خروج هذا الأخير من السجن، لم يدخر جهدا في تأليب القبائل على المخزن، خاصة وأنه كان يتمتع بنفوذ كبير، لا في بني مطير فحسب، بل حتى في القبائل المجاورة. وقد صادف نداؤه بالثورة على المخزن، وجود رعية منهكة وحاقدة، استجابت بسرعة لدعوته، فهاجمت مكناس وسطت عليها، مفجرة بذلك غضبها وسخطها على السلطة المخزنية. وهناك ملاحظة هامة يجب توضيحها هنا. ويتعلق الأمر بما رددته الوثائق والجرائد الأجنبية في هذا الصدد. فقد نعت الكتاب الفرنسيون متزعم تلك الانتفاضة، القائد عق المذكور، بملك البربر، وذهبت إلى القول إن هذا الأخير، كان يرمي من وراء تمرده، إلى خلع السلطان مولاي عبد الحفيظ والحلول محله. والواقع أنه من خلال المحادثات والمشاورات التي أجراها القائد عق في مكناس مع اعيان المدينة والتي أوردها ابن زيدان بكثير من التفصيل، لا نجد أثرا لأطماعه السياسية التي تحدثت عنها المصادر المذكورة، والتي كانت ولاشك تستهدف من وراء دعآيتها وما رددته في هذا الصدد، اذكاء حدة الصراع بين السلطان والمتمردين، لدفعه إلى طلب النجدة من فرنسا والتماس تدخلها، لتفريق جموع الثوار، ورفع حصارهم عن فاس ومكناس.

- يتبين من كلام ابن زيدان، أن زعماء الثوار، عندما نظموا تلك الانتفاضة وخططوا لها، قد توخوا من وراء ذلك، تحقيق برنامج سياسي واضح المعالم، يتمثل في خلع السلطان القائم، وتنصيب سلطان آخر بديل عنه، وإبعاد جميع وزراء ورجالات مولاي عبد الحفيظ الذين أصبحوا غير مقبولين نهائيا من لدن الرعية، لاستبدادهم، وتعسفهم، وعملهم بنصائح الأجانب، وعجزهم عن القيام بأمور المسلمين. ولم تكن انتفاضة بني مطير خاصة موجهة ضد الأسرة الحاكمة وسلاطينها، وإن كانت بعض القبائل الأخرى التي شاركتهم في ذلك الهجوم، كما يفهم من رواية ابن زيدان، قد لوحت بتنصيب سلطان من خارج الأسرة القائمة، ولم يصدهم عن عزمهم هذا سوى بني مطير، نظرا لما فعله ملوك هذه الدولة معهم من الجميل، وسلوكهم تجاههم سبل الرفق والتيسير. وقد سبق أن أوضحنا العلاقة الودية التي كانت قائمة بين هذه القبيلة وملوك الدولة العلوية، والدور القيادي الذي قام به قواد عائلة الشبلي الآنفة الذكر في توطيد

دعائم هذه الأسرة وتثبيت ركائزها. "وإننا ما خاطبناكم لهذا وانتخبك بنو جلدتك للمفاوضة معنا، وارتحنا لذلك، إلا رعيا لزمام الدولة وما فعله معنا ملوكها من الجميل، وصاروا به فينا من الرفق. وإلا فعندنا غير واحد ممن يطلبه للترشيح للملك، عدد من القبائل البربرية، ووافقهم على ذلك من أعيان بلدكم، والكل حاضر معنا. وقد رام هؤلاء البرابير وغيرهم ممن لم يدخل المدينة فضيحة أهل البلد وأكل أموالهم وهتك محارمهم، ثم يعلنون ببيعة السلطان الذي وقع عليه اختيارهم، ويخرجونه معهم للربط على السلطان عبد الحفيظ، لأن الزرع لا يحصد إلا بأخيه. ولما استجار بنا أعيانهم، أخرناهم عما هموا به، وتكفلنا لهم ببيعة سلطان فيه صلاح البربر والعرب".

- ويتضح أيضا من نفس النص، أن زعماء ذلك الانقلاب، كانوا على قدر من الدراية والاطلاع على الوضع الدولي والأخطار الأجنبية المحدقة بهم. وهذا ما يفهم من كلام ابن زيدان: "إن القبائل البربرية تعاهدت وتحالفت على رفض طاعة مولاي عبد الحفيظ، وأنها لا تقبله بحال، وانها محاصرة له بفاس، وكل يوم تشدد الحصار حتى يخرج من فاس طوعا أو كرها، وأنها لو رامت الهجوم على فاس ودخوله عنوة وإلقاء القبض على السلطان المذكور، ما ردها راد. وأن ذلك عندهم أسهل من شرب الماء. ولكنهم خافوا من إتلاف الأنفس، والأموال في ذلك، وانتشار الفتنة في البلد كلها. ولا يخفاكم أن بفاس عدد من القناصل الأجانب وتجارهم، وأن جل أهل فاس سماسرة لهم، فيعظم بذلك الخطب علينا وعليكم، ونحن لا نريد إلا ما فيه صلاح الجميع".

كما يستفاد أيضا من نفس الرواية، أن زعماء الثوار، لم يريدوا لتلك الانتفاضة أن تكتسي طابع الغوغائية، والتهور والاندفاع، دون تحسب لعواقب ما قد ينجم عن ذلك من نتائج قد تؤدي في النهاية إلى ما لا تحمد عقباه. فكل أهدافهم ومقاصدهم، كانت ترمي إلى الوصول إلى ما فيه صالح الجميع.

- لقد شارك المطيريين في السطو على مكناس ونهبها، عدد من القبائل المجاورة لنفس المدينة. وكان هدف الثوار، الإطاحة بالسلطان مولاي عبد الحفيظ ومخزنه، وتنصيب غيره على العرش. وهذه الوضعية، شبيهة بما حدث في سنة 1907، عندما تم الإعداد لقلب نظام مولاي عبد العزيز في كل من مراكش وفاس. إلا أن ظروف عام 1911 تختلف عما كان عليه الأمر في سنة 1907، بسبب عجز المخزن التام عن ضبط الأمور، وتزايد تدخل الأجانب، واستفحال الحالة العامة في البلاد. وإذا كانت بيعة

مولاي عبد الحفيظ بيعة مشروطة التزم بموجبها السلطان المذكور، بتنفيذ وتحقيق جملة من الإصلاحات والأهداف السياسية التي عجز مولاي عبد العزيز، أو قصر في القيام والوفاء بها تجاه رعاياه، فإن الثوار في هذه المرة، وكما يستفاد من مقال ابن زيدان، لم يلزموا سلطانهم بشيء من ذلك. فكل أهدافهم كانت ترمي إلى التخلص من مخزن أذاقهم الأمرين، والحق بهم من الأضرار ما لاطاقة لهم به ولا عهد لهم به، منذ عهد مولاي إسماعيل، على حد تعبير الحجوي الآنف الذكر، وتعويضه بجهاز بديل، يكون أرفق بهم من قواد الحوز ورجالات مولاي عبد الحفيظ الذين أصبحوا مكروهين من طرف الرعية، ولم يعد بمقدور السكان أن يطيقوا حكمهم ويتحملوا ممارساتهم التعسفية.

- تذهب المصادر والوثائق الأجنبية التي اهتمت بالحدث، إلى أن مولاي الزين قد نصب على العرش في مكناس رغم أنفه، وأنه قد امتنع ما وسعه الأمر في قبول تلك الولاية، ورفض بكل قواه مطالب الثوار، وأنه لم يقبل البيعة في النهاية، إلا تحت الضغط وعندما خاف عاقبة الأمور. وهذه المزاعم تتماشى تقريبا مع ما أورده ابن زيدان في هذا الصدد. إلا أنه يتبين من خلال رسالة مؤرخة ب 20 جمادى الأولى عام 1329هـ، أن سلطان مكناس بعد أن تم له الأمر، قد أخذ الأمور بجد وحزم. فقد أبلغ مولاي الزين دولة هولاندا، في الرسالة المذكورة، أن جلالته قد تسلم زمام الأمور في البلاد، وتولى شؤون المسلمين فيها. وأخبرها بأن فرنسا قد أرسلت جيوشها نحو فاس، بدعوى حماية رعاياها هناك، وأنه إذا كانت تلك هي غآيتها، فجلالته مؤهلة للقيام بتلك المهمة، وأنه لهذه الغاية يصدر كل يوم أوامره إلى القبائل باجتناب الاعتداء على أماكن وجود الأجانب بها، وأن لا يهاجموا إلا فاس الجديد، وقد بلغ إلى علمه في ذلك الحين، ان القوات الفرنسية تخيم في أرض الشراردة المتاخمة لمكناس بهدف الحرب والعدوان، وأنه قد أصدر تعليماته إلى تلك القبائل أيضا، بالتزام الهدنة وعدم الاعتداء على تلك القوات، احتراما للأوفاق المبرمة في عدة اتفاقيات، وأنه كاتب معاليه (السفير)، ليكون على علم وبينة بتدخل فرنسا في بلاده، رغم مقتضيات مؤتمر الجزيرة الخضراء. وأنه باسم الشعب المغربي كافة، يحتج بقوة على خرق فرنسا لحرمة وطنه، ويطلب من هذه الأخيرة أن تبقى عند حدها، حتى يتسنى للقبائل تصفية حسابها مع فاس الجديد، وإذ ذاك تطرح على مائدة المفاوضات، نقط محددة تهم علاقة حكومته بمختلف القوى الأجنبية[60].

ومن خلال خطاب آخر، كان مولاي الزين قد بعث به إلى قائد مجهول، ترجمه ميشو بولير ونشره في مجلة العالم الإسلامي، نقف على نفس الإرادة والعزيمة. فبعد أن سلم السلطان على هذا الأخير، ودعا له بالتوفيق، أخبره أن الله قد ألهم هذا الشعب إلى ما يجب عمله، لإخماد هذه الفتن، وأن عدة مدن وقبائل قد وافقت على بيعته، وأن جلالته قد انحنى لإرادتها، وأنه قد بلغ إلى علمه أنه (القائد المذكور) وإخوانه، قد أبدوا رغبتهم في مساعدة المسلمين فيما هو نافع لهم. وعليه أن يستجيب لإرادة الله وأن يحث القبائل الخاضعة لسلطته على مساعدة حضرته، للوصول إلى الغاية التي رسمها المسلمون(61).

- بالرغم من كوننا لا نتوفر على أدلة وحجج مستندة على الوثائق، من شأنها أن تكشف عن دور فرنسا وممثليها المعتمدين في مدينة فاس، في تحريك خيوط تلك الفتن، وتوجيههم لسياسة المخزن في ذلك التاريخ، إلا انه من خلال الإشارات الواردة في المصادر الأجنبية المعاصرة لتلك الأحداث، يتضح أن القنصل كْيار، قد لعب دورا كبيرا في التصعيد من حدة انتفاض القبائل وتأليبها على المخزن، وذلك بهدف تمهيد الجو وتهييئ المناخ السياسي لتدخل بلاده في شؤون البلاد، خاصة إذا علمنا ان فرنسا في ذلك الوقت، كما أسلفنا، كانت قد قطعت مرحلة كبيرة في إعداد الرأي العام الدولي وتمهيد الطريق لتدخلها في المغرب وبسط حمآيتها عليه. ودليل ذلك أن القنصل المذكور، وحتى يثير نقمة بقية القبائل التي ظلت وفية للمخزن حتى ذلك التاريخ، أشار على السلطان في سنة 1911، لكي يسد العجز المالي الذي كانت تعاني منه خزينة الدولة، بمطالبة قبائل الجيش بدفع الضرائب والواجبات المخزنية، على غرار قبائل النائبة. وبين له في هذا الصدد، أن القبائل المذكورة، قد فقدت وضعيتها القانونية، ولا معنى لبقائها، ما دام المخزن يتوفر على جيش نظامي مدرب وذي راتب(62).

ويمكن الوقوف أيضا على قوة نفوذ الفرنسيين في المغرب، خلال تلك الأحداث، والمكانة التي أصبحوا يحتلونها في دوائر المخزن، من خلال الرسالة التي بعث بها الطالب بناني، محتسب مولاي الزين، إلى رئيس البعثة العسكرية الفرنسية العقيد مانجان، بتاريخ 13 جمادى الثانية 1329هـ، يخبره فيها بورود أعيان مكناس على الحضرة السلطانية، ويطلب منه التوسط لهم لدى السلطان، حتى لا ينالهم سخطه وعقابه. يقول الكتاب المذكور: "إلى جناب المحترام (هكذا) رئيس الحرب الفخم المكرم المحب

الكنينير مانجان، سلام عليك ورحمة الله من خير مولانا أيده الله وبعد، فبموجبه السؤال عن أحوالك المرضية وشؤونك المرعية. نطلب الله تكون بخير وعافية. هذا ولا يخفى عليك ما تحملناه من المصائب العظام التي تضيق عنها العقول والأفهام، من الانحصار والضيق الواقع من أجلاف البرابير، حتى ما كان مقدرا أن يكون. ودافعنا عن أنفسنا وأولادنا وخراب دورنا، بما لا يوجد من الدواء في القضية، إلا ذلك عن أنفسنا وأولادنا وخراب دورنا، بما لا يوجد من الدواء في القضية، إلا ذلك كبدل الأموال والمساعدة في الأقوال والأفعال. وحيث من الله علينا بالقوة القاهرة للأعداء، نزل عنا ما كنا فيه. وها نحن على نية القدوم لدى الجلالة الشريفة مع أعيان أهل البلد يوم الأربعاء الآتي. فنحبك أن تكون من جنابنا على بال. بحيث لا تقابل إلا بالجميل وما يسر الخاطر والبال. لأنك عندنا عمدة كبيرة بارك الله في عمرك. ولا يخفاك كثرة القول والقال في هذه القضية. فنحبك أن تدافع عنا ما أمكن، ولابد قبل وصولنا، ليطمئن البال، والسلام"[63].

- إن ما حدث في مكناس، وفاس في ربيع 1911، لم يكن وليد تلك السنة، ولا ناجما عن طبيعة من طبائع تلك القبائل، كما شيعته بعض المراجع الأجنبية. بل يمكن القول إن أسباب تلك الانتفاضة العارمة التي قررت نهائيا مصير المغرب، ترجع جذورها، إلى الوقت الذي بدأ فيه المغرب يفقد استقلاله تدريجيا، منذ أن فلتت من يده زمام المبادرة، وتحول من موقف الهجوم إلى موقف الدفاع عن النفس، أي منذ أن بدأت أوربا الناهضة تتوسع، وتتطلع إلى السيطرة على بلدان ما وراء البحار، لإخضاع الشعوب المستضعفة واستغلال خيراتها. ولم تكن فورة عام 1911، سوى نتيجة حتمية للضغوط الأوربية المالية والاقتصادية المتصاعدة التي تفاقم أمرها في السنة المذكورة. فأسفرت عن اندلاع تلك الأحداث، وعجلت بتدخل فرنسا وعقدها لنظام الحماية على البلاد.

هوامش الفصل الرابع

1) انظر الفصل الأول من الباب الثاني من هذا البحث.
2) رسالة من القائد العربي ولد با محمد إلى موسى بن أحمد، بتاريخ 29 رجب عام 1290هـ، الوثائق، مجموعة دورية تصدرها مديرية الوثائق الوطنية، المجموعة الثالثة، المطبعة الملكية، الرباط 1976، ص 152.
3) الناصري (الشيخ أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الدار البيضاء 1956، ج9، ص 101-102.
4) نفس المصدر، ص 119.
5) انظر الفصل الخاص بالتجارة.
6) رسالة من القائد لحسن الحرزلاوي إلى السلطان، بتاريخ 27 ذي الحجة عام 1311هـ، م.خ.ح، رقم 156.
7) مرجع الإحالة رقم 3،ص 129.
8) المشرفي (محمد بن المصطفى)، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، م.خ.ع. رقم د. 1463، ص 252.
9) La Martinière, (Henri de.), Le règne de Moulay Hassan « in » Revue des deux mondes, 1894, T5, p.342.
10) مرجع الإحالة رقم 3، ص 162.
11) انظر الفصل الخاص بالتجارة.
12) المشرفي، العربي بن علي المعسكري، الحسام المشرفي، م.خ.ع. رقم ك.2276، ص 309.
13) مرجع الإحالة رقم 3، ص 168.
14) انظر: الضعيف، (أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج)، الدرر الجوهرية في مدح الخلافة الحسنية، م.خ.ح. رقم 512، ص 204-205-206-207.
15) مرجع الإحالة رقم 3، ص 164.

16) نفس المصدر ونفس الصفحة.

17) نفس المصدر، ص 165.

18) Arnaud, (L.), Au temps des Mhallahs..., p.60.

19) Rapport du 1er Septembre 1891, « in » Carton 3H6, A.S.H.A.T, Château de Vincennes, Paris.

20) مرجع الإحالة رقم 14، ص 2.

21) انظر الفصل الأول من هذا الباب.

22) رسالة من الأمين حم والحاج القداري إلى السلطان، بتاريخ 2 ربيع الأول عام 1309هـ، م.خ.ح، رقم 612.

23) تناقلت هذا الخبر معظم الصحف الأجنبية التي كانت تصدر في ذلك الوقت، ووقفنا عليه أيضا في إحدى نشرات الاستعلامات الفرنسية المحفوظة في : A.S.H.A.T,- Carton 3H I2, Château de Vincennes, Paris.

24) نفس المصدر.

25) الحجوي (محمد بن الحسن الثعالبي)، الرحلة الوجدية، م.خ.ع، رقم ح 123، ص 8.

26) نفس المصدر، ص 9.

27) De Saint-aullaire, Confession d'in vieux diplomate, Paris, 1953, p. 66.

28) مرجع الإحالة رقم 25، ص 8.

29) مرجع الإحالة رقم 27، ص 122.

30) ابن زيدان (عبد الرحمان)، قسم أو جزء من كتاب "الاتحاف" م.خ.ح. رقم 11969ز

31) مرجع الإحالة رقم 25، ص 9.

32) مصدر الإحالة رقم 23.

33) مرجع الإحالة رقم 30، ص 278.

34) الكتاني، محمد الباقر، ترجمة الشيخ الكتاني الشهيد، مطبعة الفجر، 1962، ص 6.

35) الحجوي، محمد بن الحسن الثعالبي، دفتر تقاييد لحوادث تاريخية أيام المولى عبد لعزيز والمولى عبد الحفيظ، م.خ.ع. رقم 128، ص 47.

36) مرجع الإحالة رقم 34، ص 216.

37) مرجع الإحالة رقم 18، ص 266.

38) رسالة من سعيد بن البغدادي إلى حاجب السلطان، بتاريخ 27 صفر عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 30.

39) رسالة من محبوب بن قاسم إلى حاجب السلطان، بتاريخ صفر الخير عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 30.

40) Abès (Commnandant), « Monographie d'une Tribu Berbère les Aït N'dhir », p.175.

41) مرجع الإحالة رقم 18، ص 266.

42) مرجع الإحالة رقم 27، ص

43) رسالة من قائد مجهول إلى السلطان، بتاريخ 20 ربيع الثاني عام 1327هـ، م.خ.ح، رقم 50.

44) مرجع الإحالة رقم 40، ص 175.

45) مرجع الإحالة رقم 35، ص 47.

46) رسالة من شخص مجهول تحمل توقيع "عبيدكم كان الله له" إلى شخص مجهول، بتاريخ 17 ربيع الأول عام1329هـ، م.خ.ح، رقم 31.

47) وردت هذه الإشارة، في رسالة تحمل توقيع "عبيدكم كان الله له" إلى مولانا الوالد، بتاريخ 12 ربيع الأول عام 1329هـ، م.خ.ح، رقم 8.

48) Weisgerber (F. Docteur), Au seuil du Maroc Moderne, Rabat, 1947, p.211.

49) رسالة من "عبيدكم كان الله له" إلى مولانا الوالد، بتاريخ 12 ربيع الأول 1329هـ، م.خ.ح، رقم 8.

50) رسالة من "عبيدكم كان الله له" إلى شخص مجهول، بتاريخ 27 ربيع الأول عام 1329هـ، م.خ.ح، رقم 8.

51) مرجع الإحالة رقم 35، ص 46.

52) انظر الفصل الخاص بالسكن والسكان.

53) مرجع الإحالة رقم 35، ص 46.

54) ابن زيدان عبد الرحمن، الاتحاف...ج 2، ص 43-44.

55) مرجع الإحالة رقم 35، ص 46.

56) مرجع الإحالة رقم 35، ص 46.

57) مرجع الإحالة رقم 30، ص 278-293.

58) انظر الفصل الخاص بالتجارة.

59) Houel, (Christian), Mes Aventures Marocaines, Casa, p.199.

60) رسالة من مولاي الزين إلى سفير هولاندا، بتاريخ 20 جمادى الأولى عام 1329هـ.

« in » Légation Royale des Pays-Bas, ad n° 471/101, Revue du Monde Musulman T, XIV, 1911, p.127-128.

61)- Le glay (Maurice), Chronique Marocaine, Paris, 1933, p.21.

62) Ibid.,

63) رسالة من الطالب بناني، محتسب مولاي الزين إلى العقيد مانجان، بتاريخ 13 جمادى الثانية عام 1329هـ. م.خ.ح، رقم 25.

خاتمة

تبين من هذا البحث، أن التأريخ لعلاقة بني مطير بالمخزن، يفيد أيضا في التعرف على علاقة الدولة بسائر القبائل. كما أن دراسة آثار الحضور المخزني على تركيبتها الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، يمكن من الوقوف على دور الدولة في التأثير على تركيب التشكيلة الاجتماعية للمغرب ككل، وتوجيه علاقات الأفراد والمجموعات داخل المجتمع. إذ لا يمكن فهم تكوين مجتمعنا، بمعزل عن السلطة السياسية التي كانت تمسك بزمامه، وتؤثر على وسائل عيشه، وكيفية تنظيمه. وكانت الدولة تعامل القبائل، حسب الأدوار السياسية، والتاريخية التي قامت بها لصالحها، وحسب مواقعها، والمهام السياسية، والعسكرية الموكولة إليها. وفي هذا الإطار، كانت قبيلة بني مطير، تشكل عصبية الدولة وحميتها. وكانت معاملة السلاطين لها، متأثرة بالأدوار السياسية والعسكرية التي ساهمت بها في توطيد دعائم هذه الدولة.

سبق أن بينا، أن الإشارات القليلة الواردة في مختلف نصوص التاريخ، لا تسمح بتتبع تطور بني مطير في الزمان والمكان، للأسباب المشار إليها في مقدمة الفصل الثاني من هذا البحث. ومع ذلك، تمكنا من وضع اليد على أصلها، وتتبع مراحل تنقلها الطويل، من أقصى جنوب غرب البلاد، إلى أن وصلت إلى موطنها الحالي واستقرت فيه. فقد كان بنو مطير يكونون فرعا من اتحادية آيت يدراسن التي كانت بدورها، تشكل قبيلة من قبيل مسوفة الذي كان يضرب، منذ القرن الثالث الميلادي، في الصحراء الغربية جنوبي جبال درن. ثم اضطر اليدراسنيون، تحت ضغوط طبيعية وبشرية وسياسية، إلى الرحيل نحو الشمال الشرقي من البلاد، قاطعين بذلك كل علاقة بالقبيل الأصلي الذي سيضطلع بدور سياسي كبير، إلى جانب قبائل الملثمين، في قيام حركة المرابطين. وقد أقام بنو يدراسن، طيلة الحكم المرابطي والموحدي والمريني، في نواحي زيز وغريس، وسط قبائل بربرية، رحلت هي الأخرى من أقصى الجنوب الغربي، في نفس الوقت الذي خرجوا فيه من الصحراء الغربية. وقد تخلوا طيلة هذه العصور، عن نمط عيشهم القديم، واستقروا في واحات الجنوب الشرقي، وامتهنوا الحرف في القصور التي شيدوها على طول زيز وغريس. كما استفادوا من عائدات تجارة بلاد السودان. ومع مطلع العصور الحديثة (حسب التعبير لأوربي)، ونتيجة للغزو الايبري للشواطئ المغربية، والحصار الاقتصادي

الذي ضربته كل من اسبانيا والبرتغال على البلاد، اختل نشاط المبادلات التجارية مع بلاد السودان، وعجزت الدولة نتيجة لذلك، عن ضبط الأمن ومد نفوذها إلى المناطق النائية من العواصم الكبرى. فاضطربت الأحوال في هذه الجهة وفي غيرها من البلاد، وبدأ عرب بني معقل الذين انتشروا في جنوب المغرب، منذ القرن الثالث عشر الميلادي، يمارسون ضغوطا متزايدة على القبائل المستقرة في الواحات. وأمام هذا الضغط، بدأ أيضا تكوين الاتحاديات القبلية الكبرى. فشهد منتصف القرن السادس عشر، ميلاد اتحادية آيت عطا التي بدأت تتوسع نحو الشمال والشرق. وبعد ذلك، تم تكوين اتحادية آيت غريس وآيت يافلمان. وأمام هذا الضغط، اضطر بنو يدراسن إلى الرحيل من جديد نحو الشمال الشرقي، واستقر بنو مطير منهم، مدة من الزمن في نواحي ملوية، قبل مواصلة نزوحهم نحو سهول الشمال، تحت ضغط القبائل الصاعدة من الصحراء. وفي هذا السياق، يمكن القول إن زحف قبائل الجنوب المغربي عموما نحو الشمال، وتطلعها إلى الوصول إلى السهول الخصبة، يرتبط ارتباطا وثيقا بانقلاب موازين العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة بين المغرب وأوربا، فالمغرب، إلى حدود نهاية الدولة المرينية، كان يتحكم ويستفيد من عائدات تجارة السودان. ولم يكن هناك من ينافسه فيها. وخلال تلك العصور، كانت قبائل الجنوب تجني من وراء ذلك أيضا أرباحا طائلة، مكنتها من التغلب على النقص الحاصل في موارد العيش، الناجم عن سوء أحوال بيئتها الطبيعية. كما كانت تلك العائدات، تمكنها أيضا من الاستجابة لحاجيات ساكنة عرفت على ما يظهر، تزايدا ديموغرافيا كبيرا، بسبب تحسن مستوى عيشها خلال تلك العصور. وعندما خرجت أوربا إلى البحار والمحيطات، ووصلت إلى شواطئ السودان، وبدأت تتاجر مباشرة مع تلك البلاد، قلت موارد عيش تلك القبائل. فاضطرت إلى الاعتماد في عيشها على موارد محيطها الجغرافي الذي لم يعد يكفي لعول العدد الهائل من السكان. لذا أرغمت على البحث عن آفاق جديدة، لضمان عيشها واستمرارها. فبدأت موجة الهجرة نحو الشمال، حيث السهول الخصبة والمراعي الغنية.

تأخر بنو مطير في ممرات الأطلس المتوسط، ولم ينزلوا إلى سهل سايس، إلا مع مطلع القرن التاسع عشر، بعد أن ضعفت عصبية هذه الاتحادية، وبعد أن عمل المخزن إلى تفريق شملها، عندما أصبحت تشكل خطرا على الدولة. وقد حظي بنو مطير بمنزلة خاصة لدى سلاطين الدولة العلوية، وأصبحوا يشكلون عصبيتها وعمدتها. وبسبب

الدور السياسي الهام الذي قاموا به بين قبائل آيت يدراسن، نفذت لهم الدولة الأراضي الممتدة بين فاس ومكناس، وكلفتهم بتأمين الطرق التجارية العابرة لتلك المنطقة، وألزمتهم بتحصين السبل وحراسة "النزائل".

وكان بنو مطير ينقسمون إلى مجموعة من العظام مختلفة الأصول، أغلبها من صنهاجة الجنوب. وكان كل عظم ينقسم إلى مجموعة من الدواوير. وكان كل دوار، يتألف من عدد من الخيام. وقد أثر الحضور المخزني القوي والمستمر، على المرفلوجية الاجتماعية للقبيلة، وتحكم بشكل واضح في توجيه وتحديد علاقة الأفراد والأسر داخل المجموعات. فالأزمة المالية والاقتصادية التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، قد انعكست على سياسة الدولة تجاه القبيلة، وبالتالي على بنيتها الاجتماعية. فقد كانت القبيلة، تشكل وحدة إدارية وجبائية وتسخيرية. وكانت مسؤولة بصفة جماعية أمام المخزن عن كل ما يجري فوق أراضيها من مخالفات. وتبعا لذلك، كان كل أفراد القبيلة يقتسمون أعباء وتكاليف الدولة. وعند عجز الأهالي عن الاستجابة لتلك المطالب، كان المخزن ينزل عليهم بجيوشه، ولا يقلع عنهم حتى يستخلص منهم ما وجب عليهم من الضرائب. وكانت كافة فرق القبيلة، ترد على ذلك، بانتفاضات جماعية. وبسبب استنزاف المخزن لمواردها، تكون لدى كافة أفرادها، شعور جماعي، وواجهوا جنبا إلى جنب، الحركات العديدة التي كانت تخرج لتطويعهم والقصاص منهم. وقد ساهمت ضغوط القبائل المجاورة أيضا في تقوية روابط التضامن بين مختلف العظام.

كان العظم، يشكل وحدة اقتصادية وجبائية. وكان الحرص على الحفاظ على المجال الترابي، يشد دواوير العظم بعضها إلى بعض، ويدفعها إلى التضامن فيما بينها، لمواجهة الأخطار الخارجية. وكان الدوار، يؤلف خلية اجتماعية قائمة بذاتها، لها أعرافها وتقاليدها الخاصة بها. وقد عملت الضغوط الجبائية والاقتصادية التي عرفها المغرب في تلك الفترة، على تجمع الأسر وتعاونها فيما بينها. كما أن الإجراءات السياسية والإدارية المخزنية، قد ساهمت في تفكيك بنية القبيلة الداخلية. فالدولة في القرن 19، اضطرت مرارا إلى تعديل نظام الأرباع، والأخماس، والأنصاف، والأعشار، بسبب التطورات الديموغرافية والاقتصادية التي شهدتها القبيلة. كما عمدت إلى تجزئتها إلى مجموعة من المشيخات والقيادات الصغيرة. وبسبب هذه الإجراءات، انتظمت تحت

كل وحدة إدارية، فصائل من عظام ودواوير مختلفة، لا رابطة سلالية أو اقتصادية بينها. وإلى جانب ذلك، لجأت الدولة أيضا إلى ترحيل مجموعات بشرية متعددة من مواطنها، وعوضتها بدواوير أخرى، من قبائل نائية أو مجاورة، لفصم عرى التضامن بينها، ولتفتيت العصبيات القوية.

كان بنو مطير يكونون قوة بشرية وعسكرية هائلة، تمكنت من صد زحف قبائل الأطلس المتوسط التي كانت تسعى جاهدة وبكل قواها، إلى النزل إلى السهول، بحثا عن الأراضي الخصبة والمراعي الدافئة. إلا أن عدة عوامل طبيعية وسياسية واقتصادية، أتت على هذه القبيلة، وأضعفت قوتها البشرية. فتقهقر نموها الديموغرافي، وأثر ذلك بالتالي على قوتها الإنتاجية. وتتمثل العوامل الطبيعية، في القحوط والأوبئة التي اجتاحت المنطقة. بينما تتعلق العوامل السياسية، في الحروب المزمنة التي خاضها المطيريون ضد جيرانهم وضد محلات المخزن التي كانت تخرج لتطويعهم، على أثر الانتفاضات الكثيرة التي تخللت الفترة التي درسناها. بالإضافة إلى الإجراءات السياسية التي نفت وغربت فصائل كاملة منها إلى مناطق نائية، بهدف إضعاف شوكتها وكسر قوتها الحربية. وكان أغلب نشاط السكان الاقتصادي، منصرفا إلى الرعي وتربية الماشية. وكانت الزراعة، تشكل قطاعا ثانويا ومكملا للنشاط الرعوي. وقد تواكبت الظروف الطبيعية والسياسية في تحديد هذا النمط من العيش. فبالرغم من انتشارهم فوق مجال جغرافي ممتاز، يسمح لهم بالاستقرار وتعاطي الزراعة وغرس الأشجار، فإن السكان كانوا يفضلون الانصراف إلى الرعي على الارتباط بالأرض ومزاولة النشاط الزراعي. وذلك بسبب علاقتهم الغير المستقرة بالدولة. فالحركات المخزنية التي كانت تخرج لتطويعهم، عند انتفاضهم، كانت تنزل عليهم وتأتي على الأخضر واليابس في بلادهم. لذا كان الأهالي، يفضلون الانصراف إلى تربية الماشية على الاشتغال بالزراعة، لأنها كانت تؤمن لهم عيشهم، عند اضطراب الأحوال في المنطقة. إذ كان في إمكانهم في مثل تلك الظروف، سوق قطعان الأبقار والأغنام والمعز نحو الجبال وتهريبها من عسكر المخزن، على خلاف الزراعة التي كانت تبقى محاصيلها عرضة لنهب وعيث الجيوش. وإلى جانب هذا، عملت في القرن 19، مؤثرات داخلية وخارجية على عرقلة نشاطهم الاقتصادي بصفة عامة. وتتمثل المؤثرات الداخلية، في الجفاف وموجات الجراد التي ضربت المنطقة، بينما ترجع المؤثرات الخارجية إلى الضغوط المالية والاقتصادية التي

مارستها الدول الأوربية على المغرب في نفس الفترة. فقد أرغم المخزن، نتيجة لذلك، على فرض المزيد من الضرائب على القبيلة، لمواجهة تلك الصعاب. وبذلك أخل بمستوى عيش السكان وأضر بمواردهم الاقتصادية بصفة عامة. وعلاوة على هذا، انعكست الأزمة المالية التي شهدها المغرب ابتداء من منتصف القرن 19، على مبادلاتهم التجارية مع فاس ومكناس، بسبب ارتفاع رسوم المكوس التي فرضها المخزن على أبواب المدن والأسواق. كما أن استقرار طائفة من السماسرة في كل من فاس ومكناس، في نهاية نفس القرن، ودخولهم مع الأهالي في معاملات تجارية مجحفة، عن طريق اليهود والمحميين المغاربة، قد أسهم أيضا في إفقار القبيلة وإضعافها اقتصاديا. وكان السكان يردون على ذلك الابتزاز، تارة بالهجوم على القوافل التجارية العابرة لبلادهم ونهب حمولتها، وتارة أخرى، كانوا يداهمون التجار في فاس ومكناس ويسطون على محتويات متاجرهم. وقد شكلت انتفاضات بني مطير في هذه الفترة، عرقلة كبيرة في وجه حركة المبادلات التجارية بين المدينتين المذكورتين والبوادي المجاورة.

وبسبب تكرار تمرد السكان، لجأ المخزن إلى تكثيف حضوره في القبيلة. فعين فيها عددا من القواد والأمناء والشيوخ والأعوان، وقسمها إلى مجموعة من الايالات والوحدات الجبائية. وأعاد النظر في طريقة توزيع الضرائب الموظفة عليها. إلا أن كل السكان لم يكونوا سواسية أمام الجباية. فالشرفاء والمرابطون وخدام المخزن على اختلاف رتبهم، كانوا معفيين من الضرائب، باستثناء الزكاة والأعشار. كما أن أعيان القبيلة، بسبب علاقتهم بالمخزن، كانت لا تنازلهم وطأة الجباية بنفس الحدة التي كانت تلحق العامة من إخوانهم. وقد نتج عن ذلك، بروز فئات اجتماعية متباينة، تأتي في قمة الهرم الاجتماعي، زمرة الذين تمكنوا بنفوذهم الديني والزمني، من جمع ثروات هائلة على حساب إخوانهم، وينزل السواد الأعظم من السكان إلى أسفل الهرم، ويتحملون كل الأعباء الجبائية والتسخيرية. كما أن تزايد الضغوط الجبائية المخزنية، لم تسمح بتراكم الأموال والثروات لدى البعض من السكان، وبروز فئة اجتماعية ذات خصائص برجوازية واضحة، يمكنها توظيف تلك الأموال واستغلال طاقة الآخرين.

إن الحياة الاجتماعية لجماعة ما، لا يمكن فصلها عن حياتها الاقتصادية، بل هي انعكاس لها. فقد سبق أن أوضحنا، أن صياغة القوانين العرفية لبني مطير من قبل جماعاتها، كانت متأثرة إلى حد كبير بالظرفية المالية والاقتصادية التي كانت تعيشها في

ذلك التاريخ. فمقادير الدية المعمول بها عندهم، كانت تختلف من فرقة إلى أخرى، وتتغير حسب حجم سكان كل واحدة منها. كما أن مبالغها، كان يشترط فيها أن يدفع نصفها أو ثلثها عينا، والباقي نقدا، وذلك بسبب عدم ثقة السكان في قيمة العملات المتداولة التي كانت تعرف انخفاضا مستمرا. وكانت حمآيتهم للأجنبي، ناجمة أيضا عن رغبتهم في ورود التجار عليهم من مختلف الأمصار، لما كانوا يجلبونها إليهم من منافع مادية.

وإلى جانب ذلك، كانت أحكام المخزن متأثرة كذلك بالظرفية المالية التي كانت تجتازها البلاد في ذلك الوقت. فالحكام، كانوا يفضلون تغريم السكان وتذعيرهم، على الزج بهم في السجون. ولم يكونوا يلجأون إلى عقوبة السجن، إلا عند عجز الأهالي عن دفع ما ترتب عليهم من الواجبات. ولم يلجأ بنو مطير إلى قواعد الشرع في حياتهم القانونية، إلا في المنازعات التي كانت تقوم بينهم وبين أهل الذمة، وذلك بسبب جهلهم بأحكام الشريعة، لقلة الإرشاد الديني، ولإيثارهم، لأسباب عملية، الاحتكام إلى قواعد العرف الجماعي. ويمكن عزو طغيان الخرافات والأساطير على معتقداتهم الدينية، وتقصيرهم في القيام بالشعائر الدينية الأساسية، إلى ضعف الإرشاد الديني، الناجم عن عدم الاستقرار، بسبب سيادة الرعي والترحال على نشاطهم الاقتصادي، وكثرة الحروب التي اضطروا إلى خوضها على مدى تاريخهم، للدفاع عن أنفسهم ومجالهم الحيوي وتأمين عيشهم. وقد طبعت هذه العوامل مجتمعة، حياتهم الثقافية. فالثقافة المكتوبة في بلادهم، كانت شبه منعدمة، رغم وجود عدد من الزوايا والمرابطين فيها. وكانت الأساطير والحكايات الشعبية الشفوية المتداولة على ألسنتهم، انعكاسا لحياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما تعتبر سجلا للأحداث والوقائع التاريخية التي شهدتها منطقتهم والتي تشكل جزءا من الأحداث التي شهدها الوطن ككل.

إن أهمية بني مطير الاقتصادية والجبائية، وموقعهم الاستراتيجي بين فاس ومكناس، والمتحكم في شريانين تجاريين هامين، جعل المخزن يحرص دوما على إحكام قبضته على القبيلة وإخضاعها باستمرار لنفوذه، ليتوصل منها بمختلف أصناف الجباية، وليسخر سواعدها العديدة، سواء في الخدمات العسكرية أو للقيام بالأشغال الزراعية والرعوية أو غيرها. لهذه الغاية، عين فيها جهازا كثيفا من القواد والأمناء والشيوخ والأعوان، وأنزل في قصبة الحاجب حامية عسكرية مهمة، لتكون رهن إشارة ممثليه،

ومستعدة للتدخل متى تطلب الأمر ذلك، لإرغام السكان على دفع مختلف المغارم والوظائف بانتظام، والقيام بمختلف التسخيرات التي كان يعود نفعها على المخزن المركزي وممثليه المحليين. وقد أسفرت كثافة الحضور المخزني في بني مطير، عن استنزاف موارد القبيلة وإنهاك طاقتها المادية، بسبب قدرة هذا الجهاز على التحصيل، وبسبب كثرة تردد موظفيها عليها، في مهام مختلفة. الأمر الذي كان يكلف السكان، دفع مقادير من المؤن والسخرات، تفوق أحجامها ما كان يدفعه غيرها من القبائل النائية التي كان التمثيل المخزني فيها ضعيفا. وإلى جانب ذلك، ساهمت الظرفية المالية والاقتصادية والسياسية المتأزمة التي عرفها المغرب في هذه الفترة، في مضاعفة متاعب السكان. كما أن انحسار سلطة الدولة تدريجيا، في عهدي مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، وفراغ خزينة الدولة في ظل السلطانيين المذكورين، قد أرغمت المخزن على الاعتماد في الجباية على العدد القليل من القبائل التي تمكن من الإمساك بعنانها. وبسبب هذا العامل وغيره، أصاب السكان إرهاق جبائي شديد، أخل بصورة خطيرة بمستوى عيشهم. فنالهم فقر كبير. وبالرغم من أن السلطانين مولاي الحسن ومولاي عبد العزيز، قد حاولا استدراك الموقف وإنصاف رعاياهما، بإعدادهما ترتيبي عامي 1884 و 1901 اللذين كانا يرميان إلى توزيع الجباية على أساس الثروات والممتلكات، وإعفاء الفقراء من المطالب الجبائية، إلا أن الترتيب الحسني قد توقف العمل بمقتضاه، قبل وفاته. كما أن الترتيب العزيزي فشل وأقبر في مهده. وبسبب ثقل الضغوط الجبائية والتسخيرية، وتعسف العمال واجه بنو مطير في فترات كثيرة، محلات المخزن التي كانت تخرج لتطويعهم، وقد اتسمت تلك المواجهة بالتصاعد، تبعا لتزايد وطأة الجباية. وقد شاركتهم في انتفاضهم، القبائل المحيطة بهم التي نالها أيضا الإرهاق الجبائي. فكونت جبهة موحدة لمقاومة المخزن، بغية التحلل من مطالبه أو التخفيف منها على الأقل. ففي سنة 1290هـ، اتحدت قبائل بني مطير ومجاط وآيت يوسي بني مكيلد، ضد المخزن، وهاجمت فاس ومكناس، في نفس الوقت الذي تمرد فيه دباغو وحرفيو فاس على السلطان مولاي الحسن، لإسقاط مكوس الأبواب. وفي سنة 1320هـ، هاجمت قبائل سايس، السوق الذي كان يعمر بالماشية خارج مكناس، وعرقلت بناء الخط الحديدي الذي عزم مولاي عبد العزيز على مده بين فاس ومكناس، كرد فعل على تدخل الأجانب في شؤون بلادهم الداخلية. وقد استهدفت من وراء ذلك الهجوم أيضا، إطلاق سراح الأمير مولاي محمد الذي كان

يقيم تحت الإقامة الإجبارية في أحد قصور مكناس، وتنصيبه سلطانا. وقد لعب بنو مطير وغيرهم من قبائل الأطلس المتوسط، اتباع الطريقة الكتانية، دورا هاما في الإطاحة بالمخزن العزيز والدعوة لمولاي عبد الحفيظ. وكانوا يأملون من وراء ذلك الانقلاب، التخلص من مخزن استنزف موارد عيشهم، بفرضه عليهم ضرائب تفوق مبالغها ما كانوا يدفعونه لبيت المال في عهد سلفه. إلا أن المخزن الجديد، بسبب استفحال الضغوط الأوربية، وثقل الديون الموروثة عن العهد السابق، وبسبب تقلص نفوذ الدولة، نزل بكل أثقاله على القبائل المجاورة للعواصم، وأتى على كل شيء فيها. وقد انحسر نفوذ الدولة في السنوات السابقة للحماية، واقتصر على المناطق المجاورة مباشرة للعواصم. وبسبب هذا الإرهاق، واجه بنو مطير المخزن في معظم أيام مولاي عبد الحفيظ. فكانت انتفاضة 1909، وأعقبتها انتفاضات سنتي 1910 و 1911. وقد اتسمت هذه الموجة بالعنف والقوة، وجروا في تمردهم كل القبائـل المجاورة لهم. فاتفق سكان قبائل أحواز فاس ومكناس في سنة 1911، على إلقاء القبض على السلطان ووزيره المدني الكلاوي، بغية التخلص من المخزن الحفيظي ورجاله. إلا أن هذه الخطة أجهضت، بسبب انتفاض قبيلة الشراردة، وتسرع بني مطير إلى مساعدتها والتعاون معها لضرب محلات المخزن. فكان حصار فاس، وكانت أحداث 1911 التي توجت بتنصيب بني مطير لمولاي زين العابدين في مدينة مكناس والمناداة به سلطانا على البلاد. وأثناء تلك الأحداث، كانت فرنسا تتبع أخبار ما يجري في المغرب عن كتب، بواسطة جواسيسها وممثليها في فاس وعلى رأسهم القنصل ڤيار. وهكذا وعندما تدهورت الأوضاع في فاس ومكناس، أسرعت بالتدخل، بدعوى حماية رعاياها هناك، وبناء على استنجاد السلطان بها، لتفريق جموع الثوار عن أسوار المدينة. وبذلك تقرر مصير المغرب نهائيا، وبدأت صفحة جديدة من تاريخه.

المصادر والمرجع

أولا: المصادر الأساسية

1- بالعربية

أ- *كنانيش الخزانة الحسنية*

- كناش رقم 151: "تقييد أمناء وأشياخ قبائل الغرب- دكالة، سنة 1306".
- كناش عن رحلات وتنقلات السلطان مولاي الحسن رقم 12059: ز.
- كناش رقم 326: "مستفاد مكناسة الزيتون".
- كناش رقم 162: "وثائق مختلفة".
- كناش رقم 262: "وثائق مختلفة".
- كناش رقم 298: "وثائق مختلفة".
- كناش رقم 326: "وثائق مختلفة".
- كناش رقم 118: "مستفادات مكناس، من رجب 1300 إلى ذي القعدة 1304"
- كناش رقم 228: "بيانات عن مساجين بني مطير ما بين 1314 و 1315".
- كناش مخزني رقم 442: "ملخص رسائل عام 1317".
-كناش رقم 314: "بيانات عن المنهوبين بسايس سنة 1292"

ب- *المجموعة الزيدانية*: 36 مجلدا محفوظة بالخزانة الحسنية تحت رقم 3916 و ز12607. يضم كل مجلد منها مجموعة من الوثائق غير مرتبة زمنيا.

ج- *وثائق مخزنية محفوظة بالخزانة الحسنية* تحت الأرقام التالية: 3/430 - 3/420 - 12/420 - 6/401 - 3/320 - 4/5.

د- *محافظ محفوظة بالخزانة الحسنية*: (في كل محفظة 50 وثيقة). راجعنا منها، المحافظ المرقمة من 1 إلى 710.

هـ- *مجموعة الوثائق التي جمعها النهليل تحت عنوان*:
Lettres Chérifiennes, Paris, 1915.

و- الوثائق: تصدرها مديرية الوثائق الملكية بالرباط، المطبعة الملكية، 5 أجزاء، 1976- 1978- 1981.

2- بالفرنسية

I) Archives du Services Historique de l'Armée de Terre. Château de Vincennes. Paris.

Cartons N°:	3HI	1805 - 1877
	3H2	1878 - 1879
	3H3	1880 - 1883
	3H4	1884 - 1885
	3H5	1886 - 1889
	3H6	1890 - 1892
	3H7	1893
	3H8	1894
	3H9	1895 - 1896
	3H10	1897 - 1898
	3H11	1899 - 1900
	3H12	1901 - 1902
	3H13	1903
	3H14	1904 - 1908
	3H15	1909 - 1910
	3H16	1911
	3H17	1912

II) Archives du Quai d'Crsay: Les Affaires Etrangères.

- -Correspondance Politique, Volume 247: (1882-1889)
- -Rapports Consulaires: Volume 1882-1892.
- -Politique Etrangère, Relation Internationale, Nouvelle Série, Volume 5, Janvier 1909-Juin 1912.
- -Statistique sur la population, 1923-1936, Volume 770.
- -Affaires indigènes, Volume 775.
- -Politiques Etrangères. Relation avec la France. 1902, volume 27.

III) Archives du Centre des Hautes Etudes pour l'Asie et l'Afrique Moderne (C.H.E.A.M).

IV) Nehlil (M.) Lettres cherfiennes. Paris, 1915.
V) Lettre du Sultan Zine El Abidine Ben El Hassan à son Excellence le Ministre (Embassadeur) du Royaume de Hollande, Légation Royale du Pays-Bas, ad n° 471/101.

ثانيا: مصادر ومراجع عامة

1- بالعربية

- **ابن حوقل**، أبو القاسم النصيبي. (ت. في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري)، صورة الأرض، ليدن، 1938.
- **ابن أبي زرع**، علي ابن أبي زرع الفاسي. (ت. حوالي 1319/719)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، 1972.
- **ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد. (ت. سنة 808هـ)، العبر وديوان المبتدأ والخبر ، ج6، بيروت، 1959.
- **ابن عذاري**، محمد بن عذاري المراكشي. (ت. في نهاية القرن السابع الهجري)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج3، تطوان، 1963.
- **ابن زيدان**، عبد الرحمن. (ت. في سنة 1365/1946)، إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، 5 أجزاء، الرباط، 1932.
- **ابن زيدان (المذكور)**، العز والصولة في معالم نظم الدولة. جزءان، المطبعة الملكية بالرباط، 1961.
- **ابن زيدان (المذكور)**، جزء من الاتحاف، م.خ.ح.، رقم.ز. 11969.
- **ابن ابراهيم**، عباس المراكشي، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، ج3، المطبعة الملكية، الرباط، 1975.
- **الإدريسي**، الشريف، (ت. حوالي 548 / 1154)، وصف افريقيا الشمالية الصحراوية، مأخوذ من نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، اعتنى بتصحيحه هنري بيريس.

- **أكنسوس،** محمد بن أحمد المراكشي، (ت. 1294 / 1877)، الجيش العرمرم الخماسي في أولاد مولانا علي الشريف السجلماسي، م. خ.ع.، بالرباط، رقم د. 965.
- **البكري،** أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز. (ت. سنة 487)، المغرب في ذكر إفريقيا والمغرب، نشر بالجزائر سنة 1857.
- **البيدق،** أبو بكر بن علي الصنهاجي، (عاش في بداية دولة الموحدين)، المقتبس من كتاب الأنساب في معرفة الأصحاب، تحقيق عبدج الوهاب بن منصور، نشر دار المنصور، الرباط، 1971.
- **البيدق (المذكور)،** أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين، تحقيق لفي بروفانصال، طبع بباريز عام 1928.
- **التوفيق،** أحمد (معاصر)، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، (اينولتان 1850-1912)، جزءان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الدار البيضاء 1978-1980.
- **التوزاني،** هراج نعيمة (معاصرة)، الأمنـاء بالمغرب في عهد السلطان مـولاي الحسن (1290-1873/1311-1894)، منشورات كلية الآدلاب والعلوم الإنسانية بالرباط، المحمدية، 1979.
- **الحجوي،** محمد بن الحسن الثعالبي. (1376-1961)، اختصار الابتسام عن دولة ابن هشام، م.خ.ع.، بالرباط، رقم. ج 114.
- **الحجوي (المذكور)،** الرحلة الوجدية، م.خ.ع.، بالرباط، رقم. ح. 123.
- **الحجوي (المذكور)،** دفتر تقاييد لحوادث تاريخية أيام المولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ، م.خ.ع.، رقم 128.
- **حجي،** محمد (ت. 2003)، الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي، الرباط، 1964.
- **الزياني،** أبو القاسم (ت. 1249/ 1833)، الترجمان المعرب عن دول المشرق والمغرب، م.خ.ع.، بالرباط، رقم. د. 658.

- **الزياني (المذكور)**، الروضة السليمانية في ذكر ملوك الدولة الإسماعيلية، م.خ.ع.، بالرباط، رقم.ك. 257.

- **السباعي**، محمد بن ابراهيم. (ت. 1332هـ)، إقامة الحجة في واضح المحجة، مخطوط الخزانة الحسنية، رقم 464.

- **السباعي (المذكور)**، البستان الجامع لكل نوع حسن وفن مستحسن في عد بعض مآثر السلطان مولاي الحسن، م.خ.ح.، رقم 12432 ز.

- **السملالي**، علي السوسي. (ت. سنة 1328هـ)، مطلع الحسن واتباع السنن بطلوع راية مولانا الحسن، م.خ.ع.، رقم 81.

- **الضعيف**، محمد بن عبد السلام (ت.1252-1820)، تاريخ الضعيف الرباطي، م.خ.ح.، رقم 277.

- **الضعيف**، أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج، الدرر الجوهرية في مدح الخلافة الحسنية، جزءان، م.خ.ح.، رقم 512.

- **العلوي**، التقي (معاصر)، أصول المغاربة، القسم البربري: اتحادية آيت يدراسن، مجلة البحث العلمي، العدد 24. يناير-أبريل، 1975.

- **العياشي**، عبد الله بن عمر (ق.12)، الإحياء والانتعاش في تراجم سادات زاوية آيت عياش، مصور. خ.ع.، رقم د. 1433.

- **الفاسي**، أبو زيد سيدي عبد الرحمن. (1631-1685)، الأقنوم في مبادئ العلوم، م.خ.ع.، رقم 6585.

- **الكتاني**، محمد الباقر، ترجمة الشيخ محمد الكتاني الشهيد، مطبعة الفجر، 1962.

- **المشرفي**، العربي بن علي المعسكري. (1895/1313)، الحسام المشرفي، م.خ.ع. رقم. ك. 2276.

- **المشرفي**، محمد المصطفى. (ت1337هـ)، الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية، م.خ.ع.، رقم. د. 1463. و ك. 320.

- **محمود إسماعيل**، (معاصر)، مقالات في الفكر والتاريخ، الدار البيضاء، 1979.

- **الناصري**، أحمد بن خالد (ت. 1897/1315)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الأجزاء: 7- 8- 9.

- **الولالي**، أبو العباس أحمد بن محمد بن يعقوب. (ت.سنة 1716)، مباحث الأنوار في أخبار بعض الأخيار، مخطوط الخزانة العامة رقم: ق 342.

- **الوزان**، الحسن بن محمد الفاسي، وصف إفريقيا، ج1، ترجمة محمد حجي- محمد الأخضر، الرباط، 1980.

- **اليفراني**، محمد الصغير المراكشي. (ت1140هـ)، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، مطبعة الحجي، 1888.

2- بالفرنسية

-**Abès** (Commandant), « Monographie d'une Tribu berbère, les Aït N'dhir…, « in » Archives Berbères, Fasc.1 et 2, 1915-1917.

-**Arnaud** (Commandant), « Monographie de la Région de Meknès, « in ». Bull. de la Société de Géographie du Maroc, n° 2, 1916.

-**Arnaud (L.)**, Au temps des Mhallahs, ou le le Maroc de 1860 à 1912, Casablanca, 1952.

-**Ayache** (Germain), «Aspects de la crise Financière au Maroc, après l'expédition Espagnole de 1860, « in » Etudes d'histoire Marocaine, Rabat, 1979.

- «Actes du sixième congrès de l'institut des Hautes Etudes Marocaines, Rabat, 10-12 Avril, 1928.

-**Ayach** (Germain), Etudes d'histoire Marocaine, Rabat, 1979.

-Berthaut (Marcel), Aperçu agricole de la Région de Meknès, Rabat, 1924.

-**Brives (A.)**, Voyages au Maroc, 1901-1908. Alger, 1909.

-**Brignon (J.)** -Amine (A.) -Boutaleb (B.) - Matinet (G.) et Rosenberger (B.), L'Histoire du Maroc, Hatier, Paris et Casablanca, 1967.

-**Brunel (René)**, Essais sur la confrérie Religieuse des Aissaouas au Maroc, Paris, 1926.

-**Couvreur (G.)**, « La vie pastorale dans le Haut Atlas Central », « in », R.G.M. n° 13, 1968.

-**Célérier (J.)**, « Chez les berbères du Maroc, de la collectivité patriarcale à la coopérative », « in » Annales d'Histoire Economique et Sociale, 31 Mai, 1936.

-**De Marmol** (L. Carvajal), De L'Afrique, Traduction Franc. de N.P. d'Ablancourt, Paris, 1867, Tome III.

-**Décugis** (Docteur), «Relation d'un voyage dans l'intérieur du Maroc en 1877 », « in » Bull. de la Société de Géographie, 1878.

-**Démazières** (Bertrand), L'Evolution des grands courants d'échanges commerciaux à l'intérieur du Maroc, Ronéotypé.

-**Drague** (Georges), Esquisse d'Histoire Religieuse du Maroc, confréries et Zaouias, Paris, 1951.

-**De Saint-Aulaire**, Confession d'un vieux diplomate, Paris, 1953.

-**Erkmann** (Jules), Le Maroc moderne, Paris, 1885.

-**Ezziani** (Abou Quassem Ben Ahmed), « Le Maroc de 1631 à 1812 », Extrait de l'ouvrage intitulé Ettorjmân el mo'Arib An Douel El Machriq ou Maghreb, Traduit par Houdas, Paris, 1882.

-**Foucauld** (Charles de), Reconnaissance au Maroc (1883-1884), Paris, 1888.

-**Foucauld** (Charles de), Reconnaissance au Maroc, Journal de route, conforme à l'édition de 1888 et augmenté de fragments inédits, Paris, 1939.

-**Frisch (R. J.)**, Le Maroc, Paris, 1895.

-**Gaud (Jean)**, « Quelques données démographiques sur trois fractions de la tribu Beni-Mtir » « in »Bull. de l'Institut d'Hygiène du Maroc, Nouvelle série, Tome II, Année 1932.

-**Harris** (B. Walter), « The town of the Renegades », « in » Black Wood's MAGASINE, Volume CLXIII, Junuary, 1898.

-**Harris** (B. Walter), « The Nomadic Berbers of central Morocco », « in » The Geographical Journal, London, ix 1897.

-**Herber (J.)**, Technique des Pôtiers Béni-Mtir et Béni M'Guild, Mémoral H. Basset, Publication de l'.I.H.E.M, Tome XVII, Paris, 1928.

-**Houel** (Christian), Mes Aventures Marocaines, Casa,

-**Julien** (Charles-André), Histoire de l'A.F.N. de la conquête Arabe à 1830, Paris, 1978.

- **Justice** (René), « La question Berbère, pénétration et installtion du Chrâa en pays de coutume », mémoire, « in » Archives du C.H.E.A.M, 36 pages, 1956.
-**Koehler** (P. Henry), « Quelques points d'histoire sur les captifs chrétiens de Meknès », « in » Hespéris 2ème trimestre, T.VIII, 1928.
-**LAROUI** (Abdellah), L'histoire du Maghreb, Tome I, Paris, 1975.
-**L'Africain** (Léon), Decritption de l'Afrique, Trad. E. Paulard, Maisonneuve, Tome III, 1956.
-**LAOUST (E.),** « Le mariage chez les Berbères du Maroc », « in » Archives Berbères, T.1915-1916.
-**LAOUST (E.),** Eléments d'ethnologie Marocaine, Paris, 1932.
-**LATRON (A.),** « Problème Foncier et Bled Marocain, l'évoltuion d'un groupement rural dans une tribu berbère, les Beni-M'tir », « in » Bull. du Comité de l'Afrique Française, 1938.
-**LAZAREV (G.),** « Aspects du capitalisme agraire au Maroc avant le Protectorat », « in » Annuaire de l'AF.N., Tome XIV, 1975, p.58 et SS.
-**LAZAREV (G.),** « Les Concessions Foncières au Maroc », « in » Etudes Sociologiques sur le Maroc, Nouvelle Edition, 1978.
-**Le Glay (M.),** Chronique Marocaine , Paris, 1933.
-**LARRAS (N.),** « La population du Maroc », « in » Bull. de la Société de Géographie, Paris, 15 Mars 1906.
-**La Martinière** (Henry de), « Le Règne de Moulay Hassan », Revue des deux mondes 1894, Tome 5.
-**Lahbabi (M.),** Le Gouvernement Marocain à l'Aube du XXèmes, Casablanca, 1975.
-**Miège** (Jean -Louis), Le Maroc et l'Europe de 1830 à 1894, P.U.F., 1962, 4 tomes.
-**Michaux -Bellaire et Salmon (G.),** « Les tribus Arabes de la vallée de Lekkous », « in » Archives Marocainnes, Tome V, Paris, 1905.
-**Michaux –Bellaire,** Ed., « Lettre de Sultan Moulay Zine El Abidine », « in » Revue du monde Musulman, Avril 1911, n°4, p.127.
-**Marty (Paul),** « La politique Berbère du Protectorat », « in » Revue de l'Afrique Française, 1925, p.322 et SS.
-**Marty (Paul),** « Droit coutumier Berbère, l'Orf des Béni-M'tir », Extrait de la revue des Etudes Islamiques, Année 1928, Paris, 1928.
-**Piquet (Victor),** Le peuple Marocain, le bloc Berbère, Paris, 1925.

-**Platon (P.),** « Le culture du Maïs chez les Ben-M'tir, « in » Bull. de l'Enseignement Public au Maroc, 1947.

-**Pujol (Georges),** « Le conférie des Kittaniyin, son historique: La Zaouia-mère de Fès et ses ra mifications, son importance dans l'Islam. Mémoire de fin de stage, 1930, Ronéotypé.

-**Quedenfeldt (M.),** « Division et Répartition de la Population Berbère au Maroc », Alger, 1904.

-Recensement de la population de la zone Française de l'empire chérifien, effectué le 8 Mars 1931, Rabat, 1932.

-**Roux** (Arsène), Recits, contes et légendes dans le parler Ben-M'tir, Rabat, 1942, Ronétypé.

-Rapport Général sur la situation du Protectorat du Maroc du 31 Juillet 1914.

-**Reynier** (C. G.), « L'ancien Makhzen 1550-1912 », Conférence, Rabat, 1930.

-**Segonzac** (Marquis de), Voyage au Maroc (1899-1901), Paris, 1903.

-**Spillman (N.E.),** Les Aït ATTA du Sahara et la pacification du Haut Draa, Rabat, 1936.

-**Savin (Capitaine),** Fiche de tribu, « in » Archives du S.H.A.T., Château de Vincennes, Paris.

-**Thabault (Albert),** L'influence Française sur l'évolution sociale des Guerouanes du Sud et des Beni-M'tir, Mémoire de fin de stage, (Juillet 1947), Ronéotypé.

-**Taleb** (Abdeslam), L'organisation Financière de l'Empire Marocaine, Paris, 1911.

-**Weisgerber** (F. Docteur), Au Seuil du Maroc Moderne, Rabat, 1947.

فهرس المواد

مقدمة	5
الباب الأول: تطور بني مطير في الزمان و المكان	7
الفصل الأول: مصادر البحث	8
الفصل الثاني: أخبار بني مطير إلى حدود سنة 1873	25
أخبار مسوفة إلى أوائل القرن 11م	26
أخبار آيت يدراسن من أوائل القرن 11م إلى أواسط القرن 17م	30
بنو مطير عضد الدولة العلوية وعصبيتها	36
الفصل الثالث: موطن بني مطير	49
الموقع والحدود	49
التضاريس	53
المناخ	54
الغطاء النباتي	54
توزيع السكان	55
الأهمية الاستراتيجية	55
خاتمة	56
الفصل الرابع: تقسيمات بني مطير	59
الأسرة	60
الدواوير	64
العظام	66
الأرباع والأخماس والأنصاف والأعشار	71
القبيلة	74
الباب الثاني: الحياة الاقتصادية	81
الفصل الأول: السكن والسكان	82
1) السكن	83
أكوراي	83
قصبة الحاجب	86
سكن القبيلة	88
الخيام	88
انتظام الخيام	89
الكهوف	89
2) السكان	90
أكوراي	90
أصول السكان	90

92	عدد السكان ....
92	الحاجب ....
93	تقدير عدد سكان القبيلة ....
96	سكان مختلف عظام بني مطير ....
97	استنتاجات ديموغرافية ....
98	الوفيات ....
98	البنية السكانية ....
99	خاتمة ....
103	الفصل الثاني: الزراعة والرعي ....
104	1) الزراعة ....
104	المجال الزراعي والرعوي ....
105	البنيات العقارية ....
105	الأراضي الجماعية ....
108	الملكية الخاصة ....
110	أراضي الكيش ....
112	أراضي المخزن ....
112	أراضي الأحباس ....
113	تقدير المساحة المزروعة ....
115	المزروعات ....
115	المزروعات البكرية ....
116	المزروعات المازوزية ....
116	الذرة ....
117	الأرز ....
118	زراعة الأشجار ....
119	أنماط الاستغلال ....
119	"السهمة" ....
120	"التويزة" ....
121	2) الرعي وتربية الماشية ....
126	خاتمة ....
133	الفصل الثالث: التجارة والصناعة ....
134	1) التجارة ....
134	الأسواق ....
134	سوق أكوراي ....
137	سوق الحاجب ....
140	التجارة مع فاس ومكناس ....

تطور نظام المكوس وأثره على مبادلات بني مطير التجارية	141
علاقة تجار فاس ومكناس ببني مطير	147
الطرق التجارية	153
البضائع المتبادلة مع فاس ومكناس	156
2) الصناعة	159
الباب الثالث: الحياة الاجتماعية	163
الفصل الأول: الفئات الاجتماعية	164
فئة الشرفاء والمرابطين	185
فئة موظفي المخزن وأعوانه	187
فئة الأعيان	188
فئة العامة	190
الفصل الثاني: الحياة القانونية	195
1) الأحكام العرفية	196
أحكام الدماء	196
خفر الذمة	202
كسر العار ونقض الهدنة	204
السرقة	206
2) العدل المخزني	210
3) العدل الشرعي	218
الفصل الثالث: الحياة الدينية والثقافية	223
1) الحياة الدينية	224
المعتقدات	225
الاعتقاد في الأشياء الطبيعية	225
الاعتقاد في الأولياء والشرفاء والأضرحة	227
الاعتقاد في المهدي المنتظر	230
الشعائر الدينية	231
المواسم الدينية	232
الخريطة الدينية	234
المساجد	234
الزوايا	235
3) الحياة الثقافية	236
الشعر	237
الحكم والأمثال	239
الحكايات الشعبية	240
الباب الرابع: بنو مطير والمخزن	246

247	الفصل الأول: المخزن وجهازه المحلي في قبيلة بني مطير ....
251	العمال ....
256	اختيار العمال وتنصيبهم ....
265	الخلائف والشيوخ ....
266	العمال والمخزن المركزي ....
274	علاقة العمال بمحكوميهم ....
279	الأمناء ....
295	الفصل الثاني: العلاقة الجبائية والتسخيرية بين بني مطير والمخزن ....
303	الزكاة والأعشار ....
306	هدايا الأعياد ....
312	السخرات ....
313	المؤونة ....
321	الغرامات والذعائر ....
324	غنائم الحركات ....
325	أموال من قبل المناصب - مصادرة متروكات القواد ....
327	ملاقات وهدايا مختلفة ....
328	المكوس ....
328	الفروض والتوظيفات ....
329	كيفية توزيع الجباية على السكان ....
331	العلاقة التسخيرية ....
331	التسخير في الزراعة ....
332	التسخير في الرعي ....
333	درك الطريق ....
333	التسخير في البناء ....
335	التسخير في الجيش ....
344	الفصل الثالث: آثار العلاقة الجبائية والتسخيرية ....
353	الفصل الرابع: انتفاضات بني مطير: 1873-1912 ....
366	انتفاضة عام (1320هـ/1902م) ....
370	الأزمة الحفيظية ....
372	قضية الكتاني وانتفاضة عام 1909م ....
375	فتنة عام 1911م وحصار فاس ....
382	السطو على مكناس وتنصيب مولاي الزين ....
407	خاتمة ....
415	المصادر والمراجع ....
424	فهرس المواد ....

هذا الكتاب:

يسهم هذا البحث في الكشف عن بعض جوانب المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر. وموضوعه، يتناول التاريخ الاجتماعي لقبيلة بني مطير وآثار التدخل الاروبي على علاقاتها بالمخزن، في الفترة الممتدة بين سنتي 1873 و 1912. وهو بذلك يشكل خطوة أخرى في طريق الكشف عن طبيعة المجتمع المغربي ومميزاته ككل. فتاريخ المغرب مجهول في كثير من جوانبه الاجتماعية، ولا سيما تاريخ المجتمع القروي. فقد انصب اهتمام المصادر التاريخية المختلفة عندنا،على التأريخ للاسر التي تعاقبت على الحكم، والتتبع لسير الملوك ورصد أخبارهم. كماعنيت بالترجمة لاعلام السياسة، والدين، والآداب، والعلوم، وقلما تحدثت عن أحوال الناس الاقتصادية، والاجتماعية، وعلاقة الحاكمين بالمحكومين، ولا سيما علاقة السلطة المركزية بالقبائل.

فدراسة علاقة الدولة بالقبائل، تكتسي أهمية بالغة في فهم واقع تاريخ المغرب بصفة عامة، إذ تكاد ترتبط أغلب الأحداث والوقائع التاريخية التي شهدتها البلاد، عبر مختلف العصور،بنوع العلاقة التي كانت قائمة بين الحاكمين والمحكومين، وبمدى توازن هذه العلاقة أو اختلالها. فالقبائل، بصفة عامة، لعبت دورا حاسما في تكوين الدول وبناء أمجادها، كما عملت على تحطيمها والقضاء عليها. وفي هذا الإطار، أسهمت قبيلة بني مطير، كما هو مبين في هذا الكتاب، بدور نشيط في الحياة السياسية للبلاد، منذ أن وصلت إلى الأطلس المتوسط وسهل سايس في مطلع القرن السابع عشر الميلادي، أي منذ أن اقتربت من فاس ومكناس ودخلت في احتكاك مباشر مع السلطة المركزية.

المؤلف:

- أستاذ التعليم العالي
- دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سنة 1984
- دكتوراه الدولة من كلية الفلسفة والآداب، جامعة بروكسيل الحرة، 1998 (U.L.B)
- له عدد من الأبحاث والمقالات منشورة في عدد من المجلات والدوريات المتخصصة.

من أبحاثه المنشورة:

1 -L'évolution des structures économiques, sociales et politiques du Maroc au XIX ème siècle (Fès 1820-1912). L'ouverture au marché mondial et ses conséquences Imprimerie Info-Print, Fès, 2002.

2- في المسالة الامازيغية،أصول المغاربة (أمازيغ،عرب، زنوج وآخرون...)، مطبعة آنفو-برانت -فاس،2003

3- آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن19، نموذج قبيلة بني مطير (أيت نظير)، مطبعة آنفو-برانت -فاس، 2004

4- ديداكتيك الاجتماعيات، منهج وتطبيق، مطبعة فاس بريس- فاس، 1997

5- ديداكتيك الاجتماعيات، من الأهداف إلى الكفايات، مطبعة آنفو-برانت - فاس،2002

الأبحاث المرتقبة، في طريقها إلى النشر:

1- انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن19، وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للبادية المغربية، نموذج قبائل هضبة سايس.

2- تاريخ مدينة فاس في وثائق ونصوص.

3- تاريخ قبائل هضبة سايس في وثائق ونصوص.

4- دراسات في تاريخ المغرب.

الثمن: 100 د

مطبعة آنفو-برينت
فاس